



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

تخصص الحديث وعلومه

الاختصاص في الرواية وأثره (دراسة نظرية تطبيقية)

رسالة مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين
لنيل درجة الدكتوراه في تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:

نهي بنت أسامة بن عبد الله خياط

الرقم الجامعي: (٤٣٣٧٠١٠٣)

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور:

طه علي عمر بو سريح التونسي

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م



مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ

عنوان البحث: الاختصاص في الرواية وأثره، (دراسة نظرية تطبيقية)

أهمية الموضوع: إنَّ الحاجة ماسَّةٌ إلى دراسة هذا الموضوع؛ لأنَّ معرفة الأوصاف التي تمنحُ بعض الرواة ومروياتهم خصوصيةً معيَّنة، من الوسائل المعينة على تمييز الصحيح من السَّقيم، وكشف علل الأخبار. كما أنَّ إكثار النَّقاد من استعمال هذه القرينة في مصنَّفاتهم، واعتمادهم عليها في الحكم على المرويات، ولَّد قضايا دقيقة جدية بالبحث والدراسة، إلى جانب ضرورة معرفة الباحثين في السُّنَّة بالقرائن التي يستعملها العلماء في التَّرجيح والإعلال، معرفةً كافية، وفهم ما يتَّصل بهذا العلم، لاستصحابه عند الحكم على المرويات، وهذا البحث محاولة لمساعدة نفسي أولاً والباحثين على فهم العلاقة والصِّلة بين هذين الأمرين، القرائن ومنها (الاختصاص)، والحكم على الأحاديث وبيان درجتها.

أهدافه: منها:

١. إظهار ما تميَّز به أئمة النَّقد من النَّظرة الشُّمولية في كلامهم عن الرواة، التي تنبئ عن إحاطة كاملة بجميع أحوالهم.
٢. إبراز دور أئمة النَّقد والمحدثين في العمل بالقرائن، وإعطاء إلماحة عن مسلكهم في التَّعامل مع روايات الرواة الموصوفين بخصوصياتٍ معيَّنة.
٣. حصر الرواة الذين وصفوا بصور الاختصاص، للوصول إلى إحصائياتٍ بعدد الرواة الموصوفين بكلِّ صورةٍ من صور الاختصاص.

٤. الإسهام في خدمة مجال البحوث في السُّنَّة النبويَّة بتفعيل قواعد علم العلل وتطبيقها تطبيقاً عملياً.

منهجه: انضبط هذا البحث في حدود منهجين: الاستقرائي، والاستنباطي.

أبوابه: الباب الأوَّل: الدِّراسة النَّظرية (الاختصاص مدلوله، ومصطلحاته، وأنواعُ تتداخل معه، وأسبابه، وصوره). وفيه فصلان: الفصل الأوَّل: الاختصاص مدلوله ومصطلحاته وأنواعُ تتداخل معه، وأسبابه. الفصل الثاني: صور الاختصاص. الباب الثاني: الدِّراسة التطبيقية (أثر الاختصاص في الرواية والدِّراية من خلال تطبيقات النَّقاد). وفيه فصلان: الفصل الأوَّل: أثر الاختصاص في الرواية. الفصل الثاني: أثر الاختصاص في الدِّراية.

أهم النتائج: ١. أنَّ المحدثين كان لهم ميزانٌ علميٌّ دقيقٌ في نقد الرِّجال، فقد كانوا يعتنون بكلِّ ما يختصُّ بالرَّاوي، وبأحواله الدَّقيقة. ٢. معرفة الاختصاص تفيد في التَّرجيح بين الرواة عند الاختلاف. ٣. اعتنى الإمامان البخاري ومسلم باختصاصات الرواة، وذلك عن طريق قاعدة الانتقاء التي يتَّبَعونها في إخراج روايات بعض الرواة المتكلمِّ فيه. ٤. بلغ عدد الرواة الموصوفين بصور الاختصاص (٥٨٨) راوياً بالمرَّكر، و(٤٣٥) راوياً بدون المكرَّر. ٥. بلغ العدد الكليُّ للمواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم والدارقُطني إحدى صور الاختصاص (١٩٥) موضعاً، (١١١) موضعاً منها عند أبي حاتم، و(٨٤) عند الدَّارقُطني.

الطَّالبة: نهي بنت أسامة بن عبد الله خياط

المشرف: أ.د.د. طه علي عمر بو سريح التُّونسي

Abstract

Title: The effect of specialising in a particular narrator: a theoretical and applied study

Significance: There is a need to study this topic, since knowing the characteristics that grant certain narrators and their reports their distinctions, is one means of separating authentic from inauthentic reports, and a way to uncover 'ilal in narrations. Equally, this was a commonly retired upon method employed by the great hadith critics (nuqād) in their works and this approach has itself furnished a number of issues worthy of study and examination. Besides this, it is also important for the hadith researcher to understand well the often subtle markers through which the scholars weaken a hadith or give preponderance to a narration over another, in a manner that enables them to themselves assess the strength and grading of any individual narration. This research is an attempt to assist researchers in understanding the relationship between these two matters: qarā'in and specialism and how they relate to grading hadīth.

The aims of this study are as follows:

1. To present the skillfulness and comprehensiveness through which the hadith critics reached their judgement on narrators.
2. To make manifestly clearly the role that the hadith critics and muhadithīn in dealing with subtle indicates and circumstantial evidence, and to shed light on how their engagement with narrators who had specific qualities.
3. Attempts to enumerate the narrators who came to be known for their specific qualities, with a view to providing statistics on the number of narrators who were known for any particular quality.
4. To contribute to hadith research, especially by activating the principles of the science of 'ilal.

Research method: This research is based on an inductive analysis approach.

Chapters : **Section One: Theory: Specialism:** it's types, nomenclature, its causes and forms. Consisting of two chapters : C1. The meaning and implication of specialising, overlapping definitions and the causes behind specialising . C2. Forms of specialising . **Section Two Application: examining** the affect of specialising in a narrator in the application of the nuqād. Consisting of two chapters: C1. The effect of specialising in riwāyah . C2. The effect of specialising in dirāyah.

The Results 1. The muhadithīn utilised a precise method through which to critique narrators, since they were concerned with all aspects of their lives, even minutiae. 2. Knowing the specialisms of any narrator assists in the hadith grading exercise, especially when disagreement arises. 3. Imām al-Bukhārī and Imām Muslim were occupied with this branch of study, and this is apparent through their method of selecting which narrations of those particular narrators to accept. 4. There are 588 narrators (including repeats) who are described as having specialist characteristics. Excluding repeat opinions, we are left with 435 narrators. 5. Abu Hātim and al-Dāraqutnī utilised the specialist knowledge in 195 cases in all, 111 for the former and 84 for the latter.

Student: Nuha b. Usama al-Khayyat Supervisor: Professor Dr Taha Bu-Sarih al-Tunisi

شكر وتقدير²⁰

أشكر الله تعالى اللطيف الكريم على ما امتنَّ به عليَّ من إتمام هذا العمل، فكلُّ توفيقٍ مرَّده لفضله، وكلُّ جهدٍ عَرِيٍّ عن تسديده، وعونه، ولطفه فهو هباءٌ لا بركة فيه، فله الفضل في الأولى والآخرة، وله الحمد على هذا البلاغ والتَّمام، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبَّله بقبولٍ حسنٍ، وأن يجعله لي ذخراً في الآخرة، ولا يجرمني أجره وبركته.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أزجي وافر الامتنان، لكلِّ من امتاح البحث فتوحهم؛ فأحسنوا بها غاية الإحسان، وعلى رأسهم مشرفي الفاضلين، المشرف السابق: أ.د. وصيّ الله عبَّاس - حفظه الله - فقد كان مشجّعاً، ومحفّزاً موجَّهاً لكلِّ ما فيه مصلحةٌ للبحث، باذلاً علمه ونصحه.

وأثنِّي بشكر مشرفي اللاحق أ.د. طه بو سريح التُّونسي - حفظه الله - الذي ما فتئ موجَّهاً، ومرشداً، ومصوباً، ومجيباً عن كلِّ ما يعرض لي من إشكالات، وقد أفدت من علمه، ونصحه، وتوجيهاته الدَّقيقة المتينة - التي كان لها أبلغ الأثر في أن يكتمل البحث على سوقه، وكان مع ذلك رفيقاً بالباحثة رحيماً في موضع الرِّحمة.

فلهما مني شكرٌ ممدودٌ بوفاءٍ غير محدودٍ، وإن قُصِر عن فضلهم وعطائهم المحمود، ولكنَّ أبلغ الثناء هو دعاء ممتدُّ لربِّ السَّماء، بأن يجعل ما قدَّماه في ميزان حسناتهما شافعاً نافعاً لهما يوم الجزاء.

ثمَّ أسدي الشُّكر لمن كانا سبباً في وجودي في هذه الحياة، والديَّ الذين يَجُلُّ فضلُهما عن الحصر، ويُنْذَلُّ لهما الجناح عند الذكر، ذكرهما الله في ملائِعه، وبارك لهما في أعمَّارهما وصحَّتْهما وعافيتهما، فإنِّي ما حُزْتُ الخير، وما ترقَّيت في سلَم النَّجاح، وما تحقَّقت لي هدايةٌ أو انشراحٌ، إلا بفضل دعواتهما المحفوفة بكلِّ صلاحٍ، والتي أتفياً ظلَّالها مساء صباح، ثمَّ إنَّهما لم يزلَا يَحْتَانِي ويشجَّعاني على طلب العلم منذ نشأتي، وما أنا فيه اليوم ليس إلا ثمرة لتربيةٍ كريمةٍ، وكلمةٍ طيبةٍ، ولا أنسى فضل والدي الشَّيخ المبارك في إجابتي عن كثيرٍ من مسائل البحث التي أشكلت عليَّ وجلَّت، ثم بتوجيهه وجوابه عنها سهلت وانجلت، ولا عجب في ذلك إذ كان هذا العلم بين بُرديه.

ثمَّ أشكر زوجي العزيز المهندس صالح بن موسى النفيسي على صبره علي، وغضِّه الطرف عن كلِّ تقصيرٍ بدر مني، وعلى ما أسداه إلي من معروف بعمل الرسوم البيانية للبحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأشكر إخوتي الأحباء جميعاً على كل ما بذلوه من إحسانٍ ودعاءٍ.
كما أشكر كل من مدَّ يده بالعون البالغ، والنصح السابغ، وأخص منهم الأستاذ الدكتور محمد بازمول -حفظه الله- والدكتور الفاضلة عائشة الحربي، اللذين بذلا من وقتها وعلمها وكانت لهما الأيادي الأولى، والمدايد الطولى في صياغة خطة البحث، واقتراح بعض الأفكار التي تثري البحث، فجزاهما الله عني خير ما يجزي به عباده العالمين العاملين.

ولا أنسى شكر فضيلة الدكتور يوسف الباحث -حفظه الله- الذي كان رئيس القسم إبان تقديم الخطة، وكان له الفضل الكبير، وحسن التقدير -بعد فضل الله القدير- في قبول الموضوع، أسأل الله ﷻ أن يجعله من عمله الصالح الذي يجزل له به الأجر والثواب.
والشكر موصولٌ لجامعتي الغراء، ممثلة في قسم الكتاب والسنة على إتاحة الفرصة لي لمواصلة دراساتي العليا، وتذليل الصعوبات، وتيسير المعونات لطلبة العلم.

وأختتم ببالغ الشكر، وموفور العرفان والتقدير، لعضوي لجنة المناقشة الشَّيخين الفاضلين الجليلين، فضيلة الأستاذ الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الأستاذ بقسم الكتاب والسنة، وفضيلة الدكتور ياسر بن عبد العزيز الربيع الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، اللذين تكبداً عناء قراءة هذا البحث وفحصه وتجويده، وبذلا له نفيس وقتها، ليرتقي بملحوظاتهما، ويكتمل نفعه، فأسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتهما.

وفي نهاية المطاف ألتمس العذر من قرّاء البحث الأجلاء، فإن وجدوا فيه تقصيراً أو خللاً، فهذا شأن كل من رام العلم بغية بعض النوال؛ فإن دون كلّ علياء أهوالاً، لا سيّما وأنّ هذا العلم الجليل من العلوم التي لا تنقاد إلّا لحاذق المعيّ، ولكن حسبي أنّي قد أفرغت وسعي، وبذلت جهدي في إحسان هذا العمل، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خلل فمن نفسي والشيطان، وعلى الله قصد السبيل، وهو الهادي من كل ضلال وميل عن الدرب المثيل.

الباحثة:

نهي أسامة عبد الله خياط

المُقدِّمة

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، ودلّ على خير الكلم، والصلاة والسلام على من أرشد وعلم، إمام البشرية، وخير البرية، وعلى آله وصحبه الأخيار الأبرار، الذي الذين اقتفوا هديه، وامتلأوا نهجه، وبعد:

فإنّ مما ينبغي أن يولّى بالرعاية، وتصرف نحوه الجهود، وتفنى فيه الأعمار، بعد كتاب الله تعالى، دراسة حديث رسوله ﷺ، الذي يحوي كنوزاً ودرراً عظيمة، فهو الوحي الثاني، والمنبع الأصيل. إنّ دراسة السنة النبوية وما يتصل بها من علومٍ هو شرفٌ عظيمٌ، وعلمٌ جليلٌ، فإنّ شرف العلم من شرف المعلوم، ومن أجل خدمة السنة، ونيل هذا الشرف، انبرى كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين لدراساتها، والغوص في بحارها، واستخراج كنوزها. ولا ريب أنّ علمي رجال الحديث، وعلل الحديث من العلوم الجليلة المتعلقة بالسنة، ولذا فإنّ الأئمة المختصين في هذا العلم، انكبوا على دراسة رواة الأخبار، والتّنقير عن أحوالهم، وسبر مروياتهم، والإحاطة بجميع ما يتصل بهم سواء كان جليلاً أو دقيقاً، سيّما ما يكون لمعرفته أثرٌ في الحكم على تلك المرويات، ثمّ أردفوا ذلك التّنقيب عن الرواة، باستنباط القواعد المتعلقة بالرواية والرواية، فغدّت مستنداً يعتمدون عليه في دراسة الأحاديث، والكشف عن عللها الخافية على من لم يبلغ رتبهم في النّقد، ودرجتهم في الفهم والإدراك والدّراية والحِذق، والحكم عليها بما يليق بحالها، وبيان ما يؤثّر من تلك العلل على صحّة الأحاديث وما لا يؤثّر.

وكانت هذه الجهود المبذولة استشعاراً منهم لثقل الأمانة الملقاة على عواتقهم، بما اختصّهم الله به من المعرفة بهذا العلم، وتأديةً لهذا الواجب الموكل إليهم في حفظ جناب السنة، وصيانتها من الأوهام والتّحريف والكذب، حتّى تصل إلينا نقيّة ناصعة البياض كما خرجت فيّ رسولنا الكريم صلوات ربي وسلامه عليه.

وقد ألمح محمّد بن حاتم بن المظفر إلى تلك الجهود المباركة، من سلف الأئمة وخلفها، في حفظ السنة، فقال: «هذه الأئمة إنّما تنصّ الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور

بالصدق والأمانة عن مثله، حتّى تتناهى أخبارهم، ثمّ يبحثون أشدّ البحث حتّى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممّن كان أقلّ مجالسة، ثمّ يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر حتّى يهذبوه من الغلط والزّلل، ويضبطوا حروفه ويعدّوه عدّاً»^(١).

ومما صرف أئمة النّقد له عنايتهم، وأنفقوا فيه أعمارهم، وضع مجموعة من القواعد والقرائن المستخلصة من بحثهم في أحوال الرّواة ومروياتهم، لتكون معتمداً لهم ولمن جاء بعدهم في الحكم على الأحاديث، وبيان صحيحها وسقيمها ومعلوها، ومن تلك القرائن قرينة الاختصاص، فإنّ من يطالع مصنّفات المحدثين في الرّجال، والجرح والتّعديل، وعلل الحديث، وسائر علوم الحديث الأخرى، يجد كثيراً من النّصوص التي أودعوها فيها، تدلّ على إعمالهم لهذه القرينة المؤثّرة، عند كلامهم على الرّواة جرحاً وتعديلاً، أو كلامهم على الأحاديث في دواوين السّنة وشروحها، فتجدهم يصفون الرّواة أثناء كلامهم عنهم بأوصافٍ تميّزوا بها عن غيرهم من الرّواة، ويستعينون بمعرفتهم لتلك الأوصاف عند الحكم على المرويّات فيقبلونها، أو يردّونها، أو يرّجحونها على غيرها عن الاختلاف بقرينة الاختصاص.

ولهذا كان لزاماً على الباحث في السّنة النبوية معرفة هذه الأوصاف المستنبطة من تلك النّصوص المنشورة في مصنّفاتهم - التي تكوّن بمجموعها ما عبّرت عنه في هذا البحث بصور الاختصاص - والإلمام بها، لاستصحابها عند الحكم على الأحاديث.

ولبيان هذه القرينة المهمّة التي استعملها الأئمة، وكشف أثرها في التّصحيح والتّضعيف، والتّرجيح والإعلال، رأيت أن أختار هذا الموضوع للبحث فيه، وتبسيط الضّوء على هذه القرينة من خلال دراستها دراسة تفصيليّة، وتتبع بعض شواهدا وأمثلةا، لتوضيحها وبيانها، ووسمت هذا البحث باسم: "الاختصاص في الرواية وأثره، دراسة نظريّة تطبيقية".

(١) شرف أصحاب الحديث (ص: ٤٠).

وقد انبثقت فكرة هذا البحث عقب مطالعتي لسؤال عن قرينة الاختصاص في ملتقى أهل الحديث^(١)، في السنة المنهجية لدراسة الدكتوراه عام ١٤٣٣هـ - ١٤٣٤هـ، فكتبت حينها بحثاً موجزاً في صورة واحدة من صور الاختصاص، وهي الاختصاص بالأثبت في الشيخ، فكان هو نواة هذه الرسالة، وقد كان ذلك البحث مقدماً لمادة "دراسات في العلل"، وكان يدرّسنا آنذاك فضيلة الأستاذ الدكتور: محمد بازمول حفظه الله، وله الفضل بعد الله ﷻ في حثي على اختيار هذا الموضوع لرسالة الدكتوراه، فقد أشار عليّ بجودة الموضوع وصلاحيته لرسالة الدكتوراه، شريطة أن أوسع نطاق الموضوع ليشمل كافة الصور التي يصلح إدراجها ضمن الاختصاص، وقد كان هذا رأي الدكتورة الفاضلة عائشة الحربي أيضاً، فقد شجعتني على التقدم به إلى القسم، وكان لهما عليّ أيادٍ بيضاء في صياغة مباحث الرسالة فلهما موفور الشكر، وجميل الدعاء.

وعندما شرعت في البحث شمرت عن سواعد الجد، وعقدت العزم على استقراء جملة من المصنّفات لاستخراج النصوص التي تخدم البحث.

فأمضيت وقتاً طويلاً ملازمة لقراءة جملة وافرة من الكتب في علم العلل، والرجال، وعلوم الحديث أقتنص منها ما يصلح مادة للبحث، ولم تكن قراءاتي تلكم القراءة الجردية السريعة، بل كانت قراءة فحوص وتأمل وتمحيص، ولذا فقد استغرقت مني ما يربو على العام، وكان شأني كلما كل عزمي، وفترت همّتي، أن أشحذه بتذكّر جلد الأئمة وصبرهم في طلب الحديث فألفت عملي يسيراً مقارنةً بجهودهم التي بذلوها في خدمة الحديث، رحلةً، وتصنيفاً، فاستحييت من نفسي، واستعنت بربي، سائلةً إياه تمام المعونة والتوفيق، وموفور الرعاية والتّسديد؛ فإنه لا يُدرك خيرٌ إلا بعونه، ولا تُحاز فضيلةٌ إلا بفضله.

وسأعرض فيما يلي أهمية الموضوع، وأسباب اختياره

(١) أجاب عنه الشيخ سعيد بن محمد المرّي، ورابط الصفحة على الانترنت هو: maktaba.org/book/31615/13121

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الاختصاص من عدة أمور هي:

١. أن الحاجة ماسة إلى دراسة هذا الموضوع؛ لأن معرفة الأوصاف التي تمنح بعض الرواة ومروياتهم خصوصية معينة، من الوسائل المعينة على تمييز الصحيح من السقيم، وكشف علل الأخبار، إذ لا فائدة من اقتصار الباحث على جمع طرق الحديث، وتخريجها، ومرتبة الراوي جرحاً وتعديلاً اعتماداً على أحكام ابن حجر في "التقريب" مثلاً، إذا لم توجد لديه إحاطة كاملة شاملة لجميع ما قيل في الراوي؛ لأنه بدون ذلك لن يتمكن من تمييز الخطأ من الصواب.

٢. إكثار النقد من استعمال هذه القرينة، فقد حفلت مصنفاتهم بذكرها، واعتمدوا عليها في الحكم على المرويات، في حالتين: إما على المرويات التي لم يقع بين رواها اختلاف، لكن أحد رواها تميز بخصوصية معينة فقبل حديثه لأجل تلك الخصوصية، أو رد كالثقة المضعف في شيخ أو في حال معين.

أو المرويات التي وقع فيها اختلاف بين الرواة عن الشيخ الواحد، فيرجحون رواية من اختص بالتوثيق في شيخ معين، أو حالة معينة، ويردّون رواية من اختص بالتضعيف في شيخ معين، وإن كان ثقة في غيره، وهذه قضايا دقيقة جديرة بالبحث والدراسة.

٣. أن هذا الموضوع يكشف عن ضرورة معرفة الباحثين في السنة بالقرائن التي يستعملها العلماء في الترجيح والإعلال، معرفة كافية، وفهم ما يتصل بهذا العلم، لاستصحابه عند الحكم على المرويات، وأن هذه المعرفة لا غنى لهم عنها، وهذا البحث ما هو إلا محاولة لتقريب هذا الأمر للباحثين، ومساعدتهم على فهم العلاقة والصلة بين هذين الأمرين، القرائن ومنها (الاختصاص)، والحكم على الأحاديث وبيان درجتها.

وفي بيان أثر الجهل بهذا، أو عدم إتقانه، أو إهمال استصحابه عند الحكم على المرويات كلام نفيس للإمام ابن القيم ذكره في معرض انتقاده لطريقة من يبالغ في ردّ الأحاديث الصحيحة بعلل فاسدة ليس لها وجه صحيح، ومقابل أولئك طريقة الأصوليين

والفقهاء من إهمال علل الأخبار وعدم الالتفات إليها، مبيّناً مسلك الأئمة الحدّاق الجهابذة في الحكم على الأحاديث فقال: «والصّواب في ذلك طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو النّظر والتّمهّر في العلل، والنّظر في الواقفين والرّافعين، والمرسلين والواصلين، أنّهم أكثر، وأوثق، وأخصّ بالشيخ وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور، التي يجزمون معها بالعلّة المؤثّرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، لا يرتضون طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء»^(١).

أسباب اختيار الموضوع:

١. أنّ قرينة الاختصاص من القرائن المهمّة التي استعملها الأئمة في الحكم على الأحاديث، والترّجيح بين الروايات المعلّة التي وقع فيها الاختلاف، لذا رأيت أن أخصّص هذا البحث بدراسة هذه القرينة، وإلقاء الضوء على أبرز معالمها.
٢. الرّغبة في بحث هذا الموضوع متشعب الاتجاهات، متنوّع الفوائد، فهو موضوعٌ تتجاذبه أنواعٌ متعدّدة من علوم الحديث كالعلل، والرّجال والجرح والتّعديل، وعلوم الحديث الأخرى، وذلك يتيح لي قراءة جملة وافرة من المصنّفات التي تعود عليّ بالفائدة الجليلة في هذا العلم، فتكوّن لديّ ملكة في فهم أقوال العلماء بطول المدارس، وإدامة النّظر، وتكون مضماراً للدّربة على استنباط القواعد من نصوص أئمة الفنّ، وربط الجانب النّظري بالتّطبيقي، واكتساب الخبرة من خلال ممارسة دراسة عددٍ من النّماذج التّطبيقية، والكشف عن وجه الاختصاص فيها.
٣. أنّني لم أجد -في حدود اطلاعي- من خصّ هذه القرينة بالبحث والدراسة، بنظرة شمولية جامعة مستوعباً كافّة صورها، إضافةً إلى الجمع بين الجانبين النّظري التّأصيلي للموضوع، والتّطبيقي العملي في بيان هذه القرينة، موضّحاً أثرها في الكشف عن علل الأحاديث، والترّجيح بين المرويّات، والحكم عليها.

(١) تهذيب السنن (٤ / ١٧٦٨).

أهداف البحث:

١. استقراء جملة وافرة من المصنّفات في هذا العلم، واقتناص ما يصلح من النصوص المجموعة لتجلية الموضوع وبيان، واستخلاص ما يفيد منها في كتابة البحث.
٢. إظهار ما تميّز به أئمة النقد من النظرة الشمولية في كلامهم عن الرواة، التي تنبئ عن إحاطة كاملة بجميع أحوالهم، وعدم إغفالهم، لأيّ صفة أو حال قد يترتب عليه أثر في مروياتهم، وإنصافهم الذي يتجلّى في قبول روايات الضعفاء الذين كانت لهم مزية خاصة ككونه ضبط حديث شيخ معين أو برع في فن معين، وفي المقابل دقّتهم في تضعيف أحاديث بعض الثقات لما اختصّوا به من التضعيف في شيخ معين أو أحوال معينة إلى غير ذلك من الخصوصيات.
٣. إبراز دور أئمة النقد والمحدثين في العمل بالقرائن، وإعطاء إلماحة عن مسلكهم في التعامل مع روايات الرواة الموصوفين بخصوصيات معينة، عن طريق الربط بين النصوص النظرية في كتب الرجال والجرح والتعديل، وأثر القواعد والقرائن المستنبطة من تلك النصوص على التطبيق العملي الذي مارسه أئمة المحدثين في متون السنة عموماً، وكتب العلل على وجه الخصوص.
٤. حصر الرواة الذين وصفوا بصور الاختصاص، للوصول إلى إحصائيات بعدد الرواة الموصوفين بكل صورة من صور الاختصاص، والتعرف على أيّ تلك الصور أكثر استعمالاً من قبل الأئمة، مستعينة في ذلك بخمسة من الكتب التي انتخبها لغرض الحصر، وهي: "العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي، و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، مع الفصل التاسع من مقدمة فتح الباري الموسومة بـ "هدي الساري".

٥. إعطاء القارئ صورةً عن مدى استعمال الأئمة لصور الاختصاص في مجال العلل، عن طريق حصر مواضع استعمال الإمامين الدارقطني وأبي حاتم لتلك الصور بالترجيح والإعلال، واعتبارهما نموذجاً للتطبيق العملي لقرينة الاختصاص، والمقارنة بينهما، وبيان أكثر الصور استعمالاً من قبلهما.

٦. الرغبة في الإسهام في خدمة مجال البحوث في السنة النبوية، ببحث يبين ضرورة تفعيل قواعد علم العلل وتطبيقها تطبيقاً عملياً، دون الاختصار على جانب التنظير في الأبحاث والدراسات، وهي محاولة متواضعة للنهوض بهذا الأمر وتقريبه، بدراسة اثنين وأربعين نموذجاً، والكشف عن وجه الاختصاص فيها، مستعينة بأقوال الأئمة في هذا المجال، كي يستفيد منها المختصون في هذا العلم.

مشكلة البحث:

تجيب هذه الدراسة عن التساؤلات التالية:

١. ما مدلول الاختصاص عند المحدثين؟ وما هي مصطلحاته التي استعملها النقاد؟
٢. وما علاقته بعلوم الحديث؟ وما أسبابه؟
٣. ما هي صور الاختصاص؟
٤. ما مدى استعمال النقاد لصور الاختصاص في مصنفاتهم المنتخبة للدراسة في الرجال، والعلل، وما أثر ذلك الاختصاص على قبول الروايات وردّها؟
- أو يمكن التعبير عن ذلك بالقول: هل هناك خصوصيات معينة يتّصف بها الرواة تكون مؤثرة على قبول أحاديثهم أو ترجيحها على غيرها، أو ردّها؟ وهل اعتمد النقاد على تلك الخصوصيات عند حكمهم على المرويات؟
٥. كم عدد الرواة الذين اختصوا بأوصاف مؤثرة في الرواية والدراسة من خلال ما تمّ جمعه في الكتب المنتخبة للدراسة؟
٦. أي صور الاختصاص أكثر استعمالاً ووجوداً نظرياً وتطبيقياً، من خلال الكتب المنتخبة للدراسة في الرجال، والتراجم، والعلل؟

حدود البحث:

حصرْتُ الإحصاء الذي قمت به في هذا البحث للرواة الموصوفين بالاختصاص، في عددٍ من الكتب المنتخبة لتكون أنموذجاً لجمع المعلومات منها -لصعوبة الحصر من جميع المصنّفات الحديثة- وهذه الكتب هي: "العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي، و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، مع الفصل التاسع من مقدمة فتح الباري الموسومة بـ "هدي الساري" وقد انتقيتها لكونها جمعت عدداً كبيراً من الرواة في الكتب الستة وغيرها، وتميّزت بجمع قدرٍ كبيرٍ من نصوص أئمة النقد في تراجمهم للرواة، أو كلامهم عنهم.

أمّا الإحصاء لمواضع الترجيح والإعلال بالاختصاص فقد حصرت في كتابي "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرّزي، و"العلل" للدارقطني، وذلك لما تميّزا به من الجمع لقدرٍ كبيرٍ من الأحاديث المعلّة، وما تميّزا بها من خبرةٍ ودرايةٍ بعلم العلل ظهرت في مسالك التعليل التي استعملوها في إعلال الأخبار والترجيح بينها، وتصريحهم بها في كثيرٍ من المواضع، وكون كتابيهما من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها من جاء بعدهم في الكشف عن علل الأخبار.

الدّراسات السابقة:

لم أطلع -في حدود بحثي- في فهرس المكتبات وقواعد المعلومات على الإنترنت، على دراسةٍ سابقةٍ بحثت قرينة الاختصاص بحثاً شمولياً باعتبارها قرينةً جامعةً لصورٍ كثيرةٍ تدرج تحتها، وإنّما وقفت على دراساتٍ عديدةٍ أفردت بعض الصور بالبحث، باعتبارها قرائن مستقلةً غير داخليةٍ في مفهوم الاختصاص الشامل الواسع، الذي قصدت بيانه في هذا البحث. ولما كان البحث بهذا المفهوم الشامل؛ اقتضى ذلك اشتراكه مع عددٍ من الدّراسات التي اقتصر كلّ منها -كما قدّمت- على صورةٍ أو أكثر من صور الاختصاص، وتنظم هذه الدّراسات في قسمين:

الأول: دراساتٌ تناولت صورةً أو أكثر من صور التوثيق:

الثاني: دراساتٌ تناولت صورةً أو أكثر من صور التّضعيف:

أمّا الأوّل: فقد بحثته الدّراسات التالية:

١. معرفة الرواة المكثّرين وأثبت أصحابهم فيهم: للباحث فهد بن عبد العزيز العّمّار، مكتبة الرّشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٣٣م.
 ٢. الرواة الضّعفاء الموثّقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة: للدكتور محمّد عودة الحوري. إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المجيد محمود عبد المجيد، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
 ٣. الملازمة وأثرها على الراوي والمروي: د. محمود رشيد، وهو بحث محكّم، نشر في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد (٢/أ)، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
 ٤. الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين: للدكتور سعيد بواعنة، وهو بحث محكّم، نشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، العدد ١٠٥ - السنة ٣١، شعبان، عام ١٤٣٧هـ - يونيو ٢٠١٦م.
 ٥. قرينة الاختصاص دراسةً تطبيقيةً في كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني: للدكتورين أحمد مظهر عباس، وميسر علي عبد، وهو بحث محكّم، نشر في مجلة الجامعة العراقية، العدد (٣٥/٢)، ٢٠١٦م.
 ٦. قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم: للدكتور أحمد المخيال، وهو بحث محكّم، نشر في نشر في مجلة العلوم الشرعية - جامعة القصيم، المجلد ١٠ / العدد ١، أكتوبر / محرم، ٢٠١٦م.
- وهذه الأبحاث الثلاثة الأخيرة جميعها قد طبعت عقب تسجيلي لموضوع الرّسالة، وموافقة القسم عليه.

وقد اشتركت هذه الأبحاث مع هذا البحث، والتقت معه، في كونها جميعاً قد تناولت بعض صور الاختصاص بالتوثيق، أمّا الأوّل: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - صورة الأثبت في الشّيخ، فجمع فيه الرواة المكثّرين على ضوء ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، ثمّ ذكر تحت كلّ راوٍ أثبت الرواية فيه بذكر ترجمة موجزة له تظهر اختصاصه

بالشيخ، وأردفها بذكر أمثلة من كلام الأئمة المتقدمين في الترجيح بين أصحاب الشيخ، دون تعليق منه على الأمثلة ببيان وجه الاختصاص فيها.

وأما الثاني: فقد تناول فيه الباحث - حفظه الله - صورة الاختصاص بالرواة الضعفاء الذين وثقوا في بعض شيوخهم، أو عن بعض تلاميذهم، أو عن أهل بلد معين، أو في حال رواياتهم من كتبهم، فترجم لهم وذكر أقوال الأئمة فيهم، وأورد رواياتهم عن شيوخهم الذين وثقوا فيه، في الكتب الستة، ودرسها، ثم ختم ببيان هيئة إخراج أصحاب الكتب الستة عن كل راوٍ، في كل رواية يذكرها، وهل إخراجها على الهيئة التي وثق فيها أم لا؟ وبلغ عدد الرواة الذين جمعهم، ثم البحث باب كشف فيه مناهج أصحاب الكتب الستة في الإخراج عن هؤلاء الضعفاء الموثقين في تلك الأحوال، وذيله بجداول فيها إحصاءات توضّح هيئة إخراج أصحاب الكتب الستة لهم.

وأما الثالث: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - صورة الملازمة فيّن مفهومها وأقسامها وآثارها وما يتصل بها، وقد اشتمل بحثه على النقاط الرئيسة المتعلقة بصورة الملازمة، من الناحية النظرية.

وأما الرابع: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - صورة الاختصاص بشيخ معين وحصر مفهوم الاختصاص فيه وجعله على نوعين اختصاص تفرّد واختصاص ضبط وإتقان، وقد اشتمل بحثه على الخطوط العريضة النظرية المتعلقة بصورة الاختصاص بالأثبت الشيخ، فذكر مفهومه وأنواعه، وصيغته، وأسبابه، وآثاره، لكنه اقتصر على الجانب التّظيري، واستشهد في ثانياً بحثه ببعض الأمثلة للترجيح بهذه القرينة.

وأما الخامس: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - صورتين للاختصاص هما: الاختصاص بالشيخ، والاختصاص بالبلد، وكان غرضه من البحث إبراز دور الإمام الدارقطني في الترجيح بين الروايات المعلّة بقرينة الاختصاص مقتصرًا على هاتين الصورتين، فذكر ثلاثة نماذج تطبيقية من تصرفات الدارقطني في كتابه "العلل" اثنان منها في الاختصاص بالشيخ، وواحد في الاختصاص بالبلد درسها بإيجاز وأشار إلى وجه الاختصاص فيها.

وأما السادس: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - صوري الاختصاص بشيخ معين، والاختصاص ببلد معين، وكان غرضه إبراز دور الإمام أبي حاتم في الترجيح بين الروايات المعلّة بقرينة الاختصاص، فذكر أنّه تتبّع تطبيقات هذه القرينة في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، فوقف على خمسة عشر موضعاً، ثمّ عرضها ودرسها دراسة موجزة، أوضح فيها سبب الاختصاص وأثره في الترجيح.

وفي الجملة فقد اقتضت هذه الدراسات على صورة الاختصاص بالأئمة في الشيخ، أو الاختصاص بالبلد، أو الاختصاص بهما معاً، أمّا هذا البحث فقد اشتمل على أربعة عشر صورة تدرج تحت مفهوم الاختصاص، اثنا عشر صورة منها في الاختصاص بالتوثيق، واثنين في الاختصاص بالتضعيف.

وقد سلك أصحاب الأبحاث الأربعة الأخيرة مسلك الإيجاز والاختصار الذي يناسب طبيعة البحوث المنشورة في المجلات العلمية، ولذلك بقي الكثير من الجوانب، والصّور، والتّطبيقات التي لم يتطرقوا إليها في أبحاثهم، ولهذا فإنّه لازالت هناك حاجة إلى مزيد من البحث في موضوع الاختصاص، أضف إلى ذلك أنّ هذا البحث اشتمل على اثنين وأربعين نموذجاً تطبيقياً من مصنّفات حديثيّة متنوعة، درستّها دراسة تفصيليّة، وركّزت على بيان وجه الاختصاص في كلّ منها، استناداً إلى كلام أئمة الشّأن، مبيّنة أثر ذلك الاختصاص في الحكم على الحديث.

ثمّ إنّ الباحثين الذين درسوا بعض النّماذج التّطبيقية للاختصاص اقتصروا على صوري الاختصاص بالشيخ، والبلد، فأما بحث قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم، فقد درس فيه الباحث خمسة عشر مثلاً فقط.

وأما بحث قرينة الاختصاص دراسة تطبيقية في كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، فقد درس فيه الباحثان ثلاثة نماذج فقط.

أمّا هذا البحث فقد استقرأت فيه المواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم، والدارقطني، الترجيح بجميع صور الاختصاص الأربعة عشر، وحصرتها، وقارنت بينهما، بعمل جداول توضيحية، ورسوم بيانية.

أمّا الفرق بين هذا البحث والبحث الثاني للباحث محمد عودة الحوري، فإنّه اقتصر على صورة الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه أو رواية بعض تلاميذه عنه، وأدخل معها الذين وثّقوا في رواياتهم من كتبهم وهي الصورة التي أسميتها بكون الراوي صاحب كتابٍ صحيح، لكنّ غرضه جمع الرواة الموصوفين بهذه الأوصاف والكشف عن مناهج أصحاب الكتب الستة في الإخراج عنهم، وهذا مختلفٌ عن غرضي في هذا البحث، لأنّ حصر الرواة لم يكن هو الأساس الذي قام عليه البحث بل كان فرعاً منه لبيان أثر الاختصاص في الرواة، ومدى وجوده، واستعمال الأئمة له في مصنّفات الرجال والجرح والتعديل والعلل، نظرياً وتطبيقياً، فإحصاء الرواة مكملٌ للبحث، وقد اشتمل هذا البحث على قسم نظريّ تأصيليّ لجميع صور الاختصاص الأربعة عشر، وقسم تطبيقيّ لأمثلة مختارة كنماذج على كلّ صورة من صور الاختصاص، ثم ختمت بإحصاءات توضّح وجود هذه الظاهرة من عدمها، وبحثي يدرس الاختصاص من جهة كونه قرينة يستعملها الأئمة في التّرجيح والإعلال، مع أهميّتها في الحكم على الأحاديث غير المعلّة، لكنّه يركّز على كون هذه القرينة من مسالك التعليل والتّرجيح، أمّا بحثه فيركّز على الموضوع من جهة صلته بعلم الجرح والتّعديل ومراتب الرواة والحكم على مروياتهم، وإن كان له مدخلٌ كبير في علل الحديث.

وأما القسم الثاني: فقد بحثته الدّراسات التالية:

١. الثّقات الذين ضُعّفوا في بعض شيوخهم: للدكتور صالح بن حامد الرّفاعي، دار

الخشيري، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٢. التّجريح والتّعديل النّسبي في نقد الرواة: للدكتور يحيى القضاة، جامعة صدام للعلوم

الإسلامية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣. اختلاف التّحديث من الحفظ والكتاب، وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة:

سليمان بن عبد الله بن محمد السّعود، إشراف فضيلة الشّيخ الدكتور: عبد العزيز بن

صالح اللحيدان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،

١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ.

٤. التجريح النسبي في بعض الأمكنة والأزمنة دون بعض: للدكتور زكرية بنت أحمد

زكري، إشراف الدكتور: يوسف محمد صديق، رسالة دكتوراه، كلية التربية التابعة

لجامعة أم القرى، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م.

وقد اشتركت هذه الدراسات مع هذا البحث والتقت معه في كونها جميعاً قد بحثت صورةً أو أكثر من صور الاختصاص بالتضعيف، وكان الاشتراك في حصر الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً، أمّا الأولى: فتناول فيها الباحث - حفظه الله - ستة وأربعين رواياً بعض منهم ذكرهم الإمام ابن رجب في "شرح علل الترمذي" في باب الرواة الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم، واستثنى الضعفاء مطلقاً، وأضاف عليهم غيرهم ممن ضعّفوا في بعض شيوخهم ولم يذكرهم ابن رجب؛ فالتقى معي في بعض من حصرتهم من الرواة وهو جزء يسير من البحث، لكن الاختلاف والتباين بين الباحثين أكثر من جوانب الالتقاء، فقد كان غرضه التثبت من صحة ما نقله ابن رجب من تضعيف النقاد لهؤلاء الرواة، من خلال جمع أقوال الأئمة فيهم، ودراستها، ثم الخروج بحكم نهائي عن الراوي إمّا بموافقة ابن رجب أو مخالفته.

وأمّا الثانية: فلم أستطع الوقوف عليها، ولكنني أفدت من وصف الدكتور محمد الحوري لما اشتملت عليه الرسالة فقد ذكر أن الباحث - حفظه الله - أحصى فيها الرواة الذين نصّ العلماء على توثيقهم، أو تجريحهم نسبياً ثم ذكر أقوال النقاد فيهم، ثم أتبعها بالموازنة بين هذه الأقوال والتوفيق بينها ما أمكن، وإلا فالتجريح، ثم ذكر أمثلة ممّا نصّ العلماء عليه، ثم ذكر الحوري أنه درس ثلاثمائة وخمسة عشر رواياً تبين برجوعه للرسالة أنّهم من الرواة الثقات إمّا مطلقاً أو على قول جمهور النقاد ولم يتعرّض للضعفاء إلا فيما ندر، ولم يدرس أحاديث هؤلاء الرواة.

وأمّا الثالثة: فقد تناول فيها الباحث - حفظه الله - صورة الاختصاص بتضعيف الراوي إذا حدث من حفظه أو كتابه، وجمع إحدى وثمانين رواياً، ستة وسبعون ممن تكلم في روايتهم من حفظهم، وخمسة رواة ممن تكلم في روايتهم من كتبهم، ودرس رواياتهم التي تكلم فيها بسبب ذلك وبلغ عددها ثمانية وخمسين رواية، ويبيّن أن هذا النوع من الضعف المقيد الذي

أعلت بسببه مرويات أولئك الرواة، وقد اشتركت معه في بعض الرواة، وزدت عليه عدداً كبيراً في بقية صور الاختصاص.

وأما الرابعة: فقد تناولت فيها الباحثة -حفظها الله- بعض ما يدخل ضمن صورتي التضعيف في شيخ معين، فجمعت في بحثها الرواة الموصوفون بالتضعيف المقيّد -كما ذكرت- ببلدٍ دون بلدٍ ومن ضعف حديثه إذا حدث عن أهل مصرٍ دون مصرٍ، من ضعف تضعيفاً مقيّداً بزمانٍ معينٍ كمرضٍ أو اختلاطٍ ونحوه، من حدث من حفظه فأخطأ وكلهم ممن أخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما، أو ممن أخرج لهم في غير الصحيحين، وبلغ عددهم ثلاثمائة وثلاث وستون راوياً اشتركت معها في بعض الرواة، وزادت علي في بعضهم لأنني اقتصرت في الجمع على الكتب المنتخبة فقط، لكنني زدت عليها رواة آخرين لأنني تناولت صوراً أخرى لم تتناولها بالدراسة فقد اقتصرت على جانب التضعيف ولم تتطرق إلى جانب التوثيق.

وحتى لا أطيل في بيان الفروقات بين هذه الدراسات وهذا البحث ألخص في هذه النقاط الفروق مجملّة، والإضافات التي قدّمها هذا البحث وهي كما يلي:

١. اقتصرت هذه الأبحاث جميعاً على بعض صور الاختصاص، ولهذا كان على الباحثة أن تبحث هذا الموضوع من جميع جوانبه ليتبين أن الاختصاص غير محصورٍ في صورةٍ أو اثنتين، بل هو مفهوم شاملٌ واسعٌ تدرج تحته مجموعة من الصور التي تكون بجملتها قرينة الاختصاص، وهذا يشمل الاختصاص بالتوثيق، والتضعيف ولا يقتصر على أحدهما، كما ذكرته في القسمين السابقين.

٢. أن بحوث هذا القسم الثاني ركزت على دراسة الصور عن طريق حصر الرواة الموصوفين بها، وهذا مختلفٌ عما قمت به في هذا البحث، فلم يكن البحث منصّباً على دراسة الرواة الموصوفين بالاختصاص بل كان حصر الرواة جزءاً من البحث ومدعماً له، وإنما قام البحث على قسمين: قسمٌ تنظيريٌّ تأصيليٌّ للاختصاص يوضح جميع ما يتعلق به، وقسمٌ تطبيقيٌّ درست فيه اثنين وأربعين نموذجاً على تطبيقات الأئمة لهذه الصور تطبيقاً عملياً، ثم كان الجزء الأخير من هذا البحث مختصاً بذكر الإحصاءات

التي كانت ثمرةً لجمع الرواة الموصوفين بإحدى صور الاختصاص، من كتب انتخبها لهذا الغرض - كما تقدّم في حدود البحث - وقد اقتصرت على وضع الإحصاءات التي تثري البحث في صلبه، ووضعت أسماء الرواة ومواقع ذكرهم في تلك الكتب في ملاحق الرسالة، لأنّ الغرض من حصر الرواة ليس سردهم في صلب الرسالة بل الخروج بنتيجة ذلك وهي الإحصاءات المتنوعة التي وضعتها في البحث.

٣. وأضفت على إحصاءات الرواة إحصاء آخر يخدم الجانب التطبيقي لهذه القرينة، للوقوف على مدى عناية العلماء بصور الاختصاص واستعمالها في الترجيح بين المرويّات وإعلالها، واخترت أن يكون أنموذج الدراسة كتابي "العلل" لابن أبي حاتم، والدارقطني.

فيتبيّن بهذا العرض اختلاف الهدف من هذا البحث عن الدراسات السابقة، واختلاف المنهجية المتبعة فيه، ووجود إضافات علمية كثيرة على ما سبق، أهمّها:

١. توسيع مفهوم الاختصاص ليشمل أربعة عشر صورةً تدرج تحته.
٢. أنّ بعض الصور لم تفرد في بحثٍ مستقلٍّ في الدراسات السابقة، أو بحثت بإيجاز: أمّا ما بحث بإيجاز فهي: صورتا الاختصاص بالأحفظ عن شيخٍ معيّن، والاختصاص بكون الراوي بلديّ شيخه، وأمّا ما لم يبحث على الاستقلال - في حدود اطلاعي - فهو كون الراوي من آل بيت شيخه، وكونه صاحب القصّة في الحديث، وكونه من أهل الفنّ المقدمين فيه.
٣. دراسة لنماذج تطبيقية بصورةٍ تركّز على بيان وجه الاختصاص فيها، وهذا لم تُعن به الأبحاث السابقة.

٤. تدعيم هذا البحث بإحصاءات متنوعة تبين أثره في الرواية، والدراية، وسيأتي توضيح ذلك مفصلاً إن شاء الله.

وأما ما كتبه عددٌ من الباحثين الفضلاء في الكتب والأبحاث التي تكلمت عن قرائن الترجيح بوجه عامّ، فقد تطرّقت في ثناياها إلى بعض صور الاختصاص، وتكلّمت عنها

بإيجاز، دون أن يكون الغرض دراسة صور هذه القرينة على الاستقلال، فهي تعتبر مراجع تفيد الباحثة، لكنّها ليست دراساتٍ سابقةٍ خصّت الموضوع بالبحث جزئياً أو كلياً كمفهومٍ شاملٍ كما تناولته في هذا البحث، أذكر منها على سبيل المثال: قواعد العلل وقرائن التّرجيح: للدكتور عادل عبد الشكور الزّرقعي، وقرائن التّرجيح في المحفوظ والشّاذ وفي زيادة الثّقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري": للباحث نادر السنوسي العمراني، ومعرفة أصحاب الرّواة وأثرها في التعليل، دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش، للدكتور عبد السلام أبو سمحة، وقواعد المحدثين في التّرجيح ودفع التّعارض في الأسانيد والمتون (جمع ودراسة تطبيقية): للدكتورة عائشة بنت محمّد بن رجاء الله الحربي.

منهج البحث:

انضبط هذا البحث في حدود منهجين:

١. المنهج الاستقرائي:

وذلك في استقراء الكثير من نصوص العلماء المنثورة في كتبهم، وجمع ما يتعلّق بالموضوع، من كتب العلل، والرّجال، وعلوم الحديث، وقد استقرأت عدداً من المصنّفات كاملةً، لاقتناص النّصوص التي تخدم البحث منها، وهي: "العلل" لابن المديني، "علل الحديث" لابن أبي حاتم، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدّارقطني، علل الحديث للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، "العلل الكبير" للترمذي، "شرح علل التّرمذي" لابن رجب، "التّمييز" للإمام مسلم، "المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي" للرّامهرمزي، "الكفاية في علم الرّواية" للخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع للخطيب البغدادي، "معرفة علوم الحديث" للحاكم، مقدّمة ابن الصّلاح، "الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم، "الكامل في ضعفاء الرّجال" لابن عدي، "تهذيب التهذيب"، ولسان الميزان لابن حجر، ومن المراجع المعاصرة: "تحرير علوم الحديث" للدكتور عبد الله الجديع، وشرح نزّهة النّظر في توضيح نخبة الفكر للدكتور إبراهيم اللّاحم.

أضف إلى ذلك بعض المباحث التي تخصُّ البحث وتخدمه من كتاب: فتح المغيـث للسَّخاوي، و"جامع التَّحصيل" للعلائي.

وقد قمت باستقراء علل ابن أبي حاتم، والدَّارْقُطْنِي، كاملين مرَّتين، أولاهما: لجمع مادَّة البحث، وثانيهما: لحصر مواضع التَّرجيح والإعلال بالاختصاص.

٢. المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال النُّظر في كتب العلل، والرَّجال وغيرها، والتأمُّل في نصوص النُّقاد فيها، ومحاولة فهم كلامهم وعباراتهم، واستنباط ما يتعلَّق بالاختصاص في القسم النَّظري، وأمَّا التَّطبيقي فمن خلال استنباط الأمثلة التَّطبيقية التي استعمل فيها الأئمَّة الاختصاص في التَّرجيح بين الروايات قبولاً أو ردّاً، وقد بلغ عددها اثنين وأربعين مثلاً، وهي مستنبطة من بطون الكتب، سواء كانت في العلل، أو متون السُّنَّة، أو شروح الحديث ونحوها، ثمَّ تحليل كلام النُّقاد ودلالته على إعمال هذه القرينة.

أمَّا المنهجية المتَّبعة في البحث فهي كالآتي:

١. التمسست بعض أدوات النُّقد: وذلك بالنُّظر في تطبيقات الأئمَّة لصور الاختصاص، ومن ثمَّ مناقشتها، ونقد ما يحتاج لنقد من أقوال الأئمَّة، والتَّرجيح بينها، والخروج بنتائج جديدة تخدم موضوع البحث.

٢. عمدت إلى الإحصاء في اختياري للكتب الخمسة المنتخبة لجمع الرواة التي ذكرتها سابقاً، وكتابي "العلل" لابن أبي حاتم، والدَّارْقُطْنِي، لحصر مواضع استعمالهما لصور الاختصاص، كعيِّنة للدراسة، لكون هذه الكتب جامعةً لقدرٍ كبيرٍ من نصوص العلماء التي ذكرت صور الاختصاص في ثناياها، بحيث تصلح عيِّنة تعطي تصوُّراً واضحاً عن مدئ عناية الأئمَّة في عصور الرواية باختصاصات الرواة نظرياً وتطبيقاً، ثمَّ حلَّلت البيانات، وعملت إحصاءاتٍ متنوعةٍ ورسوماً بيانيةً مستندةً على البيانات التي جمعتها من الكتب آنفة الذكر.

٣. رتَّبت المصادر والمراجع عند التَّوثيق على وفيات مؤلفيها.

٤. رُتبت أقوال الأئمة في دراسة رجال الأسانيد في القسم التطبيقي على وفيات مؤلفيها.
٥. عزوت النصوص لمصادرهما الأصلية، فإن لم توجد، فلا أقدم من نقل عنها قدر الإمكان.
٦. ترجمت للعلم في أول ذكرٍ له، إلا أن يكون من الرواة الواردين في القسم التطبيقي، فأرجئ ترجمته إلى ذلك الموضع، وأحيل على موضع الترجمة في الحاشية في أول ذكرٍ له، لأنه الموضع الأنسب للترجمة، لضرورة معرفة حاله من أجل الحكم على الحديث.
٧. لم أترجم للصحابة المشهورين، كابن عمر، وابن مسعود مثلاً، ولا لأصحاب المصنّفات المطبوعة، إلا إن دعت حاجة إلى ذلك مثل: أن يكون أحد رجال الإسناد ونحو ذلك، ولا للرواة الذين ذكرتهم في شيوخ الراوي المترجم له وتلاميذه في القسم التطبيقي، لتعسر ذلك لكثرتهم، ولأن في ذلك إثقالاً للحواشي.
٨. اعتمدت في ذكر وفيات الرواة في القسم التطبيقي على ما ذكره ابن حجر في "التقريب" وأضفت لها المائة، والمائتين بين شرطتين، وفسّرت الرُّموز التي ختم بها، مختصراً بها أسماء من أخرج للراوي من أصحاب الكتب الستة الترجمة لتمام الفائدة.
٩. ضبطت أسماء الأعلام المشككة.
١٠. عرّفت بالبلدان التي ظهر لي أنّها بحاجة إلى تعريفٍ لعدم شهرتها، وأعرضت عن المشهور منها.
١١. عرّفت بالألفاظ الغريبة.

خطوات دراسة الأحاديث في القسم التطبيقي: هي على قسمين:

القسم الأول: أحاديثٌ وقع فيها اختلافٌ على مدار الحديث، فهذه بحاجة إلى دراسة معلّلة، وسلكت في دراستها المنهج التالي:

- أبدأ بذكر النص المراد دراسته، ثم أعرض أوجه الاختلاف، فأذكر مدار الحديث، ثم أوجه الاختلاف عليه عرضاً مجملاً، ثم أترجم للمدار ترجمة موجزة، أذكر فيها اسمه، وبعض شيوخه وتلاميذه، ثم أذكر أهم أقوال النقاد فيه مرتبة على وفياتهم، مراعية

إيراد ما يتعلق باختصاصات الرواة التي يترتب عليها بيان وجه الاختصاص إن وجدت، ثم أختتم بذكر قول ابن حجر فيه، وأستعين بقول الذهبي أحياناً إن دعت الحاجة لذلك كترجيح ونحوه.

- أذكر من روى عن المدار وأترجم له ترجمة موجزة تحقق المقصود، كما ترجمت للمدار، وأضع بجانب اسمه حاشية -من باب التنظيم- أذكر فيها من أخرج روايته، ممّا تيسر -من المصادر بقدر الحاجة، مرتبة على الكتب التسعة، ثم بقيّة المصادر على الوفيات، وقد اقتصر في تخريج الأحاديث على الجزء والصفحة ورقم الحديث دون ذكر أسماء الكتب والأبواب في الكتب المرتبة على الأبواب اختصاراً؛ لطول البحث، ولدلالة رقم الحديث في الكتب الستة على موضعه فيها، لاتفاق معظم الطبقات على نفس الترقيم للأحاديث.
- إن وقع اختلاف على أحد الرواة عن المدار بينت ذلك، واقتصرت في ترجمته على "تقريب التهذيب" خشية الإطالة، ووضعت بجانب اسمه حاشية أذكر فيها من أخرج روايته.
- إن وقع تكرار لبعض الرواة، وكنت قد ترجمت لهم في حديث سابق فأكتفي بذكر اسمه، ومرتبته عند ابن حجر، من أجل الاستعانة بذلك عند الحكم على الحديث، ثم إن تكرّر بعد ذلك اقتصر على اسمه، وهذا يدل على أنه سبقت ترجمته، إلا إن دعت الحاجة لذكر قول ابن حجر فيه، لكونه من الرواة المؤثرين في الحكم على الحديث، أو للتذكير بخصوصية له متعلقة بالمثال.
- إن عرّض لي في أثناء التّراجم أسماء لبعض الأعلام والرواة، فإن لم تسبق لي الترجمة لهم، وليس لهم ترجمة لاحقة عند دراسة رجال الإسناد في الأحاديث التي ستمّ دراستها، فإنّي أترجم لأكثرهم في الحاشية من "التقريب"، فإن لم يكن من رجال الكتب الستة، ترجمت له ترجمة مختصرة، ممّا تيسر من كتب التّراجم، وقد اضطررت لترك الترجمة لبعض منهم لضيق الوقت.

- وإن كان الراوي مختلفاً فيه فأحاول الاجتهاد في التّرجيح بين الأقوال، أو موافقة ابن حجر، أو غيره إن تبين لي أنّ رأيه هو الأقرب للصّواب.
- أبين وجه الاختصاص في المثال، ثمّ أختتم بذكر الحكم على الحديث من الوجه الذي رجّحه صاحب النص، الذي اخترته ليكون مثالاً للاختصاص على كل صورة، مستعينةً بأقوال النّقّاد في الحكم عليه إن وجد، ولا أورد المتابعات، أو الشّواهد إلّا لفائدة من تقوية حديث ونحوه، فإن دعت الحاجة لذكر شاهدٍ فإنّي أقتصر على شاهدٍ واحدٍ تحضّل به التّقوية، والاعتضاد لاسيّما إن كان في الصّحيحين.
- القسم الثّاني: أحاديثٌ لم يقع فيها اختلافٌ على مدار الحديث، فسلكت في دراستها المنهج التّالي:
- أبدأ بذكر النص المراد دراسته كما في القسم الأوّل، ثمّ أترجم لرجال الإسناد ترجمةً موجزةً تفني بالمقصود، فإن كان الحديث في الصّحيحين فلا حاجة لترجمة جميع رجال الإسناد، بل أقتصر على الترجمة للراوي الذي وُصف بالاختصاص بصورةٍ معيّنة، ليتّضح وجه الاختصاص، ثمّ أبين وجه الاختصاص، واختم بالتذكير بكون الحديث في "الصّحيحين" أو أحدهما.
- أمّا إن كان الحديث في غير الصّحيحين، فأدرس رجال الإسناد بذكر ترجمة موجزةٍ لكلّ راوٍ منهم، ثمّ أبين وجه الاختصاص في المثال، ثمّ أختتم بذكر الحكم على الحديث مستعينةً بأقوال النّقّاد في الحكم عليه إن وجد.

خطة البحث:

المقدمة، وتشتمل على: أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

الباب الأوّل: الدّراسة النّظرية

الاختصاص مدلوله، ومصطلحاته، وأنواعٌ تتداخل معه، وأسبابه، وصوره. وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: الاختصاص مدلوله ومصطلحاته وأنواعٌ تتداخل معه، وأسبابه.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: مدلول الاختصاص عند المحدثين.

المبحث الثاني: المصطلحات في الاختصاص، ومرادفاتها عند المحدثين.

المبحث الثالث: أنواع حديثية تتداخل مع الاختصاص.

المبحث الرابع: أسباب الاختصاص.

الفصل الثاني: صور الاختصاص.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاختصاص بالتوثيق:

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه.

الفرع الثاني: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.

الفرع الثالث: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.

المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض

تلاميذه عنه.

المطلب الثالث: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه.

المطلب الرابع: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح.

المطلب الخامس: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه.

المطلب السادس: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.

المطلب السابع: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنونة من لم يعرف بالتدليس.

المطلب الثامن: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة.

المطلب التاسع: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط.

المبحث الثاني: الاختصاص بالتضعيف:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين.

المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية

أثر الاختصاص في الرواية والدراية من خلال تطبيقات النقاد.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أثر الاختصاص في الرواية.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المرويّات التي برزت فيها ظاهرة الاختصاص.

وفيه إحدى عشر مطلباً:

المطلب الأول: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه.

الفرع الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.

الفرع الثالث: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.

المطلب الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في

رواية بعض تلاميذه عنه.

المطلب الثالث: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه.

المطلب الرابع: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح.

المطلب الخامس: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه.

المطلب السادس: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.

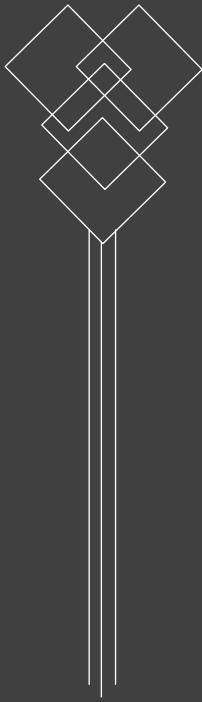
المطلب السابع: أمثلة على: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنّنة من لم يعرف بالتدليس.

المطلب الثامن: أمثلة على: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة.

المطلب التاسع: أمثلة على: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط.
 المطلب العاشر: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين.
 المطلب الحادي عشر: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ.
 المبحث الثاني: الدراسة التحليلية النقدية لمدى وجود الاختصاص في الرواية.
 الفصل الثاني: أثر الاختصاص في الدراية.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثره في التوثيق.
 المبحث الثاني: أثره في التضعيف
 المبحث الثالث: أثره في التعليل
 الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث، وتوصياته.
 ثم الفهارس المتنوعة للبحث.
 ثم يتبعها ثلاثة ملاحقٍ إتماماً للفائدة، هي: الأول: الرواة الذين وصفوا بإحدى صور الاختصاص، ومواضع ورودهم في الكتب المنتخبة.
 الثاني: الرواة الذين وصفوا بالاختصاص، وروى لهم البخاري في "صحيحه" من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري".
 الثالث: المواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم، والدارقطني، الترجيح، والإعلال، بصور الاختصاص في كتابيهما "العلل".



الباب الأول

الدِّراسَةُ النَّظَرِيَّةُ

الاختصاص مدلوله، ومصطلحاته، وأنواعُ تتداخل معه، وأسبابه، وصوره

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الاختصاص مدلوله ومصطلحاته وأنواعُ تتداخل معه، وأسبابه.

الفصل الثاني: صور الاختصاص.

الفصل الأول

الاختصاص مدلوله ومصطلحاته وأنواع²⁰ تتداخل معه، وأسبابه



وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدلول الاختصاص عند المحدثين.

المبحث الثاني: المصطلحات في الاختصاص، ومرادفاتها عند المحدثين.

المبحث الثالث: أنواع حديثة تتداخل مع الاختصاص.

المبحث الرابع: أسباب الاختصاص.

المبحث الأول

مدلول الاختصاص عند المحدثين

مدلول الاختصاص في اللغة:

قال ابن منظور: «خَصَصَ: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ، يُخَصِّصُهُ خَصًّا وَخُصُوصًا وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَخُصِيصِي وَخُصِصَهُ وَاخْتَصَّهُ: أَفْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتَصَّ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ، وَتَخَصَّصَ لَهُ إِذَا انْفَرَدَ، وَخَصَّ غَيْرَهُ، وَاخْتَصَّهُ بِهِ. وَيُقَالُ: فَلَانٌ مُخَصَّصٌ بِفُلَانٍ أَيْ خَاصٌّ بِهِ، وَلَهُ بِهِ خَصِيَّةٌ»^(١).

وقال الزبيدي: «وفي البصائر^(٢): الْخُصُوصُ: التَّفَرُّدُ بِبَعْضِ الشَّيْءِ مِمَّا لَا تُشَارِكُهُ فِيهِ الْجُمْلَةُ»^(٣).

يتبين ممَّا سبق: أَنَّ مفهوم الاختصاص في اللغة يفيد: الانفراد بشيء مع عدم المشاركة.

مدلول الاختصاص عند المحدثين:

عرَّف الجرجاني الخاصَّ بتعريفٍ مقاربٍ لمعنى الاختصاص فقال: «عبارة عن التَّفَرُّدِ، يُقَالُ: فَلَانٌ خَصَّ بِكَذَا، أَيْ أَفْرَدَهُ، وَلَا شَرَكَةَ لِلْغَيْرِ فِيهِ»^(٤).

وعرَّف المناوي الاختصاص بأنه: «عنايةٌ تعيُنُ المختصَّ لمرتبةٍ ينفرد بها دون غيره»^(٥).

وهذان التعريفان مستفادان من التعريف اللغوي للاختصاص.

أما الاختصاص عند المحدثين الذي هو موضوع هذا البحث؛ فإنه لم يُعرَف بهذا الاصطلاح عند المحدثين، وإن كان مدلوله مستنبطاً من كتبهم، وقد وجدت

(١) لسان العرب (باب الصاد، فصل الحاء) (٧/ ٢٤)، وينظر: الصَّحاح (خَصَصَ) (٣/ ١٠٣٧)، مقاييس اللغة (خصَّ)

(٢/ ١٥٣)، المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٤٩٨)، القاموس المحيط (باب الصاد، فصل الحاء) (ص: ٦١٧).

(٢) بصائر ذوي التمييز (٢/ ٥٤٧).

(٣) تاج العروس (خَصَصَ) (٩/ ٢٦٩).

(٤) التعريفات (ص: ٩٩).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٤١).

اصطلاح الاختصاص المذكوراً عند بعض الباحثين المعاصرين كالدكتور الزرقي^(١)، وبواعنة^(٢)، وأحمد مظهر، وميسر علي^(٣)، والمخيال^(٤)، وغيرهم، وبعضهم قصره على صورة واحدة من صور الاختصاص، وبعضهم جعله شاملاً لأكثر من صورة.

ولم أجد من المعاصرين من عرفه سوى د. أحمد المخيال، ود. سعيد بواعنة، أمّا د. المخيال: فعرفه بقوله: «وجود سبب يؤيد ترجيح رواية الراوي على غيره، بسبب ملازمة الراوي لشيخه، وضبطه لمروياته، وخبرته بها أكثر من غيره، إمّا لملازمته به أكثر من غيره، أو لأجل أنه من أهل بلده»^(٥).

وأمّا د. بواعنة: فعرفه بقوله: «انفراد راوٍ بمزية في مرويات شيخ له دون غيره من زملائه؛ لسبب معتبر عند أئمة الحديث»^(٦).

فتعريف د. بواعنة من وجهة نظر الباحثة تعريفٌ موافقٌ لمدلول الاختصاص بالأثبت في الشيخ، وقد أفاد من المعنى اللغوي للاختصاص، وهو الانفراد مع عدم المشاركة، وأضاف إليه ما يدل عليه هذا المصطلح عند المحدثين وبيّن المراد به عندهم.

(١) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٧٠).

(٢) للدكتور سعيد بواعنة بحث محكم بعنوان: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين، وقد طبع البحث عقب تسجيلي لموضوع بحثي، نشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، العدد ١٠٥ - السنة ٣١، شعبان، عام ١٤٣٧هـ - يونيو ٢٠١٦م.

(٣) للدكتورين: أحمد مظهر عباس، وميسر علي عبد، بحث محكم بعنوان: قرينة الاختصاص دراسة تطبيقية في كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، وقد طبع أيضاً عقب تسجيل موضوعي، نشر في مجلة الجامعة العراقية، العدد (٢/٣٥)، ٢٠١٦م.

(٤) للدكتور أحمد المخيال بحث محكم بعنوان: قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم، وقد طبع أيضاً عقب تسجيل موضوعي، نشر في مجلة العلوم الشرعية - جامعة القصيم، المجلد ١٠ / العدد ١، أكتوبر / محرم، ٢٠١٦م.

(٥) قرينة الاختصاص عند المحدثين (ص: ٥٣).

(٦) الاختصاص بالرواية عن الشيوخ (ص: ٣٥٤).

والتعريف السابق اشتمل على قيدين مهمين:

١. انفراد الراوي عن شيخه بمزية في روايته: هذا الانفراد من الراوي لابد أن يكون

بصفة لا يشاركه فيها غيره من الرواة، بحيث يتميز عنهم.

٢. أن يكون الانفراد لسبب معتبر عند النقاد: يعني يكون انفراده بتلك المزية مؤثراً في

الحكم على الرواية قبولاً أو رداً، بحيث تفيد في الترجيح بين الروايات عند الاختلاف؛

لأن بعض الرواة قد ينفرد بصفات في الرواية عن شيخ معين؛ لكنها لا تكون مؤثرة،

فهذه ليست محل الدراسة.

ولابد أن يكون سبب التقديم معتبراً عند أئمة النقد، بمعنى: أنهم نصّوا عليه في كتبهم،

وجرى عملهم على اعتباره سبباً في تقديم راوٍ على غيره، أو كان ذلك مستنبطاً من عباراتهم،

ومنهجهم في الترجيح بين الروايات، وإلا لم يكن له كبير فائدة.

وأما تعريف د. المخيال؛ فإنه اقتصر فيه على بيان بعض أسباب ترجيح رواية الراوي عن

شيخ على غيره من الرواة عن الشيخ.

ويجدر التنبيه إلى أن هذين التعريفين اقتصرا على اختصاص الراوي بالتثبت عن شيخ

معين، أما بحثي فهو أعم من ذلك، إذ الاختصاص فيه ليس قاصراً على شيخ معين، بل يشمل

صوراً أخرى ينفرد فيها الراوي بمزية عن غيره، تؤدي إلى قبول حديثه، رغم كونه غير مقبول

في الأصل.

فمفهوم هذا البحث أوسع وأشمل؛ من جهة أن أي مزية يتميز بها الراوي في روايته عن

شيخ معين، أو حال معين، ويكون لها أثر على روايته من حيث القبول، أو الترجيح، أو الرد،

تعدّ خصوصية، فلا تقتصر الخصوصية على الضبط والإتقان كما ذكر د. بواعنة، ود. المخيال،

فهناك خصوصيات للتضعيف أيضاً، يمكن أن تدخل في الموضوع باعتبار أنها صفات انفرد بها

الراوي، ولها أثر على مروياته، وهي معتبرة عند النقاد، وكذلك هناك أحوال لبعض الرواة

تجعل لروايتهم خصوصية معينة، مع كون الرواية بهذه الصورة مردودة من حيث الأصل،

فتكون هذه خصوصية لهذا الراوي، وهذه الأحوال منها ما هو متفق عليه بين النقاد، ومنها ما

هو مختلف فيه بينهم^(١).

وعليه يكون مدلول الاختصاص عند المحدثين هو: انفراد راوٍ بوصفٍ فيه، أو في روايته، يكون سبباً معتبراً عند النقاد لقبول روايته، أو ترجيحها على غيرها، أو ردّها.

فاشتمل هذا التعريف على ما يلي:

١. انفراد راوٍ بوصفٍ فيه، أو في روايته: أن يتحقّق في الراوي التّفرد بوصفٍ إمّا فيه، أو في روايته. وصفٌ فيه: مثل: الضّبط والإتقان لحديث شيخه، الملازمة له، كونه من آل بيته، أو صاحب كتابٍ، أو ضعيفاً لكنّه ثقةٌ في ذلك الشّرخ، أو ثقةٌ لكنّه ضعيفٌ في شيخ معيّن، ونحوها. وصفٌ في روايته: مثل: كونه سمع من شيخه قبل الاختلاط، أو ممّن انتفى عنه التّدليس مطلقاً، أو عن شيخ معيّن، أو ممّن قبلت رواياته مع كونها مرسلّة أو منقطعة، أو حدّث في حال معيّن، أو مكانٍ معيّن فأخطأ^(٢)، ونحوها.

٢. يكون سبباً معتبراً عند النّقاد لقبول روايته، أو ترجيحها على غيرها، أو ردها: أعني به: أن هذا الوصف الذي انفرد به الراوي وتميز، أو وُصفت به بعض رواياته، جعل لروايته تميزاً وخصوصيّة من وجه من الوجوه، هذا الوصف لا بد أن يكون معتبراً عند النّقاد، بمعنى: أن أئمّة النّقد الذين يُعتمد على أقوالهم في الجرح والتّعديل، وأحكامهم على الأحاديث، اعتبروا هذه الأوصاف^(٣) في الراوي والرواية، كقرائن نصّوا عليها في كتبهم، وعملوا بها فكانت مؤثّرة:

• إمّا في قبول رواية بعض الرواة دون غيرها من مروياتهم لضعفهم مثلاً، فاستثنوها لكونها وصفت بخصوصيّة معيّنة^(٤).

(١) مثل: صورة الاختصاص بقبول الرواية المرسلّة والمنقطعة، وسيأتي تفصيل ذلك في محله (ص: ١٤٦).

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثّاني: صور الاختصاص (ص: ٦٤).

(٣) سيأتي ذكرها في صور الاختصاص (ص: ٦٤).

(٤) مثل: كون الراوي من أهل الفنّ المقدّمين فيه، فقد يكون الراوي ضعيفاً في الرواية من جهة حفظه لكنّ المحدثين يقبلون روايته في فنّه الذي برع فيه كالنّفسير مثلاً، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على هذه الصّورة، ص ١٠١.

- أو ترجيح رواية أحد الرواة على غيره ممن شاركه الرواية عن الشيخ؛ لانفراده بمزية ليست في أصحابه.
 - أو رد روايته في حالة خاصة لسبب معين، لا على الإطلاق^(١).
- وسينكشف المراد من هذا البحث بشكل أكثر وضوحاً وجلاءً، عند الكلام على صور الاختصاص في المباحث اللاحقة.

(١) مثل: تضعيف حديث بعض الرواة عن بعض الشيوخ، أو في بعض الأماكن، فهذا تضعيف مختص بأحوال معينة، ولا يستلزم رد حديثه مطلقاً. ينظر تفصيل ذلك عند الكلام على هاتين الصورتين (ص: ١٦٨، ١٨٥).

المبحث الثاني

المصطلحات في الاختصاص ومرادفاتها عند المحدثين

إِنَّ مِنْ يُنَعَّمُ النَّظَرُ فِي أَقْوَالِ النُّقَادِ فِي وَصْفِ الرَّوَاةِ، وَبَيَانِ أَحْوَالِهِمْ، وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَهُمْ، يَجِدُهَا تَحْوِي كَثِيرًا مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْعِبَارَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى وَصْفِ الرََّاوِي بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْاِخْتِصَاصِ.

ولمعرفة هذه المصطلحات أو العبارات التي استعملها النُّقَادُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَوْصَافِ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا الرَّوَاةُ، وَتَمَيَّزَتْ بِهَا مَرْوِيَّاتِهِمْ، أَذْكَرُ فِي السُّطُورِ التَّالِيَةِ أَقْسَامُهَا، وَأَمْثَلَةٌ عَلَى الْعِبَارَاتِ لِيَتَّضِحَ الْمُرَادُ.

أَمَّا النُّصُوصُ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا تِلْكَ الْعِبَارَاتُ وَالْمِصْطَلَحَاتُ، فَهِيَ مَنْثُورَةٌ فِي هَذَا الْبَحْثِ، وَهِيَ مُتَوَافِرَةٌ فِي كُلِّ صُورَةٍ بِمَا يَغْنِي عَنْ ذِكْرِهَا هُنَا، وَلِذَا أَكْتَفَى بِذِكْرِهَا فِي صَفَحَاتِ الْبَحْثِ الْآخِيقَةِ.

وَقَدْ قَسَّمْتُ هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتُ أَوْ الْعِبَارَاتُ إِلَى قِسْمَيْنِ رَأْسِيَيْنِ^(١):

القسم الأول: مَا كَانَ صَرِيحًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ:

المِصْطَلَحَاتُ الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِ الرََّاوِي أَحْفَظَ لِحَدِيثِ شَيْخِهِ مِنْ غَيْرِهِ:

وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا: فَلَانٌ يَقْدَمُ فِي فَلَانٍ، الْمَقْدَمُ مِنْ أَصْحَابِ فَلَانٍ، أَثْبَتَ النَّاسُ فِي فَلَانٍ، مِنْ الْمُبْتَدِئِينَ فِي فَلَانٍ خَاصَّةً، أَصَحُّ النَّاسِ حَدِيثًا عَنْ فَلَانٍ، أَحْفَظُهُمْ (فِي سِيَاقِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ الْوَاحِدِ)، أَحْفَظَ أَصْحَابِ فَلَانٍ، أَحْفَظَ الْجَمَاعَةُ عَنْ فَلَانٍ، يَحْفَظُ حَدِيثَ فَلَانٍ كَمَا يَحْفَظُ السُّورَةَ، أَضْبَطَ النَّاسُ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، مَنْ أَتَقَنَ أَصْحَابِ فَلَانٍ، مَا فِي أَصْحَابِ فَلَانٍ أَتَقَنَ مِنْ فَلَانٍ، أَعْلَمُهُمْ بِحَدِيثِ فَلَانٍ، عَالِمٌ بِهِ، أَعْرَفَ بِحَدِيثِ فَلَانٍ، أَرْفَعَ الرَّوَاةُ عَنْ فَلَانٍ، أَعْلَى أَصْحَابِ فَلَانٍ، أَفْهَمَ بِهِ، تَلْمِيْذُهُ الْمَخْتَصُّ بِهِ، وَنَحْوُهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ.

(١) ذَكَرَ بَعْضُ هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ الدُّكْتُورُ عَادِلُ الزُّرْقِي فِي كِتَابِهِ: قَوَاعِدُ الْعِلَلِ وَقَرَائِنُ التَّرْجِيحِ (ص: ٧١) وَمَا بَعْدَهَا.

القسم الثاني: ما لم يكن صريحاً، وإنما يُفهم منه معنى الاختصاص، ويندرج تحته مجموعة من صور الاختصاص:

والمراد توفر أوصاف في الراوي، أو في بعض مروياته، تدلُّ على اختصاصه بأمرٍ معيَّن، تجعل روايته مرجَّحةً على غيره عند الاختلاف، أو مقبولةً عند عدم الاختلاف، أو مردودةً على الخصوص، دون باقي مروياته.

لكن هذا القسم ليس له مصطلحاتٌ صريحةٌ، بل السِّياق يدلُّ على أنَّ هذا الوصف يعدُّ اختصاصاً، وهي كالتَّالي:

١. المصطلحات الدالة على كون الراوي معروفاً بملازمة شيخه:

ومن أمثلتها: لزمْتُ، لزم فلان، أكثر مجالسةً لفلان، اختلفْتُ إلى فلان عشر سنين مثلاً، أو كذا من السنين، كان شريكاً لفلان، خصّه بما لم يخص به غيره، صحبتُ فلاناً عشرين سنةً، أو يحدّد سنين معيّنة، كان يصحبُه في حضره وسفره، أو بدلالة السياق مثل: ما قيل في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: (قائد جدّه)^(١)، فهي عبارة تشعر بالملازمة؛ لأنَّ قائد الأعمى يكون معه في كلّ حين.

٢. المصطلحات الدالة على كون الراوي سمع من شيخه قديماً:

ومن أمثلتها: سمع منه قديماً، أقدم سماعاً، سماعه منه قديمٌ، أو تحديد مدّة سماعه مقارنةً بغيره، مثلاً: سمع منه قبل فلان بعشر سنين، أو نحوها.

٣. المصطلحات الدالة على كون الراوي من آل بيت شيخه:

ومن أمثلتها: آل الرجل أخصُّ به من غيرهم، أو الإشارة لقبول روايته عنه؛ لأنَّهم أهل بيته، قائد جدّه، آل الرجل أتقن لأمره من غيرهم، التّنصيب في ترجمته على كونه من أعلم النَّاس بحديث شيخه الذي هو من أهل بيته، ونحوها من العبارات.

٤. المصطلحات الدالة على كون الراوي موثقاً في بعض الشيوخ:

ومن أمثلتها: أتقن حديث فلان، يعني: خُصَّ إتقانه بحديث شيخٍ معيّن، بينما هو ضعيفٌ في غيره، حديثه عن فلان صالحٌ، فلان ثقةٌ في فلان، فلان ثبتٌ في فلان، ونحوها.

٥. المصطلحات الدالة على كون الراوي مقدماً في فنه مبرزاً فيه (سواءً كان ثقةً أو ضعيفاً):

ومن أمثلتها: عالمٌ بالتفسير، إمام في القراءات، صاحب المغازي، إمامٌ في المغازي، كان رأساً في القراءة، حجةٌ في القراءة، أعلم النَّاس بالحج، ونحوها.

٦. المصطلحات الدالة على كون الراوي صاحب كتاب صحيح:

ومن أمثلتها: لا يحدث إلا من كتابه، كتبه صحيحةً، إذا حدّث من كتابه فهو صحيحٌ، صحيح الكتاب، حدّثنا فلان من أصل كتابه (ليبيّن سماعه منه من كتابه؛ لأنّه يخطئ من حفظه)،

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٤٧٨).

صاحب كتاب (ويكون السياق دالاً على صحة كتابه)، كتاب فلان أثبت من حفظ فلان، ونحوها.

٧. المصطلحات الدالة على كون الراوي صاحب القصة في الحديث:

ومن أمثلتها: العبارات الدالة على أن في الحديث قصة، وترجيح رواية صاحب القصة؛ لأن ذلك دليل على أنه حفظه، وأنه أتقن له من غيره لأن القصة تخصه.

٨. المصطلحات الدالة على كون الراوي بلدي شيخه:

ومن أمثلتها: أعلم أهل كذا بحديث فلان، ثقة فيما روى عن الشاميين مثلاً، لا أعرف بحديث بلدنا منه، أعلم الناس بحديث بلد معين، أعرف بحديث أهل بلده، أثبت شيوخ كذا (مثلاً: البصريين، الكوفيين)، أعلم به لأنه من بلده، الكوفيون أعلم به، ونحوها.

٩. المصطلحات الدالة على كون الراوي لا يعرف له تدليس، أو يدلّس لكن عنعنته مقبولة:

ومن أمثلتها: لا يعرف له تدليس، لا يدلّس، أو لا يدلّس إلا عن ثقة، أو يدلّ السياق على أنه من تلاميذه الذين تثبتوا من سمعته فلم يرووا عنه إلا ما لم يدلّسه، أو استثناء عنعنة الراوي عن شيوخ معينين لاختصاصه بهم؛ لكونه من أثبت تلاميذهم ونحوها، أو يكون من عادة الراوي ألا يصرح بالسماع، لكن لا يعرف له تدليس، أو عنعنة الراوي المدلّس ثم تصرّحه بالسماع في رواية أخرى، ونحوها من الأحوال.

١٠. المصطلحات الدالة على كون الراوي قد قبلت مروياته مع ضعفها في الأصل:

ومن أمثلتها: ما دل السياق على قبول روايات الراوي الضعيفة كالمقطعة والمرسلة مثلاً، لأمر خارجي، أو لقرائن احتفت بها.

١١. المصطلحات الدالة على كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه، أو لم يحدث في

اختلاطه:

ومن أمثلتها: اختلط قبل موته بكذا، اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم، ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك جيداً، اختلط فلان بكذا (يعني: تحديد البلد الذي اختلط فيه مثلاً بغداد، الكوفة)، من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح، من

سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة، اختلط في آخر عمره فحجبه أهله، لم يرو في اختلاطه شيئاً منكراً، ونحوها.

١٢. المصطلحات الدالة على كون الراوي قد ضعف في شيخ معين مع كونه ثقة:

ومن أمثلتها: لم يضعف إلا في فلان، ضعيف في فلان خاصة، حديثه عن فلان ليس بذلك، ليس بشيء في فلان، يضطرب في حديث فلان، في حديثه عن فلان بعض الاضطراب، كانوا يضعفونه في فلان، في حديثه عن فلان ضعف، ونحوها من العبارات.

١٣. المصطلحات الدالة على كون الراوي يخطئ إذا حدث من حفظه:

ومن أمثلتها: يه في حديثه، وفي حفظه شيء، إذا حدث من كتابه فهو صحيح، كان في آخر عمره يه من حفظه، ذهبت كتبه فكان يحدث حفظاً فيغلط، ذهب بصره وربما لقن وكتبه صحيحة، تغير حفظه منذ ولي القضاء وكتابه صحيح، ما حدث في بلدة كذا أصح مما حدث في بلدة كذا، من سمع منه في كذا هو أصح ممن سمع منه في كذا، حديث أهل كذا عنه ضعيف، حدث بالوهم في بلدة كذا ولم يكن يحفظ، حدثهم في كذا (اسم البلدة) بأحاديث من حفظه وهم فيها على فلان، في حديث أهل (بلدة) كذا عنه وهم كبير، ونحوها.

وبعد أن عرضت في هذا المبحث أهم مصطلحات الاختصاص وعباراته، أقول: إن معرفة هذه المصطلحات والعبارات بالغ الأهمية؛ لأنها بمثابة الإشارات التي ترشدنا إلى الصفات التي اختص بها الرواة، وكان لها أثر على مروياتهم.

إن هذه العبارات وأمثالها لم تصدر عبثاً من أولئك النقاد؛ بل تمخضت عن دراسة عميقة، وسبر دقيق لأحوال الرواة، وتمعن في أقوال أئمة الشأن فيهم، ومعرفة بمراتبهم ودرجاتهم في شيوخهم، ودراية تامة، وإلمام واسع بكل العلوم المعينة على الحكم عليهم، والمفاضلة بينهم، ثم أضحت تلك العبارات مستنداً لهم ولمن بعدهم، في معرفة أوصاف أولئك الرواة وأحوالهم في شيوخهم، وما تميزت به مروياتهم من اختصاصات، يستضيئون بها عند حكمهم على الأحاديث، وهذه هي الثمرة المرجوة من دراسة الاختصاص ومعرفة.

المبحث الثالث

أنواع حديثية تداخل مع الاختصاص

ظهر لي من خلال استقرائي لعددٍ من مصنفات العلل، والرَّجال، وعلوم الحديث^(١)، أنَّ أئمة النَّقد أولَّوا الاختصاص في الرواية عنايةً كبيرةً، وكان حاضراً في نصوصهم، سواءً عند كلامهم عن قواعد علم الحديث، أو تطبيقاتهم لتلك القواعد على المرويات، فهم عند الحكم على الأحاديث لا يقتصرون على معرفة حال الراوي جرحاً وتعديلاً، فإنَّ الاعتماد على ذلك دون النَّظر في جميع ما وصف به الراوي، والقرائن المصاحبة للرواية، يجعل الحكم قاصراً.

وقد كانت طريقة أئمة الحديث التَّرجيح بالقرائن عند الاختلاف بين الروايات، ومما يستدلُّ به على إعمالهم للقرائن في التَّرجيح، ما ذكره ابن حجر قال: «الاختلاف عند النَّقاد لا يضُرُّ، إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم»^(٢).

ونقل عن العلائي قوله: «فمتى اعتضدت إحدى الطريقتين بشيءٍ من وجوه التَّرجيح حكموا لها، وإلاَّ توقَّفوا عن الحديث وعلَّوه بذلك، ووجوه التَّرجيح كثيرةٌ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌّ، وإنَّما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطُّرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدِّمون في هذا المقام بحكم كليٍّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديثٍ بمفرده»^(٣).

ويستفاد من هذا أن القرائن أغلبيةً^(٤)، فيرجَّح في كل حديثٍ بما يليق به، ولا تكون القرينة كالقاعدة المطَّردة، يرجَّح بها في كلِّ الأحاديث المتشابهة في العلة، فقد تقوم في حديثٍ آخر قرينةٌ أقوى من الأولى فيرجَّح بها.

(١) ذكرت ذلك في المقدمة، وذكرت الكتب التي استخرجت منها مادة البحث، ينظر: (ص: ١٥، ٢٣، ٢٤).

(٢) هدي السَّاري (١/ ٣٦٨).

(٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١٢).

(٤) ينظر: قواعد العلل وقرائن التَّرجيح (ص: ٥٥) وما بعدها فقد أشار إلى نحو هذا المعنى.

وإذا عُلِمَ من صنيع أئمة النقد اعتمادهم على القرائن، فإنَّ قرينة الاختصاص بصورها المتعددة، من القرائن المهمة التي استعملها الأئمة في الترجيح بين الروايات التي وقع فيه الاختلاف، أو قبول بعض الروايات، أو ردُّ بعضها لا تُصاف روايتها بأحد صفات الاختصاص. وسأذكر هنا عدداً من المباحث، والأنواع الحديثة التي تدخل مع الاختصاص، ولها علاقة به: ١. الصحيح:

ومما يدخل في الاختصاص، بحثٌ له صلةٌ بالصحيح، ألا وهو منهج الإمامين البخاري ومسلم في انتقاء أحاديث بعض الرواة؛ فقد نظروا لخصوصيات الرواة المؤثرة على الراوي جرحاً وتعديلاً، وهذا مسلك الأئمة الكبار في قبول الأحاديث وردّها، فقد انتقوا من مرويات الرواة الذين لم يبلغوا درجة الضبط والإتقان؛ لمعرفتهم باختصاصهم بشيخٍ معيّن، وهذا عملٌ منها بقرينة الاختصاص، وقد أشار الإمام ابن حجر في عدّة مواضع من "هدي الساري"^(١) إلى عملهما بقاعدة الانتقاء، ومن ذلك ما ذكره عند كلامه على يحيى بن بُكير^(٢)، وهيئة إخراج البخاري له: «قال البخاري في "تاريخه الصغير": ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإنّي أتّقيه. قلت: فهذا يدلُّك على أنّه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متبعة».

وفي هذا المعنى قال ابن القيم ردّاً على من عاب على مسلم إخراج حديث مطر الورّاق^(٣):

(١) (١/ ٤٥٢).

(٢) يحيى بن عبد الله بن بُكير الحافظ أبو زكريا المخزومي مولاهم المصري، روى عن: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وعنه: البخاري، وبقي، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجُّ به، كان يفهم هذا الشأن، وقال ابن حجر: ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك، ورجّح الخزرجي توثيقه فقال: ضعفه النسائي ووثقه ابن حبان فأصاب، فقد احتجَّ به البخاري ومسلم، وكان إماماً غزير العلم عارفاً، توفي سنة ٢٣١هـ. الجرح والتعديل (٩/ ١٦٥) الكاشف (٢/ ٣٦٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٢)، الخلاصة (ص: ٤٢٥).

(٣) مطر بن طهمان الورّاق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني، روى عن: الحسن، وقَتادة، وعنه شعبة، وابن أبي عَرُوبة، قال ابن معين: ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح. وقال مرة: صالح، قال أحمد: هو في عطاء ضعيفٌ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قال الذهبي: صدوق، قد لُيِّن، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، توفي سنة ١٢٩هـ. الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٧، ٢٨٨)، الكاشف (٢/ ٢٦٨)، ديوان الضعفاء (ص: ٣٩٠)، تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

«ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سبئ الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن»^(١).

ومن أمثلة انتقاء الشيخين لأحاديث بعض الرواة، ما نقله ابن حجر في "هدي الساري"^(٢) من اختصاص حفص بن غياث^(٣) بحديث الأعمش^(٤)، وبين سبب ذلك الاختصاص فقال: «اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلّسه».

ومنهج جميع النقاد على هذا، فكانوا يقبلون حديث الراوي الضعيف؛ لاختصاصه بالتثبت في شيخ معين، كما كانوا يردون حديث الثقة الضابط؛ لضعفه عن شيخ معين، أو لسبب معين، وهذا لحدقهم وتمكنهم في هذا الفن.

وكذلك من مباحث الصحيح التي تدخل مع الاختصاص، الكلام على أصح الأسانيد، فهي تفيد في معرفة الرواة الأثبت في شيخ معين، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على صورة الاختصاص بالأحفظ^(٥).

٢. المرسل والمنقطع:

من صور الاختصاص التي تدخل مع بحث المرسل، قبول الأئمة لبعض الروايات المرسلة لخصوصية معينة، مثل: قبول مراسيل سعيد من المسيب لأنهم وجدوها مسندة من

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٣٥٣).

(٢) (١/ ٣٩٨).

(٣) حفص بن غياث النخعي قاضي الكوفة، روى عن: الأعمش، والسياني، روى عنه: يحيى بن سعيد القطان، وعفان، وثقه ابن معين، قال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، قال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقصى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، توفي سنة ١٩٤هـ. الجرح والتعديل (٣/ ١٨٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٧)، الكاشف (١/ ٣٤٤)، الخلاصة (ص: ٨٨).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٨٠).

(٥) (ص: ٦٦).

وجوه أخرى، وكذلك قبول بعض المنقطعات مثل: رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود^(١) مع كونه لم يسمع من أبيه على رأي الجمهور^(٢)، والاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب^(٣) عن أبيه عن جدّه على الصحيح^(٤)، ونحو ذلك.

٣. التدليس والاختلاط:

وهما من المباحث التي لها صلة بالاختصاص، فإن أئمة النقد اهتموا ببيان جميع أحوال الراوي، التي يمكن أن تؤثر في روايته بالقبول أو الرد، مثل: ذكر العوارض البشرية التي قد تعرض على بعض الرواة، وتكون مؤثرة في الحكم على روايته، كالإشارة إلى بعض الأحوال التي تقبل فيها رواية المختلط، والمُدلس، وذكر الرواة الذين لا يُعرف لهم تدليس، ومن ذلك أيضاً: المعنّات في الصحيحين، فإن الشّيخين انتقيا من روايات المُدلسين ما تثبتوا من صحّتها، ولذلك جعل أكثر العلماء المعنّات في الصحيحين بمنزلة السماع، «إمّا لمجيئها من وجه آخر بالتّصريح، أو لكون المعنّن لا يدلس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحقّقين سماع المعنّن لها»^(٥)، ولذا فإنّ هذه المعنّات تعدّ من وجوه الاختصاص، وسيأتي بيان كل ذلك على التفصيل في صور الاختصاص^(٦).

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٤٣).

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١ / ٣٩٨)، ولزيد من التفصيل ينظر: صورة الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة (ص: ١٤٦).

(٣) عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي، أبو إبراهيم، روى عن: أبيه، وسعيد بن المسيّب، روى عنه: حسان بن عطية، والزُّهري، وثقه ابن معين، وابن راهويه، وصالح جزرة، قال القطان إذا روى عنه ثقة فهو حجة، وقال أحمد ربما احتججنا به، وقال البخاري رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به، وقال أبو داود ليس بحجة، قال أبو زرعة: مكّي كأنه ثقة في نفسه إنّما تكلّم فيه بسبب كتاب عنده، قال الذهبي: ولسنا نقول: إنّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن، توفي بالطائف سنة ١١٨ هـ. الجرح والتعديل (٦ / ٢٣٨)، ميزان الاعتدال (٣ / ٢٦٣)، الكاشف (٢ / ٧٨، ٧٩).

(٤) فصل السخاوي القول في مسألة الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب، ينظر: فتح المغيب (٤ / ١٨٨)، وناقش الذهبي أقوال النقاد فيه في ميزان الاعتدال (٣ / ٢٦٣ - ٢٦٨)، وسيأتي الكلام على ذلك (ص: ١٥٠).

(٥) نقل السخاوي هذا النص عن القطب الحلبي في فتح المغيب (١ / ٢٣٢).

(٦) (ص: ١٤١).

٤. طبقات الرواة^(١):

والطبقات: جمع طبقة، وهي لغة: القوم المشابهون^(٢)، واصطلاحاً: جماعة اشتركوا في السنن ولقاء المشايخ^(٣).

قرينة الاختصاص وثيقة الصلة بعلم طبقات الرواة^(٤)، فهي مستمدة من المعرفة به، إذ إنَّ ممَّا يحثه علم الطبقات؛ معرفة تلاميذ الشيخ الواحد، والمفاضلة بينهم من جهة الحفظ، والضبط، والملازمة للشيخ.

وقد عُني الأئمة بالكلام على تلاميذ الشيوخ المكثرين الذين تدور عليهم غالب الأسانيد، وسبر أحوالهم، وبيان مرتبتهم من شيوخهم، ودراسة مروياتهم، والمقارنة بينها، ومن ثم قاموا بتقسيمهم إلى طبقات، ورتبوا بحسب حفظهم، وإتقانهم، وصحبتهم لشيخهم، وملازمتهم له.

وكان منهج من صنف في ذلك، إمَّا بإفرادهم في مؤلف خاص، أو أفراد فصل لهم من كتبهم، فتكلم ابن المديني في "عِلَّله"^(٥) عمَّن يدور عليهم الإسناد، وذكر أصحاب جماعة من الصحابة والتابعين، وأفرد النسائي جزءاً صغيراً أسماه "الطبقات"^(٦)، ذكر فيه طبقات أصحاب نافع^(٧)، وأصحاب الأعمش، ومثَّل ابن رجب على الطبقات في "شرح علل الترمذي"^(٨)،

(١) ينظر: المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية (ص: ٦٧٢-٦٧٩).

(٢) الصحاح (طَبَقَ) (١٥١٢/٤)، مقاييس اللغة (طَبَقَ) (٤٤٠/٣).

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٢٥٥)، وينظر: الشذا الفياح (٢/ ٧٨٢).

(٤) بحث عددٌ من الباحثين والباحثات عدداً من الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد، وذلك في رسائل ضمن مشروع في جامعة أم القرى، وبحث كذلك في جامعاتٍ أخرى، يراجع على سبيل المثال: طبقات الرواة عن الإمام الزهري ممَّن له رواية في الكتب الستة: فاروق بن يوسف البحريني، طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة: عبد الله بن محمد الشهري، طبقات الرواة عن ثابت البناني: سميحة عبد الرزاق بشاوري، طبقات الرواة عن الإمام نافع وعلل حديثه: مراد بايزيد العياشي، وغيرها كثير.

(٥) (٣٦-٤٧).

(٦) أصحاب نافع (٣٥-٧٧)، وأصحاب الأعمش (٧٨-٩٣).

(٧) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٢٠).

(٨) (٢/ ٥٨-٦٠)، وقارن بما ذكره الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (ص: ٥٧-٦٠).

بطبقات تلاميذ الإمام الزُّهري^(١)، وأفرد الدَّارِمِي في روايته "لتاريخ ابن معين"^(٢) فصلاً خاصاً بذلك، وخصص الدَّارُقُطْنِي فصلاً في "سؤالات ابن بُكَيْر له"^(٣) للحديث عن هذا الموضوع، وأشار إلى ذلك البيهقي^(٤).

ثم إنَّ "شرح علل الترمذي" لابن رجب يعدُّ أصلاً في هذا الباب، فقد اعتنى عنايةً فائقةً بذكر تلاميذ أعيان الثقات، وبيان مراتبهم في شيوخهم، ونقل مفاضلات الأئمة بين التلاميذ، في فصلٍ طويلٍ جليل ابتدأه بأصحاب عبد الله بن عمر، واختتمه بأصحاب يزيد بن أبي حبيب^(٥)، أضف إلى ذلك ذكره لعددٍ من وجوه الاختصاص لا تكاد تجد ذكرها بهذه الصورة في الكتب الأخرى، كمن ضُعِف في بعض الأماكن، أو بعض الأوقات، ويُعتبر كتابه من المصادر الأصلية والثَّرية التي استقيت منها مادَّة هذا البحث.

قال ابن رجب: «اعلم أنَّ معرفة صحَّة الحديث من سُقمه تحصل من وجهين... وذكر في الوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف...»^(٦). وإذا نظرت نظرةً فاحصةً في كتب الجرح والتَّعديل، والرَّجال، والعلل، بدا لك واضحاً مدى عناية النَّقاد بهذا الأمر، واعتمادهم عليه في الحكم على المرويات، فتجدهم يقولون: فلانٌ أوثق من فلانٍ في شيخٍ معيَّن، وفلانٌ أثبت منه، وفلانٌ أعلم النَّاس بحديث فلانٍ، وهكذا، ولا ريب أنَّهم لم يطلقوا هذه الأحكام عبثاً، بل عن بصيرةٍ وخبرةٍ ودرايةٍ.

(١) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٤٨٤).

(٢) ينظر: (ص: ٤١ - ٦٥).

(٣) ينظر: (ص: ١٠٨ - ١٨٦).

(٤) ينظر: المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ١٠٠).

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي (١١٠ / ٢ - ١٧٧)، والجرح والتَّعديل لإبراهيم اللاحم (١٧٤، ١٧٥)، والعلَّة وأجناسها عند المحدثين (١١٥).

ويزيد بن أبي حبيب هو: يزيد بن أبي حبيب مولى شريك بن الطُّفيل الأزدي أبو رجاء المصري، روى عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وأبي الخير اليزني، روى عنه: اللَّيث بن سعد، وحيوة بن شريح، أبو زُرعة: مصري ثقة، وقال ابن يونس: كان حليماً عاقلاً، وقال اللَّيث: يزيد عالمنا وسيدنا، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، توفي سنة ١٢٨هـ. الجرح والتَّعديل (٩ / ٢٦٧)، الكاشف (٢ / ٣٨١)، الخلاصة (ص: ٤٣١).

(٦) (١٠٨ / ٢).

وبهذه المقارنات ينكشف للباحث اختصاص الرواة ببعض الشيوخ، ومسلك الأئمة في الترجيح بين مروياتهم، قال ابن الصلاح: «أما إذا ترجّحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى؛ بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبةً للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة»^(١).

ولمعرفة مراتب الرواة عموماً أهمية بالغة، منها ما يتصل بموضوع البحث، وهو أنه بمعرفة مراتب الثقات: «يقاس حديث الثقات برواية الأضبط والحفظ واختبار إتقانهم، ويُعرف قول من يقدّم عند الاختلاف، وتقبل بعض الأخبار أو ترد، من خلال معرفة زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ، وقبول التفرّد أو ردّه، وتُعرف أصحّ الأسانيد»^(٢).

وبمعرفة مراتب الضعفاء: يعرف نوع الضعف فإن كان: ناتجاً عن سوء الحفظ ينظر في حال الراوي بعد سبر مرويه ومقارنته برواية الثقات، فإذا ثبت حفظه، وموافقته للثقات في هيئة معيّنة، كروايته عن أهل بلد، أو شيخ بعينه، أو حفظه لأحاديث بعينها، فيقبل حديثه على هذه الهيئة... ويعرف كذلك من يقبل حديثه في غير الأحكام كالتفسير والفضائل والسيرة دون غيرها»^(٣).

٥. علم تاريخ الرواة:

ويستفاد منه في معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، وبلدانهم، ورحلاتهم، وجميع ما يتصل بحياة الراوي، والمصنّفات في تاريخ الرواة تدلّنا على بعض وجوه الخصوصية كأهل البلد الواحد، وسنّ اختلاط الرواة المختلطين، ومن سمع منهم قبل الاختلاط وبعده، كما تذكر ذلك المصنّفات في الرجال أيضاً.

٦. علم رجال الحديث:

من العلوم التي يستعان بها في معرفة اختصاص الراوي، فأئمة النقد قد أشاروا إلى جميع صور اختصاص الرواة، في كتب تراجم الرواة والجرح والتعديل، وميّزوا بها الراوي، فابن

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٤).

(٢) الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة (ص: ١٤)

(٣) الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة (ص: ١٥) بتصرف.

حجر مثلاً كان ينوّه كثيراً على خصوصيات الرواة، في ترجمته للراوي في "التقريب" على اختصار عبارته - فكيف بالمصنّفات الموعبة في هذا العلم - ومن النّماذج على ذلك، ما ذكره في ترجمته لجرير بن حازم^(١)، قال: «ثقة؛ لكنّ في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهامٌ إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه»^(٢).

٧. علم علل الحديث:

الأئمة الذين صنفوا في العلل كانوا يستعملون قرينة الاختصاص في إعلال الروايات والترجيح بينها، فاعتبارهم للاختصاص كان في الجانب النظري بالتعديد لذلك في مصنفاتهم، ثم بالتطبيق العملي عند الحكم على الروايات، وبيان عللها، ومصنفاتهم حافلة بالأمثلة الوفيرة في هذا الجانب، ومن ذلك: ما ذكره ابن أبي حاتم حين سأل أباه عن حديث زواج النبي ﷺ بميمونة رضي الله عنها^(٣) فرجّح رواية حماد بن سلمة فقال أبو حاتم: «أضبط الناس لحديث ثابت^(٤)، وعلي بن زيد^(٥): حماد بن سلمة^(٦)؛ بيّن خطأ الناس»^(٧).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في حديث «انكسفت الشمس»^(٨) الذي رواه عبد الملك

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٢٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).

(٣) سيأتي تخرجه مفصلاً في القسم التطبيقي (ص: ١٩٥) وما بعدها.

(٤) هو البّناي، ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ١٩٥).

(٥) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري، روى عن أنس بن مالك، وأبي عثمان النهدي، روى عنه: الثوري وشعبة، قال أحمد وأبو زرعة: ليس بالقوي، وقال ابن خزيمة سيئ الحفظ، قال الترمذي: صدوق، وقال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لين. قال ابن حجر: ضعيف، توفي سنة ١٣١هـ.

الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، الكاشف (٢/ ٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠١)، الخلاصة (ص: ٢٧٤).

(٦) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ١٩٧، ١٩٨).

(٧) علل الحديث (٤/ ١١).

(٨) نص هذه الرواية عند مسلم: قال: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مَنْ أَصَدَّقُ - حَسِبْتُهُ يُرِيدُ عَائِشَةَ - أَنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَامَ قِيَامًا شَدِيدًا. يَقُومُ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُومُ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُومُ، ثُمَّ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، =

بن أبي سليمان^(١)، وابن جريج^(٢) عن عطاء^(٣)، واختلفا فيه على عطاء، قال أبي: «أقضي بآبن جريج على عبد الملك في حديث عطاء، وقال أبي مرةً أخرى، وذكر عطاء فقال: أثبت الناس في عطاء ابن جريج، وعمرو بن دينار^(٤)»^(٥).

=

وَأَرْبَعٌ سَجَدَاتٍ. فَأَنْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ. وَكَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرُكَعُ. وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ كُسُوفًا، فَادْكُرُوا اللَّهَ حَتَّى يَنْجَلِيَا».

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٠ / ٣) برقم: (٩٠٤)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٤٥٨) برقم: (١١٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٢ / ٣٣٦) برقم: (١٨٦٩)، وأحمد في "مسنده" (٦ / ٣٠٤٧) برقم: (١٤٦٤١)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥ / ٤٢٠) برقم: (٨٣٩٠)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١ / ٣١١) برقم: (١٠١٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٥١٣) برقم: (١٣٨٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ / ٣٢٨) برقم: (١٩٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧ / ٨٦) برقم: (٢٨٤٣) من طريق عبد الملك عن عطاء عن جابر مرفوعاً.

وعبد الملك هو: ابن أبي سليمان العرزمي الفزاري أبو محمد بن مسرة الكوفي، روى عن: عطاء، وسعيد بن جبير، روى عنه: الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وثقه ابن معين، والنسائي، وضعفه يحيى في رواية، قال أحمد: ثقة يخطئ، وضعفه شعبة من أجل حديث رواه عن عطاء عن جابر في الشفعة، تفرد به عن عطاء، قال الترمذي: وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث، توفي سنة ١٤٥هـ. الجرح والتعديل (٥ / ٣٦٧، ٣٦٨)، الكاشف (١ / ٦٦٥)، الخلاصة (ص: ٢٤٤).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٤٠).

وأخرجه من طريقه عن عطاء عن عبيد بن عمير: مسلم في "صحيحه" (٣ / ٢٩) برقم: (٩٠١)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٤٥٧) برقم: (١١٧٧)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٣١٢) برقم: (١٤٦٩ / ١)، والنسائي في "الكبرى" (٢ / ٣٣٥) برقم: (١٨٦٦)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣ / ٩٩) برقم: (٤٩٢٦)، والبزار في "مسنده" (١٨ / ١٩٩) برقم: (١٨٤ / ١٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٥١٣) برقم: (١٣٨٣)، والحاكم في "مستدركه" (١ / ٣٣٢).

(٣) عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم مولى ابن خثيم القرشي الفهري أبو محمد المكي، روى عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعنه: ابن جريج، وعبد الملك بن أبي سليمان، سيد التابعين علماً وعملاً وإتقاناً في زمانه بمكة، وكان حجة إماماً كبير الشأن، توفي سنة ١١٤هـ وقيل ١١٥هـ. الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٠)، ميزان الاعتدال (٣ / ٧٠)، الكاشف (٢ / ٢١).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٣٨).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٥٤). وقد تواطأ الإمامان الشافعي، وأحمد بن حنبل على تغليط عبد الملك بن أبي سليمان، فنقل ذلك البيهقي في سننه الكبير (٣ / ٣٢٦) وذكر أن سبب ذلك مخالفته لابن جريج فقال: فإن ابن جريج خالفه فرواه عن عطاء، عن عبيد بن عمير، وقال أحمد بن حنبل: أقضي لابن جريج على عبد الملك في

=

٨. رواية الأبناء عن الآباء، وضده^(١):

وهذا مذكور في كتب علوم الحديث، فمنهم من كان يروي عن أبيه، ومن أشهرهم: رواية أبي العُشراء الدَّارمي^(٢) عن أبيه. ومنهم: من كان يروي عن أبيه جدّه، وأشهرهم: عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدّه، وبَهز بن حكيم^(٣) عن أبيه عن جدّه، ومنهم: من كان يروي عن ابنه مثل: العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل، ومنهم: الإخوة الذين يروون عن بعضهم، والقُرابة الذين يروون عن بعضهم، وصورة الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه متفرّعة من هذا النوع. هذه أبرز المباحث الحديثية التي تتّصل بالاختصاص، ذكرتها بإيجاز لبيان دخول الاختصاص في كثير من مباحث علوم الحديث، ممّا يدلُّ على أصالة هذا الموضوع، وتشعبه، وأهمّيّته، فهو لا يقتصر على علم الرواية؛ بل يدخل في الدّراية أيضاً، وتستنبط أصوله، وصوره من هذه العلوم والمصنّفات التي تتناولها.

=

حديث عطاء، وفيما حكى أبو عيسى الترمذي رحمته الله في كتاب العلل، عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمته الله أنّه قال: أصحُّ الروايات عندي في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجّادات. السنن الكبرى (٣/ ٣٢٧)، وينظر: اختلاف الحديث (٨/ ٦٣٩)، العلل الكبير للترمذي (ص: ٩٧).

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣١١-٣١٧).

(٢) أسامة بن مالك بن قهطم أبو العُشراء الدَّارمي وقال بعضهم: عطارد بن بلز، ويقال: سيار بن بلز بن مسعود بن خولي بن حرّملة بن قتادة بن بني مولة بن عبد الله بن فقيم بن دَارم البصري، قال البخاري: في حديثه، واسمه، وسماه من أبيه نظراً. وقال أحمد: حديثه عندي غلط، قال ابن حجر: مجهول. التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢١، ٢٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٣)، الكاشف (٢/ ٤٤٣)، تقريب التهذيب (ص: ٦٥٨).

(٣) بَهز بن حكيم بن معاوية القُشيري أبو عبد الملك، روى عن: أبيه، وعن زُرارة بن أوفى، روى عنه: الثوري ومَعمر، وثقه ابن معين وابن المديني والنسائي، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، قال ابن حجر: صدوق. الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠) الكاشف (١/ ٢٧٦)، تقريب التهذيب (ص: ١٢٨)، الخلاصة (ص: ٥٣).

المبحث الرابع

أسباب الاختصاص^(١)

من خلال ما توافر لدي من النصوص الخاصة بموضوع الاختصاص، وبإدانة النظر فيها، ومحاولة استنباط أسباب الاختصاص منها، والإفادة مما كتبه الباحثون المعاصرون في هذا الموضوع، تبين لي أن هناك أسباباً عدة، جعلت الشيوخ يخصصون بعض تلاميذهم بمروياتهم دون بعض، مما أدى إلى تفضيلهم على غيرهم من الرواة.

وسأذكر هنا أهم الأسباب التي أدت إلى اختصاص الرواة:

١. طول صحبة الراوي لشيخه وممارسته لحديثه^(٢):

وهذا من أهم الأسباب التي تجعل الشيخ يخص تلميذه بمروياته، فإن طول مصاحبة التلميذ للشيخ، تتيح له سماع ما لا يسمعه غيره، فيحصل له بذلك إتقان لمرويات ذلك الشيخ، ويكون من خاصته، ومن أمثلة ذلك: ما روى ابن أبي حاتم بسنده عن الربيع بن أنس^(٣) قال: «اختلفت إلى الحسن^(٤) عشر سنين، أو ما شاء الله من ذلك، فليس من يومٍ إلا وأنا أسمع منه شيئاً لم أسمعه قبل ذلك»^(٥).

(١) أفدت في كتابة هذا المبحث من بحث: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين، د. سعيد بواطنة (٣٥٥-٣٦٤)، لكنني انتقيت من الأسباب التي ذكرها ما كان له أثر في اختصاص الراوي بشيخه، بحيث كان سبباً في تقديم روايته عن ذلك الشيخ، لا كل سبب يجعل الشيخ يخص بعض التلاميذ، ببعض الروايات مثلاً بحيث يتفرد بها، دون وجود أثر لذلك التفرد على مروياته فيما بعد.

وأفدت كذلك من كتاب مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله: د. موسى همام عبد الرحيم ملحم.

(٢) ينظر: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين (ص: ٣٥٦)، ومراتب الثقات (ص: ١١٩).

(٣) ربيع بن أنس الخراساني البكري، روى عن أنس، وأبي العالية، وعنه: الثوري، وابن المبارك، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع، توفي ١٣٩ هـ. الجرح والتعديل (٣/ ٤٥٤) الكاشف (١/ ٣٩١)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٥).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٠٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢).

٢. قلة الخطأ^(١):

فكلما قلَّ خطأ الراوي كان ذلك أدعى لتقديمه في شيخه، ومعياراً لترجيحه على غيره، ومن أمثلة ذلك: ما حكاه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن المحاوراة العلمية التي حصلت بين الإمامين البارعين الصليعين في علم العلل: أحمد، وابن المديني، وذلك في المقارنة بين تلميذين من تلاميذ الزهري^(٢)، فقال حاكياً ذلك: سمعت أبي يقول: «كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة^(٣)، وقلت أنا: مالك بن أنس^(٤)، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»^(٥).

٣. اعتماد الكتاب مع الحفظ^(٦):

وهذا أيضاً من أسباب الاختصاص المهمة، فالجمع بين الحفظ والكتاب، يزيد الراوي قوة ومتانة، لجمعه بين طرفي الضبط.

ومما يؤيد ذلك: ما حكاه ابن أبي حاتم في "العلل"^(٧) عن جواب أبيه عن اعتراضه، على ترجيح أبيه، وأبي زرعة لرواية مالك على بقية أصحاب الزهري: «فقالا: هذا خطأ؛ رواه

(١) ينظر: مراتب الثقات (ص: ١٠٦)

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٨٤).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٣٨).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٢٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٤٩).

(٦) ينظر: مراتب الثقات (ص: ١١٠).

(٧) (١/ ٤٨٩).

مالك، وابن عُيَيْنَةَ، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله^(١)، عن أبيه، عن عَمَّار، وهو الصَّحيح، وهما أحفظ. قلت: قد رواه يونس^(٢)، وعُقَيْل^(٣)، وابن أبي ذئب^(٤)، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عَمَّار، عن النَّبِيِّ ﷺ، وهم أصحاب الكتب! فقالا: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظٍ».

ومن ذلك أيضاً: أن علي ابن المديني قال: «ذكرت ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة^(٥): فقال: كان عامتهم يملئها عليهم رجل، إلا خالد^(٦) ومعاذ^(٧)، فإننا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالدٌ ناحيةً، ومعاذٌ ناحيةً، فكتب كل واحدٍ بحفظه»^(٨).

(١) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الأعمى أبو عبد الله، سمع ابن عباس وعائشة، وعنه الزُّهري، وعِراك بن مالك، قال أبو زُرْعَة: مديني ثقة مأمونٌ إمامٌ، قال الذهبي: الإمام، الفقيه، مفتي المدينة، وعالمها، وأحد الفقهاء السبعة، وقال أيضاً: كان من بحور العلم، توفي سنة ٩٨هـ. الجرح والتعديل (٥/ ٣١٩، ٣٢٠)، الكاشف (١/ ٦٨٢)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٥).

(٢) هو ابن يزيد الأيلي. ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٨٥).

(٣) عُقَيْل بن خالد بن عُقَيْل الأيلي أبو خالد الأموي مولاهم، روى عن: الزُّهري، وعِكرمة، وعنه: الليث بن سعد، وابن لهيعة، قال يونس بن يزيد الأيلي: كان عُقَيْل يصحب الزُّهري في السَّفر والحضر، قال الذهبي: حافظٌ صاحب كتاب، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفي سنة: ١٤١هـ. الجرح والتعديل (٧/ ٤٣)، الكاشف (٢/ ٣٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢١٣).

(٥) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٠٦).

(٦) خالد بن الحارث أبو عثمان الهجيمي البصري، روى عن: الثوري، وشعبة، روى عنه: أحمد بن حنبل، قال القَطَّان: ما رأيت خيراً منه ومن سفيان، وقال أحمد بن حنبل: خالد بن الحارث إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال أبو زُرْعَة: كان يقال له: خالد الصدق، توفي ١٨٦هـ. الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٥)، الكاشف (١/ ٣٦٢).

(٧) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو المثنى التميمي قاضي البصرة، روى عن: ابن عَوْن، روى عنه: أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وعلى ابن المديني، قال القَطَّان: ما بالبصرة، ولا بالكوفة، ولا بالحجاز، أثبت من معاذ بن معاذ، قال أحمد بن حنبل: معاذ بن معاذ إليه المنتهى بالبصرة في التثبت، توفي سنة ١٩٦هـ. الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٨)، الكاشف (٢/ ٢٧٣)، الخلاصة (ص: ٣٨٠).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٥).

ولهذا كان شعبة يفضلها على بقية أصحابه، قال عمرو بن علي^(١): «كان شعبة يحلف أن لا يحدث فيستثني معاذاً وخالداً»^(٢).

وهذا النص يدل على أهمية الكتابة عن الشيخ، وكونها من معايير الاختصاص به، والتقديم فيه، فخالده، ومعاذ من أثبت الرواة في شعبة، لجمعهم بين الحفظ والكتابة عنه فصارا من أثبت تلاميذه.

وسياقي ذكر أهمية الكتاب الصحيح للراوي^(٣).

٤. تكرار السماع^(٤):

من الأسباب الداعية إلى تقديم الراوي في شيخه تكرار المسموع؛ فإن الراوي إذا تكرر سماعه لأحاديث شيخه، كان ذلك أدعى إلى حفظها، وضبطها، وإتقانها غاية الإتقان، بخلاف من لم يسمع الحديث إلا مرة واحدة، وهذا من فوائد ملازمة التلميذ لشيخه، فهو يتيح له تكرار السماع، وقد وصف بعض الرواة بالضبط عن شيوخهم وذكروا أن من أسباب ذلك تكرار السماع، ومن ذلك: ما ذكره أحمد بن صالح^(٥) عن يونس بن يزيد فقال: «نحن لا نقدم

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٠٢).

(٢) الجرح والتعديل (٨ / ٢٤٩).

(٣) (ص: ١٠٦) وما بعدها.

(٤) مراتب الثقات (ص: ١١٢).

(٥) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر، روى عن ابن عيينة، وابن وهب، وعنه: البخاري، وأبو داود، قال صالح جَزَرَة: لم يكن بمصر من يحسن الحديث غيره، وكان جامعاً يعرف الفقه، والحديث، والنحو، ويتكلم في حديث الثوري وشعبة والزهرري، يدري ذلك. وقال الخطيب البغدادي: كان أحد حفاظ الأثر، عالماً بعلل الحديث، بصيراً باختلافه. وقال ابن عدي: من حفاظ الحديث وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز وعلى معرفته، وحدث عنه من حدث من الثقات واعتمدوه حفظاً وإتقاناً، وكلاماً بن معين فيه تحامل، وأما سوء رأي النسائي؛ فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني، يعني: النسائي يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه. قال ابن عدي: ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، لكنت أجمل أحمد بن صالح أن أذكره. وقال الذهبي: كان أبو جعفر رأساً في هذا الشأن، قل أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة.

الجرح والتعديل (٢ / ٥٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٠٠، ٣٠٢)، تاريخ بغداد (٥ / ٣١٩)، تذكرة الحفاظ

للذهبي (٢ / ٦٢)، سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٦٠)

في الزُّهري على يونس أحداً - ثم كشف عن سبب ذلك التَّقديم - فقال: تَبَّعت أحاديث يونس عن الزُّهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزُّهري مراراً، قال أحمد: وكان الزُّهري إذا قدم آيلة^(١) نزل على يونس وإذا سار إلى المدينة زامله يونس^(٢).

فذكر سببين للتَّقديم اجتماعاً في يونس هما: تكرار سماعه للحديث من الزُّهري ممَّا جعله متقناً له، وملازمته للزُّهري، ولم يُشر إلى السَّبب الثالث الذي جعل يونس من المقدِّمين في الزُّهري، وهو أنَّه كان يكتب^(٣).

ومن أمثلته أيضاً: ما ذكره ابن حبان في ترجمته "لإبراهيم بن بشار الرَّمادي"^(٤) قال: «وكان متقناً ضابطاً، صحب ابن عُيَيْنَةَ سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مراراً، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عُيَيْنَةَ فقد صدق، وليس هذا ممَّن يُجرح مثله في الحديث، وذلك أنه سمع حديث ابن عُيَيْنَةَ مراراً، والقائل بهذا راها ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفيان، ويحضر مجلسه للاستئناس لا للاستماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مراراً ليس ممَّا يقدر فيه واحد»^(٥).

٥. صَحَّة التَّحْمُل والسَّلَامَة من العلل:

من أسباب اختصاص الرَّاوي بشيخه؛ سلامة حديثه من العلل، فلا يكون معروفاً بعلَّة

(١) مدينة على ساحل بحر القلزم ممالي الشَّام، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشَّام. معجم البلدان (١/ ٢٩٢). وهي مدينة العقبة التَّابعة للأردن اليوم، والميناء التجاري الوحيد لها على خليج العقبة المتَّصل بالبحر الأحمر. ينظر: أطلس الحديث النبوي (ص: ٥٧)، وموسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية (ص: ٣٤١).

(٢) الجرح والتَّعديل (٩/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: الجرح والتَّعديل (٩/ ٢٤٨) وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤/ ٣٠٤).

(٤) إبراهيم بن بشار الرَّمادي أبو إسحاق البصري، روى عن: ابن عُيَيْنَةَ، ويعلى بن شبيب المكي، وعنه: أبو حاتم، وأبو زُرَّعة، قال البخاري: يَهَمُّ في الشَّيء بعد الشَّيء، قال ابن معين، وأحمد كان يميل على النَّاس ما لم يسمعه من سفيان، قال أحمد كان يغيِّر الألفاظ فتكون زيادة في الحديث، وقال النَّسائي وغيره ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: صدوق، قال ابن حجر: حافظ له أو هام، توفي سنة ٢٢٨هـ. التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٧٧)، الجرح والتَّعديل (٢/ ٨٩، ٩٠) الكاشف (١/ ٢٠٩)، الخلاصة (ص: ١٦).

والرَّمادي: نسبة إلى موضعين، أحدهما: إلى رمادة اليمن قرية بها، والثَّاني: منسوب إلى رمادة فلسطين، وذكر السَّمعاني أنَّه من رمادة اليمن. الأنساب للسمعاني (٦/ ١٦٣).

(٥) الثَّقَات (٨/ ٧٢، ٧٣).

التدليس ونحوها من العلل، ويكون ممن يعرف خفايا حديث شيخه فيميز العلل في حديث شيخه ويجتنبها، وينضم إلى ذلك أن كثيراً من الأئمة الذين برعوا في مجال نقد الحديث، واشتهروا بالحذق في معرفة العلل كانوا في الغالب من أضبط الرواة عن شيوخهم كشعبة، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل^(١)، وسيأتي توضيح أثر هذا عند الكلام عن الاختصاص بقبول رواية المدلس.

وكذلك فإنَّ تحمُّل التلميذ الحديث عن شيخه بأعلى طرق التحمُّل يجعله مقدماً فيه، وكلما نزلت طريقة التحمُّل - وإن كانت صحيحة معتبرة عند المحدثين - إلا أنها تؤثر على رتبة التلميذ ومنزلته من شيخه، فتجعل من تحمُّل بأعلى الطرق عن الشيخ كالسَّماع^(٢)، ثمَّ العرض^(٣) أرفع رتبةً، وأولى بالتقديم في شيخه.

ومن أمثلة ذلك: أن أحمد بن حنبل سأل يحيى بن معين عن سماع ابن أبي ذئب من الزُّهري فكأنَّه أشار إلى أن نزول درجة ابن أبي ذئب في روايته عن الزُّهري، كان بسبب تحمله بالعرض دون السَّماع، فقال: «سألت يحيى قلت: أسمع ابن أبي ذئب من الزُّهري شيئاً؟ قال: عَرَضَ على الزُّهري، وحديثه عن الزُّهري ضعيفٌ، ثم قال: يضعفون في الزُّهري»^(٤).

وقد كشف الذهبي عن سرِّ تضعيف ابن جُرَيج في الزُّهري فقال: «وكان ابن جُرَيج يروي الرواية بالإجازة»^(٥)، وبالمناولة^(٦)، ويتوسَّع في ذلك، ومن ثمَّ دخل عليه الدَّاخل في رواياته

(١) ينظر: مراتب الثقات (ص: ١٣٦)، (١٣٩).

(٢) السَّماع من لفظ الشَّيخ: وهو ينقسم إلى إملاءٍ، وتحديثٍ من غير إملاءٍ، وسواء كان من حفظه، أو من كتابه. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير. مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٣٢).

(٣) القراءة على الشَّيخ: وأكثر المحدثين يسمونها (عرضاً)، من حيث إنَّ القارئ يعرض على الشَّيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتابٍ، أو من حفظك، أو كان الشَّيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه لكن يمسك أصله، هو أو ثقة غيره. مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٣٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٢).

(٥) الإجازة: إما مشافهةً، أو إذناً باللفظ مع المغيب، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته، أو مغيبه، والحكم في جميعها واحدٌ إلا أنَّه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع (ص: ٨٨).

(٦) المناولة: وهي أرفع ضروب الإجازة وأعلاها، وصفتها: أن يدفع المحدث إلى الطالب أصلاً من أصول كتبه، أو فرعاً قد كتبه بيده، ويقول له: هذا الكتاب سماعي من فلان، وأنا عالمٌ بها فيه، فحدث به عني. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٢٦).

عن الزُّهري؛ لأنَّه حمل عنه مناولَةً، وهذه الأشياء يدخلها التَّصحيف^(١)، ولا سيَّما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخطِّ بعد شكلٌ ولا نقطٌ^(٢).

٦. أن تكون الرواية في مجال تخصُّص الراوي^(٣):

سأفصِّل الكلام عنها عند كلامي عن صورة كون الراوي من أهل الفنِّ فلا حاجة لتكراره هنا.

٧. يُسر الشيخ في الرواية:

وهو ضدُّ العُسر في الرواية، فكان المحدثون يصفون بعض الشُّيوخ بقولهم: "فلانٌ عُسرٌ في الرواية" يعني: لا يبذل الحديث لمن يأتي إليه إلا بصعوبةٍ بالغةٍ، ولأشخاصٍ قليلين يرتضيهم، ويكون في خلقه جفاءً وغلظةً، أمَّا اليُسر فهو ضدهُ، «إذا كان الشيخ سمحاً، ليناً، كثير الرواية، يسمح بالكتابة، أو يملي على أصحابه، حريصاً على إتقان تلاميذه لحديثه، وكان التلميذ متقناً، حافظاً، لا يمنعه الحياء من سؤال شيخه، عندئذ تظهر آثار الصُّحبة، وتكون فرصةً للتلميذ في حسن التلقِّي والإتقان أكبر وأعظم»^(٤).

٨. نجابة التلميذ وتوسُّم الشيخ في كونه أهلاً للرواية^(٥):

فإنَّ بعض الشُّيوخ إذا آنس من بعض التلاميذ نجابةً، وحافضةً قويةً؛ فإنَّه يخصُّه بحديثه دون غيره، فيصبح ذلك التلميذ من المقدِّمين فيه، ومن أمثلة ذلك: ما كان يصنعه الأعمش مع سفيان الثوري^(٦)، فكان يميِّزه عن بقيَّة تلاميذه، وبسبب ذلك أصبح سفيان من أثبت تلاميذ

(١) التَّصحيف: التغيير وذلك إمَّا أن يكون في نقط الحروف، أو في حركاتها وسكناتها، وربما لُقِّب هذا الباب بـ (المحرَّف)، ويقع فيها ما يسمَّى تصحيف البصر، وقد يقع في الكلمة تبديل بموازنتها، فيسمَّى تصحيف السَّمع، وقد لا يقع تبديل في صورتها بل في معناها، ويسمَّى تصحيف المعنى، وهو قليل بالنسبة إلى اللفظ، ولا اختصاص للمتن بوقوعه، بل يقع في السَّنَد أيضاً. الغاية في شرح الهداية (ص: ٢٢٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٣١). وسيأتي الكلام على خلاف العلماء بين طريقتي السَّمع والعرض (ص: ١٨١).

(٣) مراتب الثُّقات (ص: ١٥٢).

(٤) نفسه (١٢٤).

(٥) ينظر: الاختصاص بالرواية عن الشُّيوخ عند المحدثين (ص: ٣٥٧).

(٦) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٢٨٠).

الأعمش، يؤيد ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن عيسى بن يونس^(١) قال: «ربما رأيت سفيان الثوري يجيء إلى الأعمش فيقول: سلامٌ عليكم، فيقول: سفيان بن سعيد؟ فيقول: نعم، فيقول: خذ بيدي، فيأخذ بيده فيدخله فيحدثه ويدعنا»^(٢)، والأمثلة على ذلك كثيرة.

٩. مراعاة الشيخ للفروق الفردية بين الرواة^(٣):

وهذا السبب يمكن أن يندرج تحت ما قبله، فإن الشيخ غالباً ما يراعي في اختصاص تلاميذه بالتحديث، قدراتهم العقلية، فينتقي من التلاميذ من يرى أن لديه قدرة على حفظ حديثه، واستيعابه، وإتقانه، فيعطيه القدر الأعلى من مروياته، أمّا من يرى أن قدراته دون ذلك؛ فإنه يعطيه القدر اليسير، مراعاةً لطاقته واستطاعته، ومن أمثلته: ما رواه الخطيب بسنده عن أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي^(٤) قال: «سمعت النُّفيلي^(٥) - وعاتبه رجلٌ في قلة ما حدّثه فقال: حدّثني بأربعة، وحدثت هذا الغريب بثلاثين - فقال النُّفيلي: «إنّما أحدث الناس على قدر ما يحتملون، رأيت هذا موضعاً لما حدّثته، ولم أر فيك موضعاً لأكثر من أربعة أحاديث أو نحوه، قال أبو إسحاق: أراد بالغريب عثمان بن سعيد»^(٦).

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٧٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٠٦).

(٣) ينظر: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين (ص: ٣٥٨).

(٤) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، محدث هراة وتلك البلاد، قال أبو الفضل يعقوب القزويني: ما رأينا مثله عثمان بن سعيد ولا رأى مثله نفسه، توفي سنة ثمانين ومائتين. من مصنفاته: "سؤالات في الرجال عن يحيى ابن معين"، "ومسند كبير"، "وتصانيف في الرد على الجهمية". سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩ - ٣٢٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٤٦، ١٤٧) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٧٧).

(٥) عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع القضاعي الحزاني، حدّث عن: مالك بن أنس، ومَعْقِل بن عبيد الله، وعنه: أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، قال أبو داود ما رأيت أحفظ منه، وكان أحمد يعظّمه، وقال ابن وارة: أحمد ببغداد، وأحمد بن صالح بمصر، وابن نُمَيْر بالكوفة، والنُّفيلي بحران، هؤلاء أركان الدين، توفي ٢٣٤ هـ. الكاشف (١/ ٥٩٥)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٣٤ - ٦٣٦).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٠٨).

وقد أصبح عثمان بن سعيد الدارمي فيما بعد، إماماً من أئمة المحدثين، ومن أصحاب المصنّفات، فصدقت فِرَاسة الثُّفيلي فيه، وكان خليقاً بها خصّه به، وأهلاً له.

ومن الأمثلة أيضاً: ما أخرجه بسنده عن أبي عاصم^(١)، قال: «رأيت سفيان، وشعبة، وابن عَوْن^(٢)، ومالكاً، وابن جُرَيج، يدعو أحدهم الرَّجل فيحدثه بأربعمئة حديث، أو أقل، أو أكثر، ويدعُ أصحابه، ورأيت شعبة تبعه اثنان فدعا أحدهما، وقال للآخر: لا تجيء»^(٣).

١٠. النسب والمصاهرة، والعلاقات الاجتماعية^(٤):

فالقربة من الشيخ سواء كانت بالنسب، أو الولاء، أو المصاهرة، وأيضاً العلاقات الاجتماعية كالصداقة، والعلاقات المشتركة كالتجارة مثلاً، كلّها تجعل أكثر أولئك متقنين لحديث شيخهم بحكم المخالطة الدائمة^(٥)، فيحصل لهم اختصاصٌ بحديثه.

ومن أمثلة أثر العلاقات المشتركة بين الراوي وشيخه ما نقله المزي في ترجمة "عثمان بن جبلة"^(٦)، قال: «وقال أبو أحمد بن عدي: قيل لعثمان بن جبلة: من أين لك هذه الأحاديث الغرائب عن شعبة؟ قال: كنت شريكاً لشعبة وكان يخصني بها»^(٧).

١١. اتفاق البلدان^(٨):

وهذا من الأسباب التي تجعل بعض الرواة متثبتاً في شيخه، فيحصل له الاختصاص به،

(١) هو أبو عاصم النبيل، ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٠٠).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٣٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٠٨).

(٤) ينظر: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين (ص: ٣٦١).

(٥) ذكرت ذلك بالتفصيل في مطلب الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه (ص: ٩٠).

(٦) عثمان بن جبلة بن أبي رواد العنكي المروزي، روى عن: شعبة، روى عنه: ابنه عبدان، قال أبو حاتم: ثقة صدوق كان شريكاً لشعبة، توفي سنة ٢٢١هـ. الجرح والتعديل (٦/ ١٤٦)، الكاشف (٢/ ٥).

(٧) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٤٥).

ذكره ابن عدي في أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري (ص: ١٤٢).

(٨) ينظر: مراتب الثقات (ص: ١٢٨).

مثاله: ترجيح ابن أبي حاتم في "العلل"^(١) لرواية الثقات من أهل المدينة عن نافع، على رواية الثوري؛ لأن نافعاً مدنيّ، فقال: «الثوري حافظ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة».

وسياتي الكلام على أهمية ذلك في المطلب الخامس من صور الاختصاص. هذه أبرز أسباب اختصاص الراوي بالتوثيق، وضدّها تكون أسباباً لاختصاصه بالتضعيف، وقد ذكرت بعض الأسباب الأخرى عند الكلام عن صورة الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ.

(١) (٣/٣٥٩).

الفصل الثاني

صور الاختصاص



وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاختصاص بالتوثيق.

المبحث الثاني: الاختصاص بالتّضعيف.

توطئة

يعدُّ هذا الفصل من أهم فصول البحث لكونه يجلّي الموضوع المراد بحثه، فبيان صور الاختصاص يظهر المراد من البحث ويتّضح إن شاء الله.

وقد رأيت تقسيم صور الاختصاص إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الاختصاص بالتوثيق، والقسم الثاني: الاختصاص بالتّضعيف، ويندرج تحت كل قسم منهما عددٌ من الصُّور الفرعية.

القسم الأول: الاختصاص بالتوثيق:

وينقسم إلى قسمين:

أ- الاختصاص بالتوثيق في شيخ معيّن.

ب- الاختصاص بالتوثيق في أحوال معيّنة.

أولاً: الاختصاص بالتوثيق في شيخ معيّن:

ويندرج تحته من صور الاختصاص:

١. الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.

ويدخل تحتها عددٌ من الصور:

- الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه.

- الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.

- الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.

٢. الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه.

ثانياً: الاختصاص بالتوثيق في أحوال معيّنة:

ويندرج تحته من صور الاختصاص:

١. الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المقدمين فيه.

٢. الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح.

٣. الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه.

٤. الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.
٥. الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعَنْعَنَة من لم يُعرف بالتدليس.
٦. الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة.
٧. الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط.

القسم الثاني: الاختصاص بالتضعيف:

وينقسم إلى قسمين:

- أ- الاختصاص بالتضعيف في شيخ معين.
 - ب- الاختصاص بالتضعيف في أحوال معينة.
- أولاً: الاختصاص بالتضعيف في شيخ معين:
- ويندرج تحته:

١. الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين.

ثانياً: الاختصاص بالتضعيف في أحوال معينة:

ويندرج تحته:

١. الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.

وقد ذكرت هذه التوطئة لبيان هذه التقسيمات التي تنطوي تحتها صور الاختصاص،

لتظهر بذلك

الروابط والعلاقات التي تربط بين كل مجموعة من الصور، فمثلاً هناك صورٌ للتوثيق، وصورٌ للتضعيف، وصور التوثيق منها ما يكون توثيقاً في شيخ، ومنها ما يكون في حال، وهكذا.

المبحث الأول: الاختصاص بالتوثيق

المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه
مفهوم الحفظ والضبط في اللغة:

الحفظ في اللغة: قال الجوهري: «حَفِظْتُ الشَّيْءَ حِفْظًا، أَي: حَرَسْتُهُ، وَحَفِظْتُهُ أَيْضًا بِمَعْنَى: اسْتَظْهَرْتَهُ... وَالتَّحَفُّظُ: التَّيَقُّظُ، وَقِلَّةُ الْغَفْلَةِ»^(١).

قال ابن فارس: «الحاء والفاء والطاء أصل واحد يدل على مُرَاعَاةِ الشَّيْءِ، يُقَالُ حَفِظْتُ الشَّيْءَ حِفْظًا»^(٢).

والضبط في اللغة: «لُزُومُ الشَّيْءِ وَحَبْسُهُ، ضَبَطَ عَلَيْهِ وَضَبَطَهُ يَضْبُطُ ضَبْطًا وَضَبَاطَةً، وَقَالَ اللَّيْثُ: الضَّبُّ لَزُومٌ شَيْءٍ لَا يُفَارِقُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَضَبُّ الشَّيْءِ حِفْظُهُ بِالْحَزْمِ»^(٣).
مفهوم الحفظ والضبط عند المحدثين:

الحفظ عند المحدثين: قال عبد الرحمن بن مهدي^(٤): «الحفظ هو: الإتيان»^(٥). وقال الخطيب البغدادي: «الحفظ أرفع درجات الحديث وأعلاها، وأشرف منازل الرواية وأسماها»^(٦).

ويعبر المحدثون عن الحفظ بالضبط أيضاً.

والضبط عند المحدثين: ذكر ابن الأثير أنه: «عبارة عن احتياط في باب العلم، له طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم، حتى إذا سمع ولم يعلم،

(١) الصَّحاح (حَفِظَ) (٣/ ١١٧٢).

(٢) مقياس اللغة (حَفِظَ) (٢/ ٨٧).

(٣) لسان العرب (باب الطاء، فصل الضاد) (٧/ ٣٤٠).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٧٧).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٣).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٣).

لم يكن شيئاً معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسَّماع، لم يكن ضبطاً»^(١).

والضبط ينقسم إلى قسمين:

١. ضبط صدر: وهو أن يكون متقناً لما سمعه بحيث يستحضره متى شاء.
٢. ضبط كتاب: وهو صيانتها من زمن تلقّيه، من أن يدخل فيه ما ليس منه، إلى زمن أدائه^(٢). وتتفاوت درجات الضبط والإتقان؛ لذلك اشترطوا في الصحيح أن يكون راويه تام الضبط، وفي الحسن أن تنزل درجة الضبط قليلاً^(٣).
- ويُعرّف ضبط الراوي: بمقارنة حديثه بحديث الرواة الضابطين المتقنين؛ فإن لم يخالفهم في الغالب، استحق اسم الضابط^(٤).
- وأشار ابن الصلاح إلى أن كلاً من العدالة والضبط تثبت للراوي إما بالنقل الصريح أو الاستفاضة^(٥).
- وفصّل الدكتور عبد الله الجديع في "تحرير علوم الحديث"^(٦) الحديث عن طريقة النقّاد في تمييز ضبط الراوي، فجعلها ترجع إلى عدّة طرق:
١. عرض رواياته على روايات غيره ليتبين قدر موافقته أو مخالفته أو تفرّده.
٢. عرض ما يحدث به الراوي حفظاً على ما في كتبه.
٣. اختبار حفظ الراوي بقلب الأحاديث عليه، أو تركيبها له.
٤. مجيء قرينة في سياق الرواية تكشف سوء حفظ الراوي.

(١) جامع الأصول (١/ ٧٢).

(٢) ينظر: نزهة النظر (ص: ٢٠٥).

(٣) نفسه (ص: ٧٨).

(٤) ينظر: التقييد والإيضاح (١/ ٣٠٣).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٢).

(٦) (١/ ٢٦١-٢٧٢).

والحفظ والضبط له مراتب، لكن المراد بهذه القرينة أن يكون الراوي قد بلغ أعلى درجات الضبط عن الشيخ، بقطع النظر عن حاله في غيره.

وتعدُّ هذه الصورة من أهم صور الاختصاص، وأكثرها استعمالاً من أئمة النقد في الترجيح بين رواة الشيخ الواحد^(١)، وتقديم بعضهم على بعض، فهي من القرائن المعبرة عند الأئمة في علم علل الحديث.

قال الخطيب: «والسبيل إلى معرفة علّة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتيان، والضبط»^(٢).

فأشار الخطيب إلى وجه من وجوه الترجيح، وهو ترجيح رواية الأحفظ والأضبط، وما ذكره يدلُّ على ترجيح رواية الأحفظ على الإطلاق، ولكن يمكن أن يتفرّع عن ذلك ترجيح رواية الأحفظ عن شيخ معين.

وقد اعتنى ابن رجب في "شرح علل الترمذي" بذكر مراتب الرواة عن أعيان الثقات الذين تدور عليهم الرواية، فجمع جملة كبيرة من النقول عن أئمة النقد، في بيان أثبت التلاميذ عن كل شيخ ممن ذكرهم^(٣)، قلَّ أن تجتمع في مصنف واحد، ويعدُّ كتابه من المصادر الأصلية في معرفة أثبت الرواة عن شيوخ معينين.

ويدخل في هذه الصورة كلامهم عن أصح الأسانيد؛ فهو أحد وجوه اعتبارهم للأحفظ والأثبت في الشيخ، فإن تصحيح تلك الأسانيد، راجع إلى كون رواتهما أثبت التلاميذ في شيوخهم. وقد اختلف المحدثون في جواز إطلاق الصّحة على أسانيد معينة، وذكر ابن الصلاح أن من الأئمة من خاض غمرة ذلك، فكانت النتيجة اضطراب أقوالهم؛ لاختلاف اجتهاد كل واحد منهم، ووافق ابن الصلاح في ذلك: النووي، والعراقي^(٤)، وغيرهم، وسبقهم المحاكم في التنبيه على أنه لا يُحكم على إسنادٍ بالأصح على الإطلاق؛ وزاد عليه أن يمكن ذلك في حال

(١) سيأتي توضيح ذلك بالإحصاءات (ص: ٥٢٩)

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥)، وينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩١).

(٣) يراجع شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٥)، وما بعدها، فقد ذكر مراتب تلاميذ عددٍ من أعيان الثقات.

(٤) لمزيد من التفصيل يراجع: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥)، والتقريب والتيسير (ص: ٢٥)، والتقيد والإيضاح

(١/ ٢٢٤، ٢٢٥)، وفتح المغيث (١/ ٣٣، ٣٤، ٤٠).

تقييد كل ترجمة بالصحابي، أو بالبلد الذي ينتسب له الرواة في تلك الترجمة^(١).
وبين السيوطي السبب في عدم صحة الجزم بصحة إسناد معين مطلقاً فقال: «لأنَّ
تفاوت مراتب الصَّحَّة مرتَّبٌ على تمكُّن الإسناد من شروط الصَّحَّة، ويعزُّ وجود أعلى درجات
القبول في كلِّ واحدٍ من رجال الإسناد، الكائنين في ترجمة واحدة؛ ولهذا اضطرب من خاض
في ذلك، إذ لم يكن عندهم استقرار تام، وإنَّما رجَّح كل منهم بحسب ما قوي عنده خصوصاً
إسناد بلده؛ لكثرة اعتناؤه به»^(٢).

ويرى ابن حجر أنَّ الكلام في أصحَّ الأسانيد غير ممتنع؛ لأنَّ أحوال الرواة الصَّباطين
ومراتبهم معروفة، ثم فسَّر سبب الاختلاف في ذلك فقال: «ليس الخوض فيه يمتنع؛ لأنَّ الرواة
قد ضبطوا، وعرفت أحوالهم وتفاريق مراتبهم، فأمكن الاطلاع على التَّرجيح بينهم. وسبب
الاختلاف في ذلك، إنَّما هو من جهة أنَّ كلَّ من رجَّح إسناداً كانت أوصاف رجال ذلك الإسناد
عنده أقوى من غيره بحسب اطلاعه، فاختلقت أقوالهم، لاختلاف اجتهادهم...»^(٣).

ومن أمثلة ما ذكر مقيداً من أصحَّ الأسانيد، ما ذكره الحاكم، وينقسم إلى قسمين:
١. ما كان مقيداً بالصحابي: مثل: «أصحَّ أسانيد عمر: الزُّهري، عن سالم^(٤)، عن أبيه، عن
جده»^(٥).

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٥٤، ٥٥).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٧٦).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٤٨).

(٤) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، روى عن: أبيه وأبي هريرة، وعنه: الزُّهري،
وصالح بن كيسان، قال مالك: لم يكن أحدٌ في زمان سالم بن عبد الله أشبه بمن مضى من الصَّالحين في الزُّهد والفضل والعيش
منه، وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة وكان ثباتاً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى والسَّمت، توفي سنة ١٠٦ هـ.

تهذيب الكمال (١٠/ ١٤٩)، الكاشف (١/ ٤٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٢٦).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص: ٥٥).

٢. ما كان مقيداً بالبلد: مثل: «أصحُّ أسانيد المكيين: سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر»^(١).

ضابط هذه الصورة:

١. تنحصر المفاضلة بين الرواة -التي هي محلُّ البحث- فيما كان في شيخٍ معيّن، لأنَّ قرينة الاختصاص تتعلّق به، أمّا المفاضلات العامّة بين الرواة فليست داخلّة في موضوع البحث.

٢. أن يُعرّف الرَّاي بكمال الحفظ والتّثبت عن شيخٍ معيّن، ولا يشترط فيه أن يكون في المرتبة العليا من الضّبط عن جميع شيوخه؛ بل قد يكون غيره أوثق منه في الجملة، لكنّه يقدّم عليه في شيخٍ معيّن، لاختصاصه بمزيد ضبط، وحفظ، وإتقانٍ عنه.

٣. أن مجرّد الإكثار من الرواية عن شيخٍ لا يدلُّ على ضبط الرَّاي لحديثه، بل لابدّ أن ينضمّ إلى ذلك، وصفه بغاية الإتقان عن شيخه.

وينبغي التّنبية ههنا إلى أمرين:

الأوّل: أنّ الأثبت في الشّيخ قد يكون راوياً واحداً، وقد يكون أكثر من راوٍ، والنّقاد قد يتفاوتون في تقديم بعضهم على بعض، كما قد يقع بينهم من اختلاف في الحكم على بعض الأحاديث، تبعاً لاختلافهم في درجة الرَّاي، لاختلاف أنظارهم واعتباراتهم في ذلك، أضف إلى ذلك أنّ المفاضلة تكون في الغالب بين أهل الطّبقّة الواحدة^(٢)، وهم مقاربون لبعضهم في السّنّ غالباً، والدّرجة، والرّتبة؛ ولذلك قد يختلف النّقاد في تقديم بعضهم على بعض، مع كونهم جميعاً في الدّرجة العليا من التّثبت، وهذا يعني أنّ التّرجيح بقرينة الاختصاص أمرٌ نسبيٌّ^(٣).

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٥٥).

(٢) ينظر: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل (ص: ٦٥).

(٣) للاستزادة: ينظر: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ (٣٦٩-٣٧٧).

ومن أمثلة اختلافهم في المفاضلة ما نقله ابن رجب في "شرح علل الترمذي"^(١) من اختلاف علي ابن المديني، ويحيى بن معين، في أصحاب نافع، فذكر ابن المديني أنه أثبتهم أيوب السخّتياني^(٢)، وذكر ابن معين أن مالك أثبتهم.

الثاني: أن عبارات الأئمة في المفاضلة والترجيح تُعبر من قبيل التوثيق النسبي، يعني أن تلك المفاضلات هي بالنسبة إلى شيخ معين، لا على الإطلاق، فهم يصفون راوياً، أو أكثر بالاختصاص بشيخ، والانفراد عن غيره بالملازمة له، ومزيد التثبت، والضبط لحديثه، ونحوها؛ لكن هذا لا يعني أنه الأوثق على الإطلاق في جميع الشيوخ، أو أن مروياته هي المرجحة في جميع الأحوال، فقد يكون أدنى رتبة في غير هذا الشيخ، وغيره أقوى منه في الجملة، ومع هذا قُدّم عليه لاختصاصه بالشيخ^(٣)، وقد يضعف الراوي في غير هذا الشيخ؛ ويكون في الرتبة العليا فيه لملازمته له، وضبطه لحديثه، وقد أشار الإمام مسلم إلى هذه القاعدة فقال: «وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبت، يكون له في وقت، وذكر قصة، والدليل على ما بيننا من هذا اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البُناني^(٤) حمّاد بن سلمة، وكذلك قال يحيى القطّان، ويحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة، وحمّاد يُعدُّ عندهم إذا حدّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة^(٥)، وأيوب^(٦)، ويونس^(٧)، وداود بن أبي

(١) ينظر: (٢/ ٦٦٧).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٢٧).

(٣) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ (١/ ٢٠٥).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ١٩٥).

(٥) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤١٠).

(٦) هو السخّتياني.

(٧) هو يونس بن عبيد بن دينار، ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٣١).

هند^(١)، والجُريري^(٢)، ويحيى بن سعيد^(٣)، وعمرو بن دينار، وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد^(٤)، وعبد الوارث^(٥)، ويزيد بن زريع^(٦)، وابن عُلَية^(٧)، وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد في حسن حديثه، وضبطه عن ثابت حتى

(١) داود بن أبي هند القُشيري مولا هم أبو بكر أو أبو محمد البصري، روى عن: سعيد بن المسيب وعكرمة، وعنه: شعبة، وحماد بن سلمة، قال ابن جريج: لقيت داود بن أبي هند فإذا هو يفرع العلم فرعاً، وثقه أحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، قال ابن حجر: ثقة متقن كان يهيم بأخرة، توفي سنة ١٣٩ وقيل: ١٤٠هـ. الجرح والتعديل (٣/ ٤١١)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٠)، الخلاصة (ص: ١١١).

(٢) سعيد بن إياس الجُريري أبو مسعود البصري، روى عن أبي الطفيل، وأبي عثمان النهدي، وعنه: ابن عُلَية، ويزيد بن هارون، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: كان محدث البصرة، وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث، وقال ابن عُلَية كبر الشيخ فرقاً، وقال الذهبي: أحد العلماء الثقات، تغير قليلاً، ولذلك ضعفه يحيى القطان، ووثقه جماعة، توفي سنة ١٤٤هـ. الجرح والتعديل (٤/ ٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٢٧)، الكاشف (١/ ٤٣٢)، الخلاصة (ص: ١٣٦).

(٣) هو يحيى بن سعيد الأنصاري، ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٢٥).

(٤) حماد بن زيد بن درهم الإمام أبو إسماعيل الأزدي الأزرق، روى عن: أنس بن سيرين، وثابت، وعنه: الثوري، وابن مهدي، عبد الرحمن بن مهدي يقول: أئمة الناس في زمانهم أربعة، حماد بن زيد بالبصرة، وقال أيضاً: لم أر أحداً قط أعلم بالسنّة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنّة من حماد بن زيد. توفي سنة ١٧٩هـ. الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨)، الكاشف (١/ ٣٤٩)، الخلاصة (ص: ٩٢).

(٥) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولا هم أبو عبيدة التُّنُوري البصري، روى عن: عبد العزيز بن صهيب، وأبي التَّيَّاح، وعنه: ابنه عبد الصمد، والقطان، قال النسائي: ثقة ثبت، وقال الذهبي: مقررٌ فصيحٌ مفوّهٌ ثبتٌ صالحٌ لكنّه قدرى، وقال ابن حجر: ثقة ثبتٌ رمي بالقدر ولم يثبت عنه، توفي سنة ١٨٠هـ. الكاشف (١/ ٦٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧)، الخلاصة (ص: ٢٤٧).

(٦) يزيد بن زُرَيْع التَّميمي العَيْثِي أبو معاوية البصري، روى عن أيوب السَّخْتَيَانِي ويونس بن عبيد وخالد الحذاء وإبى رجاء، روى عنه مُسَدَّد ومحمد بن المنهال، قال ابن معين: ثقة مأمونٌ، وقال أبو حاتم: ثقة إمامٌ، وقال أحمد ما أتقنه ما أحفظه، وقال: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، توفي سنة ١٨٢هـ. الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٣ - ٢٦٥)، الكاشف (٢/ ٣٨٢)، الخلاصة (ص: ٤٣١).

(٧) إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي القرشي مولا هم أبو بشر البصري ابن عُلَية وهي أمه مولاة لبني أسد بن خزيمة، روى عن: أيوب، ومحمد الطَّوِيل، وعنه شعبة، وأحمد بن محمد بن حنبل، قال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً، وقال يزيد بن هارون: دخلت البصرة وما بها خلقٌ يفضل على ابن عُلَية في الحديث، قال أحمد إليه المنتهى في التثبت، توفي سنة ١٩٣هـ. الجرح والتعديل (٢/ ١٥٤، ١٥٣)، الخلاصة (ص: ٣٢).

صار أثبتهم فيه، جعفر بن بُرقان^(١) عن ميمون بن مِهْران^(٢)، ويزيد بن الأصم^(٣)، فهو أغلب الناس عليه، والعلم بهما وبحديثهما، ولو ذهبت تزن جعفرًا في غير ميمون، وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما كالزُّهري، وعمر بن دينار، وسائر الرجال، لوجدته ضعيف [الرُّكن]، رديء الضُّبط، والرواية عنهم^(٤).

وقد نقلت هذا النص بتمامه لنفاسته، وأهميته في تقرير هذه المسألة.

وقد أشار إلى هذا المعنى ابن القيم أيضاً في "الفروسية"^(٥) حينما تكلم عن حال "سفيان بن حسين"^(٦) في الزُّهري فقال: «قالوا: ولا تنافي بين قول من ضعفه، وقول من وثقه، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزُّهري، وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل؛ بل يظن قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرَّحه بقول من عدَّله، وإنَّما هذه مسألة أخرى غيرها، وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشُّيوخ، وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر».

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٨٩).

(٢) ميمون بن مِهْران أبو أيوب عالم الرقة، روى عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعنه: ابنه عمرو، وأيوب، وثقه أحمد، والنسائي، وأبو زُرعة، قال الذهبي: ثقة عابد كبير القدر، توفي سنة ١١٧هـ. الجرح والتعديل (٨ / ٢٣٤)، الكاشف (٢ / ٣١٢)، الخلاصة (ص: ٣٩٤).

(٣) يزيد بن الأصم العامري البكائي أبو عوف الكوفي نزيل الرقة، روى عن ابن عباس، وخالته ميمونة، وعنه: أبو إسحاق الشيباني، وجعفر بن بُرقان، وثقه النسائي، وأبو زُرعة، توفي سنة ١٠٣هـ. الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٢)، الكاشف (٢ / ٣٨٠)، الخلاصة (ص: ٤٣٠).

(٤) التمييز (ص: ١٧١، ١٧٢).

(٥) (ص: ٢٣٨).

(٦) سفيان بن حسين بن حسن السلمي مولى عبد الله بن خازم الواسطي أبو محمد، روى عن: الحسن، والزُّهري، روى عنه: شعبة، وهشيم، وثقه ابن معين، والنسائي، والنَّاس إلا في الزُّهري، وقال بن سعد: ثقة يخطئ كثيراً، قال ابن حجر: ثقة في غير الزُّهري باتفاقهم، مات في خلافة المهدي. الجرح والتعديل (٤ / ٢٢٧)، الكاشف (١ / ٤٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤)، الخلاصة (ص: ١٤٥).

أمثلة على الاختصاص بالأحفظ عن الشيخ من كلام الأئمة^(١):

١. ذكر البيهقي بعد أن ذكر نصاً عن الإمام يحيى بن معين في المقارنة بين أصحاب الزهري في جواب عن سؤال للدارمي: «وكذلك رويناه عن غيره، من أئمة أهل النقل في ترجيح الأخبار بأثبتها، ما دلّ على إجماعهم على ذلك مع صاحبنا المظلي^(٢)، ودلّ على شدة جهدهم في معرفة الرواة ومعرفة مدارجهم في العدالة، والمعرفة، والحفظ، والإتقان في الرواية، حتّى يمكن ترجيح رواية أحفظ الراويين، وأتقنها على رواية دونه في الحفظ، والإتقان»^(٣).

٢. ومن أمثلة ذلك ما وصف به أبو حاتم سفيان الثوري قال: «سفيان فقيهٌ حافظٌ زاهدٌ، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق^(٤)، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة، فالثوري»^(٥).

٣. ما نقله عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: «سألت أبي: من أثبت الناس في إبراهيم^(٦)؟ فقال: الحكم بن عتيبة^(٧)، ثم منصور^(٨)»^(٩).

(١) أعني به: النصوص النظرية المبثوثة في كتب أئمة النّقد في الكلام على الرواة، والمفاضلة بينهم، والتي يستنبط منها استعمالهم لصور الاختصاص المختلفة.

(٢) يقصد الإمام محمد بن إدريس الشافعي.

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ١٠٣).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٩٩).

(٥) الجرح والتعديل (١/ ٦٦).

(٦) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، روى عن خاله الأسود، وعلقمة وكان يرسل عنه كثيراً، ورأى عائشة، وعنه: الحكم، والأعمش، قال علي بن المديني: كان إبراهيم عندي من أعلم الناس بأصحاب عبد الله وأبطنهم به، قال أبو زرعة: علم من أعلام أهل الإسلام وفقهه من فقهاءهم، وكان عجباً في الورع والخير متوقفاً للشهرة رأساً، كان لا يتكلم إلا إذا سئل قال مغيرة: كنّا نهاب إبراهيم كما يهاب الأمير، قال أبو نعيم: مات سنة ست وتسعين، وقال عمرو بن علي: سنة خمس آخر السنة. الجرح والتعديل (٢/ ١٤٥)، الكاشف (١/ ٢٢٧)، الخلاصة (ص: ٢٣).

(٧) الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم أبو محمد أو أبو عبد الله الكوفي، روى عن: ابن أبي أوفى، وأبي جحيفة، وعنه: مسعر، وشعبة، قال العجلي: ثقة، ثبت، من فقهاء أصحاب إبراهيم، صاحب سنة وأتباع، قال الذهبي: عابد فانت ثقة صاحب سنة، توفي سنة ١١٥هـ. الكاشف (١/ ٣٤٥)، الخلاصة (ص: ٨٩).

(٨) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٩٢).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٥٢).

٤. قول أبي حاتم في "إسماعيل بن أبي خالد"^(١): «لا أقدم على ابن أبي خالد أحداً من أصحاب الشعبي»^(٢)»^(٣).

وفي تطبيقات الأئمة لهذه الصورة وجدت أنهم يرجحون بحفظ الراوي وضبطه؛ لكنهم لا يبينون سبب حفظه وإتقانه لحديث شيخه دائماً، ولهذا الحفظ أسباب، قد ينص عليها الأئمة، وقد يسكتون عنها، فيقولون: فلان أحفظ الناس، أو أثبتهم في حديث فلان، دون ذكر سبب الحفظ، وبناءً على ذلك قسّمت تلك الأسباب إلى صورٍ فرعيةٍ تندرج تحت صورة الاختصاص بالأحفظ لحديث شيخه، وهي:

- أ- الاختصاص بكون الراوي ممن عُرف بملازمة شيخه.
- ب- الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.
- ت- الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.
- وسياقي الحديث عن كلّ صورةٍ منها على الاستقلال.

(١) إسماعيل بن أبي خالد البجلي أبو عبد الله الكوفي واسم أبي خالد سعد، روى عن عبد الله بن أبي أوفى، والشَّعبي وكان أعلم الناس به، وعنه: شعبة، والسُّفيانان، قال سفيان قال: حَقَّظَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وقال الشَّعبي: ابن أبي خالد يزدرد العلم ازدرداً، قال مروان بن معاوية: كان يسمّى الميزان، توفي سنة ١٤٦هـ. الجرح والتَّعديل (٢/ ١٧٤)، الكاشف (١/ ٢٤٥)، الخلاصة (ص: ٣٣).

(٢) عامر بن شراحيل الشَّعبي أبو عمرو، قال الحسن البصري: كان والله ما علمت كثير العلم، عظيم الحلم، قديم السَّلم، من الإسلام بمكان، قال ابن حجر: ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضلٌ، قال مكحول ما رأيت أفقه منه، توفي سنة ثلاث أو أربع ومائة. الجرح والتَّعديل (٦/ ٣٢٣)، الكاشف (١/ ٥٢٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(٣) الجرح والتَّعديل (٢/ ١٧٥).

الفرع الأول: الاختصاص بكون الراوي مَن عرف بملازمة شيخه^(١) مفهوم الملازمة في اللغة:

قال ابن فارس: «لَزِمَ: اللامُ والزَّاءُ والميمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا»^(٢).

وقال ابن منظور: «رَجُلٌ لُزِمَ: يَلْزَمُ الشَّيْءَ فَلَا يَفَارِقُهُ»^(٣).

وقال السمين الحلبي: «اللزّام: التلازم، وهو عدم الانفكاك، والتّقضي من الشّيء. يقال: لَزِمَهُ يَلْزِمُهُ لُزُومًا، وَلَا زَمَهُ مُلَازِمَةً وَلِزَامًا. وقيل: هو طول مكث الشّيء مع غيره»^(٤).
وقال الفيومي: «لَزِمَ الشَّيْءُ يَلْزِمُ لُزُومًا ثَبَتَ وَدَامَ... وَلَا زَمْتُ الْغَرِيمَ مُلَازِمَةً وَلَزِمْتُهُ أَلْزَمُهُ أَيْضًا تَعَلَّقْتُ بِهِ، وَلَزِمْتُ بِهِ»^(٥).

وقال الكفوي: «اللزوم: هو يستعمل بمعنى امتناع الانفكاك اصطلاحاً، وبمعنى التبعيّة لُغَةً، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الْأَوَّلُ مَعَ (مَنْ) فَكَأَنَّهُ قِيلَ: امْتَنَعَ انْفِكَاهُ مِنْهُ، وَإِذَا اسْتَعْمَلَ الثَّانِي مَعَهُ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَنْشَأُ مِنْهُ مَعْنَى اللُّزُومِ لِلشَّيْءِ عَدَمُ الْمَفَارَقَةِ عَنْهُ، يَقَالُ: لَزِمَ فَلَان بَيْتَهُ، إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ وَلَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِهِ»^(٦).

ومن خلال ما سبق من المعاني اللغوية (لِلزَمِ)، واشتقاقاتها، يتبيّن أنّها تدور حول:
المصاحبة، وعدم المفارقة والانفكاك، والتّقضي، وطول المكث، وهذه المعاني كلّها تجتمع في التّلميذ الملازم لشيخه، فهو دائم المصاحبة له لا يكاد يفارقه، لا حضراً ولا سَفْراً، ولا يكون ملازماً له إلّا إذا طالت مجالسته له، ومكثه معه، ممّا يجعله متقصّياً لمرويات شيخه، عالماً بها.

(١) أفدت في كتابة هذا المبحث من بحث: الملازمة وأثرها على الراوي والمروي: د. محمود رشيد.

(٢) مقاييس اللغة (لَزِمَ) (٥ / ٢٤٥).

(٣) لسان العرب (باب الميم، فصل اللام) (١٢ / ٥٤١).

(٤) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (باب اللام، فصل اللام والزاي) (٤ / ٢١، ٢٢).

(٥) المصباح المنير (لَزِمَ) (٢ / ٥٥٢).

(٦) الكليات (فصل اللام) (ص: ٧٩٥).

مفهوم الملازمة عند المحدثين:

ذكر مفهومها د. محمود رشيد فقال: «هي مُكث الراوي مع شيخه، وعدم الانفكاك عنه مدةً من الزمن، للتلمذ على يديه»^(١).

وأضيف على ذلك: فتكون تلك المصاحبة سبباً في إتقان حديثه.

فتكون الملازمة هي: مُكث الراوي مع شيخه، وعدم الانفكاك عنه مدةً من الزمن، للتلمذ على يديه، فتكون تلك المصاحبة سبباً في إتقان حديثه.

وتعدُّ الملازمة من صور اختصاص الراوي بالحفظ عن ذلك الشيخ، فإنَّ المُلَازِمَ لشيخه في الغالب يُتَقَنُ عنه ما لا يُتَقَنُ غيره.

وقد اعتبر أئمة الحديث النَّظَر في مُلازمة التَّلْمِيز لشيخه، وعدُّوا ذلك من معايير تقديمه في ذلك الشيخ، ومن دلائل ذلك أنَّها كانت من الشُّروط التي استنبطها العلماء من منهج البخاري ومسلم في صحيحيهما، فبيَّن الحازمي ذلك بالتمثيل بطبقات أصحاب الزُّهري فقال: «الطبقة الأولى: فهو الغاية في الصَّحَّة، وهو غاية مقصد البخاري. الطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى: جمعت بين الحفظ والإتقان وطول المُلازمة للزهري، حتَّى كان فيهم من يزامله في السَّفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية: لم تلازم الزُّهري إلا مدةً يسيرةً، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم»^(٢).

وقال في موضع آخر: «وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة... وعلى هذا يُعْتَدَر لمسلم في إخراج حديث حمَّاد بن سَلَمَة، فإنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البُنَّاني، وأيوب السَّخْتِيَّاني، وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً، وطول صحبته إياه، حتَّى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط، كما كانت قبل الاختلاط، وأمَّا حديثه عن آحاد البصريين، فإنَّ مسلماً لم يخرج منها شيئاً لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلَّة ممارسته لحديثهم»^(٣).

(١) الملازمة وأثرها على الراوي والمروي (ص: ١٣١).

(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٥٧)، وينظر: أساء شيوخ مالك لابن خلفون (ص: ١٩٧).

(٣) نفسه (ص: ٦٠).

وما ذكره الحازمي من إخراج مسلم لحديث حمّاد بن سَلَمَة عن ثابت، هو تطبيق عمليٍّ لمراعاة الأئمة للملازمة، فإنَّ مسلماً إنَّما أخرج حديث حمّاد مع نزول درجته عن الرتبة العليا في الإتيان في جميع الشيوخ؛ لأنَّه معروفٌ بأنَّه أثبت النَّاس في ثابت البُنَّاني؛ لملازمته إياه. بل إنَّ المُلَازمة تؤثر على الرَّاوي حتَّى بعد تغييره واختلاطه، فيبقى ضابطاً متقناً لحديث شيخه الذي لازمه، وقد ذكر السخاوي أن مسلماً خرَّج حديث حمّاد من أجل هذا السَّبب، ثمَّ أرفده برأيٍ آخرٍ للبيهقي، قال السخاوي: «وقد يتغير الحافظ لكبره، ويكون مقبولاً في بعض شيوخه؛ لكثرة ملازمته له وطول صحبته إيَّاه، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتَّغَيُّر، كما كان قبله، كحماد ابن سَلَمَة أحد أئمة المسلمين في ثابت البُنَّاني؛ ولذا خرَّج له مسلم - كما قدمته - في مراتب الصَّحيح، على أن البيهقي^(١) قال: إن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغييره»^(٢).

والتَّلمِيز المُلَازم لشيخه قد ينفرد عنه بروايات لا توجد عند غيره، ولكن لمزية المُلَازمة فإنَّ الأئمة قبلوا منه هذا التَّفَرُّد؛ لأنَّه تهيأ له سماع ذلك منه بحكم هذه الملازمة، فاعتبروه أمراً مقبولاً من المُلَازم، ومنه: ما وجَّه به ابن عدي تفرُّد حَرَمَلَة^(٣) بأحاديث عن ابن وهب^(٤)، بأنَّه لما طلب للقضاء تخفَّ في داره مدَّة، فأصبح خَصِيصاً به، فلا تثريب عليه ولا مَطْعَن فيما رواه عنه

(١) ينظر: الخلافات (٢/ ٥٠).

(٢) فتح المغيٲ (٤/ ٣٨٨).

(٣) حَرَمَلَة بن يحيى بن عبد الله بن حَرَمَلَة بن عمران التَّجِيبِي الفقيه، روى عن: ابن وهب، والسَّافعي، روى عنه: أبو حاتم، ومسلم بن الحَجَّاج، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، قال الذَّهبي: صدوقٌ من أوعية العلم، وقال ابن حجر: صدوقٌ، توفي سنة ٢٤٣هـ.

الجرح والتَّعْدِيل (٣/ ٢٧٤)، الكاشف (١/ ٣١٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٦).

(٤) عبد الله بن وهب بن مسلم الفَهْمِي القرشي مولا هم أبو محمَّد البصري، روى عن: ابن جُرَيْج، ويونس، وعنه: أحمد بن صالح، وحَرَمَلَة، قال ابن معين ثقة، قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السَّماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبتته، قال ابن حَبَّان: حفظ على أهل مصر والحجاز حديثهم، توفي سنة ١٩٧هـ. الجرح والتَّعْدِيل (٥/ ١٨٩)، الكاشف (١/ ٦٠٦)، الخلاصة (ص: ٢١٨).

من الغرائب، فقال: «وقد تبَحَّرت حديث حَرَمَلَة وَفَتَشْتُهُ الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله، ورجلٌ يتوارى ابن وَهَب عندهم، ويكون عنده حديثه كله، فليس ببعيد أن يُغَرَّب على غيره من أصحاب ابن وَهَب، كتب، ونسخ، وأفرادات ابن وَهَب»^(١).

وذكر نحو ذلك في ابن مهدي فقد كان ملازماً لسفيان الثوري، قال: «قال أبو أسامة»^(٢): لو أنَّ عبد الرحمن بن مهدي أغرب عن سفيان الثوري ألف حديثٍ ما أنكرته عليه، وذلك أنَّي دخلت على سفيان الثوري في مرضه بالبصرة، فرأيت عبد الرحمن يوصيه، يلي سفلته بيده»^(٣).

وقد كان التلاميذ يعلمون بمنازل أصحاب الشيخ فيه، فيعرفون المُلَازِم له، والخصيص به، وكان الشيوخ يَخْصُون المُلَازِمين لهم ويحدِّثونهم بما لا يحدِّثون به غيرهم، يؤيِّد ذلك ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن يحيى -يعني ابن سعيد- أنه كان يقول: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحبُّ إليَّ ممَّا سمعت أنا من الأعمش، لأنَّ الأعمش كان يمكن سفيان ما لا يمكنني»^(٤).

وكان بعض التلاميذ يُنسب إلى شيخه للزومه إيَّاه، ومنهم: مِقْسَم بن بُجْرَة^(٥)، كان يلقَّب

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٠٩).

(٢) حمَّاد بن أسامة الهاشمي مولا هم أبو أسامة الكوفي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وعنه: أحمد، وابن معين، قال أحمد بن حنبل: كان ثبَتاً، ما كان أثبتة، لا يكاد يخطئ، قال الذهبي: حَجَّةٌ عالمٌ أخباري، قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ ربما دلَّس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، توفي سنة ٢٠١هـ. الجرح والتعديل (٣/ ١٣٣)، الكاشف (١/ ٣٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٧)، الخلاصة (ص: ٩١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (١/ ٨٤).

(٥) مِقْسَم بن بُجْرَة أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له، روى عن: ابن عباس، وعائشة، وعنه: الحكم ابن عتيبة، ويزيد بن أبي زياد، قال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوقٌ وكان يرسل، توفي سنة ١٠١هـ.

الجرح والتعديل (٨/ ٤١٤)، الكاشف (٢/ ٢٩٠)، تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

بمولي ابن عباس لملازمته له، ولم يكن مولاه، بل كان مولى عبد الله بن الحارث^(١)، ومنهم: إبراهيم بن الحسين الكسائي^(٢)، كان يلقب بدابة عَفَّان، لشدة مُلازمته لشيخه عَفَّان ابن مسلم^(٣). وذكر الحازمي أن المُلازمة تعتبر من مرجحات الرواية، فقال: «أن يكون أحد الراويين أكثر مُلازمةً لشيخه... ولهذا قدّمنا يونس بن يزيد الأيلي في الزُّهري، على النُّعْمان بن راشد^(٤) وغيره من الشاميين من أصحاب الزُّهري؛ لأنَّ يونس كان كثير المُلازمة للزُّهري، حتَّى كان يزامله في أسفاره، وطول الصُّحبة له زيادة تأثير، فيرجَّح به»^(٥).

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥)، ومقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٧٤).

عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب الهاشمي أبو محمَّد المدني [لقبه به] أمير البصرة له، روى عن: عمر، وعبد الله بن عباس، وعنه: الزُّهري، ويزيد بن أبي زياد، وثقه ابن المديني، وابن معين، وأبو زُرعة، قال ابن حجر: قال ابن عبد البر أجمعوا على ثقته، مات هارباً من الحَجَّاج ٨٤هـ. الجرح والتَّعديل (٥/ ٣٠)، الكاشف (١/ ٥٤٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٩٩).

(٢) إبراهيم بن الحسين بن علي ويقال: ابن سني أبو إسحاق الهمداني الكسائي المعروف بابن ديزيل، روى عن: أبي البيان الحمصي، وعَفَّان بن مسلم، وعنه: أبو عَوانة الإسفراييني، ويحيى بن عبد الله الكرابيسي، ويعرف بسيفته، وهو طيرٌ للزومه المشايخ، واعتكافه عليهم، وكثرة كتابته عنهم، وبدابة عَفَّان لكثرة ملازمته إياه، سئل عنه أبو حاتم فقال: ما رأيت ولا بلغني إلا صدق وخير، قال ابن حجر: ما علمت أحداً طعن فيه حتَّى وقفت في "جلاء الأفهام" لابن القيم تلميذ ابن تيمية، وذكر إبراهيم هذا فقال: إنَّه ضعيفٌ متكلِّمٌ فيه، وما أظنَّه إلا التبس عليه غيره، وإلا فإن إبراهيم المذكور من كبار الحفاظ، مات سنة ٢٨١هـ. تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/ ٣٨٧، ٣٨٨)، لسان الميزان (١/ ٢٦٦).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٣٦٨).

(٤) النُّعْمان بن راشد الجَزْري، أبو إسحاق الرُّقي مولى بني أمية، روى عن الزُّهري، وميمون بن مِهْران، وعنه ابن جُرَيْج، وحَمَّاد بن زيد، ضعَّفه يحيى القَطَّان، والنَّسائي، وابن معين، وقال البخاري في حديثه وهمٌ كثيرٌ، قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير، وثقه ابن حَبَّان، واحتج به مسلم، قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، من السادسة، ولعلَّ الرَّاجح والله أعلم أنَّه ضعيف فقد ضعَّفه غير واحدٍ من الأئمة بما فيهم البخاري وأحمد وهما من المعتدلين.

الضُّعفاء الصَّغير للبخاري (ص: ١٣٢)، الجرح والتَّعديل (٨/ ٤٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ٥٦٤)، الخلاصة (ص: ٤٠٢).

(٥) الاعتبار في النَّسخ والنَّسوخ (ص: ١٢).

ضوابط الملازمة^(١):

١. طول فترة الملازمة: فلا بدّ للتلميذ أن يكون مصاحباً لشيخه مدةً طويلةً، وإلا لما عدّ مُلازماً له، فإن المصاحبة اليسيرة، لا تُحقِّقُ للتلميذ مزايا الملازمة، من الضبط، والإتقان، والتَّثبت التَّام عن ذلك الشَّيخ، ولذلك كان العلماء يعتنون بذكر هذا عند الكلام على الرواة، والترجمة لهم.

ومن ذلك: ما ذكره ابن أبي حاتم من ملازمة يحيى بن سعيد القطَّان لشعبة، فأخرج بسنده عن يحيى بن سعيد أنه قال: «اختلفتُ إلى شعبة عشرين سنة»^(٢).

٢. عدم الانقطاع عن مصاحبة الشَّيخ في الحضر والسَّفر: من علامات الملازمة أن يكون التَّلميذ مع صحبته الطَّويلة للشَّيخ، مرافقاً له في كل أحواله، روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبيه، أنه سئل عن أبي صالح^(٣) كاتب اللَّيْث^(٤) فقال: «تسألني عن أقرب رجل إلى اللَّيْث؟ رجلٌ معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلى الرِّيف وإلى السَّفر، ويخلو معه في أوقاتٍ لا يخلو معه أحدٌ غيره، وكان صاحب الرَّجل، لا يُنكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن اللَّيْث»^(٥).

وتيسَّر هذه الملازمة في الغالب لأهل البلد الواحد، دون الغرباء؛ لأنَّهم لا يقيمون في البلاد التي يرحلون إليها إلا مدةً يسيرة، لا يستطيعون معها التَّمكن من حديث الشَّيخ وممارسته^(٦). ولذا ضَعَّف بعض الرواة في بعض شيوخهم، مع توثيقهم في غيرهم، لقصر صحبتهم لأولئك الشُّيوخ، أو لقائهم لهم لقاءً عابراً، لم يتسنَّ لهم معه ضبط حديثهم وممارسته،

(١) ينظر: الملازمة وأثرها على الراوي والمروي (١٣١ - ١٣٣).

(٢) الجرح والتَّعديل (١/ ٢٤٩).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٤٥٥).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٢١٤).

(٥) الجرح والتَّعديل (٥/ ٨٦).

(٦) ينظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٣٢٤).

وفي مثل هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة جعفر بن بُرقان حيث قال: «وهو وإن كان قد لُينَ يسيراً في الزُّهري، فما ذاك إلاَّ لأنَّه لم يلازمه، ولا هو بالمكثّر عنه، وأمّا الرجل في نفسه فصادقٌ، حافظٌ للحديث، كبيرُ الشَّأن، واجبٌ قبول خبره»^(١)، ونظيره ما نقله ابن رجب عن ابن معين أنَّه قال: «هو عن غير الزُّهري أثبت منه عن الزُّهري، إنَّما سمع من الزُّهري بالموسم، يعني: لم يصحبه، ولم يجتمع به غير أيام الموسم»^(٢).

٣. المراس والخبرة الطويلة بحديث الشيخ: وهي أعلى مستويات الحفظ وأرفعها، ولا يبلغها إلا كبار الحفاظ عن كل شيخ، والمراد بها: «طول صحبة التلميذ لشيخه، مع شدّة في الأخذ عنه وقوّة، يضاف إلى ذلك كثرة الرّدِّ، والمراجعة لها»^(٣). من الأمثلة على ذلك: ما حكاه القَعْنَبِيُّ^(٤) عن مُلازمته للإمام مالك، قال القَعْنَبِيُّ: «لزمْتُ مالكاَ عشرين سنة حتّى قرأت عليه "الموطأ"»^(٥).

وروى الخطيب بسنده عنه ما يدلُّ على تكرار سماعه "الموطأ" من مالك حتّى أصبح خبيراً به، لا يُنازعه في ذلك أحدٌ، قال: «اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة، وما من حديث في "الموطأ" إلاَّ ولو شئت قلت: سمعته مراراً من مالك، ولكنّي اقتصرت بقراءتي عليه، لأنَّ مالكاَ كان يذهب إلى أنَّ قراءة الرَّجل على العالم، أثبت من قراءة العالم عليه»^(٦).

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٩).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٨)، وينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨).

(٣) معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل (٩٤).

(٤) عبد الله بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَبَ أبو عبد الرحمن الحارثي القَعْنَبِيُّ المدني، روى عن: مالك بن أنس، وشعبة، وعنه: البخاري، ومسلم، قال أبو زُرْعَةَ: ما كتبت عن أحد أجلَّ في عيني منه، وقال أبو حاتم: ثقة حجة، قال نصر بن مرزوق: أثبت النَّاس في الموطأ القَعْنَبِيُّ، قال عبد الله بن داود: حدَّثني القَعْنَبِيُّ، وهو عندي والله أخير من مالك، توفي سنة ٢٢١هـ. الجرح والتعديل (٥/ ١٨١)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ٢٠٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٢٨١).

(٥) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ١٩٨).

(٦) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٧٦)، وينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٥٩).

فهذا المثال يعطي صورةً من صور من الممارسة لحديث الشيخ، فطول مجالسة الشيخ، وعدم الانقطاع عنه، تهيئ للتلميذ تكرار السماع لمرويات الشيخ، ومراجعتها، مما يثمر إتقاناً عالياً، وخبرةً بها، ولذا فإنَّ القَعْنَبِيَّ، كان من أثبت الرواة عن مالك، بفضل تلك الممارسة، ولهذا كان علي بن المديني لا يقدم عليه أحداً من رواة "الموطأ"^(١).

٤. الضبط والإتقان لمرويات شيخه: فلا تكفي ملازمة التلميذ لشيخه؛ بل لابد أن ينضم إليها ضبطه وإتقانه لما حفظه عن شيخه، وإلا كانت ملازمةً بلا جدوى، وفي الغالب أن من يلزم شيخه يتحقق له هذا المستوى من الإتقان، وإن كان أقلَّ منزلةً في شيوخ آخرين؛ لانعدام تلك الملازمة التي تحققت مع شيخه.

ومن آثار ملازمة التلميذ للشيخ: أنها قد تكون سبباً لانفراد الراوي عن شيخه ببعض الأحاديث؛ لأنَّ الملازمة الشديدة أتاحت له سماع ما لم يسمع غيره؛ لذلك قبل العلماء تفرد المألزم، واعتبروه سائغاً، ويؤيد ذلك جواب ابن عدي في ترجمته "لأحمد بن عبد الرحمن بن وهب"^(٢) عمَّن استنكر تفرد بأحاديث عن عبد الله بن وهب، بأنَّ ذلك ربَّما يكون راجعاً لملازمته إيَّاه، فخصَّ به، فقال: «وكلُّ ما أنكره عليه فمحتملٌ، وإن لم يكن يرويه، عن عمِّه غيره، ولعلَّه خصَّ به»^(٣).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٦٠).

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الفهمي أبو عبيد الله بحَّشَلُ المُقْرِي، عن عمه وبشر بن بكر، وعنه: مسلم، وابن خزيمة، وثقه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن شعيب، وقال أبو حاتم: كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثمَّ خلط بعد، ثمَّ جاءني خبره أنَّه رجع عن التخليط، ثمَّ سئل عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً، وقال ابن يونس: لا تقوم به حجة، وقال ابن حجر: صدوقٌ تغَيَّرَ بأخرة، وهو كما قال ابن حجر إن شاء الله، توفي سنة ٢٦٤هـ. الجرح والتعديل (٢ / ٦٠) الكاشف (١ / ١٩٨، ١٩٩)، تقريب التهذيب (ص: ٨٢)، الخلاصة (ص: ٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٠٣).

واستشهد بقصة تبيّن منزلته من عمّه فقال: «وسمعت محمد بن محمد بن الأشعث^(١) يقول: كنا عند أبي عبد الله ابن أخي ابن وهب، فمر علي هارون بن سعيد الأيلي^(٢) وهو راكبٌ فسلم عليه، ثم قال: ألا أطرفك بشيء؟ فقال له أبو عبيد الله: وما ذاك؟ قال هارون: جاءني أصحاب الحديث فسألوني عنك، فقلت لهم: إننا يُسأل أبو عبيد الله عنّا، ليس نحن نُسأل عنه، وهو الذي كان يستملي لنا عند عمّه، وهو الذي كان يقرأ لنا على عمّه، أو كما قال^(٣)».

وفي مثل هذا المعنى ما فسّر به الإمام ابن المديني تفرد شِبابَة^(٤) عن شعبة ببعض الأحاديث فقال: «ولا يُنكر لمن سمع ألوفاً أن يجيء بخير غريب^(٥)».

ومن صفات المُلَازِم لشيخه كثرة الرواية عنه، وفي المقابل فمن كان قليل الرواية عن شيخٍ معيّنٍ - وإن كان من الحفّاظ - فإنّه لا يقدّم على من جمع إلى الحفظ، كثرة الرواية، ويبرز هذا من خلال مقارنة ابن معين بين ابن عُيَيْنَة، وشعبة في شيخهما عمرو بن دينار، فكلاهما جبالان في الحفظ، لكنّه قدّم ابن عُيَيْنَة على شعبة؛ لأنّ شعبة كان قليل الرواية عن عمرو بن دينار، فنزلت رتبته عن ابن عُيَيْنَة.

(١) محمد بن محمد بن الأشعث، أبو علي الكوفي ثمّ المصري، روى عنه ابن المقرئ وغيره، قال ابن عدي: مقيمٌ بمصر كتبت عنه بها حملة شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده بخطّ طريٍّ على كاغِدٍ جديدٍ، فيها مقاطيعٌ وعامّتها مسندةٌ، مناكيرٌ كلّها أو عامّتها، قال السّهمي: سألت الدّارقُطَني عنه فقال: آية من آيات الله وضع ذاك الكتاب يعني العلويات، قال الذهبي: شيعي جلد، اتّهمه ابن عدي، توفي سنة ٣١٤ هـ. الكامل في ضعفاء الرّجال (٧ / ٥٦٥) ديوان الضّعفاء (ص: ٣٧٢)، ميزان الاعتدال (٤ / ٢٨)، تاريخ الإسلام (٧ / ٢٨٥).

(٢) هارون بن سعيد الأيلي السّعدي مولا هم أبو جعفر، روى عن: ابن عُيَيْنَة، وابن وهب، وعنه: مسلم، وأبو داود، قال أبو حاتم: شيخٌ، قال الذهبي: فقيهٌ ثقةٌ، قال ابن حجر: ثقةٌ فاضلٌ، توفي سنة ٢٥٣ هـ. الجرح والتّعديل (٩ / ٩١)، الكاشف (٢ / ٣٢٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٦٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرّجال (١ / ٣٠٣).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التّطبيقي (ص: ٥٠٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (٩ / ٥١٤).

قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب عمرو بن دينار، قلت له: ابن عُيَيْنَةَ أحب إليك في عمرو، أو الثوري؟ فقال: ابن عُيَيْنَةَ أعلم به، قلت: فابن عُيَيْنَةَ، أو حماد بن زيد؟ فقال: ابن عُيَيْنَةَ أعلم به، قلت: فشعبة؟ فقال: وأيُّ شيء روى عنه شعبة؟! إنها روى عنه نحو مائة حديث»^(١).

أمثلة على الاختصاص بالملزمة من كلام الأئمة:

كل ما سبق يعدُّ من الأمثلة على هذه الصورة.

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٥، ٥٦).

الفرع الثاني: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره

مفهوم تقدّم السماع عند المحدثين:

ويعني به المحدثون: أن يسمع الراوي من شيخه قبل سماع راوٍ آخر عن ذلك الشيخ، فيكون من سمع أولاً مقدّم على من سمع آخرًا.

ويعدّ تقدّم السماع من أقسام العلو كما ذكره المحدثون، قال العراقي: «القسم الخامس من أقسام العلو: وهو تقدّم السماع من الشيخ، فمن تقدّم سماعه من شيخ، كان أعلى ممّن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده»^(١).

والمحدثون يرجّحون رواية الراوي الذي تقدّم سماعه من شيخه على من تأخّر، عند

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٩)، وينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٦٢).

قال العراقي: «وأهل الحديث مجمعون على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خرف لهرم، أو مرض، وهو واضح. أمّا من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع المتأخّر أرجح، بأن يكون تحديته الأوّل قبل أن يبلغ درجة الإلتقان، والضبط، ثمّ كان الشيخ متّصفاً بذلك في حالة سماع الراوي المتأخّر السماع، فلهذا مزيّة، وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع وأعلى، لكنّه علو معنوي على ما سيأتي.

ويبدو للباحث أنّ هذه الصورة نادرة الحدوث، فالمعروف المشهور عند المحدثين أنّ حفظ المحدث يكون في الشباب أقوى من حفظه بعد ذلك، فيكون من سمع منه قديماً أقوى ممّن سمع منه بعد ذلك.

ويدلّ على ذلك قول الذهبي في السير (٦/ ٣٥، ٣٦): «فإنّ الحافظ قد يتغيّر حفظه إذا كبر، وتنقص حدّة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبّيته».

واستدلّ في موضع آخر على أنّ حفظ الشباب أقوى من حفظ المشيب، قال: «قال محمّد بن عمر بن العلاء الجرجاني: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة، وأنا معه في جبانة كندة، فقلت له: يا أبا بكر، سمعت من شريك وأنت ابن كم؟ قال: وأنا ابن أربع عشرة سنة، وأنا يومئذ أحفظ للحديث مني اليوم. قلت: صدق والله، وأين حفظ المراهق من حفظ من هو في عشر الثمانين!». سير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٤).

ومّا نقل عن تفضيل السماع المتأخّر، -وهو قليل كما قدّمت-: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه في تفضيل السماع المتأخّر من همام العوّذي قال: قال أبي: «ومن سمع من همام بأخيه فهو أجود؛ لأنّ هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلّ ما كان يخطئ». العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٥٧). ويؤيّد ما حكاه عفّان عنه قال: «كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك. قال: ثمّ رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفّان، كنّا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله». ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٩).

المفاضلة بين تلاميذ الشيخ الواحد، وهي صورة من صور الترجيح بالأحفظ؛ لأن من تقدّم سماعه من شيخ كان حديثه أصحّ ممّن تأخّر سماعه في الغالب.

وتظهر مزية ذلك عند اختلاط الشيخ الثقة، فتجد الأئمة يعتنون ببيان من سمع من الشيخ قديماً؛ لأنّ ذلك يفيد في تمييز مرويات الشيخ قبل الاختلاط وبعده، فيقولون: فلان أقدم، أو سمع قديماً، ويعنون به: أنّه سمع قبل الاختلاط فتقبل مروياته، وأمّا من عُرف تأخّر سماعه فلا تُقبل مروياته عن شيخه.

وقد كشف الخطيب البغدادي عن سبب تقديم صاحب السماع القديم من الشيخ فقال: «للسماع المتقدم مزية على ما تأخّر عنه؛ لأنّ المتأخّر يكون بعرض الخطر، وعدم أمان الغرر؛ لكبر سن الراوي، وتغيّر أحواله، وتناقص آلاته، واختلال حفظه، وبُعد ذكره، ولو سلم الراوي عند كبر السن، وتناهي العمر، من دخول الوهم عليه في روايته، لكان لمن تقدّم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه في تلك الحال، ألا ترى أنّ عبد الله بن مسعود ذكر تقدّم حفظه عن رسول الله ﷺ القرآن على حفظ زيد بن ثابت، مفتخراً بذلك ومتبجحاً^(١) به»^(٢).

أمثلة على الاختصاص بالأقدم سماعاً من شيخه من كلام الأئمة:

١. قال أحمد بن حنبل: «حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل^(٣)، سمع منه قديماً»^(٤).

(١) من التَّبَجُّح: وهو التَّفَاخُرُ بالشَّيء والتَّبَاهِي به. ينظر: تهذيب اللغة (أبواب الحياء والجيم) (٤/ ٩٩)، تاج العروس (بَجَح) (٦/ ٢٩٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٩٢).

(٣) حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، روى عن أنس بن مالك، والحسن، وعنه: عبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، قال الأصمعي: رأيت حميداً ولم يكن بطويل، ولكن كان طويل اليدين، قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، قال ابن حجر: ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، توفي سنة ١٤٢ هـ وهو قائم يصلي. التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٤٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٢١٩)، الكاشف (١/ ٣٥٢)، تقريب التهذيب (ص: ١٨١)، الخلاصة (ص: ٩٤).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

٢. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «سماع وكيع»^(٣) من المسعودي^(٤) بالكوفة قديماً، وأبو نُعيم^(٥) أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة، والكوفة فسماعه جيدٌ»^(٦).

٣. وقال الأجرى^(٧): سئل أبو داود عن السَّهمي^(٨)، والخفاف^(٩) في حديث ابن أبي عَرُوبَةَ^(١٠)

(١) وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّؤاسي أبو سفيان الكوفي، روى عن: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وعنه يزيد بن هارون، ومُسَدَّد.

قال أحمد ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ كان أحفظ من ابن مهدي كثيراً كثيراً، ما رأيت مثله في العلم، والحفظ، والانتقان، مع خشوعٍ وورعٍ، ما رأيت عينا مثله قط، يحفظ الحديث، ويذكر بالفقه، مع ورعٍ واجتهادٍ، وكان إمام المسلمين في وقته، وقال حماد بن زيد لو شئت لقلت إنه أرجح من سفيان، قال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه ولا أعلم بالحديث من وكيع، وكان جهبذاً، سمعته يقول: ما نظرت في كتاب منذ خمس عشرة سنة، إلا في صحيفة يوماً، توفي سنة ١٩٧هـ. الجرح والتعديل (٩/ ٣٧)، الكاشف (٢/ ٣٥٠)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٤٦) الخلاصة (ص: ٤١٥).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٩٣).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٧٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٢٥).

(٥) هذه النسبة إلى عمل الأجر وبيعه، ونسبة إلى درب الأجر أيضاً. الأنساب للسمعاني (١/ ٦٨). ودرب الأجر: محلة كانت ببغداد من محالٍ نهر طابق بالجانب الغربي. معجم البلدان (١/ ٥١).

(٦) عبد الله بن بكر بن حبيب السَّهمي أبو وهب البصري نزيل بغداد، روى عن: أبيه، وحُميد الطَّويل، وعنه: ابن أبي شيبه، وأبو حَيْثَمَة، وثقه أحمد، وقال ابن معين وأبو حاتم: صالح، قال الذهبي: حافظٌ ثقة، وقال ابن حجر: ثقةٌ امتنع من القضاء، توفي سنة ٢٠٨هـ.

الجرح والتعديل (٥/ ١٦)، الكاشف (١/ ٥٤١)، تقريب التهذيب (ص: ٢٩٧)، الخلاصة (ص: ١٩٢).

(٧) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولا هم البصري، روى عن ابن عَوْن، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وعنه أحمد، وإسحاق الكَوْسَج، قال البخاري والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، محله الصدق، وقال ابن نُمَيْر: ليس به بأس، وقال أحمد: عالمٌ بسعيد، وقال ابن معين: ثقة، قال الذهبي: حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في [فضل] العباس يقال: دلَّسه عن ثور، توفي في آخر سنة ٢٠٤هـ. والرَّاجح ما قاله الذهبي، وابن حجر. الجرح والتعديل (٦/ ٧٢)، الكاشف (١/ ٦٧٥)، ديوان الضعفاء (ص: ٢٦٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).

(٨) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٣٤).

فقال: «عبد الوهاب أقدم، فقل له: عبد الوهاب سمع زمن الاختلاط؟ فقال: من قال هذا! سمعت أحمد يقول: عبد الوهاب أقدم»^(١).

٤. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: «سمع شعبة من الأعمش، ومن أبي إسحاق، قبل سفیان وأقدم، سمع منهم في حياة الحكم بن عتيبة»^(٢).

(١) سؤالات أبي عبيد الأجرى (ص: ١١٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٧٠).

الفرع الثالث: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه

مفهوم آل بيت الرجل في اللغة:

يُطلق آل الرَّجُل في اللغة، ويراد به عدّة معانٍ^(١):

١. أهله و عياله، وذوو قرابته.

٢. أتباعه، وأهل دينه.

ومنه حديث: «مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ؟»^(٢)، وحديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(٣)،

وغيرهما.

مفهوم آل بيت الرجل عند المحدثين:

يستعمل المحدثون اصطلاح "آل بيت الرجل" فيخصّصون اللفظ اللغوي العام "آل الرجل" بآل بيته، وبهذا يكون المراد أحد المعنيين اللغويين السابقين، وهو: أهل بيته، و عياله، وقرابته، ويستعملون لفظة "آل الرجل" أيضاً ويريدون بها نفس المعنى، ويظهر ذلك من سياق عباراتهم، فهم يذكرونها عند ترجيح راوٍ في شيخه، ويبيّنون أنّ سبب هذا التّرجيح هو كون الراوي من أهل بيت الراوي، أو قرابته.

قال الشافعي: «وأهل الحديث متباينون: فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماحه من الأب، والعم، وذوي الرّحم، والصّدق، وطول مجالسة أهل التّنّازع فيه، ومن كان هكذا

(١) ينظر: الصّحاح (أوّل) (٤/ ١٦٢٧)، وتاج العروس (أوّل) (٢٨/ ٣٥)، وقارن بـ: مشارق الأنوار مادّة (أهل) (١/ ٥٠)، وغريب الحديث لابن الجوزي (باب الألف مع اللام) (١/ ٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧/ ١٢٢) برقم: (٢٤٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٧/ ٣١٩) برقم: (٨١١٩)، وأحمد في "مسنده" (٨/ ٤٤٢٥) برقم: (١٩٥٧٢)، وعبد الرّزاق في "مصنفه" (٤/ ٥٢) برقم: (٦٩٤٣) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٧/ ٥٣) برقم: (١٠٨١٥).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤/ ١٤٦) برقم: (٣٣٧٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢/ ١٦) برقم: (٤٠٦)، وأبو داود في "سننه" (١/ ٣٧٠) برقم: (٩٧٦)، والتّرمذي في "جامعه" (١/ ٤٩٤) برقم: (٤٨٣)، والنسائي في "المجتبى" (١/ ٢٧٤) برقم: (١/ ١٢٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢/ ٧١) برقم: (٩٠٤) والدّارمي في "مسنده" (٢/ ٨٤٧) برقم: (١٣٨١) وأحمد في "مسنده" (٨/ ٤١١٠) برقم: (١٨٣٩١).

كان مقدماً في الحفظ، إن خالفه من يقصر عنه، كان أولى أن يُقبل حديثه ممن خالفه من أهل التّقصير عنه»^(١).

ولا شك أن أهل بيت الشيخ وقرباته، لهم مزية على غيرهم من جهة كثرة مخالطتهم، ومجالستهم الطويلة له، فيكون حالهم كحال الملازم لشيخه، فإذا انضم إلى ذلك عنايتهم بسماع مروياته، والتّلمذ عليه، فإنهم يكونون أثبت فيه من غيرهم؛ لأنّه يتهيأ لهم من السّماع والإتقان ما لا يتهيأ لغيرهم؛ لمخالطتهم الدائمة للشيخ بحكم القرابة.

وبالنّظر إلى تراجم عدد من الرّواة الذين كانوا يروون عن أحد قرباتهم، يتبيّن أثر هذه القرابة جلياً على إتقان مرويات الشيخ، فترى أن أكثرهم كانوا من المقدّمين في شيخهم القريب لهم لتلك المزية، وتجذّب النّقاد يرّجّحون روايته على غيره عند الاختلاف، ويعلّلون ذلك بكونه من آل بيته، لأنّ دواعي الضّبط والتّثبت عن ذلك الشيخ أقوى لديه من غيره؛ لكثرة سماع مروياته وتكرارها عنده، أضف إلى ذلك أن الشيخ قد يخصه ببعض مروياته دون غيره لمنزلته منه.

ضابطه:

أن يكونوا من أهل بيته الثّقات المشهورين بالرواية عنه، المعروفين بإكثارهم عنه، وضبطهم لحديثه، وملازمتهم له، فكان ذلك سبباً لاختصاصهم بهم، وتقديم الأئمة لهم في شيخهم. وليس المراد كلّ راوٍ عُرف بروايته عن أبيه أو أحد من أهل بيته.

أمثلة على الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه من كلام الأئمة:

١. روى الخطيب بسنده عن عيسى بن يونس، أنّه كان يقول: «كان أصحابنا سفيان، وشريك^(٢) وعد قوماً إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه منّي، وأتقن لها منّي، وهو كان قائد جدّه»^(٣).

(١) الرّسالة (١/٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التّطبيقي (ص: ٣٢٠).

(٣) تاريخ بغداد (٧/٤٧٨).

٢. روى السُّلَمي عن الدَّارِقُطْنِي في "سؤالاته له" ^(١) أَنَّهُ قال: «المسعودي إذا حَدَّثَ عن أبي إسحاق، وعَمَرُو بن مُرَّة ^(٢)، والأعمش، فَإِنَّهُ يغلط، وإذا حَدَّثَ عن مَعْن ^(٣)، والقاسم ^(٤)، وعَوْن ^(٥)، فهو صحيح؛ وهؤلاء هم أهل بيته».
٣. ومن ذلك ما ذكره ابن عَدِي في ترجمة "سُهَيْل بن أبي صالح" ^(٦) قال: «حَدَّثَ سُهَيْل عن جماعة، عن أبيه، وهذا يدلُّ على ثقة الرَّجل... وهذا يدلُّك على تمييز الرَّجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحدٌ، وبين ما سمع من سُمَيٍّ ^(٧)، والأعمش وغيرهما من الأئمة» ^(٨).

(١) (ص: ٢٥٥).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التَّطْبِيقِي (ص: ٤٤٣).

(٣) مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي أبو القاسم، روى عن: أبيه، وأخيه القاسم، وعنه: مِسْعَر، والمسعودي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، قال الذهبي: ثقة إمامٌ عفيفٌ وليّ القضاء، وقال ابن حجر: ثقة، من كبار السابعة. الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٧) الكاشف (٢/ ٢٨٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٢).

(٤) القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي قاضي الكوفة، روى عن: جابر بن سُمرة، وأبيه، وعنه: الأعمش، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وثقه أبو حاتم، قال ابن حجر: ثقة عابدٌ، توفي ١١٦هـ. الجرح والتعديل (٧/ ١١٢)، الكاشف (٢/ ١٢٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٠).

(٥) عَوْن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي، سمع أبا هريرة، وابن عمر، وروى عنه: قتادة، والمسعودي، وثقه يحيى ابن معين، وأحمد، قال ابن حجر: ثقة عابدٌ، قال الذهبي: يقال: غالب رواياته عن الصحابة مرسلة، مات في حدود العشرين ومائة لأنَّ ابن عُيَيْنَةَ رآه. الجرح والتعديل (٦/ ٣٨٤، ٤٨٥)، الكاشف (٢/ ١٠٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٤)، الخلاصة (ص: ٢٩٨).

(٦) سُهَيْل بن أبي صالح ذُكَّوان السَّيَّان أبو يزيد المدني، روى عن: أبيه، وابن المُسَيَّب، وعنه: الثَّوري، وشعبة، قال ابن عُيَيْنَةَ: كنا نعدُّ سُهَيْلاً ثبَتاً في الحديث، قال ابن حجر: ثقة عابدٌ، قال الذهبي: يقال: غالب رواياته عن الصحابة أصلح حديثه! وقال النَّسائي: هو خير من فُلَيْح، وحسين المعلم، وعدَّ جماعةً يعترض على البخاري في احتجاجه بهم، وعدم احتجاجه بسُهَيْل، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، قال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوقٌ تغيَّر حفظه بأخرة، مات في خلافة المنصور. الجرح والتعديل (٤/ ٢٤٧)، الكاشف (١/ ٤٧١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٣)، ديوان الضعفاء (ص: ١٨٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٩)، الخلاصة (ص: ١٥٨).

(٧) سُمَيٍّ مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، روى عن: سعيد بن المُسَيَّب، وأبي بكر بن عبد الله بن الحارث بن هشام، وعنه سُهَيْل بن أبي صالح، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وثقه أحمد، وابن معين، قال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ١٣٠هـ مقتولاً بقتل أبيه.

الجرح والتعديل (٤/ ٣١٥)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٦).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٢٦).

وهذا المثال يكشف عن أثر القرابة في إتقان المروي، فسُهِّل يروي عن أبيه مباشرة، وبواسطة، لكنَّه لملازمته لأبيه ضَبَطَ حديثه، فكان يميِّز بين ما يرويه عنه بلا واسطة، وبين ما يرويه عنه بواسطة الأعمش، وسُمِّي، وغيرهما.

٤. قال ابن حجر: «وقال قبيصة بن ذؤيب^(١): كان عروة^(٢) يغلبنا بدخوله على عائشة أعلم الناس، وعدَّه أبو الزناد^(٣) في فقهاء المدينة السبعة مع مشيخة سواهم، من أهل فقه، وفضل^(٤)».

وقال ابن عيِّنة: «كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم بن محمد^(٥)، وعروة بن

(١) قبيصة بن ذؤيب بن حَلْحَلَة الخُزَاعِي أَبُو سَعِيدٍ أَوْ أَبُو إِسْحَاقَ، المَدِينِي، رَوَى عَنْ: عَثْمَانَ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَعَنْهُ: الزُّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ، قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: كَانَ فَقِهَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةً: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ: كَانَ قَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالَ الدَّهْبِيُّ: كَانَ عَالِمًا رَبَّانِيًّا، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ وَلَهُ رِوَايَةٌ، تَوَفَّى سَنَةَ ٨٦هـ. الجرح والتعديل (٧/ ١٢٥) الكاشف (٢/ ١٣٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٣)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٢) عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني، روى عن خالته عائشة، وابن عباس، وروى عنه: الزهري، ويزيد بن رومان، قال ابن سعد: كان فقيهاً عالماً كثير الحديث ثبتاً مأموناً، وقال العجلي: لم يدخل نفسه في شيء من الفتن، وقال الزهري: كان يتألف الناس على حديثه، قال عروة: ما ماتت عائشة حتى تركتها قبل ذلك بثلاث سنين، وقال الزهري: عروة بحر لا تكدره الدلاء، قال ابن شاذب: كان يقرأ كل ليلة ربع القرآن، ومات وهو صائماً، في موته أقوال منها ٩٣ و ٩٤هـ. الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٥)، الكاشف (٢/ ١٨)، الخلاصة (ص: ٢٦٥).

(٣) عبد الله بن ذكوان الأموي مولاهم أبو الزناد المدني يكنى أبا عبد الرحمن، روى عن: عبد الله بن جعفر، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعنه: مالك، والثوري، قال أحمد بن حنبل كان سفيان يسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث، قال أبو حاتم: ثقة فقيه صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات، وقال البخاري أصح الأسانيد: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال الذهبي: ولي بعض أمور بني أمية فتكلم فيه لأجل ذلك، وهو ثقة حجة لا يعلق به جرح، توفي سنة ١٣١هـ. الجرح والتعديل (٥/ ٤٩)، الكاشف (١/ ٥٤٩)، الخلاصة (ص: ١٩٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٢).

(٥) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني، روى عن: ابن عباس، وعائشة، وعنه: الزهري، وابنه عبد الرحمن، أحد الفقهاء السبعة وأحد الأعلام، قال أبو الزناد: ما رأيت أحداً أعلم بالسنة من القاسم بن محمد، وقال ابن عيِّنة: كان القاسم بن محمد أفضل أهل زمانه، قال ابن سعد: كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كثير الحديث، توفي سنة ١٢٦هـ. الجرح والتعديل (٧/ ١١٨)، الكاشف (١/ ٦٤٠)، الخلاصة (ص: ٣١٣).

الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن^(١)»^(٢).

وهؤلاء جميعاً من أهل بيتها عليها السلام، فعروة ابن أختها أسماء عليها السلام، وعمرة تربت في حجرها، والقاسم ابن أخيها محمد.

(١) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن زُرارة الأنصارية، من فقهاء التابعين أخذت عن عائشة وكانت في حجرها، وثقها

ابن المديني وفخّم أمرها، قال الذهبي: كانت عالمةً، فقيهةً، حجةً، كثيرة العلم، توفيت سنة ١٠٦هـ. الكاشف (٢) /

٥١٤)، سير أعلام النبلاء (٤ / ٥٠٨)، الخلاصة (ص: ٤٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (٦ / ٣٩٦).

المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه^(١)

هذه الصورة قد يغفل عنها الباحث عند الحكم على روايات الضعفاء، أو الصدوقين الذين وقعوا في الأوهام والأغلاط، فنزلت درجة أحاديثهم، فينبغي التفتُّن لأمرٍ دقيقٍ جداً عند ذلك، وهو أن كون الراوي ضعيفاً في الجملة، أو نازلاً عن درجة الوثوق مقاربٌ لدرجة الضعف، لا يعني أن تكون أحاديثه كلها ضعيفةً، فقد يغلب عليه الضعف، ويكون موثقاً في شيخٍ معيَّن^(٢)، أو في رواية بعض تلاميذه عنه، وذلك مثل: إسماعيل ابن أبي أويس^(٣)، فقد روى عنه البخاري في "صحيحه" لأنه أخرج له أصوله فانتقى منها ما صحَّ من حديثه^(٤)، فتستثنى تلك الروايات، فلا يُحكم عليها بالضعف.

وإذا أجلت نظرك في كتب الجرح والتعديل، وجدت أن أئمة النقد لم يهملوا هذا الجانب، بل نصُّوا عليه، وبيَّنوه عند كلامهم على الرواة، وهذا يدلُّ على دقَّتهم في بيان أحوالهم، وإنصافهم لهم.

وقد تكلم ابن القيم عن هذه الصورة، ونوّه على خطأ من يردُّ حديث الضعيف كله، دون فحصٍ لمروياته، وانتقاءٍ لما يصلح منها للاحتجاج، إذ قد تكون له روايات مقبولة وإن كان ضعيفاً، فقال بعد أن ذكر أمثلةً لتضعيف الثقات لحديث بعض الثقات في شيوخٍ معيَّنين، وكذلك قبول رواية بعض الضعفاء مثل: إسماعيل بن عيَّاش^(٥) عن أهل بلده، فقال: «ربَّما

(١) تناول هذه الصورة مع دراسة تطبيقية للرواة الموصوفين بها د. محمد عودة الحوري في رسالة دكتوراه بعنوان: الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، وهي رسالة قيِّمة نافعة.

(٢) ينظر: الثقات الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم (١ / ١٤).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٣٨).

(٤) ينظر: هدي الساري (١ / ٣٩١).

(٥) إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم العنسي أبو عتبة الحمصي، روى عن: شَرَحْبِيل بن مسلم، ومحمد بن زياد، وعنه: علي بن حجر، وهناد، قال يزيد بن هارون ما رأيت أحفظ منه، وقال دُحَيْم: هو في الشاميين غايةً، وخلط عن المدنيين، قال علي ابن المدني: ما كان أحدٌ أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عيَّاش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في

يظنُّ الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم، أنَّ هذا تناقضٌ منهم؛ فإنَّهم يحتجُّون بالرجل ويوثِّقونه في موضعٍ ثم يضعُّفونه بعينه، ولا يحتجُّون به في موضعٍ آخر، ويقولون: إنَّ كان ثقةً وجب قبول روايته جملةً، وإنَّ لم يكن ثقةً وجب ترك الاحتجاج به جملةً.

وهذه طريقة قاصري العلم، وهي طريقة فاسدة، مجمعٌ بين أهل الحديث على فسادها؛ فإنَّهم يحتجُّون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف النَّاس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذ الغلط في موضعٍ لا يوجب الغلط في كلِّ موضعٍ^(١).

ويدخل ضمن هذه الصُّورة روايةٌ ثقاتٌ وثقوا في رواية بعض شيوخهم على الخصوص، ولم يبلغوا أعلى درجات التَّثبت فيهم، وروايةٌ آخرون ضعفاء وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم، أو في رواية بعض تلاميذهم عنهم.

والغالب على الرواة الموصوفين بهذه الصُّورة أن يكونوا من الضُّعفاء، فتكون رواياتهم المقبولة عن بعض شيوخهم، أو تلاميذهم، من باب الاعتبار، فإذا وُجد لها شواهد ومتابعات تقوِّي روايته عمَّن استثنى من شيوخه، أو تلاميذه، ووصفت رواياته بأنَّها صالحةٌ أو مقبولةٌ، كانت تلك الروايات من صالح حديثه، سيِّما أن غيرها من الروايات قد قوتها، ولا يعني هذا أنَّ هذه الروايات تعدُّ في رتبة روايات الثُّقات -لضعف رواياتها- لكن المراد أنَّها لا تطرح بالكلية كبقية رواياتهم، وقد تصحَّح رواياتهم أو تحسَّن إذا كان ضعفه يسيراً، ووصف بأنَّه من أثبت الرواية عن شيخٍ معيَّن.

وإذا قلبتَ نظركَ في كتاب "الكامل" لابن عدي ألفتَه مكثراً من بيان هذا الأمر، معتنياً

=

حديثه عن أهل العراق، وقال البخاري: إذا حدَّث عن أهل حمص فصحيحٌ، وقال أبو حاتم ليِّن، قال الذهبي: ضعيفٌ، في غير الشَّامين، وقال ابن حجر: صدوقٌ في روايته عن أهل بلده خلطٌ في غيرهم، توفي إحدى وثلاثين أو اثنتين وثلاثين ومائة. تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/ ٣٠٤)، الكاشف (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، ديوان الضُّعفاء (ص: ٣٦)، تقريب التهذيب (ص: ١٠٩).

(١) الفروسية (ص: ٢٤٠).

به، فتجده يختم كلامه على بعض الضعفاء، بأنَّ له حديثاً مستقيماً عن فلانٍ وفلانٍ، وهذا لا يعني توثيقه فيه، وإنَّما أنَّه ظهر له بعد سبر حديثه موافقته لروايات الثقات، فيقبل للاعتبار؛ لأنَّ الأئمة قبلوا بعض روايات الضعفاء بناءً على مقارنتها بغيرها من روايات الثقات، فما وافقها خصَّوه بالقبول دون غيره بناءً على سبر مروياته.

ويدخل في هذا النوع أيضاً الرواة المتكلم فيهم في "الصحيحين"؛ فإنَّ الشيخين قبلوا رواياتهم أخذاً بهذه القاعدة، فهما ينتقيان من حديث الراوي عن بعض شيوخه، ولا يخرجان حديثه عن شيخ آخر مع ثقة ذلك الشيخ؛ لكون الراوي عنه ضعيفاً فيه.

وفي هذا المعنى قال ابن القيم رداً على من انتقد الإمام مسلم في تخريجه حديث "مطرُ الوراق": «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنَّه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن صَعَف جميع حديث سبيء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان»^(١).

وانتقد الزيلعي تساهل الإمام الحاكم في تصحيحه بعض الأحاديث على شرط الشيخين، مع أنَّهما انتقيا من أحاديث أولئك الرواة ما صحَّ عندهما، ولم يقصدا صحَّة جميع حديثهم، فقال: «وربَّما جاء إلى حديث فيه رجلٌ قد أخرج له صاحباً الصحيح عن شيخٍ معيَّن لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهورٍ بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهلٌ، لأنَّ صاحبِي الصحيح لم يحتجَّ به إلا في شيخٍ معيَّن، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما»^(٢).

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٣٥٣).

(٢) نصب الراية (١/ ٣٤٢).

فيصحُّ أن أقسم رواية هذه الصورة على ثلاثة أضرب:

الأول: رواية ثقات وثقوا في شيخ معيَّن على الخصوص؛ لكنهم لم يوصفوا بأنهم الأثبت فيه.

الثاني: رواية متكلم فيهم إلا أن رواياتهم عن بعض الشيوخ، أو رواية بعض تلاميذهم عنهم مقبولة محتج بها.

الثالث: رواية ضعفاء ضَعُفُوا من جهة الحفظ، لكن روايتهم عن بعض شيوخهم، أو تلاميذهم عنهم، صالحة للاعتبار لموافقتها لروايات الثقات.

أمثلة على الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه من كلام الأئمة^(١):

١. روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: «عكرمة بن عمار^(٢)، مضطرب عن غير إياس بن سلمة^(٣)، وكان حديثه عن إياس بن سلمة صالح^(٤)».

فعكرمة هذا كما قال عنه ابن حجر: «صدوق يغلط»^(٥)؛ لكنه أقر رواية إياس بن سلمة كما قال الإمام أحمد^(٦)، ولكن وثقه عدد من النقاد، فهو متكلم فيه لأجل اضطرابه في يحيى بن أبي كثير^(٧)؛ لكنه ثقة في غيره، وفي إياس على الخصوص؛ لتوثيق

(١) لمزيد من الأمثلة يراجع: تاريخ أساء الثقات (ص: ٧٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٤٢)، (٧/ ١٨٤)، (٨/

١٧٢)، (٩/ ١٣١)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٠٠)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٩).

(٢) سيأتي تفصيل أقوال النقاد فيه في القسم التطبيقي (ص: ٣٤٢، ٣٤٣).

(٣) إياس بن سلمة بن عمر بن الأكوع الأسلمي أبو سلمة أو أبو بكر المدني، عن أبيه، وعنه: عكرمة بن عمار، وابن أبي ذئب، وثقه يحيى ابن معين، قال ابن حجر: ثقة توفي سنة ١١٩هـ. الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٠) الكاشف (١/ ٢٥٨) تقريب التهذيب (ص: ١١٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٧٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦).

(٦) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٩٤).

(٧) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي، روى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، وعنه أيوب السخيتاني والأوزاعي، قال أيوب: ما أعلم أحداً أعلم بعد الزهري بحديث أهل المدينة من يحيى ابن أبي كثير، وقال =

الإمام أحمد له فيه، فتكون لروايته عنه خصوصية.

٢. قال ابن عدي: «ولأيوب بن سُويد^(١) حديثٌ صالحٌ، عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد الأيلي نسخة الزُّهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر^(٢)، وابن جُرَيج، والأوزاعي^(٣)، والثوري وغيرهم ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه ويكتب حديثه في جملة الضعفاء»^(٤).

٣. وقال أيضاً: «ولمعاوية بن هشام^(٥) غير ما ذكرت حديثٌ صالحٌ، عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به»^(٦).

=

أحمد بن حنبل: يحمي بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يعدُّ مع الزُّهري ويحمي بن سعيد، وإذا خالفه الزُّهري، فالقول قول يحمي ابن أبي كثير، قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ لكنّه يدلّس ويرسل، توفي سنة ١٢٩هـ. الجرح والتعديل (٩ / ١٤١) الكاشف (٢ / ٣٧٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦).

(١) أيوب بن سُويد السَّيباني الحُميري أبو مسعود الرَّملي، روى عن: أبي زُرعة السَّيباني، وابن جُرَيج، وعنه: دُحيم، وابن عبد الحكم، قال ابن معين: ليس بشيء، وضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: لئِن الحديث، وقال ابن حبان: رديء الحفظ، وقال النَّسائي: ليس بثقة، توفي سنة ٢٠٢هـ. الجرح والتعديل (٢ / ٢٥٠) الكاشف (١ / ٢٦١)، الخلاصة (ص: ٤٣).

(٢) ستاتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٧٣).

(٣) ستاتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٨٧).

والأوزاعي نسبةً إلى الأوزاع، قال السمعاني في الأنساب (١ / ٣٨٧): هي قرى متفرقة فيما أظن بالشَّام فجُمعت، وقيل لها: الأوزاع، وقيل: إنّها قرية تلي باب دمشق يقال لها الأوزاع، وهو الصَّحيح. وقال ياقوت في معجم البلدان (١ / ٢٨٠): هو في الأصل اسم قبيلة من اليمن سميت القرية باسمهم لسكنائهم بها فيما أحسب، وقيل: الأوزاع بطن من ذي الكلاع من حمير، وقيل: من همدان.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٢٨).

(٥) معاوية بن هشام الأزدي مولاهم أبو الحسن الكوفي القَصَّار، روى عن: الثوري، وحمزة الزَّيات، وعنه: أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وأبو كُريب، قال ابن معين: صالحٌ وليس بذاك، وثقه أبو داود، قال الذهبي: كوفي ثقة، وكان بصيراً بعلم شريك، وقال في "ديوان الضعفاء": ثقة، غلط من تكلم فيه، قال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، توفي ٢٠٥هـ. الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٥) الكاشف (٢ / ٢٧٧)، ديوان الضعفاء (ص: ٣٩٢)، تقريب التهذيب (ص: ٥٣٨) الخلاصة (ص: ٣٨٢).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٤٨).

قال ابن حجر: «وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة^(١)، فهو صحيح، ابن المبارك^(٢)، وابن وهب، والمقري^(٣)»^(٤).

وكلام الأزدي هذا لا يدلُّ على أنَّ رواية العبادلة عن ابن لهيعة صحيحة بالمعنى الاصطلاحي، فابن لهيعة ضعفه المحدثون، ولكن روايتهم أصحُّ من رواية غيرهم، والمقصود أنَّها صالحة للاعتبار.

ويفسِّر هذا الكلام ما ذكره عمرو بن علي الفلاس عن ابن لهيعة قال: «احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل: ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقري، أصحُّ من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»^(٥).

وعللَّ أبو زرعة استثناء رواية العبادلة عن ابن لهيعة حين سُئل عن سماع القدماء منه، فقال: «آخره وأوله سواء، إلَّا أنَّ ابن المبارك، وابن وهب، كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ»^(٦).

(١) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، روى عن: عطاء، والأعرج، وعنه: يحيى بن بُكير، وقُتيبة، قال الذهبي في ديوان الضعفاء: ضعفه، ولكن حديث ابن المبارك، وابن وهب، والمقري، عنه أحسن وأجود، وبعض الأئمة صحَّح رواية هؤلاء عنه واحتجَّ بها، وقال في الكاشف: العمل على تضعيف حديثه، وقال ابن حجر: صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، توفي سنة ١٧٤هـ. ديوان الضعفاء (ص: ٢٢٥)، الكاشف (١/ ٥٩٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٧٤).

(٣) عبد الله بن يزيد القصير مولى آل عمر أبو عبد الرحمن المصري المقرئ نزيل مكة، روى عن: كهيمس، وحيوة، وعنه: البخاري ويشر بن موسى، وثقة النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، قال الذهبي: ثقة لَقْن سبعين عاماً، وقال ابن حجر: ثقة فاضل أقرأ القرآن نيماً وسبعين سنة، توفي ٢١٣هـ. الجرح والتعديل (٥/ ٢٠١)، الكاشف (١/ ٦٠٩)، تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠)، الخلاصة (ص: ٢١٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٧، ٣٧٨).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

(٦) نفسه.

المطلب الثالث: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه

وأعني بهذه الصورة: أن تكون خصوصية الراوي من جهة علو كعبه في فن من فنون العلم، فيكون قوله معتبراً مقدماً في ذلك الفن الذي برع فيه.

أقسام هذه الصورة:

قسّمت الرواة الذين برزوا في فنٍّ معيّنٍ إلى قسمين:

١. رواة ثقات برزوا في فنٍّ معيّنٍ: فإن روايتهم - وإن كانت مقبولة في كلّ حال - إلا أن لها مزية وخصوصية في العلم الذي برعوا فيه، لمزيد عنايتهم به.

ويؤيد ذلك ما ذكره الحازمي عند كلامه عن وجوه الترجيح، وأشار إلى أن فيه خلافاً، قال: «أن يكون الحديثان المتعارضان من قبيل الأفضية، وراوي أحدهما: علي بن أبي طالب، أو من قبيل الحلال والحرام، وراوي أحدهما: معاذ، أو من قبيل الفرائض، وراوي: أحدهما زيد بن ثابت، وهلمّ جرّاً في بقية العلوم، وكل واحد من هؤلاء شهد له رسول الله ﷺ بالبراعة والحدق في فنّه، وهل يصلح هذا في باب الترجيح أم لا؟ اختلفوا فيه، فذهب أكثرهم إلى أنّه يحصل به الترجيح، وهو الصحيح؛ لأنّ شهادة الرسول ﷺ لهم أبلغ في تقوية الظنّ من كثير ممّا ذكرناه من الترجيحات»^(١).

فهذا الذي ذكره الحازمي في الصحابي، ويمكن أن يقاس عليه من برع في فنٍّ معيّنٍ من الرواة الثقات، من التابعين ومن بعدهم.

٢. رواة ضعفاء برزوا في فنٍّ معيّنٍ: فإنهم وإن لم يكونوا حجة في الرواية، إلا أن اختصاصهم بفنٍّ معيّنٍ، له أثر على قبول روايتهم في ذلك الفنّ، وإن كانت مردودة في الحديث، فإنّها تعدّ خصوصية من هذه الجهة.

قال الطريفي في بيان هذا النوع من الاختصاص: «وقد يختص بعضهم في باب من الأبواب، ويعتني به، ويستفرغ وسعه، فيقدّم على غيره فيه، وإن كان أوسع علماً، وأكبر فضلاً

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٢٢).

منه؛ فمجاهد بن جبر^(١) يُقدّم في التفسير على غيره من كبار التابعين، وليس هو بأعلمهم ولا أجلمهم في الدين؛ لأنه مختص بالتفسير، ولذلك يقول عن نفسه: «القرآن قد استفرغ علمي»^(٢)؛ أي: كل علمي قد وضعته في القرآن، ولتخصّصه قدمه الأئمة على غيره؛ فهذا ابن جرير الطبري قد اعتمد في التفسير على مرويات مجاهد، بل لو قيل: إنّ المرويات عن التابعين في تفسير ابن جرير الطبري ثلثاها عن مجاهد بن جبر ما كان ذلك بعيداً، ولذلك قد حوى تفسير ابن جرير الطبري علم مجاهد بن جبر بالجملة، ولا يكاد يندُّ عنه إلا القليل؛ ولأجل هذا الاختصاص فاق غيره وقُدّم عليه»^(٣).

وقد احتجّ أئمة الشأن بالضّعفاء في العلوم التي برزوا فيها، ولم يجعلوا ضعفهم سبباً لردّهم في تلك العلوم، بل قصّروه على الحديث فقط، وهذا غاية في الإنصاف^(٤).

ومما يؤيّد ما ذكره الخطيب البغدادي قال: «احتجّوا في التفسير بقوم لم يحتجّوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير، فهم

(١) مجاهد بن جبر مولد السائب بن أبي السائب أبو الحجاج المكي المقرئ، روى عن: ابن عمرو، وابن عباس، وعنه: الحكم بن عتيبة، ومنصور بن المعتبر، قال مجاهد: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات، أفقه عند كل آية، أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، قال الذهبي: إمام في القراءة والتفسير حجة، وقال: أجمعت الأئمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به، وقال ابن حجر: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، توفي سنة ١٠٤ هـ. الجرح والتعديل (٨ / ٣١٩)، الكاشف (٢ / ٢٤١)، ميزان الاعتدال (٣ / ٤٤٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٤٢)، تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠) الخلاصة (ص: ٣٦٩).

(٢) فضائل القرآن للقياسم بن سلام (ص: ١٠١)، المعرفة والتاريخ (١ / ٧١٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٤٢).

(٣) التقرير في أسانيد التفسير (ص: ٣٠، ٣١).

(٤) ذكر الشيخ عبد العزيز الطريفي نحو هذا المعنى، يراجع التقرير في أسانيد التفسير (٢٩، ٣٠)، وتناول هذا الموضوع بالبحث الباحث: عطية بن نوري الفقيه، في رسالة ماجستير، بعنوان: أسانيد نسخ التفسير، والأسانيد المتكررة في التفسير، إشراف: د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العبود العوني، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م. كشف فيه عن منهج العلماء في التسهيل في قبول رواية المشهورين بالتفسير، ودرس عدداً من أسانيد أصحاب النسخ التفسيرية المشهورة.

بمثابة عاصم بن أبي النجود^(١)، حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات؛ لغلبة علم القرآن عليه، فصرف عنايته إليه^(٢).

وروى أيضاً بسنده عن يحيى بن سعيد، قال: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم^(٣)، وجويبر بن سعيد^(٤)، والضحاك^(٥)، ومحمد بن السائب^(٦)، وقال: «هؤلاء لا يُحمد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم»^(٧).

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٥٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

(٣) الليث بن أبي سليم بن زُئيم واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، روى عن: مجاهد، وطاوس، وعنه: الثوري، وشعبة، قال ابن معين: ليس حديثه بذلك، ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يُستعمل به هو مضطرب الحديث، قال الذهبي: فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به، قال ابن حجر: صدوقٌ اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، وهو كما قال ابن حجر، توفي سنة ١٣٨هـ. الجرح والتعديل (٧/ ١٧٧ - ١٧٩)، الكاشف (٢/ ١٥١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(٤) جويبر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي قيل: اسمه جابر، روى عن: الضحاك، ومحمد بن واسع، وعنه: الثوري، ويزيد بن هارون، قال ابن معين: ليس بشيء ضعيف، قال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بالقوي، قال الذهبي: متروك الحديث، قال ابن حجر: راوي التفسير ضعيف جداً، مات بعد الأربعين. الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٠، ٥٤١)، ديوان الضعفاء (ص: ٦٨)، تقريب التهذيب (ص: ١٤٣).

(٥) الضحاك بن مزاحم الهلالي مولا هم الخراساني يكنى أبا القاسم، روى عن: زيد بن أرقم، وأنس، وعنه: عبد الرحمن بن عوسجة، وعبد العزيز بن أبي رواد، قال سعيد بن جبيرة لم يلق ابن عباس، ووثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وقال ابن حبان: في جميع ما روى نظر إنما اشتهر بالتفسير، قال الذهبي: كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، قال ابن الجوزي: وردت عنه الرواية في حروف القرآن سمع سعيد بن جبيرة وأخذ عنه التفسير، قال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال، قال أبو نعيم مات سنة خمس ومائة، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٣٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠)، الخلاصة (ص: ١٧٧)، طبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٢٢).

(٦) محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي أبو النصر الكوفي، روى عن: الشعبي، وأبي صالح، وعنه: ابنه هشام، وأبو معاوية، قال البخاري: تركه القطان، وابن مهدي، قال ابن عدي رضوه في التفسير، وقال أبو حاتم: أجمعوا على ترك حديثه، واتهمه جماعة بالوضع، قال ابن حجر: النسابة المفسر متهم بالكذب، ورمي بالرفض، توفي سنة ١٤٦هـ. وله «تفسير» مشهور، و «تفسير الآي الذي نزل في أقوام بأعيانهم» و «ناسخ القرآن ومنسوخه». الكاشف (٢/ ١٧٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩)، الخلاصة (ص: ٣٣٧)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٤٩).

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

أمثلة على الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه من كلام الأئمة:

أمثلة على القسم الأول^(١):

١. روى ابن أبي حاتم بسنده عن خُصيف^(٢)، قال: «كان أعلمهم بالتفسير مجاهد، وبالحج عطاء»^(٣).

٢. وروى ابن أبي حاتم بسنده عن الثوري أنه كان يقول: «سَلوني عن المناسك، والقرآن، فإني بهما عالم»^(٤).

أمثلة على القسم الثاني^(٥):

١. قال الذهبي في ترجمته "لأبي عمرو الدُّوري"^(٦): «قول الدَّارِقُطْنِي: ضعيفٌ، يريد في

(١) للاستزادة من الأمثلة على هذه الصورة يراجع: الطبقات الكبير لابن سعد (٦/ ٣٣٣)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٤٣، ٤٤٤)، الثقات للعجلي (١/ ٢٢٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢٨١)، (٥/ ٣٦٣)، تاريخ دمشق (٦٠/ ٤٦٥)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١١٧)، تهذيب الكمال (٧/ ٣١٦)، لسان الميزان (٢/ ٥٢٩)، (٢/ ٤٣٢)، (٦/ ٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧٦)، (٤/ ١٥٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٢٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢).

(٢) خُصيف بن عبد الرحمن الجَزَري أبو عَوْن، روى عن: سعيد بن جُبَيْر، ومجاهد، وعنه: سفيان، وابن فضيل، وثقه ابن معين، وأبو زُرْعَة، وقال ابن عَدِي: إذا حَدَّثَ عنه ثقةٌ فلا بأس به، قال الذهبي: صدوق سيء الحفظ ضَعَفَهُ أحمد، قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء، توفي سنة ١٣٦هـ. الكاشف (١/ ٣٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ١٩٣)، الخلاصة (ص: ١٠٨).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٩).

(٤) نفسه (١/ ١١٧).

(٥) للاستزادة من الأمثلة يراجع: سؤالات أبي عبيد الأَجَرِّي للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٩٥)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٥٢)، (٧/ ٢٧٠)، (٧/ ٢٨٤)، (٨/ ١٩٠)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٢٨)، تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٣٤)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٢)، (ص: ٢٨٥)، (ص: ٤٦٧).

(٦) حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدُّوري المقرئ الضَّرير الأصغر صاحب الكسائي، روى عن: إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن عَيَّاش، وعنه: ابن ماجه، وأبو حاتم، وقال صدوق، وكتب عنه أحمد، قال ابن حجر: لا بأس به، قال أبو علي الأهوازي: رحل الدُّوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وبالشواذ، وجمع من ذلك شيئاً كثيراً، وهو ثقةٌ في جميع ما يرويه، وعاش دهرًا وذهب بصره في آخر عمره، وكان ذا دينٍ وخيرٍ، توفي سنة ٢٤٦هـ. له من التصانيف: «أحكام القرآن»، «السنن»، «ما اتَّفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن».

الكاشف (١/ ٣٤٢)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١١٤)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٣)، طبقات المفسرين للدواودي (١/ ١٦٦).

ضبط الآثار، أمّا في القراءات، فثبت إمامٌ، وكذلك جماعةٌ من القراء أثبتت في القراءة دون الحديث، كنافع^(١)، والكسائي^(٢)، وحفص^(٣)؛ فإنّهم نهضوا بأعباء الحروف وحرّروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أنّ طائفةً من الحفاظ أتقنوا الحديث، ولم يُحكّموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فنٍّ، ولم يعتن بما عداه - والله أعلم -^(٤).

٢. قال الخليلي عن "أبي معشر"^(٥): «وله مكانٌ في العلم والتاريخ، وتاريخه ممّا يحتجّ به الأئمة في كتبهم، وضعفوه في الحديث، ولم يتفّقوا عليه»^(٦).

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم القارئ المدني مولد بني ليث أصله من أصبهان وقد ينسب لجدّه، روى عن: نافع، والأعرج، وعنه: عثمان بن سعيد ورش وعيسى بن ميثاء قالون وثقه ابن معين، وقال ابن عدي: لم أجد في حديثه منكراً، قال ابن حجر: صدوقٌ ثبت في القراءة، قال ابن مجاهد: وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع قال: وكان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده، توفي سنة تسع وستين ومائة، وقيل: سبعين، وقيل: سبع وستين، وقيل: خمسين وقيل: سبع وخمسين.

طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم (ص: ٧٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢ / ٣٣١ - ٣٣٤)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٨)، الخلاصة (ص: ٣٩٩).

(٢) علي بن حمزة الكسائي أبو الحسن المقرئ، روى عن حمزة الزيات، وأبي بكر بن عيَّاش، وعنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن أبي سريج، قال ابن حبان: مستقيم الحديث، سمّي الكسائي لأنّه أحرم في كسائه، وقيل لغير ذلك، قال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمورٌ: كان أعلم النّاس بالنحو، وأوحدهم في الغرب، وكان أوحد النّاس في القرآن، مات بالري سنة تسع وثمانين ومائة، له من التصانيف: كتاب معاني القرآن، كتاب القراءات، كتاب العدد. الجرح والتعديل (٦ / ١٨٢)، الثقات لابن حبان (٨ / ٤٥٨)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٧٧)، غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٥٣٨)، بغية الوعاة (٢ / ١٦٢).

(٣) حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاصري البزاز ويعرف بحفيص، كان ربيب عاصم وابن زوجته، روى عن: علقمة بن مرثد، ومحارب بن دثار، وعنه: آدم بن أبي إياس، ومحمد بن سليمان لؤين، قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان، وقال أبو هاشم الرّفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم، قال الذهبي: ثبت في القراءة واهي الحديث قال البخاري: تركوه، وقال ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة، توفي سنة ١٨٠هـ. الكاشف (١ / ٣٤١)، غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٢٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٤٣).

(٥) هو نجيح بن عبد الرحمن سيأتي التعريف به في القسم التّطبيقي (ص: ٥١٨).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٣٠٠).

المطلب الرابع: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح

يُراد بهذه الصورة: أن يُعرَف الراوي بجمع مروياته في كتابٍ، يعتمدُ عليه في الرواية، سواءً كان ثقةً حافظاً لكنّه لا يروي إلا من كتابه، أم كان في حفظه شيءٌ، فيروي من كتابه، وهذا الكتاب قد حَكَم عليه النُّقاد بالصِّحَّة والسَّلامة من الخطأ، فيقولون: فلانٌ صحيحُ الكتاب. وغالباً ما يُطلقون عبارة: "صحيح الكتاب" ونحوها، إشارةً إلى من في حفظه شيءٌ، يدلُّ عليه ما ذكره ابن رجب، تعليقاً على وصف ابن المبارك لإبراهيم بن طهَّان^(١)، وأبي حمزة السُّكَّري^(٢)، بأنَّهما صحيحا الكتاب، فقال: «وهذا يدلُّ على أنَّ حفظهما كان فيه شيءٌ عنده»^(٣). أمَّا الحافظ الذي يحدث من كتابه مع ضبطه وإتقانه، فغالباً ما يعبرون عنه بقولهم: "لا يحدث إلا من كتابه"، كما حكاه علي ابن المديني عن الإمام أحمد، قال: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد ابن حنبل، وبلغني أنّه لا يحدث إلا من كتابٍ، ولنا فيه أسوةٌ حسنة»^(٤). وفضَّل أبو زُرَّعة الرّازي "إبراهيم بن موسى الرّازي"^(٥) على أبي بكر بن أبي شيبة لتحديثه من كتابه فقال: «إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصحَّ حديثاً منه،

(١) إبراهيم بن طهَّان بن شُعيب الهروي نزيل نيسابور ثمَّ مكة، روى عن أبي إسحاق الهمداني وقتادة، وعنه: عبد الرحمن بن مهدي، ومَعْن ابن عيسى، وثقه أحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، وصالح بن محمَّد، قال أحمد: كان مرجئاً شديد الردِّ على الجهمية، قال ابن حجر: ثقةٌ يُعْرَب وتُكَلِّم فيه للإرجاء، ويقال: رَجَعَ عنه، توفي سنة بضع وستين ومائة. الجرح والتَّعديل (٢/ ١٠٧)، الكاشف (١/ ٢١٤)، تقريب التهذيب (ص: ٩٠)، الخلاصة (ص: ١٨).

(٢) محمَّد بن ميمون السُّكَّري أبو بكر البغدادي الإسكندراني، روى عن: أبي إسحاق الهمداني، وعاصم بن كُلَيْب، وعنه: علي بن الحسن بن سَقيق، ونُعيم بن حمَّاد، وثَقَّه ابن معين، وقال أحمد: ما بحديثه عندي بأسٌ، وقال ابن يونس: ثقة، قال ابن حجر: ثقةٌ فاضلٌ، توفي سنة ١٦٧هـ. الجرح والتَّعديل (٨/ ٨١)، الكاشف (٢/ ٢٢٦)، تقريب التهذيب (ص: ٥١٠)، الخلاصة (ص: ٣٤٦).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٦).

(٤) الجرح والتَّعديل (٢/ ٦٩).

(٥) إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الصَّغير الرّازي الحافظ، روى عن أبي الأحوص، وعبد الوارث، وعنه: البخاري، ومسلم، وثقه النَّسائي، وأبو حاتم، قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ، مات بعد العشرين ومائتين. الجرح والتَّعديل (٢/ ١٣٧)، تذكرة الحُفَّاظ للذهبي (٢/ ٢٨) الكاشف (١/ ٢٢٦)، تقريب التهذيب (ص: ٩٤)، الخلاصة (ص: ٢٢).

لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه»^(١).

ومن ذلك ما ذكره أبو نعيم الحافظ عن "إسحاق بن محمد بن إبراهيم" قال: «لا يحدث إلا من كتابه»^(٢).

وقال ابن حبان في ترجمة "محمد بن المثنى"^(٣): «وكان صاحب كتاب، لا يحدث إلا من كتابه»^(٤).

ومن يطالع كتب الرجال، يقف على كثير من نصوص الأئمة، التي تدل على تفضيل أصحاب الكتب الصحيحة على غيرهم من الرواة، «فالكتاب المتقن الموثق حجة عند أهل العلم، بل هو ميزان، ودليل على صحة الحفظ، ومقوم لخلله، فإن الحفظ خوآن، والحافظ بشر جائز عليه الوهم والخطأ، لا سيما مع طول الأسانيد»^(٥).

والكتابة لها أثر كبير في ضبط الحديث وإتقانه، قال الرامهرمزي^(٦): «والحديث لا يضبط

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٧).

(٢) إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن حكيم بن أسيد أبو الحسن الأصبهاني المعروف بابن ممك، سمع عبد الواحد بن شبيب بجبل، وأبا أمية الطرسوسي، روى عنه: محمد بن جعفر، ومحمد بن عبيد الله بن المَرْزبان، كتب بالشَّام، والحجاز، وبالعراق، صنَّف الشُّيوخ، قال أبو نعيم: شيخٌ، ثبتٌ، صدوقٌ، عارفٌ بالحديث، أديبٌ، توفي في رمضان سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة. أخبار أصبهان (١/ ٢٦٣، ٢٤٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨/ ٢٧٦)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٣/ ١٥٠٢، ١٥٠٣).

(٣) أخبار أصبهان (١/ ٢٦٤).

(٤) محمد بن المثنى بن عبيد العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزَّمن، مشهور بكنيته وباسمه، روى عن: يزيد بن زريع، ومُعتمر بن سليمان، وعنه: الجماعة، قال محمد بن يحيى: حجةٌ، قال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، ثبتاً، احتجَّ به سائر الأئمة، قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ، جمع، وصنَّف، وكتب الكثير، قال الخطيب مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٧٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٢٤، ١٢٥)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٥)، الخلاصة (ص: ٣٥٧).

(٥) الثقات (٩/ ١١١).

(٦) تحرير علوم الحديث (١/ ٢٥٦).

(٧) هذه النسبة إلى رامهرمز، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان، ومعنى رام بالفارسية المراد والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها: مقصود هرمز أو مراد هرمز. الأنساب للسمعي (٦/ ٤٧)، معجم البلدان (٣/ ١٧).

إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفُّظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه»^(١).

وبين ابن حجر أن حديث من حدّث من كتابه صحيحٌ مقبولٌ، لا يضرُّه عدم الحفظ، مادام حريصاً على صيانة كتابه من العبث، بل إنَّ له مزيةً على من حدّث من حفظه، بأنَّ الخطأ والوهم في حديثه أقلُّ، فقال: «فمن كان عدلاً، لكنّه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلبٍ، واعتمد على ما في كتابه فحدّث منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيحٌ بلا خلافٍ»^(٢).

وفي هذا المعنى قال مروان بن محمّد^(٣): «ثلاثةٌ لا يستغني عنها صاحب العلم، الصدق، والحفظ، وصحة الكتب، فإنَّ أخطأته واحدةٌ لم تضرّه، إنَّ أخطأه الحفظ فرجع إلى كتبٍ صحيحةٍ لم يضرّه»^(٤).

ويُعدُّ وجود كتابٍ صحيحٍ لدى الراوي معياراً لقبول روايته، إنَّ لم يكن من أهل الحفظ، وثبت أنَّ روايته كانت من كتابه، وأمّا إن كان من أهل الحفظ، وانضمَّ إليه اتّصافه بكونه صاحب كتابٍ صحيحٍ، دائم النَّظر فيه، والرُّجوع إليه، أو كان لا يحدّث إلا من كتابه؛ فإنَّ ذلك يضيف إلى الراوي متانةً، ويكسبُ روايته مزيةً على غيره ممَّن ليست هذه صفته، فتكون هذه الصِّفة من المرجِّحات القويّة لروايته على غيره، وفي هذا المعنى قال حنبل بن إسحاق^(٥):

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ٣٨٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٣) مروان بن محمّد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري، روى عن: سعيد بن عبد العزيز، وسليمان بن بلال، وعنه: أحمد ابن أبي الحواري، وسلّمة بن شبيب، سمّي بالطاطري قيل: لثيابٍ تُسبَّ إليها، قال أحمد بن حنبل: كان يذهب مذهب أهل العلم، قال الذهبي: ثقة إمام قال البخاري: مات سنة عشر ومائتين. الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٧/ ٣١٥) الكاشف (٢/ ٢٥٤)، الخلاصة (ص: ٣٧٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

(٥) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، روى عن: محمّد بن عبد الله الأنصاري، وسليمان بن حرب، وأبو بكر الخلال، قال الخطيب: كان ثقة ثباتاً، قال الذهبي: له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرّد، ويغرب، قال الذهبي: وقع لي جزء حنبل، وجزء فيه الرَّابع من (الفتن) لحنبل، وكتاب (المحنة) لحنبل، وله (تاريخ) مفيدٌ، توفي سنة ٢٧٣هـ، تاريخ بغداد (٩/ ٢١٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢، ٥٣).

«وإذا اختلف وكيعٌ، وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب»^(١).
وقال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر^(٢) حَكَمَ فيما بينهم»^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كتاب أبي عوانة^(٤)، أثبت من حفظ هُشَيْم^(٥)»^(٦).
ومما يُمَيِّز صاحب الكتاب عن غيره، أنه يستطيع التَّمْيِيز بين كلام شيخه والحديث، ولا يحصل له الخلط بينهما، قال أبو حاتم: «وقد كان الزُّهري يحدث بالحديث، ثم يقول على أثره كلام، فكان أقوام لا يَضْبِطُونَ، فجعلوا كلامه في الحديث، وأمَّا الحُفَّاظُ، وأصحاب الكتب، فكانوا يُمَيِّزُونَ كلام الزُّهري من الحديث»^(٧).

والنُّقَاد غالباً ما يَنْصُحُونَ على صحة كُتُب من في حفظه شيءٌ، لينبِّهوا على أن روايته مقبولة من كتابه، مردودة من حفظه، فكأنَّ وجود كتابٍ صحيحٍ لديه جَبَر له الخلل الحاصل من سوء حفظه، فتستثنى الرواية من كتابه فتُقْبَل، إذا شهد النُّقَاد بصحَّته، وفي هذا قال الشَّافعي: «ومن كَثُر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصلُ كتابٍ صحيحٍ لم نقبل حديثه»^(٨).

وقد أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي، فبوَّب له بـ: "بابٌ في أنَّ المُسيء الحفظ لا يُعتدُّ من حديثه، إلَّا بما رواه من أصل كتابه"، وذكر تحته عدداً من النُّقُول تؤيِّد ما ذهب إليه^(٩).
ولكن ينبغي أن يُتَنَبَّه إلى أمرٍ دقيقٍ، وهو أنَّ ثناء الأئمَّة على راوٍ بأنَّه صاحب كتابٍ

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ١٩٢).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٧١).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٠٧).

(٥) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٨٠).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠).

(٧) علل الحديث (٤/ ٤٦٢).

(٨) الرسالة (٢/ ٣٨٢).

(٩) يرجع للكفاية في علم الرواية (ص: ٢٢٣).

صحيح، لا يلزم منه تضعيف حفظ الراوي دائماً _ وإن كان هو الغالب _ فإن هناك من الرواة الثقات من وصفوا بصحة الكتب، مع سلامة حفظهم^(١)، ومنهم على سبيل المثال:

• مالك بن إسماعيل النّهدي^(٢): قال عنه يعقوب بن شيبة: « ثقة، متبّت صحيح الكتاب »^(٣).

• عبد الله بن عمرو المنقري^(٤): قال عنه يعقوب بن شيبة: « كان ثقة، ثبّتاً، صحيح الكتاب »^(٥).

وقد عني النّقاد بمراجعة كتب الرواة، ومقارنة مروياتهم بها في كتبهم، للتبّت من صحة الرواية، فإذا لم يجدوا الحديث في كتاب الراوي، استرابوا فيه، وقد يلجئون لمراجعة كتاب أحد تلامذة الراوي المعروفين بالضبط عنه، فإن لم يجدوا الحديث مطلقاً، أو لم يجدوه بنفس الصورة التي رواها، حملوا الراوي عهدة الخطأ، أو من يروي عنه، وجعلوا ذلك بسبب تحديده من حفظه دون كتابه، وأعلّوا الرواية بذلك^(٦)، والإعلال بهذه العلة كثير في كتب العلل، وكلام النّقاد.

(١) وقد بيّن هذا الأمر الباحث: سليمان بن عبد الله السعود، في نتائج بحث رسالته للماجستير، التي بعنوان: "اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب، وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة". ينظر: (ص: ١٢٦٣).

(٢) مالك بن إسماعيل بن زياد بن درهم، مولى كليب بن عامر النّهدي أبو غسان، روى عن: إسرائيل، وحماد بن زيد، وعنه: قال ابن نمير: أبو غسان محدث من أئمة المحدثين، قال ابن سعد: وكان أبو غسان ثقة صدوقاً متشيعاً شديداً التشيع، قال أبو حاتم: متقن، ثقة، وكان له فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ وصحةٌ حديثٌ واستقامةٌ، توفي سنة تسع عشرة ومائتين. الطبقات الكبير لابن سعد (٨ / ٥٢٨)، الجرح والتعديل (٨ / ٢٠٦، ٢٠٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٢٩٥).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٢٩٥).

(٤) عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي المنقري مولاها أبو معمر البصري المقعد، روى عن: عبد الوارث بن سعيد، وملازم بن عمرو، وعنه: البخاري ومسلم، قال ابن معين: ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو صدوق متقن قوي الحديث غير أنه لم يكن يحفظ، وكان له قدرٌ عند أهل العلم، وقال أبو زرعة: كان حافظاً ثقة يعني: أنه كان متقناً، توفي سنة ٢٢٤هـ. الجرح والتعديل (٥ / ١١٩)، الكاشف (١ / ٥٧٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ٦٠)، الخلاصة (ص: ٢٠٨).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ٢٠٣)، وتهذيب الكمال (١٥ / ٣٥٥).

(٦) ينظر: مقارنة المرويات (١ / ١٦٥).

ومن أمثله: قول أبي داود: «سمعتُ أحمد، ذكر حديث الدَّرَاوَرْدِي^(١)، عن هشام بن عُرْوَة^(٢)، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ: «كَانَ يُسْتَعَذَّبُ لَهُ الْمَاءُ مِنْ بَيُوتِ السَّقِيَا^(٣)»^(٤)، فقال: هذا أراه ريجاً^(٥). وسمعت أحمد، ذكر هذا الحديث، فقال: ليس هذا، يعني: هذا الحديث في

(١) عبد العزيز بن محمد بن عبيد الجُهَنِي أو القضاعي مولا هم أبو محمد المدني الدَّرَاوَرْدِي، عن زيد بن أسلم، وصفوان بن سليم، وعنه: ابن وهب، وابن مهدي، قال ابن سعد ثقة كثير الحديث يغلط، وقال أبو زُرْعَة سيء الحفظ، قال الذهبي: صدوقٌ من علماء المدينة غيره أقوى منه، قال ابن حجر: صدوقٌ كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العُمَرِي منكر، توفي سنة ١٨٧ هـ.

الكاشف (١/ ٦٥٨) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨)، الخلاصة (ص: ٢٤١). قال السمعاني: كان أبوه من دارابجرد- مدينة بفارس، وكان مولى لجهينة، فاستثقلوا أن يقولوا دارابجردى فقالوا: الدَّرَاوَرْدِي، وقد قيل: إنه من اندرابية. الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٣٠)، وقارن بمعجم البلدان (٢/ ٤٤٧).

(٢) هشام بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العوام الأسدي أبو المنذر، روى عن: أبيه، والزُّهري، وعنه أيوب، وعبيد الله بن عمر، قال أبو حاتم: ثقة إمامٌ في الحديث، قال يعقوب بن شيبه: هشام ثبت، لم ينكر عليه إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، وأرسل عن أبيه أشياء، مما كان قد سمعه من غير أبيه عن أبيه، تكلم فيه مالك وغيره، قال الذهبي ردّاً على من تكلم فيه: الرَّجُل حَجَّةٌ مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا، فإنَّ الحافظ قد يتغيّر حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبّيته، وما ثمَّ أحدٌ بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغيّر بضارّاً أصلاً، وإنَّما الذي يضرُّ الاختلاط، وهشام فلم يختلط قطُّ، هذا أمرٌ مقطوع به، وحديثه محتجٌّ به في (الموطأ)، و(الصَّحاح)، و(السنن). توفي سنة خمس وأربعين ومائة وقيل: سنة ست.

الجرح والتعديل (٩/ ٦٣، ٦٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥، ٣٦)، الخلاصة (ص: ٤١٠).

(٣) والمراد باستعذاب الماء: أن يُحضّر له منها الماء العذب، وهو الطيب الذي لا ملوحة فيه. يقال: أَعَذَّبْنَا وَاسْتَعَذَّبْنَا: أَيَّ شَرِّبْنَا عَذْبًا واستقيناً عَذْبًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٩٥).

وبيوت السَّقِيَا: اسم موضع قرب المدينة قال أبو داود: قَالَ قُتَيْبَة: هي عينٌ بينها وبين المدينة يومان. سنن أبي داود (٣/ ٣٩٤)

وقال ياقوت: قرية جامعة من عمل الفرع، بينها مما يلي الجحفة تسعة عشر ميلاً، وفي كتاب الخوارزمي: تسعة وعشرون ميلاً معجم البلدان (٣/ ٢٢٨) وينظر: معجم ما استعجم (٣/ ٧٤٢).

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ٣٩٤) برقم: (٣٧٣٥) وأحمد في "مسنده" (١١/ ٥٩٦٨) برقم: (٢٥٣٣٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨/ ٨٢) برقم: (٤٦١٣) وابن حبان في "صحيحه" (١٢/ ١٤٩) برقم: (٥٣٣٢) والحاكم في "مستدركه" (٤/ ١٣٨).

(٥) ريجاً: هذه من عبارات التضعيف، ومثلها: شبه ريح.

كتاب الدَّرَاوَرْدِي، كان يحدثه حفظاً، فقال أحمد: كتابه أصحُّ من حفظه»^(١).
فأعلَّ الإمام أحمد هذه الرواية بأنها ليست موجودة في كتاب الدَّرَاوَرْدِي، وهذا يدلُّ على خطئها؛ لأنَّه كان إذا حدَّث من حفظه أخطأ، وكتابه صحيحٌ، قال الإمام أحمد عنه: «إذا حدَّث من كتابه فهو صحيحٌ، وإذا حدَّث من كُتِبَ النَّاسَ وَهُمْ، كان يقرأ من كُتِبَهم فيخطئ»^(٢)، وقال أبو زُرْعَةَ يقول: «عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي سيئ الحفظ، فربَّما حدَّث من حفظه الشَّيء فيخطئ»^(٣).

ومن الأمثلة أيضاً إعلال أبي حاتم لحديث رُوي عن ابن جُرَيْج بأنَّه ليس في كتابه، فقال: «كتب ابن جُرَيْج مدوَّنةً فيها أحاديثه... فلو كان محفوظاً عنه لكان في كتبه ومراجعاته»^(٤).

وإعلال الدَّارَقُطْنِي لحديث رُوي عن حمَّاد بن سَلَمَةَ كذلك قال: «ولا يثبت هذا الحديث؛ لأنَّه ليس في كتب حمَّاد بن سَلَمَةَ المصنَّفات»^(٥).

ويجدر التنبيه إلى أنَّ كتب الرواة ليست على درجة واحدة من الإتقان والصَّحَّة، لأسباب كثيرة، منها: أنَّ الراوي قد يؤخِّر الكتابة بعد السَّماع بوقتٍ طويلٍ، فيحصل الخطأ، ثم يعارض ويصحِّح، وقد تختلط عليه الأحاديث في الكتاب، ولذلك اعتنى النُّقَّاد بفحص الكتب والتثبت من صحتها^(٦)، وهذا يُفسِّر قولهم: فلان "صحيح الكتاب"، فهو يدل على أنهم لم يُطلقوا هذا الوصف، إلا بعد الفحص الدقيق لكتب الرواة، والتأكد من سلامتها من الخطأ، أو التحريف، فأثمر ذلك تثبتهم من صحة بعض الكتب فوصفوها بالوصف السَّابق، وعدم

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ٤١٨).

(٢) الجرح والتَّعديل (٥ / ٣٩٦).

(٣) الجرح والتَّعديل (٥ / ٣٩٦).

(٤) علل الحديث (٤ / ٢٦، ٢٧).

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ٣٤٥).

(٦) ينظر: مقارنة المرويات (١ / ١٨٦).

صحة بعض الكتب، فبينوا وجود أخطاء فيها، وفي هذا المعنى: قال علي ابن المديني: «في كتاب عبد الوارث بن سعيد خطأ كثير، قلت: في الحديث؟ قال: في الإسناد، وأسماء الرجال»^(١).

وقال أبو حاتم عند كلامه على أحد الأحاديث: «ورأيت هذا الحديث في كتاب سليمان بن شرحبيل»^(٢)، فلم أكتبه، وكان سليمان عندي في حيزٍ لو أن رجلاً وضع له لم يفهم»^(٣).
ومما جعله العلماء علامة على صحة الكتب: وجود لحق^(٤)، أو ضرب فيه^(٥)، فهذا يدل على أن صاحب الكتاب دائم النظر في كتابه، يُصحّحه، ويراجعه، يؤيِّده ما رواه ابن عدي بسنده عن أبي نعيم قال: «يدلُّك على صحة الكتاب، وجودة السماع، كثرة الجراح فيه»^(٦).

(١) تصحيفات المحدثين (١/ ٤٦).

(٢) سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي أبو أيوب الدمشقي ابن بنت شرحبيل الحافظ، روى عن: يحيى بن حمزة، وإسماعيل بن عياش، وعنه: البخاري، وأبو داود، وقال ابن معين: ليس به بأس، قال أحمد: حجة وقال الدارقطني: ثقة عنده مناكير عن قوم ضعفاء، وقال أبو حاتم: صدوق لكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجاهيل، قال الذهبي: مفت ثقة لكنه مكثر عن الضعفاء، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، توفي سنة ٢٣٣هـ. الجرح والتعديل (٤/ ١٢٩) الكاشف (١/ ٤٦٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣)، الخلاصة (ص: ١٥٣).

(٣) علل الحديث (٦/ ٢١٥).

(٤) اللحق: أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطأ صاعداً معطوفاً بين السطرين عطفاً يسيرة إلى جهة اللحق. التقريب والتيسير (ص: ٦٩)، وينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية (ص: ١٦٢)، ومقدمة ابن الصلاح (ص: ١٩٣، ١٩٤)، فقد فصّل القول في شرحه.

(٥) الضرب: ألا يطمس المضروب عليه، بل يُخط من فوقه خطأ جيداً بيناً، يدل على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خط عليه، وهذا أجود الضرب كما ذكر الرامهرمزي. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ٦٠٦).

وبيّن القاضي عياض في "الإلماع" (ص: ١٧١) أن الضابطين اختلفت اختياراتهم في الضرب:

- فأكثرهم: على ما تقدّم من مد الخط عليه لكن يكون هذا الخط مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، وهو الذي يسمّى الضرب والشق.

- ومنهم: من لا يخلطه ويثبت فوقه لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطّل وآخره لتمييزه من غيره.

- ومنهم: من يستقبح هذا ويراه تسويداً وتطليساً في الكتاب، بل يُحوّل على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة، وكذلك في آخره.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١١١).

وروى الخطيب بسنده عن الشافعي أنه قال: «إذ رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح، فاشهد له بالصحة»^(١).

وروى أيضاً بسنده عن أبي نعيم قال: «إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسحاً^(٢) - يعني كثير التغير - فأقرب به من الصحة»^(٣).

ومحل هذا إذا عُرف من حال الراوي حفظه لكتابه، وصيانتة له من الإدخال عليه، فيكون هذا اللحق من كتابته هو لا غيره، ودليلاً على إدامته النظر في كتابه، واستدراك ما فيه من خطأ.

أمّا إن عُرف من حاله أنه مضيع لأصله، ممكّن غيره من العبث به، والإدخال عليه، ووُجد في كتابه كتابة بخط طري، فإنه لا يوثق بكتابه، ويُخشى أن يكون اللحق من إدخال غيره على كتابه.

ضابط هذه الصورة:

١. أن الرواة في هذه الصورة على نوعين: فقد يكون ثقة حافظاً، لا يحدث إلى من كتابه، وقد يكون سيء الحفظ؛ لكنّه صحيح الكتاب، فيقبل حديثه إذا حدث من كتابه، ويضعف ما حدث به من حفظه.

٢. أن الراوي الذي وصفه الأئمة بصحة الكتاب؛ لكنّه ضعيف كعبد الرحمن بن زياد الإفريقي^(٤) مثلاً؛ فإنه لا يدخل في هذه الصورة التي أبحثها.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٩).

(٢) قال ابن فارس: السين والحاء والجيم أصل صحيح يدل على قشر الشيء، يقال: أنسحج القشر عن الشيء. مقاييس اللغة (سج) (٣/ ١٤٣).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٩).

(٤) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشَّعْبَانِي الإفريقي روى عن أبي عبد الرحمن الحُثُلِي، ودُخَيْن الحَجْرِي، وعنه: الثوري، وعيسى بن يونس، وثقه يحيى بن سعيد القطان، وقال يعقوب بن شيبة: رجل صالح من الأمرين بالمعروف، وضعفها بن معين، والنسائي وقال أحمد: حديثه منكّر، وقال أيضاً: نحن لا نروي عنه شيئاً، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الترمذي: رأيت البخاري يقوِّي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث، قال ابن حجر: ضعيف في

أمثلة على الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح من كلام الأئمة^(١):

ذكرت فيما سبق عدداً من الأمثلة، وفيما يلي أمثلة أخرى من كتب الرجال يتضح بها المقصود:

١. قال ابن عمار^(٢): «شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح»^(٣).
٢. وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لم أكتب كتاب يونس بن يزيد^(٤) إلا عن عبد الله بن المبارك؛ فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه»^(٥).
- ويفهم من هذا النص تقويتهم للحديث من الكتاب، لأنه أسلم من الغلط.
٣. سئل أحمد بن حنبل ف قيل له: «من أحب إليك يونس، أو إسرائيل في أبي إسحاق؟

=

حفظه، مات سنة ١٥٦هـ. الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٤) الكاشف (١/ ٦٢٧، ٦٢٨) ديوان الضعفاء (ص: ٢٤٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠) الخلاصة (ص: ٢٢٧).

والإفريقي: نسبة إلى إفريقية، قال السمعاني: وهي بلدة كبيرة معروفة من بلاد المغرب عند الأندلس، وقال ياقوت: وهو اسم لبلاد واسعة ومملكة كبيرة قبالة جزيرة صقلية، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس، والجزيرتان في شماليها، فصقلية منحرفة إلى الشرق، والأندلس منحرفة عنها إلى جهة المغرب. وسميت إفريقية بإفريقيس بن أبرهة ابن الرائش، وقيل غير ذلك. الأنساب (١/ ٣٢٤)، معجم البلدان (١/ ٢٢٨).

(١) ولمزيد من الأمثلة ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٨٠)، (١/ ٣٥٧)، والثقات للعجلي (١/ ٣٠٢)، والجرح والتعديل (١/ ٢٧٢)، (٣/ ١٣٣)، (٣/ ١٨٦)، (٤/ ٣٥، ٣٤)، (٤/ ٤٤٢، ٤٤٣)، (٦/ ٢٤)، (٩/ ١٨)، (٩/ ٧٠، ٧١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٧)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٩).

(٢) محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي أبو جعفر البغدادي المخرمي، روى عن: هُشَيْم، والمعافى، وعنه: النسائي، والقرطبي، قال يزيد بن محمد الأزدي: كان فهماً بالحديث وعلله رجالاً فيه جماعاً له، قال عبيد العجل سمعت أبا يوسف القلوسي يقول لإسماعيل القاضي: محمد بن عبد الله بن عمار مثل ابن المديني يعني في علم الحديث. وكان عبيد يعظم أمره، قال الخطيب البغدادي: كان أحد أهل الفضل والمتحققين بالعلم، حسن الحفظ، كثير الحديث. له كتاب في معرفة العلل والرواة، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين. تاريخ بغداد (٣/ ٤١٨)، الكاشف (٢/ ١٨٨) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦١)، الخلاصة (ص: ٣٤٥).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٢٣).

(٤) هو الأيلي.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٩٠).

قال: إسرائيل؛ لأنه صاحب كتاب^(١).

ويفهم منه تقديم صاحب الكتاب في الشيخ على من ليس له كتاب، إذا جمع بين الحفظ والكتابة.

٤. وسئل أيضاً ف قيل له: «أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدّث أبو عوانة من كتابه، فهو أثبت، وإذا حدّث من غير كتابه فربما وهم»^(٢).

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣١).

(٢) نفسه (٩/ ٤٠).

المطلب الخامس: الاختصاص بكون الراوي بلديّ شيخه

من صور الاختصاص اتفاق بلد الراوي وشيخه، وهي من القرائن المهمة التي يُرجَّح بها النَّقاد، وذلك لأنَّ أهل البلد أعلم بشيوخهم؛ وقد جعل المحدثون من قواعد طلب الحديث البدء بأهل البلد، والاشتغال بالأخذ عن شيوخهم، واستيعاب حديثهم وإتقانه، ثمَّ الرحلة إلى البلدان الأخرى.

روى الخطيب البغدادي بسنده عن صالح بن أحمد بن محمد التَّميمي الحافظ^(١) أنه قال: «وينبغي لطالب الحديث ومن عني به، أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله منهم، وتفهمه، وضبطه، حتَّى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها، وأحوالهم معرفةً تامَّةً، إذا كان في بلده علمٌ وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرحلة فيه»^(٢).

فهذه الصورة تعد من المرجِّحات للرواية عند الاختلاف على الشيخ، ومسلك أهل الشأن تقديم قول أهل البلد في بلديهم، فيرجعون إلى قولهم في كلِّ ما يخصُّهم؛ لأنَّ الأصل أنَّهم أعرف بهم من غيرهم، «فإذا اختلف على مالك، رجَّحنا المدنيين منهم، وإذا اختلف على قتادة رجَّحنا البصريين منهم، وإذا اختلف على الأعمش، أو أبي إسحاق رجَّحنا الكوفيين منهم، وهكذا»^(٣).

وقد ذكر الحازمي أن التَّرجيح بقول أهل البلد من المرجِّحات المُعتبرة، فقال: «أن يكون

(١) صالح بن أحمد بن محمد بن أحمد بن صالح بن عبد الله أبو الفضل التَّميمي الهَمْداني، السَّمسار يعرف بِأبن الكوملاد، حدَّث عن: أبيه، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، روى عنه: حمد بن عمر الزَّجاج، وأحمد بن زَنْجُوِيَه العمري، قال شيرويه في تاريخه فقال: كان ركنًا من أركان الحديث ثقةً حافظًا دِينًا لا يخاف في الله لومة لائم، وقال الخطيب: كان حافظًا فهِمًا ثقةً ثبَّتًا، صنَّف كتاب "الطبقات للهمدانيين"، وكتاب "سنن التحديث"، توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (١٠/ ٤٥٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٢٨، ١٢٩) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٩)، الوافي بالوفيات (١٦/ ١٤٣).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع (٢/ ٢٢٤).

(٣) قواعد العلل وقرائن التَّرجيح (ص: ٨٣).

أحدُ الحديثين: سمعه الراوي من مشايخ بلده، والثاني: سمعه من الغرباء فيرجح الأول؛ لأنَّ أهل كلِّ بلدٍ لهم اصطلاحٌ في كيفية الأخذ من التَّشدد والتَّساهل وغير ذلك، والشَّخصُ أعرفُ باصطلاح أهل بلده، ولهذا يعتبر أئمةُ النُّقل حديثَ إسماعيل بن عيَّاش، فما وجده من الشاميين احتجُّوا به، وما كان من الحجازيين والكوفيين وغيرهم لم يلتفتوا إليه؛ لما يوجد في حديثه من النِّكارة إذا رواه عن الغرباء»^(١).

والترجيح ببلديِّ الشَّيخ، أو بقول أهل البلد في بلديِّهم، وإن كان من المرجِّحات المعتبرة، إلَّا أنَّه ليس مطرِّداً، فإذا اجتمعت قريتان في الحديث، إحداهما: كون الراوي بلديَّ شيخه، فإنَّ الناقد قد يرجِّح عليها قرينةً أخرى، إذا كانت أقوى عنده؛ ولذلك ذكرتُ فيما مضى أنَّ إعمال هذه القرائن ليس مطرِّداً في كلِّ حديثٍ؛ فإنَّه يُنظر في كلِّ حديث بحسب ما احتف به من قرائن، ثمَّ يكون التَّرجيح وفق اجتهاد الناقد.

وكما أنَّ قول أهل البلد مرجعٌ معتمدٌ فيما يخصُّ شيوخهم، فإنَّه ينبغي على الناقد كذلك معرفة بلدان الرواة، لأنَّ ذلك يعينه على الحكم الصَّحيح على الأسانيد، ولذا فقد أولى النُّقاد معرفة مواطن الرواة، وبلدانهم عنايةً كبيرةً، لأهميَّة ذلك لمن يدرس الحديث؛ لأنَّ الجهل بها يوقع في أخطاءٍ شنيعة^(٢)، وقد زلَّت في ذلك جماعةٌ من كبار العلماء كما ذكر ذلك الحاكم^(٣).

ومعرفة الناقد لبلدان الرواة لها فوائد مهمة، منها^(٤):

١. تعيين الأسماء المَهْمَلَة^(٥) إذا وردت في الأسانيد مجردةً عن النَّسب: فإنَّ وجود الاسم

(١) الاعتبار في النَّسخ والمُسنوخ (ص: ١٢).

(٢) ينظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٣٧٣-٣٧٦).

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص: ١٩٠).

(٤) ينظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٣٧٨، ٣٧٩).

(٥) عَرَّف ابن حجر المَهْمَل في نزهة النُّظر (ص: ١٥٣) فقال: إنَّ رَوَى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفَقِي الْأَسْمِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النَّسْبَةِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا بِمَا يُخَصُّ كُلُّهُمَا.

وبيَّن المناوي في شرح نخبه الفكر (٢/ ٢٦٧) الفرق بين المَبْهَم والمَهْمَل فقال: المَبْهَم لم يذكر له اسم، والمَهْمَل ذكر اسمه مع الاشتباه.

مُهْمَلًا فِي السَّنَدِ، يَوْعِدُ فِي اللَّبْسِ وَالْغُلَطِ فِي تَمْيِيزِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، لَمَنْ لَيْسَ لَدَيْهِ دَرَايَةٌ وَخَبْرَةٌ بِهَذَا الْعِلْمِ، أَمَّا مَنْ اِمْتَلَكَ تِلْكَ الدَّرَايَةَ؛ فَإِنَّهَا تُعِينُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْخَلِيلِيُّ أَهَمِّيَّةَ ذَلِكَ، وَذَكَرَ قَاعِدَةً فِي تَمْيِيزِ الْعِبَادَةِ، إِذَا وَرَدُوا مُهْمَلِينَ فِي سَنَدٍ مَعَيَّنٍ فَقَالَ: إِذَا قَالَ الْمَصْرِيُّ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، وَإِذَا قَالَ الْمَكِّيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قَالَ الْمَدَنِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، وَإِذَا قَالَ الْكُوفِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ»^(١).

٢. تَمْيِيزُ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَأَنْسَابِهِمْ^(٢): وَهَذَا التَّمْيِيزُ يُعِينُ عَلَى إِعْطَاءِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ عَلَى إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، فَبَدُونِهِ يَقَعُ الْوَهْمُ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَوْضَحُ ذَلِكَ: «الْقَيْسِيُّونَ، وَالْعَيْشِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ، وَالْعَبْسِيُّونَ»، فَالْقَيْسِيُّونَ مِنْ تَمِيمٍ، وَالْعَيْشِيُّونَ بَصْرِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ شَامِيُّونَ، وَالْعَبْسِيُّونَ كُوفِيُّونَ^(٣).

أَمْثَلَةٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِكَوْنِ الرَّاوي مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ مِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ^(٤):

١. مِنْ أَمْثَلَةِ اعْتِمَادِ قَوْلِ أَهْلِ الْبَلَدِ، تَرْجِيحُ قَوْلِهِمْ فِي ضَبْطِ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «نُعِيْمَ بْنِ هَمَّارٍ وَيُقَالُ: ابْنُ هَبَّارٍ، وَيُقَالُ: هَدَّارٍ، وَيُقَالُ: خَمَّارٍ»^(٥)، وَقَالَ

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٤٠).

(٢) وهذا هو الذي يسمَّى بِالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، عَرَّفَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ (ص: ٣٤٤)، بِأَنَّهُ: مَا يَأْتِلَفُ - أَيْ تَتَّفَقُ - فِي الْخَطِّ صَوْرَتُهُ، وَتُخْتَلَفُ فِي اللَّفْظِ صَيَغَتُهُ.

وَعَرَّفَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَزْهَةِ النَّظَرِ (ص: ١٦٤)، فَقَالَ: وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًّا، وَاخْتَلَفَتْ نَطْقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَرْجِعُ الْاِخْتِلَافِ النَّقْطِ، أَمْ الشَّكْلِ، فَهُوَ الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ. وَيَنْظُرُ: تَدْرِيبُ الرَّاوي (٢/ ٧٩٠-٧٩٩).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ٢٢١).

(٤) لِمَزِيدٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَبَيَّنَ تَقْدِيمُ كَلَامِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي بَلَدِيَّهِمْ، يَرَاجِعُ: تَارِيخَ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ (ص: ٤٣٨)، الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (٢/ ١٩١، ١٩٢)، الْعِلَلِ الصَّغِيرِ لِلتِّرْمِذِيِّ (ص: ٧٤٨)، الْكَامِلِ فِي ضَعْفِ الرِّجَالِ (١/ ٤٨٨)، (٤/ ٣٩٨)، (٥/ ٧١)، (٨/ ٤٩٧)، (٩/ ١٣٣)، الْأَنْسَابِ لِلِسَمْعَانِيِّ (٦/ ٣٣٦، ٣٣٧)، تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (١/ ٣٢٣)، (٤/ ٤٠٠)، (٦/ ٣١٧)، (٩/ ٣٨٤)، (٩/ ٣٨٦)، (١٠/ ٢٢٨)، لِسَانَ الْمِيزَانِ (٢/ ٦٨)، (٤/ ٢٩).

(٥) قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ: فِي تَوْضِيحِ الْمَشْتَبِهِ (٢/ ٤٠٥، ٤٠٦) نَقْلًا عَنِ الذَّهَبِيِّ: «وَالْخَمَّارُ بِالتَّثْقِيلِ: نُعِيمُ بْنُ خَمَّارٍ، لَهُ صُحْبَةٌ، وَقِيلَ: ابْنُ هَمَّارٍ، وَهَبَّارٍ، وَخَمَّارٍ»

الغلابي عن ابن معين: أهل الشام يقولون: نُعَيْم بن هَمَّار، وهم أعلم به^(١).
 فرجَّح "هَمَّار" لأنَّ أهل الشام يضبطونه هكذا، ونُعَيْم هذا شاميٌّ له صحبة، كما ذكر
 ذلك ابن عبد البر^(٢) وابن الأثير^(٣)، وغيرهما.
 ٢. قال أبو الحسن ابن القَطَّان في بيان خطأ الإمام عبد الحقِّ الإشيلي^(٤) في إسنادٍ فيه إسماعيل
 بن عِيَّاش، حيث حكم عليه بأنَّه حجازي، وذكر ابن القَطَّان أنَّ الصَّحيح أن الإسناد

=

قلت -يعني ابن ناصر الدين-: «الْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَفْتَحُ الْمُعْجَمَةَ، وَالثَّانِي بِالْهَاءِ بَدَلَهَا، وَالثَّلَاثُ بِالْهَاءِ، وَالْمَوْحَدَةُ الْمُثْقَلَةُ، بَدَلِ
 الْمِيمِ، وَالرَّابِعُ بِالْمُهْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ وَالْمِيمِ الْمُسَدَّدَةِ، وَقِيلَ فِيهِ أَيْضًا: ابْنُ هَدَّارٍ يَفْتَحُ الْهَاءَ وَالذَّالَ الْمُهْمَلَةَ الْمُسَدَّدَةَ وَبَعْدَ الْأَلْفِ
 رَاءٌ، وَزَادَهُ الْمُصَنِّفُ فِي "الْكَاشِفِ" وَ"التَّجْرِيدِ"، وَصَحَّحَ الْأَوَّلَ فِي "التَّجْرِيدِ"، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: الصَّوَابُ هَمَّارٌ، أَعْنِي
 الْقَوْلَ الثَّانِي، وَجَعَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقَوْلَ الرَّابِعَ بِالْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، خِلَافًا لِمَا قَدَّهَ الْمُصَنِّفُ
 فِيهَا وَجَدْتُهُ بِخَطِّهِ كَمَا أَوْضَحْتُهُ، وَزَادَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَوْلًا سَادِسًا، وَهُوَ ابْنُ هَمَّامٍ بِمِيمَيْنِ، وَجَمَعَ لِنُعَيْمٍ هَذَا مَسْنَدًا الْحَافِظُ
 أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَحَكَى فِي اسْمِ أَبِيهِ الْأَقْوَالِ الْخَمْسَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْأَشْهُرَ هَمَّارٌ بِالْمِيمِ وَالرَّاءِ فِي آخِرِهِ».
 وَرَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ الْإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٦/ ٣٦٤) وَابْنُ الْأَثِيرِ أَسَدَ الْغَابَةِ (٥/ ٣٣٠) "هَمَّار".
 إذن فمجموع الأقوال في ضبط اسم والد نُعَيْم ستة أقوال:

١. هَمَّار. ذكره الذهبي في المشته (ص: ١١٣).
 ٢. هَمَّار: ذكر الدَّارِقُطَنِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ يَنْظُرُ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ (٢/ ٧٤٢)، وَصَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ (٢/ ١١١)، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّهُ الْأَشْهُرُ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ، وَذَكَرَ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص: ٥٦٥) أَنَّ الْأَكْثَرَ رَجَّحُوهُ.
 ٣. هَبَّار. الْمُؤْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ (٢/ ٧٤٢) الْاسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (٤/ ١٥٠٩)، جَامِعُ الْمَسَانِيدِ (٧/ ٢٤١)، الْمَشْتَبَه (ص: ١١٣).
 ٤. هَمَّار، وَجَعَلَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ (٧/ ٢٤١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (٤/ ١٥٠٩) "هَمَّار" بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ.
 ٥. هَدَّار: زَادَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْكَاشِفِ (٢/ ٣٢٥)، وَتَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ (٢/ ١١١).
 ٦. هَمَّام: زَادَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (٤/ ١٥٠٩).
- (١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٦٧، ٤٦٨)، وينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٧٤٣).
 (٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٥٠٩).
 (٣) أسد الغابة (٥/ ٣٣٠).
 (٤) الأحكام الوسطى (٤/ ٧١).

شامي، وبَيَّنَّ أن محلَّ النَّظَر يكون في شيخ الرَّاوي، فإن كان بلدِيَّه فهذا يكفي، ولا يُشترط كون رجال الإسناد كلَّهم من بلد الرَّاوي، وإن كان ذلك أقوى، فقال: «وحتى لو كانوا كلهم غير شاميين، وشيخ إسماعيل بن عِيَّاش شامياً، كفى ذلك في المقصود، وعُدَّ به الحديث من صحيح حديثه؛ فإنه إنَّما يُراعى في ذلك أشياخه فقط؛ لأنَّه كان بهم عالماً، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده»^(١).

٣. ومن ذلك تقديم قول أهل البلد في ذكر وفاة شيوخها، نقل الذهبي^(٢) وابن حجر عنه في ترجمة "إسحاق بن وهب الطهرمسي"^(٣) عن أبي سعيد بن يونس قوله: «توفي بطهرمس^(٤)»، يوم الأربعاء، لسبع بقين من شهر ربيع الآخر، سنة تسع وخمسين ومئتين^(٥). ثم قال ابن حجر: فهذا ينافي قول علي بن سعيد^(٦): إنَّه خرج إلى قريته سنة ستين^(٧)، وأبو سعيد أعلم بأهل بلده^(٨).

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٢١٣).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٣).

(٣) إسحاق بن وهب بن عبد الله الطهرمسي مولى آل سعيد بن أبي مريم يكنى أبا يعقوب، قال ابن يونس: روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى الله من أن يحدث بها، وأحسبه وهم فيها؛ لأنه لم يكن من أصحاب الحديث، وكان أيضاً يحدث حفظاً، وقال الدارقطني: كذاب متروك يحدث بالباطيل عن عبد الله بن وهب وغيره، وقال ابن عدي: روى عن ابن وهب بأحاديث مناكير وما أظنُّه رآه، وقال الذهبي: كذاب. تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٤٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٦٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١/ ٢٥٨) ديوان الضعفاء (ص: ٢٩).

(٤) طهرمس: بالضم، وسكون الراء، وضم الميم، وآخره سين مهملة، قرية من قرى مصر، وهي قرية من حيزة فسطاط مصر. الأنساب للسمعاني (٩/ ١٠٧)، معجم البلدان (٤/ ٥٢).

(٥) تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٤٠).

(٦) علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي الحافظ نزيل مصر ومحدثها، الملقب بعلي، قال الدارقطني: لم يكن في حديثه بذاك. قال ابن يونس: كان يفهم ويحفظ، توفي بمصر في ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين. تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ١٥٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٢٥)، تاريخ الإسلام (٦/ ٩٨٧)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٩٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٥٠).

(٧) يقصد ما نقله الذهبي عن ابن عدي أنَّه قال: سمعت علي بن سعيد بن بشير يقول: خرجت إلى قريته سنة ستين ومئتين، فقدَّرت أنَّ له ستين سنة. ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٣)، وينظر نصُّ ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٦٠).

(٨) لسان الميزان (٢/ ٨٢، ٨٣).

فقدَّم قول أبي سعيد بن يونس على قول علي بن سعيد، لأنَّ الطُّهْرُمُسي مصري، وابن يونس مصري، فهو أعلم به من غيره؛ لأنَّه بلديَّة، أمَّا علي بن سعيد فإنَّه وإن نزل مصر، إلَّا أنَّه رازيُّ الأصل، فلا يبلغ علمه علم ابن يونس صاحب البلد.

المطلب السادس: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث

ذكر العلماء من وجوه الترجيح بين الروايات، أن يكون الراوي صاحب القصة، فترجح روايته على غيره، وذلك لأنه أعرف بالقصة وأعلم بها من غيره، فيكون وقوع الخطأ والوهم من جهته أبعد.

ويُعدُّ هذا المرجح من صور الاختصاص؛ لأنه مزية في الراوي على غيره من الرواة، تجعل له مزيد ضبط، وتثبت في الخبر، ولكن هذه المزية ليست متعلقة بشخص الراوي، إنما هي مزية مخصوصة ببعض مروياته، التي كان هو صاحب القصة فيها، وإن كانت رواية واحدة؛ فهي خصوصية معنوية، ولهذا لا تجد هذه الصفة مذكورة عند الكلام على الراوي في كتب الرجال والتراجم.

وقد ذكر العلماء هذا المرجح ضمن المرجحات المعتبرة عندهم، فقال الحازمي عند ذكره لوجوه الترجيح: «أن يكون أحد الراويين صاحب القصة فيرجح حديثه؛ لأنَّ صاحب القصة أعرف بحاله من غيره، وأكثر اهتماماً»^(١).

والترجح بهذه الصورة نادر في كتب العلل، وغالب تطبيقات هذه الصورة نجدها في المصنّفات في متون السنة وشروحها، وهذه الصورة بحاجة إلى استقراء وتتبع لمعرفة مظان وجودها. أمثلة على الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث من كلام الأئمة:

١. قال الخطيب البغدادي: «ويرجح بأن يكون راوي الخبر من هو صاحب القصة، والآخر ليس كذلك»^(٢).

٢. ذكر أصحاب المصنّفات في علوم الحديث^(٣)، أن من وجوه الترجيح: كون الراوي للحديث صاحب القصة، وذلك تبعاً للحازمي.

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١١)، وينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣٥).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ٤٣٥).

(٣) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٠)، الشذا الفياح (٢/ ٤٧٣)، تدريب الراوي (٢/ ٦٥٦).

٣. ذكر ابن القيم في "زاد المعاد"^(١) عند ترجيحه لحديث أبي رافع على حديث ابن عباس في أنَّ النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، عدة مرجحاتٍ، منها ترجيحُ بصاحب القصَّة، فقال: «أنه كان الرسول بين رسول الله وبينها، وعلى يده ﷺ دار الحديث، فهو أعلم به منه بلا شك، وقد أشار بنفسه إلى هذا إشارة متحقق له ومتيقن، ولم ينقله عن غيره، بل باشره بنفسه».

المطلب السابع: الاختصاص بقبول رواية المدّلس، وعنّنة من لم يُعرف بالتدليس

مفهوم التدليس في اللغة:

قال ابن فارس: «دَلَسَ الدَّالُّ وَاللَّامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سِتْرٍ وَظُلْمَةٍ»^(١).

والتدليس: كتمان عيب في السلعة وسّره وإخفاؤه، وهو مأخوذ من الدّلس، وهو الظلمة؛ لأنّ من يخفي العيب في السلعة يخادع فكأنّه أتاها به في ظلمة^(٢).

مفهوم التدليس في اصطلاح المحدّثين:

سأقتصر على تعريف تدليس الإسناد لصلته بموضوع البحث^(٣).

تدليس الإسناد: قال ابن الصّلاح: هو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمع منه، موهماً أنّه سمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه موهماً أنّه قد لقيه وسمعه منه، ثمّ قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

(١) مقاييس اللغة (دَلَسَ) (٢/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (أبواب السين والdal) (١٢/ ٢٥٢)، الصّحاح (دَلَسَ) (٣/ ٩٣٠)، مقاييس اللغة (دَلَسَ) (٢/ ٢٩٦).

(٣) وهناك أنواع أخرى للتدليس، كتدليس الشيوخ، والتسوية، والعطف، والقطع. ويبيّن أنها تعدّ من فروع تدليس الإسناد. ينظر: النكت على كتاب ابن الصّلاح لابن حجر (٢/ ٦١٧) (٢/ ٦٢١). والتقيد والإيضاح (١/ ٤٤٦، ٤٤٧)، وتعريف أهل التقديس (ص: ١٦).

وقد فرّق ابن حجر ومن تبعه من المتأخرين بين التدليس والمرسل الخفي، وقصروا التدليس على رواية الرّواي عمّن لقيه، وأخرجوا رواية من عاصره ولم يلقه من التدليس وجعلوها صورة المرسل الخفي. ينظر: نزّهة النّظر (ص: ٢٢٢). ونقل المناوي شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٢) عن النجم الغيطي أن: الجمهور على أن المرسل الخفي قسمٌ من المدّلس لا قسماً له. وقد ناقش الدكتور حاتم العوني ابن حجر فيما ذهب إليه، في بحث طويل، خلّص فيه إلى عدم صحّة تفريق ابن حجر؛ لمخالفته لاستعمالات الأئمة المتقدمين، مستنداً بالأدلة على عدم تفريق المتقدمين من الأئمة بين التدليس والمرسل الخفي، وليس هذا محل بسطه، فليس هو القصد من هذا المبحث، ولمراجعة ما كتبه الدكتور حاتم ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري (ص: ٣٨-٧٥).

وتتميّز للفائدة أيضاً يراجع مناقشة الدكتور إبراهيم اللاحم لابن حجر في إخراجه صورة المعاصرة من التدليس، في كتابه شرح نزّهة النّظر (ص: ٣١١-٣١٣).

ومن شأنه ألا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما، وإنما يقول: (قال فلان، أو عن فلان) ونحو ذلك»^(١).

حكم تدليس الإسناد:

اختلفت أقوال العلماء فيمن وصف بهذا النوع من التدليس وترجع أقوالهم إلى خمسة أقوال^(٢):

الأول: ردُّ روايته مطلقاً صرَّح بالسَّماع أم لم يصرَّح، وسواء دلَّس عن الثُّقات أم لا، وهذا قول جماعةٍ من أهل الحديث، والفقهاء كما ذكره الخطيب^(٣)، وابن الصلاح تبعاً له^(٤).

الثاني: قبول روايته مطلقاً سواء بين السَّماع أم لم يبيِّن، وهذا القول حكاه الخطيب عن خلقٍ كثيرٍ من أهل العلم، وإليه ذهب جمهور من قبل المراسيل^(٥).

الثالث: اعتبار حال المُدلس، ففرَّقوا بين كون المُدلس لا يدلِّس إلا عن ثقة، وكونه يدلِّس عن الثُّقات والضعفاء، فيقبل من الأول، ويرد من الثاني، وعزا ابن عبد البر هذا القول إلى أكثر أئمة الحديث^(٦) كما حكاه السخاوي^(٧)، وبه قال أبو الفتح الأزدي^(٨)، وجزم به ابن حبان^(٩)، وابن عبد البر^(١٠) في حقِّ سفيان بن عُيينة.

الرابع: بالنظر إلى كثرة وقوع التدليس من المُدلس وقلَّته؛ فإنَّ كان تدليسه نادراً قُبِلت

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٣).

(٢) لخصت هذه الأقوال من فتح المغيث (١/ ٢٢٨ - ٢٣١).

(٣) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦١).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٥).

(٥) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦١).

(٦) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٧).

(٧) ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٢٩).

(٨) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦٢).

(٩) صحيح ابن حبان (١/ ١٦١).

(١٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٣٠).

عَنْتَهُ^(١) ونحوها، وإن كان كثيراً فلا تُقبل، وهذا القول استفاده السخاوي^(٢) من جواب ابن المديني على يعقوب بن أبي شيبة حينما سأله عن الاحتجاج بحديث المُدْلَس إذا لم يصرَّح فيه بالتَّحْدِيث، فكان جواب ابن المديني: «إذا كان الغالب عليه التَّدْلِيس فلا»^(٣).

الخامس: التَّفْصِيل فيما يُبَيَّن فيه السَّماع، وما لم يُبَيَّن: فما صرَّح فيه المُدْلَس بالسَّماع فمقبولٌ محتجٌّ به، وما لم يصرَّح فيه بالسَّماع، بل رواه بلفظٍ موهِمٍ للسَّماع فيكون مردوداً مثل المُرْسَل، وهذا الرَّأْي صحَّحه الخطيب^(٤)، وابن الصَّلاح^(٥)، وذكر العراقي أنَّه قول الأكثرين^(٦) وحكاه العلائي^(٧) عن جمهور أئمة الحديث، والفقهاء، والأصول.

أقسام هذه الصُّورة من الاختصاص:

تنقسم إلى خمسة أقسام:

الأول: من لم يُعرَف بالتَّدْلِيس مطلقاً:

وهذا يعدُّ من صور الاختصاص من جهة أنَّه لو وجدت له عَنَّة في إحدى رواياته، أو رواية له بغير صيغ التَّحْدِيث الصَّرِيحة، كقال فلان؛ فَإِنَّه لا يُحْكَم عليها بالتَّدْلِيس، أو الانقطاع، وعلى هذا مشى الأئمة في حكم رواية من لم يُعرَف بالتَّدْلِيس بالشَّرْطَيْن الذين ذكرهما ابن الصَّلاح وهما:

١. ثبوت اللَّقَاء بين الرَّاوِيَيْن.

٢. والبراءة من التَّدْلِيس.

فصَحَّح ابن الصَّلاح القول باتصال الإسناد المَعْنَعَن بالشَّرْطَيْن السَّابِقَيْن فقال:

(١) الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه: "فلان عن فلان". مقدمة ابن الصلاح (ص: ٦١).

(٢) ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٣٠).

(٣) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٨)، والكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦٢).

(٤) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦١).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٥).

(٦) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٣٤).

(٧) جامع التَّحْصِيل (ص: ٩٧).

«والصحيح - والذي عليه العمل - أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك^(١)، وادّعى أبو عمرو الدّاني^(٢) - المقرئ الحافظ - إجماع أهل النقل على ذلك، وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنّة إليهم قد ثبتت ملاقة بعضهم بعضاً، مع براءتهم من وصمة التدليس. فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك»^(٣).

وقد عُرِفَ بعض الرواة بعدم تصريحه بالسّماع، سجيّة منهم، ولم يُعرف عنهم التدليس، فقبلت رواياتهم، ومُنَّ ذُكِرَ عنه ذلك حجاج بن محمد^(٤)، قال الخطيب البغدادي: «ومَن كان لا يذكر الخبر في أكثر حديثه، حجاج بن محمد الأعور؛ فإنّه كان يروي عن ابن جريج كتبه، ويقول فيها: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه، واحتجُّوا بروايته؛ لأنّه قد كان عرف من حاله أنّه لا يروي إلا ما سمعه»^(٥).

(١) يريد به ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٢) قال: اعلم وفقك الله أي تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة: وهي عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس.

(٢) ينظر: جزء في علوم الحديث (ص: ٦٠) ونصّ كلامه فيه: «وما كان من الأحاديث المعنّة التي يقول ناقلوها (عن عن) فهي أيضاً مسندة متصلة إجماع أهل النقل، إذا عُرِفَ أنَّ الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً، ولم يكن ممن يُعرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً».

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٦١) وينظر: السنن الأبين (ص: ٤٣-٦٨)، فقد أسّس كتابه لمناقشة مسألة حكم الإسناد المعنعن، والمحكمة بين موقف الإمامين البخاري ومسلم منه، ويقارن بما ذكره الدكتور خالد الدريس في موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسّماع (ص: ٤٥-٥٣) فقد ناقش القضية بإسهاب، وعرض أدلة وحجج كل مذهب.

(٤) حجاج بن محمد مولى سليمان بن مجالد مولى المنصور العباسي الترمذي ثم المصيصي ثم البغدادي الحافظ الأعور، روى عن ابن جريج، وابن أبي ذئب، وعنه: أحمد، والزّعفراني، وثقه ابن المديني، وقال أحمد: ما كان أضبطه وأشدّ تعاهده للحرّوف ورفع من أمره جداً.

قال الحرّبي منع يحيى بن معين ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً، قال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته. توفي ٢٠٦هـ. الكاشف (١/ ٣١٣)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٣)، الخلاصة (ص: ٧٣).

(٥) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٩٠)

ومنهم: حماد بن زيد، وشعبة، وهمام، كما بين ذلك ابن رجب، فقال: «واعلم أن الراوي في روايته، تارة يُصرح بالسَّماع، أو التَّحديث، أو الإخبار، وتارة يقول: "عن" ولا يصرِّح بشيءٍ من ذلك... وتارة يقول: قال فلان كذا، فهذا له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يُعلم منه عدم التَّدليس، فتكون روايته مقبولةً محتجاً بها، كهَمَّام، وحماد بن زيد، وشعبة، وحَجَّاج»^(١).

ثمَّ إنَّ رواية هَمَّام بن يحيى العَوَدي^(٢) عن قتادة، لها خصوصية فقد ذكر هَمَّام أنَّه سمع منه، وإن لم يُصرِّح بلفظ السَّماع، فقال: «ما قلت: قال قتادة فأنا سمعته من قتادة»^(٣)، وهَمَّام ليس معروفاً بالتَّدليس في الأصل، فعنَّته مقبولةً كما ذكر ابن رجب، لكن هذا النصُّ زيادةٌ في التأكيد على رواية قتادة على الخصوص، حتَّى لا يتوهَّم متوهمٌ عدم سماعه من قتادة لعدم التَّصريح بالسَّماع.

وقد نفى النُّقاد - في كتب التراجم - التَّدليس عن جماعةٍ من الرُّواة^(٤)، ومعرفة هذا تفيد عند دراسة إسناد معيَّن، وجدت فيه عنَّنة لراوٍ لم يُعرف بالتَّدليس عند النُّقاد؛ فإنَّ عنَّنته حينئذٍ محمولةٌ على الاتصال.

وكما وُجد في كلام الأئمة نفْيٌ للتَّدليس عن رِوايةٍ بخصوصهم، فإنَّ الإمام الحاكم نفى التَّدليس عن أهل بلدانٍ بعينها، فقال: «أهل الحجاز»^(٥)، والحرمين، ومصر، والعوالي^(٦)، ليس

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٩).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٩٥).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٩٠).

(٤) للتمثيل على جماعةٍ من الرُّواة ممن نفى عنهم النُّقاد التَّدليس، ينظر ما ذكره ابن حجر في: تهذيب التهذيب (٣/ ١١١)،

(٤/ ١٧٩)، (٨/ ١٠٣)، (١٠/ ٣١٥)، وينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٣٢٢).

(٥) هو جبل ممتدٌّ حالٌّ بين العُور، عُور تهامة ونجد، قال الخليل: سُمِّي الحجاز حجازاً لأنَّه فصل بين العُور والشَّام وبين

البادية، وحدود الحجاز: ما بين جبلي طَيْءٍ إلى طريق العراق، لمن يريد مكة، إلى سَعف تهامة، ثمَّ مستطيلاً إلى اليمن.

معجم ما استعجم (١/ ١١)، معجم البلدان (٢/ ٢١٨).

(٦) العوالي: جمع العالي ضدَّ السَّافل: وهو ضَيْعةٌ بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وذلك أَدناها وأبعدُها ثمانية.

معجم البلدان (٤/ ١٦٦) الروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ٤٢٢).

التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان^(١)، والجلال^(٢)، وأصبهان^(٣)، وبلاد فارس^(٤)، وخوزستان^(٥) وما وراء النهر^(٦) لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، فأما مدينة السلام بغداد، فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث... «^(٧)». ثم ذكر أسماء جماعة من المحدثين من أهل بغداد في كل طبقة ممن لم يعرف عنهم التدليس.

(١) بلاد واسعة، أول حدودها ممّا يلي العراق أذوار قصبة جوين وبهق، وآخر حدودها ممّا يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمّان، وليس ذلك منها إنّما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أنهار من البلاد منها نيسابور، وهراة، ومرو، وهي كانت قصبتها، وبلخ، وطالقان ونسا، وأبيورد وسرخس، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون. ومعنى خراسان: قال الجرجاني: معنى خر: كل، وأسان: معناه سهل، أي كل بلا تعب. وقال غيره: معنى خراسان بالفارسية: مطلع الشمس.

وهي حالياً أقصى شمال إيران وقسم منها في أفغانستان الشمالية الغربية وتركمانستان.

معجم ما استعجم (٢/ ٤٨٩، ٤٩٠)، معجم البلدان (٢/ ٣٥٠)، أطلس الحديث النبوي (ص: ١٦٠).

(٢) الجبال: تشتمل على ما الكوفة والبصرة وما يتصل بهما، فحدّها الشرقيّ مفازة خراسان وفارس وأصبهان وشرقيّ خوزستان وحدّها الغربيّ أذربيجان وحدّها الشماليّ حدود الديلم وقزوین والريّ، وحدّها الجنوبيّ العراق وخوزستان، وهي تشتمل على مدن مشهورة ومعظمها: همذان، والدينور، وأصبهان، وقم. المسالك والممالك للاصطخري (ص: ١٩٥).

(٣) أصبهان: قال ياقوت: منهم من يفتح الهمزة، وهم الأكثر، وكسرّها آخرون، منهم: السمعاني، وأبو عبيد البكري الأندلسي: وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، وأصبهان: اسم للإقليم بأسره، وهي من بلاد فارس، وهما مدينتان بينهما مقدار ميلين، إحداهما: تعرف باليهودية وهي أكبرهما، والثانية: تعرف شهرستان. ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٠٦-٢٠٨)، الروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ٤٣).

(٤) ولاية واسعة وإقليم فسيح، أول حدودها من جهة العراق أركان، ومن جهة كرمّان السيرجان، ومن جهة ساحل بحر الهند سيراف، ومن جهة السند مكران. معجم البلدان (٤/ ٢٢٦).

(٥) تقع في أرض عبّادان في شرقي موضع دجلة، بين فارس والبصرة، من مدنها: الأهواز واسمها هُرْمُز شهر، وهي الكورة العظيمة التي ينسب إليها سائر الكور، وعسكر مكرم، وتستر، وجنديسابور، والسّوس، ورامهرْمُز، وسرق. المسالك والممالك للاصطخري (ص: ٨٨)، الأنساب للسمعاني (٥/ ٢٢٩)، الروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ٢٢٥).

(٦) يراد به ما وراء نهر جيحون (أمودارية) بخراسان، وأشهر مدنها: سمرقند، وبخارى، وطشقند، وترمز. معجم البلدان (٥/ ٤٥)، أطلس الحديث النبوي (٣٢٨).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص: ١١١).

ويظهر للباحثة أنَّ هذا النص لا يُسلم للإمام الحاكم في كل تلك البلدان؛ لوصف النقاد لعددٍ من أهل هذه البلدان بالتدليس^(١)،

مثل: عبد الملك ابن جريج المكي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي^(٢)، فقد عدَّهما ابن حجر في المرتبة الثالثة^(٣)، وخارجة بن مصعب الخراساني^(٤)، وعبد الله بن زياد

(١) ذكر أحمد بن فارس السُّلُوم تعليقاً على كلام الحاكم في تحقيقه للكتاب: ص (٣٥٦): أنَّ في الحجاز طائفة من المدلسين، أشهرهم أبو الزبير، لكنَّ المصنف لا يتَّهمه بالتدليس، وفي مصر مدلسون أمثال: ابن هَيْعَةَ، ويزيد بن أبي حبيب، ورشدين بن سعد.

وقد وهم الحاكم في إسنادٍ فيه أبو الزبير المكي، فذكره مع رجالٍ غير معروفين بالتدليس، كما ذكر ابن حجر في تعريف أهل التقديس (ص: ٤٥)، فقال في معرفة علوم الحديث (ص: ٣٤): «حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، حدَّثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله». قال الحاكم: هذا حديث رواه بصريون، ثمَّ مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس فسواءً عندنا ذكروا سماعهم، أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثلاً لألوف مثله». والحاكم إمامٌ لا يخفى عليه شهرة أبي الزبير المكي بالتدليس، لكنَّها سهوٌ منه والله أعلم.

(٢) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي أبو عبد الحميد المكي، روى عن أبيه، وابن جريج، وعنه: الحميدي، والشافعي، قال أحمد ثقةٌ يغلو في الإرجاء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: يُعتبر به ولا يحتجُّ به، قال ابن حجر: صدوقٌ يخطئ وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك، توفي ٢٠٦هـ. الكاشف (١/ ٦٦٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦١)، الخلاصة (ص: ٢٤٣).

(٣) قال ابن حجر عن ابن أبي رواد في تعريف أهل التقديس (ص: ٤١): ونُسب إلى التدليس، ومُنَّ ذكره فيهم العلاني. وقد تصحَّفت (رواد) إلى (داود) في الطبعة التي رجعت إليها من الكتاب، ولعلَّ خطأ مطبعي.

وقال عن ابن جريج: وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنَّه قبيح التدليس لا يدلُّس إلا فيما سمعه من مجروح.

(٤) خارجة بن مصعب بن خارجة الضُّبَعي أبو الحجاج الخراساني السَّرَّخَسي، روى عن زيد بن أسلم، وعنه: وكيع بن الجراح، وأبو داود الطيالسي، قال ابن معين مرة: ليس بشيء، ومرة: ليس بثقة، قال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وتركه ابن المبارك فيما قاله محمد بن إسماعيل، قال ابن حجر: متروك وكان يدلُّس عن الكذابين ويقال: إنَّ ابن معين كذَّبه، توفي سنة ١٦٨هـ.

الجرح والتَّعديل (٣/ ٣٧٥، ٣٧٦)، الكاشف (١/ ٣٦٢)، الخلاصة (ص: ٩٩).

المدني^(١)، عدّهما في المرتبة الخامسة^(٢).

ويمكن توجيه كلام الحاكم في النص المتقدم، بأنه محمولٌ على أن الغالب من أحوال أهل تلك البلدان، السّلامة من التدليس؛ إذ الأحكام تُطلق في العادة على الغالب من الحال، والنادر لا حكم له.

الثاني: من عُرف بالتدليس، وينقسم إلى قسمين:

١. من كان لا يدلّس إلا عن ثقة:

فهذا يُعدُّ من صور الاختصاص من جهة أن روايته تقبل لأجل ذلك، كما ذكره الأئمة عن سفيان بن عُيينة، قال ابن حجر: «وجزم بذلك أبو حاتم ابن حبان، وأبو عمر ابن عبد البر^(٣)، في حقّ سفيان بن عُيينة، وبالعالم ابن حبان في ذلك حتّى قال: إنّه لا يوجد له تدليس قطّ إلا وجد بعينه، وقد بيّن سماعه فيه من ثقة^(٤)»^(٥).

(١) عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي [وقد ينسب إلى جدّه] أبو عبد الرحمن المدني، روى عن: نافع مولى ابن عمر، والزّهري، وعنه رُوّح بن القاسم، والمفضل بن فضالة، قال مالك: كذاب، وقال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، كان إبراهيم بن سعد يرميه بالكذب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك وقال أبو زرعة: هو لا شيء، قال الذهبي: مجعّ على ضعفه وتركه، وقال ابن حجر: متروك اتّهمه بالكذب أبو داود وغيره، من السابعة.

الجرح والتعديل (٥/ ٦١، ٦٢)، ديوان الضعفاء (ص: ٢١٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣).

(٢) قال ابن حجر عن عبد الله بن زياد في تعريف أهل التقديس (ص: ٥٤): وصفه ابن حبان بالتدليس.

وقال عن خارجه: قال ابن معين: ضعيف مشهور بالتدليس، وصفه به أحمد، وأبو حاتم، والدارقطني وغيرهم.

(٣) قال ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٣٠): «وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيّب، ومحمّد بن سيرين، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح».

وقال في (١/ ٣١): «يقبل تدليس ابن عُيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريح ومعمّر ونظائرها».

وقال أيضاً في (١/ ٢٨): «جملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازته من أجازته من العلماء بالحديث هو أن يحدث الرجل

عن شيخ قد لقيه وسمع منه، بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره

أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة فإن دلّس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث».

(٤) ونصّ ما ذكره ابن حبان في صحيحه (١/ ١٦١): «...إلا أن يكون المدّلس يُعلم أنّه ما دلّس قطّ إلا عن ثقة، فإذا كان

كذلك قبلت روايته، وإن لم يبيّن السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عُيينة وحده؛ فإنّه كان يدلّس، ولا يدلّس إلا

عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عُيينة خبرٌ دلّس فيه إلا وجد الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة».

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٤).

وذكر العراقي^(١) أنَّ البزار^(٢) وأبا الفتح الأزدي^(٣) سبقا ابن عبد البر في القول بقبول رواية من لا يدلُّس إلا عن الثقات.

وذكر العلائي أيضاً أن القول الرَّاجح فيمن هذه صورته أن يُقبل حديثه، كما في المُرسَل^(٤)، فقال: «أمَّا على القول الرَّاجح من الفرق بين من عُرف منه أنَّه لا يُرسل إلا عن ثقةٍ وغيره، فكذلك في المُدلس، فكلُّ من عُرف منه أنَّه لا يدلُّس إلا عن ثقةٍ يقبل منه ما قال فيه "عن" ونحوه، دون غيره»^(٥).

والذي نصَّ عليه ابن حبان من اختصاص سفيان بن عُيينة بتدليسه عن الثقات، يمكن أن يجاب عنه: بأنه وُجد في كلام النُّقاد تخصيص تدليس بعض الرواة بشيخ ثقةٍ له، فيكون هذا ليس خاصاً بابن عُيينة، ومن أمثلته^(٦):

• حميد الطويل عن أنس بن مالك: وهذا مستفادٌ من كلام ابن عدي بعد أن ذكر من يتَّهم حميداً بأنه لم يسمع كل الأحاديث التي يرويها عن أنس عنه، بل منها ما سمعه من أنس، ومنها ما سمعه من ثابت البناني عن أنس لكنَّه دلَّسه، فقال: «الذي رواه عن أنس البعض ممَّا يدلُّسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت»^(٧).

• يونس بن عُبيد عن الحسن البصري^(٨): ذكر شعبة أنَّه دلَّس عن الحسن، فقال: «عامَّة تلك الدقائق - يعني مسائل الدقائق - التي حدَّث بها يونس - يعني ابن عبيد - عن

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٣٧).

(٢) ذكره في جزء الذي جمعه فيمن يقبل ويترك، كما نقله ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٢٤).

(٣) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣٦٢).

(٤) سيأتي تعريف المرسَل في المبحث التالي.

(٥) جامع التَّحصيل (ص: ١٠٠).

(٦) أفدت هذه الفائدة من كتاب: تحرير علوم الحديث للجديع (٢/ ٩٧٧، ٩٧٨).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٦٧).

(٨) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٤٠٥).

الحسن، إنما كانت عن أشعث - يعني ابن عبد الملك^(١). قال أبو محمد: «يعني أن يونس أخذها من أشعث عن الحسن، ودلّسها عن الحسن، ولم يذكر فيه الخبر»^(٢).

- عبد الله بن أبي نجيح^(٣) عن مجاهد في رواية التفسير: ويستفاد هذا مما حكاه علي ابن المدني عن يحيى بن سعيد في تدليس ابن أبي نجيح التفسير عن مجاهد، فقال: «لم يسمعه ابن أبي نجيح، عن مجاهد، كله يدور على القاسم ابن أبي بزة»^(٤).
- قتادة، وأبو سفيان طلحة بن نافع^(٥): ذكرهما الحاكم في الجنس الأول، فيمن يدلّس عن الثقات، قال الحاكم: «فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقاتادة بن دعامة»^(٦).

٢. من كان مدلساً إلا أنه عُرف بعدم تدليسه عن شيخ أو شيوخ معينين:

لكونه من أثبت الرواة عنه، أو من التلاميذ الصّابطين لحديثه، أو نحو ذلك؛ فتكون روايته عن أولئك الشيوخ لها خصوصية، فتستثنى من الحكم عليها بالتدليس.

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٠٤).

(٢) الجرح والتعديل (التقدمة) (١/ ١٣٤، ١٣٥).

(٣) عبد الله بن أبي نجيح الثقفي مولا هم أبو يسار المكي، روى عن: عطاء، ومجاهد، وعنه: الثوري، وشعبة، وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، قال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وربما دلّس، توفي سنة ١٣١هـ. الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣) الكاشف (١/ ٦٠٣)، الخلاصة (ص: ٢١٧). وسيأتي الكلام عنه في القسم التطبيقي.

(٤) القاسم بن أبي بزة المخزومي أبو عبد الله المكي، روى عن أبي الطفيل، ومجاهد، وعنه: ابن جريج، وشعبة، وثقه ابن معين، قال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ١٢٤هـ، وقيل: ١١٥، وقيل: قبلها. الكاشف (٢/ ١٢٧)، تقريب التهذيب (ص: ٤٤٩)، الخلاصة (ص: ٣١١).

(٥) (أخبار المكيين) من تاريخ ابن أبي خيثمة (ص: ٣٢١).

(٦) طلحة بن نافع القرشي مولا هم الإسكاف أبو سفيان المكي نزيل واسط، روى عن: أبي أيوب، وجابر، وعنه: الأعمش، وأبو بشر، قال أحمد، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين لا شيء، وقال شعبة حديثه عن جابر صحيفة، قال ابن حجر: صدوق، من الرابعة. الكاشف (١/ ٥١٤، ٥١٥)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٣)، الخلاصة (ص: ١٨٠).

(٧) معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٣).

- من ذلك: رواية الأعمش عن إبراهيم النخعي، وابن أبي وائل^(١)، وأبي صالح السَّمان^(٢)، قال الذهبي: «وهو يدلّس، وربّما دلّس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: حدّثنا فلا كلام، ومتى قال: "عن" تطرّق إلى احتمال التّدليس، إلّا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السَّمان، فإنّ روايته عن هذا الصّنف محمولة على الاتصال»^(٣).
- أحاديث الأعمش عن طلحة بن نافع^(٤)، فقد ذكر ابن عدي أنّ روايات الأعمش عن طلحة، عن جابر صالحه، ويُفهم من ذلك سلامة تلك الروايات من هذا الطّريق من التّدليس، فقال: «وطلحة بن نافع أبو سفيان صاحب جابر، وقد روى عن جابر أحاديث صالحه، رواه الأعمش عنه، ورواها عن الأعمش الثّقات»^(٥).
- رواية حفص بن غياث عن الأعمش تجعل عنّته مقبولة^(٦)، ذكر ذلك ابن حجر في "هدي السّاري"^(٧)، ويبيّن أنّ الإمام البخاري اعتمد في صحيحه على رواية حفص عن الأعمش، وسبب ذلك: أنّه كان يميّز بين ما صرّح فيه بالسّماع، وما دلّسه.

(١) كذا في ميزان الاعتدال، وهو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي، سمع عمر، ومعاذ، وعنه: منصور، والأعمش، قال عاصم بن بهدلة: ما سمعته سبّ إنساناً قطّ، وقال ابن معين: ثقة لا يسئل عن مثله، قال إبراهيم النخعي: أدركت أصحاب عبد الله متوافرين وهم يعدّونه من خيارهم، قال شقيق: أدركت سبع سنين من سنّي الجاهلية، توفي سنة ٨٢هـ. الجرح والتّعديل (٤ / ٣٧١)، الكاشف (١ / ٤٨٩)، الخلاصة (ص: ١٦٧).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التّطبيقي (ص: ٢٤٩).

(٣) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٢٤).

(٤) أفدت هذه الفقرة من كتاب: روايات المُدلسين في صحيح البخاري، ينظر: (ص: ٢٩).

(٥) الكامل في ضعفاء الرّجال (٥ / ١٨١).

(٦) هذه الفقرة كذلك أفدتها من روايات المُدلسين في صحيح البخاري، ينظر: (ص: ٣٠).

(٧) (١ / ٣٩٨).

- ورواية هُشَيْم عن حُصَيْن^(١)، وقال أحمد في رواية الأثرم^(٢): «هُشَيْم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حُصَيْن، ولا يكاد يدلّس عن حُصَيْن»^(٣).
- وهُشَيْم من أثبت النَّاس في حُصَيْن، قال عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد: «هُشَيْم في حُصَيْن أثبت من سفيان، وشعبة»^(٤).
- وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أعلم النَّاس بحديث حُصَيْن قديمها وحديثها هُشَيْم»^(٥).
- وقال أحمد بن حنبل: «ليس أحدٌ أصحَّ سماعاً من حُصَيْن بن عبد الرحمن من هُشَيْم»^(٦).
- ورواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم^(٧) عن محمّد بن إسحاق^(٨): «فإنَّه ميّز بين ما سمعه وما لم يسمعه: قال أحمد بن حنبل: «كان ابن إسحاق يدلّس، إلّا أنَّ كتاب إبراهيم بن سعد يُبيِّن إذا كان سماعاً قال: حدّثني، وإذا لم يكن قال: قال»^(٩).

(١) حُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمي الحافظ أبو الهذيل ابن عم منصور بن المُعْتَمِر: روى عن جابر بن سمرة، وزيد بن وهب، وعنه الثوري، وهُشَيْم، قال أحمد بن حنبل: الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث، قال ابن حجر: ثقةٌ تغيّر حفظه في الآخر، مات سنة ست وثلاثين ومائة. الجرح والتعديل (٣/ ١٩٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٠).

(٢) أحمد بن محمّد بن هانئ الطائي ويقال الكلبي الأثرم الإسكافي أبو بكر، قال إبراهيم الأصبهاني: الأثرم أحفظ من أبي زُرْعَةَ الرازي وأتقن، وقال ابن أبي يعلى: جليل القدر حافظٌ إمامٌ نقل عن إمامنا مسائل كثيرة وصنّفها ورتّبها أبواباً، وقال: كان يعرف الحديث ويحفظه ويعلم العلوم والأبواب والمسند فلما صحب أحمد حنبل ترك ذلك فأقبل على مذهب أبو عبد الله، مات بمدينة إسكاف في حدود الستين ومائتين قبلها أو بعدها، له مصنف في علل الحديث، ومسائل أحمد بن حنبل. تاريخ بغداد (٦/ ٢٩٦)، طبقات الحنابلة (١/ ٦٦-٧٢)، أعلام النبلاء (١٢/ ٦٢٤-٦٢٦)

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٨٢).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١١٥).

(٦) نفسه.

(٧) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٤٧، ٣٤٨).

(٨) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٣٠٨).

(٩) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٣٤).

- ورواية ابن جريج عن عطاء^(١)، روى يحيى القطان عن ابن جريج أنه قال: «إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت»^(٢).

فهذا يقتضي أن لرواية ابن جريج عن عطاء خصوصية، فهي كلها مسموعة عنه، وإن لم يُصرَّح بالسَّماع، أضف إلى ذلك أن ابن جريج كان من أثبت الناس في عطاء ملازمته الطويلة له^(٣)، وقد ذكر ذلك غير واحد من الأئمة، فقد روى صالح بن أحمد عن أبيه قال: «ابن جريج أثبت الناس في عطاء»^(٤). وقال علي ابن المديني: «ما كان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج»^(٥). وكذلك الحال في روايات ابن جريج عن ابن أبي مُليكة^(٦)، فهي صحيحة سالمة من التَّدليس، فقد ذكر ذلك يحيى بن سعيد القطان فقال: «أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مُليكة كلها صحاح»^(٧).

- ورواية سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت^(٨)، وسَلَمَة بن كُهَيْل^(٩)، ومنصور بن المعتمر، قال البخاري: «ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن

(١) هو ابن أبي رباح.

(٢) (أخبار المكيين) من تاريخ ابن أبي خيثمة (ص: ٣٥٦)

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٥ / ٣٥٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥ / ٣٥٧).

(٥) نفسه.

(٦) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي أبو بكر، قال الذهبي: كان عالماً، مفتياً، صاحب حديث وإتقان، معدود في طبقة عطاء، وقد ولي القضاء لابن الزبير، والأذان أيضاً، وقال أيضاً: وكان إماماً فقيهاً حجةً فصيحا مفوهاً متفقاً على ثقته، قال ابن حجر: أدرك ثلاثين من الصحابة ثقةً فقيهاً، توفي سنة ١١٧ هـ. سير أعلام النبلاء (٥ / ٨٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٧٨) الكاشف (١ / ٥٧١)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٢).

(٧) الجرح والتعديل (١ / ٢٤١).

(٨) حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند ابن دينار الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي، روى عن ابن عمر، وابن عباس، روى عنه عطاء بن أبي رباح والأعمش، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، قال الذهبي: كان ثقةً مجتهداً فقيهاً، وقال ابن حجر: ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس، توفي سنة ١١٩ هـ. الجرح والتعديل (٣ / ١٠٧، ١٠٨)، الكاشف (١ / ٣٠٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

(٩) سَلَمَة بن كُهَيْل الحضرمي أبو يحيى الكوفي، روى عن: جندب، وأبي جحيفة، وعنه: ابنه يحيى، وشعبة، عبد الرحمن بن مهدي يقول: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم منهم: سَلَمَة بن كُهَيْل، وقال =

سَلَمَةُ بن كُهَيْل، ولا عن منصور - وذكر مشايخ كثيرة - لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أَقَلَّ تدليسه! ^(١).

ونُقل عن الثوري عنايته بتفقد سماع الرواة، ومَن نصوا على ذكرهم: عِكْرِمَةُ بن عَمَّار، قال عبد الرحمن ابن مهدي: «كنت مع سفيان عند عِكْرِمَةَ فجعل يوقفه على كل حديثٍ على السَّماع» ^(٢). وقال ابن مهدي أيضاً: «قال لي سفيان الثوري بمعنى: مُرَّ بنا إلى عِكْرِمَةَ بن عَمَّار اليمامي، قال: فجعل يُملي على سفيان ويوقفه عند كل حديثٍ: قل: حدَّثني، سمعتُ» ^(٣).
الثالث: من لم يُعرَف بالتدليس، وتميَّز بعنايته برواية شيوخ له عُرفوا بالتدليس، فانتقى منها ما كان سالماً من التدليس:

ومن أولئك: شعبة بن الحجاج فإنه تحرَّى روايات شيوخه: الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، فلم يرو عنهم إلا ما تثبت من سلامته من التدليس، ولهذا جعل الأئمة لروايته عنهم خصوصية؛ فإنها تُقبل وإن رَوَّها بالعنعنة، قال السخاوي: «ولذا استثنى من هذا الخلاف الأعمش، وأبو إسحاق، وقتادة بالنسبة لحديث شعبة خاصة عنهم، فإنه قال: "كفيتكم تدليسهم" ^(٤)»، فإذا جاء حديثهم من طريقة بالعنعنة، حُمِلَ على السَّماع جزماً ^(٥).
قال ابن حجر: «وهي قاعدةٌ حسنةٌ تقبل أحاديث هؤلاء، إذا كان عن شعبة، ولو عَنَعْنوها» ^(٦).

=

ابن المبارك: عن سفيان يعني الثوري حدَّثنا سَلَمَةُ بن كُهَيْل وكان ركناً من الأركان، وشَدَّ قبضته، وثَقَّه أحمد، وابن معين، وأبو زُرْعَةَ، والعجلي وزاد: فيه تشيعٌ قليلٌ، مات سنة إحدى وعشرين ومائة. الجرح والتعديل (٤/ ١٧٠، ١٧١)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٩)، الخلاصة (ص: ١٤٩).

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٨٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٦٨).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ١١٧).

(٤) ينظر: معرفة السنن والآثار (١/ ١٥٢).

(٥) فتح المغيث (١/ ٢٣٣).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣١).

وقال ابن حجر أيضاً مبيّناً تحريّ شعبة في روايته عن شيوخه المدلسين: «وأمّا كونه: كان يروي عن المدلسين، فالمعروف عنه أنّه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلّا ما سمعوه، فقد رويانا من طريق يحيى القطان عنه أنّه كان يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: "سمعت"، و"حدثنا"، حفظته وإذا قال: "عن فلان"، تركته»^(١).

فيستدلّ من هذا أنّه عُرِف عنه شدة التثبت والتّحقيق من سلامة رواية كلّ من يروي عنه، فلا يكون ذلك خاصّاً بشيوخه الثلاثة المذكورين آنفاً، بل عامّاً في كلّ من روى عنه شعبة، فتطمئنّ النفس إلى سلامته من التدليس^(٢)، وفي هذا قال يحيى القطان: «كل ما حدّث به شعبة عن رجل، فقد كفاك أمره، فلا تحتاج أن تقول لذلك الرّجل: سمع ممّن حدّث عنه؟»^(٣).

• ومنهم: يحيى بن سعيد القطان ذكر ابن حجر في "النكت"^(٤) أنّ الإسماعيلي الحقه بشعبة في قبول ما رواه عن زهير^(٥) عن أبي إسحاق السّبيعي خاصّة وإن كان بالعنعنة، فذكر الإسماعيلي عقب رواية أخرجها من طريق القطان عن زهير عن أبي إسحاق: «يحيى القطان لا يروي عن زهير إلّا ما كان مسموعاً لأبي إسحاق».

ثم إنّ يحيى بن سعيد قد سار على طريقة شيخه شعبة في التّحقيق من سماع الرّواة^(٦)، يدلّ على هذا ما جاء عن محمّد بن الأزهر الجوزجاني أنّه قال لأحمد ابن حنبل: «لمّا لا تقول ليحيى بن سعيد قل: "حدثنا؟" فقال: مثل يحيى يقال له: قل "حدثنا؟!"^(٧). يعني: أنّه معروف بشدّة تثبّته من سماع الرّواة، وسلامة مروياتهم من التدليس، فلا يحتاج لهذا السؤال.

(١) الجرح والتّعديل (١/ ١٦١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٠).

(٢) ينظر: روايات المدلسين في صحيح البخاري (ص: ٢٧)، فقد رجّح المؤلف أنّ ذلك عامٌّ في كل من يروي عنهم شعبة.

(٣) الجرح والتّعديل (٢/ ٣٥).

(٤) ينظر: (٢/ ٦٣١)، وينظر: الجرح والتّعديل (١/ ١٦١)،

(٥) هو ابن معاوية، ستأتي ترجمته في القسم التّطبيقي (ص: ٢٠٨).

(٦) ينظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٨٤).

(٧) الجرح والتّعديل (١/ ٢٣٤).

• ومنهم: الليث بن سعد^(١) عن أبي الزبير^(٢)؛ فإنه ميّز ما سمعه أبو الزبير من جابر بدون واسطة، وما سمعه منه بواسطة، لذلك كانت لروايته عنه خصوصية دون غيره، قال ابن حجر: «رواية الليث بن سعد، عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه؛ فإنه ممّا لم يدلس فيه أبو الزبير، كما هو معروف في قصّة مشهورة»^(٣).

الرابع: أن يكون المدلس من أهل المرتبة الأولى والثانية من مراتب المدلسين^(٤).

ومراتبهم خمسة^(٥) كما ذكرها ابن حجر^(٦) تبعاً للعلائي^(٧):

(١) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢١٤).

(٢) محمد بن مسلم بن تدريس أبو الزبير مولى حكيم بن حزام المكي، عن عائشة، وابن عباس، وعنه: مالك، والسفيانان، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن عدي وقال: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون الضعف من جهتهم، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قال الذهبي: حافظ ثقة، كان مدلساً واسع العلم، وقال أيضاً: وهو من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعاً، وقد تكلم فيه شعبة لكونه استرجح في الميزان، توفي سنة ١٢٨هـ. الكاشف (٢/ ٢١٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٧، ٣٨)، الخلاصة (ص: ٣٥٨).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣١). والقصّة ذكرها العلائي في جامع التّحصيل (ص: ١١٠) قال: «قال سعيد بن أبي مريم، ثنا الليث بن سعد، قال: جئت أبا الزبير فدفعت لي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أتي عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ قال: سألته فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي».

ثم عقب العلائي على ذلك ببيانه أن هذا هو السبب في توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما يرويه الليث عن أبي الزبير عن جابر، ثم فسّر سبب قبول مسلم لروايات أبي الزبير عن جابر من غير طريق الليث بقوله: «وفي صحيح مسلم عدّة أحاديث ممّا قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأنّ مسلماً رحمه الله اطّلع على أنّها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه».

(٤) أفدته من كتاب روايات المدلسين في صحيح البخاري، مبحث: ضوابط واعتبارات قبول عنّة المدلس (ص: ٢٦).

(٥) وتمة المراتب هي: الثالثة: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم، إلّا بما صرحوا فيه بالسّماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنّه لا يُحتج بشيء من حديثهم، إلّا بما صرحوا فيه بالسّماع، لكثرة تدليسهم على الضّعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعّف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسّماع، إلّا أن يؤثّق من كان ضعفه يسيراً، كابن لهيعة.

جامع التّحصيل (ص: ١١٣، ١١٤).

(٦) تعريف أهل التقديس (ص: ١٣، ١٤).

(٧) ينظر: جامع التّحصيل (ص: ١١٣، ١١٤).

فالأولى: مَنْ لم يوصف بذلك إلا نادراً، كـيحيى بن سعيد الأنصاري^(١).
والثانية: مَنْ احتَمَلَ الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصَّحيح، لإمامته، وقلة تدليسه في
جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلُّس إلا عن ثقة كابن عُيينة.
فيتين ممَّا سبق في المرتبتين الأولى، والثانية، أنَّ روايات أصحابها مقبولة، لأحد أربعة
أسباب:

١. أن المُلِّس اتَّصف بندرة التدليس.
 ٢. إمامة المُلِّس.
 ٣. قلة تدليسه مقارنةً بعدد مروياته الكثير.
 ٤. كونه موصوفاً بالتدليس عن الثقات لا غير.
- ولهذا فإنَّ لأصحاب المرتبتين الأوليين خصوصيةً، فلا ينبغي أن تعامل مروياتهم معاملة
روايات المُلِّسين؛ بل هي مستثناة من الحكم عليها بالضعف والردِّ.
الخامس: الشيوخ الذين عُرفوا بالتدليس وروى عنهم البخاري ومسلم في "صحيحهما":
ووجه الاختصاص هنا:

أنَّ الشَّيخين إنَّما انتقيا من حديثهم ما علموا سلامته من التدليس، أو صحَّته من وجهٍ
آخر بتصريحه بالسَّماع في روايةٍ أخرى، أو موافقة غيره من الثقات لروايته، أو رواية الشَّيخين
لهم مقرونين بغيرهم، ونحوها من الأسباب.

ولتوضيح ذلك أذكر حكم عُنَّة المُلِّسين في الصَّحيحين، وأقوال العلماء فيها:

اختلف العلماء فيها على قولين:

الأول^(٢): أنَّها مقبولةٌ محتجٌّ بها، وهي بمنزلة السَّماع، وسبب قبولها:

١. مجيئها من وجه آخر بالتَّصريح.
٢. كون المَعْنِ لا يدلُّس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه.

(١) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٢٢٥).

(٢) ينظر: فتح المغيٲ (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

٣. أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المَعْنَى لها.

٤. أو لأنَّ بعض من وُصف بالتدليس فيها كان على سبيل الظَّن، وتبيَّن أن الصَّواب

بخلافه^(١).

وهو قول أكثر العلماء ابن الصلاح^(٢)، والنووي^(٣)، والقُطْب الحلبِي^(٤) وغيرهم.

الثاني: أنَّ حكم المَعْنَى في "الصَّحِيحِينَ" كغيرها من المَعْنَى خارجها، لا تُقبل إلا إذا صَرَّح المُدْلِسُ بالسَّماع، وذلك أنَّه لا معنى لتخصيصها بالقبول دون ما جاء في غيرها، لأنَّ من المحدثين من انتقد وجود روايات للمدلسين في "الصَّحِيحِينَ" كما ذكر ابن المرحل^(٥)، فيكون الاستثناء للصَّحِيحِينَ استثناءً بلا دليل، "وفي النفس منه غصّة" كما قال، وكذلك رأي ابن دقيق العيد؛ لأنَّ القاعدة إذا وُضعت فإنَّها لا بد أن تطبَّق على كلِّ كتابٍ، أمَّا أن تطبَّق على البعض دون الآخر فإنَّ ذلك لا يستقيم، ثم ذكر توجيه أصحاب التَّفريق في الحكم بين "الصَّحِيحِينَ" وغيرهما فقال: «غاية ما يوجَّه به أحد أمرين: إمَّا أن يدَّعى أن تلك الأحاديث عَرَف صاحب الصَّحِيح صحَّة السَّماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمرٍ بمجرد الاحتمال، وإمَّا أن يدَّعى أنَّ الإجماع على صحَّة ما في الكتابين دليلٌ على وقع السَّماع في هذه الأحاديث، وإلَّا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع»^(٦).

وكذا هو رأي ابن حجر، فقال: «وأما دعوى الانقطاع فمدفوعةٌ عَمَّن أخرج لهم البخاري، لما علَّم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذُكر من رجاله بتدليسٍ، أو إرسالٍ، أن تُسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنَّة فإن وُجد التَّصريح بالسَّماع فيها اندفع الاعتراض، وإلَّا فلا»^(٧).

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٧)

(٢) نفسه (٢/ ٦٣٥).

(٣) التَّقریب والتيسير (ص: ٣٩).

(٤) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٩٣)، وفتح المغيث (١/ ٢٣٢).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٥).

(٦) نفسه (٢/ ٦٣٥، ٦٣٦).

(٧) هدي السَّاري (١/ ٣٨٥).

تحرير المسألة:

لتحرير هذه المسألة وترجيح قول أحد الفريقين، في حكم العنّنة في "الصّحيحين" يجدر بي الإفادة من كتابي د. عوّاد الخلف "روايات المُدلسين في صحيح البخاري" و"روايات المُدلسين في صحيح مسلم"، فقد كان هذا الخلاف الدائر بين العلماء في حكم العنّنة في "الصّحيحين"، سبباً لدراسته لهذا الموضوع دراسةً تفصيليةً تطبيقيةً حتّى يتّثبت من صحّة ادعاء من نفى خصوصية "الصّحيحين" من عدمها، وقد توصل د. عوّاد في ختام بحثه، إلى ما يؤكد رأي من دافع عن العنّنة في الصّحيحين، وجعلها بمنزلة السّماع، وبيّن أن لها خصوصيّة على المُعنعَنات في غيرها، فقال في ختام كتاب "روايات المُدلسين في صحيح البخاري"^(١): «أحاديث المُدلسين في صحيح البخاري غير طاعنة في شرط الصّحّة، وذلك لأن احتمال الانقطاع قد زال، إمّا بإثبات التصريح بالسماع للمدلس المُعنعن الذي لا تقبل روايته إلّا بذلك، أو ما يقوم مقام التصريح بالسماع من اعتبارات قبول عنّنة المُدلس».

وذكر د. عوّاد إحصاء يؤكد هذه النتيجة، توصّل إليه بعد دراسته في "روايات المُدلسين

في صحيح البخاري"^(٢)، وهو كالتالي:

١. أن البخاري لم يخرج لأصحاب المرتبة الثالثة وعدتهم: (٢٣) راوياً أربعة منهم لم يخرج

لهم في أصوله، وإنما أخرج لهم تعليقاً.

٢. وأما أصحاب المرتبة الرابعة وهم ستة، فإن أربعة منهم لم يخرج لهم في أصوله، وإنما

أخرج لهم تعليقاً كذلك، وأصحاب المرتبة الخامسة لم يخرج لهم مطلقاً لا في الأصول

ولا في المتابعات.

٣. وأمّا أصحاب المرتبتين الأولى والثانية، وهم الذين لا تضر عنّنتهم، فكانت نسبة ما

خرجه لهم في كتابه النصف تقريباً (٣، ٥٧٪)، وعددهم في المرتبتين الأولى والثانية:

(٣٩) راوياً، ومع ذلك فإن أربعة منهم أخرج لهم تعليقاً.

(١) (ص ٥٩١).

(٢) ينظر: (ص: ٥٩٢، ٥٩٣).

وأما أهم نتائجه التي تخص بحثي في كتابه الآخر: "روايات المدلسين في صحيح مسلم"^(١) فهي كالتالي:

١. أن مسلماً خرج عن أصحاب المرتبتين الأولى، والثانية، الذين لا تضر عنعتهم ما نسبته (٤، ٦٠٪)، وعدتهم: (٥٢) راوياً.

٢. وأما أصحاب المراتب الأخرى فعدد الرواة: (٣٤) راوياً.

٣. ذكر أن مسلماً لم يخرج عن أصحاب المرتبة الخامسة في الأصول، ومع ذلك فما خرج في غيرها محمولٌ على السماع.

٤. وما خرج لأصحاب المرتبتين الثالثة، والرابعة في الأصول فهي صحيحة؛ إمّا لتصريحهم بالسماع في "صحيح مسلم" أو خارجه، أو لاعتباراتٍ أخرى ذكرها في ثنايا بحثه بالتفصيل.

أمثلة على الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنّنة من لم يُعرف بالتدليس من كلام الأئمة:

كلُّ ما ذكر من النصوص فيما مضى، يصلح أن يكون من الأمثلة على هذه الصورة؛ فلا حاجة للإطالة بإفراد أمثلة أخرى هنا.

وختاماً لهذا المبحث: فإنَّ معرفة هذه الأحوال التي يُستثنى منها الحكم على المدلس بالضعف، مهمّةٌ جداً، حتّى لا يحصل الخطأ برّد عنّنة كلّ من حُكم عليه بالتدليس، بل ينبغي التنبّه إلى أن المتقدّمين لم يُعلّوا الإسناد بعنّنة كلّ من وصف بالتدليس، فكانوا يفرقون بين أحوال المدلسين، كما قدّمت في تصنيف العلائي لهم^(٢)، والخلط في هذا وعدم التمييز بين أحوال المدلسين، ومعرفة من تردّ عنّنته، ومن تُقبل، أوقع البعض في الخطأ، برّد كلّ رواية وُصف

(١) ينظر: (ص: ٤٧٣ وما بعدها)

(٢) ينظر جامع التحصيل (ص: ١١٣، ١١٤).

أحد روايتها بالتدليس^(١).

ونقل هذا المعنى يعقوب بن شيبه في سؤاله ليحيى بن معين عن حكم عَنَّة المدلس، فقال: «سألت يحيى بن معين عن التدليس؟ فكرهه وعابه، قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ قال: لا يكون حجة فيما دلس»^(٢).

فيفهم من هذا النص أمور:

«أولاً: أن الإمام يحيى بن معين لم يجعل الحكم للصيغة، بل لثبوت التدليس في نفس الأمر.

ثانياً: أنه قال: "لا يكون حجة فيما دلس فيه" ولا يُعرف هذا إلا باعتبار الحديث وسبر الروايات.

ثالثاً: أن المدلس حجة فيما لم يدلس فيه "وإن عَنَّن" ^(٣).

(١) لمراجعة هذه القضية ينظر: روايات المدلسين في صحيح البخاري (ص: ١٦)، وما بعدها.

وينظر كذلك كتاب "منهج المتقدمين في التدليس" لناصر الفهد، فقد ناقش هذه القضية في كتابه ودرسها دراسةً مستفيضةً بالأمثلة التطبيقية، وخلص إلى أن المتقدمين لا يعلنون أحاديث المدلسين الثقات بمجرد العَنَّة إلا إذا قام الدليل على أن أحد أحاديثهم مدلسٌ بعينه، أو لم يعلم وجود التدليس، لكن وُجدت في الحديث علّة، فحملت على احتمال وجود التدليس، ينظر: (ص: ١٧٦، ١٧٧) و(ص: ٢٥٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٠٧).

(٣) منهج المتقدمين في التدليس (ص: ١٦٣، ١٦٤). وقد ذكر ناصر الفهد نصوصاً أخرى تثبت هذا المعنى يمكن مراجعتها.

المطلب الثامن: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة مفهوم المرسل في اللغة:

المرسل مشتق من الأصل الثلاثي (رَسَلَ) ويدور على ثلاثة معانٍ:

١. الإطلاق، والتَّخْلِيَة، والإِهْمَال^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَكْأَلًا﴾^(٢).

٢. مأخوذ من قولهم: جاءت الخيلُ أرسالاً، أي: قطعاً قطعاً^(٣)، وإذا أورد الرجلُ إبله متقطعة، قيل: أورها أرسالاً^(٤).

٣. مأخوذ من المراسيل: جمعُ مرسال وهي السريعةُ السير^(٥).

وكشف ابن حجر^(٦) عن العلاقة بين المعاني اللغوية، والمعنى الاصطلاحي، فقال عقب المعنى الأول، الذي هو التَّخْلِيَة والإطلاق: فكأنَّ المرسل أطلق الإسناد. وقال بعد الثاني: لأنَّ بعض الإسناد منقطعٌ عن بقيته.

وقال بعد الثالث: كأنَّ المرسل للحديث أسرع فيه، فحذف بعض إسناده.

مفهوم المرسل عند المحدثين:

عرفه ابن حجر بأنه: «ما سقط من آخره من بعد التَّابِعي. وصورته: أن يقول التَّابِعي - سواء كان كبيراً أم صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذلك»^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب (باب اللام، فصل الراء) (١١ / ٢٨٥)، وتاج العروس (رَسَلَ) (٢٩ / ٧٢).

(٢) [سورة مريم: ٨٣].

(٣) تاج العروس (رَسَلَ) (٢٩ / ٦٩)، وينظر: الصَّحاح (رَسَلَ) (٤ / ١٧٠٩).

(٤) لسان العرب (باب اللام، فصل الراء) (١١ / ٢٨١).

(٥) لسان العرب (باب اللام، فصل الراء) (١١ / ٢٨٣).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٥٤٢).

(٧) نزهة النظر (ص: ١٠٠، ١٠١). وذكر ابن حجر أنَّ جمهور المحدثين على عدم التَّقْيِيد بالكبير.

مفهوم المنقطع في اللغة:

قال ابن فارس: «القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم، وإبانة شيء من شيء. يُقال: قَطَعْتُ الشيءَ أَقْطَعُهُ قَطْعًا»^(١).

مفهوم المنقطع عند المحدثين:

خصه ابن حجر بنوع من الانقطاع في الإسناد فقال: «إن كان الساقط باثنين غير متوالين، في موضعين مثلاً، فهو المنقطع، وكذا إن سقط واحد فقط، أو أكثر من اثنين، لكن يشترط عدم التوالي»^(٢).

وقال ملا علي القاري: «والصحيح الذي ذهب إليه الجمهور، ومنهم الخطيب^(٣)، وابن عبد البر^(٤)، وغيرهما من المحدثين: أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره بحيث يشمل المُرسل، والمُعْضَل^(٥)، والمُعْلَق^(٦)، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما»^(٧).

(١) مقاييس اللغة (قَطَعَ) (٥ / ١٠١)، وينظر: تهذيب اللغة (باب العين والقاف مع الطاء) (١ / ١٣١)، والصَّحاح (قَطَعَ) (٣ / ١٢٦٦، ١٢٦٧).

(٢) نزهة النظر (ص: ٢٢٠).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢١).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١ / ١٩ - ٢١).

(٥) عرّفه ابن حجر في نزهة النظر (ص: ٢٢٠) فقال: «إن كان باثنين فصاعداً، مع التوالي، فهو "المعضل". يعني: إن كان السقط باثنين فصاعداً».

(٦) عرّفه ابن الصلاح في مقدّمته (ص: ٢٤) فقال: «هو الذي حذف من مبدأ إسناده واحد أو أكثر».

(٧) شرح نخبة الفكر (ص: ٤١٣)، وقارن بما في شرح نزهة النظر للأحم (ص: ٢٩١) فقد نبّه على هذا أيضاً.

وقد بيّن ابن حجر الفرق بين المُرسل والمنقطع، وهل هما متغايران أم لا؟ فقال في نزهة النظر (ص: ٢٠٤): «أكثر المحدثين على التغاير؛ لكنّه عند إطلاق الاسم، وأماً عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلًا أم منقطعاً، ومن ثمّ أطلق غير واحد ممّن لم يلاحظ مواقع استعمالهم، على كثير من المحدثين أنّهم لا يغيرون بين المُرسل والمنقطع، وليس كذلك».

حكم المرسل، والمنقطع:

لخص ابن حجر أقوال العلماء في حكم المرسل فقال: «فإن عُرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التوقف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد^(١)، وثانيهما - وهو قول المالكيين والكوفيين -: يقبل مطلقاً، وقال الشافعي^(٢): يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى، مسنداً، أو مرسلأً، ليرجح احتمال كون المحذوف ثقةً في نفس الأمر.

ونقل أبو بكر الرازي من الحنفية^(٣)، وأبو الوليد الباجي من المالكية^(٤): أن الراوي إذا كان يُرسل عن الثقات وغيرهم، لا يقبل مرسله اتفاقاً^(٥).
والمنقطع من أنواع الضعيف لفقده شرطاً من شروط الصحيح وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي الساقط.

وهذه الصورة من الاختصاص من الصور المختلف فيها؛ وذلك لأن المرسل ضعيف عند المحدثين من حيث الأصل؛ لكن قد تحفَّت بتلك الروايات قرائن تجعل العلماء يقبلونها، ويختلفون في قبولها حسب اجتهادهم ونظرهم.

=

وأوضح الدكتور اللاحم هذا أيضاً، فذكر أن الأكثر في استعمال الأئمة وصفهم المنقطع والمرسل بالإرسال، أمّا وصفهم لهما بالانقطاع فقليل، إلا عند الإمام الشافعي فإنه يكثر من وصفها بالانقطاع، فينبغي للباحث أن يتنبه لاستعمالات الأئمة في كتب الرواية والنقد، وماذا يريدون باصطلاحاتهم، حتّى يفهم مرادهم من سياقه الذي قيل فيه، ولا يصحّ محاسبته على مصطلحات من تأخّر عنهم؛ لأنّ العلوم في العصور المتأخرة مالت إلى تحديد المصطلحات، وقد اجتهد الإمام ابن حجر في تحرير هذه المصطلحات، وإعطاء كلّ معنى مصطلحاً خاصاً به يميّزه عن غيره. ينظر: شرح نزّهة النظر لللاحم (ص: ٢٦٩، ٢٩٧).

(١) ينظر: العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠٩)، أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٦٣٦)، التّحبير شرح التحرير (٥/ ٢١٤١).

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي (١/ ٤٦٣).

(٣) ينظر: الفصول في الأصول (٣/ ١٤٦).

(٤) ينظر: إحكام الفصول (١/ ٢٧٢).

(٥) نزّهة النظر (ص: ١٠١، ١٠٢).

وقد بحثت الدكتورة حصّة الصّغير قضية الاحتجاج بالمرسل ودرستها دراسةً مستفيضةً، وكشفت في نتائج البحث عن: أنّ الأئمة المتقدمين يذهبون إلى التفصيل في الحكم على المرسل، فلا يقبلونه مطلقاً، ولا يردونه مطلقاً، ولذا فإنّ ما يتردّد على السنة البعض من دعوى ردّ المحدثين للمرسل مطلقاً غير صحيح، فجمهور المحدثين يعدّونه ضعيفاً ضعفاً يسيراً، لا يوجب طرحه، كما لا يسوغ قبوله، فإذا تأيّد بطريق آخر يقوِّيه ترجّح قبوله، وغلب على الظنّ ثقة الراوي المحذوف، وهذا يفسّر اختلافهم في قبول بعض المراسيل دون بعض، وقد كان للإمام الشافعي عناية فائقة بهذه المسألة، فوضع شروطاً توضّح منهج قبول المرسل، حتّى أن كثيراً من المحدثين تأثروا بمذهبه^(١).

(١) ينظر: الحديث المرسل بين القبول والردّ (٢/٧٥٣، ٧٥٤).

أمثلة على الاختصاص بقبول الرواية المرسلة^(١) والمنقطعة^(٢)، من كلام الأئمة:

لتوضيح هذه الصورة، وبيان سبب قبول النقاد لمرويات بعض الرواة الموصوفة بالإرسال أو الانقطاع، أمثل ببعض الرواة الذين قبلت روايتهم مع كونها مرسلة، أو منقطعة، فمنهم:

١. سعيد بن المسيب^(٣):

استثنى عددٌ من العلماء مراسيله فقبلوها، وذلك لسببٍ خارجيٍّ، وهو أنهم تتبّعوها فوجدوها مسندةً، من وجوهٍ أخرى، أضف إلى ذلك أنه كان لا يُرسل إلا عن ثقةٍ، أو عن أحد الصحابة، قال الشافعي بلسان المعترض: «فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعةً، ولم تقبلوه

(١) ومن الأمثلة أيضاً: قبول مراسيل ابن سيرين عن أبي هريرة خاصةً لأنه سمعها منه، ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٤١٨)، شرح معاني الآثار (١/ ٢٠)، وكذلك صحّحوا مراسيل إبراهيم النخعي عن ابن مسعود خاصةً، ينظر: شرح علل الترمذي (١/ ٥٤٢)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/ ٥٨٠).

(٢) من الأمثلة أيضاً كلام الأئمة على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، واحتجاج الأكثر بها، وقد عرض الذهبي أقوال الأئمة وناقشها في "ميزان الاعتدال" ثم أن روايته عن أبيه عن جده: «ليست بمرسلة ولا منقطعة، أمّا كونها وجادة، أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر. ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن». ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٨).

وناقش هذه المسألة السخاوي أيضاً في فتح المغيث وختمها بقوله: «الظاهر كما قال شيخنا: إن شعيباً إنما سمع من جده بعض تلك الأحاديث، والباقي صحيفة، ويشهد له قول أبي زرعة: روى عنه الثقات. وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وهو ثقة في نفسه، إنما يتكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما تصيب عنده مما روى عن أبيه عن جده من المنكر. ونحوه قول ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، فليس بمتصل، وهو ضعيفٌ من قبيل أنه مرسل، وجد شعيب كتب جده عبد الله بن عمرو فكان يرويه عن إرسالاً، وهي صحاحٌ عن عبد الله غير أنه لم يسمعها، قال شيخنا: فإذا شهد لهابن معين أن أحاديثه صحاحٌ غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادةً صحيحةً، وهي أحد وجوه التّحمل». وقد نقل البخاري إمام الصنعة عن مشايخه الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأثبت سماع شعيب من جده، نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" (ص: ١٠٨) قال: قال محمد: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحُمَدي، وإسحاق ابن إبراهيم، يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب، وشعيب قد سمع من جده».

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٤٧).

عن غيره؟ قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً، إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحدٍ فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه»^(١).

ورأى بعضهم أن قبول مراسيل سعيد بن المسيب خصوصية له، ومنهم الشافعي، والحاكم^(٢)، والعلائي^(٣)، فقد استدلل بتصحیح أحمد^(٤)، وابن معين^(٥) لمُرسلات سعيد وأنها أصح المُرسلات.

وردَّ العلائي في "جامع التحصيل"^(٦)، على الخطيب^(٧) وغيره ممن يرى عدم خصوصية ذلك بمراسيل سعيد، وأنها حجة إذا اعتضدت بغيرها، وذكر أننا إذا اشترطنا اعتضاها بغيرها لم يكن لمراسيله خصوصية، فمراسيل غيره كذلك تُقبل إذا اعتضدت بغيرها كما اشترط الشافعي^(٨)، واستدل بأدلة عن الشافعي^(٩)، وأحمد^(١٠)، على أن مراسيله أصح المراسيل.

وقد ذكر العلماء أن لمراسيل سعيد عن عمر رضي الله عنه خصوصية أيضاً واحتجوا بها؛ لأنه كان من أعلم الناس به، حيث عكف على فقهه وتعلمه، حتى أن ابن عمر كان يسأله عن أقضية

(١) الأم (٣/ ١٩٢).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص: ٢٦).

(٣) جامع التحصيل (ص: ٤٧).

(٤) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠٧)، (٣/ ٩٢٠)، أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٦٣٩)، التَّجْبِير شرح التَّحْرِير (٥/ ٢١٤٧).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٢٠)، تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٠٦).

(٦) ينظر: جامع التحصيل (ص: ٤٦، ٤٧).

(٧) اعترض الخطيب في الكفاية (ص: ٤٠٥)، على القول بخصوصية مراسيل سعيد؛ بأنه وجدت له مراسيل غير مسندة، فأجاب العلائي عن ذلك فقال: «وقوله: إنه لم يوجد بعضها مسنداً لا يردُّ أيضاً؛ لأنَّ الحكم إنما ترتَّب في قبول ما أرسله على اعتبار غالب مراسيله، والبحث عنها، وعلى ما عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة مشهور، أو من هو من الصحابة رضي الله عنهم، وهو الغالب». جامع التحصيل (ص: ٤٧، ٤٨).

(٨) الرسالة (١/ ٤٦١)، وينظر: جامع التحصيل (ص: ٤٧).

(٩) من الأدلة أيضاً ما رواه المزني عن الشافعي أنه قال: «وإرسال ابن المسيب عندنا حسن». مختصر المزني (٨/ ١٧٦).

(١٠) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٦٣٧ - ٦٤١)، وقارن بجامع التحصيل (ص: ٤٧).

أبيه عليه السلام ^(١)، سأل أبو طالب ^(٢) أحمد قال: قلت: سعيد عن عمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر، وسمع منه، إذا لم يُقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟!» ^(٣).

قال ابن رجب معقباً على إثبات أحمد سماع سعيد من عمر عليه السلام: «ومراده أنه سمع منه شيئاً يسيراً، لم يرد أنه سمع منه كل ما روى عنه؛ فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعاً» ^(٤).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «سعيد بن المسيب، عن عمر مُرسَل، يدخل في المسند على المجاز» ^(٥)، يعني: تقوية له فهو مُرسَل إلا أن له حكم المسند، لما تقدّم ذكره من خصوصيته.

بقي توضيح مسألة أخيرة ذكرها العلائي وهي: هل قبول مُرسَل سعيد بن المسيب يختص به، أم يقاس عليه غيره، إن توفرت فيه شروط مُرسَل سعيد:

وأجاب بقوله: «والذي يظهر ولا بد أن من كان مثل ابن المسيب، وعُرف من عاداته أنه لا يرسل إلا عن عدل مشهور فمراسيله يحتج بها، وإن لم يعتضد كما تقدّم من قول الإمام أبي نصر بن الصَّبَّاح ^(٦)، وهذا هو اختيار المحققين كما تقدّم، ولا شك أن القول بقصر هذا الحكم

(١) ينظر: تاريخ ابن أبي خَيْثَمَةَ (السفر الثالث) (٢/ ١١١، ١١٢)، التَّعْدِيل والتَّجْرِيع (٣/ ١٠٨٣)، جامع التَّحْصِيل (ص: ٤٧)، تهذيب الكمال (١١/ ٧٤).

(٢) أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني، تلميذ الإمام الأحمَد المختص بصحبته، فقير صالح، خير، عالم، وكان الأمام أحمد يكرمه ويعظمه، مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وله مسائل عن الإمام أحمد. طبقات الحنابلة (١/ ٣٩، ٤٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ٩٩٨)، المقصد الأرشد (١/ ٩٦).

(٣) الجرح والتَّعْدِيل (٤/ ٦١).

(٤) شرح علل التَّرمِذِي (١/ ٥٥٢)، ونفيا بن معين سماع ابن المسيب من عمر، ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدُّورِي (٣/ ٢١٦).

(٥) المراسيل (ص: ٧١).

(٦) ذكر قوله في جامع التَّحْصِيل (ص: ٣٨) فقال: «وذكر أبو نصر بن الصَّبَّاح عن جماعة من أصحابنا: أن الشَّافعي عليه السلام إنما احتج بمراسيل ابن المسيب؛ لأنه عرف من حاله أنه لا يرسل إلا عن الصَّحابة»، فصار كأنه قال: «أخبرني بعض الصَّحابة أن النَّبِيَّ عليه السلام قال كذا وكذا»، ولو قال ذلك لكان حجة؛ فإن الصَّحابة قد زكاهم الله تعالى وأثنى عليهم في كتابه العزيز.

على ابن المسيب ظاهرة محضة لا وجه له»^(١).

إذن فخلاصة القول: أن مراسيل سعيد لها خصوصية من جهة أن عدداً من العلماء قبلها من غير حاجة لأن تعتضد بغيرها، لما تميزت به مما تقدم ذكره، ويقاس عليها من المراسيل من شابهت مراسيله مراسيل ابن المسيب في العلة التي قبلت من أجلها، كما نص عليه الشافعي فيما سلف.

٢. أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود:

من الأمثلة أيضاً قبول عدد من العلماء لمنقطع أبي عبيدة عن أبيه، حيث اختلفوا في سماعه من أبيه، والراجح كما قال ابن حجر^(٢) عدم السماع، فتكون روايته عنه منقطعة، إلا أنهم مع ذلك قبلوها، لما احتفت بها من قرائن قوتها، وهي:

أ- أنه من أهل بيته فهو أعرف بحديثه وإن لم يسمع منه.

ب- أنهم نظروا في روايته عن أبيه فلم يجدوا فيها حديثاً منكراً، قال يعقوب بن أبي شيبة: «إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر»^(٣).

ت- وذكر ابن تيمية من القرائن أيضاً، أن أبا عبيدة تلقى حديث أبيه عن أصحابه، وليس

(١) جامع التَّحْصِيل (ص: ٤٨)، وهذا رأي ابن الصَّلاح أيضاً، قال في "مقدمته" (ص: ٥٣، ٥٤): «ثمَّ اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضَّعيف، إلا أن يصحَّ مخرجه بمجيئه من وجهٍ آخر، كما سبق بيانه في نوع الحسن. ولهذا احتج الشَّافعي بمرسلات سعيد بن المسيب رضي الله عنه، فإنها وجدت مسانيد من وجوهٍ آخر، ولا يختصُّ ذلك عنده بإرسال ابن المسيب».

ويعني بقوله: (لا يختصُّ بمراسيل سعيد) أنه لو وجدت مراسيل لغيره بنفس هيئة مراسيله قبلت، يريد به قول الشَّافعي في "الأم" (٣/ ١٩٢): «فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه»، ولا يعني ذلك نفياً خصوصية مراسيل سعيد، من أنها تقبل مطلقاً دون حاجة لأن تعتضد بغيرها كما ذكره العلائي.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٦٥٦)، وقال العلائي في جامع التَّحْصِيل (ص: ٢٠٤): «روى عن أبيه الكثير وذلك في السنن الأربعة، وقال أبو حاتم، والجماعة، لم يسمع من أبيه شيئاً». ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٥٦).

(٣) شرح علل التَّرمذي (١/ ٥٤٤).

فيهم من يُتَّهم؛ لذلك قبلوا حديثه عنه، وهذا يعني أنَّ الواسطة بينه وبين أبيه ثقاتٌ أجلاء، قال ابن تيمية عقب روايته لحديث عن ابن مسعود في فضل المسارعة لصلاة الجمعة: «ويقال: إنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لكن هو عالمٌ بحال أبيه، متلقٍ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه... ولم يكن في أصحاب عبد الله من يُتَّهم عليه حتَّى يُخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار النَّاسُ يحتجُّون برواية ابنه عنه، وإن قيل: إنَّه لم يسمع من أبيه»^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٠٤).

المطلب التاسع: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط

مفهوم الاختلاط في اللغة:

الاختلاط في اللغة مشتق من الأصل الثلاثي "خَلَطَ"، وله معانٍ كثيرة في اللغة، لكن المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي، يدور على فساد العقل، واختلاله، وتغيُّره، وهو معنى مجازي، قال الزبيدي: «وَمِنَ الْمَجَازِ: الْخِلَاطُ: أَنْ يُخَالَطَ الرَّجُلُ فِي عَقْلِهِ، وَقَدْ خُولِطَ خِلَاطًا، فَهُوَ مُخَالِطٌ»^(١). وقال أيضاً: «وَاخْتَلَطَ فَلَانٌ: فَسَدَ عَقْلُهُ، وَاخْتَلَطَ عَقْلُهُ، إِذَا تَغَيَّرَ، فَهُوَ مُخْتَلِطٌ»^(٢). وقال ابن منظور: «خُولِطَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُخَالِطٌ، وَاخْتَلَطَ عَقْلُهُ فَهُوَ مُخْتَلِطٌ إِذَا تَغَيَّرَ عَقْلُهُ... خُولِطَ فَلَانٌ فِي عَقْلِهِ مُخَالِطَةً، إِذَا اخْتَلَّ عَقْلُهُ»^(٣).

مفهوم الاختلاط^(٤) عند المحدثين:

لم يُعرِّف ابن الصلاح^(٥) الاختلاط تعريفاً اصطلاحياً، وإنما بين سبب الاختلاط فذكر أنه قد يكون بسبب الحرف، أو ذهاب البصر، أو غير ذلك، وتابعه على ذلك النووي^(٦)، وزاد السيوطي على تعريف النووي: تلف الكتاب، والاعتماد على الحفظ^(٧)، فألحق تلف الكتاب بأسباب الاختلاط.

(١) تاج العروس (خَلَطَ) (١٩ / ٢٦١).

(٢) نفسه (١٩ / ٢٦٧).

(٣) لسان العرب (باب الطَّاء، فصل الحاء المعجمة) (٧ / ٢٩٥)، وينظر: تهذيب اللغة (خَلَطَ) (٧ / ١٠٩)، والصَّحاح (خَلَطَ) (٣ / ١١٢٤، ١١٢٥).

(٤) والاختلاط غير التَّخْلِيْط، فَالتَّخْلِيْط: «اِخْتِلَالٌ عَارِضٌ فِي الصَّبْطِ يَقَعُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ لَا الْحَرْفِ». تحرير علوم الحديث (١ / ٤٥٤).

ومن أمثلته: ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في "أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب" قال: «كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثمَّ خَلَطَ بعد، ثمَّ جاءني خبره أنه رجع عن التَّخْلِيْط، قال: وسئل أبي عنه بعد ذلك، فقال: كان صدوقاً». الجرح والتعديل (٢ / ٦٠).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩١).

(٦) التقريب والتيسير (ص: ١٢٠).

(٧) تدريب الراوي (٢ / ٨٩٦).

أمّا ابن حجر فقد أضاف إلى الحَرْف الذي عبّر عنه بالكبر، احتراق الكتب، أو عدمها يعني: فقد الكتب - وهو مشابهٌ لمقصود النووي من قوله: (تلف الكتب) - ويبيّن أن الاختلاط هو سوء حفظ طارئٍ على الراوي لهذه الأسباب المتقدّمة، فقال: «إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إمّا لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه، فساء فهذا هو المختلط»^(١).

وعرفه السخاوي^(٢) فقال: «وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمّا بخرفٍ، أو ضررٍ، أو مرضٍ، أو عرضٍ، من موت ابنٍ، وسرقة مالٍ، كالمسعودي^(٣)، أو ذهاب كتب كابن هَيْعَةَ^(٤)، أو احتراقها كابن الملقن^(٥)».

وعرّفه الدكتور همّام في تحقيقه "الشرح علل الترمذي"^(٦) فقال: «والاختلاط آفةٌ عقليةٌ، تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادثٍ ما، كفقْد عزيزٍ، أو ضياع مالٍ، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بأخرة».

(١) نزّهة النظر (ص: ١٢٩).

(٢) فتح المغيث (٤ / ٣٦٦).

(٣) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٩٣).

وأما قصّة اختلاطه بسبب وفاة ابنه وسرقة ماله فقد حكّاها أبو النضر هاشم بن القاسم قال: إنّي لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي، كنّا عنده وهو يعزّي في ابن له، إذ جاءه إنسانٌ فقال له: إن غلامك أخذ عشرة آلاف من مالك، وهرب، ففرع وقام ودخل إلى منزله، ثمّ خرج إلينا وقد اختلط رأينا فيه الاختلاط. الجرح والتّعديل (٥ / ٢٥١).

(٤) ذكر يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ تاريخ احتراق كتب ابن أبي هَيْعَةَ فقال: احترق كتب ابن هَيْعَةَ في سنة سبعين ومائة. الجرح والتّعديل (٥ / ١٤٦).

(٥) قال ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر (٢ / ٢١٨، ٢١٩): وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر منها، ما هو ملكه، ومنها ما هو من أوقاف المدارس لا سيما الفاضلية، ثمّ إنّها احترقت مع أكثر مسوداته في أواخر عمره ففقْد أكثرها، وتغيّر حاله بعدها فحجبه ولده نور الدّين إلى أن مات في سادس عشر ربيع الأوّل وقد جاوز الثّمانين بسنة. وينظر أيضاً: لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ١٣٢)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩ / ٧٢).

(٦) (١ / ١٠٣).

وذكر الدكتور عبد الجبار سعيد في كتابه "اختلاط الرواة الثقات"^(١): أنَّ المحدثين يتفقون في اصطلاح الاختلاط على فساد العقل، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في إلحاق الأمور التي تطرأ على الراوي، وتُخلُّ بضبطه، كالعمى، وفقدان الكتب واحتراقها، ونحو ذلك، فبعضهم يعدُّها داخله في مفهوم الاختلاط، والبعض الآخر لا يعدُّها كذلك، بل يقصرها على فساد العقل، وذكر أنَّ ابن الصلاح يُميز بينها، ولا يدخل بقيَّة العوارض التي تعرِّض على الراوي في مفهوم الاختلاط، بخلاف من جاء بعده كابن حجر، والسيوطي.

ولا أوافق الدكتور عبد الجبار على هذا الرأي، بل ظهر لي أنَّ عبارة ابن الصلاح توحى بدخول الأسباب الطارئة على الراوي، من فقد للبصر، ونحوه، في مفهوم الاختلاط، غاية ما في الأمر أنَّ عبارته تدلُّ على تقسيم الاختلاط إلى قسمين: الأول: اختلاطٌ بسبب الحرف، والآخر: اختلاطٌ بأسبابٍ أخرى تعرِّض للراوي كذهاب البصر ونحوه. وقد يكون هذا القسم الثاني ملحقاً بالقسم الأول، إلا أنَّه سماه اختلاطاً أيضاً فقال: «فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك»^(٢).

وتصرُّفات المتأخرين من النُّقاد في كتب التراجم، والجرح والتعديل، تؤيِّد عدم قصر مفهوم الاختلاط على فساد العقل، فقد وصفوا عدداً من الرواة بالاختلاط، وعدُّوهم في المُختلطين، مع أن سبب اختلاطهم ليس فساد العقل، بسبب كبر السن^(٣)، ومنهم على سبيل المثال: المسعودي، وعبد الرزاق الصنعاني، وهما ممَّن اختلَّط بالأسباب الطارئة، وليس بسبب الحرف، فالمسعودي اختلَّط بسبب سرقة ماله، وموت ولده، وعبد الرزاق اختلَّط بسبب

(١) ينظر: (ص: ١٧ - ٢١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩١).

(٣) ذكر الدكتور إبراهيم اللاحم في شرح نزهة النُّظر (ص: ٤٨٣، ٤٨٢) أنَّ الاختلاط يطلق على معنيين عامٍّ وخاصٍّ، فالعامُّ هو ما ذكره ابن حجر من دخول الأسباب الطارئة على الراوي في الاختلاط، وهذا ما مشى عليه كتب المتأخرين التي اعتنت بالمُختلطين، وأمَّا المعنى الخاصُّ فهو فساد العقل، وهو المقصود في كلام النُّقاد غالباً.

العمى، وقد ذكرهما ابن الصلاح^(١) في عداد المختلطين، وكذلك سبط ابن العجمي في "الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط"^(٢)، وغيره.

إلا أن صنيع ابن رجب في "شرح العلل"^(٣) يظهر منه قصره الاختلاط على الحرف، وجعله الأسباب الأخرى الطارئة على الراوي التي تؤدي إلى اختلاطه، ملحقة بالاختلاط وليست من الاختلاط في الأصل، فبعدما فرغ من الكلام على القسم الأول، وهو: الذين ضعّف حديثهم في بعض الأوقات - وهم المختلطون في آخر عمرهم - ذكر عقبه: «من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره»، فعبارة تُشعرُ بأن هؤلاء ليسوا من المختلطين، لكن ألحقوا بهم لجامع اختلال الضبط، فالقسم الأول كان اختلال الضبط بسبب الحرف الناتج عن كبر السن، وهذا القسم الملحق بهم اختل ضبطهم بسبب العمى، لا بسبب فساد العقل^(٤).

هل الاختلاط والتغير مترادفان، أم متغايران؟

من خلال التأمل في عبارات النقاد في كتب التراجم، والجرح والتعديل، تبين لي أنهم يجعلون لفظة التغير مرادفة للاختلاط، فيصفون بعض الرواة الذين عدّهم الأئمة في المختلطين مرةً بلفظ: (اختلط)، ومرةً بلفظ: (تغير)، وهذا يحصل من بعض النقاد في نفس الراوي، فيصفه بعضهم بالاختلاط، وبعضهم بالتغير، والذي ظهر لي - والله أعلم - أنهم لا يغيرون بين المعنيين، وأسوق هنا بعض الأمثلة^(٥) لأدلل على ذلك من استعمالهم:

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩٤)، و(ص: ٣٩٦).

(٢) (ص: ٢٠٥)، (ص: ٢١٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

(٤) يراجع: اختلاط الرواة الثقات (ص: ١٩، ٢٠) فقد تكلم الدكتور عبد الجبار عن رأي ابن رجب في ذلك.

(٥) للاستزادة ينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٧٣)، (ص: ٣٣١)، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (ص: ٧٦)، (ص: ٨٩، ٩٠)، (ص: ١٢٦).

١. سعيد بن عبد العزيز^(١) التَّنُوخي: قال عنه أبو مُسهر^(٢): «كان قد اختَلَطَ قبل موته»^(٣).

وقال حمزة الكِنَاني^(٤): «إنَّه تَغَيَّرَ»^(٥).

٢. عطاء بن السَّائب^(٦): قال النَّسائي: «ثَقَّةٌ في حديثه القديم، إلا أنَّه تَغَيَّرَ»^(٧).

(١) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخي أبو مُحَمَّد الدَّمشقي الفقيه، روى عن: مكحول ونافع، وعنه: شعبة، والثَّوري، قال أحمد بن حنبل: ليس بالشَّام رجل أصحَّ حديثاً من سعيد بن عبد العزيز، وسعيد والأوزاعي عندي سواءً، وثَّقها بن معين، وأبو حاتم، والنَّسائي، وقال الحاكم: هو لأهل الشَّام كمالك لأهل المدينة، وقال أبو مسهر سمعته يقول مالي كتاب مات ١٦٧هـ. الجرح والتَّعديل (٤/ ٤٣)، الكاشف (١/ ٤٤١)، الخلاصة (ص: ١٤٠).

(٢) عبد الأعلى بن مُسهر بن عبد الأعلى أبو مُسهر الغَسَّاني شيخ الشَّام، سمع سعيد بن عبد العزيز وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعنه: أحمد بن أبي الحواري، وأبو زُرَّعة الدَّمشقي، قال أحمد: ما كان أثبتة، وقال يحيى بن معين: ما رأيت منذ خرجت من بلاد أحد أشبه بالمشيخة الذين أدركتهم من أبي مُسهر، قال أبو أحمد الحاكم: كان عالماً بالمغازي وأيام النَّاس، قال الذهبي: من أجلَّ العلماء وأفصحهم وأحفظهم، جرد للسَّيف على أن ينطق بخلق القرآن فأبى، قال ابن سعد: مات في السَّجن سنة عشر ومائتين. الجرح والتَّعديل (٦/ ٢٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٣/ ٤٢٧ - ٤٣١)، الكاشف (١/ ٦١١)، الخلاصة (ص: ٢٢١).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤/ ٤٧٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢١/ ٢٠٥).

(٤) حمزة بن مُحَمَّد بن علي بن العبَّاس أبو القاسم الكِنَاني الحافظ المصري، سمع من قاضي حلب أبي عبيد الله مُحَمَّد بن أحمد الدَّمشقي، وبمصر بلده من أبي عبد الرحمن النَّسائي، وروى عنه الحَفَّاز أبو الحسن الدَّارقُطني، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، قال الحاكم: وحمزة المصري على تقدُّمه في معرفة الحديث كان أحد من يذكر بالزُّهد والورع والعبادة، قال أبو القاسم: حمزة بن مُحَمَّد أحد الحَفَّاز المتقنين، وقال الصُّوري: وكان حافظاً ثَقَّةً ثَبَتاً، مات في ذي الحجة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٢٤١، ٢٤٢) بغية الطلب في تاريخ حلب (٦/ ٢٩٥٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧).

(٥) المغني في الضُّعفاء (١/ ٢٦٣)، الاغتباط (ص: ١٣٦)، الكواكب النيرات (ص: ٢١٩).

(٦) عطاء بن السَّائب، أبو مُحَمَّد، ويقال أبو السَّائب الثَّقفي الكوفي، روى عن: أبيه، وابن أبي أوفى، وعنه: شعبة، والحَمَّادان، قال أحمد: ثَقَّةٌ رجلٌ صالحٌ يَحْتَم القرآن كُلَّ ليلةٍ، وقال: من سمع منه قديماً فهو صحيحٌ، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، وقال البخاري: أحاديث عطاء بن السَّائب القديمة صحيحةٌ، وقال أبو حاتم سمع منه حَمَّاد بن زيد قبل أن يتغَيَّرَ، وسمع منه شعبة في الاختلاط حديثين، وجَرِير بن عبد الحميد، وعبد الواحد بن زيد، وأبو عَوانة، وهُشَيْم، وخالد بن عبد الله، قال الذهبي: ثَقَّةٌ ساء حفظه بآخره، وقال ابن حجر: صدوق اختَلَطَ، توفي سنة ١٣٦هـ. الكاشف (٢/ ٢٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٧١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩١)، الخلاصة (ص: ٢٦٦).

(٧) ينظر: السنن الكبرى (٨/ ٢٢١) وفيه: عطاء بن السَّائب كان قد تَغَيَّرَ، وينظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٩٢).

وقال ابن عدي: «اختلط في آخر عمره»^(١).

٣. محمد بن الفضل السدوسي (عازم)^(٢): قال البخاري: «تغيّر بآخره»^(٣).

وقال أبو حاتم: «اختلط في آخر عمره وزال عقله»^(٤).

ومما يستدل به على عدم المغايرة بين اللفظين أيضاً، ما جاء في تبويب الخطيب البغدادي لحكم السماع من المختلط فقال: «ما جاء في ترك السماع من اختلط وتغير»^(٥).

وقد يستعملون عبارة (تغيّر) في سوء الحفظ اليسير^(٦)، ولكنهم يُنبّهون على ذلك فيقولون (تغيّر قليلاً)، أو نحوها من العبارات، ومنه: ما ذكره ابن حجر في ترجمة "عطاء بن أبي رباح": «قيل: إنّه تغيّر بأخرة، ولم يكثر ذلك منه»^(٧).

وكذلك الذهبي قد يصف بعض الرواة بالتغيّر اليسير وهو غير الاختلاط، ويذكر ذلك في سياق إنكار اختلاط بعض الرواة، ووصف ما وقع منهم بالتغيّر اليسير لا غير، ومنه: قوله في "عمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي": «من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغيّر قليلاً»^(٨). وقوله في "هشام بن عروة": «حجّة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٧٨).

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٤٧٢).

(٣) التاريخ الكبير (١ / ٢٠٨).

(٤) الجرح والتعديل (٨ / ٥٩).

(٥) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤).

(٦) يرى الذهبي أنّ هناك فرقاً بين التغيّر والاختلاط، فالتغيّر يكون يسيراً يحصل بسبب كبر السن ولا يؤثر على قبول روايته، بخلاف الاختلاط، فقال في سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٥، ٣٦) في بيانه لعدم اختلاط "هشام بن عروة": «فإنّ الحافظ قد يتغيّر حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته، كهو في شبّته، وما ثمّ أحدٌ بمعصومٍ من السهو والنسيان، وما هذا التغيّر بضراً أصلاً، وإنّما الذي بضّر الاختلاط».

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٩١).

(٨) ميزان الاعتدال (٣ / ٢٧٠).

ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان^(١)، من أنه وسهّل بن أبي صالح اختلطاً، وتغيّراً. نعم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشّبيبة، فنسى بعض محفوظه، أو وهم، فكان ماذا! أهو معصومٌ من النسيان!«^(٢).

وقال الدكتور محمّد خلف سلامة: «رأيت بعض المتأخرين المحدثين كأئهم يستعملون كلمة (تغيّر)، أو (تغيّر حفظه)، في سياق يُشعر أنّ المراد هو نزول الراوي من درجة الضبط، والحفظ، إلى دركة سوء الحفظ وضعفه، أو يستعملونها في الاختلاط اليسير أو غير الفاحش، وأمّا إذا وصفت لفظة التغيّر بالقلّة ونحوها من المعاني، فذلك أدعى إلى التفريق بين العبارتين، أعني (اختلط) و(تغيّر قليلاً)»^(٣).

أقسام المختلطين، وحكم روايتهم:
أقسامهم:

القسم الأول: من اختلط، ولم يحدث بعد الاختلاط.

القسم الثاني: من اختلط، وحدث بعد الاختلاط، وينقسم إلى قسمين:

أ- من اختلط وتميّز من سمع منه قبل الاختلاط، وبعده.

ب- من اختلط ولم يميّز من سمع منه قبل الاختلاط، وبعده.

حكم روايتهم:

القسم الأول: تُقبل روايتهم، فليس للاختلاط أثرٌ عليها؛ لأنّهم لم يُحدثوا بعد الاختلاط حتّى يُخشى عليهم الغلط، ومنهم عددٌ من الرواة وُصفوا بأنّهم لم يحدثوا بعد الاختلاط، فمنهم:

١. جرير بن حازم: حجه أبنائه بعد اختلاطه فلم يحدث، قال عبد الرحمن بن مهدي: «جرير بن حازم اختلط وكان له أولادٌ أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجه، فلم يسمع أحدٌ منه في اختلاطه شيئاً»^(٤).

(١) بيان الوهم والإيهام (٥ / ٥٠٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٤ / ٣٠١).

(٣) لسان المحدثين (٢ / ٣٤٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥)، وتهذيب الكمال (٤ / ٥٢٨).

٢. ومنهم: من كان لا يحدث بعد اختلاطه إلا من كتابه، مع صيانة أبنائه له، كقُرّة بن حبيب^(١)، ذكر أبو زُرّة أن ابنه كان صاحب حديث، فكان لا يحدث إلا من كتابه بحضوره، وذكر قصة عجيبة تدل على صيانة ابنته له، من التحديث في حال اختلاطه^(٢).

القسم الثاني: فيه تفصيل:

أ- من اختلط، وتميّز من سَمِع منه قبل الاختلاط، وبعده: فهذا تُقَبَّل رواياته عن الرواة الذين عُرِف أنَّهم سمعوا منه قبل الاختلاط، وترد روايات الرواة الذين عُرِف أنَّهم سمعوا منه بعد الاختلاط، ذكر ذلك ابن الصلاح^(٣)، وتبعه النووي^(٤)، وابن حجر^(٥)، والسخاوي^(٦).

ب- من اختلط، ولم يتميَّز من سَمِع منه قبل الاختلاط، وبعده: فسمع منه الرواة قبل الاختلاط، وبعده، ولم يُعرف ما سمعوه منه قبل الاختلاط، فهذا ترد رواياته؛ لأنه لا

(١) قُرّة بن حبيب بن يزيد القنوي أبو علي البصري، روى عن شعبة والحكم بن عطية، وعنه: البخاري، وأبو داود، وثقه أبو حاتم، والدارقطني، توفي سنة ٢٢٤هـ. الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢)، الكاشف (٢/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧١).

(٢) القصة ذكرها أبو زُرّة في جوابه عن سؤال البرذعي عن قرة، قال البرذعي: قلت لأبي زُرّة: قرة بن حبيب تغير؟ فقال: «نعم، كنا أنكرناه بآخره، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم. فقلت: لم تبسم؟ قال: أتيت ذات يوم، وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خفت، وقالت له: يا أبت إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، يعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ، فلا أمكنهم ذلك. فقالت: لست أدعك تخرج فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج، إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه، ولم تدعه. قال أبو زُرّة: فانصرفنا، وقعدنا حتى وافى ابنه علي. قال أبو زُرّة: فجعلت أعجب من صرامتها، وصيانتها أباها». الضعفاء لأبي زُرّة الرّازي (٥٧٥، ٥٧٦).

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩٢).

(٤) التقريب والتيسير (ص: ١٢٠).

(٥) نزهة النظر (ص: ١٢٩).

(٦) فتح المغيث (٤/ ٣٦٦).

تعرف رواياته المستقيمة التي لم يدخلها الخطأ، من رواياته التي رواها في اختلاطه فأخطأ فيها، وهذا رأي ابن الصلاح^(١)، والنووي^(٢)، والسخاوي^(٣)، وذكر ابن حجر^(٤) أن حكمه التوقف^(٥) في قبول روايته.

وفصل الحازمي حكم رواية المختلط فقال: «أما من زال عقله بأمر طارئ، كالاختلاط وتغييب الذهن؛ فلا يُعتدُّ بحديثه، ولكن يلزم الطالب البحث عن وقت اختلاطه، فإن كان لا يمكن الوصول إلى علمه، طُرح حديثه بالكليّة؛ لأنّ هذا عارض قد طرأ على غير واحد من المتقدمين والخلفاء المشهورين، فإذا تميّز له ما سمعه ممّن اختلط في حال صحّة، جاز له الرواية عنه، وصحّ العمل فيها»^(٦).

وقد بيّن ابن حبان منهجه في الرواية عن المختلطين في "صحيحه"^(٧)، وهو أنّه يحتج بروايات الثقات القدماء من أصحابهم، وذلك لأنّهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وهذا رأي بقيّة العلماء في حديث المختلط، إلا أنّه أضاف شرطاً آخر وهو: أنه يقبل مرويات المختلطين كذلك إذا وافقوا الثقات، في الروايات التي يرى صحتها من غير جهتهم، وهذا يعني أنه يقبلها حتّى وإن كانت بعد الاختلاط، طالما أنّها وافقت رواية الثقات؛ لأن هذا يدل على أنها من صحيح حديثهم، وذكر أن التعامل مع رواياتهم كاللّعامل مع حديث الثقة الذي أخطأ، فكما أنه يحتج بحديثه الذي لم يخطئ فيه، ويترك ما أخطأ فيه فكذلك المختلطون من الثقات. وعلى مثل هذا سار الإمامان البخاري، ومسلم، فقد يخرجون للمختلطين عمّن رَووا

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩٢).

(٢) التقريب والتيسير (ص: ١٢٠).

(٣) فتح المغيث (٤ / ٣٦٦).

(٤) نزهة النّظر (ص: ١٢٩).

(٥) والتّوقف عنده كالرّد في المحصّلة النّهائية، قال ابن حجر موضّحاً ذلك، في نزهة النّظر (ص: ٥٨): «إذا توقّف عن

العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرّد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول».

(٦) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٥٣).

(٧) ينظر: (١ / ١٦١).

عنهم بعد الاختلاط، لكن فيما توبعوا عليه، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر في "هدي الساري"^(١) قال عند كلامه عن "حُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمي" وهيئة إخراج البخاري له: «فأما شعبة، والثوري، وزائدة^(٢)، وهُشَيْم، وخالد^(٣)، فسمعوا منه قبل تغيُّره، وأما حُصَيْن بن نُمَيْر^(٤)، فلم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد كما سنبينه بعد، وأما مُحَمَّد بن فضيل^(٥) ومن ذكر معه، فأخرج من حديثهم ما توبعوا عليه».

وجه اعتبار هذه الصورة من صور الاختصاص:

تُعَدُّ هذه الصورة من صور الاختصاص بالتوثيق من عدَّة وجوه:

الوجه الأول: أنَّ سماع الرواة من المُختلط قبل الاختلاط مقبولة، فلا يُردُّ حديث المُختلط كله بسبب اختلاطه بل منه ما يقبل، وهنا محلُّ الاختصاص.

(١) (١ / ٣٩٨).

(٢) زائدة بن قدامة الثَّقَفي أبو الصَّلَت الكوفي، روى عن: سِيَّاح بن حرب، وعاصم بن بهدلة، وعنه: ابن عُيَيْنَةَ، وابن مهدي، وثَّقه أبو حاتم وغيره، وقال الذَّهبي: ثقةٌ حجةٌ صاحبُ سنة، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ صاحبُ سنة، توفي غازياً بالروم سنة ١٦١هـ، وقال مُطَيَّن ١٦٢هـ. الكاشف (١ / ٤٠٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٣)، الخلاصة (ص: ١٢٠).

(٣) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد المُزني مولا هم أبو الهيثم أو أبو مُحَمَّد الواسطي الطَّحان، روى عن: حُميد الأعرج، وبيان بن بشر، وعنه: يحيى القطَّان، وابن مهدي، قال أحمد بن حنبل: كان ثقةً ديناً بلغني أنَّه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات يتصدَّق بوزن نفسه فضة، قال ابن حجر: ثقةٌ ثبت، قيل توفي سنة تسع وسبعين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثمانين وقيل: ثلاث وثمانين.

الجرح والتَّعديل (٣ / ٣٤١)، الكاشف (١ / ٣٦٦)، تقريب التهذيب (ص: ١٨٩)، الخلاصة (ص: ١٠١).

(٤) حُصَيْن بن نُمَيْر الواسطي أبو محصن الصَّرير، روى عن حُصَيْن بن عبد الرحمن، وشعبة، وعنه المعلِّ بن أسد، ومُسَدَّد، قال أبو حاتم: صالح ليس به بأس، وقال أبو زُرَّعة: ثقة، قال الذَّهبي: ثقةٌ، قال ابن حجر: لا بأس به رمي بالنَّصب، من الثامنة. الجرح والتَّعديل (٣ / ١٩٧، ١٩٨)، الكاشف (١ / ٣٣٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٧١).

(٥) مُحَمَّد بن فَضِيل بن غَزَّوان الصَّبِّي أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن المختار بن فلفل، وبيان بن بشر، وعنه: الثَّوري وهو أكبر منه، وأحمد، وثَّقها بن معين، والنَّسائي، قال الذَّهبي: ثقةٌ شيعيٌّ، قال ابن حجر: صدوقٌ عارفٌ رمي بالتَّشيع، قال البخاري مات سنة خمس وتسعين ومائة. الجرح والتَّعديل (٨ / ٥٨)، الكاشف (٢ / ٢١١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢)، الخلاصة (ص: ٣٥٦).

الوجه الثاني: قبول رواية المختلط الذي لم يحدث بعد اختلاطه فظل حديثه سليماً كما كان، وكذلك من حدث بعد اختلاطه فلم يوجد له حديث منكر، كما قال الدارقطني عن محمد بن الفضل المشهور بعارم: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر^(١).

الوجه الثالث: قبول رواية المختلط عن شيخه الملازم له، وإن روى عنه بعد الاختلاط؛ لإتقانه لحديثه، فلا يؤثر الاختلاط في روايته لحديثه، كما ذكر ذلك السخاوي عن حماد بن سلمة، وإخراج مسلم له حديث ثابت البناني، وقد ذكرت قوله في غير موضع، وذكر فيه: «أن البيهقي^(٢) قال: إن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره»^(٣).

الوجه الرابع: روايات المختلطين "في الصحيحين"؛ فإنها تدل على اعتبارهما للاختصاص، فقد خرجا للمختلطين، وذلك على منهجهما في الانتقاء كما ذكرت سابقاً في روايات المدلسين^(٤)؛ فيخرجان للمختلطين، ما تميز أنه مسموعٌ منهم قبل الاختلاط، أو ثبت عندهما أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، وإن كان من طريق من سمع بعد الاختلاط. قال ابن الصلاح: «واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في "الصحيحين"،

(١) المختلطين للعلائي (ص: ١١٧)، تاريخ الإسلام (٥ / ٦٨٦)، ميزان الاعتدال (٤ / ٨).

وبالغ ابن حبان في "المجروحين" (٢ / ٢٩٤، ٢٩٥) في وصف اختلاط عارم: «اختلط في آخر عمره وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره، فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنبك عنها على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل، ولا يحتج بشيء منه، هذا حكم كل من تغير آخر عمره واختلط، إذا كان قبل الاختلاط صدوقاً، وهو مما يعرف بالكتابة، والجمع، والإتقان».

ونقل الذهبي في ميزان الاعتدال (٤ / ٨) قول الدارقطني، ردّاً على كلام ابن حبان المتقدم ثم قال: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الحساف المتهور في عارم، ثم قال: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!».

(٢) ينظر: الخلافات (٢ / ٥٠).

(٣) فتح المغيث (٤ / ٣٨٨).

(٤) ينظر: (ص: ١٤٠).

أو أحدهما، فإننا نعرف على الجملة أن ذلك ممّا تميّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط»^(١).
وقال السخاوي: «وما يقع في "الصّحيحين" أو أحدهما، من التّخريج لمن وُصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإننا نعرف على الجملة أن ذلك ممّا ثبت عند المخرج أنّه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفاً، يعتبر بحديثه فضلاً عن غيره، لحصول الأمان به من التّغيير»^(٢).

أمثلة على الاختصاص بكون الرّاوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه من كلام الأئمة:

١. قال عبد الله: سمعت أبي يقول: «كان يحيى بن سعيد يوقّت فيمن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومائة، قال أبي: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن^(٣) الذي كان خرج على أبي جعفر^(٤)»^(٥).
٢. قال ابن عدي: «وأبان بن صمعة^(٦) له من الروايات قليل، وإنّما عيب عليه اختلاطه لما

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩٧، ٣٩٨)، وينظر: التقريب والتيسير للنووي (ص: ١٢١).

(٢) فتح المغيث (٤ / ٣٦٧).

(٣) هو إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ويكنى أبا الحسن. وأمّه هند بنت أبي عبيدة، خرج على أبي جعفر المنصور، فأرسل إليه جيشاً فقتل في نفس سنة خروجه ١٤٥هـ، وكان صاحب دين، وعلم، وشجاعة. ينظر: مقاتل الطالبين (ص: ٢٧٢-٢٨٦)، الكامل في التاريخ (٥ / ١٣٨-١٤٣).

(٤) أبو جعفر، عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وأمّه أم ولد يقال لها سلامة البريرية. وكان يعرف بعبد الله الطويل، روى عن أبيه، وعن عطاء بن يسار، وعنه: ولده المهديّ، تولّى الخلافة بعد موت أخيه السّفّاح في أول سنة سبع وثلاثين ومائة، كان فحل بني العباس هبة وشجاعة وحزماً ورأياً وجبروتاً، جماعاً للمال، تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب، فقيه النفس، قتل خلقاً كثيراً حتّى استقام ملكه، وهو الذي ضرب أبا حنيفة - عليه السلام - على القضاء، ثمّ سجنه، فمات بعد أيام، توفي سنة ثمان وخمسين ومائة وكانت خلافته اثنتين وعشرين سنة. ينظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء (ص: ٦٢-٦٨)، تاريخ الخلفاء (ص: ١٩٣-١٩٥).

(٥) العلل ومعرفة الرّجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٣٥٥).

(٦) أبان بن صمعة الأنصاري البصري، روى عن: مُسَهر، وجابر بن عمرو، وعنه: يحيى القَطّان، ووكيع، وثقه يحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال يحيى القَطّان: تغيّر بأخرة، قال ابن حجر: صدوق تغيّر آخرأ. أخرج له مسلم متابعه، توفي سنة ١٥٣هـ.

الجرح والتّعديل (٢ / ٢٩٨)، ميزان الاعتدال (١ / ٨)، تقريب التهذيب (ص: ٨٧)، الخلاصة (ص: ١٥).

- كَبُرَ، ولم يُنسب إلى الضَّعْف؛ لأنَّ مقدار ما يرويه مستقيمٌ»^(١).
٣. وقال ابن سعد في ترجمة "إبراهيم بن العباس"^(٢): «كان قد اختَلَطَ في آخر عمره، فحجبه أهله في منزله حتَّى مات»^(٣).
٤. وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: «هشام بن عَمَّار^(٤) لما كَبُرَ تَغَيَّرَ، وكلَّمَا دُفِعَ إليه قرأه، وكلَّمَا لُقِّنَ تَلَقَّنَ، وكان قديماً أصحَّ، كان يقرأ من كتابه»^(٥).
- وقبول التَّلَقُّين من أسباب تضعيف حديث المختلط، قال الجديع: «ومن علَّة الجرح بالاختلاط؛ أنَّ المختلط ربَّما قبل التَّلَقُّين»^(٦).

(١) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٢ / ٧٣).

(٢) إبراهيم بن العباس، ويقال ابن أبي العباس السامري، عن أبي مَعَشَر السَّندي، وشريك، وعنه: الدُّوري، والصَّاعاني، قال أحمد: لا بأس به ثقة، ووثقه الدَّارِقُطُني، نقل الذهبي كلام ابن سعد عنه في عدم تحديده في الاختلاط ثم قال: فما ضرَّه الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنَّها المضعَّف للشيخ أن يروى شيئاً زمن اختلاطه، قال ابن حجر: ثقةٌ تَغَيَّرَ بأخرة فلم يحدِّث، من العاشرة.

تاريخ بغداد (٧ / ٢٨ - ٣٠)، الكاشف (١ / ٢١٤) ميزان الاعتدال (١ / ٣٩) تقريب التهذيب (ص: ٩٠)

(٣) الطبقات الكبير (٩ / ٣٤٨).

(٤) هشام بن عَمَّار بن نُصَيْر السُّلَمي أبو الوليد الدَّمشقي الخطيب، روى عن مالك، والجراح بن مليح، وعنه: البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وثقه يحيى بن معين، والعجلي، وقال الدَّارِقُطُني: صدوقٌ، وقال جَزَرَة كان يأخذ على الحديث، قال ابن حجر: صدوقٌ مَقْرئٌ كبر فصار يتلقَّن فحديثه القديم أصحُّ، قال البخاري مات سنة خمس وأربعين ومائتين. الكاشف (٢ / ٣٣٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣)، الخلاصة (ص: ٤١٠).

(٥) الجرح والتَّعديل (٩ / ٦٦، ٦٧).

(٦) تحرير علوم الحديث (١ / ٤٤٩).

المبحث الثاني الاختصاص بالضعيف

المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين^(١)

يتعين على الباحث في علم الحديث النبوي أن يتنبه لمسألة مهمة وهي: أن بعض كبار الثقات ضُعفوا في بعض الشيوخ مع ثقتهم وإمامتهم، كالأوزاعي، والليث بن سعد مثلاً ضُعفت روايتهما عن الزهري، وعليه فلا يسوغ للباحث عن أحوال الرواة، الاعتماد على نعتهم بالتوثيق دون مراجعة تفصيل كلام النقاد فيهم.

وهذه مسألة دقيقة يكثر وقوع الغلط فيها، لمن اعتمد على الأحكام المختصرة على الرواة في كتب التراجم، ويترتب على ذلك الخطأ في الحكم على بعض الأحاديث بالصحة، اعتماداً على كون الراوي من كبار الحفاظ، مع كون تلك الأحاديث من رواياته عن ذلك الشيخ الذي ضُعف فيه، وقد تكون من الأحاديث التي أخطأ فيها.

وهذا الضرب لا يختص بكبار الثقات، لكن وقوع الزلل فيهم من الباحثين مما يكثر؛ لذلك نبهت عليهم ابتداءً، وإلا فإن هذه الصورة عامة في كل الثقات، الذين وصفهم النقاد بالضعف في شيخ، أو شيوخ معينين.

وقد كشف ابن القيم عن كثرة وقوع الخطأ فيمن لم يراع هذه القضية، «فيصح حديث الثقة دائماً، وإن ضُعف في وصف معين، من غير النظر هل رواه على الهيئة التي ضُعف فيها،

(١) هذه الصورة بحثها الدكتور صالح الرفاعي بتوسع، في رسالة دكتوراه بعنوان: الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم، منطلقاً من الرواة الذين ذكر عنهم ابن رجب في "شرح علل الترمذي" أنهم ضُعفوا في بعض الشيوخ (٢/ ٧٨١)، وكان غرضه من الدراسة مختلفاً عن غرضي من البحث، فغرضي: هو معرفة اختصاص بعض الثقات بالضعف في شيوخ معينين، وأثر ذلك في الحكم عليهم وعلى مروياتهم، أما هو فكان غرضه التثبت من صحة ما وصفهم به ابن رجب، ونقله عن النقاد في تضعيفهم لهم، عن طريق استقراء أقوال النقاد فيهم، ثم الخروج بحكم نهائي عليهم، إما بموافقة ابن رجب أو مخالفته.

ودراسته قيمة ونافعة في بابها، وتعين على الترجيح بين أقوال النقاد في بعض الرواة الذين وصفوا بالضعف في شيوخهم وليسوا كذلك. وقد انتفعت برسالته أيها انتفاع.

ويضعف حديث من ضَعَف في وصفٍ معيّن وهو ثقةٌ في غير هذا الوصف، من غير مراعاة هيئة روايته»^(١)، فقال ابن القيم في نقد من لم يتأمل كلام النُّقَاد في الرواة، ويفهم مرادهم، ويعرف طريقتهم ومسلكهم في تفصيل أحوالهم، وأنّ تضعيفهم في شيخ، أو حال معيّن لا يوجب القَدَح فيهم، وردّ حديثهم مطلقاً، فأشار إلى نوعين من الغلط فقال: «أحدهما: أن يرى مثل هذا الرجل قد وثّق وشُهِد له بالصدق والعدالة، أو خُرج حديثه في الصحيح، فيجعل كلّ ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلطٌ ظاهر؛ فإنّه إنّما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل، والشُّذوذ، والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه، فإنّه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظراءه في تعليقه أحاديث جماعة، أخرج حديثهم في صحيحه، علم إمامته وموقعه من هذا الشأن، وتبيّن به حقيقة ما ذكرنا.

النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرَّجُل قد تكلّم في بعض حديثه، وضَعَف في شيخ، أو في حديث؛ فيجعل ذلك سبباً لتعليق حديثه، وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخّرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلطٌ، فإنّ تضعيفه في رجل، أو في حديثٍ ظهر فيه غلطٌ، لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل، والنقد، واعتبار حديث الرَّجُل بغيره...»^(٢).

وتُعَدُّ هذه الصُّورة من باب التجريح المقيّد، فلا يُحمل كلام إمامٍ في تضعيف راوٍ في شيخٍ له على الجرح المطلق للراوي؛ بل هو جرحٌ نسبيٌّ مقصورٌ على من ضَعَف روايته عنه. قال ابن حجر: «إذا ضَعَف الرَّجُل في سماعه من بعض شيوخه خاصةً، فلا ينبغي أن يُردّ حديثه كلّهُ؛ لكونه ضعيفاً في ذلك الشَّيخ»^(٣).

وذكر ذلك ابن رجب في "شرح العلل"^(٤) في القسم الثاني، قال: «معرفة قوم من

(١) الرواة الضّعفاء الموثّقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة (ص: ٢١).

(٢) الفروسية (ص: ٢٤١).

(٣) لسان الميزان (١/ ٢١٤).

(٤) (٢/ ٦٦٤).

الثقات، لا يوجد ذكر كثير منهم، أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضَعَّفَ حديثهم، إمَّا في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

وتكلم ابن القيم عن هذه المسألة في "الفروسية"^(١) ومثل بتضعيف: «من ضَعَّفَ قَبِيصَةَ»^(٢) في سفیان الثوري واحتجَّ به في غيره، كما فعل أبو عبد الرحمن النَّسائي، وهذه طريقة الحَدَّاق من أصحاب الحديث أطباءُ علله، يحتجُّون بحديث الشخص عَمَّن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثه وإتقانه، وملازمته له، واعتناؤه بحديثه، ومتابعة غيره له، ويتركون حديثه نفسه عَمَّن ليس هو معه بهذه المنزلة.

فوقوع الغلط اليسير من الثقة ليس قدحاً فيه؛ بل هو من لوازم الطبع البشري، لأنَّ الإنسان جُبِلَ على السَّهو والخطأ، ولا يكاد يسلم من ذلك أحدٌ، قال الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ، والإتقان والتَّثبت عند السَّماع، مع أنَّه لم يسلم من الخطأ والغلط كبيرٌ أحد من الأئمة مع حفظهم»^(٣).

وينبغي تأمُّل عبارات النَّقاد في تضعيف الرَّاوي، والتَّدقيق فيها، فقد يُجمل الناقد التَّضعيف في موضع، ويفصِّله في آخر، فالمسلك الصَّحيح أن تُجمَعَ أقواله، وأقوال غيره من النَّقاد، ثم يُجْتَهد في فهم مراده بناءً على ذلك، فعباراته يفسَّر بعضها بعضاً، وما كان غامضاً في موضع قد يتجلَّى وينكشف في آخر.

فَيُنْظَر هل كان تضعيفه خاصاً بشيخ معيَّن، أم كان تضعيفاً مطلقاً للراوي؟

(١) (ص: ٢٣٩).

(٢) قَبِيصَةُ بن عُقْبَةَ بن مُحَمَّد بن سفیان بن عُقْبَةَ السَّوَّائِي أبو عامر الكوفي الحافظ، روى عن فطر بن خليفة، ومِسْعَر، وعنه: البخاري، وأحمد، قال ابن معين: ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوي، وقال أبو حاتم: صدوقٌ لم أرَ أحداً من المحدِّثين يأتي بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يغيِّره سوى قَبِيصَةَ بن عُقْبَةَ وعلي بن الجعد، وأبي نُعَيْم في الثوري، وقال ابن نُمَيْر: لو حدَّثنا قَبِيصَةَ عن النَّخَعِيِّ لقبلناه، قال الذهبي: صدوقٌ جليل، وقال ابن حجر: صدوقٌ ربما خالف، توفي سنة ٢١٥ على الصَّحيح. الجرح والتَّعديل (٧/ ١٢٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٣)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣)، الخلاصة (ص: ٣١٤).

(٣) العلل الصغير (ص: ٧٤٦).

وهل وافقه غيره من النقاد، أم تفرد بهذا الطعن على الراوي؟
 وهل كان التضعيف من الناقد في معرض كلامه عن حديث معين؟ فيحمل ذلك
 الوصف على خصوص ذلك حيثئذ^(١)، فكل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند
 دراسة راوٍ معين^(٢).

وهذه الصورة التي أتناولها، أشار إليها الحافظ ابن رجب في "شرح العلل"^(٣) فقال:
 «قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم؛ لكنَّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية
 شيوخهم».

الضابط لهذه الصورة:

تقتصر هذه الصورة على الثقات الذين ضَعُفُوا في بعض شيوخهم، أمَّا الضعفاء فلا
 مدخل لهم فيها، لأنَّ معرفة اختصاصهم بالضعف عن شيخٍ معين، ليس له أثرٌ في قبول
 مروياتهم أو ردّها، لضعفهم على كلّ حال، بخلاف الثقة المضعف عن شيخ، فتقبل مروياته إلا
 عن ذلك الشيخ.

(١) ينظر توجيه الدكتور الرفاعي لتضعيف الإمام أحمد لعمر بن الحارث في فتادة، وأنّه يريد بذلك تضعيف بعض حديثه
 عن فتادة لا تضعيفه عن فتادة، للاستزادة ينظر: الثقات الذين ضَعُفُوا في بعض شيوخهم (ص: ١٠٨)، وينظر توجيهه
 كذلك لتضعيف ابن معين لعبد الكريم الجزري في عطاء، فقد ذكر أنّ مراد ابن معين بقوله: أحاديثه عنه رديئة، كان
 حديثاً معيناً، ينظر: (٥ / ٢١ - ٢٤).

(٢) هناك رواية ضَعُفُوا من بعض النقاد في بعض الشيوخ؛ لكن بعد جمع أقوال باقي النقاد والمقارنة بينها، يتضح أنّ قول
 بعضهم مجانبٌ للصواب، أو أنّهم يقصدون بذلك جرحاً مقيداً بوصفٍ أو شيخ، أو حديث، وقد اعتنت دراسة الدكتور
 الرفاعي (الرواة الثقات الذين ضَعُفُوا في بعض شيوخهم) بذكر كثيرٍ من تلك الأقوال ومناقشتها، وبيان الرّاجح منها،
 ينظر على سبيل المثال: ترجمة إبراهيم بن سعد الزُّهري (ص: ٤٨) وما بعدها، و ترجمة سفيان ابن عُيَيْنَةَ (ص: ٥٣) وما
 بعدها، و ترجمة سَلام بن أبي مُطِيع (ص: ١٦٠).

(٣) (٢ / ٧٨١).

أسباب تضعيف رواية الثقة عن شيخٍ معيّن^(١):

قسّمت هذه الأسباب إلى قسمين:

القسم الأول: أسباب راجعة إلى حديث الراوي:

قد يكون سبب تضعيف الراوي في شيخٍ معيّن، راجعاً إلى سبر حديثه وفحصه، ثمّ الكشف عن اضطراب بعض رواياته، أو الخطأ فيها، أو التّفرد، أو مخالفة غيره من الثّقات، ونحوها، فيُحكّم عليه بالضعف في ذلك الشّيخ استناداً إلى هيئة روايته عنه، وكثيراً ما يذكر ابن عدي ذلك، وهو شديد العناية بهذا الباب.

وأهمّ تلك الأسباب:

١. كثرة الخطأ: فقد يكون سبب تضعيف الراوي عن شيخٍ كثرة خطئه في روايته عنه، وقد حصل ذلك مع بعض الثّقات، وممن وقع منه ذلك، يعلى بن عبيد^(٢)، فهو من الثّقات، إلا أنّ كثرة غلطه في حديث الثوري جعلت ابن معين يخصّ روايته عنه بالضعف، فقد روى الدّارمي عن يحيى ابن معين، أنّه سأله عن أصحاب سفيان الثوري، وكان ممنّ سأله عنهم يعلى بن عبيد، فقال ابن معين: «ضعيفٌ في سفيان، ثقةٌ في غيره»^(٣). ونقل ابن رجب عن يحيى بن معين أنّه ضعفه في الثوري لكثرة خطئه^(٤).
٢. جمع الشيوخ في إسنادٍ واحدٍ: ذكر معناه ابن رجب فقال: «أنّ الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقةً واحدةً، فالظاهر أنّ لفظهم لم يتفق، فلا يُقبل هذا

(١) ينظر: الأسباب الموجبة لتضعيف حديث الثقة (ص: ٥٥) وما بعدها.

(٢) يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنّافسي، عن يحيى بن سعيد، وفُضِّل بن غزّوان، وعنه: إسحاق، وهارون بن موسى، قال أحمد: صحيح الحديث صالحٌ في نفسه، وقال أحمد بن يونس: ما رأيت أفضل منه، وكان يريد بعلمه الله، قال ابن حجر: ثقةٌ إلا في حديثه عن الثوري، فيه لينٌ، توفي سنة تسع ومائتين. ميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٨)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٩)، الخلاصة (ص: ٤٣٨).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدّارمي (ص: ٦٣).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٨١٢).

الجمع إلا من حافظٍ متقنٍ لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم»^(١).
 وجمع الراوي لشيوخه في إسنادٍ واحدٍ سببٌ لتضعيف رواية الراوي، إمّا لكونه جمعهم
 بسبب اختلاطه فيكون جمعه توهمًا منه، أو يكون ممن لا يُقبل منه الجمع لعدم حفظه،
 فلا يفرّق بين الألفاظ.

فممن جمع بين الشيوخ على سبيل التّوهم؛ لاختلاطه^(٢)، عطاء بن السائب، فقد ذكر
 ابن عُليّه أنّه سأل شعبة عنه فقال: «إذا حدّثك عن رجلٍ واحدٍ فهو ثقة، وإذا جمع
 فقال: زاذان^(٣)، وميسرة^(٤)، وأبو البخترى^(٥) فاتّقه، كان الشّيوخ قد تغيّر»^(٦).

وممن كان يجمع بين شيوخه فيخطئ؛ لأنّه ليس من المتّقين الذين يميّزون ألفاظ
 شيوخهم، والفروق بينها: حمّاد بن سَلَمَة، ذكره أبو يعلى الخليلي بذلك، ويبيّن أنّ ذلك
 الفعل من حمّاد من أسباب عدم إخراج البخاري له في "صحيحه"، فقال: «ذاكرت

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨١٦).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٨١٥).

(٣) زاذان أبو عمر الكِنْدِي البَزَاز ويكنّى أبا عبد الله أيضاً، روى عن: علي، وابن مسعود، وعنه: عمرو بن مُرّة، والمنهال بن عمرو، ولد: في حياة النّبي - ﷺ - وشهد خطبة عمر بالجابية، وثّقها بن معين، وقال النّسائي: ليس به بأس، قال الذهبي: كان ثقةً، صادقاً، قال ابن حجر: صدوقٌ يرسل وفيه شيعيّة، قال خليفة مات سنة اثنتين وثمانين. سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٣)، الخلاصة (ص: ١٣٠).

(٤) ميسرة بن يعقوب الطّهْوي أبو جميلة صاحب راية علي، عنه، وعن عثمان، وعنه ابنه عبد الله، وعطاء بن السائب، وثّقّه ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول، من الثالثة. قال بشرّ عوّاد وشُعَيْب الأرناؤوط في "تحرير تقريب التهذيب" (٣/ ٤٤٤): بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد روى عنه جمعٌ، وذكره ابن حبان في "الثّقات"، ولا نعلم فيه جرحاً. الكاشف (٢/ ٣١٠)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٥)، الخلاصة (ص: ٣٩٤).

(٥) سعيد بن فيروز الطّائِي مولا هم أبو البخترى بن أبي عمران الكوفي، تابعيٌّ جليلٌ، روى عن: عمر، وعليٍّ مرسلًا، وعن ابن عباس، وابن عمر، وعنه: عمرو بن مُرّة، وسَلَمَة بن كُهَيْل، وثّقها بن معين، وأبو زُرّة، قال ابن حجر: ثقة ثبت فيه تشييع قليلٌ كثير الإرسال. كان مقدم الصّالحين القراء الذين قاموا على الحجاج في فتنة ابن الأشعث، فقتل أبو البخترى في وقعة الجماجم، سنة اثنين وثمانين.

الجرح والتّعديل (٤/ ٥٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٠) الخلاصة (ص: ١٤٢).

(٦) الطّبقات الكبير لابن سعد (٨/ ٤٥٧).

يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حمّاد بن سَلَمَة في الصَّحيح، وهو زاهدٌ، ثقةٌ، فقال: لأنّه جمع بين جماعةٍ من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب^(١)، وربّما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد؟ فيقول: حدّثنا مالك، وعمرو بن الحارث^(٢)، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعةٍ غيرهم؟ فقال ابن وهب: أتقن لما يرويه، وأحفظ له^(٣).

ويفهم ممّا سبق: أنّ من كان حافظاً متقناً يُقبل منه ذلك، كما ذكر ابن رجب فيما تقدم بخلاف من كان دون ذلك، وحماد لم يُقبل منه ذلك مع كونه ثقةً؛ ربّما لأنّه تغيّر حفظه بأخراً.

٣. التّلقيّن: قد يكون سبب تضعيف الثّقة في شيخٍ من شيوخه، قبوله التّلقيّن في حديثه، فيردُّ حديثه ذلك لما دخله من التّلقيّن، وهذا إذا ثبت التّلقيّن في حديثٍ، أو أحاديثٍ معيّنة؛ فإنّها تردُّ ويقبل ما سواها، ومحله ما لو كان التّلقيّن طارئاً عليه بسبب الاختلاط ونحوه، أمّا إذا كان معروفاً به قديماً فلا يُقبل، قال أبو بكر الحُمَيْدي: «من لُقّن فتلَقّن التّلقيّن، يردُّ حديثه الذي لُقّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علّم أنّ ذلك التّلقيّن حادثٌ في حفظه، لا يُعرَف به قديماً، فأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه، فلا يُقبل

(١) عبد العزيز بن صهيب البُنانِي بُنَانَة بن سعد بن لؤي بن غالب مولا هم البصري، روى عن: أنس، وشَهْر، وعنه: شعبة، والحَمَّادان، وثَقَّه ابن معين، وأحمد بن حنبل، قال ابن حجر: ثقة، قال ابن قانع: مات سنة ثلاثين ومائة. الجرح والتَّعديل (٥/ ٣٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٧)، الخلاصة (ص: ٢٤٠).

(٢) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولا هم المصري أبو أمية، عن أبي يونس مولى أبي هريرة، وابن أبي مُليكة، وعنه: الليث، وابن وهب، قال أبو حاتم: كان أحفظ النَّاس في زمانه، ولم يكن له نظيرٌ في الحفظ في زمانه، قال الذهبي: حجّة له غرائب، وقال ابن حجر: ثقةٌ فقيهُ حافظٌ، توفي سنة ١٤٨ هـ. الجرح والتَّعديل (٦/ ٢٢٥)، الكاشف (٢/ ٧٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤١٩).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤١٧، ٤١٨).

حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن»^(١).

وهذا مثل: عبد الرزاق الصنعاني فكان يلقن بعدما عمي، وقال الأثرم أيضاً: «سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث: «النار جبار»^(٢)؟ فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء. ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شَبُويْه^(٣). قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي»^(٤).

٤. اضطراب روايته عن شيخ معين: والمضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان^(٥).

وقد يحصل من راوٍ واحد، وقد يحصل من مجموعة من الرواة، وممن وقع منه ذلك سَمَك بن حرب في روايته عن عِكْرَمَةَ^(٦) خاصة، فكان مرة يروي الأحاديث عن

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٤)، والكفاية في علم الرواية (ص: ١٤٩).

(٢) سيأتي تخريجه في القسم التطبيقي (ص: ٢٤٧).

(٣) أحمد بن محمد بن ثابت أبو الحسن ابن شَبُويْه المروزي، روى عن: ابن عيينة، وعبد الرزاق، وعنه: أبو داود، وأحمد بن زهير، وثقة النسائي، وكان مجاهداً، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني ثابت بن أحمد بن شَبُويْه، قال: كان يخيل إليّ أنّ لأبي فضيلة على أحمد بن حنبل لجهاده، وفكك الأسرى، فسألت أخى عبد الله، فقال: أحمد بن حنبل أرجح. فلم أقنع، فأريت شيخاً حوله الناس، يسألونه، ويسمعون منه، فسألته عنهما، فقال: سبحان الله! إنّ أحمد بن حنبل ابتلي فصر، وإن ابن شَبُويْه عوفي، المبتلى الصّابر كالمعافى؟! هيهات.

قال الذهبي: الإمام، القدوة، المحدث، شيخ الإسلام، قال ابن حجر: ثقة، قال مطين مات سنة ثلاثين ومائتين. الكاشف (١/ ٢٠١)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٧)، تقريب التهذيب (ص: ٨٣)، الخلاصة (ص: ١١).

(٤) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦/ ١٨٣)، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٣، ٩٤).

(٦) عِكْرَمَةُ أبو عبد الله البربري مولى ابن عباس، عن مولاة ابن عباس، وعائشة وعنه: الشعبي، وإبراهيم النخعي، قال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عِكْرَمَةَ رموه بغير نوع من البدعة، قال العجلي: ثقة بريء مما يرميه الناس به، ووثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، ومن القدماء أيوب السخيتاني، قال الذهبي: أحد أوعية العلم، تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج، وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنّبه، وروى له قليلاً مقروناً =

عِكْرَمَة عن ابن عباس، ومرةً يرويه عن ابن عباس، وكان هذا بسبب التلقين، فيلقنونه عن ابن عباس فيتلقن، لكنَّ حديث شعبة عنه، عن عِكْرَمَة صحيح، لأنَّ شعبة لم يكن يلقنه غيره، قال شعبة: «كانوا يقولون لسمك، عِكْرَمَة عن ابن عباس، فيقول: نعم، قال شعبة: وكنت أنا لا أفعل ذلك به»^(١). يعني: لا ألقنه كما يلقنونه.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: «رواية سمك عن عِكْرَمَة؟ فقال: مضطربة، سفيان، وشعبة يجعلونها عن عِكْرَمَة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص»^(٢).

قال عنه ابن حجر في "التقريب"^(٣): «صدوق وروايته عن عِكْرَمَة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن».

٥. الاختلاط: فيضعف حديثه الذي رواه بعد الاختلاط، وهذا إذا تميَّز ما رواه قبله

وبعده، فتقبل رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وتردُّ رواية من سمع منه بعده.

ومنَّ ضعفت روايته بعد الاختلاط: صالح بن نبهان مولى التَّوْأمة^(٤)، قال يحيى بن معين عنه: «صالح مولى التَّوْأمة ثقةٌ حجةٌ، قلت له: إنَّ مالكا ترك السَّماع منه؟ فقال لي: إنَّ مالكا إنَّما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسفيان الثوري إنَّما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعد ما خرف، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف»^(٥).

=

بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين. قال عنه ابن حجر: ثقةٌ، ثبتٌ، عالمٌ بالتفسير لريثت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة. توفي سنة أربع ومائة وقيل: بعد ذلك.

ميزان الاعتدال (٣/ ٩٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٧)، الخلاصة (ص: ٢٧٠).

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٩٥).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ٩٧)، تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٣) (ص: ٢٥٥).

(٤) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٦٣).

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٨٥)، تهذيب الكمال (١٣/ ١٠٢).

ولهذا فمن سمع منه من الرواة الثقات بعد اختلاطه كماله، والثوري؛ فإنه يكون ضعيفاً في "صالح" خاصة لروايته عنه بعد الاختلاط^(١).

القسم الثاني: أسباب راجعة إلى وصف في الراوي:

١. صغر سن الراوي:

«لأن الصغر مظنة عدم الضبط عموماً، بخلاف الكبر فهو وقت كمال النضج، وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان مجالس السماع»^(٢). ولذا نجد النقاد يضعفون رواية بعض الرواة عن شيوخهم، لصغر السن، قال إسماعيل القاضي: «ربما وقع الخطأ للناس في الحادثة»^(٣).

وممن ضعف بهذا: أبو بكر بن أبي الأسود^(٤)، ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي، ضعف في أبي عوانة، نقل هذا عن ابن المديني، وابن معين، قال عبد الله بن علي ابن المديني، سمعت أبي يقول: «مات أبو عوانة وأنا في الكتاب، وبين ابن أبي الأسود ستة أشهر، وذهب إلى أن سماعه من أبي عوانة ضعيف لأنه كان صغيراً»^(٥).

وقال ابن محرز^(٦): سألت يحيى بن معين، عن أبي بكر بن أبي الأسود ابن أخت

(١) تكلّمت عن الاختلاط بالتفصيل والأمثلة في المبحث السابق.

(٢) العلة وأجناسها (١٥٢).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٢٤٤).

(٤) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود حميد أبو بكر البصري الحافظ، روى عن خاله ابن مهدي، ومالك، وعنه البخاري، وأبو داود، قال أبو بكر الخطيب كان حافظاً متقناً، قال ابن حجر: ثقة حافظ سماعه من أبي عوانة وهو صغير، توفي سنة ١٢٣ هـ.

تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠)، الخلاصة (ص: ٢١٢).

(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٢٥٥).

(٦) الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز بن إبراهيم أبو علي، وكان عسراً في الرواية متمنعاً إلا لمن أكثر ملازمته، كان له جلساء من أهل العلم يذاكرهم، قال أحمد بن كامل القاضي: وكان حسن المجلس مفتناً في العلوم، كثير الحفظ للحديث مسنده ومقطوعه، ولأصناف الأخبار والنسب والشعر، والمعرفة بالرجال، فصيحاً، متوسطاً في الفقه، يميل إلى مذهب العراقيين. وسماعته يقول: صحبت يحيى بن معين، فأخذت عنه معرفة الرجال، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال أحمد بن كامل: توفي سنة تسع وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد (٨/ ٦٥٧، ٦٥٨)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢١٩) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٥٠) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٢).

عبد الرحمن بن مهدي، فقال: «ما أرى به بأساً؛ ولكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، وقد كان يطلب الحديث»^(١). فكان ابن معين استصغر أبا الأسود في سماعه من أبي عوانة.

ولكن الرواة متفاوتون في هذا، بحسب منزلتهم من الضبط والاتقان، فليس صغر السن سبباً في ضعف كل من سمع من شيخه في تلك السن، ولتوضيح ذلك أمثل بآبن عيينة، فقد ضُعف في الزهري، لسماعه منه وهو صغير، كما نقل ابن رجب ذلك عن الجوزجاني؛ قال حين سئل من أثبت في الزهري: «سفيان بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام -يعني الزهري- تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني ابن عيينة عن الزهري اضطرابٌ شديد»^(٢)، ولكن خالفه غيره من النقاد في هذا، فهذا علي ابن المديني يقول عنه: «ما في أصحاب الزهري أئقن من ابن عيينة»^(٣). وقال ابن أبي حاتم: «أثبت أصحاب الزهري: مالك، وابن عيينة»^(٤). وروى علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد أنه سمعه يقول: «ابن عيينة أحب إليّ في الزهري من معمر»^(٥).

وهذا من باب اختلاف النقاد في تقديم الرواة في الشيخ الواحد، فمعمر من أثبت الناس في الزهري، فلما قارن ابن عيينة بمعمر دلّ على أنّ ابن عيينة من المقدمين في الزهري أيضاً، فهذا القول من يحيى بن سعيد، يدلّ على أنّ سماع ابن عيينة من الزهري في صغره لا يضره، ولذا فقد فضّله يحيى بن سعيد على معمر.

إذن فصغر السن ليس سبباً مطرداً في تضعيف سماع الراوي من شيخه، ولذا أجاب الإمام أحمد على من ذكر له صغر ابن عيينة عند سماعه من عمرو بن دينار، بعد أن ذكر أنه

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٩٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٧٤).

(٣) الجرح والتعديل (١ / ٥٢).

(٤) نفسه.

(٥) نفسه (١ / ٥١).

أعلم الناس به، فقال: «وإن كان صغيراً، فقد يكون صغيراً كيّساً»^(١).

وقد يكون تضعيف سماع الراوي من شيخه في الصغر من باب التضعيف النسبي، أي: عند مقارنته بغيره من الأثبات المتقين عن ذلك الشيخ، لا أنه ضعيف عن الشيخ في نفس الأمر، كإبراهيم بن سعد الزهري^(٢)، ضعفه صالح جزرة^(٣) في الزهري لصغر سنه، فقال: «إبراهيم بن سعد سماعه من الزهري ليس بذلك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري»^(٤). وتابعه الذهبي في هذا فقال في "تذهيب التهذيب"^(٥): «وغيره في الزهري أثبت منه، سمع منه وهو صغير»، وإن كانت عبارة الذهبي تُشعر أن هذا من باب المفاضلة بينه وبين غيره من الأثبات من تلاميذ الزهري، فهم أثبت منه لأنه سمع منه وهو صغير، فنزلت رتبته عنهم، فهي من باب التضعيف النسبي مقارنة بغيره.

ثم إن عبارة الذهبي في "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"^(٦)، تؤيد وتؤكد أن عبارته السابقة من قبيل التضعيف النسبي، حيث نقل الاتفاق على الاحتجاج بابن سعد،

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٨٤).

(٢) لمزيد من التفصيل في حال إبراهيم بن سعد في الزهري، ومناقشة أقوال النقاد فيه، ينظر: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (٤٨-٥٣).

(٣) صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان الأسدي مولى أسد بن خزيمة يكتلى أبا علي ويلقب جزرة، سمع يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وعنه مسلم بن الحجاج في غير الصحيح وأبو النضر محمد بن محمد الفقيه، قال الدارقطني: كان ثقة حافظاً عارفاً.

قال أبو يعلى الخليلي: حافظ، ذهن، عالم بهذا الشأن، أخذه عن ابن معين، وقال الخطيب: كان حافظاً عارفاً من أئمة الحديث، ومن يرجع إليه في علم الآثار، ومعرفة نقل الأخبار، وقال: وكان صدوقاً ثباتاً أميناً، وكان ذا مزاج ودعاية مشهوراً بذلك، مات سنة ثلاث وتسعين ومئتين. الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٦٧)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٥٩)، طبقات علماء الحديث (٢/ ٣٤٩).

لقب بجزرة: لأنه صحف في حديث عبد الله بن بسر: «أنه كانت له خرزة يداوي بها المرضى» فقال: جزرة. الإكمال في رفع الارياب (٢/ ٤٦١).

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ٦٠٣، ٦٠٤).

(٥) (١/ ٢٤٠).

(٦) (ص: ٣٧).

على أنه ليس بمنزلة مالك، ولا ابن عُيَيْنَةَ في الزُّهري، فقال: «اتفق أرباب الصَّحاح على الاحتجاج بإبراهيم بن سعد مطلقاً، مع أنه ليس في الزُّهري كمالك ولا كابن عُيَيْنَةَ».

ويبدو أن الذهبي كان يرى رأي صالح جَزَرَةَ ثم رجع عنه بعد ذلك، فقد قال في "من تكلم فيه وهو موثق"^(١): «ثقةٌ سمع من الزُّهري والكبار، ينفرد بأحاديث تُحتمل له، ولكن ليس هو في الزُّهري بذاك الثبت، وأشار يحيى القطَّان إلى لينه».

وأما ما نقل عن يحيى القطَّان من تضعيفه في الزُّهري، فقد أجاب عنه الإمام أحمد، وبين خطأ يحيى، لأنه لم يخبر حاله، فروى عبد الله عن أبيه أنه قال: «ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثاً من حديث عُقَيْل، فقال لي يحيى يا أبا عبد الله: عُقَيْل، وإبراهيم بن سعد! عُقَيْل، وإبراهيم بن سعد! كأنه يضعفهما، قال أبي: وأيُّ شيء ينفعه من ذا؟ هؤلاء ثقاتٌ لم يخبرهما يحيى»^(٢)، وتابعه على ذلك ابن حجر، وذكر تضعيف القطَّان لابن سعد من أمثلة التَّضعيف بأمرٍ مردودٍ في "هدي السَّاري"^(٣)، ثم قال: «إبراهيم بن سعد قال أحمد: لم يخبره يحيى القطَّان».

٢. طريقة تحمُّل الحديث^(٤):

وتضعيف النَّقاد بسبب طريقة التَّحمُّل كثيرٌ، إلا أنه لا يعد تضعيفاً قادحاً في الرَّاي، إلا إذا كانت الرواية بتلك الطريقة غير مقبولة، أما إذا كانت مقبولةً فإن بعضهم يضعف رواية الرَّاي عن شيخ إذا تحمل بغير السَّماع، كالعرض، والإجازة، والمناولة، ويُعدُّ هذا من التَّضعيف النَّسبي، يعني: مقارنةً لها بالسَّماع.

وقد كان بعض النَّقاد يضعفون رواية الرَّاي إذا تحمل عن الشَّيخ بالعرض، وذلك لأنَّ هناك خلافاً بين أهل العراق والحجاز في تفضيل السَّماع على القراءة، فأهل العراق يرون أنَّ السَّماع أعلى مرتبةً، وأهل الحجاز يرون أنَّهما سواءٌ، ومنهم من رجَّح القراءة على السَّماع، كأبي

(١) (ص: ٣١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٢٢٨).

(٣) (١ / ٤٦٠).

(٤) لمزيد من الأمثلة في هذا الموضوع، ينظر: تهذيب التهذيب (٢ / ٨٣)، (٦ / ٤٠٥، ٤٠٦)، سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٣١).

حنيفة^(١)، وابن أبي ذئب^(٢).

ومَنْ ضُعِفَتْ روايته عن شيخه لتحمله بطريق القراءة أو العرض: محمد ابن أبي ذئب في روايته عن الزُّهري، قال يعقوب بن شيبة: «ابن أبي ذئب ثقة، غير أن روايته عن الزُّهري خاصة قد تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه عن الزُّهري عَرَضٌ، ولم يطعن بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح^(٣)».

وقال أحمد بن حنبل: سألت يحيى قلت: «أسمع ابن أبي ذئب من الزُّهري شيئاً؟ قال: عَرَضَ على الزُّهري، وحديثه عن الزُّهري ضعيف^(٤)، ثم قال: يضعفون في الزُّهري^(٥)».

وتضعيف ابن أبي ذئب في الزُّهري كما قدّمت من قبيل التّضعيف النسبي، يعني: مقارنةً بالسّماع لا غير، فتكون رواية من تحمّل بطريق السّماع من تلاميذ الشّيوخ مقدّمةً عليه؛ يؤيده ما

(١) ستأتي ترجمته في القسم التّطبيقي (ص: ٢٤٤).

(٢) بيّن ابن الصّلاح في "مقدمته" (ص: ١٣٧، ١٣٨) أنّه لا خلاف في أنّ رواية من تحمّل بالعرض صحيحة، ثمّ ذكر الخلاف الواقع بين العلماء في السّماع من الشّيوخ والقراءة عليه، وأيّها أعلى رتبةً، ثمّ رجّح السّماع على العرض، فقال بعد كلامه عن العرض: «واختلفوا في أنّها مثل السّماع من لفظ الشّيوخ في المرتبة، أو دونه، أو فوقه؟ فنقل عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، وغيرهما ترجيح القراءة على الشّيوخ على السّماع من لفظه، وروي ذلك عن مالك أيضاً.

وروي عن مالك، وغيره: أنّها سواء، وقد قيل: إنّ التّسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز، والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه، وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخاري، وغيرهم.

والصّحيح: ترجيح السّماع من لفظ الشّيوخ، والحكم بأنّ القراءة عليه مرتبة ثانية. وقد قيل: إنّ هذا مذهب جمهور أهل المشرق، والله أعلم.

وبيّن ابن حجر في "نزهة النّظر" (ص: ٢٤٨) صحّة التحمّل بطريقة القراءة على الشّيوخ، وردّ على من أنكر ذلك، فقال: «القراءة على الشّيوخ أحد وجوه التّحمل عند الجمهور، وأبعد من أبى ذلك من أهل العراق، وقد اشتد إنكار الإمام مالك، وغيره من المدنيين، عليهم في ذلك، حتّى بالغ بعضهم فرجّحها على السّماع من لفظ الشّيوخ، وذهب جمع جم، منهم البخاري -وحكاة في أوائل صحيحه عن جماعة من الأئمة- إلى أن السّماع من لفظ الشّيوخ والقراءة عليه -يعني في الصّحّة والقوة- سواء، والله أعلم.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٣/ ٥٢٥)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٣٥).

(٤) العلل ومعرفة الرّجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٢).

ذكره الحازمي في ترجيح رواية من تحمل بالسَّماع على من تحمل بالعرض، فذكر من وجوه التَّرجيح: «أن يكون سماع أحد الراويين: تحديثاً، وسماع الثاني: عرضاً؛ فالأول أولى بالتَّرجيح؛ إذ لا طريق أبلغ من النطق بالثبوت، ولهذا قدم بعضهم: عبيد الله بن عمر^(١) في الزُّهري على ابن أبي ذئب؛ لأن سماع عبيد الله تحديثٌ، وسماع ابن أبي ذئب عرضٌ. وهذا مذهب أهل العراق والبصريين والشاميين وأكثر المحدثين، وأمّا مالك وأهل الحجاز أكثرهم ذهبوا إلى أن لا فارق بين العرض والقراءة، وإليه مال الشَّافعي أيضاً»^(٢).

٣. أن يكون للراوي كتابٌ صحيحٌ وفي حفظه ضعفٌ:

فيضعفُ النُّقاد روايته من حفظه، وإذا ثبت عنه روايته عن شيخٍ معيّنٍ من حفظه، وخطئه فيها؛ فإنَّه يُضعَف حينئذٍ عن ذلك الشَّيخ، ومُنَّ ذكرٌ بذلك: حمَّاد بن سَلَمَة ضُعِفَتْ روايته عن قيس بن سعد^(٣)، وعن زياد الأعلم^(٤)، قال البيهقي في تضعيف أثر رواه حمَّاد بن سَلَمَة عن قيس بن سعد في أنصبة زكاة الإبل^(٥): «وحماد بن سَلَمَة ساء حفظه في آخر عمره، فالْحِفَاطُ لا يَحْتَجُّونَ بِمَا يَخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً»^(٦). وروى البيهقي بإسناده عن علي بن المديني، قال: قال يحيى بن سعيد هو القطَّان: «حماد

(١) ستأتي ترجمته في القسم التَّطبيقي (ص: ٢٢٣).

(٢) الاعتبار في النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَثَارِ (ص: ١٠، ١١).

(٣) قيس بن سعد الحنفي المكي أبو عبد الملك، مفتي مكة، روى عن: مجاهد، وطاوس، وعنه: سيف بن سليمان، والحمَّادان، وثَّقَّهَابِينَ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٩ هـ. الطَّبَقَاتُ الْكَبِيرُ لابن سعد (٨/ ٤٤)، الجرح والتَّعْدِيلُ (٧/ ٩٩)، الْكَاشِفُ (٢/ ١٤٠)، الْخُلَاصَةُ (ص: ٣١٧).

(٤) زياد بن حَسَّانَ بْنِ قُرَّةٍ الْبَاهِلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْأَعْلَمِ، رَوَى عَنْ: أَنَسٍ، وَالْحَسَنِ، وَعَنْهُ: شُعْبَةُ وَابْنُ عَوْنٍ، وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: ثِقَّةٌ ثَقَّةٌ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مِنْ قَدَمَاءِ أَصْحَابِ الْحَسَنِ، مِنَ الْخَامِسَةِ. الطَّبَقَاتُ الْكَبِيرُ لابن سعد (٩/ ٢٥٨)، الجرح والتَّعْدِيلُ (٣/ ٥٥٢)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٢١٨)، الْخُلَاصَةُ (ص: ١٢٤).

(٥) أخرجه أبو داود في "المراسيل" (١/ ١٢٨) برقم: (١٠٦)، والبيهقي في "سننه الكبير" برقم: (٧٣٦٦).

(٦) السنن الكبير للبيهقي (٤/ ٩٤).

بن سَلَمَة عن زياد الأعلم، وقيس بن سعد ليس بذاك»^(١).

ثم قال يحيى تعقيماً على الحديث الذي رواه حمّاد عن قيس في الزكاة: «إن كان ما حدّث به حمّاد بن سَلَمَة عن قيس بن سعد حقاً، فليس قيس بن سعد بشيء ولكن حديث حمّاد بن سَلَمَة عن الشُّيوخ عن ثابت، وهذا الضرب يعني أنّه ثبت فيها»^(٢).

ثم كشف البيهقي عن سبب غلط حمّاد في روايته عن قيس، وهو ضياع كتابه عنه، وذكر ما يؤيّد ذلك من رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه أنه قال: «ضاع كتاب حمّاد بن سَلَمَة عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم عن حفظه فهذه قصّته»^(٣).

٤. أن يحدث في بلدٍ فلا يضبط حديثه فيه:

إمّا لعدم وجود كتبه معه، أو لقصر إقامته في ذلك البلد؛ فلم يحفظ عن شيوخه، أو لم يحفظ عنه أهل ذلك البلد.

ومنّ ضُففت روايته في بلد معين: شبيب الحَبْطِي^(٤)، ضُفّف حديثه في مصر، وسمع منه عبد الله ابن وهب، فروى عنه مناكير، الحَمَل فيها على شبيب لأنّه حدّث فيها من حفظه فأخطأ، وقد تبيّن خطؤه فيها، بمقارنة روايات ابنه أحمد^(٥)، بروايات ابن وهب، فكانت

(١) السنن الكبير للبيهقي (٤ / ٩٤).

(٢) نفسه.

(٣) نفسه، وعند البيهقي: (قصّته)، وعند أحمد في العلل: (قصّيته)، ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٢٧)، ولعلّها تصحّفت في أحد الكتابين.

(٤) شبيب بن سعيد التميمي الحَبْطِي البصري، أبو سعيد، روى عن: أبان بن تغلب، ومحمّد بن عمرو، وعنه: ابنه أحمد، وابن وهب، قال ابن المديني: كتابه صحيح، قال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به، وقال أبو زُرْعَة يقول: شبيب بن سعيد لا بأس به، بصري كتب عنه ابن وهب بمصر، قال الذهبي: صدوقٌ يُعرب، قال ابن حجر: لا بأس بحديثه، من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب، توفي سنة ست وثمانين ومائة. الجرح والتعديل (٤ / ٣٥٩)، ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣)، الخلاصة (ص: ١٦٣).

(٥) أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبْطِي أبو عبد الله البصري، روى عن: أبيه، ويزيد بن زُرَيْع، وعنه: البخاري، والذهلي، وثقه أبو حاتم، قال الذهبي، وابن حجر: صدوق، توفي سنة ٢٢٩ هـ.

الجرح والتعديل (٢ / ٥٥)، الكاشف (١ / ١٩٥)، ميزان الاعتدال (١ / ١٠٣)، تقريب التهذيب (ص: ٨٠).

روايات ابنه مستقيمة، فدلَّ على أنَّ المناكير التي رواها ابن وهب عنه بسبب سماعه منه بمصر. قال عنه أبو حاتم: «شبيب بن سعيد لا بأس به، بصريُّ كتب عنه ابن وهب بمصر»^(١). قال ابن عدي مفضلاً حال شبيب ومبيناً سبب وقوع المناكير في رواية ابن وهب عنه: «ولشبيب بن سعيد نسخة الزُّهري عنده عن يونس، عن الزُّهري وهي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير... وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزُّهري، إذ هي أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعلَّ شبيب بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب»^(٢).

انتقاء الشيخين لروايات بعض الذين ضَعُفُوا في شيخٍ في "الصَّحيحين":

منهج الإمامين البخاري، ومسلم، عدم اطراح حديث من وثَّقه النَّقاد في الجملة، وإنَّ ضَعْفَ في بعض الشُّيوخ، فلا يقدح في الرَّاوي ضَعْفُه في شيخٍ من شيوخه، إن كان ثقةً في الأصل، وهذا منها جرياً على طريقتهما في الانتقاء، فيتركون حديثه عن شيوخه الذين ضَعُفَ فيهم، ويخرجون له بقيَّة حديثه الصَّحيح، وقد ذكر ذلك ابن حجر بعد أن ساق أسماء الرواة الذين تُكَلِّم فيهم من رجال "الصَّحيحين"، مجيباً عن الاعتراضات الموجهة إليهم، في القسم الثاني: من أسباب الطَّعن في الرواة، وهم: من ضَعُفَ بأمرٍ مردودٍ، فقال: «ويلتحق به من تُكَلِّم فيه بأمرٍ لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضَعُفَ في بعض شيوخه دون بعض... فإنَّ جميع هؤلاء لا يُجْمَل إطلاق الضَّعف عليهم، بل الصَّواب في أمرهم التَّفصيل»^(٣).

أمثلة على الاختصاص بكون الرَّاوي مضعَّفاً في شيخٍ معين من كلام الأئمة:

جميع ما سبق ذكره من نصوص في أسباب تضعيف رواية الثقة، يعدُّ من الأمثلة النظرية.

(١) الجرح والتَّعديل (٤/ ٣٥٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٥/ ٤٩).

(٣) هدي السَّاري (١/ ٤٦٠).

المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ

يُعدُّ هذا المطلب مقابلاً للمطلب الرابع، فذاك يُبرز صورةً من صور الاختصاص بالتوثيق وهي: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتابٍ صحيح، وهذا المبحث يُبرز مقابلهما صورةً من صور الاختصاص بالتضعيف، وهي: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ.

ووجه التقابل بين الصورتين، أنَّ بينهما اتفاقاً وافتراقاً.

فتتفقان: في أنَّهما تتناولان الراوي الذي وُصف بشيءٍ من الوهم والغلط في حفظه؛ إلا أنَّ له كتاباً صحيحاً؛ فإذا حدث من حفظه لسببٍ من الأسباب التي سأذكرها لاحقاً خطأ، وإذا التزم التحديث من كتابه أصاب.

وتفترقان: في الزاوية التي يُنظر منها لكل منهما؛ فالمطلب الرابع يتناول الصورة من زاوية التوثيق؛ فيُسلط الضوء على كون الراوي الموصوف بما قدمت موثقاً من النقد، مقبولةً مروياته، في حالة تحديثه من كتابه؛ لأنَّه يضبط حديثه على تلك الهيئة، وهذا المبحث يتناول الصورة من زاوية التضعيف، فيُلقي الضوء على كون الراوي الموصوف بما قدمت مضعفاً من النقد، مردودةً مروياته، في حالة تحديثه من حفظه؛ لأنَّه لا يضبط حديثه على هذه الهيئة.

وقد تناولت الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح فيما مضى بالتفصيل^(١)؛ وجاء هنا دور تجلية هذه الصورة المقابلة لها وتوضيحها.

إنَّ العارف بعلم الحديث ورجاله، يدرك التفاوت بين أحوال الرواة ومراتبهم؛ فمنهم: الضابط المتقن لما يرويه، ومنهم: من خف ضبطه ولكنه لم ينزل عن رتبة الثقة، ومنهم: سيء الحفظ، كثير الغفلة والوهم، ومنهم: من كان ضابطاً، ثم طرأت عليه بعض العوارض، فأثرت في حفظه وضبطه.

(١) ينظر: (ص: ١٠٦).

ولن أطيل في الكلام عن الضبط، وما يتصل به، فقد تطرقت إلى ذلك، بما فيه غنية في المطلب الأول^(١).

وأكتفي هنا ببيان ما يتعلق بهذا الصورة بشكل مباشر؛ فأقول: لما كان من شروط قبول الحديث ضبط روايته؛ فإن اختلال هذا الضبط سبب في رد حديث صاحبه، إذا كان معتمداً في روايته عليه؛ أمّا إن كان من صنف الرواة الذين ضعف حفظهم؛ لكنهم من أصحاب الكتب الصحيحة، الضابطين لما فيها، فإن الثقاد قبلوا رواياتهم، شريطة أن تكون الرواية من كتبهم، فالضبط قسمان: ضبط صدر، وضبط كتاب، ومن ضبط كتابه فقد أدى ما عليه، ولا يشترط في كل راو أن يضبط حديثه ضبط صدر.

وبناءً عليه فإن صاحب الكتاب الصحيح الذي في حفظه شيء، قد يروي الحديث من حفظه لأسباب، فيخطئ فيه ويهم، وهناك صنف آخر يلحق بهم: وهم من كانوا حافظين لحديثهم، ثم ساء حفظهم.

ويمكن إجمال تلك الأسباب فيما يلي:

أسباب خطأ الراوي إذا حدث من حفظه: لخطأ الراوي إذا من حفظه أسباب أهمها:

١. إضرار بصره^(٢): ومثاله: "يزيد بن هارون"^(٣) ضعف حفظه بعدما أضرّ بصره، ونُقل عنه أن جاريته كانت تلقنه من كتابه، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن زهير^(٤) قال: سمعتُ أبي، يقول: «كان يُعاب على يزيد بن هارون حيث ذهب بصره،

(١) ينظر: (ص: ٦٦).

(٢) ينظر أيضاً: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٣)، (٦/ ٢١٩)، (٩/ ٤٨٧)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٢٥١).

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي، روى عن: حميد، والجري، وعنه: الذهلي، والحارث بن أبي أسامة، قال أحمد: حافظ متقن، وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه، قال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق في الحديث لا يسأل عن مثله، قال ابن حجر: ثقة متقن عابد، توفي سنة ٢٠٦ هـ. الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥)، الكاشف (٢/ ٣٩١)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦)، الخلاصة (ص: ٤٣٥).

(٤) أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي ثم البغدادي، سمع أباه، وأبا نُعيم، وعنه: البغوي، وابن صاعد قال أبو حاتم: كان صدوقاً، قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة، عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب، توفي سنة تسع وسبعين ومئتين، له كتاب "التاريخ". الجرح والتعديل (٢/ ٥٢)، تاريخ بغداد (٥/ ٢٦٥-٢٦٧)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٣٠).

أَنَّهُ رَبَّما سُئِلَ عن الحديث لا يعرفه، فيأمر جاريةً له فتُحفظُ من كتابه»^(١). قال الخطيب معقِّباً وموجهاً كلام من انتقد يزيد بن هارون: «وقد وَصَفَ غير واحدٍ من الأئمة حفظ يزيد بن هارون، كان لحديثه وضبطه له، ولعلَّه ساء حفظه لما كُفِّ بصره، وعلت سِنُّه، فكان يستثبت جاريته فيما شكَّ فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك»^(٢).

وذكره ابن رجب فيمن كان يتلقَّن بعدما أضر بصره^(٣).
 ٢. فقدان كتبه، بضائع، أو احتراق، ونحوه^(٤): مثاله: ما فسَّر به علي ابن المديني ضعف "أبي عَوانة" في قَتادة، فقال: «كان أبو عَوانة في قَتادة ضعيفاً، لأنَّه كان ذهب كتابه، وكان يحفظ من سعيد، وقد أغرب فيها أحاديث»^(٥).
 ٣. مفارقة بلده، وعدم اصطحاب كتبه في رحلته: مثاله: ما ذكر عن "جَرير بن حازم" أَنَّهُ لَمَّا ارتحل إلى مصر حَدَّث من حفظه فدخل الوَهَم في حديثه، قال زكريا السَّاجي: «صدوقٌ حَدَّث بمصر أحاديث وهم فيها وهي مقلوبة»^(٦).
 وروى الأثر عن أحمد بن حنبل أَنَّهُ قال: «جَرير بن حازم حَدَّث بالوَهَم بمصر لم يكن يحفظ»^(٧).

٤. توليه القضاء، أو انشغاله بالتجارة ونحوها، مما يؤثر على حفظه^(٨): مثاله: ما ذكر من

(١) تاريخ بغداد (١٦ / ٤٩٥).

(٢) نفسه.

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

(٤) ينظر أيضاً: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٠٥)، لسان الميزان (٦ / ٥٧٣)، (٧ / ١١٩).

(٥) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٤٣)، سير أعلام النبلاء (٨ / ٢٢١)، وعنده أي الذهبي: (يتحفظ من سعيد)، يعني: ابن أبي عَرُوبة.

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٣ / ١٨١).

(٧) نفسه.

(٨) ينظر أيضاً: تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

سوء حفظ "حفص بن غياث" بعد تولّيه القضاء، قال أبو زُرعة: «حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استُتضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا»^(١).

٥. اختلاطه: لكبر سنه، أو لمرض، أو لمصاب ألم به، كسرقة مال، وموت ابن، ونحوه^(٢): مثاله: "سُهَيْل بن أبي صالح" تغيّر بسبب مرض أصابه، فساء حفظه، قال ابن حجر: «قيل: في حديثه بالعراق أنّه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره، وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق، إلا أنّه أصابه برسام»^(٣) في آخر عمره، فذهب بعض حديثه^(٤). ونُقل عن علي بن المديني أنّه تغيّر حفظه بسبب حزنه على موت أخ له، قال ابن المديني: مات أخ لسُهَيْل، فوجد^(٥) عليه فنسي كثيراً من الحديث»^(٦).

٦. سوء حفظه: مثاله: مَنْ أخطأ من الرواة بسبب سوء في حفظه، "هَمَّام بن يحيى العَوَدي"، قال أبو حاتم: «ثقة، صدوق، في حفظه شيء»^(٧). وقال السَّاجي: «صدوق سيء الحفظ، ما حدّث من كتابه فهو صالح، وما حدّث من حفظه فليس بشيء»^(٨).

٧. هذا السبب ألحقته بالأسباب، وهو راجعٌ إلى عدم إتقان الراوي لحديث أهل بلدٍ معيّن، أو عدم إتقان أهل بلدٍ معيّن لحديث الشيخ^(٩): ومثاله: ما ذكره الأئمة في رواية أهل

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٦).

(٢) ينظر: أيضاً: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٢٥).

(٣) هو ورمٌ حارٌّ يعرض للحجاب الحاجز الذي بين الكبد والأمعاء. معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ١٨٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٦٤).

(٥) وَجَدَ الرَّجُلُ بِمَعْنَى حَزَنَ، وفيه ثلاث لغات، الفتح وهو المشهور، والكسر، والضّم. الصّحاح (وَجَدَ) (باب ٢/ ٥٤٧)، تاج العروس (وَجَدَ) (٩/ ٢٥٨).

(٦) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٤)، وذكر الذهبي هذه القصّة في كتابه: من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٩٦)، ونسب روايتها للبخاري عن ابن المديني.

وأنكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥، ٣٦) اختلاطه وذكر أنّه كبر وتغيّر حفظه لا غير.

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٧٠).

(٩) للفائدة ينظر: بحث: التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض: د. زكرية زكري، فقد تكلمت عن هذا النوع.

الشام عن "زهير بن محمد"^(١)، قال البخاري: «روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير»^(٢)، وقال: «قال أحمد: كأن زهير الذي روى عنه أهل الشام زهيراً آخر فقلب اسمه»^(٣).

وقال ابن هانئ سمعت أبا عبد الله ذكر رواية الشاميين عن "زهير بن محمد" قال: «يروون عن زهير ابن محمد أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد، ذاك الذي يروي عنه أصحابنا ثم قال: أمّا رواية أصحابنا عنه فمستقيمة»^(٤). وأياً كان سبب الخطأ، فإنه إذا اتفق للراوي أن ارتحل إلى بلد، وسمع منه أهل ذلك البلد؛ وقد طرأ عليه أحد هذه الأسباب الآنف الذكر؛ كان ذلك سبباً لضعف روايتهم عنه، بخلاف من سمع منه قبل ذلك.

وقد قعد ابن رجب لهذه الأحوال بقواعد منهجية، دقيقة، بعبارات جامعة، رصينة، محررة، أضحت منهاجاً سار عليه من جاء بعده. فذكر ثلاثة أنواع من الثقات ضُعف حديثهم، نوعان منهما يندرجان تحت هذه الصورة، ونوعٌ أفردته بصورة خاصة، وهو من ضُعف في بعض الشيوخ دون بعض^(٥)، فهو موضوع صورة الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخٍ معيّن^(٦).

(١) زهير بن محمد التميمي الحرقي أبو المنذر الخراساني نزيل الشام والحجاز، روى عن: عمرو بن شعيب، وابن أبي مليكة، وعنه: ابن مهدي، ويحيى بن أبي بكير، قالا بن معين: ثقة، وفي رواية: ضعيف، قال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وقال الذهبي: ثقة يُعرب ويأتي بما يُنكر، قال ابن حجر: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعف بسببها، توفي سنة ١٦٢ هـ. الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠)، الكاشف (١/ ٤٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٧)، الخلاصة (ص: ١٢٣).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٤٢٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٤٢٧)، التاريخ الصغير (٢/ ١٤٩).

(٤) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/ ١٢٢)، تهذيب الكمال (٩/ ٤١٧).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨١).

(٦) ينظر: (ص: ١٦٨).

أمّا النوعان الآخران اللذان يدخلان في هذه الصورة، فالجامع بينهما أنّهما راجعان إلى سوء الحفظ، وعدم الرواية من الكتاب، فهما كما ذكرهما ابن رجب في "شرح العلل": من ضَعَّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: من حدّث في مكانٍ لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدّث في مكانٍ آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضعٍ آخر فضبط^(١).

الضرب الثاني: من حدّث عن أهل مصر، أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ^(٢).

الضرب الثالث: من حدّث عنه أهل مصر، أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يُقيموا حديثه^(٣).

والنوع الآخر: وهما صنفان: الصنف الأول: من يلتحق بالمختلطين ممّن أضرّ في آخر عمره: يلتحق بهؤلاء من أضرّ في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدّث من حفظه، أو كان يُلقّن فيتلقّن^(٤).

والصنف الثاني: من لا يُحدّث من كتابه في حديثه: ومن هذا النوع أيضاً: قومٌ ثقاتٌ لهم كتابٌ صحيحٌ، وفي حفظهم بعض شيءٍ فكانوا يحدّثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدّثون أحياناً من كتابهم فيضبطون^(٥).

وأختم بتنبيه مهم وهو: أنّ هذه الصورة وإن كان الغالب عليها أن يكون في حفظ روايتها ضعفٌ، لذلك فهم يخطئون ويهمون إذا حدّثوا من حفظهم، لكن الوهم عند الاعتماد على

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٦).

(٢) نفسه (٢/ ٧٧٣).

(٣) نفسه (٢/ ٧٧٧).

(٤) نفسه (٢/ ٧٥٢).

(٥) نفسه (٢/ ٧٥٦).

التحديث من الحفظ، قد يحصل أيضاً من الثقات الأثبات في حفظهم، وذلك أنه لا يسلم منه بشر، ولهذا يدخل في هذه الصورة أيضاً أو هام الثقات الضابطين لمحفوظاتهم.

الضابط لهذه الصورة:

يدخل في هذه الصورة من أخطأ في روايته من حفظه للأسباب السالفة الذكر، شريطة أن يكون من الثقات، أمّا إن كان من الضعفاء ووصف بكونه يخطئ إذا حدث من حفظه، فهذا لا يدخل هنا؛ لأنه مضعف على كل حال، فلا يُعدُّ تحديثه من حفظه خصوصية بالضعف، إذ هو ضعيف سواء حدث من حفظه أو من كتابه، لكنَّ ضعفه أشدُّ إذا حدث من حفظه.

أمثلة على الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ من كلام الأئمة:

١. قال ابن حجر في ترجمة "أحمد بن الأزهر"^(١): «صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه»^(٢).

٢. قال ابن حبان في ترجمة "محمد بن إبراهيم بن مسلم"^(٣): «كان من الثقات، دخل مصر فحدثهم من حفظه من غير كتابٍ بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدث من كتابه»^(٤).

(١) أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر العبدي مولا هم النيسابوري، روى عن: عبد الله بن نمير، وأسباط بن محمد، وعنه: النسائي، وابن ماجه، قال أبو حاتم، وصالح جزرة: صدوق، قال الذهبي: اتهمه يحيى بن معين في رواية ذاك الحديث، عن عبد الرزاق، ثمَّ إنَّه عذره. قال ابن عدي: هو بصورة أهل الصدق. قلت: بل هو كما قال أبو حاتم صدوق، وقال النسائي وغيره: لا بأس به، توفي سنة ٢٦١هـ. الكاشف (١/ ١٨٩، ١٩٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٨٢)، الخلاصة (ص: ٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٧٧).

(٣) محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم أبو أمية، بغدادى سكن طرسوس فنسب إليها، روى عن: يزيد بن هارون، وأبي عاصم، وعنه: ابنه إبراهيم، وأبو عوانة، وثقه أبو داود وغيره، وقال أبو بكر الخلال: إمام في الحديث رفيع القدر جداً، قال الحاكم: كثير الوهم، قال الذهبي: ثقة، قال ابن حجر: صدوق صاحب حديث يهيم، صنّف "المسند"، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد (٢/ ٢٨٢)، ديوان الضعفاء (ص: ٣٤٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٢١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٦).

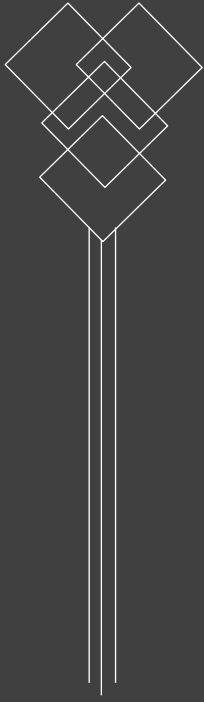
(٤) الثقات (٩/ ١٣٧).

٣. قال أحمد في رواية الأثرم: «سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العُمري^(١)، وأمّا سماعه باليمن، فأحاديث صحاح^(٢)».

(١) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب أبو عبد الرحمن العُمري، روى عن: نافع، والمُقبري، وعنه: الثوري، وأبو نُعيم، قال يحيى بن معين: صويلح، وقال أحمد بن حنبل: صالح لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله وإلا فهو في نفسه صدوق لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق في حفظه شيء، وقال ابن حجر: ضعيفٌ عابد. وقال د. بشار، وشعيب الأرنؤوط: أنّه ضعيفٌ يعتبر به في الشّواهد والمتابعات، توفي سنة ١٧١هـ.

الجرح والتعديل (٥/ ١٠٩، ١١٠)، الكامل في ضعفاء الرّجال (٥/ ٢٣٧)، الكاشف (١/ ٥٧٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٤)، تحرير تقريب التهذيب (٢/ ٢٤٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٠).



الباب الثاني

الدَّرَاسَةُ التَّطْبِيقِيَّةُ

الاختصاص مدلوله، ومصطلحاته، وأنواعُ تتداخل معه، وأسبابه، وصوره

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أثر الاختصاص في الرواية.

الفصل الثاني: أثر الاختصاص في الدِّرَاية.

الفصل الأول

أثر الاختصاص في الرواية



وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المرويَّات التي برزت فيها ظاهرة الاختصاص.

المبحث الثاني: الدِّراسة التحليلية النَّقدية لمدى وجود الاختصاص في الرواية.

المبحث الأول

المرويات التي برزت فيها ظاهرة الاختصاص

المطلب الأول: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أحفظ

لحديث شيخه من غيره

المثال الأول: قال أبو حاتم: «وسألتُ أبي، وأباً زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ جَعْفَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا...» الْحَدِيثَ.

فَقَالَ أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ الْحَدِيثَيْنِ؛ زَادَ فِيهِ رَجُلًا.

قَالَ أَبِي: أَضْبَطُ النَّاسِ لِحَدِيثِ، ثَابِتٍ، وَعَلِي بْنِ زَيْدٍ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ؛ بَيْنَ خَطَأِ النَّاسِ»^(١).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

هذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على وجهين، بنقص رجلٍ، وزيادته:

الوجه الأول: ثابت، عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ثابت، عن ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

المدار هو: ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري:

روى عن: ابن عمر، وابن الزبير وخلق، وعنه: الحمَّادان^(٢)، وأمم^(٣).

قال الذهبي: الإمام، القدوة، شيخ الإسلام^(٤)، وهو من أثبت أصحاب أنس بن مالك

ﷺ، قال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس: الزُّهري، ثم قَتَادَةُ، ثم ثابت البناني^(٥).

(١) علل الحديث (٤ / ١١).

(٢) حمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلَمَةَ.

(٣) الكاشف (١ / ٢٨١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٢٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢ / ٤٤٩).

قال ابن حجر: «ثقةٌ، عابدٌ، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين» أي: ومائة، أخرج له الجماعة^(١).

- أمّا الوجه الأوّل، فيرويه: جعفر بن سليمان^(٢)، وسليمان بن المغيرة^(٣) عن ثابت به، إلا أنّ سليمان بن المغيرة لم يسمّ عمر بن أبي سلمة فقال: عن ابن أبي سلمة.
- جعفر بن سليمان الضُّبَعي أبو سليمان البصري:

روى عن: ثابت، وأبي عمران الجَوْنِي، وعنه: ابن مهدي، ومُسَدَّد وأُمِّ^(٤).

قال يحيى بن معين: «ثقةٌ، وكان يحيى بن سعيد القطّان لا يكتب حديثه»^(٥)، وقال ابن المديني: ثقةٌ عندنا^(٦)، وقال أحمد: «لا بأس به، فقليل له: إن سليمان بن حرب^(٧) يقول: لا يكتب حديثه، فقال: حمّاد بن زيد لم يكن ينهى عنه، إنّما كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث - يعني في فضل على كرم الله وجهه - وأهل البصرة يغفلون في على رضى الله عنه^(٨)، وقال العجلي: ثقةٌ، وكان يتشيع^(٩)، وقال ابن حبان: كان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز^(١٠).

وقال ابن عدي: وهو حسن الحديث، وهو معروفٌ في التشيع... وأرجو أنّه لا بأس به،

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٢).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٤١) برقم: (٢٧٣١٢)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣ / ٥٦٤) برقم: (٦٧٠١).

(٣) أخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (١ / ٢٦١) برقم: (٧٦٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢ / ٣٣٤) برقم: (٦٩٠٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤ / ٤٥٢) برقم: (٥٧٥١).

(٤) الكاشف (١ / ٢٩٤).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ١٣٠).

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٣).

(٧) سليمان بن حرب الأزدي الواسطي البصري قاضي مكة، ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين - أي: ومائتين - وله ثمانون سنة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٨) الجرح والتعديل (٢ / ٤٨١).

(٩) معرفة الثقات (١ / ٢٦٨).

(١٠) الثقات (٦ / ١٤٠).

قال الشيخ: والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى في فضائل الشيخين أيضاً كما ذكرت بعضها، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكرًا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه^(١).

قال عنه ابن حجر: «صدوقٌ، زاهدٌ، لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين» أي: ومائة، أخرج به البخاري في "خلق أفعال العباد" ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٢).

فالراجح في حاله -والله أعلم- أنه صدوقٌ كما ذكر ابن حجر، لأنَّ هناك من وثَّقه كابن معين، وابن المديني، ومن نزل به قليلاً كأحمد، وابن عدي، ولعلَّ ترك يحيى القطان، وسليمان بن حرب له كان لأجل بدعته.

• سليمان بن المغيرة القيسي مولا هم البصري أبو سعيد:

روى عن: الحسن^(٣)، ومحمد^(٤)، وثابت، وعنه: القعنبى، وهُدْبَة.

متَّفَقٌ على توثيقه، وهو من الأثبات في ثابت البُنَّاني إلا أن حماداً مقدَّم عليه، قال يحيى بن معين: وحماد بن سَلَمَة أعرف بحديث ثابت من سليمان، وسليمان، ثقةٌ^(٥).

قال ابن حجر: «ثقةٌ ثقةٌ، قاله يحيى بن معين، من السابعة، أخرج له البخاري مقروناً وتعليقاً، مات سنة خمس وستين» أي: ومائة، أخرج له الجماعة^(٦).

أما الوجه الثاني، فيرويه: حمَّاد بن سَلَمَة، واختلف عليه على وجهين كذلك:

الأول: حمَّاد بن سَلَمَة عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سَلَمَة، عن أبيه، عن أم سَلَمَة عن

النَّبِيِّ ﷺ.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٨٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٠).

(٣) البصري.

(٤) ابن سيرين.

(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣١٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

الثاني: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ، مثل رواية جعفر بن سليمان.

مدار الاختلاف: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة:

روى عن: سلمة بن كهيل، وابن أبي مليكة، وأبي عمران الجوني، وعنه: شعبة، ومالك، وأبو نصر التمار^(١).

متفق على توثيقه، وهو من أثبت الناس في ثابت، وحميد الطويل وهو ابن أخته، قال أحمد بن حنبل: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً، وأثبت في حديث ثابت من غيره^(٢). ذكره ابن الكيال في المختلطين^(٣).

قال ابن حجر: «ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين» أي: ومائة، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٤).

الوجه الأول عن حماد، يرويه عنه جماعة هم:

١. يزيد بن هارون بن زاذان السلمي^(٥): قال عنه ابن حجر: «ثقة متقن عابد»^(٦).
٢. إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي أبو إسحاق البصري^(٧): قال عنه ابن حجر: «ثقة

(١) الكاشف (١/ ٣٤٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٣) الكواكب النيرات (ص: ٤٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٥) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/ ٦٤٤) برقم: (٣٢٥٤ / ١) والنسائي في "الكبرى" (٥/ ١٧٩) برقم: (٥٣٧٥)، وأحمد في "مسنده" (١٢/ ٦٤٠٣) برقم: (٢٧١٧٢) (١٢/ ٦٤٤٨) برقم: (٢٧٣٣٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ٤٥٢) برقم: (٥٧٥١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧/ ٢١٢) برقم: (٢٩٤٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦).

(٧) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٢/ ٣٣٤) برقم: (٦٩٠٧)، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (٧/ ٢١٢) برقم: (٢٩٤٩).

يهم قليلاً، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها» أي: ومائتين، أخرج النسائي^(١).

٣. موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي^(٢): قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين» أي: ومائتين، أخرج له الجماعة^(٣).

٤. محمد بن كثير العبدي البصري^(٤): قال عنه ابن حجر: «ثقة، لم يُصب من ضعفه، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين - أي: ومائتين - وله تسعون سنة» أخرج له الجماعة^(٥).

٥. حفص بن عمر أبو عمر الضرير الأكبر البصري^(٦): قال عنه ابن حجر: «صدوق، عالمٌ قيل: ولد أعمى، من كبار العاشرة، مات سنة عشرين - أي: ومائتين - وقد جاز السبعين» أخرج له أبو داود^(٧).

٦. رَوْح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري^(٨): قال عنه ابن حجر: «ثقة، فاضلٌ له تصانيفٌ، من التاسعة، مات سنة خمس أو سبع ومائتين» أخرج له الجماعة^(٩).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ١٥٩) برقم: (٣١١٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ٤٥٢) برقم: (٥٧٥١)، والحاكم في "مستدركه" (٤/ ١٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩).

(٤) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩/ ٣٩٣) برقم: (١٠٨٤٤)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٤٦) برقم: (٤٩٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٦) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٠) برقم: (٥٠٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٧٣).

(٨) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧/ ٣٥٥٧) برقم: (١٦٦٠٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢١١).

٧. عَفَّان بن مسلم بن عبد الله الباهلي^(١): قال يحيى بن سعيد: من أراد أن يكتب حديث

حَمَّاد بن سَلَمَةَ فعليه بِعَفَّان بن مسلم. قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت»، قال ابن

المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم^(٢).

فهؤلاء الرواة عن حَمَّاد كلهم ثقات، عدا أبو عمر الضَّيرير فهو صدوق.

الوجه الثاني عن حماد، ويرويه عنه:

١. آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خُراساني يكنى أبا الحسن^(٣): قال عنه

ابن حجر: «ثقة، عابد، من التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين» أي: ومائتين، أخرج

له البخاري، وأبو داود في "النَّاسخ" والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٤).

٢. عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي القيسي^(٥): قال عنه ابن حجر: «صدوق في

حفظه شيء، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة» أي: ومائتين، أخرج له

الجماعة^(٦).

ولعلَّ آدم، وعمرو وهما في روايتهما؛ لمخالفتهما للأكثر، والأثبت من أصحاب حماد، وقد

بين أبو حاتم أن الوجه الأول عن حَمَّاد هو الصَّحيح، وساق الرواية كما رواها عنه بقية أصحابه.

وجه الاختصاص:

في المثال السابق اختلاف على ثابت، فجعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة يقولان فيه:

عن عمر بن أبي سَلَمَةَ، وحماد يقول فيه: عن ابن عمر بن أبي سَلَمَةَ عن أبيه، فيزيد رجلاً،

وهو ابن عمر بن أبي سَلَمَةَ.

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٤٠) برقم: (٢٧٣١١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩ / ٣٩٣) برقم: (١٠٨٤٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٨٦).

(٥) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥ / ٤٨٩) برقم: (٣٥١١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).

وجعفر، وسليمان ثقتان، وسليمان من الثقات الأثبات في ثابت البناني، إلا أن حماد بن سلمة مقدم على جميع الرواة الأثبات في ثابت، ولذا رجح أبو حاتم رواية حماد بن سلمة، وبين أن سبب ترجيح روايته، أنه أثبت الناس في ثابت، ولهذه المزية فروايته تبين خطأ غيره، لأنه لما كان مقدماً في ثابت كانت روايته هي الميزان الذي تقاس عليه روايات الرواة الآخرين.

وترجح أبو حاتم لرواية حماد إعمالاً منه لقريضة الاختصاص بالأحفظ في الشيخ، قال: «أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد: حماد بن سلمة؛ بين خطأ الناس»^(١).

وقد أكد أبو حاتم صحة الوجه الذي رواه حماد عن ثابت في موضع آخر، حيث سأل ابن أبي حاتم عن رواية جعفر عن ثابت، فقال: «قلت: فإن جعفر بن سليمان يحدث به عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة، لا يقول: عن ابن عمر بن أبي سلمة. قال أبي: نقص جعفر بن سليمان رجلاً، والصحيح: حديث حماد بن سلمة»^(٢).

ويدل على صحة رواية حماد أيضاً موافقة الدارقطني له في ترجيح رواية حماد، فقال: «وقول حماد بن سلمة، أشبهها بالصواب»^(٣).

وقد ذكر الثقات أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، ومن تلك الأقوال ما يلي:

١. قال ابن معين في رواية الدوري^(٤) عنه: «من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد،

قيل له: فسليمان بن مغيرة عن ثابت؟ قال: سليمان ثبت، وحماد أعلم الناس بثابت»^(٥).

(١) علل الحديث (٤ / ١١).

(٢) نفسه (٤ / ٦، ٧).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥ / ٢١٩).

(٤) عباس بن محمد بن حاتم الحافظ الإمام أبو الفضل الهاشمي مولاهم الدوري البغدادي صاحب يحيى بن معين، قال الأصب: لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه، قال الذهبي: وكتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن، وثقه النسائي، توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد (١٤ / ٣٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ١١٩، ١٢٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٦١).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٦٥).

٢. وقال ابن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان

بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد، وهي صحاح»^(١).

٣. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت

البُناني»^(٢).

فهذا تنقيص من ابن معين على تقديم حماد، على سليمان بن المغيرة في الرواية عن ثابت.

٤. وقال أحمد في رواية ابن هانئ: «ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة»^(٣).

٥. وحكى مسلم في "التَّمييز"^(٤) إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في

ثابت، وحكى ذلك عن يحيى القطان، وابن معين، وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة.

٦. ويَن السخاوي أن ملازمة الراوي لشيخه سبب في قبول حديثه عن ذلك الشيخ حتى

بعد اختلاطه وتغيُّره، ومثَّل بحماد بن سلمة، وقد سبق ذكر النص كاملاً^(٥)، فقال:

«وقد يتغيَّر الحافظ لكبره، ويكون مقبولا في بعض شيوخته؛ لكثرة ملازمته له، وطول

صحبه إياه، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتَّغَيُّر...»^(٦).

فيتبين بهذا العرض لأقوال النُّقَّاد في حماد، أنه من أثبت الناس في ثابت البُناني، كما ذكر

ذلك أبو حاتم في التَّرجيح للوجه الذي رواه حماد، فتكون روايته هي الرَّاجحة بصورة

الاختصاص بالأحفظ عن الشيخ.

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الوجه الثاني الذي رجحه أبو حاتم، وهو الوجه الأول من رواية حماد، إسناده ضعيف،

(١) العلل (ص: ٧٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٣١).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٠)، وبحر الدم (ص: ٤٥).

(٤) ينظر: (ص: ١٧١، ١٧٢)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٠).

(٥) (ص: ٧٨).

(٦) فتح المغيث (٤/ ٣٨٨).

فيه ابن عمر بن أبي سلمة وهو مجهول، قال أبو حاتم: «لا أعرفه»^(١). وقال الذهبي في "الميزان"^(٢) قال: «ابن عمر بن أبي سلمة القرشي المخزومي، عن أبيه أن أم سلمة قالت: «يا عمر، قم فزوج رسول الله». فهذا لا يعرف. قاله عبد الحق الأزدي. ومدار الحديث على ثابت البناني، عن ابن عمر. وفيه مقال لجهالته».

وقال عنه ابن حجر في "التقريب"^(٣): مقبول، وتعقبه بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، في: "تحرير تقريب التهذيب"^(٤) فقالا: «بل مجهول، فقد تفرد ثابت البناني بالرواية عنه، ولم يوثقه أحد، وقال الذهبي: لا يُعرف».

وضعه الشيخ الألباني كذلك لجهالة ابن عمر بن أبي سلمة، قال: «وقال الحافظ في "اللسان"^(٥): قيل: اسمه محمد بن عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد. ونحوه في "التهذيب"^(٦)، ولم يتعرض لا هو ولا غيره، لقول الحاكم المذكور^(٧)، أن اسمه سعيد بن عمر بن أبي سلمة. وسواء كان اسمه هذا أو ذاك، فهو مجهول، لتفرد ثابت بالرواية عنه، فالإسناد لتلك ضعيف»^(٨).

لكن للحديث متابعة لابن عمر بن أبي سلمة، تابعه ابن سفيينة^(٩) مولى أم سلمة عن أم سلمة أخرجها مسلم في "صحيحه"^(١٠) بمعناه مختصراً، فيتقوى الحديث بهذه المتابعة للحسن لغيره، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل (٨ / ١٨).

(٢) (٤ / ٥٩٤).

(٣) (ص: ٤٩٨).

(٤) (٤ / ٣٢١).

(٥) (٧ / ٤٠٧).

(٦) (١٢ / ٣٠٥).

(٧) يريد بقول الحاكم ما ذكره في "مستدركه" (٤ / ١٦) عقب الحديث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، قال: ابن عمر بن أبي سلمة الذي لم يسمه حماد بن سلمة في هذا الحديث، سمّاه غيره سعيد بن عمر بن أبي سلمة ولم يُخرّجْ».

(٨) إرواء الغليل (٦ / ٢٢٠).

(٩) عمر بن سفيينة مولى أم سلمة، صدوق، من الثالثة، أخرج له أبو داود والترمذي. تقريب التهذيب (ص: ٤١٣).

(١٠) (٣ / ٣٧) برقم: (٩١٨).

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديث رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عُمَرَ؛ قَالَ: «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْبَعُ مِنَ الدَّقْلِ^(١)، وَمَا تَرْضَوْنَ أَنْتُمْ دُونَ أَلْوَانِ التَّمْرِ وَأَلْوَانِ الثِّيَابِ!».

قال: كذا قال شُعْبَةُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكٍ فَلَيْسَ يَتَابِعُهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ؛ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سِمَاكٌ، عَنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَا يَقُولُونَ: عُمَرُ.

قلتُ لأبي: أيُّهَا أَصَحُّ؟ قَالَ: شُعْبَةُ أَحْفَظُ. قلتُ: لم يتابعه أحدٌ؟ قَالَ: وإن لم يتابعه أحدٌ؛ فَإِنَّ شُعْبَةَ أَحْفَظُهُمْ^(٢).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

هذا الحديث مداره على سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، واختلف عليه على وجهين، بزيادة (عمر)، وتركها:

الوجه الأول: سِمَاكٌ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا.

الوجه الثاني: سِمَاكٌ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

المدار: سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ أَوْسِ بْنِ خَالِدِ الدُّهْلِيِّ الْبَكْرِيِّ الْكُوفِيِّ أَبُو الْمَغِيرَةِ:

روى عن: جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعنه: شُعْبَةُ، وزائدة^(٣).

قال ابن معين: سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ثِقَةٌ^(٤)، وقال ابن معين: وكان شُعْبَةُ يُضَعِّفُهُ، وكان يقول في التفسير عِكْرَمَةً، ولو شئت أن يقول له ابن عباس لقاله، قال يحيى بن معين: وكان شُعْبَةُ لَا يَرَوِي تَفْسِيرَهُ إِلَّا عَنْ عِكْرَمَةٍ^(٥).

فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ سِمَاكًا كَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ كَمَا ذَكَرَ النُّقَادُ ذَلِكَ، فَكَانُوا يَلْقَنُونَهُ

(١) هو رديء التمر ويابسُه، وما ليس له اسمٌ خاصٌّ فتراه لئيسه ورداءته لا يجتمع ويكون مثوراً. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢٧/٢).

(٢) علل الحديث (٧١ / ٥).

(٣) الكاشف (٤٦٥ / ١).

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٩ / ٤).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٥٤١)، تاريخ بغداد (١٠ / ٢٩٨).

رواية عِكْرَمَة عن ابن عباس فيرويه عن ابن عباس وهي عنده عن عِكْرَمَة، وكان شعبة لا يلقنه مثلهم، ولعل هذا من أسباب تقديم شعبة في سِمَاك.

ويُفهم من النص أيضاً أنَّ اضطرابه وقع في حديث عِكْرَمَة، فتحمل نصوص النُّقَاد التي تصفه بالاضطراب على أنَّ المراد بها ضعفه في رواية عِكْرَمَة خاصَّةً، وأنَّ ذلك الضعف والاضطراب كان بأخرة، ومن ذلك ما رواه أبو طالب عن أحمد بن حنبل أنه سأله فقال: سِمَاك بن حرب مضطرب الحديث؟ قال: نعم^(١). وقال أبو حاتم: صدوق ثقة^(٢)، وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سِمَاك عن عِكْرَمَة؟ فقال: مضطربة، سفيان، وشعبة يجعلونها عن عِكْرَمَة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل، وأبو الأحوص^(٣).

وفي بيان هذا يقول يعقوب بن شيبة: وروايته عن عِكْرَمَة خاصةً مضطربة، وهو في غير عِكْرَمَة صالح، وليس من المثبتين، ومن سمع من سِمَاك قديماً مثل: شعبة، وسفيان فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيمٌ، والذي قاله ابن المبارك إنَّما يرى أنَّه فيمن سمع منه بأخرة^(٤). يريد بقول ابن المبارك: سِمَاك ضعيفٌ في الحديث^(٥).

فيكون يعقوب بن شيبة وفقَّ بهذا النص بين أقوال النُّقَاد، وكشف عن مرادهم. قال عنه ابن حجر: «صدوق وروايته عن عِكْرَمَة خاصةً مضطربة وقد تغيَّر بأخرة فكان ربَّما تلقَّن، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين». أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي والنسائي، وابن ماجه^(٦).

(١) الجرح والتَّعديل (٢٧٩ / ٤)

(٢) نفسه (٢٨٠ / ٤)

(٣) تهذيب الكمال (١٢٠ / ١٢).

(٤) نفسه، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٢٤٧.

(٥) تهذيب الكمال (١٢٠ / ١٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥).

فحكم ابن حجر عليه هو الرَّاجح - والله أعلم - ويؤيده قول ابن عدي: أحاديثه حسانٌ عمَّن روى عنه، وهو صدوقٌ لا بأس به^(١).

الوجه الأول: فيرويه عن سَمَاك:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولا هم أبو بسطام الواسطي ثم البصري^(٢).
سمع: معاوية بن قُرَّة، والحكم، وسَلَمَة بن كَهَيْل، وعنه: غُنْدَر، وأبو الوليد، وعلي بن الجعد^(٣).

قال الذهبي: الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها^(٤).
وهو مقدَّم في سَمَاك ومن الأثبات الحفَّاظ لحديثه؛ لروايته المستقيمة لحديثه عن عِكْرَمَة، وعدم تلقينه، وسماعه القديم عنه، كما تقدم ذلك في ترجمة سَمَاك.
قال عنه ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السُّنة وكان عابداً. مات سنة ستين^(٥) أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٦).

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن سَمَاك: أبو الأحوص، وأبو عَوانة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٥٤٣)

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ٢٢٠) برقم: (٢٩٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٥ / ٢٥٦) برقم: (٤١٤٦)، وأحمد في "مسنده" (١ / ٥٩) برقم: (١٦١)، والطَّيَالِسي في "مسنده" (١ / ٦٠) برقم: (٥٧)، وعبد بن حُمَيْد في "المنتخب من مسنده" (١ / ٣٧) برقم: (٢٢)، والبَزَّاز في "مسنده" (١ / ٣٥٣) برقم: (٢٣٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١ / ١٦٤) برقم: (١٨٣)، وابن حَبَّان في "صحيحه" (١٤ / ٢٥٣) برقم: (٦٣٤٢)، والطَّبْرَانِي في "الكبير" (٢١ / ١١٢) برقم: (١٢٧).

(٣) الكاشف (١ / ٤٨٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٠٢، ٢٠٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

- أبو الأحوص سَلام بن سُلَيم الحَنَفِي مولا هم^(١):
روى عن: آدم بن علي، وزيد بن عَلاقة، وعنه: مُسَدَّد، وهَنَاد^(٢).
وثَّقه ابن معين^(٣)، وأبو زُرعة^(٤)، والعجلي^(٥)، والنَّسائي^(٦).
وقال أبو حاتم: صدوقٌ دون زائدة، وزهير في الإِتقان^(٧).
قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ، متقنٌ، صاحب حديث، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٨).
- وَصَّاح بن عبد الله اليَشْكُري الواسطي البَزَّاز أبو عَوانة^(٩):
سمع: قَتَادَةَ، وابن المُنكَدِر، وعنه: عَفَّان، وَقُتَيْبَةُ، وَلُؤَيْن^(١٠).
قال عبد الرحمن بن مهدي: كتاب أبي عَوانة أثبت من حفظ هُشَيْم^(١١). وقال علي بن
المديني، قال: كان أبو عَوانة في قَتَادَةَ ضعيفاً، لأنَّه كان ذهب كتابه، وكان يحفظ من سعيد^(١٢)،

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ٢٢٠) برقم: (٢٩٧٧)، والترمذي في "جامعه" (٤ / ١٨٢) برقم: (٢٣٧٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١ / ٢٠٣) برقم: (٣٦٩)، وابن حَبَّان في "صحيحه" (١٤ / ٢٥٢) برقم: (٦٣٤٠)، والطَّبْراني في "الكبير" (٢١ / ١١٢) برقم: (١٢٨).

(٢) الكاشف (١ / ٤٧٤).

(٣) الجرح والتَّعديل (٤ / ٢٥٩).

(٤) الجرح والتَّعديل (٤ / ٢٥٩).

(٥) معرفة الثَّقَات (١ / ٤٤٤).

(٦) تهذيب الكمال (١٢ / ٢٨٥).

(٧) الجرح والتَّعديل (٤ / ٢٦٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١).

(٩) أخرجه ابن حَبَّان في "صحيحه" (١٤ / ٢٥٢) برقم: (٦٣٤١)، والطَّبْراني في "الكبير" (٢١ / ١١٣) برقم: (١٢٩)،
والحاكم في "مستدرکه" (٤ / ٣٢٤)،

(١٠) الكاشف (٢ / ٣٤٩).

لُؤَيْن هو: مُحَمَّد بن سليمان بن حبيب أبو جعفر المَصِّيبي، ولُؤَيْن لقب له. نزهة الألباب في الألقاب (٢ / ١٤٠).

(١١) الجرح والتَّعديل (٩ / ٤٠).

(١٢) يعني: ابن أبي عَرُوبَةَ.

وقد أغرب فيها أحاديث^(١)، وقال أبو زرعة: ثقةٌ إذا حدّث من كتابه^(٢)، وقال أبو حاتم: كتبه صحيحةً، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوقٌ ثقةٌ^(٣).

قال الذهبي: ثقةٌ متقنٌ لكتابه^(٤)، قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ، ثبتٌ، من السابعة، مات سنة خمس أو ست وسبعين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٥).

فالحلاصة: أنه ثقةٌ ثبتٌ إذا حدّث من كتابه، وفي حفظه شيء، ولذا ضعفه ابن المديني في قتادة خاصةً لأنّه ذهب كتابه.

• زهير بن معاوية بن حُديج أبو خَيْثَمَةَ الجُعْفِي الكوفي^(٦):

روى عن: زياد بن عَلاقَة، ومنصور، وعنه: القَطَّان، وعلي بن الجَعْد، ويحيى بن يحيى^(٧).

قال يحيى بن معين: ثقةٌ^(٨)، وسئل أيُّهما أثبت زهير بن معاوية الجُعْفِي، أو وَهَّيب بن خالد^(٩)؟ قال: ما فيهما إلا ثبتٌ^(١٠). وقال أحمد بن حنبل: زهير فيما روى عن المشايخ ثبتٌ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة^(١١).

(١) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٤٣).

(٢) الجرح والتعديل (٩ / ٤١).

(٣) الجرح والتعديل (٩ / ٤١).

(٤) الكاشف (٢ / ٣٤٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

(٦) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ٢٢٠) برقم: (٢٩٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٨ / ٤١٧٦) برقم: (١٨٦٤٧)، والطبراني في "الكبير" (٢١ / ١١١) برقم: (١٢٦).

(٧) الكاشف (١ / ٤٠٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨٩).

(٩) وَهَّيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولا هم أبو بكر البصري، ثقةٌ ثبتٌ لكنّه تغيّر قليلاً بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين، وقيل: بعدها. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٨٦).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣ / ٥٦٤).

(١١) الجرح والتعديل (٣ / ٥٨٨).

وقال العجلي: ثقة، ثبت، مأمون، صاحب سنة واتباع، وكان يحدث من كتابه، وكان رواية عن أبي إسحاق السبيعي ويقال: إنه إنما سمع منه بأخرة^(١). وقال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط^(٢). وقال أبو حاتم: متقن صاحب سنة، غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق^(٣). وقال ابن حبان: كان حافظاً متقناً^(٤).

وقال الذهبي: ثقة حجة^(٥). قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، من السابعة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٦).

• إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي^(٧):

روى عن: جده، وزياد بن علاقة، وآدم بن علي، وعنه: يحيى بن آدم، ومحمد بن كثير وأمم^(٨).

سئل شعبة، عن حديث أبي إسحاق فقال: سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني^(٩). فهذا شعبة أثبت الناس في أبي إسحاق يشهد لإسرائيل بأنه أثبت منه فيه.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قال لي عيسى بن يونس: إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الرجل السورة من القرآن^(١٠). وقال يحيى: إسرائيل ثقة^(١١). وقال علي بن

(١) معرفة الثقات (١/ ٣٧٢).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٨٩).

(٤) الثقات (٦/ ٣٣٧).

(٥) الكاشف (١/ ٤٠٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢١٨).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨/ ٢٢٠) برقم: (٢٩٧٧)، وأحمد في "مسنده"، (٨/ ٤١٧٦) برقم: (١٨٦٤٨).

(٨) الكاشف (١/ ٢٤١).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٠).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٠)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٠).

(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٠).

المديني: إسرائيل ضعيف^(١).

وقال أبو داود قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا تفرّد بحديث يحتجّ به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتّات^(٢)، قال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدّث عنه يحيى بشيء^(٣). وقال يعقوب بن شيبّة: إسرائيل بن يونس صالح الحديث، وفي حديثه لين^(٤)، وقال في موضع آخر: إسرائيل ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط^(٥). وقال أبو حاتم: ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق^(٦).

ولخصّ حاله الذهبي بكلام هو الفيصل فيه فقال: من ثقات الكوفيين وعلمائهم ولا سيما بجده أبي إسحاق فإنه بصيرٌ بحديثه، احتجّ به الشّيخان، ووثقه النّاس، وقال ابن سعد: منهم من يستضعفه، قلت: ولا يلتفت إلى ابن حزم في ردّه لحديث إسرائيل وتضعيفه^(٧).

وبين أحمد بن حنبل أن تضعيف يحيى القطّان له بسبب روايته المناكير عن أبي يحيى القتّات. فيحمل ذلك على ضعفه في أبي يحيى القتّات لا غير.

وكفى بتوثيق شعبة وأبي حاتم له مع كونهما من المتشدّدين.

قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ تُكلّم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين، وقيل: بعدها» أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٨).

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٤٧٦).

(٢) أبو يحيى القتّات الكوفي اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبان، وقيل: عبد الرحمن، لين الحديث، من السادسة. أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣١١، ٣١٢).

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٤٨١).

(٥) نفسه.

(٦) الجرح والتّعديل (٢/ ٣٣١).

(٧) الرّواة الثّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم (ص: ٦٦، ٦٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

وجه الاختصاص:

في هذا المثال اختلف الرواة على سَمَاك، فروى الحديث شعبة عن سَمَاك بن حرب عن النُّعْمَان بزيادة (عمر)، ورواه أبو الأحوص، وأبو عَوَانة، وزهير، وإسرائيل، أربعتهم عن سَمَاك عن النُّعْمَان بدون ذكر (عمر)، فرَجَّح الإمام أبو حاتم رواية شعبة؛ لأنه الأحفظ من أصحاب الشيخ، مع أنه لم يتابعه أحدٌ من أصحاب سَمَاك.

وهناك سببٌ آخر يقوي ترجيح أبي حاتم لرواية شعبة على بقية أصحاب سَمَاك، وهو أنَّ شعبة مقدَّمٌ في سَمَاك لسبب آخر غير الحفظ، وهو أنه سمع منه قديماً، فقد ذكر النُّقَاد أنَّ سَمَاك تغيَّر بأخرة، ذكره العلائي^(١)، وابن الكيال في المختلطين^(٢)، وقال البزار في "مسنده": «كان رجلاً مشهوراً، لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغيَّر قبل موته»^(٣)، وقد قدَّمت قول يعقوب بن شيبة فيه: «ومن سمع من سَمَاك قديماً مثل: شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيمٌ»^(٤). وعلى هذا فإنَّ شعبة يملك سببين للتقديم في سَمَاك، الأول: أنَّه أحفظ الجماعة، والثاني: أنه سمع منه قديماً، فلا يخشى عليه من الرواية عنه بعد تغيره.

وهذا المثال يكشف عن اختلاف النُّقَاد في التَّرجيح في بعض الأحاديث، وذلك بمقتضى ما يحتفُّ بالحديث من القرائن، فقد يرجِّح النَّاقِد الأكثر عدداً على الأحفظ في بعض الأحاديث، وقد يقتضي نظر النَّاقِد في حديثٍ آخرٍ ترجيح الأحفظ على الأكثر عدداً كما حصل ههنا؛ ولذا استشكل ابن أبي حاتم هذا التَّرجيح، فسأل أباه عنه، فقال: «لم يتابعه أحد؟!»^(٥) فبيَّن له أنَّ إمامة الرَّاوي وحفظه لحديث شيخه، قد يكون سبباً كافياً في ترجيح روايته على غيره، فقال: «وإن لم يتابعه أحدٌ؛ فإنَّ شعبة أحفظهم»^(٦).

(١) المختلطين (ص: ٤٩).

(٢) الكواكب النيرات (ص: ٢٤٠).

(٣) لم أقف عليه في مسنده. ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٠٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٥) علل الحديث (٥/ ٧١).

(٦) علل الحديث (٥/ ٧١).

وقد يخالف النُّقَّاد بعضهم في التَّرجيح؛ فيرجِّح بعضهم الأكثر؛ وبعضهم الأحفظ، وهذا لأنَّ التَّرجيح قائمٌ على القرائن، وهي ممَّا تختلف فيه الأنظار والاجتهادات، كلُّ وفق ما يرى أنَّه أقوى من غيره من قرائن التَّرجيح.

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الوجه الرَّاجح الذي رجَّحه أبو حاتم، وهو رواية شعبة عن سَمَّك، أخرجه مسلم في صحيحه.

وقد أخرج مسلم الوجه الثاني أيضاً من طريق أبي الأحوص، وزهير، وإسرائيل وكأنَّه يشعر بصحَّة كلا الوجهين عن سَمَّك.

المثال الثالث: وسئل الدَّارَقُطْنِي عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ دَعَا لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ دَعَا لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ يَدْعُوكَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَفِيهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا....» الحديث.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَحَالَفَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، رَوَاهُ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ اللَّيْثِ، وَمَنْ تَابَعَهُ، لِأَنَّ اللَّيْثَ مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ فِي حَدِيثِ

سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

هذا الحديث مداره على سعيد المقبري، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سعيد المقبري، عن ابن أبي قَتَادَةَ، عن أبيه.

الوجه الثاني: المقبري، عن عمرو بن سُلَيْمٍ، عن عاصم بن عمرو، عن علي.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ١٣٩).

الوجه الثالث: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي.
مدار الحديث: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني:
روى عن: أبيه، وأبي هريرة، وعائشة، وعنه: الليث، ومالك^(١).
قال الذهبي: الإمام، المحدث، الثقة^(٢). قال ابن المديني: ثقة^(٣). وقال أحمد بن حنبل:
ليس به بأس^(٤).
وقال العجلي: ثقة^(٥). وقال أبو زرعة: ثقة^(٦). وقال أبو حاتم: صدوق^(٧).
وقال ابن خراش: ثقة أثبت الناس فيه الليث بن سعيد^(٨). وقال ابن حبان: كان قد
اختلط قبل أن يموت بأربع سنين^(٩). قال الذهبي: ما أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه،
وكذلك لا يوجد له شيء منكر^(١٠).
قال عنه ابن حجر: «ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة
مرسلة. مات في حدود العشرين وقيل: قبلها وقيل بعدها». أخرج له الجماعة^(١١).
أما الوجه الأول: سعيد المقبري، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، فيرويه عن المقبري: محمد
بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني^(١٢):

(١) الكاشف (١/ ٤٣٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢١٦).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢١/ ٢٨٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٥٧).

(٥) معرفة الثقات (١/ ٣٩٩).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٥٧).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٥٧).

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢١/ ٢٨٥).

(٩) الثقات (٤/ ٢٨٥).

(١٠) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢١٧).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٦).

(١٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠/ ٥٣٤٣) برقم: (٢٣٠٧١) وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٣١٧) برقم: (٢١٠).

روى عن: عكرمة، ونافع، والزُّهري، وعنه: مَعْمَر، وابن المبارك، وابن وهب^(١).
قال يحيى بن معين: ثقة^(٢). وسئل أحمد بن حنبل عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ فقال: ثقة،
قيل: في الزُّهري؟ قال كذا وكذا حدث بأحاديث كأنه أراد خولف^(٣). وكأنه يريد أحاديثاً
بعينها، وهذا الغلط لا يسلم منه أحدٌ. وقال أحمد أيضاً: كان ابن أبي ذئب ثقةً صدوقاً^(٤). وقال
يعقوب بن أبي شيبة: ابن أبي ذئب ثقة، غير أن روايته عن الزُّهري خاصة قد تكلم الناس
فيها، فطعن بعضهم فيها بالاضطراب، وذكر بعضهم أن سماعه عن الزُّهري عرض ولم يطعن
بغير ذلك، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح^(٥).
وقال أبو زرعة: ثقة^(٦). وقال أبو حاتم: ثقة يفقهه^(٧).
قال عنه ابن حجر: «ثقة، فقيه، فاضلٌ من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل: سنة
تسع». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٨).

الوجه الثاني: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن عاصم بن عمرو، عن علي.
ويرويه عنه: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري^(٩).
سمع: عطاء، وابن أبي مُليكة، ونافعاً، وعنه: قتيبة، ومحمد بن رُمح، وأمم^(١٠).

(١) الكاشف (٢/ ١٩٤).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٥٢٥).

(٣) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٥٠).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢١٨).

(٥) تاريخ بغداد (٣/ ٥٢٥).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٤).

(٧) نفسه.

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٩) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٦/ ٢٠٠) برقم: (٣٩١٤)، والنسائي في "الكبرى" (٤/ ٢٥٥) برقم: (٤٢٥٦)، وأحمد

في "مسنده" (١/ ٢٥٨) برقم: (٩٥١)، ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٣١٦) برقم: (٢٠٩)، وابن حبان في

"صحيحه" (٩/ ٦١) برقم: (٣٧٤٦)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٢/ ١٦٤) برقم: (٥٤٣)، (٢/

١٦٥) برقم: (٥٤٤).

(١٠) الكاشف (٢/ ١٥١).

قال يحيى بن معين: ثقة^(١). وقال ابن المديني: ثبت^(٢). قال أحمد بن حنبل: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد^(٣). وقال العجلي: ثقة^(٤). وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن الليث بن سعد، قال: صدوق، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: أي لعمرى^(٥). قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٦). وسأرجى ذكر شيء من أقوال الأئمة في كونه أثبت الرواة في سعيد المقبري، عند ذكر وجه الاختصاص.

الوجه الثالث: المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي.
ويرويه عنه: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري^(٧).
روى عن: عم أبيه عمر بن الحكم، ونافع، وعنه: القطان، وابن وهب^(٨).
قال يحيى بن معين: ثقة، وكان يرمى بالقدر^(٩). وقال أيضاً: لا بأس به، كان قدرياً، يرى

(١) الجرح والتعديل (٧ / ١٧٩).

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) معرفة الثقات (٢ / ٢٣٠).

(٥) الجرح والتعديل (٧ / ١٨٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(٧) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧ / ٥٠) برقم: (٦٨١٨).

(٨) الكاشف (١ / ٦١٤).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ١٦٥).

وأول من قال بالقدر مَعبد الجهنّي، ثم جاء واصل بن عطاء فقرر هذه القاعدة فقال: إنَّ الباري تعالى حكيم عادل، لا يجوز أن يضاف إليه شرٌّ ولا ظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه. فالعبد هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وهو المجازي على فعله. والرَّب تعالى أقدره على ذلك كله. وأفعال العباد محصورة في الحركات، والسكنات، والاعتادات والنظر، والعلم. قال: ويستحيل أن يخاطب العبد بالفعل وهو لا يمكنه أن يفعل، ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل. ومن أنكره فقد أنكر الضرورة. الملل والنحل (١ / ٤٧).

رأي أهل القدر^(١). وقال ابن المديني: كان عندنا ثقة وكان سفيان الثوري يضعفه^(٢). وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر، قال أبي: عبد الحميد عندنا ثقة ثقة يعني: أظنه من أجل القدر^(٣). وقال مرة: ليس به بأس قد احتمله الناس^(٤). وقال أبو حاتم: محله الصدق^(٥).

وقال ابن حبان: ربما أخطأ^(٦). وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه^(٧).

وقال الذهبي: ثقة غمزه الثوري للقدر^(٨). قال عنه ابن حجر: «صدوق، رمي بالقدر وربما وهم، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين». أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٩).

• وذكر الدارقطني في المثال المتقدم أن عبد الحميد تابع الليث في روايته، لكن حينما سئل عن الحديث في موضع آخر، قال: «وخالفه عبد الحميد بن جعفر، فرواه عن سعيد المقبري، عن عمرو بن سليم، عن أبي عمر، عن علي»^(١٠).

ففي هذه الرواية (أبو عمر) بدلاً من (عاصم بن عمرو)، فيكون عبد الحميد بهذا مخالفاً لليث، ولعل قوله: (أبو عمر) خطأ؛ والصواب: (ابن عمر)؛ لأن رواية عبد الحميد بن

(١) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٠٨).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٠٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٥٣).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٢٠).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٠).

(٦) الثقات (٧/ ١٢٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥).

(٨) الكاشف (١/ ٦١٤).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٣).

(١٠) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٧٩).

جعفر، أخرجها الطبراني في "الأوسط"^(١)، عن المقبري، عن عمرو بن سليم، عن ابن عمر، عن علي، وقال عقبها: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الحميد بن جعفر، إلا سعدان بن يحيى^(٢)، تفرد به: سليمان بن عبد الرحمن، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد». ولعلَّ الوهم في رواية عبد الحميد من سليمان بن عبد الرحمن التميمي؛ لأنَّه تفرد بها، كما ذكر الطبراني.

وسليمان هو: ابن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي ابن بنت شُرْحَبِيلَ أَبُو أيوب، صدوقٌ يخطئ^(٣). فذكر ابن حجر أنَّه يخطئ، فربَّما يكون هذا من أخطائه.

وجه الاختصاص:

رَجَّحَ الإمام الدَّارِقُطْنِي الوجه الثاني، وهو: رواية اللَّيْث بن سعد، عن سعيد المقبري، ويَبَيِّنُ أنَّ سبب التَّرجيح، هو اختصاص اللَّيْث بكونه من أثبت النَّاس في شيخه سعيد المقبري، وابن أبي ذئب صاحب الوجه الأول كذلك من أثبت النَّاس في سعيد المقبري؛ لكن الدَّارِقُطْنِي رَجَّحَ رواية اللَّيْث عليه، وهذا يُعَدُّ من باب المفاضلة بين الرواة الأثبات في الشَّيْخ الواحد، وقد ذكر النَّقَّاد أنَّ اللَّيْث بن سعد من أثبت الرواة في سعيد، وقَدَّمَهُ بعضهم كابن معين في أحد قوليهِ، والإمام أحمد على جميع من روى عن سعيد المقبري، ومن تلك الأقوال في تقديم اللَّيْث بن سعد:

١. قال الدُّورِي: سمعت علياً يقول: «ليس أحدٌ أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد، ومحمَّد بن اسحاق هؤلاء الثلاث يسندون أحاديث حسان، ابن عجلان كان يخطئ فيها»^(٤).

(١) (٥٠/٧).

(٢) سعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمِي أَبُو يَحْيَى الكوفي نزيل دمشق لقبه سعدان، صدوقٌ وسطٌ، وما له في البخاري سوى حديث واحدٍ، من التاسعة، مات قبل المائتين. أخرج له البخاري، والنَّسَائِي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣). تقدَّمت ترجمته (ص: ١١٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/ ٢٠٧).

٢. وقال أيضاً: سألت يحيى قلت: أيهما أثبت ليث بن سعد، أو ابن أبي ذئب في سعيد المقبري؟ قال: «كلاهما ثبت»^(١).

٣. وقال يحيى بن معين: «الليث بن سعد أثبت من روى عن المقبري»^(٢).

٤. وقال أحمد بن حنبل: «أصحُّ الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد»^(٣).

٥. وقال أيضاً: «أصحُّ الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، ليث بن سعد؛ يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبتٌ في حديثه جداً»^(٤).

٦. وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن ابن عجلان، وابن أبي ذئب، قال: «ابن عجلان اختلطت عليه فجعلها كلّها عن سعيد عن أبي هريرة، وليث بن سعد أصحُّ القوم عنه حديثاً، وهو أحبُّ إليّ منهم، يعني: في حديث سعيد»^(٥).

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

رَجَّحَ الدَّارِقُطْنِي الوجه الثاني، وهو: رواية الليث بن سعد، ويرويه عن الليث: عيسى بن حماد زغبة^(٦)، وسعيد بن شريحيل الكندي^(٧)، وقُتَيْبَةُ بن سعيد^(٨)، وشُعَيْب بن الليث^(٩)،

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٣٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٥٠).

(٥) نفسه (٣/ ٢٨٦).

(٦) عيسى بن حماد بن مسلم التُّجِيبِي أَبُو موسى الأنصاري لقبه زُغَبَةُ وهو لقب أبيه أيضاً، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين وقد جاوز التسعين وهو آخر من حدَّث عن الليث من الثقات. أي: ثمان وأربعين ومائتين. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٤٣٨).

(٧) سعيد بن شريحيل الكندي الكوفي، صدوق، من قدماء العاشرة، مات سنة اثنتي عشرة. أي: ومائتين. أخرج له البخاري، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٢٣٧).

(٨) قُتَيْبَةُ بن سعيد بن حميل بن طريف الثَّقَفِي أَبُو رجاء البَغْلَانِي، يقال اسمه: يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين عن تسعين سنة. أي أربعين ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤).

(٩) شُعَيْب بن الليث بن سعد الفَهْمِي مولا هم أبو عبد الملك المصري، ثقة نبيل فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة تسع وتسعين ومائة، وله أربع وستون سنة. أخرج له أبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧).

وَحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(١)، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، عَدَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ فَهُوَ صَدُوقٌ يَخْطِئُ.
وَعَلَى هَذَا فَأَسَانِيدُ هَذَا الْوَجْهِ بِمَجْمُوعِهَا صَحِيحَةٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ فِي
"جَامِعِهِ"^(٢): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: «صَحِيحٌ»^(٣).
وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"^(٤).

(١) تَقَدَّمَ (ص: ١٢٨).

(٢) (٦ / ٢٠٠) بِرَقْمٍ: (٣٩١٤).

(٣) صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١ / ٢٧٣).

(٤) (٤ / ١١٧) بِرَقْمٍ: (١٣٧٤).

الفرع الأول: أمثله على: الاختصاص بكون الراوي من عرف بملازمة شيخه^(١)

المثال الأول: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ قِيمَةً عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»^(٢).

قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع، قال: «قال الشافعي لبعض من يناظره: أو للمناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله ﷺ؟ بطرح الاستسعاء^(٣) في حديث نافع عن ابن عمر، قال: وإنا نقول: إن أيوب قال: وربما قال نافع: (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ)، وربما لم يقله قال: وأكبر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه، قال الشافعي رحمته الله: فقلت له: لا أحسب عالماً بالحديث ورواته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان ألزم له من أيوب»، «ولمالك فضل حفظ لحديث أصحابه خاصة، ولو استويا في الحفاظ فشك أحدهما في شيء، لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع؛ لأن يغلط به الذي لم يشك، إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ منه، هم عدد، وهو منفرد، وقد وافق مالكا في زيادة: (وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) - يعني: غيره، قال: وزاد فيه بعضهم: (وَرَقَّ مِنْهُ مَا رَقَّ)»^(٤).

(١) ينظر: مثلاً آخر في الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣/ ١٤٤) برقم: (٢٥٢٢)، من طريق مالك عن نافع به.

(٣) أن يُعتق بعض عبد، ويبقى بعضه الآخر في الرق، فيعمل العبد ويكسب، ويصرف ثمن كسبه إلى مولاه فسمي كسبه لهذا الغرض سعاية. الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٥/ ٦).

(٤) السنن الكبير للبيهقي (١٠/ ٢٧٨)، وينظر: معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٩٦)، واختلاف الحديث (٨/ ٦٧٤).

وزيادة (ورق منه ما رَقَّ) أخرجهما الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٣/ ٤٢٠) برقم: (٥٣٧٩) من طريق يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن أمية وعبيد الله ويحيى بن سعيد عن نافع، وهي زيادة شاذة تفرد بها يحيى بن أيوب، ولم يروها غيره.

قال الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٣/ ٤٢١، ٤٢٢): «هذه الزيادة التي في هذا الحديث لم نجدها إلا فيه، وقد ذكرناه، عن يحيى القطان، وخالد بن الحارث، ومن سواهما، ممن ذكرناه عنه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع بغير ذكر لذلك فيه، وهؤلاء الذين ذكرنا هذا الحديث عنهم عن عبيد الله، عن نافع هم الحجة في مثله على من هو فوق يحيى بن أيوب، مع أن

النظر في الاختلاف وتخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على نافع واختلف عليه في كون لفظ (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) مرفوعاً من قول النبي ﷺ أو موقوفاً من قول نافع على أربعة أوجه^(١):

الوجه الأول: رفع هذا اللفظ: (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ).

الوجه الثاني: الشك في رفعه ووقفه.

الوجه الثالث: الجزم بوقفه.

الوجه الرابع: الاختصار وعدم ذكره.

المدار: نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر:

روى عن: مولاة ابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وعنه: أيوب، ومالك، والليث^(٢).

قال مالك: كنت إذا سمعت نافعاً يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره^(٣).

قيل لأحمد بن حنبل: إذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر من أحب إليك؟ قال: ما أتقدم

=

هذا الحديث لم نجده عن يحيى بن أيوب إلا عن إسماعيل بن مرزوق، وإسماعيل ليس ممن يقطع بروايته في مثل هذا.

فقال هذا القائل: فقد رواه يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، كما رواه عن عبيد الله، عن نافع.

وكان جوابنا له في ذلك: أنا قد وجدناه عن يحيى بن سعيد من رواية من هو في الحفظ والإتقان بخلاف يحيى بن أيوب،

على خلاف ما رواه عنه عليه يحيى بن أيوب، وهو هشيم بن بشير الواسطي.

وإسماعيل بن مرزوق هو: ابن يزيد أبو يزيد المرادي الكعبي أحد بني الحارث بن كعب بن عوف بن أنعم بن مراد

المصري، قال العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال" (ص: ٥٦، ٥٧): قد تكلم الطحاوي في إسماعيل هذا بغير حجة، فقال:

ليس ممن يقطع بروايته، وقد تكلم ابن حزم أيضاً في قوله: ((ورق منه ما رق)) فقال: في "المحل" إنها موضوعة مكذوبة

لا نعلم أحداً رواها لا ثقة ولا ضعيف، وهذه مجازفة فقد رواها ابن يونس في "تاريخ مصر" والدارقطني، والبيهقي كما

تقدم، وإسماعيل هذا ذكره ابن حبان في "الثقات" ولا أعلم أحداً تكلم فيه، ومعاذ الله أن يكون إسماعيل هذا وضعها؛

فإن هذه الرواية معروفة قبل إسماعيل هذا، قد ذكرها الشافعي وهو أقدم من إسماعيل، فإن إسماعيل توفي بمصر سنة

أربع وثلاثين ومائتين، ذكره ابن يونس في "تاريخ مصر"، فقد تأخر إسماعيل بعد الشافعي بثلاثين سنة.

(١) أفدت في تقسيم الأوجه، من تحقيق: صالح ديان لكتاب التمييز لمسلم (ص: ٩٩).

(٢) الكاشف (٢/ ٣١٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٢)، بحر الدّم (ص: ١٦٠).

عليهما^(١). قال النسائي: نافع ثقة، أثبت أصحابه مالك، ثم أيوب، ثم عبيد الله، ثم يحيى بن سعيد...^(٢). قال الذهبي: الإمام، المفتي، الثبت، عالم المدينة^(٣).

قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

أما الوجه الأول: رواه عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ:

- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني^(٥):
روى عن: نافع، والزُّهري، وعنه: ابن مهدي، وابن القاسم، ومَعْن، وأبو مصعب^(٦).
قال يحيى بن سعيد: ما في القوم أحدٌ أصحُّ حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً في الحديث^(٧). وقال وهيب قلت لمالك: لم أر أثبت عن نافع من أيوب، فضحك مالك، أي: كأنه يريد مالك نفسه^(٨). وقال سفيان بن عُيينة يقول: ما كان أشدَّ انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم^(٩).
وقال يحيى بن معين: ثقة، وهو أثبت في نافع من أيوب، وعبيد الله بن عمر، وليث بن سعد، وغيرهم^(١٠). وسئل علي ابن المدني: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: مالك وإتقانه،

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٤٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام (٣ / ٣٢٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥ / ٩٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٤٤) برقم: (٢٥٢٢)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٢١٢) برقم: (١٥٠١)، وأبو

داود في "سننه" (٤ / ٣٩) برقم: (٣٩٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٥٦٨) برقم: (٢٥٢٨)، ومالك في "الموطأ"

(١ / ١١٢١) برقم: (٦١٣ / ٢٨٥٥)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٢٦٥) برقم: (٦٠٢٧)، وابن الجارود في "المنتقى"

(١ / ٣٥٩) برقم: (١٠٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠ / ١٥٥) برقم: (٤٣١٦).

(٦) الكاشف (٢ / ٢٣٤).

(٧) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٨).

(٨) نفسه (٢ / ٢٥٦).

(٩) الجرح والتعديل (٨ / ٢٠٤).

(١٠) نفسه (٨ / ٢٠٥).

وأيوب وفضله، وعبيد الله وحفظه^(١). وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لأبي: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء^(٢).

قال عنه ابن حجر: الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة مات سنة تسع وسبعين - أي: ومائة - وكان مولده سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة. أخرج له الجماعة^(٣).

• عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري المدني أبو عثمان^(٤):

روى عن: أبيه، والقاسم، وسالم، يقال: إنّه أدرك أم خالد بنت خالد الصحابية، وعنه: شعبة، والقَطَّان، وأبو أسامة، وعبد الرزاق^(٥).

سأل الدَّارِمِي يَحْيَى بن معين فقال: أيوب أحبُّ إليك عن نافع أو عبيد الله؟ فقال:

(١) الجرح والتَّعْدِيل (١ / ١٧).

(٢) نفسه (١ / ١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥١٦).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٤٤) برقم: (٢٥٢٣) من طريق أبي أسامة عن عبيد الله به.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٩٥) برقم: (١٥٠١) من طريق ابن نُمَيْر عن عبيد الله به.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٤١) برقم: (٣٩٤٣) من طريق عيسى بن يونس.

وأخرجه النَّسَائِي في "الكبرى" (٥ / ٢٦) برقم: (٤٩٢٥)، من طريق زهير بن معاوية، وفيه: ((فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ نَصِيْبَهُ)).

وأخرجه النَّسَائِي في "الكبرى" (٥ / ٢٦) برقم: (٤٩٢٦) من طريق زائدة.

وأخرجه النَّسَائِي في "الكبرى" (٥ / ٢٧) برقم: (٤٩٢٧) من طريق خالد بن الحارث.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٣٢٧) برقم: (٦٣٨٨) من طريق مُحَمَّد بن عبيد.

وأخرجه ابن أبي شيبَةَ في "مصنفه" (١١ / ٢٤٢) برقم: (٢٢١٤٨) من طريق أبي أسامة، وابن نُمَيْر معاً، وأخرجه

الطَّحَاوِي في "مشكل الآثار" (١٣ / ٤٢٠) برقم: (٥٣٧٩)، والدَّارَقُطْنِي في "سننه" (٥ / ٢١٨) برقم: (٤٢١٩)، من

طريق يَحْيَى بن أيوب، وفيه زيادة: ((وَرَقَّ مَا بَقِيَ)). كلهم من عن عبيد الله به.

(٥) الكاشف (١ / ٦٨٥).

كلاهما ولم يفضل^(١).

قال ابن أبي حاتم قال أبي: سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم، وأحفظهم، وأكثرهم رواية^(٢).
قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح^(٣) على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها. من الخامسة مات سنة بضع وأربعين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

• جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري^(٥):

سمع: أبا رجاء العطاردي، والحسن، وعنه: ولده وهب، وابن مهدي، وهذبة، وشيبان^(٦).

قال ابن مهدي: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً^(٧).
وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد القطان يقول: جرير بن حازم ثقة وكان يرضاه^(٨).

وقال يحيى بن معين: ثقة^(٩). وقال البخاري: صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء^(١٠).

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٧).

(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٣٢٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٠٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٤٥) برقم: (٢٥٢٤)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ٢١٢) برقم: (١٥٠١)،

وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٢٤٨) برقم: (٥٩٢٦).

(٦) الكاشف (١ / ٢٩١).

(٧) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٣٤٧).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٨٧).

(١٠) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٣١).

وقال أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال: ليس به بأس، فقلت له: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف^(١).
وقال أيضاً: كان حافظاً، وقال مرة: في حديثه شيء^(٢). وقال أبو حاتم: صدوق^(٣).
وخلاصة حاله ما قاله فيه ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين - أي: ومائة - بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه. أخرج له الجماعة^(٤).

• يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي^(٥):

روى عن: أنس، وابن المسيب، وعنه: مالك، والقطان^(٦).

قال سفيان الثوري: يحيى بن سعيد الأنصاري من حفاظ الناس^(٧). وقال ابن عيينة: محدثو الحجاز: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، يحيئون بالحديث على وجهه^(٨).
وقال علي ابن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد الأنصاري...^(٩).

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٠).

(٢) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علة الحديث (ص: ٧٢).

(٣) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).

(٥) أخرجه مسلم (٤ / ٢١٢) برقم: (١٥٠١) من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يحيى به، قال مسلم: «بمعنى حديث مالك عن نافع». وأبو داود في "سننه" (٤ / ٤٢) (بدون ترقيم)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١١٨٩) برقم: (٥٥٧٥)، من طريق يزيد بن هارون عن يحيى به مرفوعاً، وفيه: (فإن لم يكن له مال يُعتقه به فقد جاز ما عتق).

وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٣ / ٤٢٠) برقم: (٥٣٧٩)، والدارقطني في "سننه" (٥ / ٢١٨) برقم: (٤٢١٩)، من طريق يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد به، وفيه زيادة: (ورق ما بقي).

(٦) الكاشف (٢ / ٣٦٦).

(٧) الجرح والتعديل (٩ / ١٤٨).

(٨) نفسه.

(٩) نفسه (٩ / ١٤٩).

وقال الذهبي: الإمام، العلامة، المجود، عالم المدينة في زمانه، وشيخ عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة^(١).

قال ابن حجر: ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين، أو بعدها. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٢).

• إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية الأموي^(٣):

روى عن: أبيه، وعكرمة، وجماعة، وعنه: السفيانان، وبشر بن المفضل^(٤). وثقه يحيى بن معين^(٥)، وأبو زرعة^(٦)، والعجلي^(٧)، والذهبي^(٨). وقال أبو حاتم: صالح^(٩). قال ابن حجر: ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين وقيل قبلها. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(١٠).

الوجه الثاني: رواه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بالشك في رفعه، ويرويه عنه:

(١) سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٣ / ٤٢٠) برقم: (٥٣٧٩)، والدارقطني في "سننه" (٥ / ٢١٨) برقم:

(٤٢١٩)، من طريق يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن أمية به، وفيه زيادة: ((وَرَقَّ مَا بَقِيَ)).

(٤) الكاشف (١ / ٢٤٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢ / ١٥٩).

(٦) الجرح والتعديل (٢ / ١٥٩).

(٧) معرفة الثقات (١ / ٢٢٤).

(٨) الكاشف (١ / ٢٤٤).

(٩) الجرح والتعديل (٢ / ١٥٩).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٠٦).

• أيوب بن أبي تيممة كيسان السخّتياني^(١) أبو بكر البصري^(٢):

روى عن: عمرو بن سلمة الجرمي، ومعاذ، ومحمد^(٣)، وعنه: شعبة، وابن علقمة^(٤).

قال حماد بن زيد كان ابن عون يحدث، فإذا حدثته عن أيوب بخلافه تركه، فأقول أليس قد سمعته؟ فيقول: إن أيوب أعلمنا بحديث محمد^(٥). وقال سفيان بن عيينة: ومن كان أطلب لحديث نافع - وأعلم به من أيوب!^(٦).

وذكر ابن رجب أن ابن المديني جعل في الطبقة الأولى عن نافع: أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع. قال: فهؤلاء أثبت أصحابه، وأثبتهم - عندي - أيوب^(٧).
قال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون. أخرج له الجماعة^(٨).

(١) السخّتياني نسبة إلى عمل السخّتيان وبيعها، وهي الجلود الضائية ليست بأدم. الأنساب للسمعاني (٧/ ٩٦).
(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣/ ١٣٩) برقم: (٢٤٩١) من طريق عبد الوارث، وفيه: «أن أيوب قال: لا أدري قوله: عتق منه ما عتق، قول من نافع، أو في الحديث، عن النبي ﷺ».
وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤/ ٢١٢) برقم: (١٥٠١)، وأبو داود في "سننه" (٤/ ٤١) (بدون ترقيم)، من طريق حماد بن زيد.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤/ ٤٠) (بدون ترقيم)، والترمذي في "جامعه" (٣/ ٢٢) برقم: (١٣٤٦)، والنسائي في "الكبرى" (٥/ ٢٩) برقم: (٤٩٣٦)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٠٥٩) برقم: (٤٧٢٤) من طريق إسماعيل بن إبراهيم (ابن علقمة).
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٥/ ٢٩) برقم: (٤٩٣٥) من طريق عبد الوهاب الثقفي. أربعتهم: (عبد الوارث، وحماد، وإسماعيل، وعبد الوهاب) عن أيوب به.

(٣) يعني ابن سيرين.

(٤) الكاشف (١/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٠٩).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

- يحيى بن سعيد الأنصاري في رواية عنه^(١).
- الوجه الثالث: ورواه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ بالجزم بوقف اللفظة على نافع: يحيى بن سعيد الأنصاري في رواية أخرى عنه^(٢).
- الوجه الرابع: ورواه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مختصراً، بدون هذه اللفظة.
- عبيد الله بن عمر من رواية بعض روى عنه^(٣).
- أيوب السخّيتاني^(٤).
- يحيى بن سعيد الأنصاري^(٥).
- جُوَيْرِيَّة بن أسماء بن عبيد الضُّبَعِي البصري^(٦): قال عنه ابن حجر: صدوق، من السابعة، مات سنة ثلاث وسبعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٧).

-
- (١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٣١ / ٥) برقم: (٤٩٤٠) وفيه: «وَكَانَ نَافِعٌ يَقُولُ: قَالَ يَحْيَى: لَا أَدْرِي شَيْئًا كَانَ مِنْ قَبْلِهِ يَقُولُهُ، أَمْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَقَدْ جَارَ مَا صَنَعَ».
- (٢) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٣٠ / ٥) برقم: (٤٩٣٩) من طريق عبد الله بن نُمَيْر عن يحيى به، وفيه: «قال يحيى: قال نافع: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُعْتَقُّهُ جَارَ مَا صَنَعَ». وهذا جزم من يحيى بأنها من قول نافع.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٤ / ٣) برقم: (٢٥٢٣) (م)، والنسائي في "الكبرى" (٢٨ / ٥) برقم: (٤٩٣٠)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٧٧ / ١٠) من طريق بشر بن المفضل.
- وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٧ / ٥) برقم: (٤٩٢٨)، وأحمد في "مسنده" (١١٤٢ / ٣) برقم: (٥٢٤٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان.
- وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٨ / ٥) برقم: (٤٩٣١)، من طريق زيد بن أبي أنيسة. ثلاثتهم (بشر، ويحيى، وزيد) عن عبيد الله به.
- (٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٥ / ٥) برقم: (١٥٠١) من طريق حماد بن زيد، وإسماعيل ابن عُلَيَّة.
- وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٩١٢ / ١) برقم: (٤٧١٣) (١)، والنسائي في "الكبرى" (٢٩ / ٥) برقم: (٤٩٣٤)، من طريق يزيد بن زُرَّع. ثلاثتهم (حماد، وإسماعيل، ويزيد) عن أيوب به.
- (٥) أخرجه البخاري تعليقاً (١٤٥ / ٣) برقم: (٢٥٢٥)، وقال: عن نافع عن ابن عمر مختصراً، ووصله أحمد في "مسنده" (١٠٢٧ / ٣) برقم: (٤٥٣٧) من طريق هُشَيْم عن يحيى عن نافع به.
- (٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤١ / ٣) برقم: (٢٥٠٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٢ / ٤) (بدون ترقيم).
- (٧) تقريب التهذيب (ص: ١٤٣).

قال بشار عوَّاد، وشُعَيْب الأرناؤوط: بل: ثقة^(١).

- الليث بن سعد^(٢): قال عنه ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ^(٣).
- إسماعيل بن أُمَيَّة في الرواية الأخرى^(٤).
- محمَّد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب^(٥): ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ^(٦).

ذكر الإمام مسلم في "التمييز"^(٧) أن ابن أبي بُكَيْر روى عن ابن أبي ذئب بذكر السَّعَاية، قال مسلم: «فأمَّا ابن أبي ذئب فلم يذكر ابن أبي فُديك^(٨) السَّعَاية عنه في خبره وهو سماع الحجازيين، فلعلَّ ابن أبي بُكَيْر^(٩) حين ذكر عنه السَّعَاية كان قد لُقِّن اللفظ لأنَّ سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نرى، وفي حديث العراقيين [وهم] عنه كثيرٌ».

لكنِّي لم أجد ذكر السَّعَاية في رواية ابن أبي بُكَيْر، فقد روى البيهقي بسنده إلى يَحْيَى بن

(١) تحرير تقريب التهذيب (١/ ٢٢٦).

(٢) ذكره البخاري تعليقاً (٣/ ١٤٥) برقم: (٢٥٢٥)، وقال: عن نافع عن ابن عمر مختصراً، ووصله مسلم في "صحيحه" (٥/ ٩٥) برقم: (١٥٠١)، النَّسَائِي في "الكبرى" (٥/ ٢٨) برقم: (٤٩٣٢)، وابن حَبَّان في "صحيحه" (١٠/ ١٥٤) برقم: (٤٣١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً (٣/ ١٤٥) برقم: (٢٥٢٥)، وقال: عن نافع عن ابن عمر مختصراً، ووصله مسلم في "صحيحه" (٥/ ٩٥) برقم: (١٥٠١)، وعبد الرَّزَّاق في "مصنفه" (٩/ ١٥١) برقم: (١٦٧١٤).

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً (٣/ ١٤٥) برقم: (٢٥٢٥)، وقال: عن نافع عن ابن عمر مختصراً، ووصله مسلم في "صحيحه" (٥/ ٩٥) برقم: (١٥٠١) من طريق ابن أبي فُديك، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠/ ٢٧٥) من طريق ابن أبي بُكَيْر، كلاهما (ابن أبي فُديك، ابن أبي بُكَيْر) عن نافع به.

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٧) التمييز (ص: ١٠٠). وزاد المحقق في الأصل من كتاب شرح علل الترمذي: وفي حديث العراقيين عنه [وهم] كثير [ولعلَّه كان يُلقَّن فيتلقَّن] ليستقيم السياق.

(٨) محمَّد بن إسماعيل بن مسلم ابن أبي فُديك الدَّيْلِي مولا هم المدني أبو إسماعيل [وقد ينسب إلى جد أبيه]، صدوق، من صغار الثامنة، مات سنة مائتين على الصَّحِيح. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

(٩) يَحْيَى بن أبي بُكَيْر واسمه نَسْر الكِرْمَانِي كوفي الأصل نزل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٨٨).

أبي بَكْرٍ قال: ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً مَمْلُوكاً وَعِنْدَ الَّذِي أَعْتَقَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ ضَمَنَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ».

• أسامة بن زيد اللثمي مولاهم أبو زيد المدني^(١): قال عنه ابن حجر: صدوقٌ بهم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين. أي: ثلاث وخمسين ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة^(٢).

• سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق^(٣): قال عنه ابن حجر: صدوقٌ فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة، أخرج له مسلم، والأربعة^(٤).

• يونس بن عُبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري^(٥): قال عنه ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ ورعٌ، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٦).

• محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني^(٧): قال عنه ابن حجر: صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة^(٨).

• عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر^(٩): قال عنه ابن حجر: ثقةٌ، من السادسة، مات

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٩٥) برقم: (١٥٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٨).

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٣١) برقم: (٤٩٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠ / ١٥٦) برقم: (٤٣١٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٧٦) عن سليمان عن نافع به، وكذلك عن عطاء عن جابر.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥).

(٥) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٣١) برقم: (٤٩٤١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٧) ذكره البخاري تعليقاً (٣ / ١٤٥) برقم: (٢٥٢٥)، عن نافع عن ابن عمر مختصراً، ووصله أبو عوانة في "مستخرجه" (٣ / ٢٢٥) برقم: (٤٧٥٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ١٠٥) برقم: (٤٦٧٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٩) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٨) برقم: (٤٩٣١).

- في خلافة المنصور. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١).
- محمد بن عجلان المدني^(٢): قال عنه ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة^(٣).
 - هشام بن سعد المدني أبو عبّاد أو أبو سعيد^(٤): قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع، من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة^(٥).
 - صخر بن جويرية أبو نافع مولى بني تميم أو بني هلال^(٦): قال عنه ابن حجر: قال أحمد: ثقة وقال القطّان: ذهب كتابه ثمّ وجده فتكلّم فيه لذلك، من السابعة. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي^(٧).
- أما حجاج^(٨)، وإبراهيم الصّائغ^(٩) فقد خالفا جميع من روى عن نافع فذكرا في الحديث الاستسعاء على العبد إن كان المعتق معسراً، ففي رواية حجاج عن نافع: وقال ابن عمر: «إن لم يكن له مال سعى العبد»، وفي رواية الصّائغ: قال ابن عمر: «فإن لم يكن عنده سعى العبد في رقبتّه، وكانوا شركاء في الولاء». لكنهما جعلوا الاستسعاء من قول ابن عمر، وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤١٧).

(٢) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٨) برقم: (٤٩٣١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).

(٤) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٧٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٦) أخرجه الطّحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ١٠٦) برقم: (٤٦٨٤)، والدارقطني في "سننه" (٥ / ٢٢٧) برقم: (٤٢٢٥).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٤).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١ / ٢٤٣) برقم: (٢٢١٤٩).

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١ / ٢٧٦) برقم: (٢٢٢٨٤).

قال مسلم: «وليس حجاج^(١)، وأشعث^(٢)، والدَّالاني^(٣) عن الصَّائغ^(٤) بشيءٍ يعتبر بهم من الرواية من أحد هؤلاء إذا خالفوه، فكيف بهم جميعاً وقد أطبقوا على الخلاف لهم^(٥)». وقال البيهقي: «وروي عن الحجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر في السَّعاية وهو منكراً مرة^(٦)».

وقد توبع نافع على رواية الحديث بمعناه، تابعه سالم بن عبد الله بن عمر، لكنه اقتصر على حكم "الموسر" دون "المعسر"، كما في الوجه الثاني عن نافع بترك الزيادة. ويرويه عن سالم: عمرو بن دينار^(٧)، والزُّهري^(٨)، وحبيب بن أبي ثابت^(٩).

(١) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هيرة التَّخَعِي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء، صدوقٌ كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين. أخرجه البخاري، ومسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ١٥٢).
(٢) أشعث بن سوار الكِنْدِي النُّجَار الأفرق الأثرم صاحب التَّوَابِيْت قاضي الأهواز، ضعيفٌ، من السادسة-، مات سنة ست وثلاثين. أي: ومائة. أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ١١٣).

(٣) أبو خالد الدَّالاني الأسدي الكوفي اسمه يزيد بن عبد الرحمن، صدوقٌ يخطئ كثيراً وكان يدلّس، من السابعة. أخرج له الأربعة. تقريب التهذيب (ص: ٦٣٦).

(٤) إبراهيم بن ميمون الصَّائغ المَرْوَزِي، صدوقٌ من السادسة، قتل سنة إحدى وثلاثين. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٩٤).

(٥) التمييز (ص: ١٠٠).

(٦) السنن الكبير (١٠ / ٢٨٣).

(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٤٤) برقم: (٢٥٢١) ومسلم في "صحيحه" (٥ / ٩٦) برقم: (١٥٠١)، وأبو داود في "سننه" (٤ / ٤٢) برقم: (٣٩٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٥) برقم: (٤٩٢١)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٠٥٠) برقم: (٤٦٧٩)، والبزار في "مسنده" (١٢ / ٢٦٧) برقم: (٦٠٤٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٧٥)، كلهم من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار به.

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٩٦) برقم: (١٥٠١)، وأبو داود في "سننه" (٤ / ٤٢) برقم: (٣٩٤٦)، والترمذي في "جامعه" (٣ / ٢٣) برقم: (١٣٤٧)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٩١٢) برقم: (٤٧١٢ / ٢)، والنسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٦) برقم: (٤٩٢٣)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١١٠٠) برقم: (٤٩٩٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٢٧٥)، كلهم من طريق الزُّهري عن سالم به.

(٩) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٤) برقم: (٤٩١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ١٠٥) برقم: (٤٦٧٧)، والطبراني في "الكبير" (١٣ / ١٤٢) برقم: (١٣٨١٩)، كلهم من طريق حبيب عن سالم به.

وعمر بن دينار، والزُّهري، إمامان حافظان جليلان ثبتان، وحبيب من الأثبات الثقات.

وقد روي هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن ابن عمر^(١)، وهو خطأ من داود العطار، أخطأ على عمرو بن دينار، قال البزار: «وقد رواه داود العطار^(٢)»، عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر، والصَّواب ما رواه ابن عُيَيْنَةَ، يعني: عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن ابن عمر^(٣).

وجه الاختصاص:

نقل البيهقي في هذا المثل ترجيح الشافعي لرواية مالك عن نافع، برفع لفظة (عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ)، وبَيَّنَّ أَنَّ سبب التَّرجيح علو رتبة مالك على أيوب في الحفظ عن نافع؛ لأنَّه كان أكثر ملازمةً له من أيوب^(٤).

وفي تقديم مالك على أيوب خلافاً بين النُّقاد حكاه ابن رجب عنهم^(٥)، فكلُّ من أيوب السَّخَّيَّاني، ومالك، وعبيد الله بن عمر، من الأثبات المقدِّمين في نافع؛ لكن النُّقاد اختلفوا في أرفعهم رتبةً، لا سيما عند الاختلاف على نافع، ولعلَّ هذا راجعٌ إلى اختلاف أنظارهم واجتهادهم، فالترجيح بينهم، وتقديم أحدهم على الآخر أمرٌ نسبيٌّ وليس على الإطلاق، لاعتماد هؤلاء الأئمة على القرائن، ورجوع ذلك إلى ذوق كلِّ إمام واجتهاده، لذلك يمكن وقوع

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٢٥) برقم: (٤٩٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ١٠٥) برقم: (٤٦٧٨)، والطبراني في "الكبير" (١٢ / ٤٥١) برقم: (١٣٦٤٠) كلهم من طريق داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن ابن عمر.

(٢) ستأتي ترجمته في القسم التطبيقي (ص: ٢٤٢).

(٣) المسند (١٢ / ٢٦٧).

(٤) توصَّلت بعد فراغي من جرد مصادر هذا البحث، وتأمل في نصوص الأئمة، إلى أن الحكم بالاختصاص لراوٍ معيَّن، وتقديمه على غيره مع مشاركته له في التثبت عن الشيخ، أمرٌ نسبيٌّ يختلف فيه النُّقاد، ثم وقفت على بحث: الاختصاص بالرواية عن الشيوخ للدكتور سعيد بواغنة، فوجدت فيه تحريراً جيداً ومبسوطاً لهذه القضية، ينظر: (٣٦٩ - ٣٧٧).

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٦٦٧).

الاختلاف فيه بين النقاد، لكن في هذا الحديث قرينة أخرى غير حفظ مالك عن نافع، جعلتهم يقدمون حديثه عليه، وهي أن أيوب شك في الحديث، فقدّم من لم يشك وهو مالك على من شك، وكذلك فإن عبيد الله بن عمر، وجريير بن حازم، وافقوا مالكا في رفع اللفظة المذكورة، وعبيد الله بن أثبت الرواة عن نافع، وجريير بن حازم من الثقات الأثبات، فترجّح جانبهم على أيوب.

وأيد الإمام الشافعي في ترجيح رواية مالك، وتقديمه على أيوب، الإمام ابن عبد البر في "التمهيد"^(١) فقال: «وقد جود مالك رحمه الله حديثه هذا عن نافع وأتقنه، وبان فيه فضل حفظه وفهمه، وتابعه على كثير من معانيه عبيد الله بن عمر، وأمّا أيوب فلم يقمه وشك منه في كثير». ورجّح البيهقي رواية إثبات زيادة (عتق منه ما عتق) ورفعها بقريتين:

١. قرينة كون الرواي من آل بيت شيخه: فيين أن عبيد الله من آل بيت ابن عمر، لذا فهو أعلم به من غيره، أضف إلى ذلك تقدمه في التثبت والضبط.

٢. قرينة الحفظ والإتقان: وهذه القرينة وُصف بها إلى جنب عبيد الله، الإمام مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

قال البيهقي: «وقد رواه عبيد الله بن عمر، ولم يكن في آل عمر أثبت منه، ولا أحفظ، ولا أوثق، ولا أشدّ تقدمة في علم الحديث في زمانه، فكان يقال: إنّه واحد دهره في الحفظ، ثم تلاه في روايته مالك بن أنس ولم يكن دونه في الحفظ؛ بل هو عندنا في الحفظ والإتقان مثله، أو أجمع منه في كثير من الأحوال، ورواه أيضاً يحيى بن سعيد الأنصاري وهو من أثبت أهل المدينة وأصحهم رواية، روه جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شِقْصًا^(٢) فِي عَبْدٍ كُلَّفَ عِتْقَ مَا بَقِيَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ مِنَ الْعَبْدِ مَا أَعْتَقَ^(٣)».

(١) (١٤ / ٢٦٦).

(٢) الشَّقْصُ وَالشَّقِيقُصُ: النَّصِيبُ فِي الْعَيْنِ الْمُشْتَرَكَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٩٠) وينظر: الغريبين في القرآن والحديث (٣ / ١٠٢٠).

(٣) السنن الكبير (١٠ / ٢٨٣).

ووافقهم كذلك القاضي عياض فقال: «وما قاله مالك، وعبيد الله أولى، وقد جَوَّدها، وهما أثبت في نافع من أيوب عند أهل هذا الشأن، فكيف وقد شكَّ أيوب»^(١).

وقد وافق أيوب في الشكِّ في رفع اللفظة، يحيى بن سعيد الأنصاري في إحدى الروايات عنه، حيث اختلفت الروايات عنه برفع اللفظة، والجزم بوقفها، والتَّردد والشك في رفعها، واختصار الحديث بدون ذكرها، ولا أدري ممن وقع هذا الاضطراب أمن يحيى نفسه، أو ممن روى عنه؟

ولكن وجدت عدداً من الرواة لم يذكروا لفظة (عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) أو ما بمعناها، وقد ذكر البخاري كما تقدَّم في التخريج أن ذلك منهم اختصارٌ للحديث، وكأنَّه تعليلٌ منه، أو جوابٌ عمَّن استشكل عدم وجود هذه اللفظة أو ما بمعناها في روايتهم، وهذا يعني: أنَّه رجح وجودها مرفوعةً في الحديث، قال البخاري: «ورواه اللَّيث، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق، وجويرة، ويحيى بن سعيد، وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ مختصراً»^(٢).

وقد رواه بعض أصحاب عبيد الله بن عمر مختصراً أيضاً؛ لكن الحفاظ الأثبات والأكثر عدداً من أصحاب عبيد الله رَوَوْه عنه بإثبات لفظة (عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) وما بمعناها مرفوعةً إلى النبي ﷺ.

ورجَّح ابن عبد البر رواية من أثبت هذه اللفظة عن عبيد الله فقال: «وهو الصَّحيح لاجتماع الجماعة الحفاظ من أصحاب عبيد الله على ذلك، ولموافقة ما جاء به من ذلك مالك رضي الله عنه»^(٣).
وبَيَّنَّ أنَّه مع المَثْبُت لا مع المَقْصَّر فقال: «ومن قَصَّرَ عَمَّا جاء به غيره فليس بحجَّة، والحجَّة فيه أثبت المَثْبُت الحافظ العدل المتقن لا فيما قَصَّرَ عن المَقْصَّر»^(٤).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥ / ١٠٤).

(٢) صحيح البخاري (٣ / ١٤٥). وقد تقدَّم في التخريج.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤ / ٢٧١).

(٤) نفسه.

وكذلك رأي ابن حجر مثل ابن عبد البر في تقديم المثبت من أصحاب عبيد الله فقال: «ولم يختلف عن مالك في وصلها، ولا عن عبيد الله بن عمر؛ لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدّم، والذين أثبتوها حفاظ، وإثباتها عن عبيد الله مقدّم، وأثبتها أيضاً جرير بن حازم... وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني، وقد رجّح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة»^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الرواية الرَّاجحة التي رجّحها الشافعي، والبيهقي، وابن عبد البر، والقاضي عياض، أخرجها البخاري، ومسلم في "صحيحهما"، ويظهر ترجيحها من صنيع الإمام البخاري حيث ذكر أن الأخرى مختصرة.

فالاستسعاء ليس ثابتاً في حديث ابن عمر، لكنّه ثابتٌ من حديث آخر عن أبي هريرة أخرجه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣) في "صحيحهما"، وقد رجّح ابن حجر صحّة الحديثين ورفعهما، فقال: «والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح، يعني حديث نافع عن ابن عمر، وحديث قتادة عن أبي هريرة»^(٤).

وقد فهم بعض العلماء التّعارض بين رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، وبين حديث أبي هريرة في الاستسعاء، فرجّحوا رواية أيوب على رواية مالك، لأنّ فيها تردّداً في رفع لفظة (عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) الموهمة ببطلان الاستسعاء، لكنّ ابن حجر وغيره رأى إمكان الجمع بين الحديثين، وذلك لأنّ الإمام البخاري صحّح الحديثين، فقال ابن حجر: «وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك، فللذي صحّح رفعه أن يقول: معنى الحديثين أنّ المعسر إذا أعتق حصّته لم يسر العتق في حصّة شريكه، بل تبقى حصّة شريكه على حالها وهي الرّق، ثمّ

(١) فتح الباري (٥ / ١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١٣٩) برقم: (٢٤٩٢).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٤ / ٢١٢) برقم: (١٥٠٣).

(٤) فتح الباري (٥ / ١٥٨).

يستسعى في عتق بقيته، فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده، ويدفعه إليه ويعتق، وجعلوه في ذلك كالمكاتب، وهو الذي جزم به البخاري، والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله: (غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) فلو كان ذلك على سبيل اللزوم، بأن يُكَلَّفَ العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك، لحصل له بذلك غاية المشقة، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور؛ لأنها غير واجبة، فهذه مثلها، وإلى هذا الجمع مال البيهقي، وقال: لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلاً^(١)، وهو كما قال^(٢).

(١) ينظر: السنن الكبير (١٠ / ٢٨٣).

(٢) فتح الباري (٥ / ١٥٩).

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: نا صالح، نا علي^(١)، قال: «قلت لسفيان: إن ابن جريج روى عن عمرو - يعني ابن دينار - عن الحسن بن محمد أن علياً قال: «لَقَدْ ظَلَمَ مَنْ مَنَعَ بَنِي الْأُمِّ نَصِيْبَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ»، وقال سفيان بن سعيد: عن عمرو، عمن سمع علياً عليه السلام. فقال سفيان: أخطئوا لزمتم عمراً ولا يتكلم بكلمة إلا، ثم قال: قال سفيان: قال عمرو: سمعت من عبد الله بن محمد يقول: قال علي: «لَقَدْ ظَلَمَ مَنْ مَنَعَ بَنِي الْأُمِّ نَصِيْبَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ»^(٢).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار، واختلف عنه على ستة أوجه:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن عبد الله بن محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عمن أخبره عن علي بن أبي طالب.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن بعض ولد ابن الحنفية، عن علي بن أبي طالب.

الوجه السادس: عمرو بن دينار، عن محمد بن الحنفية.

المدار: عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم مولا هم.

روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وجابر، وعنه: شعبة، والسفيانان^(٣).

قال الذهبي: أحد الأعلام، وشيخ الحرم في زمانه^(٤).

قال ابن عيينة: ما أعلم أحد أعلم بعلم ابن عباس عليه السلام من عمرو^(٥). وقال أيضاً: كان

(١) هو ابن المديني.

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٤٩).

(٣) الكاشف (٢/ ٧٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٠).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٢٨).

عمرو بن دينار أعلم أهل مكة^(١). وقال أحمد بن حنبل: عمرو بن دينار أثبت الناس في عطاء^(٢). وقال أبو زرعة: ثقة^(٣). وقال أبو حاتم: ثقة ثقة^(٤).

قال عنه ابن حجر: ثقة، ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة^(٥).

أما الوجه الأول: فيرويه عن عمرو: سفيان بن عيينة، وابن جريج^(٦).

• سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي^(٧):
روى عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وعنه: أحمد، وعلي، والزعفراني، ومن شيوخه:
الأعمش، وابن جريج^(٨).

سئل يحيى بن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو أو الثوري؟ فقال: ابن عيينة أعلم به^(٩).

وقال أحمد بن حنبل: سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنه حديثاً^(١٠).
وقال الذهبي: الإمام الكبير، حافظ العصر، شيخ الإسلام^(١١). قال عنه العلائي: مكثراً

(١) الجرح والتعديل (٦ / ٢٣١).

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٢١).

(٦) أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢ / ٢٠٨)، (٢ / ٧٤٤).

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٦ / ١٢٢) برقم: (٣٠٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٤ / ٢٠٥) برقم:

(٢٨١٣٦)، وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢ / ٢٠٨)، (٢ / ٧٤٤)، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل

-التقدمة- (١ / ٤٩).

(٨) الكاشف (١ / ٤٤٩).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٥).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ١٨٨).

(١١) سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٥٤).

من التّدليس لكن عن الثّقات^(١). وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدّلسين، وهي من احتمال الأئمة تدليسه^(٢).

قال عنه ابن حجر: «ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة، وكان ربما دلّس لكن عن الثّقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت النّاس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين، وله إحدى وتسعون سنة. أخرج له الجماعة^(٣).

• عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي^(٤):

روى عن: مجاهد، وعطاء، وابن أبي مُليكة، وعنه: القطّان، وروّح، وحجاج^(٥).
قال ابن جريج: كنت أتتبع الأشعار الغربية والأنساب، فقل لي: لو لزمّت عطاء، فلزمته ثماني عشرة سنة، أو تسع عشرة سنة إلا شهراً أو ما شاء الله^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: أثبت النّاس في عمرو بن دينار ابن عيّنة ثم ابن جريج^(٧). وقال أيضاً: ابن جريج أثبت النّاس في عطاء^(٨). وقال: إذا قال ابن جريج أخبرني في كل شيء فهو صحيح^(٩). وهذا دليل على قبول ما صرح فيه بالسّماع.

وقال أبو زرعة: بخ من الأئمة^(١٠). وقال أبو حاتم: صالح الحديث^(١١). وقال الذهبي: الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم... صاحب التصانيف^(١٢).

(١) جامع التحصيل (ص: ١٨٦).

(٢) ينظر: تعريف أهل التقديس (ص: ٣٢)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩/ ٣٩٩) برقم: (١٧٧٧١).

(٥) الكاشف (١/ ٦٦٦).

(٦) الجرح والتّعديل (٥/ ٣٥٦).

(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٣٢).

(٨) الجرح والتّعديل (٥/ ٣٥٧).

(٩) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٣١).

(١٠) الجرح والتّعديل (٥/ ٣٥٨).

(١١) نفسه.

(١٢) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٢٥).

قال ابن حجر: وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني^(١): شرُّ التدليس تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلُّس إلا فيما سمعه من مجروح^(٢)، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة^(٣). وقال عنه في "التقريب"^(٤): ثقة فقيه فاضل وكان يدلُّس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها - أي: ومائة - وقد جاز السبعين وقيل: جاز المائة ولم يثبت. أخرج له الجماعة. ولم أعثر على رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد كما ذكر ابن أبي حاتم في رواية علي بن المديني في "تقدمة الجرح والتعديل"^(٥)، وإنما وجدت رواية ابن جريج: عن عمرو بن عبد الله بن محمد موافقاً ومتابعاً لابن عيينة، ولم يذكر ذلك أبو حاتم عن ابن جريج في "العلل"^(٦)، وقد ذكر الفسوي^(٧) أنَّ محمد بن مسلم أخطأ فروى عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد، فلعله هو الذي روى عنه هكذا وليس ابن جريج - والله أعلم - وأما الوجه الثاني: فيرويه عنه: أشعث بن سوار، وداود بن عبد الرحمن.

• أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم^(٨):

روى عن: الشعبي، وطائفة، وعنه: هُشيم، وابن نمير، وخلق^(٩). قال يحيى بن معين: لا شيء^(١٠)، وقال مرة: ضعيف^(١١). وقال أحمد بن حنبل: ضعيف

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٥).

(٢) تعريف أهل التقديس (ص: ٤١)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٤١).

(٣) وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسَّاع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي. تعريف أهل التقديس (ص: ١٣).

(٤) (ص: ٣٦٣).

(٥) (١/ ٤٩).

(٦) (٤/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٧) ينظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٨).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٤/ ٢٠٧) برقم: (٢٨١٤٢)، وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٩) الكاشف (١/ ٢٥٣).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٢).

(١١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٨٠).

الحديث^(١). وقال أبو زرعة: لَيْسَ^(٢). وقال النسائي: ضعيف^(٣).

قال ابن حجر: ضعيف، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين. أي: ومائة. روى له البخاري تعليقاً، وأخرج له مسلم في المتابعات^(٤)، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٥).

• داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي^(٦):

روى عن: عمرو بن دينار، والقاسم بن أبي بزة، وعنه: الشافعي، وقُتَيْبَةُ^(٧).

قال يحيى بن معين: ثقة^(٨). وقَدَّمَ سفيان بن عُيَيْنَةَ عليه، وعلى مُحَمَّد بن مسلم في عمرو بن دينار، فقال: سفيان بن عُيَيْنَةَ أثبت من مُحَمَّد بن مسلم الطائفي وأوثق، وهو أثبت منه في عمرو بن دينار، وهو أحب إليَّ في عمرو بن دينار من داود العطار^(٩). وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح^(١٠). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١١) وقال: كان متقناً.

قال ابن حجر: ثقةٌ لم يثبت أنَّ ابن معين تكلم فيه، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وسبعين، وكان مولده سنة مائة. أخرج له الجماعة^(١٢).

وأما الوجه الثالث: فيرويه عنه: مُحَمَّد بن مسلم الطائفي واسم جدّه سُوس وقيل سَوَسَن^(١٣):

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢ / ٢٧٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون (ص: ٢٠).

(٤) ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب (١ / ٣٥٣) أن مسلماً أخرج له في المتابعات.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١١٣).

(٦) أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٦ / ١٢٢) برقم: (٣٠٤).

(٧) الكاشف (١ / ٣٨٠).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٠٧).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣ / ١٠٦).

(١٠) الجرح والتعديل (٣ / ٤١٧).

(١١) (٦ / ٢٨٦).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ١٩٩).

(١٣) أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢ / ٢٠٨)، (٢ / ٧٤٤).

روى عن: عمرو بن دينار، وابن أبي يحيى، وعنه: ابن مهدي، ويحيى بن يحيى^(١).
قال ابن مهدي: كتب محمد صحاح^(٢). وقال يحيى معين: ثقة^(٣). وقال أيضاً: لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته، كان إذا حدث من حفظه يقول: كأنه يخطئ، وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس^(٤).
وقال ابن المديني: كان صالحاً وسطاً^(٥). وقال أحمد بن حنبل: ما أضعف حديثه، وضعفه جداً^(٦).

وقال العجلي: ثقة^(٧). وقال أبو داود: ليس به بأس^(٨). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٩).
وقال: كان يخطئ، وزعم عبد الرحمن بن مهدي أن كتب محمد بن مسلم صحاح.
وقول ابن حجر هو الخلاصة في حاله: قال: صدوق يخطئ من حفظه، من الثامنة، مات قبل التسعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(١٠).

إذن من ضعفه كان لأجل خطئه من حفظه لكن كتبه صحاح كما قال ابن مهدي، وابن معين.

وروايته عن عمرو بن دينار خطأ، قال يعقوب بن سفيان الفسوي ناقلاً تخطئة ابن عيينة لرواية محمد بن مسلم: قيل لسفيان: فإن محمد بن مسلم يقول: عن الحسن بن محمد،

(١) الكاشف (٢/ ٢١٩).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٢٤).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٩٧).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٧٦).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٣٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٨٩)، (٢/ ١٤٨).

(٧) معرفة الثقات (٢/ ٢٥٣).

(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٥).

(٩) (٧/ ٣٩٩).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

فقال: لم يحفظه^(١).

فقول ابن عُيَيْنَةَ كَأَنَّهُ مشعرٌ بَأَنَّهُ حَدَّثَ به من حفظه لذلك أخطأ فيه.

وأما الوجه الرابع: فيرويه عنه: سفيان الثوري^(٢).

وأما الوجه الخامس: فيرويه عنه: سفيان الثوري أيضاً^(٣).

وأما الوجه السادس: فيرويه عنه: النُّعْمَانُ بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام^(٤).

رأى أنساً، وسمع عطاءً، ونافعاً، وعِكرمةً، وعنه: أبو يوسف، ومحمد^(٥)، وأبو نُعَيْمٍ،

والمُقَرَّرُ^(٦).

قال يحيى بن سعيد القَطَّان: قال ليس بصاحب حديث^(٧). وقال يحيى بن معين: كان أبو

حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب^(٨)، وقال مرةً: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يُتَّهِم

بالكذب^(٩).

وقال عمرو بن علي: ليس بالحافظ، مضطرب الحديث، واهي الحديث^(١٠).

وقال البخاري: كان مرجئاً سكتوا عنه^(١١). وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث^(١٢).

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٨)، (٢/ ٧٤٤).

(٢) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٨/ ٥٨)، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٤٩).

وترجمة سفيان تأتي (ص: ٢٨١)، وقد أرجأها لمناسبتها هناك؛ لأنه يروي عن الأعمش وهو من أثبت الناس فيه فناسبت ترجمته هناك.

(٣) أخرجه الدارمي في "مسنده" (٤/ ١٩٧٢) برقم: (٣٠٨٣)، ولا أدري من يريد ببعض ولد الحنفية: هل عبد الله بن

محمد، أم الحسن بن محمد، أم كلاهما؟

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/ ٢٢٦).

(٥) ابن الحسن الشَّيْبَانِي.

(٦) الكاشف (٢/ ٣٢٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٣٧).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٩).

(٩) نفسه.

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٣٦).

(١١) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٨١).

(١٢) الضعفاء والمتروكون (ص: ١٠٠).

وقال الذهبي: الإمام، فقيه الملة، عالم العراق^(١).

وخلاصة حاله ما ذكره عنه ابن عدي قال: وأبو حنيفة له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط، وتصاحيف، وزيادات في أسانيدھا ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمئة حديث من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يُحمل على من تكون هذه صورته في الحديث^(٢).

قال ابن حجر: فقيه مشهور، من السادسة مات سنة خمسين [ومائة] على الصحيح، وله سبعون سنة. أخرج له الترمذي، والنسائي^(٣).

وغلط أبو حاتم رواية أشعث بن سوار، وأبي حنيفة النعمان، وصوب ما رواه عمرو بن دينار، عن عبد الله بن محمد - وهي رواية ابن عيينة، وابن جريج عنه - قال أبو حاتم: «أخطأ النعمان بن ثابت، وأشعث بن سوار جميعاً: قال النعمان: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن الحنفية^(٤)؛ في الإخوة لأم: (إنّ لهم نصيب في الدية). وقال أشعث: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي بن [الحسين]. والصحيح: عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية^(٥)، عن علي^(٦)».

(١) سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٩٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٤٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٣).

(٤) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم ابن الحنفية المدني، ثقة عالم من الثانية، مات بعد الثمانين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٧).

(٥) عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب العلوي أبو هاشم ابن الحنفية، ثقة قرنه الزهري بأخيه الحسن، من الرابعة مات [دون المائة] سنة تسع وتسعين بالشام. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٢١).

(٦) علل الحديث (٤ / ٢٢٦، ٢٢٧).

وجه الاختصاص:

هذا المثال يبرز أثر الملازمة على التلميذ في إتقان حديث شيخه، فهذا ابن عُيَيْنَةَ يغلط رواية ابن جُرَيْج، والثوري، كما نقل عنه ابن أبي حاتم وبينه على أنه أعلم منهما بحديث عمرو بن دينار، لشدة ملازمته له، فقال: «أخطئوا لزمتم عمراً ولا يتكلم بكلمة إلا»، يعني: إلا ولي علم بها.

وقد تقدّم في ترجمته أنه من أثبت الرواة عن عمرو، ثم بين أن الرواية الصحيحة عن عمرو دينار: أنه سمع عبد الله بن محمد يقول: قال علي، أما رواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن علي فهي خطأ، وكذلك رواية الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع علياً، فالراوي بين عمرو وعلي مجهول، لكنني لم أقف على رواية ابن جُرَيْج التي ذكرها، بل روايته التي أخرجها عبد الرزاق موافقة لابن عُيَيْنَةَ كما قدّمت، ولعلها هي الصحيحة عنه، لأنه من الحفاظ المقدمين في عمرو بن دينار هو، وسفيان بن عُيَيْنَةَ.

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الرواية الرَّاجحة هي رواية سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار، والحديث موقوفٌ على علي (عليه السلام)، وهو صحيحٌ إليه، كما قال ابن عبد البر: «ولا يصحُّ فيه عن علي (عليه السلام) ما رواه أهل الظاهر^(١)»، والصحيح عنه توريث الإخوة للأُم من الدِّية^(٢).

(١) يعني: من عدم توريثهم للإخوة لأُم.

أخرج الرواية التي احتج بها أهل الظاهر سعيد بن منصور في "سننه" (٦ / ١٢٢) برقم: (٣٠٥)، والدَّارِمِي في "مسنده" (٤ / ١٩٧٣) برقم: (٣٠٨٥)، وقال: بعضهم يدخل بين إسماعيل وعامر رجلاً. والظاهرية: أتباع مذهب داود بن علي الأصبهاني، ومن أئمة الظَّاهِرِيَّة: ابن حزم الأندلسي، وسموا بالظَّاهِرِيَّة لِأَنَّهُمْ يأخذون بظواهر النُّصوص الشَّرعية ويرفضون استنباط العلل. معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٩٥).

(٢) الاستذكار (٨ / ٢١٥).

المثال الثالث: وسئل الدارقطني عن حديث همام بن منبه، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «النَّارُ جُبَارٌ».

فَقَالَ: «يُرويه عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة، قال إسحاق بن إبراهيم بن هاني: عن أحمد بن حنبل، إنَّما هو: «البئرُ جُبَارٌ»^(١)، وأهل صنعاء يكتبون النَّارَ بالباء على الإمالة لفظهم، فصَحَّفُوا على عبد الرزاق (البئر) (بالنَّار). والصَّحيح البئرُ. قَالَ الشَّيْخُ: إِسْحَاقُ هَذَا لَهُ عَنْ أَحْمَدَ مَسْأَلٌ، وَكَانَ أَلْزَمَ لِأَحْمَدَ مِنْ أَبِيهِ»^(٢).

تخريج الحديث، ودراسة رجال الإسناد:

هذا الحديث مروي عن أبي هريرة واختلف في لفظه من متنه، فمنهم من يرويه: (البئر جُبَار)، ومنهم من يرويه: (النَّارُ جُبَار).

فيرويه عن أبي هريرة: (البئرُ جُبَارٌ): سعيد بن المسيَّب^(٣)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن^(٤)،

(١) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٨٩) «البئرُ جُبَارٌ»: قيل: هي العاديَّة القديمة لا يُعلم لها حافرٌ ولا مالكٌ، فيقع فيها الإنسان أو غيره فهو جُبَار، أي: هَدَرٌ. وقيل: هو الأجير الذي ينزل إلى البئر فينقيها ويخرج شيئاً وقع فيها فيموت. وينظر: غريب الحديث للقياسم بن سلام (١ / ٢٨٣).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ / ١٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٢٩) برقم: (١٤٩٩) ومسلم في "صحيحه" (٥ / ١٢٧) برقم: (١٧١٠) وأبو داود في "سننه" (٣ / ١٤٧) برقم: (٣٠٨٥) والترمذي في "جامعه" (٣ / ٥٤) برقم: (١٣٧٧)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٥٠٠) برقم: (٢ / ٢٤٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٦٨٢) برقم: (٢٦٧٣)، ومالك في "الموطأ" (١ / ٣٥٠) برقم: (٨٥٥ / ٢٨٦)، والدارمي في "مسنده" (٢ / ١٠٣٧) برقم: (١٧١٠)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٥٦٩) برقم: (٧٥٧٤).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٢٩) برقم: (١٤٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ١٢٧) برقم: (١٧١٠)، وأبو داود في "سننه" (٤ / ٣٢٢) برقم: (٤٥٩٣)، والترمذي في "جامعه" (٢ / ٢٦) برقم: (٦٤٢)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٥٠٠) برقم: (٢ / ٢٤٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٣ / ٣٤) برقم: (٢٢٨٦)، ومالك في "الموطأ" (١ / ٣٥٠) برقم: (٨٥٥ / ٢٨٦)، والدارمي في "مسنده" (٢ / ١٠٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٥٣٢) برقم: (٧٣٧٤)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٠ / ٦٥) برقم: (١٨٣٧٣).

وأبو صالح^(١)، ومحمد بن زياد^(٢)، وابن سيرين^(٣)، والأعرج^(٤).

• سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم

القرشي المخزومي:

روى عن: عمر، وعثمان، وسعد، وعنه: الزهري، وقتادة، ويحيى بن سعيد^(٥).

قال سالم بن عبد الله: سئل ابن عمر عن شيء فقال: أئت سعيد بن المسيب، فسله، ثم أخبرنا بالمسألة، فتوجه الرجل، فسأل سعيداً فأفتاه بمثل ما أخبرنا ابن عمر، ثم رجع إليه فأخبره أنه أفتاه بمثل ما قال ابن عمر، فقال ابن عمر: قد أعلمتكم أنه أحد العلماء^(٦).

وقال مكحول^(٧): طفت الأمصار كلها أطلب العلم، ما لقيت رجلاً أعلم من سعيد بن

المسيب^(٨). وقال سليمان بن موسى^(٩): كان سعيد بن المسيب أفقه التابعين^(١٠).

وقال مالك بن أنس: ولد سعيد بن المسيب في إمارة عمر بن الخطاب وكان ابن عمر

يرسل إليه في أحاديث عمر؛ لأن سعيداً كان قد نصب نفسه لقول عمر، فلم يجزه^(١١).

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ١١٠) برقم: (٢٣٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩ / ١٢) برقم: (٦٩١٣)، ومسلم في "صحيحه" (٥ / ١٢٨) برقم: (١٧١٠).

(٣) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٥٠١) برقم: (٢٤٩٧) والنسائي في "الكبرى" (٣ / ٣٥) برقم: (٢٢٨٩)، (٥ /

٣٥٦) برقم: (٥٨٠٤).

(٤) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ٣٥٦) برقم: (٥٨٠٥)، والدارمي في "مسنده" (٣ / ١٥٣٨) برقم: (٢٤٢٤).

(٥) الكاشف (١ / ٤٤٥).

(٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٠٤).

(٧) مكحول الشامي أبو عبد الله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. أخرج له في

"القراءة"، ومسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥)

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٠٠).

(٩) هو الأشدق، تقدمت ترجمته (ص: ٢٣٠)

(١٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٠٤).

(١١) نفسه.

قال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل منه، وهو أثبتهم في أبي هريرة^(١)، قال الذهبي: الإمام، العلم، أبو محمد القرشي، المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه^(٢). وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. أخرج له الجماعة^(٣).

• أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري المدني قيل اسمه: عبد الله وقيل: إسماعيل:

روى عن: أبيه، وعائشة، وأبي هريرة، وعنه: ابنه عمر، والزُّهري، ومحمد بن عمرو^(٤). قال الذهبي: الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة^(٥). وقال ابن حجر: ثقةٌ مكثُرٌ، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين. أخرج له الجماعة^(٦).

• ذكوان أبو صالح السَّمان الزِّيَّات المدني:

روى عن: عائشة، وأبي هريرة، وعنه: بنوه عبد الله، وسُهَيْل، وصالح، والأعمش^(٧). قال الذهبي: القدوة، الحافظ، الحجة، ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين جُوَيْرِيَّة الغطفانية، كان من كبار العلماء بالمدينة^(٨). وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة. أخرج له الجماعة^(٩).

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤ / ٨٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤ / ٢١٧، ٢١٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

(٤) الكاشف (٢ / ٤٣١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٨٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥).

(٧) الكاشف (١ / ٣٨٦).

(٨) سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٣).

- محمد بن زياد القرشي الجُمَحي مولا هم أبو الحارث المدني: روى عن: أبي هريرة، وعائشة، وعنه: شعبة، والحَمَّادان^(١). وثقه ابن معين^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: من الثقات، وليس أحدٌ أروى عنه من حمَّاد بن سلمة، ولا أحسن حديثاً^(٣). قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ ربما أرسل، من الثالثة. أخرج له الجماعة^(٤).
- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري: روى عن: أبي هريرة، وعمران بن حصين، وعنه: ابن عون، وهشام بن حسان، وُقرة، وجَرير^(٥). قال الذهبي: ثقةٌ حجةٌ كبير العلم ورعٌ بعيد الصيت له سبعة أورد بالليل^(٦). وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة. أخرج له الجماعة^(٧).
- عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث: عن أبي هريرة، وعبد الله بن بُحَيْنَة، وعنه: الزُّهري، وابن هُيَعة^(٨). قال الذهبي: الإمام، الحافظ، الحجة، المُقَرَّر... جَوَّد القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف^(٩).

(١) الكاشف (٢/ ١٧٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِي (ص: ١٩٧).

(٣) الجرح والتَّعْدِيل (٧/ ٢٥٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩).

(٥) الكاشف (٢/ ١٧٨).

(٦) الكاشف (٢/ ١٧٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٣).

(٨) الكاشف (١/ ٦٤٧).

(٩) سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٩).

وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ من الثالثة، مات سنة سبع عشرة. أخرج له الجماعة^(١).
ويرويه عن أبي هريرة: (النارُ جبارٌ): عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة^(٢).
• عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم أبو بكر الصنعاني:
روى عن: ابن جريج، ومعمر وثور، وعنه: أحمد، وإسحاق، والرمادي، والدبري^(٣).
قال عبد الرزاق: جالسنا معمرًا تمام سبع سنين أو ثمان^(٤). وقال يحيى بن معين:
عبد الرزاق ثقةٌ لا بأس به^(٥). وقال أيضاً: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه
كله^(٦).
وقال: قال لي أبو جعفر السويدي: جاءوا إلى عبد الرزاق بأحاديث كتبوها ليس هي من
حديثه، فقالوا: اقرأها علينا فقال: لا أعرفها، فقالوا: اقرأها علينا لا تقل فيها حديثاً فقرأها
عليهم^(٧).
وهذا النص يدل على أنه كان يقبل التلقين بعدما تغير.
ولهذا قال البخاري: ما حدث من كتابه فهو أصح^(٨). لأنه عمي ولم يكن يحفظ، فكان
يخطئ إذا حدث من حفظه.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٢).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٣٢٣) برقم: (٤٥٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٥ / ٣٣٦) برقم: (٥٧٥٧)، وابن
ماجه في "سننه" (٣ / ٦٨٣) برقم: (٢٦٧٦)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٤ / ١٥٨)، برقم: (٦٣٦٦)، والبزار في
"مسنده" (١٦ / ٢٣١) برقم: (٩٣٩٢)، والدارقطني في "سننه" (٤ / ١٨٨) برقم: (٣٣٠٧)، والبيهقي في "سننه
الكبرى" (٨ / ٣٤٤).

(٣) الكاشف (١ / ٦٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٣٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٥٣٩).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٦٠٦)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ١٠٧).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدؤوري (٣ / ٧١).

(٨) التاريخ الكبير (٦ / ١٣٠).

وقال النسائي: فيه نظرٌ لمن كتب عنه بأخرة^(١). وقال ابن عدي: ولعبد الرزاق بن همام أصنافٌ وحديثٌ كثيرٌ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل ممَّا لا يوافقه عليها أحدٌ من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به^(٢).

لخص حاله ابن حجر فقال: ثقةٌ حافظٌ مصنفٌ شهيرٌ عمي في آخر عمره فتغيَّر وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون. أي: إحدى عشرة ومائتين. أخرج له الجماعة^(٣).

• معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن: روى عن: الزهري، وهمام، وعنه: غندر، وابن المبارك، وعبد الرزاق^(٤). قال حماد بن سلمة: لما رحل معمر إلى الزهري نبُل، وكنا نسَمِّيه معمر الزهري^(٥). قال عبد الرزاق أنا معمر قال: كان ابن جريج يأخذ بيدي فيذهب بي إلى منزله، فيكتب عني وأكتب عنه^(٦).

وقال محمد بن كثير - يعني الصنعاني^(٧) - أنا معمر قال: جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه منقش في صدري^(٨). وقال يحيى بن معين: معمر، عن ثابت: ضعيف^(٩). وقال أيضاً: أصحاب الزهري الذين

(١) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٥٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٤) الكاشف (٢ / ٢٨٢).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٤٠٠).

(٦) نفسه (٥٩ / ٤٠٣).

(٧) ستأتي ترجمته (ص: ٣٨٩).

(٨) الجرح والتعديل (٨ / ٢٥٦).

(٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٤١١) وتهذيب الكمال (٢٨ / ٣٠٩)، وميزان الاعتدال (٤ / ١٥٤).

يُعتمد عليهم: مالك بن أنس، ومَعْمَر، ويونس، وعُقَيْل، والزُّبَيْدي^(١)، وشُعَيْب بن أبي حمزة، وابن عُيَيْنَةَ صغيرٌ ليس به بأس^(٢). وقال أبو حاتم: انتهى الإسناد إلى ستّة نفرٍ أدركهم مَعْمَر وكتب عنهم، لا أعلم اجتمع لأحد غير مَعْمَر، من أهل الحجاز: الزُّهري، وعمرو بن دينار، ومن أهل الكوفة أبو إسحاق، والأعمش، ومن البصرة قَتَادَة، ومن اليمامة^(٣) يحيى بن أبي كثير^(٤).

وقال أيضاً: مَعْمَر بن راشد ما حدّث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث^(٥). قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النّجود، وهشام بن عُرْوَة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة، أخرج له الجماعة^(٦). أي: أربع وخمسين ومائة.

وجه الاختصاص:

هنا صورةٌ مختلفةٌ للاختصاص بالألزم للشيخ، ففي هذا المثال اعتمادٌ من الإمام الدَّارِقُطْنِي النَّاقد على قول المختصّ في الشيخ، في بيان خطأ أحد الرواة في حديثٍ معيّن، لملازمته له، فقد اعتمد الدَّارِقُطْنِي في تخطئة رواية عبد الرزاق الصنعاني، على ما نقله إسحاق بن هانئ عن شيخه الإمام أحمد، في كون "البئر" تصحفت إلى "النَّار".

(١) محمّد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدي أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقةٌ ثبتٌ من كبار أصحاب الزُّهري، من السابعة، مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٥١١).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٢١).

(٣) هي منطقةٌ معدودةٌ من نجد، بينها وبين البحرين عشرة أيام، كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب في أيام أبي بكر الصديق، سنة ١٢ للهجرة، وفتحها أمير المسلمين خالد بن الوليد. والبحرين قديماً هي مدينة الأحساء، وهي قريبةٌ من الجرح حالياً. ينظر: معجم البلدان (٥/ ٤٤٢)، أطلس الحديث النبوي من الكتب الصّحاح الستة (ص: ٣٨٠).

(٤) الجرح والتّعديل (٨/ ٢٥٦، ٢٥٧).

(٥) الجرح والتّعديل (٨/ ٢٥٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

وإسحاق هذا هو: ابن إبراهيم بن هانئ أبو يعقوب النيسابوري، ثم البغدادي.
روى عنه: أبو بكر بن زياد النيسابوري، ومحمد بن أبي هارون الوراق، وعبد الله بن سليمان الفامي. قال أبو بكر الخلال^(١) فقال: كان أخا دين ورع، وقال الذهبي: وكان صالحاً خيراً فقيهاً، له سؤالات سألتها الإمام أحمد في ستة أجزاء^(٢).

وقد بين الدارقطني سبب اعتياده على نقل إسحاق ابن هانئ، وهو منزلته من شيخه الإمام أحمد، وأنه ممن يعتمد على نقله؛ لكونه ممن عرف بملازمته للإمام أحمد، وأكد على علمه بمرويات أحمد، وكونه مقدماً فيه بقوله: «وكان ألزم لأحمد من أبيه»، وأبوه إبراهيم^(٣) كان من إخوان أحمد وأصحابه المقربين منه^(٤)، وقد ذكر الخطيب البغدادي ما يؤيد قول الدارقطني في اختصاص إسحاق بأحمد، وكشف عن سبب ذلك، وهو أنه كان متخفياً عنده^(٥)، وهذا دليل قربه منه، كونه اختار الاختفاء عنده، فقال: «كان لإسحاق اختصاص بأحمد بن حنبل، وعنده أقام أحمد بن حنبل في مدة اختفائه»^(٦).

(١) أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال الحنبل، قال الخطيب: كان ممن صرف عناية إلى الجمع لعلوم أحمد بن حنبل وطلبها، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتباً، ولم يكن فيمن يتحل مذهب أحمد أجمع منه لذلك، وقال ابن أبي يعلى: كان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، أهم مصنفاته: كتاب "الجامع"، وكتاب "السنة"، وكتاب "العلل" لأحمد بن حنبل. تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٠)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٣-١٥)، مناقب الإمام أحمد (ص: ٦٨١، ٦٨٢)، تاريخ الإسلام (٧/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٠٨)، تاريخ الإسلام (٦/ ٥١٢، ٥١٣).

(٣) إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو إسحاق البغدادي، وثقه أحمد، وأبو حاتم، والدارقطني، وقال الذهبي: كان الإمام أحمد يجل إبراهيم بن هانئ ويحترمه ويغشاه، وقال ابن أبي يعلى: نقل عن إمامنا مسائل كثيرة، وكان ورعاً، صالحاً، صبوراً على الفقر، توفي سنة ٢٦٥هـ. الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تاريخ بغداد (٧/ ١٦٣)، طبقات الحنابلة (١/ ٩٧). تاريخ الإسلام (٦/ ٢٩١).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٢٩١)، والثقات ممن لريق في الكتب الستة (٢/ ٢٦١).

(٥) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٢٥٦)، طبقات الحنابلة (١/ ٩٧).

(٦) تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٤).

ثم إن هناك قرائن أخرى تؤيد ما ذكره الإمام أحمد من غلط رواية عبد الرزاق هذه، وهي:

١. وافق إسحاق بن إبراهيم في الرواية عن أحمد بتغليط هذه الرواية، أبوه إبراهيم، فأخرج الدارقطني والبيهقي، بسنديهما إليه، قال أبو إسحاق إبراهيم بن هانئ، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «أهل اليمن يكتبون: النَّارَ النِّيرَ، وَيَكْتُبُونَ الْبِيرَ - يَعْنِي مِثْلَ ذَلِكَ - وَإِنَّمَا لَقِّنَ عَبْدَ الرَّزَّاقِ: "النَّارُ جُبَّارٌ"»^(١).

ففي رواية إسحاق وأبيه بين الإمام أحمد أن سبب الغلط في رواية عبد الرزاق كان بسبب التصحيف لأن أهل اليمن يميلون الألف في (النَّار) فيكتبونها: (النير)، والبئر يكتبوها بالياء: (البير)، فتصحفت عليهم (البئر) إلى (النَّار) للشبه بينهما في الكتابة، ولقَّنها عبد الرزاق بعدما عمي.

واستدل الإمام أحمد على أن الرواية عن عبد الرزاق لقَّنه هذا الخطأ، بأن هذه الرواية ليست موجودة في كتبه، وإنما المثبت في كتبه (البئر جُبَّار)^(٢)، نقل ذلك عنه حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول في حديث عبد الرزاق: حديث أبي هريرة «النار جُبَّار»: ليس بشيء، لم يكن في الكتب، باطلٌ ليس هو بصحيح^(٣). وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث «النَّارُ جُبَّارٌ». فقال: «هذا باطلٌ، ليس من هذا شيء»، ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدَّثني أحمد بن شَبُويْه، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي. كان يلَقِّن فلَقَّنه، وليس هو في كتبه. وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلَقِّنُها بعدما عمي^(٤).

(١) سنن الدارقطني (٤/ ١٨٩)، وينظر: السنن الكبير للبيهقي (٨/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٠/ ٦٥) برقم: (١٨٣٧٣).

(٣) سنن الدارقطني (٤/ ١٨٩)، والسنن الكبير للبيهقي (٨/ ٣٤٤). وهذا يصلح مثلاً على كون الراوي صاحب كتاب صحيح أيضاً، فإن الأئمة كانوا يستدلون على غلط رواية بعدم وجودها في كتابه كما صنع الإمام أحمد هنا.

(٤) تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٥).

قال الذهبي: «عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه، وحديثه محتج به في الصحاح، ولكن ما هو ممن إذا تفرّد بشيء عدّ صحيحاً غريباً، بل إذا تفرّد بشيء عدّ منكراً»^(١).

٢. لفظة «النار جبار» رواها عبد الرزاق، وتابعه عليها عبد الملك الصنعاني البرسمي، كما قال أبو عوانة: «كان يقال: غلط فيه عبد الرزاق وإنّما هو «البر جبار»، ثم وافقه عليه عبد الملك، عن معمر»^(٢). وقال الخطابي: «لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون: غلط فيه عبد الرزاق إنّما هو «البر جبار» حتّى وجدته لأبي داود»^(٣) عن عبد الملك الصنعاني، عن معمر، فدلّ أنّ الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق»^(٤).

لكنّ عبد الملك ليس ممن يتقوى بمتابعته فهو عبد الملك بن محمد الحميري البرسمي^(٥) من أهل صنعاء دمشق، قال عنه الذهبي: ليس بحجة^(٦). وقال عنه ابن حجر: لين الحديث، من التاسعة، أخرج له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٧).

٣. أن الدارقطني^(٨)، والبيهقي^(٩) أخرجاه من طريق أحمد بن منصور الرمادي^(١٠) عن

(١) تاريخ الإسلام (٥ / ٣٧٥).

(٢) مستخرج أبي عوانة (٤ / ١٥٨).

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٣٢٣) برقم: (٤٥٩٤)، من طريق عبد الرزاق، وعبد الملك الصنعاني، كلاهما عن معمر عن همام عن أبي هريرة.

(٤) معال السنن (٤ / ٤٠).

(٥) كذا ضبطه ابن حجر في التّقرير: بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة، وضبطها ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب (١ / ١٣٩): بضم الباء وسكون الراء وضم السين المهملة.

(٦) الكاشف (١ / ٦٦٩).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥).

(٨) السنن (٤ / ١٨٨).

(٩) السنن الكبير (٨ / ٣٤٤).

(١٠) أحمد بن منصور بن سيّار البغدادي الرمادي أبو بكر، ثقة حافظ طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين وله ثلاث وثلاثون. أي: خمس وستين ومائتين. أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٨٥).

عبد الرزاق عن مَعْمَر عن هَمَّام عن أبي هريرة مرفوعاً: «النَّارُ جُبَارٌ»، وقال الرَّمَادِي عقب الرواية: «قال عبد الرزاق: قال مَعْمَر: لا أَرَاهُ إِلَّا وَهَمًا».

فوهم مَعْمَر عبد الرزاق، وهو أعرف بالرواية الصَّحِيحة، فعبد الرزاق يرويها عنه. وقد نقل ابن عبد البر تغليط ابن معين لهذه الرواية، ونسب ابن معين التَّصْحِيفَ فيها لَمَعْمَر، قال ابن عبد البر: «رُوي عن النَّبِيِّ ﷺ من حديث مَعْمَر، عن هَمَّام بن مُنْبَهٍ^(١)، عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «النَّارُ جُبَارٌ». وقال يحيى بن معين: أصله (البئر) ولكن مَعْمَر صَحَّفَهُ. قال: لم يأت ابن معين على قوله هذا بدليل، وليس هكذا تردُّ أحاديث الثَّقَاتِ^(٢). وقال في "التمهيد"^(٣): «في قول ابن معين هذا نظراً، ولا يُسَلَّمُ له حتَّى يتَّضح». وبناءً على ما تقدَّم من النَّقل عن مَعْمَر، وتوهمه لرواية عبد الرزاق بلفظ (النار) دليلٌ على أنَّ الوَهْمَ ليس منه، بل من عبد الرزاق كما ذكر الإمام أحمد.

٤. أن رواية: «البئرُ جُبَارٌ» أخرجها الشَّيْخَانُ من عدَّة طرق عن أبي هريرة، وعدلاً عن تخريج طريق عبد الرزاق عن مَعْمَر عن هَمَّام عن أبي هريرة، بلفظ: «النَّارُ جُبَارٌ»، ممَّا يدلُّ على إعلالها وغلطها.

قال ابن حجر: بعد أن نقل كلام ابن عبد البر الآنف الذِّكْر: «ولا يُعْتَرَضُ على الحِفَافِ الثَّقَاتُ بالاحتمالات، ويؤيِّده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر (البئر) دون (النَّار)، وقد ذكر مسلم^(٤) أنَّ علامة المنكر في حديث المحدث، أن يَعْمَدَ إلى مشهور

(١) هَمَّام بن مُنْبَهٍ بن كامل الصَّنْعَانِي أَبُو عَتْبَةَ أَخُو وَهْب، ثَقَّةٌ، من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين على الصَّحِيح. أي: ومائة. أخرجه الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٢) الاستذكار (٨/ ١٤٦).

(٣) (٧/ ٢٦).

(٤) قال في مقدِّمته (١/ ٥): وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكن توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.

بكثرة الحديث والأصحاب، فيأتي عنه بما ليس عندهم، وهذا من ذاك، ويؤيده أيضاً أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظ: «والجُبُّ^(١) جُبَّار»^(٢) - بجيم مضمومة وموحدة ثقيلة - وهي البئر»^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الرواية الرَّاجحة بلفظ: (البئر جُبَّار) أخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما كما تقدّم في التخرّيج.

(١) قال القاسم بن سلام في غريب الحديث (٢/ ٢٦٨): الجُبُّ: البئر التي ليست بمطوية. وفي تاج العروس (٢/ ١٢١) قال اللَّيْث: الجب البئر غير البعيدة، وعن الفراء: بئرٌ مجببة الجوف، إذا كان في وسطها أوسع شيء منه.

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٠٨٥) برقم: (١٤٨١٦)، (٦/ ٣١٢٦) برقم: (١٥٠٣٨).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٢٥٥، ٢٥٦).

الفرع الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره

المثال الأول: قال الترمذي في "العلل الكبير"^(١): «حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عتبة، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغْ^(٢) الْوُضُوءَ، وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ». سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وموسى بن عتبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً، وكان أحمد يقول: من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه، قال محمد: وابن أبي ذئب سماعه منه أخيراً، ويروي عنه مناكير»^(٣).

دراسة رجال الإسناد:

- إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق الطبري^(٤):

روى عن: ابن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وعنه: مسلم، والأربعة، وابن صاعد، وابن جوصا، وخلق^(٥).

قال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجود، صاحب (المسند) الأكبر^(٦). وثقه النسائي^(٧)

(١) (ص: ٣٤).

(٢) ذكر ابن فارس أن لفظ الإسباغ يدل على تمام الشئ وكماله. مقاييس اللغة (٣/ ١٢٩). وعليه فيكون المراد بإسباغ الوضوء: أن يتمه على أكمل وجه بأن يوصل الماء إلى كل عضو على الوجه المطلوب المفروض في الوضوء.

(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (١/ ٨٨) برقم: (٣٩)، وابن ماجه في "سننه" (١/ ٢٨٥) برقم: (٤٤٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٦٣٥) برقم: (٢٦٤٧)، والحاكم في "مستدركه" (١/ ١٨٢).

(٤) هذه النسبة إلى طبرستان، وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، ومن أعيان بلدانها دهستان وجرجان واستراباذ، وآمل، وهي قصبتها. معجم البلدان (٤/ ١٣)، وينظر: الأنساب للسماعي (٩/ ٣٩).

(٥) الكاشف (١/ ٢١٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٤٩).

(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٦٢٠)، وتهذيب الكمال (٢/ ٩٧).

والخطيب. البغدادي^(١)، والدارقطني^(٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣). وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كتبت عنه، وكان يذكره بالصدق^(٤).

قال عنه ابن حجر: «ثقة، حافظ، تكلم فيه بلا حجة، من العاشرة، مات في حدود الخمسين». أي: ومائتين. أخرج له مسلم، والأربعة^(٥).

• سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، أبو معاذ المدني:

روى عن: فليح، ومالك، وعنه: عباس الدوري، وأحمد بن زهير^(٦).

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقد كتبت عنه^(٧)، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق^(٨)، وقال صالح بن محمد البغدادي: لا بأس به^(٩)، وقال ابن حبان: وكان ممن يروي المناكير عن المشاهير ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به^(١٠).

وهذا مبالغة في حقه من الإمام ابن حبان، وهو متعنت في الجرح.

وقال الذهبي: ثقة^(١١)، قال عنه ابن حجر: صدوق، له أغاليط، من كبار العاشرة، مات سنة تسع عشرة. أي: ومائتين، أخرج له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(١٢). وهو كما قال ابن حجر.

(١) تاريخ بغداد (٦ / ٦١٨).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٨٩).

(٣) (٨ / ٨٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢ / ١٠٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٨٩).

(٦) الكاشف (١ / ٤٢٩).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٦).

(٨) تاريخ بغداد (١٠ / ١٨٣).

(٩) تهذيب الكمال (١٠ / ٢٨٧).

(١٠) المجروحين (١ / ٣٥٧).

(١١) الكاشف (١ / ٤٢٩).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣١).

• عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذَكْوَان المدني:

روى عن: أبيه، وشُرْحَيْل بن سعد، وصالح مولى التَّوْأمة، وعنه: لُؤَيْن، وهَنَّاد، وعلي بن حُجْر^(١).

تكلّم فيه الإمام مالك بن أنس بسبب روايته كتاب "السبعة" عن أبيه وقال: أين كنا نحن من هذا؟!^(٢).

وقال يحيى بن معين: أثبت النَّاس في هشام بن عُرْوَة عبد الرحمن بن أبي الزناد^(٣). وقال في موضع آخر: ضعيف^(٤). وقال النسائي: ضعيف^(٥).

وقال ابن المديني: «ما حدّث عبد الرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح، وما حدّث به ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمن خطّط على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، وكان يقول في حديث عن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهاءهم^(٦)، وقال يعقوب بن شيبة: أمّا عبد الرحمن ابن أبي الزناد ففي حديثه ضعف، سمعت علي ابن المديني يقول: حديثه بالمدينة حديثٌ مقاربٌ، وما حدّث به بالعراق فهو مضطرب^(٧)، وقال عمرو بن علي: ما حدّث بالمدينة أصحُّ^(٨)، وقال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه^(٩)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به^(١٠)، وقال الساجي: فيه ضعف، وما حدّث بالمدينة أصحُّ ممّا حدّث

(١) الكاشف (١/ ٦٢٧).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٧).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٥)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٩٨).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٣).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٨).

(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٦، ٤٩٧)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٩٩).

(٧) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٦)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٩٩).

(٨) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٧) الأباطيل والمناكير والصّحاح والمشاهير (١/ ٣٨٠).

(٩) الكامل في ضعفاء الرّجال (٥/ ٤٥٣).

(١٠) الجرح والتّعديل (٥/ ٢٥٢).

ببغداد^(١)، وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون وأهل المدينة، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به^(٢).

من خلال ما سبق فإنه يبدو لي -والله أعلم- أن من ضعفه كان لأجل ما رواه ببغداد؛ لأن سبب تضعيفه جاء مفسراً في كلام عدد من النقاد، فذكروا أن حديثه في المدينة أصح من حديثه في بغداد، ولذا أشار ابن حجر في حكمه إلى ذلك فقال: «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد»^(٣)، فكلامه كأنه يشعر بأن هذا هو سبب التضعيف.

ويمكن أن اعتبار رأي الذهبي فيه كالحلحلة لحاله، قال: «قد مشاه جماعة وعدلوه، وكان من الحفاظ الكثيرين، ولا سيما عن أبيه، وهشام بن عروة، حتى قال يحيى بن معين: هو أثبت الناس في هشام، وذكر محمد بن سعد أنه كان مفتياً، وقد روى أرباب "السنن الأربعة" له، وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية»^(٤).

قال ابن حجر: من السابعة، ولي خراج المدينة فحمد مات سنة أربع وسبعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة^(٥).

• موسى بن عتبة بن أبي عيَّاش الأسدي مولى آل الزبير:

روى عن: أم خالد، وعلقمة بن وقاص، وعروة وعنه: مالك، والسفيانان^(٦).

وثقه ابن معين^(٧)، وابن المديني^(٨)، وأحمد بن حنبل^(٩)، والعجلي^(١٠)، وأبو حاتم^(١١)، وغيرهم.

(١) تاريخ بغداد (١١ / ٤٩٨)، وتهذيب الكمال (١٧ / ١٠٠).

(٢) المجروحون (٢ / ٥٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٧٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

(٦) الكاشف (٢ / ٣٠٦).

(٧) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٠٩).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٩٤).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٧٦).

(١٠) معرفة الثقات (٢ / ٣٠٥).

(١١) الجرح والتعديل (٨ / ١٥٤).

وقال الذهبي: الإمام، الثقة، الكبير... وكان بصيراً بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنّف في ذلك^(١).

قال عنه ابن حجر: «ثقة، فقيه إمام في المغازي من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين، وقيل بعد ذلك». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٢).

• صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة:

روى عن: عن عائشة، وأبي هريرة، وعنه: السفيانان^(٣).

ذكر البخاري أنه سمع من ابن عباس^(٤)، وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي إن بشر بن عمر^(٥)، زعم أنه سأل مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بثقة، قال أبي: مالك كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط، أو هو كبير، ما أعلم به بأساً، من سمع قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة^(٦).

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم^(٧): سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة، قلت له: إن مالكا ترك السماع منه؟ فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، والثوري إنما أدركه بعدما خرف، وسمع منه أحاديث منكرات، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف^(٨).

(١) سير أعلام النبلاء (٦ / ١١٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢).

(٣) الكاشف (١ / ٤٩٩).

(٤) التاريخ الكبير (٤ / ٢٩٢).

(٥) بشر بن عمر بن الحكم الزهراني الأزدي أبو محمد البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع وقيل: تسع ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٢٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣١١).

(٧) أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم الجُمحي المصري أبو جعفر ابن أبي مريم، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين. أي: ومائتين. أخرج له النسائي وأبو داود. تقريب التهذيب (ص: ٧٩).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٨٥)، وتهذيب الكمال (١٣ / ١٠٢).

وقال الدارمي في روايته عن يحيى بن معين: سألته عن صالح مولى التوأمة كيف حديثه فقال: ثقة^(١)، وقال الدروي: سمعت يحيى يقول: صالح مولى التوأمة ثقة، قال: قد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت^(٢)، وقال أبو زرعة^(٣)، والنسائي: ضعيف^(٤)، وقال أبو حاتم: ليس بقوي^(٥)، وقال ابن عدي: لا بأس به إذا روى عنه القدماء، مثل: ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزيد بن سعد^(٦)، ومن سمع منه بآخره وهو مختلط يعني: فهو ضعيف... إلى أن قال: ولا أعرف له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، وحدث عنه من سمع منه قبل الاختلاط^(٧). ذكره العلائي في "المختلطين"^(٨)، وسبط ابن العجمي في "الاغتياب"^(٩).

قال عنه ابن حجر: «صدوق، اختلط [بآخره]، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج من الرابعة، مات سنة خمس - أو ست - وعشرين، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له» أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١٠). وقول ابن حجر هو الراجح في حاله والله أعلم.

وجه الاختصاص:

بهذا المثال تظهر أهمية تقدم السماع من الشيخ، لا سيما أن الشيخ هنا صالح مولى التوأمة أحد المختلطين، والرواية عنه منهم من سمع منه بآخرة، ومنهم من سمع منه قديماً، والراوي

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٣٣).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدروي (٣ / ١٧٦).

(٣) الجرح والتعديل (٤ / ٤١٨).

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص: ٥٧).

(٥) الجرح والتعديل (٤ / ٤١٨).

(٦) زيد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢١٩).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٨٨).

(٨) (ص: ٥٩).

(٩) (ص: ١٧٧).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٤).

عنه هنا موسى بن عُقبة، وهو متقدم السماع، وقد نقل الترمذي عن البخاري، أن سماعه من صالح قديم، ولذا حسن البخاري هذا الحديث، ونقل عن الإمام أحمد ما يؤيد قبول رواية من سمع من صالح قديماً، وهذا رأي ابن معين، وابن عدي، وابن حجر وغيرهم، كما تقدم. فيظهر بهذا أن من ضعف صالحاً كان لأجل اختلاطه؛ لكن لما كان الراوي عنه سماعه قديماً، زالت الخشية من الوهم في حديثه.

وهذه الصورة تعتبر من صور الاختصاص؛ لأنه لو لم يعرف بأن موسى سمع من صالح قديماً، لحكم على الحديث بالضعف.

وبهذا تتجلى أهمية معرفة خصوصيات الرواة؛ لأن الحكم على الرواية يختلف عند الجهل بمعرفة خصوصياتهم، ولهذا نبه البخاري على سماع موسى بن عُقبة من صالح مولى التوأمة قديماً، حتى لا يئوهم ضعف الحديث بسبب اختلاطه.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث في إسناده ابن أبي الزناد، وصالح مولى التوأمة، أمّا صالح فصدوقٌ اختلط، ويحمل قول من ضعفه على اختلاطه، وقد قبل الأئمة روايات القدماء عنه، والراوي عنه هنا ممن سمع منه قديماً كما ذكر ذلك البخاري، فزال الإشكال. وأما ابن أبي الزناد فلعلّ الرّاجح في حاله، أنّه صدوقٌ كما قال ابن حجر، وحديثه في بغداد ضعيفٌ، وإذا عرفت أن إسناده هذا الحديث مدني، لأن رواته مدنيون، زال الخوف من ضعفه، لأنهم ضعفوا حديثه في بغداد.

ثم إن الترمذي نقل عن البخاري أن مالكا كان يشير بابن الزناد، وينصح بالأخذ عنه، وهذا مما يقوي أمره، قال محمد: «وكان مالك يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد»^(١)، ويدل عليه ما حكاه ابن أبي مريم قال: قال لي خالي موسى بن سلمة، قلت لمالك بن أنس: دُلّني على

(١) جامع الترمذي (١/ ١٤٣).

رجل ثقة أكتب عنه، قال: «عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد»^(١)، وقد وثقه الترمذي في "جامعه"^(٢) فقال: «وهو ثقة حافظ، كان مالك بن أنس يوثقه، ويأمر بالكتابة عنه».

والبخاري مع إمامته، ودرايته بالرواية لم يتكلم عنه في هذا الحديث، مما يشعر بقبوله له، وهناك ما يؤيد ذلك، وهو أنه حكم على حديث في إسناده ابن أبي الزناد بالصحة، قال الترمذي عقب الحديث الذي رواه ابن أبي الزناد عن أبيه: «أن النبي ﷺ تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ...»^(٣)، قال محمد: «وحديث ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله، عن ابن عباس صحيح»^(٤).

قال ابن حجر عن هذا الحديث الذي أدرسه: «وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، لكن حسنه البخاري؛ لأنه من رواية موسى بن عقيب، عن صالح، وسامع موسى منه قبل أن يختلط»^(٥).

قال الحاكم: «صالح هذا أظنه مولى التوأمة - فإن كان كذلك فليس من شرط هذا الكتاب، وإنما أخرجه شاهداً»^(٦). وقال الترمذي في "جامعه"^(٧): «هذا حديث حسن غريب».

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٤٩).

(٢) (٣ / ٣٦٠).

(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣ / ٢٢٠) برقم: (١٥٦١ م)، وابن ماجه في "سننه" (٤ / ٨٨) برقم: (٢٨٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢ / ٦٠١) برقم: (٢٤٨٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٧ / ٢٩٨) برقم: (٢٦٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ٣٠٢) برقم: (٥٤٢٥)، (٣ / ٣٠٢) برقم: (٥٤٢٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠ / ٣٠٣) برقم: (١٠٧٣٣)، والحاكم في "مستدركه" (٢ / ١٢٨)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٦ / ٣٠٤). وقال الترمذي عقب إخراج: هذا حديث حسن غريب. إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث ابن أبي الزناد. قال ابن الملقن في البدر المنير (٧ / ٤٥٨) قال ابن القطان: وإنما لم يصححه؛ لأن في إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد، ولم يبال الحاكم بهذا وأخرجه في "مستدركه" ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد.

(٤) أفدته من دراسة الدكتور خالد الدريس لهذا الحديث في كتابه: الحديث الحسن لذاته ولغيره (٢ / ٥٤٧-٥٥٧).

(٥) التلخيص الحبير (١ / ٢٨٩، ٢٩٠).

(٦) المستدرک علی الصحیحین (١ / ١٨٢).

(٧) (١ / ٨٨).

وقد حكم البخاري على هذا الحديث كما في المثال بأنه حسن، وينبغي هنا معرفة مراد البخاري بالحسن، حيث أنه في ذلك الوقت لم تستقر المصطلحات، فلا يصح أن ينزل حكمه على الحسن بالمعنى الاصطلاحي، دون إثبات ذلك.

وبمراجعتي لكتاب "الحديث الحسن لذاته ولغيره" للدكتور خالد الدريس، وجدته قد كشف عن مراد البخاري بالحسن، حيث بحث في كتابه كل ما يتصل بمصطلح الحسن، وبعد دراسته الوافية للأحاديث التي حكم عليها البخاري بأنها حسنة، قال: «الحسن عند البخاري: الحديث المحفوظ الثابت الذي هو في حكم الصحيح هذا من حيث العموم»^(١) وقال أيضاً: «الحسن عنده: هو الحديث المحفوظ الثابت الذي يرويه الثقة، أو الراوي المتكلم فيه، إذا علم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه الذي حفظه وأتقن ضبطه، وقد بينت في مقدمة المبحث أن الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم ركيزة راسخة في منهج البخاري العلمي»^(٢).

وبناءً على ما تقدم يكون الحديث صحيحاً صحَّحه الإمام البخاري، وكفى بتصحيحه. وللحديث شاهدٌ صحيحٌ بمعناه في الأمر بتخليص الأصابع، من حديث عاصم بن لقيط بن صبرة^(٣) عن أبيه^(٤) قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِئًا»^(٥).

(١) الحديث الحسن لذاته ولغيره (٢/ ٦٨٧).

(٢) نفسه (٢/ ٦٨٨).

(٣) عاصم بن لقيط بن صبرة العُقَيْلِي، ثقةٌ، من الثالثة، أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، والأربعة.

(٤) لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق بن عامر بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعَصَعَة العامري، روى عنه: ابنه عاصم.

أسد الغابة ط العلمية (٤/ ٤٩٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٥٠٧).

(٥) أخرجه أبو داود في "سننه" (١/ ٥٤) برقم: (١٤٢)، والترمذي في "جامعه" (١/ ٨٧) برقم: (٣٨)، والنسائي في

"المجتبى" (١/ ٤٨) برقم: (١١٤)، والنسائي في "الكبرى" (١/ ١١٩) برقم: (١١٦)، وابن ماجه في "سننه" (١/ ٢٦٢) برقم: (٤٠٧)، والدارمي في "مسنده" (١/ ٥٥٠) برقم: (٧٣٢)، ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٦٨) برقم:

(١٥٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٣/ ٣٣٢) برقم: (١٠٥٤)، وغيرهم. واللفظ المذكور لابن حبان.

قال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ. والعمل على هذا عند أهل العلم، أنَّه يخلل أصابع رجله في الوضوء، وبه يقول أحمد^(١)، وإسحاق^(٢).

قال ابن حجر: ويقال: لم يرو عنه^(٣) غير إسماعيل، وليس بشيء؛ لأنَّه روى عنه غيره، وصحَّحه الترمذي، والبعوي^(٤) وابن القطان^(٥)، وهذا اللَّفظ عندهم من رواية وكيع، عن الثوري، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه^(٦).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٢٦).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢ / ٢٨١).

(٣) يعني: عن عاصم بن لقيط بن صبرة.

(٤) شرح السنة (١ / ٤١٧).

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥ / ٥٩٢).

(٦) التلخيص الحبير (١ / ٢٦٥).

المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا ابن عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِر بن زَيْد، عَنْ ابن عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ». قال أبو عبد الله: «كَانَ ابنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخيراً عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ»^(١).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

مدار الحديث على عمرو بن دينار، ويرويه عنه: سفيان بن عُيَيْنَةَ، وعبد الملك ابن جُرَيْج.

عمرو بن دينار المكي أبو مُحَمَّد الأثرم مولا هم: قال عنه ابن حجر: ثقة، ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة^(٢).

أما سفيان بن عُيَيْنَةَ فاختلف عليه على وجهين:

الأول: ابن عُيَيْنَةَ، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس.

الثاني: ابن عُيَيْنَةَ، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن ميمونة زوج النبي ﷺ.

وأما ابن جُرَيْج فرواه: عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس.

وروايته تعد متابعاً لرواية سفيان بن عُيَيْنَةَ من الوجه الأول، من طريق أبي نُعَيْم عنه.

الوجه الأول عن ابن عُيَيْنَةَ:

- سفيان بن عُيَيْنَةَ بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو مُحَمَّد الكوفي ثم المكي: قال عنه ابن حجر: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تَغَيَّرَ حفظه بأخرة، وكان ربَّما دَلَّسَ لكن عن الثقات^(٣).

ويرويه عنه: أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن.

(١) صحيح البخاري (١/ ٦٠)، برقم: (٢٥٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢١). تقدمت ترجمته (ص: ٢٣٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥). تقدمت ترجمته (ص: ٢٣٩).

• الفضل بن دُكَيْن الكوفي واسم دُكَيْن عمرو بن حَمَّاد بن زهير التَّيْمِي مولا هم الأُحُول أبو نُعَيْم المَلَائِي^(١):

روى عن: الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وأمِّم، وعنه: البخاري، وعبد، وأبو زُرْعَة، وأمِّم^(٢).

قال أبو حاتم: سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي، ووكيع، وأبو نُعَيْم، وأبو نُعَيْم من الثقات^(٣). وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ ثبتٌ صدوقٌ^(٤). وقال ابن أبي حاتم سئل أبو زُرْعَة عن أبي نُعَيْم، وقبيصة؟ فقال: أبو نُعَيْم أثنى الرجلين^(٥). وقال أبو حاتم: ثقةٌ كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا غيره، وكان لا يُلْقَن وكان حافظاً متقناً^(٦).

وقال أبو يوسف يعقوب الفسوي: أجمع أصحابنا أن أبا نُعَيْم كان غاية في الإتقان والحفظ، وأنه حجةٌ^(٧).

وقال السُّلَمي وسألته يعني -الدارقطني- عَمَّن يقدِّم في الثوري: أبو نُعَيْم، أو قبيصة؟ فقال: أبو نُعَيْم^(٨).

قال ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ، من التاسعة، مات سنة ثمانٍ عشرة وقيل: تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري. أي: ثمانٍ عشرة، أو تسع عشرة ومائتين.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١/ ٦٠)، برقم: (٢٥٣)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٨٨).

(٢) الكاشف (٢/ ١٢٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٦٢).

(٤) تاريخ بغداد (١٤/ ٣١٣).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٦٢).

(٦) نفسه.

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣).

(٨) سؤالات السُّلَمي للدارقطني (ص: ٢٦١).

أخرج له الجماعة»^(١).

الوجه الثاني عن ابن عُيَيْنَةَ، ويرويه عنه:

١. قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيل بن طَرِيف الثَّقَفِي أبو رجاء البَغْلَانِي^(٢): قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت»^(٣).

٢. عبد الله بن مُحَمَّد بن أَبِي شَيْبَةَ إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ الكوفي^(٤): قال عنه ابن حجر: «ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين [ومائتين]». أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٥).

٣. مُحَمَّد بن يَحْيَى بن أَبِي عمر العَدَنِي^(٦): قال عنه ابن حجر: «صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عُيَيْنَةَ، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين». أي: ومائتين. أخرج له مسلم، والتِّرْمِذِي، والنسائي، وابن ماجه^(٧).

٤. يَحْيَى بن موسى البَلْخِي لقبه خَتَّ^(٨)، وقيل: هو لقب أبيه، أصله من الكوفة^(٩): قال عنه ابن حجر: «ثقة، من العاشرة، مات سنة أربعين». أي: ومائتين. أخرج له البخاري، وأبو داود، والتِّرْمِذِي، والنسائي^(١٠).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ١٧٦) برقم: (٣٢٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤). تقدمت ترجمته (ص: ٢١٨).

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ١٧٦) برقم: (٣٢٢)، وابن ماجه في "سننه" (١/ ٢٤٦) برقم: (٣٧٧)، وابن أبي شَيْبَةَ في "مصنفه" (١/ ٣٥٥) برقم: (٣٧٠)، وأخرجه الطَّبْرَانِي في "الكبير" (١٧/ ٢٤) برقم: (٣٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(٦) أخرجه التِّرْمِذِي في "جامعه" (١/ ١٠٥) برقم: (٦٢).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥١٣).

(٨) نزهة الألباب في الألقاب (١/ ٢٣٣).

(٩) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/ ٧٠) برقم: (٢٣٦/ ٥)، والنسائي في "الكبرى" (١/ ١٦٥) برقم: (٢٣٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

٥. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي أبو عبد الله^(١): قال عنه ابن حجر: «أحد الأئمة، ثقة، حافظ، فقيه، حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين، وله سبع وسبعون سنة». أي: إحدى وأربعين ومائتين. أخرج له الجماعة^(٢).

٦. عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري^(٣): قال عنه ابن حجر: «ثقة، عابد، كان ابن معين، وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً»^(٤).

٧. سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني^(٥): قال عنه ابن حجر: «ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، مات سنة سبع وعشرين وقيل: بعدها» أي: ومائتين، من العاشرة. أخرج له الجماعة^(٦).

٨. عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر^(٧): قال عنه ابن حجر: «ثقة، حافظ، فقيه أجل أصحاب ابن عيينة، من العاشرة، مات بمكة سنة تسع عشرة وقيل: بعدها، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره». أي: مات سنة تسع عشرة ومائتين، أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه في "التفسير"^(٨).

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٢ / ٦٤٧٥) برقم: (٢٧٤٣٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣ / ٤٢٥) برقم: (١٠٣١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٣). تقدمت ترجمته (ص: ٨٢).

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣ / ٤٢٥) (٢٣ / ٤٢٦) برقم: (١٠٣٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

(٧) أخرجه الحميدي في "مسنده" (١ / ٣١٦) برقم: (٣١١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣ / ٤٢٥) (٢٣ / ٤٢٦) برقم: (١٠٣٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣).

٩. عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِميري مولاهم أبو بكر الصنعاني^(١): قال عنه ابن

حجر: «ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع»^(٢).

١٠. محمد بن إسماعيل بن سمرّة الأحمسي، أبو جعفر السراج^(٣): قال عنه ابن حجر: «ثقة،

من العاشرة، مات سنة ستين وقيل: قبلها. أي: ومائتين. أخرج له الترمذي،

والنسائي، وابن ماجه»^(٤).

١١. زهير بن حرب بن شدّاد أبو خيثمة النسائي^(٥): قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت، روى

عنه مسلم أكثر من ألف حديث، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين، وهو ابن أربع

وسبعين. أي: أربع وثلاثين ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود،

والنسائي، وابن ماجه»^(٦).

١٢. إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري^(٧): قال عنه ابن حجر: «حافظ، له

أوهام»^(٨).

الثانية: رواية عبد الملك ابن جريج عن عمرو بن دينار:

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي: ثقة فقيه فاضل وكان

يدلّس ويرسل^(٩).

(١) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١ / ٢٦٩) برقم: (١٠٣٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤). تقدمت ترجمته (ص: ٢٥١).

(٣) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (١ / ١٨٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

(٥) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٢ / ٥٠٩) برقم: (٧٠٨٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢١٧).

(٧) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ / ٢٥) برقم: (٩٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٨٨). تقدمت ترجمته (ص: ٥٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣). تقدمت ترجمته (ص: ٢٤٠).

ويرويه عن ابن جريج:

١. محمد بن بكر بن عثمان البُرْسَانِي أبو عثمان البصري^(١): قال عنه ابن حجر: «صدوق قد يخطئ»^(٢). وقال عنه الذهبي: ثقة صاحب حديث^(٣).
٢. عبد الرزاق بن همام الصنعاني^(٤).
٣. الضحاك بن مخلد بن الصّحّاك بن مسلم الشّيباني أبو عاصم النبيل البصري^(٥): قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها». أي: ومائتين. أخرج له الجماعة^(٦).
٤. رَوْح بن عبادة بن العلاء بن حسان القَيْسِي أبو محمد البصري^(٧): قال عنه ابن حجر: «ثقة فاضل له تصانيف»^(٨).

• وقد تابع جابر بن زيد في رواية الحديث عِكْرِمَةَ عن ابن عباس عن ميمونة^(٩)، كما في الوجه الثاني عن ابن عُيَيْنَةَ، متابعاً قاصرةً، لكن الراوي عن عِكْرِمَةَ هو سِمَاك بن حرب، قال عنه ابن حجر: «هو صدوق وروايته عن عِكْرِمَةَ خاصة مضطربة، وقد

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ١٧٧) برقم: (٣٢٣)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٠٨) برقم: (٣٥٣٤)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٨٨)، وعنده (محمد بن بَكْرٍ) كذا في الطبعة الهندية، وطبعة دار الكتب العلمية، والصّحيح (بكر) كما عند مسلم، وأحمد.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٠).

(٣) الكاشف (٢/ ١٦٠).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٨٠٨) برقم: (٣٥٣٤)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٢٧٠) برقم: (١٠٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٢٦) برقم: (١٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٢٦) برقم: (١٠٣٣) والدّارقُطْنِي في "سننه" (١/ ٨١) برقم: (١٤٠)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١/ ١٨٨).

(٥) أخرجه البزار في "مسنده" (١١/ ٤١٣) برقم: (٥٢٦١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٢٦) برقم: (١٠٨)،

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠). ستأتي ترجمته (ص: ٣٠١، ٣٠٠).

(٧) أخرجه الدّارقُطْنِي في "سننه" (١/ ٨١) برقم: (١٣٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢١١). تقدمت ترجمته (ص: ١٩٩).

(٩) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٤٢٥) برقم: (١٠٣١).

تغيّر بأخرة فكان ربّما تلقّن^(١)، ويروي الحديث هنا عن عكرمة، لكنّه في روايته هذه وافق الثقات من أصحاب سفيان -الذين روى الوجه الثاني- على كون الحديث من حديث ابن عباس عن ميمونة.

وجه الاختصاص:

في المثال السابق رجّح الإمام البخاري رواية أبي نعيم عن سفيان بن عيينة، على بقية أصحاب ابن عيينة بصورة الاختصاص بتقديم السماع عن الشيخ حيث قال: «كان ابن عيينة، يقول أخيراً عن ابن عباس، عن ميمونة، والصحيح ما روى أبو نعيم» يعني: أنّ ابن عيينة لم يكن يقول قديماً: عن ميمونة، لأنّه ذكر أنّه كان يقول ذلك أخيراً، وصحّح البخاري ما رواه أبو نعيم لأنّه سمع من ابن عيينة قديماً، قال ابن حجر: «وإنّما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديماً، وإنّما رجّح البخاري رواية أبي نعيم جرياً على قاعدة المحدثين، لأنّ من جملة المرجّحات عندهم قدّم السماع؛ لأنّه مظنة قوّة حفظ الشيخ»^(٢).

وتابع البيهقيّ الإمام البخاريّ في ترجيح رواية أبي نعيم فقال: «والصحيح ما رواه أبو نعيم»^(٣).

وذكر ابن حجر أنّ للرواية الأخرى وجهان من وجوه الترجيح وهما كثرة العدد، وملازمتهم لابن عيينة، قال ابن حجر: «ولرواية الآخرين جهةٌ أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عدداً، وملازمة لسفيان»^(٤).

ثمّ ذكر ابن حجر أنّ الإسماعيلي خالف البخاري في ترجيحه، فرجّح رواية من روى عن ابن عباس عن ميمونة، من وجهٍ ثالث، فقال: «ورجّحها الإسماعيلي من جهةٍ أخرى من حيث المعنى، وهو كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ في حالة اغتساله مع ميمونة فيدلّ على أنّه

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥). تقدّمت ترجمته (ص: ٢٠٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٦).

(٣) السنن الكبير (١/ ١٨٨).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٦).

أخذه عنها»^(١).

وخالف البخاري أيضاً في ترجيحه لرواية أبي نُعَيْم ابن رجب الحنبلي، فقال: «هذا الذي ذكره البخاري - رحمه الله -: أَنَّ الصَّحِيحَ ما رواه أبو نُعَيْم عن ابن عُيَيْنَةَ، بِإِسْقَاطِ مِيمُونَةَ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ خَالَفَهُ أَكْثَرُ الْحَفَاطِ فِي ذَلِكَ»^(٢).

ورَجَّحَ الدَّارِقُطْنِي رواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، قال: «وقول ابن جُرَيْج أشبه»^(٣)، والدَّارِقُطْنِي لم يشر إلى أَنَّ هناك اختلافاً في رواية ابن عُيَيْنَةَ، بل ذكر أَنَّ رواية ابن عُيَيْنَةَ هي عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن مِيمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وكَأَنَّ رواية أبي نُعَيْم عن ابن عُيَيْنَةَ بدون ذكر مِيمُونَةَ لم تثبت عنده، فجعل الاختلاف بين رواية ابن عُيَيْنَةَ عن ابن عباس بحذف مِيمُونَةَ، وبين رواية ابن جُرَيْج، ثم رَجَّحَ رواية ابن جُرَيْج، قال ابن رجب موضحاً ذلك: وذكر الدَّارِقُطْنِي في "العلل"^(٤): أَنَّ ابن عُيَيْنَةَ رواه عن عمرو، وقال فيه: (عن مِيمُونَةَ)، ولم يذكر أَنَّ ابن عُيَيْنَةَ اختلف عليه في ذلك. وهذا كله مما يبين أَنَّ رواية أبي نُعَيْم التي صحَّحها البخاري وهم.

وإنَّما ذكر الدَّارِقُطْنِي: أَنَّ ابن جُرَيْج خالف ابن عُيَيْنَةَ، فرواه عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِيمُونَةَ»، قَالَ: وقول ابن جُرَيْج أشبه. كذا قَالَ؛ وحديث ابن جُرَيْج هذا خرجه مسلم^(٥) من طريقه، قال: أخبرني عمرو بن دينار، قال: أكثر علمي، والذي يخطر على بالي أَنَّ أبا الشعثاء^(٦) أخبرني، أن ابن عباس أخبره: «أَنَّ

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٦).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٥٤).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٢٥٩).

(٤) (١٥/ ٢٥٩).

(٥) أخرجه في "صحيحه" (١/ ١٧٧) برقم: (٣٢٣).

(٦) هو جابر بن زيد الذي يروي الحديث عن ابن عباس، وهو: أبو الشعثاء الأزدي ثم الجَوْفِيُّ البصري، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ فقيهٌ من الثالثة، مات [دون المائة] سنة ثلاث وتسعين ويقال: ثلاث ومائة. اخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص:

النبي ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ». وهذا لا يُرَجَّحُ عَلَى رواية ابن عُيَيْنَةَ؛ لِأَنَّ ذَكَرَ أَبِي الشَّعْثَاءِ فِي إِسْنَادِهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ مُحْفُوظٌ فَلَفْظُ الْحَدِيثِ مُخَالِفٌ لِلْفَرْقِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِيهِ: اغْتَسَلَهُمَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ فِيهِ اغْتَسَلَهُ ﷺ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ، وَهُمَا حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ^(١).

وحاصل كلام ابن رجب ما يلي:

١. أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (بِدُونِ ذِكْرِ مَيْمُونَةَ) وَهَمٌّ؛ لِأَنَّ الدَّارِقُطَنِي لَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَالرِّوَايَةُ الرَّاجِحَةُ هِيَ الْوَجْهَ الْآخَرَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٢. أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ جُرَيْجٍ وَقَعَ فِيهَا شَكٌّ وَتَرَدُّدٌ مِنَ الرَّاوي، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، بِخِلَافِ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ الَّتِي مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ فَلَمْ يَقَعْ فِيهَا تَرَدُّدٌ، وَلَا شَكٌّ أَنَّ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَرَدُّدٌ أَقْوَى، وَلِذَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَعْلَتْ بِالْتَّرَدُّدِ فَقَالَ: «أَمَّا حَدِيثُ مَيْمُونَةَ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ لَكِنْ أَعْلَاهُ قَوْمٌ لِتَرَدُّدٍ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، حَيْثُ: «قَالَ عِلْمِي وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى بَلَا تَرَدُّدٍ لَكِنْ رَاوِيهَا غَيْرُ ضَابِطٍ، وَقَدْ خُولِفَ، وَالْمُحْفُوظُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ بِلَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»^(٢).

يَقْصِدُ ابْنُ حَجَرٍ بِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ الَّذِي فِيهِ تَرَدُّدٌ رِوَايَةَ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُحْفُوظَ حَدِيثَ الْاِغْتِسَالِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ، وَمُسْلِمَ لَمْ يَخْرِجَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ نَفْسِ الْوَجْهِ فَخَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا فِي الْمَثَالِ، وَخَرَّجَهُ مُسْلِمٌ^(٣) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَأَنَّ ابْنَ

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٥٥، ٢٥٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٠٠).

(٣) أخرجه في "صحيحه" (١/ ١٧٦) برقم: (٣٢٢).

حجر يشير بذلك إلى صحّة الطّريقين عن ابن عُيَيْنَةَ، وربّما قَصَرَ أحد الرواة في طريق أبي نُعَيْم عن ابن عُيَيْنَةَ فحذف (ميمونة) وجاء الطريق الآخر بإثبات ميمونة، إذ الغالب أن ابن عباس سمع منها الحديث وهي خالته، وقد سمع منها أحاديث كثيرة.

٣. أن رواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار التي رجّحها الدّارقُطُني، تعدُّ حديثاً آخر، غير الحديث الذي رواه ابن عُيَيْنَةَ؛ لأنّ لفظ الحديث يُشعر بذلك، فحديث ابن عُيَيْنَةَ فيه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةُ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، وحديث ابن جُرَيْج: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ»، ودلالة الحديثين مختلفة.

وبالنّظر لهذا المثال يظهر كيف أنّ الأئمّة قد يختلفون في التّرجيح بين الروايات، عند وجود أكثر من قرينة تحتفّ بالرواية، فكلُّ واحدٍ منهم يجتهد ويرجّح وفق ما يرى أنّه الأقوى عنده.

فاختلف اجتهاد الإمام البخاري، والبيهقي، عن اجتهاد الدّارقُطُني، والإسماعيلي، وابن رجب، وغيرهم، «وإذا دارت الأمور على اعتبار التّرجيح فهو مبنيٌّ على الاجتهاد»^(١).

الحكم على الحديث من الوجه الرّاجح:

اخترت المثال السّابق ليكون نموذجاً على التّرجيح بقَدَم السّماع، فيكون المراد بالوجه الرّاجح هو الذي رجّحه الإمام البخاري، وهو الوجه الأوّل عن ابن عُيَيْنَةَ من طريق أبي نُعَيْم، وهذه الرواية صحيحةٌ كما عند الإمام البخاري.

والوجه الثّاني كذلك ثابت عن ابن عُيَيْنَةَ أخرجه مسلم في صحيحه كما تقدم.

(١) شرح نزهة النّظر للاحم (١٩٧).

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الثوري، عن الأعمش، عن عمارة، عن وهب بن ربيعة، عن عبد الله بن مسعود قال: إني لمستتر بأستار الكعبة، إذ جاء ثلاثة نفر: ثقيفي وختناه^(١) قرشيان كثير شحم بطونهم، قليل فقه قلوبهم، فقال أحدهم: أترى الله يسمع ما قلنا؟ فقال الآخر: إذا رفعنا سمع، وإذا خفضنا لم يسمع، فقال الآخر: إن كان يسمع إذا رفعنا، إنه يسمع إذا خفضنا فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَوُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾^(٢).

ورواه أبو معاوية، وعلي بن مسهر، وابن أبي زائدة؛ عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد؛ قال: قال عبد الله...، وذكر الحديث؟ قال أبو زرعة: «كان الأعمش قديماً قال: عن وهب بن ربيعة. والثوري أحفظهم كلهم»^(٣).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على الأعمش على ستة أوجه:

- الأول: الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن ابن مسعود.
- الثاني: الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود.
- الثالث: الأعمش، عن عمارة، عن زيد بن وهب الجهني، عن عبد الله.
- الرابع: الأعمش، عن (أبي الضحى) مسلم بن صبيح الهمداني، عن مسروق بن الأجدع، عن ابن مسعود.
- الخامس: الأعمش، عن (أبي وائل) شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود.
- السادس: الأعمش، عن رجل، عن عبد الله.

(١) قال ابن الأعرابي: الحتن أبو امرأة الرجل، وأخو امرأته، وكل من كان من قبل امرأته. تاج العروس (حتن) (٣٤/٤٨٠).

(٢) [سورة فصلت: ٢٢].

(٣) علل الحديث (٥/ ٤١ - ٤٣).

الوجه الأول عن الأعمش: الأعمش، عن عُمارة بن عُمَيْر، عن وَهْب بن ربيعة، عن ابن مسعود. ويرويه عنه: سفيان الثوري^(١)، وعبد الله بن بَشْر الرَّقِّي^(٢).

• سليمان بن مِهْران الأسدي الكاهلي أبو مُحَمَّد الكوفي الأعمش.

روى عن: ابن أبي أوفى، وزرّ، وأبي وائل، وعنه: شعبة، ووكيع.

قال صدقة بن عبد الرحمن: ما أعلم أحداً أعلم بحديث ابن مسعود من الأعمش^(٣).

وقال أبو زُرعة: سليمان الأعمش إمام^(٤). وقال الذهبي: الإمام، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين^(٥)، وقال أيضاً: هو يدلّس، وربّما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرّق إلى احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السَّمّان، فإن روايته عن هذا الصَّنّف محمولة على الاتصال^(٦).

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ١٢١) برقم: (٢٧٧٥)، وأحمد في "مسنده" (٢ / ٩٧٦) برقم: (٤٣٢٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩ / ١٦٠) برقم: (٥٢٤٥) من طريق يحيى القطّان عن سفيان به.

وأخرجه الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١ / ١١٨) برقم: (١٢٩)، وابن حَبّان في "صحيحه" (٢ / ١١٧) برقم: (٣٩١)، والطّبراني في "الكبير" (١٠ / ١١٢) برقم: (١٠١٣٢)، كلهم من طريق مُحَمَّد بن كثير عن سفيان به. قال الطّبراني: هكذا رواه سفيان الثوري، وخالفه أبو معاوية وأصحاب الأعمش.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٥ / ٢٩٣)، وأحمد في "مسنده" (٢ / ٩٧٤) برقم: (٤٣٠٦). من طريق وكيع بن الجراح.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ٩٠٢) برقم: (٣٩٥٢). من طريق عبد الرزاق الصنعاني.

وأخرجه الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١ / ١١٨) برقم: (١٢٩). من طريق عبيد الله بن موسى (بإدام).

وأخرجه الطّبراني في "الكبير" (١٠ / ١١٢) برقم: (١٠١٣٢). من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي. ستّهم (يحيى، ومحمد بن كثير، ووكيع، وعبد الرزاق، وعبيد الله، ومحمد بن يوسف) عن سفيان به.

(٢) لم أقف على روايته، ذكر الدارقطني في "العلل" (٥ / ٢٧٨) أنه تابع سفيان، فقال: رواه الثوري، عن الأعمش، عن عُمارة بن عُمَيْر، عن وَهْب بن ربيعة عن عبد الله، وتابعه عبد الله بن بَشْر الرَّقِّي، عن الأعمش.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٤ / ٣٨).

(٤) الجرح والتّعديل (٤ / ١٤٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٢٦).

(٦) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٢٤).

وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى^(١)، وذكره في "النكت"^(٢) في المرتبة الثالثة.

قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الرجل يُعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه: (سمعت) قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ، قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به^(٣).

ويستفاد من هذا أن النقاد لم يضعفوا حديث المدلس لمجرد العنونة، بل لا بد أن يثبت عندهم تدليسه للحديث بعينه.

وقال عنه ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءات [بالقراءة] ورع لكنه يدلس. من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين. أي: مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

• سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

روى عن: عن حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، وابن المنكدر، وعنه: عبد الرحمن -يعني ابن مهدي- والقطن، والفريابي، وعلي بن الجعد^(٥).

قال الخطيب البغدادي: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الاتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد^(٦).

كان من أثبت الناس في الأعمش وأعلمهم به، هو وأبو معاوية الضرير، قال ابن

(١) تعريف أهل التقديس (ص: ١٣)، و(ص: ٣٣).

(٢) (٢/ ٦٤٠).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٩٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(٥) الكاشف (١/ ٤٤٩).

(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٩).

الجنيّد^(١): وسمعت يحيى بن معين يقول: سفيان الثوري، أعلم الناس بحديث الأعمش، وغيره، وذلك أن يحيى سئل: أيُّما أكثر في الأعمش: أبو معاوية، أو الثوري؟^(٢). وقال أيضاً: لم يكن أحدٌ أعلم بحديث الأعمش من الثوري^(٣).

وسأله الدارمي: سفيان أحب إليك في الأعمش أو شعبة؟ فقال: سفيان أحب إلي في الأعمش^(٤).

وقال يعقوب بن شيبه: سفيان الثوري، وأبو معاوية، مقدّمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش^(٥)، وسأل عبد الله بن أحمد أباه: أيُّما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبُّهم إليّ، قال قلت له: ثمَّ من؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة، والعلم يعني: عالماً بالأعمش^(٦).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أثبت أصحاب الأعمش، قال: سفيان الثوري^(٧). وقد كان سفيان من تلاميذ الأعمش الملازمين له، والذين لهم حظوةٌ عنده، فقد كان يخصُّه بأحاديث دون غيره من تلاميذه، وفي هذا يقول يحيى القطان: ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحب إليّ ممَّا سمعت أنا من الأعمش؛ لأنَّ الأعمش كان يَمَكِّن سفيان ما لا يمكنني^(٨).

(١) إبراهيم بن عبد الله بن الجنيّد الرّقائقي أبو إسحاق الحتلي بغدادى سكن سُرَّ من رأى، قال الخطيب عنده عن يحيى بن معين سؤالات كثيرة الفائدة تدلُّ على فهمه، وكان ثقة، قال الذهبي: وله جموعٌ وتواليفٌ ورحلةٌ واسعةٌ. ومن تصانيفه غير السؤالات: كتاب الزُّهد والرقائق. قال الذهبي: لم أظفر له بوفاءٍ وكأَنَّها في حدود الستين ومائتين. تاريخ بغداد (٧/ ٣٥)، طبقات الحنابلة (١/ ٩٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٣٢).

(٢) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٣٥٥).

(٣) الجرح والتَّعديل (٤/ ٢٢٥).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥١).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٧١٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٤٨).

(٧) الجرح والتَّعديل (٤/ ٢٢٥).

(٨) نفسه (١/ ٨٤).

وقال أبو حفص عمرو بن علي الفلاس: سمعت أبا معاوية، يقول: ما رأيت رجلاً قطُّ كان أحفظ لحديث الأعمش من الثوري^(١).

ومن تمام حفظ سفيان لحديث الأعمش ورسوخ قدمه فيه، وتقدُّم منزلته، قال عنه يحيى بن سعيد، يقول: كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش^(٢).

ويدلُّ عليه ما نُقل عن زائدة أنَّه قال: كنَّا نأتي الأعمش فنكتب عنه، ثمَّ نأتي سفيان فنعرِّض عليه، فيقول لبعضها: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: إنَّما حدَّثناه الآن فيقول: اذهبوا إليه فقولوا له، فنذهب إليه فنقول له، فيقول: صدَّق سفيان، فمحا^(٣).

وهذا نظير ما حصل في هذا الحديث، حينما سأله قُطَبة سئل عن رواية سفيان عنه فبيِّن أنَّها الصواب^(٤).

والنُّقول في بيان تقدُّمه في الأعمش كثيرة.

قال عنه ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حجةٌ، وكان ربَّما دُلَّس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون. أي: إحدى وستين ومائة. أخرج له الجماعة^(٥).

ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية في "النكت"^(٦)، و"تعريف أهل التقديس"^(٧) وقال: قال البخاري: ما أقلَّ تدليسه^(٨).

(١) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٣٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٣٧)، إكمال تهذيب الكمال (٥ / ٤٠٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٣٧).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٨ / ١٦٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٦) (٢ / ٦٣٩).

(٧) (ص: ٣٢).

(٨) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٨٨).

• عبد الله بن بشر الرقي^(١) القاضي.

روى عن: أبي إسحاق، ويحيى بن أبي كثير، وعنه: عبد السلام بن حرب، ومُعَمَّر الرقي^(٢).

قال يحيى بن معين: ثقة صدوق^(٣). وقال في موضع آخر: ثقة^(٤). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ليس بذلك^(٥). وقال أبو زرعة^(٦) والنسائي^(٧): لا بأس به. وقال ابن عدي: أحاديثه عندي مستقيمة^(٨). ووثقه الذهبي^(٩). وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة^(١٠).

وقال ابن حجر: «اختلف فيه قول ابن معين^(١١)، وابن حبان، وقال أبو زرعة، والنسائي: لا بأس به، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة، من السابعة». أخرج له النسائي،

(١) نسبة إلى الرقة وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة من الجزيرة. الأنساب للسمعاني (٦/ ١٥٦)، وينظر: معجم البلدان (٣/ ٥٩).

وتقع حالياً في دولة سوريا، وتبعد عن دمشق حوالي ٥٠٠ كلم. موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية (ص: ٢٥٥).
(٢) الكاشف (١/ ٥٤٠). ذكر بعض المحققين أن الصواب مُعَمَّر، وهو خطأ كما ذكر الدكتور بشار عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال (١٤/ ٣٣٧)، واستدل بقول الذهبي في المشتبه (ص: ٣٩٤): وبالتثقيـل مُعَمَّر بن سليمان الرقي.

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٤).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٤٥٠).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٠١).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٤).

(٧) تهذيب الكمال (١٤/ ٣٣٨).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٠٤).

(٩) الكاشف (١/ ٥٤٠).

(١٠) المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٢).

(١١) اعترض بشار عواد وشُعَيْب الأرناؤوط على قول ابن حجر: اختلف فيه قول ابن معين، فذكرا أن قوله: غير مُسَلَّم له، ولا يثبت، فقد وثقه ابن معين كما نقل تلامذته النُّجَب: عباس الدُّوري، وعثمان الدارمي، وابن طهَّان، وابن محرز، وأبو بكر بن أبي خَيْثَمَة، وما رواه الساجي عنه لا نظنه يصح، وإن صح، فهو من الشاذ الذي لا يُعتد به. تحرير تقريب التهذيب (٢/ ١٩٥).

وابن ماجه^(١).

لم يذكر ابن حجر رأيه في عبد الله بن بشر، بل اكتفى بنقل أشهر الأقوال فيه، ولعل الأقرب في حاله -والله أعلم- أنه ثقة، لاسيما وقد وثقه اثنان من المتشددين وهما ابن معين، والنسائي، وكفاك بهما، فعبرة (لا بأس به) عند النسائي عبارة توثيق.

أمّا من ضعفه كالدارمي فلعله يريد ضعفه في الزهري، ويظهر ذلك من عبارته، ويؤيده ما حكاه ابن حجر عن البزار أنه خص ضعفه بالزهري. ولذا اختار الذهبي توثيقه، وأمّا ابن حبان فمتساهل في التوثيق، متعنت في الجرح، فيحمل قوله فيه على تعنته.

وقد ذكر الدارقطني فيما تقدم أن عبد الله بن بشر تابع سفيان^(٢)، لكن لم يثبت له سماع من الأعمش فقد نفى أبو حاتم سماعه منه فقال: «لا يثبت له سماع من الحسن، ولا من ابن سيرين، ولا من عطاء، ولا من الأعمش، وإنما يقول كتب^(٣) إليّ أبو بكر بن عيَّاش^(٤) عن الأعمش»^(٥). يعني: أخذ عنه بواسطة أبي بكر بن عيَّاش.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٧).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ٢٧٨).

(٣) عرّف النووي المكتبة فقال هي: أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره، وهي ضربان: مجردة عن الإجازة، ومقرونة بأجزتك ما كتب لك، أو إليك ونحوه من عبارة الإجازة.

وبين النووي حكم كل من النوعين، فقال عن النوع المكتبة المقرونة: هي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة، وأمّا المجردة فمنع الرواية بها قوم، منهم القاضي الماوردي الشافعي، وأجازها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين، منهم: أيوب السخيتاني، ومنصور، والليث، وغير واحد من الشافعيين، وأصحاب الأصول، وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم: كتب إليّ فلان قال حدثنا فلان، والمراد به هذا وهو المعمول به عندهم معدود في الموصول لإشعاره بمعنى الإجازة، وزاد السمعاني فقال، هي أقوى من الإجازة. التقريب والتيسير للنووي (ص: ٦٤).

وحكى القاضي عياض الإجماع على صحة الرواية بالمكتبة، فقال: وقد استمرّ عمل السلف ممن بعدهم من المشايخ بالحديث، بقولهم: كتب إليّ فلان، قال: أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث، وعدّوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأسانيد كثير. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٨٦). وينظر: موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين (ص: ١٣٣).

(٤) ستأتي ترجمته (ص: ٣٥٨).

(٥) المراسيل (ص: ١١٥).

• وقد تابع وَهْب بن ربيعة في روايته عن ابن مسعود: عبد الله بن سَخْبَرَة، فرواه عنه مجاهد، واختلف على مجاهد على وجهين:

الأول: منصور، عن مجاهد، عن (أبي مَعْمَر) عبد الله بن سَخْبَرَة، عن ابن مسعود.

منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي أبو عَتَّاب الكوفي:

قال ابن حجر: «ثقة، ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة» أخرج له الجماعة^(١).

ويرويه عن منصور: سفيان بن عُيَيْنَة^(٢)، وسفيان الثوري^(٣)، ويحيى القطان^(٤)، وقيس بن الرِّبيع الأسدي^(٥). وهذا الوجه خرجه البخاري ومسلم.

الثاني: عبد الله بن أبي نَجِيح، عن مجاهد، عن (أبي مَعْمَر) عبد الله بن سَخْبَرَة عن ابن مسعود.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦ / ١٢٩) برقم: (٤٨١٧)، من طريق الحُمَيْدي، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ١٢١) برقم: (٢٧٧٥) من طريق مُحَمَّد ابن أبي عمر العدني، والترمذي في "جامعه" (٥ / ٢٩٣) برقم: (٣٢٤٨) من طريق مُحَمَّد ابن أبي عمر العدني، والنسائي في "الكبرى" (١٠ / ٢٤٦) برقم: (١١٤٠٤) من طريق مُحَمَّد بن منصور بن ثابت الجواز، ثلاثهم (الحُمَيْدي، وابن أبي عمر، ومحمد بن منصور) عن ابن عُيَيْنَة به.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦ / ١٢٩) برقم: (٤٨١٧) (م) من طريق يحيى القطان عن الثوري به، ومسلم في "صحيحه" (٨ / ١٢١) برقم: (٢٧٧٥) من طريق القطان أيضاً، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠ / ٢٤٦) برقم: (١١٤٠٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩ / ١٦٠) برقم: (٥٢٤٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١ / ١١٨) برقم: (١٣٠)، كلهم من طريق القطان عن الثوري به.

ولم ينفرد به يحيى القطان؛ بل رواه عن سفيان الثوري أيضاً إبراهيم بن بشار الرمادي، أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠ / ١١٤) (بدون ترقيم).

(٤) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ٩٧٦) برقم: (٤٣٢٤). والقطان ستأتي ترجمته (ص: ٤٦٧).

(٥) أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١ / ٢٨٢) برقم: (٣٦١)، والبزار في "مسنده" (٥ / ١٩٩) برقم: (١٧٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٠ / ١١٥) برقم: (١٠١٣٩).

وقيس ستأتي ترجمته (ص: ٣٢٢).

• عبد الله بن أبي نَجِيح يَسَار المكي، قال ابن حجر: «ثقةٌ رمي بالقدرَ وربما دلّس»^(١).

ويرويه عن ابن أبي نَجِيح: سفيان بن عُيَيْنَةَ^(٢).

وسبب الاختلاف على مجاهد: هو تردد ابن عُيَيْنَةَ فهو الذي تفرّد بروايته على الوجهين، ثم ثبت أخيراً على منصور، كما ذكر الحُمَيْدي، قال: وكان سفيان أولاً يقول في هذا الحديث: حدّثنا منصور، أو ابن أبي نَجِيح، أو حُمَيْد الأعرج أحدهم، أو اثنان منهم. ثم ثبت على منصور في هذا الحديث^(٣).

فكان ابن عُيَيْنَةَ كان واهماً، ثم تنبّه لوهمه، ولذا خرّج البخاري، ومسلم روايته من طريق منصور، وتركوا رواية ابن أبي نَجِيح إشارةً إلى إعلالها، وقد ألمح إلى ذلك البخاري، فذكر قول الحُمَيْدي المتقدم عقب إخراجه رواية ابن عُيَيْنَةَ عن منصور: وزاد قوله: وترك ذلك مراراً غير واحدة^(٤). يعني: أنّه ترك بقية الروايات عن مجاهد، غير رواية منصور مراراً بعد ذلك، ممّا يؤكّد على أنّه تنبّه لغلطه فيها.

وممّا يستدلُّ به على غلط سفيان بن عُيَيْنَةَ موافقة الثقات من أصحاب منصور له على رواية الوجه الأول، لا سيّما سفيان الثوري وهو أثبت الناس في منصور كما ذكره الأئمة^(٥). وأمّا ما ذكره الإمام الدارقطني من تفرّد يحيى القطان برواية هذا الوجه عن سفيان الثوري عن منصور؛ فإنّ تفردّه لا يضرّ لأنّه من أثبت الناس في الثوري^(٦)، أضف إلى ذلك إخراج البخاري، ومسلم لرواية يحيى القطان عن سفيان.

الوجه الثاني: الأعمش، عن عُمارة بن عُمَيْر، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن

مسعود.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٦). تقدّمت ترجمته (ص: ١٣٤).

(٢) أخرجه الحُمَيْدي في "مسنده" (١ / ١٩٩) برقم: (٨٧).

(٣) مسند الحُمَيْدي (١ / ١٩٩).

(٤) صحيح البخاري (٦ / ١٢٩).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٤ / ٢٢٥)، وشرح علل الترمذي (٢ / ٧٢١).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦١)، الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٨٧).

ويرويه عنه: أبو معاوية الضَّرير^(١)، وقُطَبة بن عبد العزيز^(٢)، وعلي بن مُسْهَر^(٣)، وابن أبي زائدة^(٤).

• مُحَمَّد بن خازِم أبو معاوية الضَّرير الكوفي.

روى عن: هشام، والأعمش، وعنه: أحمد، وإسحاق، وعلي، وابن معين^(٥).
من أوثق النَّاس وأعلمهم بالأعمش، قال ابن مُحَرِّز: سألت يحيى عن أبي معاوية مُحَمَّد بن خازِم قلت: كيف هو في غير حديث الأعمش؟ فقال ثقة، ولكنه يخطئ^(٦).
وقال أحمد بن حنبل: أبو معاوية الضَّرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً^(٧). وقال إبراهيم الحربي: قال لي الوكيعي^(٨): ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية^(٩). وقال النسائي: ثقة في الأعمش^(١٠). قال أبو نُعَيْم: لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة^(١١).

قال ابن حجر: ثقة أحفظ النَّاس لحديث الأعمش وقد يهيم في حديث غيره، مات سنة

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٩٣/٥) برقم: (٣٢٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٨٤٠/٢) برقم: (٣٦٨٤)، (٩٤٠/٢) برقم: (٤١٢٨)، (٢/٩٧٤) برقم: (٤٣٠٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٠/٩) برقم: (٥٢٠٤)، والطبراني في "الكبير" (١١٣/١٠) برقم: (١٠١٣٤).

(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١٨/١) برقم: (١٣٠) والطبراني في "الكبير" (١١٣/١٠) برقم: (١٠١٣٣).

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير"، (١١٣/١٠) برقم: (١٠١٣٥).

(٤) ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٤٣/٥) ولم أقف على من أخرجه.

(٥) الكاشف (١٦٧/٢).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٩٦/١).

(٧) الجرح والتعديل (٢٤٧/٧).

(٨) أحمد بن عمر بن حفص بن جهم ابن واقد الكندي الوكيعي أبو جعفر الجلاب، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين. أي: ومائتين. اخرج له مسلم. تقريب التهذيب (ص: ٨٣).

(٩) تاريخ بغداد (١٣٩/٣).

(١٠) التَّعْدِيل والتَّجْرِيع (٦٣١/٢).

(١١) تاريخ بغداد (١٣٨/٣).

خمس وتسعين ومائة. أخرج له الجماعة^(١).

• قُطْبَةُ بن عبد العزيز بن سِيَّاه الأَسَدِي الكوفي.

روى عن: الأعمش، وليث، وعنه: يحيى بن آدم، وعاصم بن يوسف، ويحيى الحماني^(٢).
وثقه ابن معين^(٣)، وأحمد^(٤)، والعجلي^(٥)، وقال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث^(٦)، ووثقه
الذهبي^(٧). قال ابن حجر: «صدوق، من الثامنة. أخرج له الجماعة عدا البخاري»^(٨).
والراجح - والله أعلم - أنه ثقة، وليس كما قال ابن حجر، فيكفينا اتفاق ابن معين،
وأحمد على توثيقه.

• علي بن مسهر القرشي الكوفي.

روى عن: هشام، والأعمش، وعنه: هناد، وعلي بن حُجْر^(٩).
وثقه ابن معين^(١٠)، والعجلي^(١١)، وأبو زُرْعَةَ وقال: ثقة صدوق^(١٢)، ووثقه الدارقطني^(١٣).
وقال أحمد بن حنبل: أثبت من أبي معاوية الضَّير في الحديث^(١٤)، وقال في موضع آخر:

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥).

(٢) الكاشف (٢/ ١٣٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٧٣).

(٥) معرفة الثقات (٢/ ٢١٨).

(٦) جامع الترمذي (٤/ ٣٣٧).

(٧) الكاشف (٢/ ١٣٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٥).

(٩) الكاشف (٢/ ٤٧).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٦).

(١١) معرفة الثقات (٢/ ١٥٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٤).

(١٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٥٩).

(١٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨١).

صالح الحديث صدوق^(١). وقال أيضاً: إنَّ علي بن مُسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه^(٢).

قال ابن حجر: «ثقة له غرائب بعد أن أضرَّ، مات سنة تسع وثمانين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٣).

فالراجح - والله أعلم - أنَّه ثقة، وأمَّا ما ذكره أحمد من أنَّه صالح الحديث صدوق، فلعله لأجل تحديثه من حفظه بعدما أضرَّ بصره.

• يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني أبو سعيد الكوفي.

متفق على توثيقه، وثقه ابن معين^(٤)، وأحمد^(٥)، وابن المديني^(٦)، وأبو حاتم^(٧)، والنسائي^(٨) وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة متقن، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة». أخرج له الجماعة^(٩). الوجه الثالث: الأعمش، عن عُمارة، عن زيد بن وهب الجهني، عن عبد الله. ويرويه عنه:

عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري^(١٠):

روى عن: عطاء، وعدي بن ثابت، ونافع مولى ابن عمر، سمع منه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة^(١١).

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٧٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٥).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٩).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٥).

(٦) نفسه.

(٧) نفسه.

(٨) تاريخ بغداد (١٦/ ١٧٩).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٠).

(١٠) ذكر هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٧٨) ولم أقف على من أخرجه.

(١١) الجرح والتعديل (٦/ ٥٣).

مَتَّفَقٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ^(١). قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ^(٢).
 وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ كَانَ يَحْدُثُ بِبَلَايَا فِي عَثْمَانَ ﷺ وَعَامَّةَ حَدِيثِهِ
 بِوَاطِيلٍ^(٣). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ مِنْ رُؤَسَاءِ الشَّيْعَةِ، وَكَانَ شُعْبَةُ حَسَنَ
 الرَّأْيِ فِيهِ، لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ^(٤).
 وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ^(٥). وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَلَعَبِدُ الْغَفَّارِ بْنِ الْقَاسِمِ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ وَفِي حَدِيثِهِ
 مَا لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَكَانَ غَالِيًا فِي التَّشْيِيعِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ حَدِيثَيْنِ، وَيَكْتُبُ حَدِيثَهُ مَعَ ضَعْفِهِ^(٦).
 بَقِيَ إِلَى قَرِيبِ السِّتِينَ وَمِائَةٍ^(٧).
 الْوَجْهُ الرَّابِعُ: الْأَعْمَشُ، عَنْ (أَبِي الضُّحَى) مُسْلِمَ بْنِ صَبِيحٍ الْهَمْدَانِي، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ
 الْأَجْدَعِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَيُرْوَاهُ عَنْهُ:
 زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ الْجَزَرِيُّ أَبُو أُسَامَةَ^(٨):
 رَوَى عَنْ: شَهْرٍ وَعَطَاءٍ وَالْحَكَمِ، وَعَنْهُ: مَالِكٌ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو^(٩).
 وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ^(١٠)، وَالْعَجَلِيُّ^(١١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْفَسَوِيُّ^(١٢)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ
 بَأْسٌ^(١٣).

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّورِي (٣/ ٣٦٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٠).

(٣) الجرح والتَّعْدِيل (٦/ ٥٣).

(٤) نفسه (٦/ ٥٤).

(٥) نفسه (٦/ ٥٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرِّجَال (٧/ ٢٠).

(٧) الكاشف (١/ ٤١٥)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٠).

(٨) أخرجه ابن حَبَّانٍ فِي "صَحِيحِهِ" (٢/ ١١٦) بِرَقْمٍ: (٣٩٠)، وَقَالَ عَنْهُ: خَبَرْتُ غَرِيبَ، وَالطَّبْرَانِي فِي "الْكَبِيرِ" (١٠/ ١١٤)

بِرَقْمٍ: (١٠١٣٦)، وَقَالَ: رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، فَخَالَفَ الثَّوْرِي وَأَصْحَابُ الْأَعْمَشِ.

(٩) ميزان الاعتدال (٢/ ٩٨).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدُّورِي (٤/ ٤١١).

(١١) معرفة الثَّقَات (١/ ٣٧٦).

(١٢) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٣٤).

(١٣) تهذيب الكمال (١٠/ ٢١).

وقال أحمد: صالحٌ وليس هو بذلك^(١). وقال في موضعٍ آخر: ليس به بأسٌ^(٢). وسأله ابن هانئ عن حديث زيد، فقال: إنَّ حديثه لحسنٌ مقارب، وإنَّ فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث^(٣).

قال ابن حجر: «ثقةٌ له أفرادٌ، مات سنة تسع عشرة، وقيل سنة أربع وعشرين». يعني: ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

والراجح في حاله -والله أعلم- أنَّه ثقةٌ كما قال ابن حجر، والذهبي^(٥)، وأمَّا كلام أحمد الذي رواه ابن هانئ كأنَّه في حديث معيَّن، أو أحاديث، يؤيِّده قول ابن حجر له أفرادٌ، فالإمام نزل به قليلاً عن درجة الثقة لأجل بعض أحاديثه، لكن من وثقه أكثر، ومنهم: المتشدد كابن معين والنسائي فيقدم قولهما.

الوجه الخامس: الأعمش، عن (أبي وائل) شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود. ويرويه عنه: الحسن بن عُمارة^(٦)، المسعودي^(٧). قال الدَّارِقُطْنِي: ورواه الحسن بن عُمارة، والمسعودي، عن الأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله ووهما فيه^(٨).

فنقد الدَّارِقُطْنِي هذه الرواية وبيَّن أنَّها وهمٌ من الحسن بن عُمارة، والمسعودي.

• الحسن بن عُمارة البجلي مولا هم أبو محمَّد الكوفي.

(١) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٦٥).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٧٩).

(٣) الضُّعفاء الكبير للعُقَيْلي (٢ / ٧٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).

(٥) الكاشف (١ / ٤١٥).

(٦) ذكره الدَّارِقُطْنِي في "العلل" (٥ / ٢٧٩)، ولم أقف على روايته.

(٧) أخرجه الطَّبْراني في "الكبير" (١٠ / ١١٤) برقم: (١٠١٣٧)، وقال: وخالفهم المسعودي، يعني خالف أصحاب الثوري، وأصحاب الأعمش، وقال الدَّارِقُطْنِي في "العلل" (٥ / ٢٧٩): ورواه الحسن بن عُمارة والمسعودي، عن الأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله ووهما فيه.

(٨) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ٢٧٩).

روى عن: ابن أبي مُليكة، والحكم، وعنه: شُبابَة، وعبد الرزاق^(١).
 ضعيفٌ، بل متروك عند أكثر النقاد، ومنهم: عبد الله بن المبارك^(٢)، أحمد بن حنبل^(٣)، وعمرو
 ابن علي الفلاس^(٤)، ومسلم^(٥)، والنسائي^(٦)، والدارقطني^(٧)، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه^(٨).
 قال ابن حجر: «متروك، مات سنة ثلاث وخمسين». أي: ومائة. أخرج له الترمذي،
 وابن ماجه^(٩).

• عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي.
 روى عن: أبي بكر بن حزم، وعبد الرحمن بن الأسود النخعي، وعمرو بن مَرَّة، وعنه:
 المقرئ وعلي بن الجعد، وعاصم بن علي^(١٠).
 وثقه ابن نمير^(١١)، وابن معين^(١٢)، ابن المديني^(١٣)، وأحمد بن حنبل^(١٤)، ويعقوب بن شيبة^(١٥)،
 والنسائي^(١٦). وقال مسعر^(١٧): ما أعلم أحداً أعلم ابن مسعود رضى الله عنه من المسعودي^(١٨).

(١) الكاشف (١/ ٣٢٨).

(٢) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٣٩).

(٣) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في عِلل الحديث (ص: ٨٠).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٠).

(٥) الكنى والأسماء (٢/ ٧٣٢).

(٦) تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٠).

(٧) سنن الدارقطني (٢/ ١١١).

(٨) تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٩).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٦٢).

(١٠) الكاشف (١/ ٦٣٣).

(١١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ٢١).

(١٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٨٥)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٣٣٣).

(١٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٨٤).

(١٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥١)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٨٣).

(١٥) تاريخ بغداد (١١/ ٤٨٦).

(١٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ٢٢٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٩٥).

(١٧) مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، من السابعة، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين.

أي: ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(١٨) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣١٤).

وذكر أكثر النقاد أنه تغير بأخرة، ومن ذلك قول محمد بن سعد: وكان ثقةً كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره^(١). وقال أحمد بن حنبل: إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة، والبصرة فسماعه جيد^(٢).

قال ابن حجر: «صدوقٌ اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط مات سنة ستين، وقيل سنة خمس وستين ومائة». أخرج له البخاري تعليقاً^(٣)، وأبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٤). ذكره العلاءي في "المختلطين"^(٥).

والراجح في حاله -والله أعلم- أنه ثقةٌ لكنه اختلط بأخرة، وليس صدوقاً كما قال ابن حجر، ومن تكلم فيه كأبي داود^(٦) قال عنه: «يخطئ في الحديث». فإنه يُحمل على أنه لأجل اختلاطه، فقد وثقه جهابذة النقاد، لكن يقبل ما روى قبل اختلاطه، وتضعف مروياته بعد اختلاطه، وذكر ابن معين^(٧)، وغيره أنه يخطئ إذا حدث عن عاصم^(٨)، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وعبد الملك بن عمير^(٩)، وأن أحاديثه الصّحاح عن عون، والقاسم، ومعن بن عبد الرحمن، وهؤلاء أهل بيته.

(١) الطبقات الكبير (٨ / ٤٨٦).

(٢) المختلطين للعلاءي (ص: ٧٢).

(٣) ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦ / ٢١٢) أن المزني ذكر أن البخاري أخرج له تعليقاً وليس كذلك، إنما ورد ذكره موصولاً في سياق رواية اتفاقاً لا قصداً منه للتخريج عنه.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٤).

(٥) (ص: ٧٢).

(٦) سؤالات أبي عبيد الأجرّي للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٩٦).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٣٣٣)، (٣ / ٤٢٩).

(٨) هو عاصم بن بهدلة. ستأتي ترجمته (ص: ٣٥٩).

(٩) عبد الملك بن عمير بن سويد اللّخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسّي نسبة إلى فرسٍ له سابق كان يقال له: القبطي، وربما قيل ذلك أيضاً لعبد الملك، ثقةٌ فصيحٌ عالمٌ تغير حفظه وربّما دلّس، من الرّابعة [الثالثة]، مات سنة ست وثلاثين، وله مائة وثلاث سنين، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٤).

الوجه السادس: الأعمش، عن رجل، عن عبد الله. ويرويه عنه:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري^(١). قال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فُتِّش بالعراق عن الرجال وذُبَّ عن السنة وكان عابداً»^(٢).

وجه الاختصاص:

في هذا المثال رجح أبو زرعة رواية سفيان الثوري عن الأعمش، وروايته راجحة بعدة قرائن:

١. الاختصاص بتقدم السماع، فقال أبو زرعة: «كان الأعمش قديماً قال: عن وهب بن ربيعة»^(٣).

فبين أن الرواية القديمة للأعمش كانت عن وهب بن ربيعة، وليس عن عبد الرحمن بن يزيد، وهذا دليل على أن الثوري سمعها منه قديماً، لأنه كان يرويها على هذا الوجه في القديم.

٢. الترجيح بقرينة الحفظ، عموماً، والأحفظ في الشيخ خصوصاً، فأشار أبو زرعة إلى منزلة الثوري فقال: والثوري أحفظهم كلهم. فهو أحفظ الرواة من حيث العموم، أمّا من حيث الخصوص فقدّمت فيما مضى أن الثوري له خصوصية مع الأعمش، فهو من أثبت الناس فيه، وأعلمهم به، وهو مقدّم على جميع الرواة عنه، فتكون روايته مقدّمة على غيره عند الاختلاف.

٣. أن الإمام الدارقطني أيضاً نصّ على ترجيح رواية سفيان الثوري، فقال: «والقول قول سفيان الثوري، وعبد الله بن بشر»^(٤).

(١) ذكر هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (٥ / ٢٧٩) ولم أقف عليه.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٦).

(٣) علل الحديث (٥ / ٤٣).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ٢٧٩).

٤. تصريح الأعمش - وهو مدار الاختلاف في هذا الرواية - برجوعه عن رواية عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود^(١)، وتصويبه لرواية سفيان، وهذا ثابت عنه في القصة التي رواها عنه قُطْبَةُ، وأخرجها البخاري^(٢)، والدارقطني^(٣)، والطحاوي، والطبراني^(٤)، وغيرهم، ذكروها بسندهم إلى محمد بن عبد الله بن نُمَيْر قال: حدثنا قَبِيصَةُ عَنْ قُطْبَةَ، قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لِلْأَعْمَشِ حِينَ حَدَّثَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «كُنْتُ مُسْتَتِرًا...»، إِنَّ سَفْيَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْكَ عَنْ وَهْبِ بْنِ رِبِيعَةَ قَالَ: فَهَمَّ هَمَّ^(٥) الْأَعْمَشُ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ هُوَ كَمَا قَالَ سَفْيَانُ»^(٦).

وهذا من أقوى الأدلة على ترجيح رواية سفيان، فقد صوبها الشيخ نفسه، فيكون سفيان سمعها منه قديماً على الوجه الصحيح.

وفي رواية الطحاوي زيادة تفصيل، وهو أن ذلك كان عند مذاكرة قُطْبَةَ وسفيان للحديث، فقال له سفيان: حدثنا محمد بن علي بن داود، حدثنا محمد بن أبي سَمِينَةَ الْبَغْدَادِي قَالَ: قَالَ قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ لِي قُطْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «كُنْتُ أَنَا وَسَفْيَانُ نَتَذَكَّرُ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ «كُنْتُ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ...» فَقُلْتُ: عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ لِي سَفْيَانُ: عُمَارَةُ عَنْ وَهْبِ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُمْتُ مِنْ فَوْرِي إِلَى الْأَعْمَشِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، عِنْدَكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ: «كُنْتُ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ...»؟ فَقَالَ: عُمَارَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ فَقُلْتُ: إِنَّ سَفْيَانَ يَقُولُ: عُمَارَةُ عَنْ وَهْبِ

(١) ذكر الدكتور علي الصيَّاح أن رجوع الشيخ عن روايته من قرائن الترجيح، ينظر: المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلن (٧٧).

(٢) أخرجه في التاريخ الكبير (١٦٣ / ٨).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٨٠ / ٥).

(٤) أخرجها في "الكبير" (١١٣ / ١٠).

(٥) والهمزة: الكلام الخفي الذي يُسمع ولا يُفهمُ محموله. تاج العروس (همم) (٣٤ / ١٢١)، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٦ / ٥).

(٦) هذا اللفظ أخرجه الطبراني، والدارقطني.

بن ربيعة فقال لي: أمهل، فجعل يهّمهم كما يهّمهم البعير، ثم قال: أصاب سفيان^(١). ويستنبط من القصة أيضاً أنّ الوهم في رواية الوجه الثاني الذي عن عبد الرحمن بن يزيد، وقع من الأعمش وليس من الرواة عنه، فلما روجع وذكرت له رواية سفيان تفتن لخطئه. وهذا يفسر الإشكال الوارد في سبب رواية أبي معاوية للرواية على هذا الوجه المرجوح، مع كونه من أحفظ الرواة لحديث الأعمش والملازمين له كما قدمت، ذلك أنّ الخطأ من الأعمش، وهو سمعه منه على هذا الوجه.

الحكم على الحديث من الوجه الرابع:

الحديث من الوجه الذي رجّحه أبو زرعة وغيره، أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، وهب بن ربيعة توبع، تابعه عبد الله بن سخبرة، عن ابن مسعود وحديثه مخرج في الصحيحين كما قدمت^(٢).

وقد قدم مسلم تخريج رواية منصور عن مجاهد، على رواية سفيان عن الأعمش وكأئها أقوى عنده.

وذكر ابن حجر أنّ سبب عدول البخاري عن إخراج رواية الأعمش إلى رواية منصور عن مجاهد التي تعدّ متابعاً لرواية وهب بن ربيعة عن ابن مسعود، هو الاختلاف الواقع على الأعمش، فقال: «وكان البخاري ترك طريق الأعمش للاختلاف عليه»^(٣).

(١) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١ / ١١٨).

(٢) (ص: ٢٨٥).

(٣) فتح الباري (٨ / ٥٦٣).

الفرع الثالث: أمثله على: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه

المثال الأول: قال ابن حجر متعقباً المزني، في جزمه بأنَّ سنَّ عمر عليه السلام كان عند وفاته ثلاثاً وستين^(١): «ما صحَّحه من سنَّه فيه نظرٌ، فهو وإن ثبت في الصَّحيح من حديث جرير عن معاوية: «أَنَّ عُمَرَ قُتِلَ وَهُوَ ابْنُ (٦٣) سَنَةً»، فقد عارضه ما هو أظهر منه، فرأيت في "أخبار البصرة لعمر بن شبة": قال لنا أبو عاصم، حدَّثنا حَنْظَلَةُ بن أبي سفيان، سمعت سالم بن عبد الله يحدث، عن ابن عمر، سمعت عمر قبل أن يموت بعامٍ يقول: «أنا ابن سبع وخمسين، أو ثمان وخمسين، وإنَّما أتاني الشَّيبُ من قبل أخوالي بني المغيرة».

قلت: فعلى هذا يكون يوم مات ابن (٥٨)، أو (٥٩) وهذا الإسناد على شرط الصَّحيح، وهو يرجَّح من الأول بأنَّه عن عمر نفسه، وهو أخبر بنفسه من غيره، وبأنَّه عن آل بيته، وآل الرجل أتقن لأمره من غيرهم»^(٢).

دراسة رجال الإسناد، وتخريج الحديث:

رُوي هذا الحديث من طريقين:

الأولى: أبو إسحاق السَّبيعي، عن عامر بن سعد البجلي، عن جرير بن عبد الله، عن معاوية.

الثانية: أبو عاصم، عن حَنْظَلَةَ بن أبي سفيان، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر.

أما الرواية الأولى فهي: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن جرير بن عبد الله، عن معاوية بن أبي سفيان أنه قال: سمعته يُخَطَّبُ يقول: «مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ».

(١) تهذيب الكمال (٢١ / ٣١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧ / ٤٤١).

المدار: عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي.

روى: عن جرير، وعدي بن حاتم، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وأمّ، وعنه: ابنه يونس، وحفيده إسرائيل، وشعبة، والسفيانان، وأبو بكر بن عيَّاش^(١).

قال الذهبي: الحافظ، شيخ الكوفة، وعالمها، ومحدثها^(٢). وقال ابن حجر: «ثقة مكثّر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل: قبل ذلك». أخرج له الجماعة^(٣).

قال العلائي: «مكثّر من التدليس»^(٤). وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(٥). وقال في "المختلطين"^(٦): «أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به. وقال يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط... ثم قال العلائي: ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً، وذلك يدلّ على أنّه لم يختلط في شيء من حديثه».

وكذلك رأي الذهبي فقد أنكر اختلاطه، قال في "ميزان الاعتدال"^(٧): «من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنّه شاخ ونسي ولم يختلط. وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً».

(١) الكاشف (٢/ ٨٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).

(٤) جامع التحصيل (ص: ٢٤٥).

(٥) تعريف أهل التقديس (ص: ٤٢)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٤٢).

(٦) (ص: ٩٣، ٩٤)، وينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٢٧٣).

(٧) (٣/ ٢٧٠).

ويرويه عن أبي إسحاق: أبو الأحوص^(١)، وشعبة^(٢)، وزهير^(٣)، وإسرائيل^(٤).

- أبو الأحوص سلام بن سليم: ثقة، متقن، صاحب حديث^(٥).
- شعبة بن الحجاج العتكي.
- زهير بن معاوية الجعفي: ثقة، ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة^(٦).
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: ثقة تكلم فيه بلا حجة^(٧).

وتابع عامر الشعبي عامر بن سعد البجلي في روايتها عن جرير، عن معاوية^(٨).

وأما الرواية الثانية فهي: أبو عاصم، ثنا حنظلة بن أبي سفيان، قال: سمعت سالمًا، يقول: سمعت ابن عمر، سمعت عمر، يقول قبل موته بسنتين أو ثلاث: «أنا ابن تسع، أو ثمان وخمسين وإنّا أتاني الشيب من قبل أخوالي بني المغيرة».

المدار: الضحّاك بن مخلد بن مسلم الشيباني أبو عاصم النّيل البصري:

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٨ / ٧) برقم: (٢٣٥٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥ / ٢٠٨) برقم: (١٩٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٨ / ٧) برقم: (٢٣٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٣٦ / ٦) برقم: (٣٦٥٣)، وأحمد في "مسنده" (٣٧٢٧ / ٧) برقم: (١٧١٤٨)، والطّيالسي في "مسنده" (٣٠٦ / ٢) برقم: (١٠٤٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٠ / ١٨) برقم: (٣٤٥٥٠)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١٥٨ / ١) برقم: (٤٢١) وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦٩ / ١٣) برقم: (٧٣٧٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥ / ٢٠٧) برقم: (١٩٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٣٠٥) برقم: (٦٨١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٤٣ / ١٨) برقم: (٣٤٥٨٤).

(٤) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١ / ٥٨) برقم: (٢٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢١٨). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٩).

(٨) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٧٢٩ / ٧) برقم: (١٧١٥٦)، والطبراني في "الكبير" (١ / ٥٨) برقم: (٣٠)، والطبراني في

"الأوسط" (٧ / ١٥٩) برقم: (٧١٥٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن الشعبي به.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥ / ٢٠٧) برقم: (١٩٥١)، والطبراني في "الكبير" (١٩ / ٣١٢) برقم: (٧٠٦) من طريق سمالك بن حرب عن الشعبي به.

روى: عن يزيد بن أبي عبيد، وهب، وابن عجلان، وعنه: البخاري، وعبد، وعباس الدوري^(١).

قال ابن معين: ثقة^(٢). وقال العجلي: ثقة، وكان له فقه، كثير الحديث^(٣).

وقال أبو حاتم: صدوق^(٤). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٥).

قال عنه الذهبي: الإمام، الحافظ، شيخ المحدثين الأثبات^(٦). وقال أيضاً: أجمعوا على توثيق أبي عاصم، وقد قال عمر بن شبة: والله ما رأيت مثله^(٧).

قال ابن حجر: «ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها». أي: ومائتين. أخرج له الجماعة^(٨).

(١) الكاشف (١/ ٥٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٣).

(٣) معرفة الثقات (١/ ٤٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٣).

(٥) (٦/ ٤٨٣).

(٦) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٨٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٥). وينظر: أخبار البصرة لعمر بن شبة (٤٥١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).

ويرويه عن أبي عاصم:

- عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد النميري أبو زيد بن أبي معاذ البصري^(١):
روى عن: القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعنه: ابن ماجه، وابن أبي حاتم، وابن
مخلد^(٢).

قال أبو حاتم: صدوق^(٣). وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وكان صاحب أدب وشعر
وأخبار ومعرفة بتاريخ الناس^(٤). وقال الدارقطني، قال: ثقة^(٥). وقال الخطيب البغدادي: وكان
ثقة عالماً بالسير، وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة^(٦).

قال الذهبي: العلامة الأخباري، الحافظ، الحجة، صاحب التصانيف^(٧). وقال ابن
حجر: صدوق، له تصانيف من كبار الحادية عشرة مات سنة اثنتين وستين - أي: ومائتين -
وقد جاوز التسعين. أخرج له ابن ماجه^(٨).

فالراجح في حاله - والله أعلم - أنه ثقة^(٩)، فأبو حاتم متشدد وذكر فقوله: أنه صدوق لا
ينزله عن رتبة الثقة.

- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الفلاس، الصيرفي الباهلي، البصري^(١٠):
روى عن: معتمر، ويزيد بن زريع، وعنه: الجماعة، وابن جرير، وأبو روق الهزاني^(١١).

(١) أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة (ص: ١٩٠).

(٢) الكاشف (٢ / ٦٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦ / ١١٦).

(٤) الثقات (٨ / ٤٤٦).

(٥) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٨).

(٦) نفسه (١٣ / ٤٥).

(٧) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٦٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤١٣).

(٩) ينظر: تحرير تقريب التهذيب (٣ / ٧٥).

(١٠) أخرجه أبو نعيم في "معرفه الصحابة" (١ / ٤٣).

(١١) الكاشف (٢ / ٨٤).

قال النسائي: ثقةٌ صاحب حديثٍ^(١). وقال أبو حاتم: صدوقٌ^(٢). قال الدارقطني: كان من الحفاظ وبعض أصحاب الحديث كانوا يفضلونه على علي بن المديني، ويتعصبون له، وقد صنّف "المسند"، و"العلل"، و"التاريخ"، وهو إمامٌ متقنٌ^(٣).

قال الذهبي: الحافظ، الإمام، المجود، الناقد^(٤). وقال ابن حجر: ثقةٌ، حافظٌ، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين. أي: ومائتين. أخرج له الجماعة^(٥).

ورواية أبي عاصم من طريق عمرو بن علي في ألفاظها اختلافٌ عن الرواية التي أوردها ابن حجر من طريق عمر بن شبة، ففيها: أن عمر رضي الله عنه قال قبل موته بستين أو ثلاث: «أنا ابن تسع، أو ثمان وخمسين...» فيكون عمره على هذه الرواية عند موته ما بين ستين، واثنين وستين.

أمّا رواية ابن شبة: ففيها أن عمر رضي الله عنه قال قبل أن يموت بعام: «أنا ابن سبع أو ثمان، وخمسين» فيكون عمره على رواية ابن شبة، كما ذكر ابن حجر ثمان وخمسون، أو تسع وخمسون.

ولا أدري ممّن وقع الوهم، فالروايتان كلاهما من طريق أبي عاصم النبيل، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، عن عمر؛ فإمّا أن يكون الوهم من عمر بن شبة، أو من روى من طريق أبي عاصم النبيل في الرواية التي أخرجها أبو نعيم، عن محمد بن الحسن بن علي بن بحر، عن عمرو بن علي وهو الفلاس عن أبي عاصم النبيل.

وبيعد أن يكون الوهم من الإمام الحافظ الناقد عمرو بن علي، سيّما أنه صرح في رواية أخرى، بأن سنَّ عمر رضي الله عنه كان ثمان وخمسين، وهذا موافقٌ لرواية ابن شبة، والرواية التي ذكر

(١) تاريخ بغداد (١٤ / ١٢٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦ / ٢٤٩).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٠٤، ٢٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٧٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٤).

فيها عمرو بن علي ذلك، أخرجها الطبراني قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَدَقَةَ^(١)، ثنا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: يَقَالُ: «قُتِلَ عُمَرُ رضي الله عنه»، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ». وَالتَّبَيُّ: أَنَّهُ كَانَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ^(٢).

فهذا عمرو بن علي يردُّ على من قال: بَأَنَّ سَنَ عَمْرٍ رضي الله عنه عند وفاته كان ثلاثاً وستين، ويبين أَنَّ القولَ الصَّحِيحَ: أَنَّ سَنَهُ كَانَ ثَمَانٍ وَخَمْسُونَ.

ويمكن أن يُسْتَدَلَّ بهذا على أَنَّ الْوَهْمَ مِمَّنْ دُونَ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ، فَقَدْ يَكُونُ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرٍ، وَقَدْ وَقَفْتُ فِي بَعْضِ طُرُقٍ مِنْ أَخْرَجَ عَنْهُ، كَابْنِ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ"^(٣) التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُ ابْنُ بَرِيٍّ، وَتَرْجَمَ ابْنَ نَقْطَةَ فِي "الْإِكْمَالِ"^(٤) لِرَجُلٍ بِهَذَا الْاسْمِ، فَلَعَلَّهُ هُوَ قَالَ: «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرٍ بْنِ بَرِيٍّ، حَدَّثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ "بُنْدَارٍ"^(٥)، وَيُوسُفَ بْنِ حَمَّادٍ». وَلَمْ يَبَيِّنْ ابْنُ نَقْطَةَ وَلَا غَيْرُهُ حَالَهُ.

وجه الاختصاص:

رَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ الَّتِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى الصَّحِيحَةِ، وَذَلِكَ لِمَرْجِّحاتِ هِيَ:

١. أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ يُخْبِرُ فِيهَا عَمْرٌ رضي الله عنه عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِخْبَارَ الشَّخْصِ عَنْ نَفْسِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى خَبَرِ كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسَ بِنَفْسِهِ.

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَدَقَةَ أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: ثَقَّةٌ ثَقَّةٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنَادِيِّ: كَانَ مِنَ الْحَذَقِ وَالضَّبْطِ عَلَى نَهَايَةِ تَرْضَى بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، كَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْجَبَلِيِّ وَنَظَرَانِهِ. قَالَ الدَّهْبِيُّ: وَكَانَ مُوصُوفاً بِالضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ، تَوَفِيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، يَعْنِي: وَمِائَتَيْنِ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ (٦ / ١٨٧)، تَارِيخُ دِمَشْقَ لَابْنِ عَسَاكِرَ (٥ / ٣٨٣)، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (٦ / ٨٩٠).

(٢) الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (١ / ٧٠)، بِرَقْمٍ: (٧٥).

(٣) الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ (١ / ٤٤٧)، عَرَفْتُ أَنَّهُ هُوَ لِأَنَّهُ يَرُوي عَنْ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ، وَقَدْ صَرَحَ ابْنُ عَدِيٍّ بِأَنَّهُ الْبَرِّيُّ.

(٤) (١ / ٣٨٠).

(٥) بُنْدَارٌ لِقَبِّ لَهُ سِيَاطِي التَّعْرِيفِ بِهِ (ص: ٤٧٦).

٢. أنَّها من رواية آل بيته عنه، فهي من رواية سالم بن عبد الله بن عمر حفيده، عن عبد الله بن عمر ابنه، وكما قال ابن حجر: «آل الرَّجُل أَتَقْنُ لَأَمْرِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ»^(١). فهذا ترجيحٌ منه بصورة من صور الاختصاص، وهي كون الراوي من آل بيت شيخه، وهذه هي الصورة التي أدرسها في هذا المثال.

فيتين بهذا المثال أنَّ كون الراوي من آل بيت من يروي عنه، يُعدُّ من المرجِّحات القويَّة التي يرجِّح بها الأئمَّة بين الروايات، فمع أنَّ الرواية التي تعارضها صحيحةٌ عند مسلم، إلا أنَّ ابن حجر قدَّم عليها رواية آل بيت عمر عليه السلام، ويظهر لي أنَّها أقوى منها، لأنَّ رواية مسلم عن معاوية موقوفةٌ عليه، وهذه الرواية عن آل بيته الذين لا شكَّ في أنَّهم أعرَف بعمر عليه السلام من معاوية عليه السلام.

٣. أنَّ إسناده الرواية من طريق عمر بن شَبَّه صحيحٌ كما ذكر ابن حجر^(٢)، رواه كلهم ثقاتٌ.

٤. أضيف مرجِّحاً آخر لم يذكره ابن حجر، وهو أنَّ عمر بن شَبَّه الذي أخرج الحديث عالمٌ بالسَّير، وهذا الحديث في فنِّه الذي كان مبرِّزاً فيه، فهو أعلم به من غيره، وقوله فيه معتبرٌ، قال عنه الخطيب البغدادي: «كان ثقةً عالماً بالسَّير وأيام النَّاس»^(٣).

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الرواية التي رجَّحها ابن حجر إسنادهما صحيحٌ، من طريق عمر بن شَبَّه، رواها ثقاتٌ، تقدَّمت ترجمة عمر بن شَبَّه، وأبي عاصم النبيل، وأما حَنْظَلَةُ بن أبي سفيان الجُمَحِي فهو: ثقةٌ حجةٌ^(٤)، وسالم بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب فهو: أحد الفقهاء السبعة، وكان ثباتاً، عابداً، فاضلاً^(٥).

وقد صحَّح ابن حجر إسناده كما سبق في المثال، وقال: على شرط الصَّحيح.

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٤١).

(٢) نفسه (٧/ ٤٤١).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٥)، وينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٣٧٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٨٣).

(٥) نفسه (ص: ٢٢٦).

المثال الثاني: قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ح، وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَعْنِي الْبَاقِرَ: كَيْفَ صَنَعَ عَلِيٌّ (ع) فِي سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى؟ قَالَ: «سَلَكَ بِهِ طَرِيقَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (ع)» قَالَ: قُلْتُ: وَكَيْفَ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ مَا تَقُولُونَ؟ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ مَا كَانُوا يَصْدُرُونَ إِلَّا عَنْ رَأْيِهِ، وَلَكِنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَيْهِ خِلَافُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (ع)»^(١).

قال البيهقي: «وَقَدْ ضَعَّفَ الشَّافِعِيُّ (رحمته الله) هَذِهِ الرَّوَايَةَ، بِأَنَّ عَلِيًّا (ع) قَدْ رَأَى غَيْرَ رَأْيِ أَبِي بَكْرٍ (ع)، فِي أَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْعَبِيدِ فِي الْقِسْمَةِ شَيْئًا، وَرَأَى غَيْرَ رَأْيِ عُمَرَ (ع) فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَفِي بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَخَالَفَ أَبَا بَكْرٍ (ع) فِي الْجَدِّ، وَقَوْلُهُ: «سَلَكَ بِهِ طَرِيقَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»، جُمْلَةٌ تَحْتَمِلُ مَعَانٍ»^(٢).

قَالَ: وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَسَنًا، وَحُسَيْنًا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ (ع)، سَأَلُوا عَلِيًّا (ع) نَصِيْبَهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، فَقَالَ: «هُوَ لَكُمْ حَقٌّ، وَلَكِنِّي مُحَارِبٌ مُعَاوِيَةَ، فَإِنْ شِئْتُمْ تَرَكْتُمْ حَقَّكُمْ مِنْهُ»^(٣).

قَالَ الشَّافِعِيُّ (رحمته الله): فَأَخْبَرْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنَ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: صَدَقَ، هَكَذَا كَانَ جَعْفَرٌ يُحَدِّثُهُ، فَمَا حَدَّثَكَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: مَا أَحْسَبُهُ إِلَّا عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: وَجَعْفَرٌ أَوْثَقُ وَأَعْرَفُ بِحَدِيثِ أَبِيهِ مِنْ ابْنِ إِسْحَاقَ»^(٤).

(١) السنن الكبير (٦ / ٣٤٣).

(٢) الأُمُّ لِلشَّافِعِيِّ (٤ / ١٥٥).

(٣) نفسه (٤ / ١٥٥).

(٤) نفسه (٤ / ١٥٥).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

ذكر الإمام البيهقي لهذا الحديث طريقين عن أبي جعفر محمد بن علي:

الأولى: محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر الباقر.

الثانية: جعفر بن محمد، عن أبيه (محمد بن علي أبو جعفر الباقر)^(١).

المدار: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب السَّجَّاد أبو جعفر الباقر:

روى عن: أبويه، وابن عمر، وجابر، وعنه: ابنه جعفر الصادق، والزُّهري، وابن

جُرَيْج، والأوزاعي^(٢).

قال العجلي: تابعي ثقة^(٣). وقال أبو زرعة: محمد بن علي بن الحسين عن علي مرسل^(٤).

وقال أيضاً: لم يدرك هو ولا أبوه علياً عليه السلام^(٥).

قال ابن حجر: «ثقة، فاضل من الرابعة، مات سنة بضع عشرة». أي: ومائة. أخرج له

الجماعة^(٦).

أما الطريق الأولى: فيرويه عن محمد بن إسحاق: أحمد بن خالد^(٧)، وحماد بن زيد^(٨)،

وعبد الله بن المبارك^(٩)، سفيان الثوري^(١٠)، وسفيان بن عيينة^(١١).

(١) ذكره الشافعي في الأم (٤ / ١٥٥).

(٢) الكاشف (٢ / ٢٠٢).

(٣) معرفة الثقات (٢ / ٢٤٩).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٨٥).

(٥) نفسه (ص: ١٨٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٧).

(٧) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٦ / ٣٤٣) برقم: (١٣٠٨٣).

(٨) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٦ / ٣٤٣) برقم: (١٣٠٨٣).

(٩) أخرجه أبو عبيد في "الأموال" (ص: ٤١٧) وابن زنجويه في "الأموال" (٢ / ٧٢٩)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١ /

٢١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ٢٣٤) برقم: (٥٢١٢).

(١٠) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٦ / ٣٤٣) برقم: (١٣٠٨٣).

(١١) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٦ / ٣٤٣) برقم: (١٣٠٨٣).

- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المظلي مولا هم المدني:
 رأى أنساً، وروى عن عطاء، والزُّهري، وعنه: شعبة، والحمّادان، والسُّفيانان، ويونس بن بُكير، وأحمد بن خالد^(١).
 قال شعبة: صدوقٌ في الحديث^(٢). وقال يحيى بن معين: ثقةٌ ولكنه ليس بحجة^(٣).
 وقال أيضاً: لم يزل الناس يتّقون حديث محمد بن إسحاق^(٤). وقال: ليس بذاك هو ضعيف^(٥). وقال أحمد بن حنبل: أمّا في المغازي وأشباهه فيُكتب، وأمّا في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومدّ يده وضمّ أصابعه^(٦). كأنّه يشير إلى أنه ضعيفٌ يحتاج إلى من يقوّيه.
 وقال أبو زرعة: صدوقٌ من تكلم في محمد بن إسحاق؟ محمد بن إسحاق صدوق^(٧).
 وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه^(٨).
 قال ابن عدي: «ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل، إلا أنّه صرف الملوك عن كتب لا يحصل منها شيء، فصرف أشغالهم حتّى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومبعث النبي ﷺ، فهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها، ثمّ بعده صنّفه قومٌ آخرون، ولم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق فيه، وقد فتّشت أحاديثه الكثيرة، فلم أجِد في أحاديثه ما يتهيأ أن يُقطع عليه بالضعف، وربّما أخطأ، أو وهم في الشّيء بعد الشّيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلّف عنه في الرواية عنه الثّقات»^(٩).

(١) الكاشف (٢/ ١٥٦).

(٢) الجرح والتّعديل (٧/ ١٩٢).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٢٥).

(٤) الجرح والتّعديل (٧/ ١٩٤).

(٥) نفسه.

(٦) الجرح والتّعديل (٧/ ١٩٣).

(٧) نفسه (٧/ ١٩٢).

(٨) نفسه.

(٩) الكامل في ضعفاء الرّجال (٧/ ٢٧٠).

وقال البرقاني سألته -أي الدارقطني- عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أبيه فقال: لا يحتجُّ بهما، وإنما يُعتبر بهما^(١).

فيتبين بهذا أن ابن إسحاق مختلفٌ في حاله، لكنَّ الأقرب في حاله أنَّه صدوقٌ كما ذكر الذهبي، وابن حجر، وقد لخصَّ الذهبي حاله فقال: «كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تُستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسنٌ، وقد صحَّحه جماعة»^(٢).

وقال ابن حجر: «إمام المغازي صدوقٌ يدلُّس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال: بعدها». أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٣).

• أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي أبو سعيد: صدوقٌ من التاسعة مات سنة أربع عشرة. أخرج له البخاري في "جزء القراءة"، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٤).

• حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ قيل: إنَّه كان ضريراً ولعلَّه طراً عليه؛ لأنَّه صحَّ أنَّه كان يكتب. من كبار الثامنة مات سنة تسع وسبعين -أي: ومائة- وله إحدى وثمانون سنة. أخرج له الجماعة^(٥).

• عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين -أي: ومائة- وله ثلاث وستون. أخرج له الجماعة^(٦).

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٨).

(٢) الكاشف (٢/ ١٥٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٤) نفسه (ص: ٧٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

(٦) نفسه (ص: ٣٢٠). ستأتي ترجمته (ص: ٣٧٤).

- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي: « ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة »^(١).
- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي. وأما الثانية: فلم يذكر الشافعي من رواها عن جعفر بن محمد، وإنما قال أخبرنا عنه. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المعروف بالصادق: سمع: أباه، والقاسم، وعطاء، وعنه: شعبة، والقطان^(٢). قال يحيى بن معين: ثقة^(٣). وقال الشافعي: ثقة^(٤). وقال أبو حاتم: جعفر بن محمد ثقة لا يُسأل عن مثله^(٥). وقال ابن حبان: يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل: ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، ودونهم، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره^(٦). وقال ابن عدي: وجعفر من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين^(٧). قال ابن حجر: صدوق، فقيه، إمام من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين. أي: ومائة. أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٨).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤). تقدمت ترجمته (ص: ٢٨١).

(٢) الكاشف (١/ ٢٩٥).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٨٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٧).

(٥) نفسه.

(٦) الثقات (٦/ ١٣١، ١٣٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٦٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٤١).

والاختلاف وقع بين رواية محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر الباقر، ورواية ابنه جعفر بن محمد عن أبيه، في متن الحديث.

فرواية محمد بن إسحاق فيها: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام سلك طريق أبي بكر وعمر يعني: في عدم قسمة سهم ذي القربى^(١).

وأما رواية جعفر بن محمد ففيها: أَنَّ عَلِيًّا أخبرهم بأن سهم ذي القربى من حقهم، ولكن خيّرهم في أخذه، أو تركه من أجل حربه معاوية.

وجه الاختصاص:

نقل البيهقي في المثال السابق ترجيح الإمام الشافعي لرواية جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي، على رواية محمد بن إسحاق عن أبي جعفر محمد بن علي، وذلك بصورة الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه، فقال: «وَجَعَفَرٌ أَوْثَقُ وَأَعْرَفُ بِحَدِيثِ أَبِيهِ مِنْ ابْنِ إِسْحَاقَ»^(٢).

وهنا تتعارض قريتان قرينة كون الراوي من آل بيت شيخه، وقرينة كون ابن إسحاق من إمام في السير والمغازي وهذه الرواية تاريخية، لكن الإمام الشافعي رجّح رواية جعفر بن محمد لقرينة أخرى عضدت كونه من آل بيت شيخه، وذلك لموافقتها للواقع التاريخي، ومعارضة رواية ابن إسحاق لذلك الواقع، حيث ذكروا في رواية ابن إسحاق أَنَّ عَلِيًّا لم يُرد مخالفة أبي بكر وعمر، فاستدل الشافعي بعدد من الأحكام خالف فيها عليُّ أبو بكر، وعمر عليهما السلام وكان له فيها رأي آخر، فقد خالف عليُّ أبو بكر عليهما السلام فلم يقسم للعبيد شيئاً، وفي ميراث الجد، وخالف عمر عليه السلام في التسوية بين الناس، وبيع أمهات الأولاد، وهذا يعدُّ من نقد المتن كذلك، فضعف الشافعي متن الحديث لمخالفته للواقع التاريخي المعروف عن علي.

(١) لمراجعة مسألة سهم ذي القربى، وهل قسمه أبو بكر وعمر عليهما السلام؟ ينظر: الأم (٤/ ١٥٥-١٥٩) فقد بسط الشافعي هذه المسألة وأجاب عن كل الاعتراضات المتعلقة بها، وتكلّم عنها كذلك البغوي في شرح السنة (١١/ ١٢٥-١٢٩)، وابن قدامة في المغني (٩/ ٢٨٧-٢٨٩)، وابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٧٤-٧٩)، وغيرهم.

(٢) الأم (٤/ ١٥٥).

ويمكن أن أضيف مرجحاً ثالثاً لترجيح رواية جعفر على رواية ابن إسحاق، وهو أن هذه الرواية مما يخص الراوي وله صلة به وبشؤونه، حيث أنها ذكرت سهم ذي القربى، وجعفر، ووالده، وآل بيته، من أهل قرابة النبي ﷺ، فتكون عنايته بموضوع هذا الحديث أكثر من ابن إسحاق الذي لا صلة له بذلك.

الحكم على الحديث من الوجه الرابع:

الروایتان عن أبي جعفر منقطعة، وذلك لأن أبا جعفر محمد بن علي لم يسمع من علي بن أبي طالب ولا أبوه كذلك، كما ذكر ذلك أبو زرعة فيما تقدم، فهي ضعيفة إذن للانقطاع بين أبي جعفر وعلي عليه السلام.

وهناك سقط آخر في رواية جعفر بن محمد، عن أبيه حيث قال الإمام الشافعي في روايته (أخبرنا عن جعفر بن محمد)، فهذا تعليق من الشافعي، ولا تعلم الوسطة بين الشافعي وبين جعفر بن محمد.

وقد ذكر الشافعي عقب روايته، أنه سأل عبد العزيز بن محمد، عن هذه الرواية فأخبره أن من حدّثه بهذه الرواية صدق، وأن جعفر بن محمد كان يحدث بهذه الرواية هكذا، ثم استدرك عليها أنه يظن أن جعفر كان يحدث بها عن أبيه عن جدّه، وعبد العزيز هذا هو الدّراوردي، قال عنه ابن حجر: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(١).

وإنما سأل الشافعي الدّراوردي عن هذه الرواية؛ لأن جعفر بن محمد من شيوخه، وقد روى الدّراوردي عنه، فهو عالم برواياته؛ فكأنه بسؤاله له يريد إثبات صحّة الرواية عن جعفر وثبوتها.

لكن ما حكاه الشافعي، وإن كان يقوي ثبوت الخبر عن أبي جعفر، إلا أنه لا يقوى على جبر ضعف إسناد الرواية، وذلك لأن الدّراوردي لم يصرح بسماحه لهذا الحديث من جعفر بن محمد، ولم يذكر له إسناداً يمكن أن يعضد هذا الخبر، ولا ينجبر الضعف بمثل هذه الأخبار.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨). تقدمت ترجمته (ص: ١١١).

المثال الثالث: قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعتُ أبا بردة، قال: كان النبي ﷺ يأمرُ الرجل إذا أراد أن يُزوّج ابنته ألا يُزوّجها حتى يستأمرها. قال شعبة: سمعتُ الثوري يسألُ أبا إسحاق: أسمعتَ أبا بردة عن النبي ﷺ «لا نكاح إلا بولي» قال: نعم. وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، وتابعه أبو عوانة، ويونس بن أبي إسحاق، وشريك، وزهير، وقيس بن الربيع.

قال أبو عيسى: وحديث أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ عندي أصح. والله أعلم. وإن كان سفيان، وشعبة لا يذكران فيه "عن أبي موسى"، قد دل في حديث شعبة أن سماعهما جميعاً في وقت واحد. وهؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى سمعوا منه في أوقات مختلفة، أن يونس بن أبي إسحاق قد روى هذا عن أبيه، وقد أدرك يونس بعض مشايخ أبي إسحاق، وهو قديم السماع، وإسرائيل أقدم سماعاً من أبي عوانة، وشريك، وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري^(١).

قال ابن حجر عند كلامه على حديث: «لا نكاح إلا بولي»: «وإنما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجّحت عنده حكم الموصول، منها: أن يونس بن أبي إسحاق، وابنيه إسرائيل، وعيسى رَوَوْه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخصُّ به من غيرهم»^(٢).
النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

مدار الاختلاف في هذا الحديث على أبي إسحاق السبيعي، فاختلف عليه على وجهين، بالوصل، والإرسال:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلًا، ليس فيه (أبو موسى).

(١) العلل الكبير (ص: ١٥٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٠٦).

وقد اختلف على سفيان الثوري وشعبة فبعض الرواة عنهم روه على الوجه الأول، وبعضهم على الوجه الثاني، فمن هنا نتج الوجه الثاني. ولذا سأذكر الوجه الثاني ضمن ذكر الاختلاف عليهما.

المدار: أبو إسحاق السبيعي: «ثقة، مكثّر، عابد، من الثالثة، اختلط»^(١).

ويرويه عنه:

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي^(٢).
 - يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي:
- روى عن: ناجية بن كعب، ومجاهد، وعنه: ابنه إسرائيل، وعيسى، والفريابي^(٣).
- قال أحمد: حديثه مضطرب^(٤). وقال أبو حاتم: لا يحتج به^(٥)
- وقال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: يونس بن أبي إسحاق أحب إليك، أو ابنه إسرائيل بن يونس؟ فقال: كل ثقة^(٦). وقال أيضاً: ثقة^(٧). وقال الذهبي: صدوق^(٨)
- قال ابن حجر: «صدوق يهمل قليلاً من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح». أي: ومائة. أخرج له البخاري في جزء القراءة، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٩).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣). تقدمت ترجمته (ص: ٢٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢/ ١٩١) برقم: (٢٠٨٥)، والترمذي في "جامعه" (٢/ ٣٩٢) برقم: (١١٠١)، والدارمي في "مسنده" (٣/ ١٣٩٦) برقم: (٢٢٢٨)، وأحمد في "مسنده" (٨/ ٤٤٩٤) برقم: (١٩٨٢٧)، وابن الجارود في "المتقى" (١/ ٢٥٩) برقم: (٧٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (٩/ ٣٩٤) برقم: (٤٠٨٣)، والحاكم في "مستدركه" (٢/ ١٧٠).

(٣) الكاشف (٢/ ٤٠٢).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤٥٧).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٤).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢٣٥).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٠).

(٨) الكاشف (٢/ ٤٠٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

وما ذكره ابن حجر هو الرَّاجح والله أعلم.

واختلف على يونس على وجهين:

الأول: يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة، عن أبيه^(١).

الثاني: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة عن أبي موسى^(٢).

قال أبو داود مخطئاً رواية يونس عن أبي إسحاق: «وهو يونس، عن أبي بُرْدَة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة»^(٣). يعني: أن يونس لا يرويها عن أبي إسحاق؛ بل يرويها عن أبي بُرْدَة، وإسرائيل هو الذي يرويها عن أبي إسحاق.

لكن الصحيح من رواية أبي عبيدة الحَدَّاد^(٤) عن يونس أنه يرويها عن أبي بُرْدَة كما ذكر ذلك الدَّارَقُطْنِي أيضاً، فقال في "العلل"^(٥): «واختلف عن يونس بن أبي إسحاق، فقال: عيسى بن يونس، وزيد ابن الحُبَّاب^(٦)، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة، عن أبيه.

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٩٢ / ٢) برقم: (١١٠١) من طريق زيد بن حباب عن يونس به.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٩١ / ٢) برقم: (٢٠٨٥) من طريق أبي عبيدة الحَدَّاد، رواه عن يونس وإسرائيل عن أبي إسحاق به.

والحاكم في "مستدركه" (١٧٠ / ٢) من طريق عيسى بن يونس عنه به، و(١٧١ / ٢) برقم: (٢٧٣١) من طريق أسباط بن نصر عن يونس به.

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧٢١ / ٢) برقم: (٣٠٤٦) من طريق عبد الواحد الحَدَّاد. و(٤٥٣٩ / ٨) برقم: (٢٠٠٢٤) من طريق أسباط بن محمد.

وأخرجه ابن الجارود في "المتقن" (٢٥٩ / ١) برقم: (٧٦٠)، والحاكم في "مستدركه" (١٧٠، ١٧١)، من طريق قَبِيصَة، ثلاثهم (عبد الواحد، وأسباط، وقَبِيصَة) عن يونس به.

(٣) السنن (١٩١ / ٢).

(٤) عبد الواحد بن واصل السَّدُوسِي مولاهم أبو عبيدة الحَدَّاد البصري نزيل بغداد، ثقةٌ تكلم فيه الأزدي بغير حجة، من التاسعة، مات سنة تسعين ومائة. أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).

(٥) (٢١٠، ٢١١ / ٧).

(٦) زيد بن الحُبَّاب أبو الحسين العُكْلِي أصله من خُرَّاسان، وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوقٌ يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة مات سنة ثلاثين ثلاث ومائتين. أخرج له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، ومسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).

وقال أبو عبيدة الحداد، عن يونس، عن أبي بردة، لم يذكر فيه أبا إسحاق». وعليه فقد يكون الراوي عن أبي عبيدة، محمد بن قدامة بن أعين^(١) أخطأ عليه. قال الحاكم: «قال ابن عسكر: فقال لي قبيصة بن عقبة: جاءني علي بن المديني فسألني عن هذا الحديث، فحدثته به، فقال علي بن المديني: قد استرحنا من خلاف أبي إسحاق»^(٢). وقال: «لست أعلم بين أئمة هذا العلم خلافاً على عدالة يونس بن أبي إسحاق، وأن سماعه من أبي بردة مع أبيه صحيح، ثم لم يختلف على يونس في وصل هذا الحديث، ففيه الدليل الواضح أن الخلاف الذي وقع على أبيه فيه من جهة أصحابه، لا من جهة أبي إسحاق - والله أعلم»^(٣).

- زهير بن معاوية^(٤): «ثقة، ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة»^(٥).
- إذن فزهير ثقة إلا في أبي إسحاق؛ لكن أنكر العلائي، والذهبي كما تقدّم^(٦) اختلاط أبي إسحاق فعلى هذا لا اعتبار لتضعيف روايته عن أبي إسحاق.
- أبو عوانة وضاح الشكري^(٧): «ثقة ثبت»^(٨).
- قال الدارقطني في "العلل"^(٩): «ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى».

(١) محمد بن قدامة بن أعين الهاشمي مولاهم المصيصي، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمسين تقريباً. أي: خمسين ومائتين.

أخرج له أبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٣)

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٢ / ١٧١).

(٣) نفسه.

(٤) أخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (١ / ٢٦٠) برقم: (٧٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٩ / ٣٨٨) برقم: (٤٠٧٧)،

والحاكم في "مستدرکه" (٢ / ١٧١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢١٨). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٨).

(٦) ينظر: (ص: ٢٩٩).

(٧) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢ / ٣٩٢) برقم: (١١٠١)، وابن ماجه في "سننه" (٣ / ٧٩) برقم: (١٨٨١)، والحاكم

في "مستدرکه" (٢ / ١٧١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٠). تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٧).

(٩) (٧ / ٢٠٩).

وقال معلى بن منصور، عن أبي عوانة: لم أسمع من أبي إسحاق، حدث به إسرائيل عنه». فعلى هذا ترجع رواية أبي عوانة لإسرائيل، فلا تعدُّ متابعَةً له.

• سفيان بن سعيد الثوري.

واختلف عن سفيان على وجهين:

الأول: الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ^(١). وهذا هو الوجه الأول عن أبي إسحاق.

الثاني: الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر (أبي موسى)^(٢). وهذا هو الوجه الثاني عن أبي إسحاق.

قال الدارقطني في "العلل"^(٣): «واختلف عن الثوري، فرواه النُّعمان بن عبد السلام^(٤)، ويُشَرُّ بن منصور^(٥)، وجعفر بن عَوْن^(٦)، ومُؤَمِّل بن إسماعيل^(٧)، عن الثوري، عن أبي إسحاق،

(١) أخرجه البزار في "مسنده" (١١٠ / ٨) برقم: (٣١٠٨)، (١١٠ / ٨) برقم: (٣١٠٩)، من طريق يَشْر بن منصور، وجعفر بن عَوْن، وابن الجارود في "المنتقى" (١ / ٢٦٠) برقم: (٧٦٣)، من طريق يَشْر بن منصور، كلاهما (يَشْر بن منصور، وجعفر بن عَوْن) عن سفيان به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٦ / ١٩٦) برقم: (١٠٤٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ٩) برقم: (٤٢٦١) من طريق أبي عامر عبد الملك العقدي.

وأخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ١٠٩) برقم: (٣١٠٧)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي. كلاهما (أبو عامر، وابن مهدي) عن سفيان به.

(٣) (٧ / ٢٠٧، ٢٠٨).

(٤) النُّعمان بن عبد السلام بن حبيب التيمي أبو المنذر الأصبهاني، ثقةٌ عابدٌ فقيهٌ، من التاسعة، مات سنة ثلاث وثمانين [ومائة]. أخرج له أبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٦٤).

(٥) يَشْر بن منصور السلمي أبو محمد الأزدي البصري، صدوقٌ عابدٌ زاهدٌ، من الثامنة، مات سنة ثمانين. أي: ومائة. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ١٢٤).

(٦) جعفر بن عَوْن بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي، صدوقٌ من التاسعة، مات سنة ست وقيل: سبع ومائتين، ومولده سنة عشرين وقيل: سنة ثلاثين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٤١).

(٧) مُؤَمِّل بن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن نزيل مكة، صدوقٌ سيءُ الحفظ، من صغار التاسعة، مات سنة ست ومائتين. أخرج له البخاري تعليقًا، وأبو داود في "القدر"، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٥).

عن أبي بُرْدَة عن أبي موسى. وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري منهم: أبو نُعَيْم، وغيره».

• شعبة بن الحجاج العتكي.

واختلف على شعبة كذلك على وجهين كسفيان:

الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ^(١).

هذا الوجه الأول عن أبي إسحاق.

الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن النبي ﷺ مرسلًا، بدون ذكر (أبي

موسى)^(٢). وهذا الوجه الثاني عن أبي إسحاق.

قال الدارقطني في "العلل"^(٣): بعد أن ذكر من روى الحديث موصولًا عن شعبة:

«وخالفهم محمد بن المنهال^(٤)، والحسين المروزي^(٥)، وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زريع، عن

شعبة مرسلًا. وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ». فرجَّح المرسل عن شعبة.

• سفيان، وشعبة معاً^(٦).

قال الحاكم: وقال: «قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري، وشعبة في إسناد هذا

الحديث، ووصله عنهما، والنعمان بن عبد السلام: ثقة مأمون، وقد رواه جماعة من الثقات،

(١) أخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ١١١) برقم: (٣١١١)، من طريق محمد بن موسى الحرشي، ومحمد بن الحُصَيْن الجَزَري،

عن يزيد بن زريع عن شعبة به، والدارقطني في "سننه" (٤ / ٣١٣) برقم: (٣٥١٨)، من طريق محمد بن موسى الحرشي

عن يزيد بن زريع عن شعبة به.

(٢) أخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ١١١) برقم: (٣١١٠)، من طريق عمرو بنت علي، عن يزيد بن زريع، عن شعبة به،

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣ / ٩) برقم: (٤٢٦٠)، من طريق وهب بن جرير عنه به.

(٣) (٧ / ٢٠٨).

(٤) محمد بن المنهال الضرير أبو عبد الله أو أبو جعفر البصري التميمي، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين.

أي: ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨).

(٥) الحسين بن الحسن بن حرب السلمي أبو عبد الله المروزي نزيل مكة، صدوق، من العاشرة، مات سنة ست وأربعين.

أي: ومائتين. أخرج هل الترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ١٦٦).

(٦) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢ / ١٦٩، ١٧٠) والبيهقي في "سننه الكبير" (٧ / ١٠٩).

عن الثوري على حدة، وعن شعبة على حدة، فوصلوه»^(١).

وقال البيهقي بعد أن ساق الحديث من طريق النعمان بن عبد السلام، عن شعبة، وسفيان، عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى: «وتفرّد به سليمان بن داود الشاذكوني، عن النعمان بن عبد السلام، وقد روي عن مؤمّل بن إسماعيل، وبشر بن منصور، عن الثوري موصولاً، وعن يزيد بن زريع، عن شعبة موصولاً، والمحفوظ عنهما غير موصول، والاعتماد على ما مضى من رواية إسرائيل ومن تابعه في وصل الحديث، والله أعلم»^(٢).

فدلّ كلام البيهقي على أن رواية النعمان بالجمع بين سفيان، وشعبة شاذّة، لتفرّد الشاذكوني بالجمع بينهما، وقد ذكر الحاكم كذلك أن جماعة رَوَوْه عن الثوري وحده، وجماعة عن شعبة وحده، فهذا أيضاً يدلّ على مخالفته.

والشاذكوني لا يحتمل تفرّده، قال عنه البخاري: فيه نظر^(٣). وقال ابن عدي: كذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه^(٤). وقال أبو حاتم: متروك الحديث^(٥)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٦)، وقال صالح بن محمّد الحافظ: ما رأيت أحفظ منه. فقلت له: بأي شيء كان يُتهم؟ فقال: في الكذب، وكان يكذب في الحديث^(٧).

قال عنه ابن حجر: الشاذكوني سليمان بن داود بن بشر، أبو أيوب المنقري، الحافظ البصري، متروك، من التاسعة^(٨).

أمّا ما ذكره البيهقي من أن المحفوظ عن سفيان وشعبة، الإرسال، فإنّه يؤيد ما رجحه

(١) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ١٦٩، ١٧٠).

(٢) السنن الكبير (٧/ ١٠٩).

(٣) التاريخ الأوسط (٢/ ٣٦٤).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٩٩).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١١٥).

(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٦٣).

(٧) نفسه (١٠/ ٦٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٧٢٨).

الدارقطني، وذكر أن أصحابها رَوَوْه عنهما بالإرسال كما تقدم.

وأخرج الحاكم ما يؤيد ذلك بسنده عن محمد بن إسحاق، أنه سأل محمد بن يحيى الذُّهلي عن رواية شعبة وسفيان، فقال: «رواه شعبة، والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدة، عن النبي ﷺ قال: نعم، هكذا رويها، ولكنهم كانوا يحدثون بالحديث فيرسلونه، حتَّى يقال لهم عمَّن، فيسندونه».

فهذا النقل عن الذُّهلي يستفاد منه أنَّ المحفوظ عن شعبة، وسفيان الإرسال، لكنَّه بين وجه الرواية الأخرى عنهما بالوصل، وهي أنَّ الإرسال منهما على سبيل الاختصار، أو ما يسمى بالتَّقصير من الرواة، فإذا سُئِلَا عمَّن هذا الحديث وصلاه. وعلى هذا فقول الذُّهلي يدلُّ على أنَّهما كانا يرويانه على الوجهين، وهذا يفيد تصحيح الوجهين عنهما.

لكن بقية الأئمة كالبخاري، والدارقطني، والترمذي، فإنَّهم يرون أنَّ المحفوظ عنهما الإرسال^(١).

• شريك بن عبد الله النَّخعي الكوفي القاضي أبو عبد الله^(٢):

روى عن: زياد بن عَلاقة، وسَلَمَة بن كُهَيْل، وعلي بن الأَقَمَر، وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن حُجْر^(٣).

قال عبد الله بن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفة من سفيان^(٤).

وقال ابن الجُنَيْد: قلت ليحيى: أيُّما أثبت شريك، أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل أقرب حديثاً، وشريك أحفظ^(٥). وسأل الدَّارمي يحيى بن معين عن أصحاب أبي إسحاق فقال: شريك أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: شريك أحب إلي وهو أقدم^(٦). وقال أيضاً: صدوق ثقة

(١) ينظر: العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥٥)، والسنن الكبير للبيهقي (٧/ ١٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢/ ٣٩٢) برقم: (١١٠١)، والدَّارمي في "مسنده" (٣/ ١٣٩٦) برقم: (٢٢٢٩)، وابن

حَبَّان في "صحيحه" (٩/ ٣٩١) برقم: (٤٠٧٨).

(٣) الكاشف (١/ ٤٨٥).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٨٧).

(٥) سؤالات ابن الجُنَيْد (ص: ٣٧٩).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارمي (ص: ٥٩).

إلا أنه إذا خالف غيره أحب إلينا منه^(١). وقال: شريك ثقة إلا أنه كان لا يُتقن ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة^(٢). وقال أحمد بن حنبل: شريك حسن الرواية عن أبي إسحاق^(٣). وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زُرْعَةَ عن شريك: يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً^(٤). وقال أبو حاتم: صدوق^(٥). وقال ابن حبان: كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسطة^(٦) ليس فيه تخليط مثل: يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة^(٧).

هذا تفصيل من ابن حبان لحاله فهو صدوق، إلا أنه تغير حفظه، فروايات الذين سمعوا منه مقبولة.

وقال ابن عدي: «والغالب على حديثه الصِّحَّة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النُّكْرَة، إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضَّعف»^(٨).

قال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين». أي: ومائة.

(١) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٨٨) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٧٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٨٩) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٧٠).

(٣) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٤١).

(٤) الجرح والتعديل (٤ / ٣٦٧).

(٥) نفسه.

(٦) واسط: مدينة بناها الحجاج بن بغداد والبصرة، وسميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة.

معجم ما استعجم (٤ / ١٣٦٣)، معجم البلدان (٥ / ٣٤٧).

(٧) الثقات (٦ / ٤٤٤).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٥).

أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(١).
والخلاصة ما رجّحه الدكتور بشّار عوّاد، وشُعيب الأرناؤوط قالا: «بل صدوق حسن الحديث عند المتابعة، وهو كثير الحديث يغلط أحياناً... وخلاصة القول فيه: أنّه يتعين تتبّع ما تُوبع عليه، فإنّه يُخاف أن يكون ضعيفاً عند التّفرد لسوء حفظه وغلطه، ولم يحتجّ به مسلم، وإنّا أخرج له في المتابعات»^(٢).

• قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي^(٣):

روى عن: حبيب بن أبي ثابت، وعمرو بن مرة، وعنه: أبو نعيم، وعفان، وخلق^(٤).
قال ابن المديني: كان وكيع يضعّف قيس بن الربيع^(٥). وقال ابن معين: لا شيء^(٦). وليّنه الإمام أحمد^(٧). وقال أبو طالب قلت يعني: لأحمد بن حنبل: قيس لم ترك الناس حديثه؟ قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ في الحديث^(٨). وقال البخاري: أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع ولا أروي عنه^(٩). وقال النسائي: متروك الحديث^(١٠). قال أبو زرعة: فيه لين^(١١).
وقال أبو حاتم: عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحلّه الصدق، وليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يُحتج به^(١٢).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(٢) تحرير تقريب التهذيب (٢/ ١١٣، ١١٤).

(٣) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢/ ١٧٠).

(٤) الكاشف (٢/ ١٣٩).

(٥) الضعفاء الكبير للعُقيلي (٣/ ٤٧٠).

(٦) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٣٣٧) وينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٧٧).

(٧) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٩٠).

(٨) الكامل في ضعفاء الرّجال (٧/ ١٥٧).

(٩) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٧٩).

(١٠) الضّعفاء والمتروكون (ص: ٨٨).

(١١) الجرح والتّعديل (٧/ ٩٨).

(١٢) نفسه.

وقال ابن عدي: عامّة رواياته مستقيمة، وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو قد حدّث عن شعبة، وعن ابن عُيَيْنَةَ وغيرهما، ويدلُّ ذلك على أنه صاحب حديث، والقول فيه ما قاله شعبة وأَنَّهُ لا بأس به^(١). وقال الذهبي: صدوقٌ في نفسه، سيئ الحفظ^(٢).

وقال ابن حجر: «صدوقٌ تغيّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدّث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين» أي: ومائة. أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(٣).

والخلاصة ما رجّحه الدكتور بشار عوّاد، وشُعَيْب الأرناؤوط قالا: «بل ضعيفٌ يُعتبر به في الشواهد والمتابعات... قال ابن المبارك: قد سبّرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتهما، فرأيت صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بآبَنِ سوء، فكان يُدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقةً منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظر إلى الأشياء المستقيمة التي حدّث بها عن سماعه، وكل من وهاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره^(٤). قلنا: من هنا جاء توثيق شعبة، وسفيان له إذ عرفوه شاباً، لكن نظراً لاختلاط حديثه الصّحيح بمنكراته وعدم وجود السبيل للفصل بينهما، فإنه يُضعف»^(٥).

• عبد الحميد بن الحسن الهلالي أبو عمر أو أبو أمية^(٦):

روى عن: قتادة، وابن المنكدر، وعنه: ذاهر بن نوح، وعلي بن حُجر^(٧).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٧١).

(٢) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٩٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).

(٤) هذا قول ابن حبان، ينظر: المجروحين (٢ / ٢١٨).

(٥) تحرير تقريب التهذيب (٣ / ١٨٦، ١٨٧).

(٦) أخرجه البزار في "مسنده" (٨ / ١١٤) برقم: (٣١١٥).

(٧) الكاشف (١ / ٦١٥).

قال ابن معين: ثقة^(١). وقال مرة: ليس به بأس^(٢). وقال أبو زرعة: ضعيف^(٣).

وقال أبو حاتم: شيخ^(٤). قال ابن عدي: ولعبد الحميد، عن ابن المنكدر^(٥) عن جابر أحاديث بعضها مشاهير وبعضها، لا يتابع عليه، وقد روى عن غير ابن المنكدر من أهل المدينة مثل أبي حازم وغيره وروى عنه ما، لا يتابع عليه^(٦).

قال ابن حجر: «صدوق يخطئ، من الثامنة». أخرج له الترمذي^(٧).

قال الدكتور بشار عواد، وشُعيب الأرناؤوط: «ضعيف يُعتبر به، إذ لم يوثقه كبير أحد»^(٨).

وجه الاختصاص:

في هذا المثال استعمل ابن حجر صورة الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه، لترجيح رواية إسرائيل عن أبي إسحاق الموصولة^(٩)، على رواية شعبة وسفيان المرسله، لأنَّ إسرائيل من آل بيت أبي إسحاق فهو جدُّه، وكذلك ذكر ابن حجر أنَّه روى الحديث من آل بيته يونس بن أبي إسحاق^(١٠)، وعنه: ابنه عيسى، وآل بيت الشيخ أعرف النَّاس به وبأحواله، وبمروياته وأخصَّ به من غيرهم، لاسيَّما إن كانوا من تلاميذه الملازمين له المتقنين لحديثه، وقد

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِي (ص: ١٦٢).

(٢) الجرح والتَّعديل (٦ / ١١).

(٣) نفسه.

(٤) الجرح والتَّعديل (٦ / ١١).

(٥) مُحَمَّد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر التَّيْمِي المدني، ثقة فاضلٌ، من الثالثة، مات سنة ثلاثين أو بعدها. أي: ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨).

(٦) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٧ / ١٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٣).

(٨) تحرير تقريب التهذيب (٢ / ٢٩٨).

(٩) ينظر: (ص: ٣٧).

(١٠) ذكرت فيما سبق (ص: ٣١٥) أنَّ الرواية الصَّحيحة عن يونس، ليست عن أبي إسحاق؛ بل عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى، فتكون متابعة لرواية أبي إسحاق، وتؤيد صحَّة رواية أبي إسحاق الموصولة.

- تواطئ كلام النُّقاد على تثبيت إسرائيل في جدّه أبي إسحاق وثبت في ذلك نقول كثيرة، منها:
١. نقل الترمذي في "جامعه"^(١) نصّاً عن عبد الرحمن بن مهدي يدل على كون إسرائيل من أثبت أصحاب أبي إسحاق، وأنّ له مزيّة على الثوري في كونه يأتي بالحديث تامّاً، قال عبد الرحمن بن مهدي: «ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم»^(٢).
 ٢. رجّح الدارقطني رواية إسرائيل كذلك؛ لأنّه من الحفاظ عن أبي إسحاق، وأيد ترجيحه بنقل عن ابن مهدي، يدلّ على إتقان إسرائيل لحديث أبي إسحاق، قال: «كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد»^(٣).
 ٣. روى البيهقي في "سننه الكبير"^(٤) بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي أنّه كان يقول: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري - يعني: في أبي إسحاق».
 ٤. وروى بسنده إلى حجاج، قال: قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق، قال: «سلوا عنها إسرائيل؛ فإنه أثبت فيها مني»^(٥).
 ٥. وقال صالح جزرة: «إسرائيل أتقن في أبي إسحاق خاصّة»^(٦).
 ٦. وقال البزار في "مسنده"^(٧): «وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحاق، وعن حفظه له».
 ٧. وقال أبو حاتم: «ثقة، صدوق، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»^(٨).

(١) (٢ / ٣٩٤).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٩)، تهذيب التهذيب (١ / ٢٦٣).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧ / ٢١١).

(٤) (٧ / ١٠٨).

(٥) السنن الكبير للبيهقي (٧ / ١٠٨)، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٣٠)، وشرح علل الترمذي (٢ / ٧١٢).

(٦) نفسه (٧ / ١٠٩).

(٧) (٨ / ١١٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢ / ٣٣١).

٨. وقال ابن أبي حاتم: حدثني أبي، حدثني ابن أبي الثلج، نا شَبَابَة قال: قلت ليونس بن

أبي إسحاق: أمل علي حديث أبيك، قال: «اكتبه عن إسرائيل فإن أبي أملاه عليه»^(١).

٩. وقال أيضاً: قلت من أحب إليك يونس، أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: «إسرائيل؛

لأنَّه صاحب كتاب»^(٢).

١٠. وقال أبو حاتم: «إسرائيل ثقة، متقنٌ، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»^(٣).

١١. وقال عيسى بن يونس: «كان أصحابنا سفيان، وشريك، وعدَّ قومًا، إذا اختلفوا في

حديث أبي إسحاق يأتون أبي فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني،

وأتقن لها، وكان قائد جدّه»^(٤).

وعبارة "قائد جدّه": تشعر بالملازمة الشديدة؛ لأنَّ قائد الأعمى يكون معه في كل حين

لا يفارقه.

فيتلخَّصُ ممَّا سبق أن إسرائيل من أثبت أصحاب أبي إسحاق لعدَّة مزايا:

١. أنَّه جدُّه يعني: أنَّه من آل بيته.

٢. أنَّه قائد جدّه، بمعنى أنَّه لا يكاد يفارقه.

٣. أنَّه كان صاحب كتابٍ.

فهذه المزايا الثلاث جعلته حافظاً، متقناً، متبَّناً في حديث أبي إسحاق.

وهناك وجوه ترجيحٍ أخرى، جعلت رواية إسرائيل هذه عن أبي إسحاق مقدَّمةً على

غيرها، أضيفها على التَّرجيح بهذه الصُّورة من الاختصاص، منها كلام الإمام التَّرمذي^(٥) الذي

تقدَّم في المثال على هذه الصُّورة فيستنبط منه عدَّة مرجَّحات لرواية إسرائيل:

(١) الجرح والتَّعديل (٢/ ٣٣٠).

(٢) نفسه (٢/ ٣٣١).

(٣) نفسه.

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٤٧٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٢)، تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٩).

(٥) العلل الكبير (ص: ١٥٥).

١. أن سماع شعبة وسفيان الثوري من أبي إسحاق كان في وقت واحد، وسماع من خالفهم من الرواة كان في أوقات مختلفة، والأئمة يرجحون من سمع في مجالس مختلفة، على من سمع في مجلس واحد؛ لأن الشيخ قد تعرض عليه بعض الأحوال فيخطئ في الحديث، أو يسوقه مختصراً، أو ينشط مرةً فيصّله، ويكسل أخرى فيرسله، ثم قد يرجع أصله، أو يتنبّه على غلطه، فيحدثه بعد ذلك على الصواب، ولذا تقدم رواية من سمع منه في مجالس مختلفة، على من سمع في مجلس واحد^(١)؛ لأن احتمال الخطأ فيها أقل وروداً من احتمال الخطأ في مجلس واحد.

٢. أن يونس روى هذا الحديث عن أبيه، فيكون متابعاً لإسرائيل، وهو من آل بيته وأعرف به، وله مزية أخرى ذكرها الترمذي، وهي: أنه قديم السماع من أبي إسحاق، وقدم السماع مرجح لرواية الراوي كما سبق ذكره^(٢).

٣. أن شريك تابع إسرائيل في رواية هذا الحديث عن أبي إسحاق، وهو وإسرائيل مقدّمان في أبي إسحاق؛ فهما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة، وسفيان.

الحكم على الحديث من الوجه الرابع:

الحديث من الوجه الذي رجّحه الترمذي، والدارقطني، ابن حجر وغيرهم، وهو رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، صحيح الإسناد، رواه ثقات، وصحّ الحديث غير واحد من الأئمة، منهم:

- عبد الرحمن بن مهدي: أسند الحاكم عن أبي بكر محمد بن إسحاق أنه كان يقول، سمعت أبا موسى يقول: «كان عبد الرحمن بن مهدي يثبت حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، يعني: في النكاح بغير ولي»^(٣).

(١) ينظر: قرائن الترجيح في الشاذ والمحفوظ (١/ ٣٤١).

(٢) ينظر: القسم النظري (ص: ٨٦).

(٣) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ١٧٠).

- علي بن المديني: أخرج الحاكم بسنده عن علي بن المديني أنه قال: «حديث إسرائيل صحيح في «لا نكاح إلا بولي»»^(١).
- محمد بن يحيى الذهلي: أخرج الحاكم بسنده عن أبي بكر محمد بن إسحاق الإمام أنه قال: سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب، فقال: «حديث إسرائيل صحيح عندي»^(٢).
- البخاري: أخرج البيهقي بسنده عن محمد بن هارون المسكي أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، وسئل عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»، فقال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه، فإن ذلك لا يضر الحديث»^(٣). يعني: لا يضره بالإعلال.
- الترمذي: قال: «وحديث أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ عندي أصح»^(٤).
- البزار: قال: «والحديث لمن زاد إذا كان حافظاً، وإسرائيل حافظ عن أبي إسحاق، والذين رووه عن شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة، أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» فالذين قالوا: عن أبي بردة عن أبي موسى، قد جاءوا بما جاء به شعبة، والثوري، وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحاق، وعن حفظه له».
- ثم قال مصوباً وصل الحديث: «وإنما بلغني أن الثوري وشعبة قالوا لأبي إسحاق: حدثك أبو بردة عن النبي ﷺ - فقال: نعم، ولم يبلغنا أنهما قالوا: حدثك أبو بردة، فقال: لا إنما حدثني أبو بردة، على أن يونس بن أبي إسحاق ثقة، وشريك، وقيس، قد تابعا إسرائيل على إسناده وتوصيله، وبشر بن منصور، وكان من خيار الناس قد أسنده عن سفيان، وجعفر بن عون قد أسنده أيضاً عن سفيان»^(٥).

(١) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ١٧٠).

(٢) نفسه.

(٣) السنن الكبير للبيهقي (٧/ ١٠٨).

(٤) العلل الكبير (ص: ١٥٥، ١٥٦).

(٥) يصحح هنا البزار عن سفيان والثوري رواية الوصل، وقد قدمت الخلاف عليهما في ذلك، وأن الأكثر على أنها كانا يرسلان الحديث كما ذكر ذلك الترمذي حين نقل علّة الحديث.

ولا نعلم فيما روى جعفر بن عون أحاديث يعد عليه أنه أخطأ فيها فيعد هذا من خطئه، فالحديث عندنا قد تواصلت به الأخبار في اتصاله ورفعته وإن قصّر به مقصّر، فالخبر ثابت عن رسول الله ﷺ^(١).

قال السخاوي عند كلامه على تعارض الوصل والإرسال، وأيّهما يُقدّم: «فالحقّ حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفنّ - كابن مهدي، والقطّان، وأحمد، والبخاري - عدم اطراد حكم كلٍّ».

بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجّح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجّح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس، ومن راجع أحكامهم الجزئية تبين له ذلك، والحديث المذكور لم يحكم له البخاري بالوصل، لمجرد أنّ الواصل معه زيادة، بل لما انضم لذلك من قرائن رجحته؛ ككون يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم، لا سيما وإسرائيل، قال فيه ابن مهدي: إنه كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد. ولذلك قال الدارقطني: يشبه أن يكون القول قوله. ووافقهم على الوصل عشرة من أصحاب أبي إسحاق [ممن سمعه] من لفظه، واختلفت مجالسهم في الأخذ عنه، كما جزم به الترمذي. وأمّا شعبة والثوري فكان أخذهما له عنه عرضاً في مجلس واحد^(٢).

ووافق ابن حجر كذلك في أنّ الترجيح ليس من أجل كون الرواية زيادة من ثقة، فقال: «الذين صحّحوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط؛ بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره»^(٣).

(١) مسند البزار (٨ / ١١٤).

(٢) فتح المغيث (١ / ٢١٦، ٢١٧).

(٣) فتح الباري (٩ / ١٨٤).

• الحاكم: قال في "مستدرکه" (١) مصححاً رواية إسرائيل بعد أن ذكر طرقاً لها: «هذه الأسانيد كلها صحيحة، وقد علّونا فيه عن إسرائيل، وقد وصله الأئمة المتقدمون الذين ينزلون في رواياتهم عن إسرائيل، مثل عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، ويحيى بن آدم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد حكموا لهذا الحديث بالصحة» وقد صحّح بعضهم الوصل والإرسال عن أبي إسحاق، وذكر أن الإرسال حصل من باب التّقصير الذي يحصل من الراوي أحياناً، فإذا سئل عنه وصله، منهم ابن حبان، فقد صحّح كلا الوجهين الوصل، والإرسال، ونسب هذا الاختلاف لأبي بريدة، وأبي إسحاق كذلك، وأنها كانا يرويانها على الوجهين، فقال: «سمع هذا الخبر أبو بريدة، عن أبي موسى مرفوعاً، فمرة كان يحدث به عن أبيه مسنداً، ومرة يرسله، وسمعه أبو إسحاق من أبي بريدة مرسلًا ومسنداً معاً، فمرة كان يحدث به مرفوعاً، وتارة مرسلًا، فالخبر صحيحٌ مرسلًا ومسنداً معاً، لا شك ولا ارتياب في صحّته» (٢).

وقال الدارقطني: «أن أبا إسحاق كان ربّما أرسله، فإذا سئل عنه وصله» (٣). ولعلّ هذا هو الصحيح، وهو سبب الاختلاف، وأنّ الحديث ثابتٌ عن أبي إسحاق بالوصل، والإرسال، وأنّ الإرسال كان من باب التّقصير -والله أعلم-.

(١) (٢/ ١٧٠).

(٢) صحيح ابن حبان (٩/ ٣٩٤).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٢١١).

المطلب الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه

المثال الأول: قال الترمذي: حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنِي كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْضاً^(١) مِنْ ثُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبَيَّضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ دَاوُدُ فَقَالَ: رَبِّ كَمْ جَعَلْتَ عُمرَهُ؟ قَالَ: سِتِينَ سَنَةً، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا قُضِيَ عُمرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطَهَا ابْنُكَ دَاوُدَ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمُ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطَى آدَمُ فَخَطَّتْ ذُرِّيَّتُهُ»^(٢).

(١) الوَبَيْضُ: البريق. وقد وَبَصَ الشَّيْءُ بَيَّضَ وَبَيْضاً. وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٤٦)، الغريبي في القرآن والحديث (٦ / ١٩٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥ / ١٥٩) برقم: (٣٠٧٦)، والبزار في "مسنده" (١٥ / ٣٣٥) برقم: (٨٨٩٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢ / ٨) برقم: (٦٦٥٤)، والحاكم في "مستدرکه" (٢ / ٣٢٥).

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١١ / ٢٦٣) برقم: (٦٣٧٧) من طريق ابن وهب، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

وسئل أبو زرعة في علل الحديث (٤ / ٧١١): عن رواية أبي نعيم ورواية ابن وهب أيهما أصح؟ قال: حديث أبي نعيم أصح؛ وهم ابن وهب في حديثه.

والوهم الواقع من ابن وهب هو روايته عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار بدلاً من أبي صالح.

دراسة رجال الإسناد:

- عبد بن حميد أبو محمد الكسبي^(١) على الأصح، وقيل: الكشي اسمه: عبد الحميد: روى: عن علي بن عاصم، ومحمد بن بشر، والنضر بن شميل، وعنه: مسلم، والترمذي، وابن خزيمة الشاشي، وعمر البجيري^(٢). ذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣) وقال: كان ممن جمع وصنف. قال الذهبي: حافظ جوال ذو تصانيف^(٤). وقال ابن حجر: ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وأربعين. أي: تسع وأربعين ومائتين. أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والترمذي^(٥).
- الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم الملائني: قال ابن حجر: ثقة ثبت^(٦).
- هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد: روى عن: زيد بن أسلم، ونافع، والمقبري، وعنه: ابن وهب، والقعنبي، وابن مهدي^(٧). قال ابن معين: ليس بذاك القوي^(٨). وقال أحمد بن حنبل: كان يحبى لا يروي عنه^(٩).

(١) نسبة إلى كس: قال ياقوت بكسر أوله، وتشديد ثانيه: مدينة تقارب سمرقند، وقال أبو الفضل بن طاهر: كس، بالسين المهملة، تعريب كش، بالشين المعجمة. قال ابن ماكولا في الإكمال في رفع الارتباب (١٤٤ / ٧): منه جماعة من المحدثين والعراقيون وغيرهم، يقولونه بفتح الكاف، وربما صحفه بعضهم فقال به الشين المعجمة وهو خطأ، واستملى لي الصوري على أبي الحسن العتيقي رحمه الله، حديثا فقال فيه: الكشي بالشين المعجمة، فردّه عليه، وقال بالسين المهملة، وقال الأمير رحمته الله: ولما عبرت نهر جيحون وحضرت بخارا وسمرقند وجدتهم جميعهم يقولون: كس بكسر الكاف وبالسين المهملة.

(٢) الكاشف (١ / ٦٧٦).

(٣) (٨ / ٤٠١).

(٤) الكاشف (١ / ٦٧٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦). تقدّمت ترجمته (ص: ٢٧٠).

(٧) الكاشف (٢ / ٣٣٦).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٧٠).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٥٠٧).

وقال أيضاً: لم يكن مُحْكَم الحديث^(١). وقال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم^(٢). وقال أبو حاتم: هو وابن إسحاق عندي واحد^(٣). وقال النسائي: ضعيف^(٤). وقال ابن عدي: مع ضعفه يُكتب حديثه^(٥). وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد^(٦).

قال الذهبي: حسن الحديث^(٧). وقال ابن حجر: «صدوق له أوهامٌ ورمي بالتشيع، من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها». أي: ستين ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٨).

ويظهر لي أنَّ الرَّاجح ضعفه يتبيَّن ذلك من مجموع أقوال النُّقاد، إلَّا أنَّه وثق في روايته عن زيد بن أسلم، كما روى الآجُرِّي عن أبي داود، أنَّه من أثبت الناس في زيد بن أسلم.

• زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني:

روى عن: ابن عمر، وأنس، وأبيه، وعنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبيد الله بن عمر، والثوري، ومالك، ومَعْمَر^(٩).

متفق على توثيقه وجلالته، وثقه أحمد بن حنبل^(١٠)، وأبو زُرعة^(١١)، وأبو حاتم^(١٢)، وابن

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٨).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٠٦-٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٦٢).

(٤) الضُّعفاء والمتروكون (ص: ١٠٤).

(٥) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٨/ ٤١١).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٠٦-٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(٧) الكاشف (٢/ ٣٣٦).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٥).

(١٠) العلل ومعرفة الرِّجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٠٩).

(١١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٥٥).

(١٢) نفسه.

خِرَاش^(١).

وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتاب فيه تفسير القرآن^(٢).

قال ابن حجر: ثقةٌ عالمٌ وكان يرسل، من الثالثة، مات سنة ست وثلاثين. أي: ست وثلاثين ومائة. أخرج له الجماعة^(٣).

• ذُكِرَ أبو صالح السَّمان الزَّيات المدني^(٤):

روى عن: عائشة، وأبي هريرة، وعنه: بنوه عبد الله، وسُهَيْل، وصالح، والأعمش^(٥).
قال ابن معين: ثقةٌ^(٦). وقال أحمد بن حنبل: أبو صالح من أجلة الناس وأوثقهم، ومن أصحاب أبي هريرة، وقد شهد الدار يعني زمن عثمان رضي الله عنه، وهو ثقةٌ ثقةٌ^(٧). وقال أبو زرعة: مديني ثقةٌ مستقيم الحديث^(٨). وقال أبو حاتم: صالح الحديث يحتجُّ بحديثه^(٩).
قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة. أخرج له الجماعة^(١٠).

وجه الاختصاص:

هذا الحديث من رواية هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، وقد نقل الآجُري عن أبي داود^(١١) كما تقدّم أنّه من أثبت الناس فيه، إذن فهو ضعيفٌ لكنّه موثّقٌ في زيد بن أسلم.

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩ / ٢٨٢).

(٢) نفسه.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).

(٤) تقدمت ترجمته مختصراً من التقريب (ص: ٢٤٩).

(٥) الكاشف (١ / ٣٨٦).

(٦) الجرح والتعديل (٣ / ٤٥١).

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

(٩) نفسه.

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٣).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٠ / ٢٠٦ - ٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٤ / ٢٩٨، ٢٩٩).

فهذه الصورة من الاختصاص من الصور التي ينبغي التَّفَتُّنُ لها عند البحث عن أقوال الأئمة في الراوي جرحاً وتعديلاً، فالراوي قد يكون ضعيفاً ضعفاً يسيراً كهشام بن سعد؛ لكنه موثق في شيخ من شيوخه أتقن حديثه فتقبل روايته عنه، ويكون في روايته عنه مقدماً. وقد أخرج الإمام مسلم لهشام في الشواهد أحد عشر رواية، سبعة منها عن زيد بن أسلم، وكأنه يشير بذلك إلى توثيقه فيه، وانتقائه لتلك الروايات.

قال ابن حجر في توجيه تخريج الشيخين لبعض أحاديث المتكلم فيهم: فأمّا إن خرج له في المتابعات، والشواهد، والتعليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصّدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيّن السبب، مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأنّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدر، ومنها ما لا يقدر، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك: أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه^(١).

وفي هذا المعنى ذكر الدكتور بشّار عواد تحريراً بديعاً في مقدمته على "الجمع بين الصحيحين"^(٢) لعبد الحق الإشبيلي، فذكر أن المتقدمين من النقاد الجهابذة: يعرفون أن المتكلم فيهم -من غير المتروكين والهلكتي والكذابين- يقع في حديثه الخطأ القليل والكثير؛ ولكنهم يدركون بل يعرفون حق المعرفة ما أخطئوا فيه وما رَوَوْه صحيحاً على الوجه، فما كان يضرهم أن ينتقوا من حديثهم الصحيح الذي عرفوا صحته، أو تابعه عليهم الثقات الضابطون المتقنون.

ثمّ بيّن أن الإمام البخاري يراعي ضبط الراوي لخبر بعينه، فذكر أنّ البخاري: يُلاحظ أيضاً على راوٍ متكلم فيه ضبطه لخبر فينتقيه دون غيره من غير نظرٍ إلى درجه وثاقة الراوي

(١) هدي السّاري (١/ ٣٨٤).

(٢) (ص: ١٢).

عموماً، فإنه يُلاحظ وثاقته وضبطه وإتقانه ودقته في خبرٍ معيّن^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح؛ لأنَّ هشام موثق في زيد بن أسلم، فزال عنه محذور خشية الغلط، فهذا ممَّا أتقنه، ولذا قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»^(٢).

وقد صحَّح الترمذي حديث هشام بن سعد الأنف الذكر، ويُفهم من ذلك اعتباره لتوثيقه في زيد، والله أعلم.

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه»^(٣).

وقال في موضعٍ آخر: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يُخرِّجاه»^(٤)، ولعلَّه وهمُّ من الحاكم ففي الموضع السابق ذكر أنَّه صحيح الإسناد، فهو ليس على شرط مسلم، لأنَّ الإمام مسلم أخرج لهشام بن سعد عن زيد بن أسلم كما سلف في الشواهد، ولم يخرج له احتجاجاً فهذا يعدُّ انتقاءً من مسلم، لما صحَّح عنده من مرويات هشام بن سعد.

وله متابعةٌ بمعناه من طريق الحارث بن أبي ذباب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة^(٥)، وإسناده حسن، والحارث هو: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب الدَّوسي المدني قال عنه ابن حجر: «صدوقٌ يهمل، من الخامسة، مات سنة ست وأربعين». أي: ومائة. أخرج له البخاري في "خلق أفعال العباد"، ومسلم، وأبو داود في "المراسيل"، والترمذي،

(١) مقدمة د. بشَّار عوَّاد لكتاب الجمع بين الصحيحين (ص: ١٢).

(٢) الجامع (٥/ ١٥٩).

(٣) المستدرک على الصحيحين (٢/ ٥٨٥).

(٤) المستدرک على الصحيحين (٢/ ٣٢٥).

(٥) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥/ ٣٨٢) برقم: (٣٣٦٨)، والنسائي في "الكبرى" (٩/ ٩٢) برقم: (٩٩٧٥)، والبيزار

في "مسنده" (١٥/ ١٥٠) برقم: (٨٤٧٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١/ ٤٥٣) برقم: (٦٥٨٠)، وابن حبان في

"صحيحه" (١٤/ ٤٠) برقم: (٦١٦٧)، والحاكم في "مستدرکه" (١/ ٦٤).

والنسائي، وابن ماجه^(١).

وقال بشار عواد، وشُعَيْب الأرنؤوط: «بل صدوق، حسن الحديث، إلا في رواية الدَّرَاوَرْدِي عنه فهو ضعيف، فقد قال أبو زُرْعَةَ الرازي: ليس به بأس^(٢). ووثقه ابن حبان^(٣)، والذهبي^(٤)، واحتجَّ به مسلم في "صحيحه"، وانفرد أبو حاتم^(٥)، فقال: يروي عنه الدَّرَاوَرْدِي أحاديث منكراً، ليس بالقوي»^(٦).

وقال ابن مَنْدَه عقب إخراجِه لهذا الحديث: «هذا حديث صحيح من حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رواه خَلَّاد وغيره، وروى هذا الحديث صفوان، عن عيسى، عن الحارث بن أبي ذباب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، وهو صحيح أيضاً»^(٧).

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٨٠).

(٣) الثقات (٦/ ١٧٢).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٧).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٨٠).

(٦) تحرير تقريب التهذيب (١/ ٢٣٦).

(٧) الرد على الجهمية لابن منده (ص: ٢٤).

المثال الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»^(١).

وجه الاختصاص:

هذا مثال آخر للاختصاص بكون الراوي موثقاً في رواية بعض الشيوخ عنه رغم ضعفه، أو كونه متكلماً فيه، والراوي المتكلم فيه هنا هو إسماعيل أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس. روى عن: عن خاله مالك، وأبيه، وأخيه أبي بكر عبد الحميد، وسلمة بن وردان، وعنه: البخاري ومسلم، وإسماعيل القاضي، وعلي البغوي وأم^(٢).

إلا أن البخاري ومسلم أخرجا له بعض حديثه الذي توبع عليه، وقد كشف ابن حجر عن سر إخراج البخاري له رغم كلام من تكلم فيه، حيث عُرف عن البخاري تشدده في شرطه في الرواة، والسّر هو: أَنَّهُ عَرَضَ حَدِيثَهُ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِنْ كُتُبِهِ فَانْتَقَى مِنْهُ مَا صَحَّ مِنْهُ؛

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ٦٩) برقم: (٢١٣٩).

وأخرجه مالك في "الموطأ" (١ / ٩٨٥) برقم: (٢٥١٦ / ٥٧٩).

وقد توبع إسماعيل بن أبي أويس، تابعه عبد الله بن يوسف عن مالك به، وفيه زيادة: «وَلَا تَلْقُوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ» أخرجه من طريقه البخاري في "صحيحه" (٣ / ٧٢) برقم: (٢١٦٥).

وتابعه أيضاً يحيى بن يحيى عن مالك به، أخرجه من طريقه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٣) برقم: (١٤١٢)، وعبد الله بن مسلمة الفعّاني عن مالك به بنفس الزيادة التي في رواية عبد الله بن يوسف، أخرجه من طريقه أبو داود في "سننه" (٣ / ٢٨١) برقم: (٣٤٣٦)، وقتيبة بن سعيد عن مالك والليث به، أخرجه من طريقه النسائي في "المجتبى" (١ / ٨٨٠) برقم: (٤٥١٥ / ١) والنسائي في "الكبرى" (٦ / ٢٢) برقم: (٦٠٥٠)، وسويد بن سعيد أخرجه من طريقه ابن ماجه في "سننه" (٣ / ٢٩٨) برقم: (٢١٧١)، وخالد بن مخلد أخرجه من طريقه الدارمي في "مسنده" (٣ / ١٦٧٢) برقم: (٢٦٠٩)، وعبد الرحمن بن مهدي عن مالك به أخرجه من طريقه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٠٤١) برقم: (٤٦١٩) بلفظ: «نَهَى عَنْ تَلْقَى السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا الْأَسْوَاقُ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ وَقَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَكَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ يَنْ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ»، و(٣ / ١١٦١) برقم: (٥٤٠٠) بدون ذكر: «وكان إذا عجل...». وأحمد بن أبي بكر عن مالك به، أخرجه من طريقه ابن حبان في "صحيحه" (١١ / ٣٣٩) برقم: (٤٩٦٥).

(٢) الكاشف (١ / ٢٤٧).

ولذا خَصَّت روايات البخاري عنه بالقبول، وكذلك فإن مسلماً انتقى ما صح من حديثه، ومروياته عند مسلم قليلة جداً عدتها سبع روايات.

قال ابن حجر في بيان حال "إسماعيل": «احتجَّ به الشيخان إلا أنَّهما لم يكثرَا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري ممَّا تفرَّد به سوى حديثين، وأمَّا مسلم فأخرج له أقلَّ ممَّا أخرج له البخاري، وروى له الباقر سوى النسائي^(١)؛ فإنَّه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته^(٢)، واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به^(٣)، وقال مرة: ضعيف^(٤)، وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه^(٥)، وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً^(٦)، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به^(٧)، وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح^(٨)، قلت: «وروي في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويُعرض عما سواه، وهو مشعرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدَّح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيُعتبر فيه»^(٩).

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكون (ص: ١٧).

(٢) يريد به: ما نقله الفضل عن سلمة أنَّه قال: حضرت ابن أبي أُويس تُعرض عليه مسائل مالك، فقرأ عليه: شكَّ ابن وهب، أو كلام نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أُويس ثقةٌ، وقد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً منه. المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٧، ١٧٨).

(٣) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٢٦).

(٤) قال ابن محرز: وسألت يحيى عن إسماعيل بن أبي أُويس فقال: ضعيفٌ، أضعف النَّاس، لا يجُلُّ لمسلم أن يحدث عنه بشيء. تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٦٥).

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٢٥).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ١٨١).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ١٨١).

(٨) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٢٣).

(٩) هدي السَّاري (١/ ٣٩١).

وقال عنه ابن حجر في "التقريب"^(١): «صدوقٌ أخطأ في أحاديث من حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين». أي: ست وعشرين ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وينبغي لمن يشتغل بدراسة الأحاديث أن يتنبه لهذا النوع من الاختصاص، لا سيما عند الحكم على روايات الرواة المتكلم فيهم، حتى لا يقع في الغلط، وقد حرّر الإمام ابن القيم هذا المعنى بكلام متين في غاية الإحكام، فقال رداً على من انتقد الإمام مسلم في تخريجه حديث "مَطَرُ الْوَرَّاقِ": «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنّه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضَعَف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن»^(٢).

فإذا فهم الباحث طريقة الأئمة الحذاق في التعامل مع أحاديث أمثال هؤلاء الرواة، زال عنه ما يمكن أن يعرض له من استشكالات عن سبب إخراج الأئمة لأحاديث هؤلاء، وعلم أنّهم سلكوا مع هذا الضرب سبيل الانتقاء، فلم يطرحوا كل حديثهم بل قبلوا ما تيقنوا من صحته. وفي هذا جوابٌ أيضاً عن كل من يشكك في بعض الأحاديث التي أخرجها الشيخان، ويطعن في الكتابين بسبب الكلام على رواتهما، فليعلم أنّ الإمام البخاري ومسلماً لم يخرجاً من أحاديثهم إلا ما تثبتوا منه، ووافقهم عليه الثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كما تقدم.

(١) (ص: ١٠٨).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٣٥٣).

المثال الثالث: قال الإمام مسلم: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا عُمَرُ بن يُوْنُسَ، حدثنا عِكْرِمَةُ بن عَمَّار، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بن سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فِزَارَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَّسَنَا^(١)، ثُمَّ شَنَّ الْعَارَةَ فَوَرَدَ الْمَاءَ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُتُقٍ مِنَ النَّاسِ فِيهِمُ الذَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْجَبَلِ فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ، فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْوَقَهُمْ وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ^(٢)، (قَالَ: الْقَشْعُ النَّطْعُ)، مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِ، فَسَقَطَتْهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ فَتَفَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْتَتَهَا، فَقَدَمْنَا الْمَدِينَةَ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ فَقَالَ: «يَا سَلَمَةَ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَعْجَبَتْنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدِ فِي السُّوقِ فَقَالَ لِي: يَا سَلَمَةَ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ اللَّهُ أَبُوكَ. فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا أُسْرُوا بِمَكَّةَ»^(٣).

وجه الاختصاص:

هذا الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم مثلاً على اختصاص الراوي بكونه موثقاً في شيخ معين، وهذا الراوي هو: عِكْرِمَةُ بن عَمَّار الحَنْفِيُّ الْعِجْلِيُّ أَبُو عَمَّار الْيَمَامِيُّ:

(١) التَّعْرِيسُ: نُزُولُ الْمُسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ نَزْلَةً لِلنَّوْمِ وَالِاسْتِرَاحَةِ، يُقَالُ مِنْهُ: عَرَّسَ يُعَرِّسُ تَعْرِيسًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٠٦).

(٢) الْقَشْعُ: الْجُلُودُ الْيَابِسَةُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا كَانَتْ تَرْتَدِي الْفَرَّوِ الْحَلَقَ. غريب الحديث للقياسم بن سلام (٤/ ١٨٨)، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٦٥).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥/ ١٥٠، ١٥١) برقم: (١٧٥٥).

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ١٧) برقم: (٢٦٩٧) والنسائي في "الكبرى" (٨/ ٤٧) برقم: (٨٦١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٤/ ١١١) برقم: (٢٨٤٦)، وأحمد في "مسنده" (٧/ ٣٦٠١) برقم: (١٦٧٦٥)، والطَّيَالِسِيُّ في "مسنده" (٢/ ٣٠٢) برقم: (١٠٣٩)، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (١٨/ ٥٥) برقم: (٣٣٩٢١)، والطَّحَاوِيُّ في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٦٠) برقم: (٥٢٧٤) وفي "شرح مشكل الآثار" (١٠/ ٦٠) برقم: (٣٩١٦)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١١/ ٢٠٠) برقم: (٤٨٦٠)، والطَّبْرَانِيُّ في "الكبير" (٧/ ١٤) برقم: (٦٢٣٧)، (٧/ ١٥) برقم: (٦٢٣٨)، والحاكم في "مستدركه" (٣/ ٣٦)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٩/ ١٢٩).

روى عن: الهرمّاس وله صحبة، وعن طاوس، وجماعة، وعنه: شعبة، والقطن، وعبد الرزاق^(١).

ذكر الإمام أحمد أنّ عكرمة أتقن حديث إياس بن سلمة، وأنه مضطرب عن غير إياس، وخصّ اضطرابه في رواية أخرى بيحيى بن أبي كثير، روى عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعافٌ ليس بصحاح، قلت له: من عكرمة أو من يحيى؟ قال لا، إلا من عكرمة. وقال في موضع آخر: أتقن حديث إياس بن سلمة يعني: عكرمة^(٢).

وقال أيضاً: عكرمة بن عمار مضطرب عن غير إياس بن سلمة، وكأنّ حديثه عن إياس بن سلمة صالح^(٣).

وعكرمة بن عمار هذا وثقه بعض الأئمة، وتكلّم فيه بعضهم، ومن تكلّم فيه كان لأجل حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير فضعفها وقال: ليس بصحاح^(٤). وقال أيضاً: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذلك مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفها^(٥). وقال: كان عند أصحابنا ثقةٌ ثبت^(٦). وقال يحيى بن معين: ثقة^(٧). وقال: كان عكرمة بن عمار أمياً وكان حافظاً. وقال: عكرمة بن عمار ثقةٌ يكتبون حديثه^(٨). وقال البخاري: عكرمة بن عمار يغلط الكثير في

(١) الكاشف (٢/ ٣٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٩٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٧٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٧٨).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/ ١٨٩).

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٣٣).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤/ ١٢٣).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٧٩).

أحاديث يحيى بن أبي كثير^(١).

وقال العجلي: ثقة^(٢). وقال أبو داود: ثقة، لما اجتمع الناس عليه فسألوه عن الأحاديث التي كانت عنده فقال: يا قوم كنت فقيهاً وأنا لا أدري! وقال: في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب^(٣).

وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط^(٤). وقال ابن خراش: كان صدوقاً صدوقاً، في حديثه نُكرة^(٥). وقال ابن عدي: هو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة^(٦).

وقال أبو علي صالح بن محمد الأسدي (صالح جزرة): كان يتفرّد بأحاديث طوال، ولم يشركه فيها أحد^(٧). وقال أيضاً: صدوق، إلا أنّ في حديثه شيئاً، روى عنه الناس^(٨). وقال ابن حبان: أمّا روايته عن يحيى بن أبي كثير ففيه اضطراب كان يحدث من غير كتابه^(٩). وقال الدارقطني: ثقة^(١٠).

قال ابن حجر: صدوقٌ يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب، من الخامسة مات قبيل الستين. أي: قبيل الستين ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(١١).

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٤١).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ١٤٤).

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجرّي للإمام أبي داود السجستاني (ص: ١٢٣).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١١).

(٥) تاريخ بغداد (١٤/ ١٩٠).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٨٦).

(٧) تاريخ بغداد (١٤/ ١٨٨).

(٨) نفسه.

(٩) الثقات (٥/ ٢٣٣).

(١٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٦).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦).

ولعل قول ابن حجر فيه يوفق بين أقوال النقاد.

هذا ما يتعلق بأقوال النقاد فيه، أمّا ما يتعلق بوجه الاختصاص في هذا المثال، فهو واقع من جهة إتقان عكرمة لحديث إياس بن سلمة، وهذا الحديث الذي أخرجه مسلم، من مروياته عن إياس.

وكما سبق في المثاليين الذي قبله فإنّ الإمامين البخاري ومسلم يتتقيان من أحاديث المتكلم فيهم ما علموا أنهم أتقنوه، وصحّ عندهم، ومن ذلك إخراج مسلم لهذا الحديث فقد أتقن عكرمة حديث إياس كما قال الإمام أحمد، وقد أخرج مسلم لعكرمة عن غير إياس، وعن يحيى بن أبي كثير وذلك فيما ثبت عنده أنه من صحيح حديثه.

ويجدر التنبيه هنا إلى خطأ من يحكمون على روايات كلّ راوٍ أخرج له الشَّيْخَان بالصَّحَّة، ويقولون على شرط الشَّيْخَيْن أو أحدهما، مع أنّهما لم يخرجاً لروايتهم جميعاً على وجه الاحتجاج المطلق، بل المخصوص بروايات معيّنة ثبتت عندهما صحتها، وقد أخرجاً لبعضهم كعكرمة هنا، وإسماعيل بن أويس، وهشام بن سعد كما في المثاليين السابقين وغيرهم، على سبيل الانتقاء من مروياتهم فينتقون ما صحّ من حديثهم، أو عن شيخٍ معيّن عرف إتقانهم عنه، فلا يصحّ والحال كذلك أن يقال على إسنادٍ فيه هؤلاء الرواة أنّه على شرطهما.

قال الزيلعي مبيناً خطأ الحاكم في بعض أحكامه: «وربما جاء إلى حديث فيه رجلٌ قد أخرج له صاحباً الصحيح عن شيخٍ معيّن لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجاً حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهلٌ، لأنّ صاحبِي الصحيح لم يحتجّا به إلا في شيخٍ معيّن، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما»^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما تقدّم.

(١) نصب الرّاية (١/ ٣٤٢).

المطلب الثالث: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه

المثال الأول: قال الإمام أحمد: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدثني وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله قال: خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع^(١) مريحاً على جمل لي ضعيف، فلما قفل رسول الله ﷺ جعلت الرفاق تمضي وجعلت أتحلف، حتى أدركني رسول الله ﷺ فقال: «ما لك يا جابر؟ قال: قلت: يا رسول الله، أبطأ بي جملي هذا...» الحديث.

قال الإمام البخاري: وقال ابن إسحاق: سمعت وهب بن كيسان: سمعت جابراً: «خرج النبي ﷺ إلى ذات الرقاع من نخل^(٢)، فلقني جمعا من غطفان^(٣)، فلم يكن قتال، وأخاف

(١) سُميت بذات الرقاع: قال ابن هشام: لأنهم رقعوا فيها راياتهم، ويقال: ذات الرقاع: شجرة بذلك الموضع. سيرة ابن هشام (٢/ ٢٠٤).

وقال السهيلي في "الروض الأنف" (٦/ ١٧٥، ١٧٦): وذكر غيره -يعني غير ابن هشام- أنها أرض فيها بقع سود وبقع بيض كأنها مرقعة برقاع مختلفة فسميت ذات الرقاع لذلك، وكانوا قد نزلوا فيها في تلك الغزاة. ثم رجح ما ذكره أبو موسى الأشعري في البخاري في سبب تسميتها بذلك فقال: وأصح من هذه الأقوال كلها ما رواه البخاري من طريق أبي موسى الأشعري، قال «خرجنا مع النبي ﷺ في غزاة ونحن سته نفر، بيننا بعير نعقبه، فنقبت أقدامنا، ونقبت قدمائنا وسقطت أظفارنا، وكنا نلف على أرجلنا الحرق، فسميت غزوة ذات الرقاع، لما كنا نعصب من الحرق على أرجلنا. وحدث أبو موسى بهذا، ثم كره ذلك، قال: ما كنت أصنع بأن أذكره، كأنه كره أن يكون شيء من عمله أفشاه». أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥/ ١١٣) برقم: (٤١٢٨).

(٢) قال ياقوت: منزل من منازل بني ثعلبة من المدينة على مرحلتين، وقيل: موضع بنجد من أرض غطفان المذكور في غزاة ذات الرقاع، وهو موضع في طريق الشام من ناحية مصر. معجم البلدان (٥/ ٢٧٦).

وهذه المنطقة حالياً شمال خيبر، وقيل: بل على بعد ١٠٠ كم شمال المدينة المنورة بين نخل وادي الحناكية وبين الشقرة. أطلس الحديث النبوي (ص: ١٧٩).

(٣) غطفان: قبيلة كبيرة من قيس عيلان، وبطن من جهينة، ومن جذام. لب اللباب في تحرير الأنساب (ص: ١٨٧)، وينظر: أنساب الأشراف للبلاذري (١٣/ ٩٥)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٢٤٨)، (١/ ٤٢١).

وهي قبيلة عدنانية كانت منازلهم بنجد ممّا يلي القرى، وجبل طيء، ومن أوديتهم الرمة. أطلس الحديث النبوي (ص: ٢٨٧).

النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيِ الْخَوْفِ»^(١).

قال ابن حجر في "فتح الباري"^(٢) بعد أن حكى الخلاف بين الروايات في زمان بيع جابر جملة للنبي ﷺ: «جزم ابن إسحاق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نخل، وكذا أخرجه الواقدي^(٣) من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر، وهي الرَّاجِحَةُ في نظري لأنَّ أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم، وأيضاً فقد وقع في رواية الطَّحاوي^(٤) أنَّ ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة^(٥)، وليست طريق تبوك^(٦) ملائمةً لطريق مكة، بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع، وأيضاً فإنَّ في كثير من طرقه: «أنَّه ﷺ سأله في تلك القصَّة هل تزوجت؟ قال: نعم، قال: أتزوجت بكرة أم ثيباً؟»^(٧)

(١) ذكرها البخاري تعليقاً: (١١٣ / ٥) برقم: (٤١٢٧).

ووصله ابن حجر في تعليق التعليق (١١٧ / ٤): فقال: «وأما حديث ابن إسحاق فكذا روينا في السيرة تهذيب ابن هشام عن زياد البكائي عن ابن إسحاق، وقد سبق له طريق في "الشروط" عند الإمام أحمد عن يعقوب عن أبيه عنه». ووصله البيهقي كذلك في "دلائل النبوة" (٣ / ٣٨٢) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار [قال]: حدثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ٦٢) برقم: (٢٠٩٧)، من طريق عبيد الله بن عمر، عن وهب بن كيسان، عن جابر، بمعناه، وأبهم الغزوة ولم يسمها، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ١٧٦) برقم: (٧١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤ / ٤٤٩) برقم: (٦٥١٨)، كلهم من نفس الطريق.

وقصَّة بيع جابر ﷺ جاءت من طرق كثيرة عند البخاري ومسلم وغيرهما.

(٢) (٣٢١، ٣٢٠ / ٥).

(٣) ينظر: مغازي الواقدي (١ / ٣٩٩، ٤٠٠).

(٤) أخرجه الطَّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١ / ٢٤٤) برقم: (٤٤١٥).

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥ / ٥٢) برقم: (٧١٥) من طريق جرير، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر قال: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقَصَّتِهِ... وابن حبان في "صحيحه" (١١ / ٢٧٨) برقم: (٤٩١١)، كلاهما من نفس الطريق.

(٦) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣ / ٣٢٩) برقم: (١٧٩٣) من طريق علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن جابر، وفيه تصريحٌ بأنَّ القصَّة كانت في غزوة تبوك.

(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ٦٢) برقم: (٢٠٩٧)، ومسلم في "صحيحه" (٤ / ١٧٦) برقم: (٧١٥).

الحديث. وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد وترك أخواته، فتزوج ثيباً لتمشطهن، وتقوم عليهن، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك؛ لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين -والله أعلم- لا جرم جزم البيهقي في "الدلائل"^(١) بما قال ابن إسحاق^(٢).

دراسة رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري أبو يوسف المدني:

روى عن: أبيه، وشعبة، وعنه: أحمد، وعبد^(٣).

وثقه ابن معين^(٤)، والعجلي^(٥)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٦)، وقال أبو حاتم: صدوق^(٧). وقال الذهبي: حجة ورع^(٨).

قال ابن حجر: «ثقة فاضل، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين». أي: ومائتين. أخرج له الجماعة^(٩).

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري أبو إسحاق المدني: روى عن أبيه والزُّهري، وعنه: ابن مهدي^(١٠).

(١) ينظر: (٣ / ٣٨١).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٢ / ٢٠٣).

(٣) الكاشف (٢ / ٣٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢٢٩).

(٥) معرفة الثقات (٢ / ٣٧٢).

(٦) (٩ / ٢٨٤).

(٧) الجرح والتعديل (٩ / ٢٠٢).

(٨) الكاشف (٢ / ٣٩٣).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧).

(١٠) الكاشف (١ / ٢١٢).

قال ابن معين: ليس به بأس^(١). وقال أحمد: أحاديثه مستقيمة^(٢). وقال في موضع آخر: ثقة^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد، حدثني أبي قال: ذكر عند يحيى بن سعيد عقيّل، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، يقول: عقيّل، وإبراهيم بن سعد! قال: إنّ هؤلاء ثقاتٌ لم يخبرهما يحيى^(٤).

وقال أبو داود: ثقة^(٥). وقال الجوزجاني: وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية من الزُّهري^(٦).

وقال صالح بن محمّد: إبراهيم بن سعد سماعه من الزُّهري ليس بذلك، لأنّه كان صغيراً حين سمع من الزُّهري^(٧). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٨). وقال ابن عدي: وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه، بمقدار ما تكلم فيه تحاملاً عليه فيما قاله فيه، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين، حدّث عنه جماعةٌ من الأئمة من هم أكبر سنّاً منه، وأقدم موتاً منه^(٩). ولخص حاله ابن حجر فقال: «ثقةٌ حجةٌ تُكلم فيه بلا قاذح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين» أي: خمس وثمانين ومائة. أخرج له الجماعة^(١٠).

- محمّد بن إسحاق بن يسار.
- وهب بن كيّسان القرشي مولا هم أبو نعيم المدني الملعّم:

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٠٥).

(٢) الجرح والتّعديل (٢/ ١٠١).

(٣) نفسه.

(٤) الضّعفاء الكبير للعُقيلي (١/ ٦٠).

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجُرّي (ص: ١٣٥).

(٦) ينظر: شرح علل التّرمني (٢/ ٦٧٤).

(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٦٠٣، ٦٠٤).

(٨) (٤/ ٤).

(٩) الكامل في ضعفاء الرّجال (١/ ٤٠٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٨٩).

روى: عن جابر، وعنه: مالك، وابن المَاجِشُون^(١). قال البخاري: سمع جابر بن عبد الله^(٢).

وثقه يحيى بن معين^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤)، والعجلي^(٥)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٦)، ووثقه الذهبي^(٧).

قال ابن حجر: «ثقة، من كبار الرابعة، مات سنة سبع وعشرين». أي: سبع وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة^(٨).

وجه الاختصاص:

رجح ابن حجر رواية ابن إسحاق على غيره بأربع مرجحات هي:

١. التَّرجيح بالاختصاص بكون الراوي من أهل الفن: فابن إسحاق إمام في المغازي، وقوله مقدّم في فنّه الذي اختصّ به، كما ذكر ذلك النُّقاد، قال أبو حاتم عنه: صاحب المغازي^(٩) وقال ابن عدي: صاحب مغازي رسول الله ﷺ^(١٠)، وقال الذهبي في "المغني في الضعفاء"^(١١): إمام لا سيما في السير، وقال في "تذكرة الحفاظ"^(١٢): وقال ابن أبي

(١) الكاشف (٢/ ٣٥٧).

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ١٦٣).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥١٦).

(٥) معرفة الثقات (٢/ ٣٤٤).

(٦) الثقات (٥/ ٤٩٠).

(٧) الكاشف (٢/ ٣٥٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٥).

(٩) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٥٤).

(١١) (٢/ ٥٥٢).

(١٢) (١/ ١٣٠).

عدي^(١): والذي تقرّر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي، والأيام النبوية، مع أنّه يشدُّ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي بل يستشهد به، وقال ابن حجر في "التقريب"^(٢): «إمام المغازي».

فرجّح ابن حجر روايته لكونها في فنه الذي برع فيه، فهي تتعلق بزمان قصة بيع جمل جابر للنبي ﷺ، وهل كان في غزوة ذات الرّقاع، أم تبوك؟

ووافقه الواقدي^(٣) كذلك وهو إمام في المغازي أيضاً، وإن كان متروكاً في الحديث.

٢. أن البيهقي جزم في "دلائل النبوة"^(٤) بأن قصّة بيع جمل جابر ﷺ، كانت في غزوة ذات الرّقاع، فأخرج قصّة بيع جمل جابر أثناء سرده لأحداث غزوة ذات الرّقاع، فوافق ابن إسحاق في أنّ هذه الحادثة كانت في تلك الغزوة، قال: باب ما ظهر في غزاته هذه من بركاته وآياته في جمل جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ، ثم ساق القصّة بأسانيده. وهذا يؤيد ترجيح ابن حجر ويوافقه.

٣. ذكر ابن حجر مرجّحاً آخر لرواية ابن إسحاق، وهو: الاستدلال على صحّة الرواية بالموقع الجغرافي، حيث ذكر أنه جاء في رواية الطّحاوي أنّ القصّة كانت عند رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة، حيث إنّ هذه الرواية تفيد أنّ القصّة كانت عند عودتهم من غزوة تبوك، ولكن خارطة السير المؤدية من تبوك إلى المدينة لا تمرّ بمكة، بخلاف

(١) محمّد بن إبراهيم بن أبي عدي وقد ينسب لجدّه، وقيل: هو إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع وتسعين [ومائة] على الصّحيح. أخر له الجماعة.

(٢) (ص: ٤٦٧).

(٣) محمّد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني، القاضي، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثمان وسبعون. أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٨).

(٤) أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٣/ ٣٨٢) رواية ابن إسحاق عن وهب بن كيّسان مسندة، فقال: أخبرنا محمّد بن عبد الله الحافظ قال: حدثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار [قال]: حدثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق قال: حدثنا وهب بن كيّسان عن جابر بن عبد الله قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ نَخْلٍ...» الحديث.

خارطة السير من ذات الرقاع؛ فإنَّها تمرُّ بمكة، وأخرج هذه الرواية مسلم، وابن حبان كما تقدم في التخريج.

٤. أنه ورد في بعض طرق الحديث قصة زواج جابر، وفيها تعليقه بزواجه من الثيب لرعاية أخواته، بعد وفاة أبيه في أحد، وغزوة ذات الرقاع وقعت بعد أحد بسنة، كما ذكر ابن حجر هنا، وذكر ذلك ابن هشام في "السيرة"^(١)، بينما وقعت غزوة تبوك بعد أحد بسبع سنين^(٢)، فالأظهر أنَّها ذات الرقاع، لإشعار القصة بأنَّ وقت زواجه كان قريباً من وفاة أبيه.

الحكم على الحديث:

إسناده حسنٌ فيه محمد بن إسحاق وهو «صدوقٌ يدلُّس»^(٣) كما قال ابن حجر، ولا يُخشى من تدليسه فقد صرح بالتَّحديث، كما ذكره البخاري قال محمد بن إسحاق: (سمعت وهب بن كيسان)^(٤).

وقال عنه الذهبي: «واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسنٌ، وقد صحَّحه جماعة»^(٥). وقد توبع محمد بن إسحاق، تابعه عبيد الله بن عمر فروى الحديث بمعناه عن وهب بن كيسان عن جابر، وفيه قصَّة بيع جمل جابر وزواجه، إلا أنَّ اسم الغزوة أُبهم في الرواية، وروايته أخرجها البخاري، ومسلم^(٦). فيكون الحديث صحيحاً لغيره.

(١) ينظر: (٢/ ٢٠٣).

(٢) ذكر ابن إسحاق أنَّ غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث. ينظر: سيرة ابن إسحاق (ص: ٣٢١).

وذكر ابن هشام في "سيرته" أنَّ غزوة تبوك كانت في رجب سنة تسع. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٥١٥).

(٣) (ص: ٤٦٧).

(٤) ذكره البخاري تعليقاً: (٥/ ١١٣) برقم: (٤١٢٧).

(٥) الكاشف (٢/ ١٥٦).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣/ ٦٢) برقم: (٢٠٩٧)، ومسلم في "صحيحه" (٤/ ١٧٦) برقم: (٧١٥).

المثال الثاني: قال الإمام البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّفُفُ الَّذِينَ لَا يُعْقِلُونَ﴾^(١) قَالَ: «هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ»^(٢).

وجه الاختصاص:

هذا الإسناد أخرجه البخاري في كتاب "التفسير" وهو من أسانيد التفسير المشهورة، وهي نسخة تفسيرية، وقد تساهل الأئمة في قبول أسانيد التفسير، ولم يطبقوا عليها قواعد المحدثين في النقد، وذلك اعتباراً لقرينة الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن، فيقدم في فنه على غيره من الحفاظ الأثبات، ويعتمد على قوله، لأن له مزيد عناية بفنه، وضبط له، ولذا فإنك تجد النقاد يقبلون مروياته الراوي في فنه، بل قد يحتجون بها، وإن كان ضعيفاً في الحديث.

وبالنظر لإسناد الرواية التي أخرجه البخاري يظهر أن فيها ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وورقاء هو: ابن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي: روى عن: عمرو بن دينار، وابن المنكدر، وعنه القرطبي، ويحيى بن آدم^(٣).

تكلّموا في روايته عن منصور وضعّفوه فيها دون غيرها، قال معاذ بن معاذ ليحيى بن سعيد القطان سمعت حديث منصور، قال يحيى بن سعيد: ممن سمع؟ أو قال: سمعت حديث منصور من ورقاء لا يساوي شيئاً^(٤). وقال ابن حجر: صدوق في حديثه عن منصور لين^(٥).

(١) [سورة الأنفال: ٢٢].

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١ / ٦) برقم: (٤٦٤٦)، وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره: (٥ / ١٦٧٧)، والطبري في "جامع البيان" (١٣ / ٤٦٠). وينظر: تفسير مجاهد (ص: ٣٥٣).

(٣) الكاشف (٢ / ٣٤٨).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ١١٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

قال الخطيب البغدادي: «احتجُّوا في التفسير بقوم لم يحتجُّوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير»^(١).

وأخرج البخاري لورقاء في كتاب التفسير هذه الرواية عن عبد الله بن أبي نجيح مراعاةً لهذه الخصوصية، وهي كونه من أهل الفن، ومن الرواة الأثبات عن ابن أبي نجيح الذين أوصلوا لنا هذه النسخة التفسيرية، قال عنه العباس بن مصعب: وكان يروي تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، بعضه سمعه من ابن أبي نجيح، وبعضه قرأه عليه، فهو أثبت الناس فيما يروى عنه^(٢).

ومع هذا فالشيخان لم يخرجوا لورقاء عن منصور بن المعتمر شيئاً، كما ذكر ابن حجر في "هدي الساري"^(٣).

وأما عبد الله بن أبي نجيح الثقفي مولاهم أبو يسار المكي، فقد تكلم الأئمة في سماعه للتفسير من مجاهد بن جبر، فنقل البخاري عن يحيى القطان تنصيبه على عدم سماع ابن أبي نجيح للتفسير من مجاهد، وأنه أخذه من كتاب القاسم بن أبي بزة^(٤) عن مجاهد، ثم أسقط القاسم الذي هو الواسطة، قال يحيى القطان: «لم يسمع ابن أبي نجيح من مجاهد التفسير كله يدور على القاسم بن أبي بزة»^(٥).

ونصَّ ابن حبان على أن جميع من روى التفسير عن مجاهد كان بواسطة القاسم، وليس ابن أبي نجيح فقط، قال ابن حبان: «لم يسمع التفسير من مجاهد أحدٌ غير القاسم بن أبي بزة، وأخذ الحكم^(٦)، وليث بن أبي سليم، وابن أبي نجيح، وابن جريج، وابن عيينة من كتابه ولم

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٧٩).

(٣) ينظر: (١/ ٤٤٩).

(٤) تقدّمت ترجمته مختصرةً (ص: ١٣٤).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٣٣).

(٦) هو ابن عتيبة تقدّمت ترجمته (ص: ٧٤).

يسمعوا من مجاهد»^(١). وقال أيضاً: «ابن أبي نجیح، وابن جُرَیح نظرا في كتاب القاسم بن أبي بَزَّة عن مجاهد في التفسير، فرويا عن مجاهد من غير سماع»^(٢). والقاسم ثقة كما قال ابن حجر^(٣). وعلى هذا فرواية ابن أبي نجیح عن مجاهد في التفسير منقطعة بمقياس المحدثين، وهي من قبيل التدليس لأن ابن أبي نجیح سمع من مجاهد، لكنه لم يسمع منه التفسير، ولهذا عده ابن حجر في المدلسين وقال: «أكثر عن مجاهد، وكان يدلّس عنه، وصفه بذلك النسائي»^(٤). ومع هذا فقد قبل الأئمة تفسيره عن مجاهد، وأجاب الطريفي عن إشكال متوقع، وهو أنّ عدم السماع علّة، فكيف تُقبل رواية عبد الله بن أبي نجیح وغيره عن مجاهد، وهي من كتاب القاسم، وليست سماعاً منه؟

فقال: «إنّ القاسم بن أبي بَزَّة هو من الثقات الكبار، وكتابه صحيح، وقد اعتنى بكتابه؛ فكل من روى عنه ذلك الكتاب على أخذ صحيح؛ فالرواية عنه صحيحة معتبرة»^(٥).

وأضيف جوابين آخرين هما:

١. أنّ مجاهداً إماماً في التفسير، وهو من أخص تلاميذ ابن عباس وأعرفهم بتفسيره، وأجمعهم لأقواله، وتفسيره لم يصل إلينا إلا من طريق هؤلاء الرواة الذين أخذوا عنه بواسطة القاسم.

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى"^(٦): «وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة: كالثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والبخاري. قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»^(٧). والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيّنة، عن ابن

(١) الثقات (٧/ ٣٣١).

(٢) الثقات (٧/ ٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٩).

(٤) تعريف أهل التقديس (ص: ٣٩). ذكره في المرتبة الثالثة، وفي النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٤٠) جعله في الطبقة الثانية.

(٥) التقرير في أسانيد التفسير (ص: ٤٧).

(٦) (١٧/ ٤٠٨، ٤٠٩).

(٧) جامع البيان (١/ ٩١).

أبي نجیح، عن مجاهد، وكذلك البخاري في صحيحه يعتمد على هذا التفسير، وقول القائل لا تصح رواية ابن أبي نجیح عن مجاهد، جوابه: أن تفسير ابن أبي نجیح عن مجاهد من أصح التفاسير؛ بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجیح عن مجاهد، إلا أن يكون نظيره في الصّحة، ثم معه ما يصدقه وهو قوله: «عرضت المصحف على ابن عباس أقفه عند كل آية وأسأله عنها»^(١).

٢. أن رواية ورّقاء عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس، نسخة تفسيرية مشهورة لذلك تسامحوا فيها، ولذا فقد صححها الأئمة، قال وكيع: كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نجیح^(٢)، وصحّحها ابن تيمية كما تقدم.

قال الطريفي منتقداً من يتشدد في قبول روايات التفسير، مبيناً أن ذلك خلاف منهج الأمة المتقدمين: «ومن طبق مناهج الأئمة النقاد في الأحكام على روايات التفسير أخطأ في ذلك، وقد اشتهر عند من لا عناية له من المتأخرين تطبيق تلك القواعد الحديثية التي نص عليها العلماء، فيما يسمى بعلوم الحديث، ومصطلح الحديث على أسانيد التفسير، وهذا مخالف لمنهج الأئمة، وقد بلغ ببعضهم التشدد في هذا الباب، فرد مرويات كثير من المفسرين مطلقاً كمرويات السدي إسماعيل بن عبد الرحمن^(٣)، ومرويات محمد بن كعب^(٤)، ومرويات ليث بن أبي سليم، في روايته عن مجاهد بن جبر، وغيرها باعتبار أن الأسانيد ضعيفة، وهذا إفراط»^(٥).

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ٢٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣).

(٣) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد الكوفي، صدوق يرمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين. أي: ومائة. أخرج له مسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ١٠٨).

(٤) محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القُرظي المدني وكان قد نزل الكوفة مدّة، ثقة عالم من الثالثة، ولد سنة أربعين على الصحيح ووهب من قال: ولد في عهد النبي ﷺ، فقد قال البخاري: إن أباه كان ممن لم يثبت من سبي قريظة، مات محمد سنة عشرين وقيل قبل ذلك. أي: عشرين مائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٥) التقرير في أسانيد التفسير (ص: ٣١، ٣٢).

وهذا المثال يصلح أيضاً مثلاً لصورة: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة لكونها منقطعة كما هو في هذا المثال لكن لما علمت الواسطة وهو القاسم الثقة زالت خشية كون الساقط ضعيفاً.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كما تقدم.

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم في "تفسيره" في قراءة عاصم لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوٍّ دَاخِرِينَ﴾^(١).

حدثنا حجاج بن حمزة، ثنا يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم: (وكل أتوه) مثقلة ممدودة على معنى: فاعلوه^(٢).

دراسة رجال الإسناد:

• حجاج بن حمزة بن سويد أبو يوسف الخشابي^(٣) القاضي:

سمع يحيى بن آدم، وعبد الله بن عبد الرحمن الدشتكي، وغيرهما، كبير، سمع منه أبو زُرعة، وأبو حاتم، وابنه ومسلم بن الحجاج^(٤).

قال أبو زُرعة: شيخٌ مسلمٌ صدوق^(٥)، قال عبد الله بن الحسن الهسنبجاني: أعرفه منذ ثلاثين أو أربعين سنة ما أعرفه إلا يزيداد خيراً^(٦)، قال الخليلي: ثقة^(٧).

• يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية:

روى عن: فطر، ومسرعر، ويونس بن أبي إسحاق، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن عَفَّان^(٨).

قال محمود بن غيلان: سمعت أبا أسامة يقول: وكان بعد الثوري في زمانه يحيى بن

(١) [سورة النمل: ٨٧].

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٣٢).

(٣) نسبة إلى خُشَابٍ بخاء مضمومة وشين معجمة وباء معجمة بواحدة، من قرئ الرِّي، معناه بالفارسية الماء الطيب. ينظر:

الإكمال في رفع الأرتياب (٣ / ٢٦٨)، ومعجم البلدان (٢ / ٣٧١).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٦٧٢).

(٥) الجرح والتعديل (٣ / ١٥٩).

(٦) نفسه.

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٦٧٢).

(٨) الكاشف (٢ / ٣٦٠).

آدم^(١). وقال الدارمي: قلت: فيحيى بن آدم ما حاله في سفیان فقال: ثقة^(٢). وقال يعقوب بن شيبه: ثقة كثير الحديث، فقيه البدن ولم يكن له سنٌّ متقدمٌ، سمعت علي ابن المديني يقول: يرحم الله يحيى بن آدم أي علم كان عنده^(٣). وقال أبو حاتم: كان يفقه وهو ثقة^(٤). قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ فاضلٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين. أخرج له الجماعة^(٥).

• أبو بكر^(٦) بن عيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنَّاط^(٧):

روى عن حبيب بن أبي ثابت، وعاصم، وأبي إسحاق، وعنه: علي، وأحمد، وإسحاق، وابن معين، والعطَّاردي^(٨). قال ابن معين: رجلٌ صدوقٌ ولكنه ليس بمستقيم الحديث^(٩)، وقال أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله عنه: ثقةٌ وربما غلط^(١٠)، وقال في رواية ابنه صالح: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير^(١١).

(١) تاريخ بغداد (١٤ / ١٤٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥ / ٣٥٢).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢٢٦).

(٣) تهذيب الكمال (٣١ / ١٩١)، تاريخ الإسلام (٥ / ٢١٦).

(٤) الجرح والتعديل (٩ / ١٢٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٧).

(٦) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤): مشهورٌ بكنيته والأصحُّ أنَّها اسمه، وقيل اسمه: محمد، أو عبد الله، أو سالم، أو شعبة، أو روبة، أو مسلم، أو خدَّاش، أو مُطَرَّف، أو حمَّاد، أو حبيب عشرة أقوال.

(٧) الحنَّاط: بفتح الحاء المهملة والنون وفي آخرها طاء مهملة، هذه النسبة إلى بيع الحنطة. الأنساب للسمعاني (٤ / ٢٦٨).

(٨) الكاشف (٢ / ٤١٢).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ٦٩).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٨٠).

(١١) الجرح والتعديل (٩ / ٣٤٩، ٣٥٠).

وقال ابن أبي حاتم سُئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عَيَّاش أيهما احفظ؟ قال: هما في الحفظ سواءٌ غير أن أبا بكر أصحُّ كتاباً^(١).

وقال ابن عدي: وهو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم، مثل: أبي إسحاق السبيعي، وأبو حُصَيْن^(٢)، وعاصم بن أبي النّجود، وهو صاحبه، وهو من قرّاء أهل الكوفة، وعن عاصم أخذ القراءة وعليه قرأ، وهو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به، وذلك أني لم أجده حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف^(٣).

والقول فيه ما قاله ابن عدي وابن حجر -والله أعلم- فهو ثقة، ولم ير له ابن عدي حديثاً منكراً من رواية الثقات عنه، ومن تكلم فيه كابن معين فإنه لأجل تغير حفظه بعدما كبر إلا أن كتابه صحيح.

• عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النّجود الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر:

روى عن: أبي وائل شقيق بن سلمة، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعنه الثوري، وشعبة^(٤).

أما كلام النقاد فيه فسيأتي في الفقرة التالية في وجه الاختصاص.

وجه الاختصاص:

هذا مثال على اعتماد المفسرين على قراءة عاصم بن أبي النّجود، فهذا الإمام ابن أبي حاتم ينقل قراءته في تفسيره، وغيره من المفسرين ينقلون قراءته ويعتمدونها.

(١) نفسه (٩ / ٣٥٠).

(٢) عثمان بن عاصم بن حُصَيْن الأسدي الكوفي أبو حُصَيْن، ثقة ثبت سني وربما دلّس، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين، ويقال: بعدها، وكان يقول: إنَّ عاصم بن بهدلة أكبر منه بسنة واحدة. أي: مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل بعدها. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٦).

(٤) الكاشف (١ / ٥١٨).

وعاصم بن أبي النجود إمامٌ من أئمة القراءات، وقراءته هي إحدى القراءات المسندة المتواترة التي يُحتجُّ بها، ويُعتمد عليها، مع أنَّ رتبته في رواية الحديث نازلةٌ قليلاً من جهة حفظه، فهو معتمدٌ في القراءة لكونه من أهل هذا الفن، ولهذا لم يؤثر نزول رتبته في الحديث على اعتياده في القراءة.

أمّا ثناء العلماء عليه في القراءة:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال هو عاصم بن أبي النجود، وكان رجلاً صالحاً، وبهدلة هو أبو النجود وكان رجلاً ناسكاً، قرأ على زُرٍّ^(١)، وقرأ زُرٌّ على علي، وقرأ على أبي عبد الرحمن السُّلَمي^(٢)، وقرأ أبو عبد الرحمن على عبد الله، وكان قارئاً للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءة عاصم، قال أبي: وأنا أختار قراءة عاصم^(٣). وقال العجلي: كان صاحب سنة وقراءة، وكان ثقةً رأساً في القرآن^(٤).

فروى عن حفص بن سليمان قال: قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أقرأتك بها، فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن علي^(٥).

وقال أبو بكر بن عيَّاش: سمعت أبا إسحاق السَّبيعي يقول: ما رأيت أحداً أقرأ من عاصم يعني: ابن أبي النجود^(٦). وقال الذهبي: إليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة، بعد شيخه أبي عبد الرحمن السُّلَمي^(٧). وقال ابن الجَزَري: شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء

(١) زُرٌّ بن حُبَيْش بن حُبَّاشة الأسدي الكوفي أبو مريم، ثقةٌ جليلٌ مخضرمٌ، [من الثانية]، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢١٥).

(٢) عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السُّلَمي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته ولأبيه صحبة، ثقةٌ ثبتٌ، من الثانية، مات بعد السبعين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٩٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٢٠).

(٤) معرفة الثقات (٢/ ٦).

(٥) معرفة القراء الكبار (ص: ٥٣).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٢).

(٧) معرفة القراء الكبار (ص: ٥١).

السبعة^(١). وقال أيضاً: جمع بين الفصاحة، والإيتقان، والتحرير، والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن^(٢). وقال ابن حجر: حجة في القراءة^(٣).

وأما كلام النقاد عليه في الجرح والتعديل:

وكان شعبة يقول: حدثنا عاصم بن أبي النجود، وفي النفس ما فيها^(٤).
يعني: كأنه يريد تضعيفه بعبارة.

وقال المروزي: سألت أبا عبد الله عن عاصم بن أبي النجود فقال: هو أستاذ أبي بكر بن عيَّاش، ليس به بأس، وكأنه لينه^(٥). وقال أيضاً: عاصم من أهل الخير، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في ثبت الحديث^(٦).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقة^(٧). وقال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة، وقد تكلم فيه ابن علية فقال: كأن كل من كان اسمه عاصماً سيئ الحفظ^(٨). وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ^(٩). وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب، وهو ثقة^(١٠)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١١).

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٣٤٦).

(٢) نفسه (١ / ٣٤٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٣٣٦).

(٥) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٥٤).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٥).

(٧) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤١).

(٨) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤١).

(٩) نفسه (٦ / ٣٤١).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٣ / ١٩٧).

(١١) (٧ / ٢٥٦).

وقال الدارقطني: ابن أبي النجود في حفظه شيء^(١).

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٢).

الحكم على الحديث:

إسناد الرواية إلى عاصم بن أبي النجود صحيح، وذكرت فيما سبق عرضه أن عاصم حجة في القراءة، وفي الحديث: صدوق له أوهام كما قال ابن حجر، فيكون الإسناد حسناً، لكن الغرض من التمثيل بهذا المثال هو كون بعض الرواة قد اختص بفن وبرع فيه، مع نزول درجته في رواية الحديث، فيقدم في فنه ويحتج به، بقطع النظر عن رتبته في رواية الحديث من حيث الجرح والتعديل، ولذا فإن الأئمة لا ينظرون إلى درجة إسناد الحديث، بل يقبلون روايته في فنه حتى وإن كان الإسناد ضعيفاً، وإنما ذكرت أحوال رجال الإسناد تكميلاً للفائدة.

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

المطلب الرابع: أمثله على: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح

المثال الأول: قال الإمام البخاري: حدثنا الحسن بن مُدرك قال: حدثنا يحيى بن حماد قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ اسْمُهُ الْوَضَّاحُ، مِنْ كِتَابِهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَتَمَّتْ كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي، وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمُرَتِهِ^(١)، إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ»^(٢).

وجه الاختصاص:

جاء التنصيص في هذه الرواية على أن يحيى بن حماد سمع من أبي عوانة من كتابه، وفيه إشارة إلى ما ذكره بعض الأئمة من أن كتاب أبي عوانة أوثق من حفظه، وأنه يخطئ من حفظه، وتأكيده على صحة هذه الرواية عن أبي عوانة فهو رواها من كتابه فلا مجال لوقوع الخطأ فيها، وممن ذكر صحة كتابه، وغلطه من حفظه، أبو زرعة فقال: بصري ثقة إذا حدث من كتابه^(٣)، وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً وهو صدوق ثقة^(٤).

ولهذا قال ابن حجر في "فتح الباري"^(٥) عند شرحه للحديث: قوله: «(من كتابه) إشارة إلى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه، وكان إذا حدث من كتابه أثنى مما إذا حدث

(١) (الحُمْرَة): سجادة صغيرة من سعف النخل تنسج بالخيوط. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣/ ٢٠٨). قال الخطابي: وسميت خُمْرَةً لأنها تستر وجه المصلي عن حديد الأرض، ومنه سُمِّيَ الحمار الذي يستر الرأس. أعلام الحديث (١/ ٣٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١/ ٧٣) برقم: (٣٣٣).

وأخرجه البخاري أيضاً (١/ ٨٥) برقم: (٣٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢/ ٦١) برقم: (٥١٣)، وأبو داود في "سننه" (١/ ١٤٢) برقم: (٣٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (١/ ٤١٦) برقم: (٦٥٣)، وأحمد في "مسنده" (١٢/ ٦٤٧٧) برقم: (٢٧٤٤٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (١/ ٥٦) برقم: (١٤٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٠) برقم: (٧٦٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/ ٩٩) برقم: (٢٣٢٩)، كلهم من طريق سليمان الشيباني عن شَدَّاد به.

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤١).

(٤) نفسه.

(٥) (١/ ٤٣٠).

من حفظه، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هُشيم»^(١). والإمام البخاري يروي عن أبي عوانة في صحيحه كثيراً ويعتمده، ولم يورد في بقية رواياته تنصيماً على رواية أبي عوانة من كتابه، فدلّ لك على أنه يرتضيه، ولا يرى ضعف حفظه، وقد يكون التنصيص من من ختن أبي عوانة يحيى بن حماد^(٢) تأكيداً منه على صحة هذه الرواية، أو على طريقة المحدثين في ذكر كيفية تحمّلهم من الشيخ، فبيّن أن تحمّله لهذا الحديث كان سماعاً من أبي عوانة وهو يحدثهم من كتابه.

أو ربّما نصّ البخاري على روايته من كتابه في هذا الحديث خاصّةً، لأنّه يفيد حكماً مهماً وهو طهارة ثوب الحائض وبدنها، فلا يضّر المصلي ملازمة ثوبه لها، قال ابن رجب: «في هذا الحديث دلالة على طهارة ثياب الحائض التي تلبسها في حال حيضها، وأن المصلي إذا أصابه شيء من ثيابها في تلك الحال لم تفسد صلاته»^(٣).

وقال ابن بطل: «يدلّ أن الحائض ليست بنجسٍ، لأنّها لو كانت نجساً لما وقع ثوبه عليها وهو يصلي، ولا قربت من موضع مصلاه، وفيه: أن الحائض تقرب من المصلي، ولا يضّر ذلك صلاته ولا يقطعها، لأنّها كانت تقرب قبلته، أنّه لا يصيبها بثوبه عند سجوده إلا وهي قريب منه، وأقوى ما يستدلّ به على طهارة الحائض مباشرة ﷺ لأزواجه وهنّ حيض فيما فوق المنزلة^(٤)، إلا أنّها وإن كانت طاهراً، فإنّه لا يجوز لها دخول المسجد بإجماع، لأمره في العيدين باعتزال الحيض المصلي»^(٥).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كما تقدم في التخريج.

(١) الجرح والتعديل (٩ / ٤٠).

(٢) يحيى بن حماد ابن أبي زياد الشيباني مولا هم البصري ختن أبي عوانة، ثقة عابد، من صغار التاسعة، مات سنة خمس عشرة. أخرج له البخاري ومسلم، وأبو داود في "الناسخ" والتّرمذي والنّسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٥٨٩).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢ / ١٩٢، ١٩٣).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٦٨) برقم: (٣٠٣) ومسلم في "صحيحه" (١ / ١٦٧) برقم: (٢٩٤).

(٥) شرح صحيح البخاري (١ / ٤٦٢).

وحديث أمر النبي ﷺ للحيض بشهود العيد واعتزال المصلي أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٧٩) برقم: (٣٥١)، ومسلم في "صحيحه" (٣ / ٢٠) برقم: (٨٩٠).

المثال الثاني: قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَيُوسُفَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَحْنَفُ؟ قَالَ: قُلْتُ: أُرِيدُ نَصَرَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (يَعْنِي عَلِيًّا). قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَحْنَفُ، ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». قَالَ: فَقُلْتُ: أَوْ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»^(١).

قال مسلم: وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ حَمَّادٍ إِلَى آخِرِهِ^(٢).

وجه الاختصاص:

هذا مثال آخر على صورة الاختصاص بتوثيق الراوي وقبول روايته لكونه صاحب كتاب صحيح، فقد أورد الإمام مسلم تنقيص الحجاج بن الشاعر على تحديث عبد الرزاق الصنعاني من كتابه، ليدفع توهم غلط عبد الرزاق؛ لأنه تغير بعدما عمي، قال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير^(٣)، ولهذا قال عنه النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة^(٤)، وقال أحمد بن حنبل: سمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه.

وذكر ابن رجب في "شرح علل الترمذي"^(٥) عبد الرزاق فيمن يلتحق بالمختلطين فقال: «يلتحق بهؤلاء من أضرَّ في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه، أو كان يُلقن فيتلقن».

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨ / ١٧٠) برقم: (٢٨٨٨).

(٢) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٨١٢) برقم: (١٣٣ / ٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣ / ٤٦٤) برقم: (٣٥٧٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٩).

(٥) (٢ / ٧٥٢).

لكن ابن حجر ذكر في مقدمة الفتح "هدي الساري"^(١): «أنَّ الشَّيْخَانَ احتجَّا بحديث عبد الرزاق من رواية من سمع منه قبل الاختلاط».

فتخريج مسلم لرواية عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ دليل على صَحَّتْهَا، وإن كان قد أخرجها متابعاً، لاسيما وقد نصَّ الحَجَّاجُ فيها على سماعه من كتابه فذلك دليلٌ على أنَّه سمع منه قبل أن يصيبه العمى.

وقد ذكر الدَّارَقُطْنِي الاختلاف على حديث الأحنف بن قيس عن أبي بكرة هذا، وصَوَّبَ رواية أيوب السَّخْتِيَّانِي وهي التي رواها عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عنه، وحماد بن زيد عنه، قال الدَّارَقُطْنِي: «والصَّحِيح حديث أيوب، حدث به عنه حمَّاد بن زيد، ومَعْمَر»^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما تقدم في التخريج.

(١) ينظر: (١/ ٤١٩).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ١٦٣).

المثال الثالث: قال الإمام أحمد: حدثنا عَفَّان من كتابه، حدثنا سُلَيْمَانُ، حدثنا ثَابِتٌ، عَنْ ابن أبي لَيْلَى، عَنْ صُهِيبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجِبْتُ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَ الْمُؤْمِنِ كُلُّهُ لَهُ خَيْرٌ، لَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ وَكَانَ خَيْرًا، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ وَكَانَ خَيْرًا»^(١).

وقال أحمد في موضع آخر: حدثنا عَفَّان، حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حدثنا ثَابِتٌ، عَنْ عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى، عَنْ صُهِيبٍ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ مَعَ أَصْحَابِهِ إِذْ ضَحَكَ، فَقَالَ: «أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمِمَّ تَضْحَكُ؟ قَالَ: عَجِبْتُ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنْ أَمْرُهُ كُلُّهُ خَيْرٌ، إِنْ أَصَابَهُ مَا يُحِبُّ حَمْدَ اللَّهِ وَكَانَ لَهُ خَيْرٌ، وَإِنْ أَصَابَهُ مَا يَكْرَهُ فَصَبَرَ كَانَ لَهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ أَمْرُهُ كُلُّهُ لَهُ خَيْرٌ إِلَّا الْمُؤْمِنُ»^(٢). قال أبي: وحدثناه عَفَّانُ أَيْضًا، حدثنا سُلَيْمَانُ، حدثنا ثَابِتٌ هذا اللفظ بعينه، وأراه وَهْمٌ، هذا لفظ حماد، وقد حدثنا به قال: حدثنا سُلَيْمَانُ، حدثنا ثَابِتٌ نحوه من لفظ عبد الرحمن، عن سُلَيْمَانِ، وذلك من كتابه قرأه علينا.

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٣٧) برقم: (١٩٢٤٢).

وأخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (٨ / ٢٢٧) برقم: (٢٩٩٩) من طريق هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيِّ، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بِهِ بِمِثْلِهِ.

وأحمد في "مسنده" (٨ / ٤٣٣٥) برقم: (١٩٢٣٧) من طريق بَهْزٍ، وَحَجَّاجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بِهِ بِمِثْلِهِ، و(١١ / ٥٧٧٤) برقم: (٢٤٥٥٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بِهِ بِمِثْلِهِ.

وابن حَبَّانٍ في "صحيحه" (٧ / ١٥٥) برقم: (٢٨٩٦)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ٣٧٥) من طريق شَيْبَانَ بْنِ فَرُّوخَ عَنْ سُلَيْمَانَ بِهِ بِنَحْوِهِ.

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" (٨ / ٤٠) برقم: (٧٣١٦) من طريق أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، كِلَاهُمَا عَنْ ثَابِتٍ، بِنَحْوِهِ، وَسَاقَ لَفْظَ رِوَايَةِ (سُلَيْمَانَ)، وَلَمْ يَنْبَهُ عَلَى اخْتِلَافِ لَفْظِ رِوَايَةِ (حَمَّادٍ) كَمَا نَبَّهَ أَحْمَدُ، وَفِي "الأوسط" (٤ / ١٥٣) برقم: (٣٨٤٩) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُسَاوِرٍ الشَّاعِرِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بِهِ بِمِثْلِهِ.

وَتَابِعُ يُونُسُ بْنُ عِيْدٍ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهِيبٍ، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي "مسنده" (٦ / ١٥) برقم: (٢٠٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" (٨ / ٤٠) برقم: (٧٣١٧) وَفِي "الأوسط" (٧ / ٢٤٢) برقم: (٧٣٩٠).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (١١ / ٥٧٧٦) برقم: (٢٤٥٦١).

وأخرجه الدَّارِمِيُّ فِي "مسنده" (٣ / ١٨٢٧) برقم: (٢٨١٩) من طريق رَوْحِ بْنِ أَسْلَمٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ بِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

- عَفَّان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصَّفَّار البصري:
روى عن: شعبة، وسليمان بن المغيرة، والأسود بن شيبان، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد^(١)، وعنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، وأبو زرعة، وأمم^(٢).
متفق على توثيقه، وجلالته. قال يحيى بن سعيد القطان: ما أبالي إذا وافقني عَفَّان من خالفني^(٣).
- وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: عَفَّان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي، قلت له: أثبت من عبد الرحمن بن مهدي؟! قال: نعم إلا أن عبد الرحمن رجل ثقة خيار صالح مسلم^(٤). وقال أبو حاتم: ثقة متقن متين^(٥).
- قال ابن حجر: ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه^(٦)، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها بيسير من كبار العاشرة. أخرج له الجماعة^(٧).
- سليمان بن المغيرة القيسي^(٨): قال ابن حجر: ثقة ثقة قاله يحيى ابن معين^(٩).
- ثابت بن أسلم البثاني^(١٠): قال ابن حجر: ثقة عابد^(١١).

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠).

(٢) الكاشف (٢/ ٢٨).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٣٤).

(٥) نفسه.

(٦) هذا من غاية احتياظه وثبته.

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

(٨) تقدمت ترجمته (ص: ١٩٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(١٠) تقدمت ترجمته (ص: ١٩٥).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٢).

• عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي:

روى عن: أبيه، وعمر، ومعاذ، وعنه: ابنه عيسى، وحفيده عبد الله، وثابت^(١).
والراجح أنه لم يسمع من عمر، كما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه^(٢)، ونقل العلائي في "جامع
التحصيل"^(٣) نفي سماعه من عمر، عن ابن المديني، وشعبة وغيرهما، قال: قال ابن المديني لم يثبت
عندنا من جهة صحيحة أن ابن أبي ليلى سمع من عمر، وكان شعبة ينكر أنه سمع من عمر عليه السلام.
تابعي متفق على جلالته، قال الذهبي: الإمام، العلامة، الحافظ^(٤).
قال يحيى بن معين: ثقة^(٥). وقال العجلي: تابعي، ثقة، من أصحاب علي^(٦). وقال أبو
حاتم: لا بأس به^(٧). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٨).
قال ابن حجر: ثقة، من الثانية، اختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجمام، سنة
ثلاث وثمانين، قيل: إنه غرق. أخرج له الجماعة^(٩).

وجه الاختصاص:

في المثال السابق تتجلى دقة الإمام أحمد وحسنه النقدي، وبراعته وحذقه في علم العلل،
فالرواية ليس فيها خطأ في الإسناد، وإنما وقع الخطأ في المتن بخلط عفان بين متني رواية حماد
بن سلمة، وسليمان بن المغيرة، مع أن معناه واحد، لكن وردت قصة الحديث في رواية حماد
كما تقدم، وهي أن النبي ﷺ كان يضحك، فقال لأصحابه ألا تسألوني مم أضحك فسألوه
فأجابهم بالحديث: «عَجِبْتُ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ» ولم ترد في رواية سليمان، فلما خلط عفان بين لفظ

(١) الكاشف (١/ ٦٤١).

(٢) ينظر: المراسيل (ص: ١٢٥).

(٣) (ص: ٢٢٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٦٢).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠١).

(٦) معرفة الثقات (٢/ ٨٦).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠١).

(٨) (٥/ ١٠٠).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٩).

رواية حماد، ولفظ رواية سليمان؛ لكونه يروي الحديث عنهما جميعاً، جاء التنبيه من الإمام أحمد على لفظ رواية كل واحد منهما، فقال: وحدثناه عَفَّانٌ أيضاً، حدثنا سليمان، حدثنا ثابت هذا اللفظ بعينه، وأراه وَهْمٌ، هذا لفظ حماد، وقد حدثنا به قال: حدثنا سليمان، حدثنا ثابت نحواً من لفظ عبد الرحمن، عن سليمان، وذلك من كتابه قرأه علينا، يعني نحو لفظ عبد الرحمن بن أبي ليلى في الرواية الأولى التي ذكرتها في المثال.

ويظهر في هذا المثال أثر وجود كتاب صحيح لدى الراوي حتى وإن كان ثقةً، فالإمام أحمد اعتمد على تصويب خطأ عثمان في متن الرواية بالاستدلال بروايته الأخرى من كتابه، فعَفَّانٌ ثقةٌ متقنٌ قدمه أحمد بن حنبل على عبد الرحمن بن مهدي، مع فضله وإمامته^(١)، ومع ذلك فهذا المثال يدلُّ على أن الثقة لا يسلم من الوَهْمِ؛ لأنَّه بشرٌ قد يقع منه الغلط وإن كان نادراً، لذلك كان بعض الأئمة يحرصون على أن لا يحدثوا إلا من كتبهم مع حفظهم وإتقانهم، مبالغةً في الثبوت، وقد نقل عن الإمام أحمد أنه لا يحدث إلا من كتابه، قال علي ابن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوةٌ حسنةٌ»^(٢).

وعَفَّانٌ من شيوخ أحمد، وهو خيرٌ به، فقد لازمه مدةً، قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: لزمنا عَفَّانٌ عشر سنين يعني ببغداد^(٣).

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث من طريق هَدَّاب^(٤)، وشَيْبَان^(٥)، عن سليمان بن

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٣٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٦٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٣٤).

(٤) هُدْبَةُ بن خالد بن الأسود القَيْسِي أبو خالد البصري ويقال: له هَدَّاب، ثقةٌ عابدٌ تفرَّد النَّسَائِي بتليينه، من صغار التاسعة، مات سنة بضع وثلاثين. أي: ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود. تقريب التهذيب (ص: ٥٧١).

(٥) شَيْبَان ابن فروخ أبي شيبَةَ الحَبْطِي الأَبْلِي أبو مُحَمَّد، صدوقٌ بهم ورُيِّى بالقدر، قال أبو حاتم: اضْطَرَّ النَّاسُ إليه أخيراً، من صغار التاسعة، مات سنة ست أو خمس وثلاثين وله بضع وتسعون سنة. أي مات سنة ست أو خمس وثلاثين ومائتين. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنَّسَائِي. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩).

المغيرة، وكذلك الإمام أحمد من طريق بهز^(١)، وحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي عن سليمان أيضاً، والطبراني من طريق أبي الوليد الطيالسي^(٢) عن سليمان، ومن طريق محمد ابن مساور^(٣) عن سليمان - كما تقدم في التخريج - وكل رواياتهم كرواية عفان من كتابه، ليس فيها ذكر قصة الحديث، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه أحمد من وهم عثمان في الرواية عن سليمان بن المغيرة بنفس لفظ روايته عن حماد، وكانت تلك الرواية من حفظه، وأن الرواية الصحيحة عن سليمان هي رواية عفان من كتابه، وعفان صحيح الكتاب مع كونه حافظاً، قال يعقوب بن شيبه: «كان عفان ثقةً ثباتاً، متقناً، صحيح الكتاب، قليل الخطأ، والسقط»^(٤).

وقد كان الإمام مسلم ممن يعتني ببيان فروقات الألفاظ بين الرواة، إذا قرن راويين أو أكثر، فكثيراً ما يقول بعد أن يسوق الإسناد: واللفظ لفلان، وقد بين في هذه الرواية ذلك، فساق الإسناد من طريق هذاب، وشيبان، وبين أن لفظ المتن المذكور لشيبان.

وقد يقع التسامح من بعض الأئمة في إيراد لفظ واحد لراويين فأكثر، من غير بيان الفروق بين الروايات إذا كان مؤثراً، يفعلونه اختصاراً، وقد حصل هذا في رواية الطبراني فأخرج الرواية في "الكبير" من طريق حماد، وسليمان عن ثابت، ولم يبين اختلاف روايتهما، بل ساق لهما متناً واحداً هو لفظ رواية سليمان، ولفظ رواية حماد فيه اختلافٌ بذكر القصة، فحمل رواية سليمان على رواية حماد^(٥).

(١) بهز ابن أسد العمي أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات بعد المائتين وقيل قبلها. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٢٨)

(٢) هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع وعشرين وله أربع وتسعون. أي: سبع وعشرين ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).

(٣) محمد بن النضر ابن مساور المروزي، صدوق، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين. أي: ومائتين. أخرج له أبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥١٠).

(٤) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).

(٥) وقد تكلم عن هذه القضية الدكتور إبراهيم اللاحم في شرح نزهة النظر (ص: ٣٦٧ - ٣٧١) وبين أنه داخل في مفهوم الإدراج.

الحكم على الحديث:

إسناد الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد ورواه عن عَفَّان من كتابه صحيح، رواه ثقات، وصَوَّب الدَّارَقُطْنِي رواية حماد، وسليمان بن المغيرة، ويونس بن عبيد، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صهيب، فقال عن هذا الحديث: يرويه يوسف بن عطية الصَّفَّار^(١)، عن ثابت، عن أنس، ووهم فيه، والصَّواب: ما رواه يونس بن عبيد، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سَلَمَة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب^(٢).

فكأنَّ يوسف الصَّفَّار سلك في روايته الجادة، لإكثار ثابت من الرواية عن أنس، وهو إسناد مشهور، ثمَّ هو متروكٌ كما ذكر ابن حجر فلا يعتبر بمخالفته للثقات.

والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما تقدم.

(١) يوسف بن عطية بن ثابت الصَّفَّار البصري أبو سهل، متروك، من الثامنة، أخرج له ابن ماجه في التفسير. تقريب التهذيب (ص: ٦١١).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢ / ٤٢).

المطلب الخامس: أمثلة على الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديث رواه ابن المبارك، عن ابن جابر، عن بُسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة، عن أبي مرثد، عن النبي ﷺ قال: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا».

قال أبي: يروون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسر بن عبيد الله، وبين واثلة.

ورواه عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بُسر بن عبيد الله؛ قال: سمعتُ واثلة يحدث عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

قال أبي: بُسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بُسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بُسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم^(١).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

الحديث مداره على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عليه على وجهين، بزيادة (أبي إدريس) بين بُسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع، وبدون الزيادة.

الوجه الأول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسر بن عبيد الله، عن واثلة، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

المدار: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني:

روى عن: أبيه، وأبي الأشعث، وأبي سلام مَظُور، وعنه: يحيى بن حمزة، والوليد^(٢).

(١) علل الحديث (٢/ ٥٦، ٥٧، ٥٨)، وينظر: (٣/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) الكاشف (١/ ٦٤٨).

متفقٌ على توثيقه، وثقه ابن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وأبو داود^(٣)، ويعقوب الفسوي^(٤)، وجماعة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ لا بأس به^(٥).

قال ابن حجر: ثقةٌ، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٦).

أما الوجه الأول: فيرويه عن ابن جابر: عبد الله بن المبارك.

• عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة^(٧):

روى عن: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، والربيع بن أنس، وعنه: ابن مهدي، وابن معين، وابن عرفة^(٨).

متفقٌ على توثيقه وإمامته وفضله^(٩).

لما نعي ابن المبارك إلى سفيان بن عيينة قال: رحمته الله لقد كان فقيهاً، عالماً، عابداً، زاهداً، سخيّاً، شاعراً شجاعاً^(١٠). وقال ابن الجنيّد: سمعت يحيى بن معين، وذكروا عبد الله بن

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ٤٥٦).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٥٧).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦ / ٥٧).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٣).

(٥) الجرح والتعديل (٥ / ٣٠٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٣).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣ / ٦٢) برقم: (٩٧٢) والترمذي في "جامعه" (٢ / ٣٥٥) برقم: (١٠٥٠)، وأحمد في

"مسنده" (٧ / ٣٨٢٨) برقم: (١٧٤٨٩)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١ / ١٧٢) برقم: (٤٧٣)، وأبو يعلى

في "مسنده" (٣ / ٨٣) برقم: (١٥١٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٣٠) برقم: (٧٩٤)، والطحاوي في "شرح

معاني الآثار" (١ / ٥١٥) برقم: (٢٩٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦ / ٩٠) برقم: (٢٣٢٠)، والطبراني في "الكبير"

(١٩ / ١٩٣) برقم: (٤٣٤)، والحاكم في "مستدرکه" (٣ / ٢٢٠) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢ / ٤٣٥).

(٨) الكاشف (١ / ٥٩١).

(٩) الجرح والتعديل (٥ / ١٨٠).

(١٠) نفسه.

المبارك، رحمه الله، فقال رجل: إنه لم يكن حافظاً؟ فقال يحيى بن معين: كان عبد الله بن المبارك كيساً مستتباً، ثقةً، وكان عالماً، صحيح الحديث^(١).

قال ابن حجر: ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون. أي: إحدى وثمانين ومائة. أخرج له الجماعة^(٢).

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن ابن جابر: عيسى بن يونس^(٣)، وصدقة بن خالد^(٤)، والوليد بن مسلم^(٥)، وبشر بن بكر^(٦)، والوليد بن مزيد^(٧).

• عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي:

روى عن: الأعمش، وهشام بن عروة، والأوزاعي، روى عنه: حماد بن سلمة، وموسى بن أعين، وعبد الله بن وهب^(٨).

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ٢١٠) برقم: (٣٢٢٩).

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥١٥) برقم: (٢٩٤٠)، والحاكم في "مستدركه" (٣/ ٢٢١) وفيه صُحَّفَ (بُسر بن عبيد الله) إلى (بُسر بن عبيد الله)، وبقيّة المواضع عند الحاكم (بُسر)، كلاهما من طريق صدقة بن خالد عن ابن جابر عن بُسر بن عبيد الله بدون زيادة أبي إدريس.

(٥) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣/ ٦٢) برقم: (٩٧٢)، والترمذي في "جامعه" (٢/ ٣٥٥) برقم: (١٠٥١)، والنسائي في "المجتبى" (١/ ١٧١) برقم: (٧٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (١/ ٤١١) برقم: (٨٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٧/ ٣٨٢٧) برقم: (١٧٤٨٨) وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٣٠) برقم: (٧٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥١٥) برقم: (٢٩٤١) والبيهقي في "سننه الكبير" (٤/ ٧٩).

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥١٥) برقم: (٢٩٤٢)، وجاء في طبعة "عالم الكتب" (بُسر بن بكر) وهي تصحيف؛ لأنّ الذي يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر (بُسر بن بكر) وليس (بُسر)، وبُسر هو ابن عبيد الله الذي يروي عن واثلة صُحَّفَ أيضاً إلى (بُسر)، والحاكم في "مستدركه" (٣/ ٢٢١).

(٧) أخرجه البيهقي في "سننه الكبير" (٤/ ٧٩).

(٨) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٢٥).

متفقٌ على توثيقه، وثقه يحيى بن معين^(١)، وعلي بن المديني^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣)، وأبو زُرعة^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، وغيرهم.

قال ابن حجر: كوفي نزل الشام مرابطاً، ثقةٌ مأمونٌ، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين، وقيل: سنة إحدى وتسعين. أي: سبع وثمانين، أو إحدى وتسعين ومائة. أخرج له الجماعة^(٦).

• صدقة بن خالد الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي:

روى عن: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وزيد بن واقد، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي، وروى عنه: هشام بن عمار، وأبو مسهر، ومروان بن محمد، والوليد بن مسلم^(٧).

متفقٌ على توثيقه، وثقه يحيى بن معين^(٨)، وابن نمير^(٩)، وأحمد بن حنبل^(١٠)، وأبو زُرعة^(١١)، وأبو حاتم^(١٢)، وغيرهم، وكان يتميز عن غيره من الشاميين بالكتابة إلى جانب الحفظ، قال يحيى بن معين: وكان صدقة بن خالد يكتب عند المحدثين في ألواح، وأهل الشام لا يكتبون عند المحدثين يسمعون ثم يحيئون إلى المحدث فيأخذون سماعهم منه^(١٣).

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٣)، (ص: ١٨٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٢٩٢).

(٣) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٤٤)، والجرح والتعديل (٦ / ٢٩٢).

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٢٩٢).

(٥) نفسه.

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٤١).

(٧) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٩ / ٢٤).

(٨) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٥٩)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٣٣)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤١٧).

(٩) الجرح والتعديل (٤ / ٤٣٠).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (١ / ٣٠٠).

(١١) الجرح والتعديل (٤ / ٤٣١).

(١٢) الجرح والتعديل (٤ / ٤٣١).

(١٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٤٥٩).

وقال أحمد بن حنبل: صدّقة بن خالد ثقةٌ مأمونٌ ما بلغني أن أحداً من الشاميين يكتب حديثه بيده غيره فذاك بين في حديثه^(١).

قال ابن حجر: ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة إحدى وسبعين، وقيل: ثمانين أو بعدها، أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٢). أي: إحدى وسبعين، أو ثمانين ومائة.

• الوليد بن مسلم القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي:

روى عن: محمد بن عجلان، وابن جريج، والأوزاعي، وعنه: الليث بن سعد، وبقية بن الوليد، وأحمد بن حنبل، وأبو حنيفة زهير بن حرب^(٣).

قال مروان بن محمد: كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي^(٤).

قال علي: وما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب الوليد أحاديث صحيحة، لم يشركه فيها أحد^(٥). وقال يعقوب بن شيبة قال الوليد بن مسلم دمشقي ثقة^(٦). وقال أبو حاتم: صالح الحديث^(٧). وقال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عيَّاش، والوليد بن مسلم^(٨). وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثنا حماد كاتب الوليد بن مسلم قال: سمعت الوليد يقول: جالست ابن جابر سبع عشرة سنة^(٩). وقال: سألت أبا مسهر عن الوليد بن مسلم، فقال: كان من حفاظ أصحابنا^(١٠). وقال الدارقطني: الوليد بن مسلم

(١) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٢٠٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٥).

(٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٧٥ / ٦٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٧ / ٩).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٦ / ٦٣)، تهذيب الكمال (٩٣ / ٣١).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٨ / ٦٣).

(٧) الجرح والتعديل (١٧ / ٩).

(٨) المعرفة والتاريخ (٤٢٣ / ٢).

(٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨٥ / ٦٣)، وتهذيب الكمال (٩٢ / ٣١).

(١٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٣٨٤).

يرسل^(١) في أحاديث الأوزاعي؛ عند الأوزاعي أحاديث عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ أدركهم الأوزاعي؛ مثل: نافع، والزُّهري، وعطاء، فيُسقط الضُّعفاء ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع، والزُّهري، وعطاء^(٢).

ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس"^(٣) في المرتبة الرابعة" وفي "النكت" المرتبة الثالثة من المدلسين^(٤).

قال ابن حجر: ثقةٌ لكنه كثير التَّدليس والتَّسوية، من الثامنة، مات آخر سنة أربع، أو أول سنة خمس وتسعين. أي: آخر أربع أو أول خمس وتسعين ومائة. أخرج له الأربعة^(٥).

• بَشْر بن بَكْر التَّنِيْسِي^(٦) أبو عبد الله البَجَلِي، دمشقي الأصل:

(١) يعني: يدلس، والمراد به تدليس التَّسوية، وصورته كما ذكرها السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٤١): «أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات.

ويصرِّح المدلس بالاتصال عن شيخه، لأنَّه قد سمعه منه، فلا يظهر في الإسناد ما يقتضي رده إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ويصير الإسناد عالياً، وهو في الحقيقة نازل».

(٢) سؤالات السَّلَمي للدارقطني (ص: ٣١٨، ٣١٩).

(٣) (ص: ٥١).

(٤) (٢/ ٦٤٣).

وقد فسَّر الدكتور ربيع المدخلي في تحقيقه للنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٤٣) اختلاف ترتيب ابن حجر لبعض الرواة في كتابي "النكت" و"طبقات المدلسين"، حيث وضع بعض الرواة في مرتبة وفي الكتاب الآخر في مرتبة أخرى، كما حصل هنا مع الوليد بن مسلم، فقال: «وهذا التَّصَرُّف مستغرب من الحفاظ، وذلك أن القواعد التي وضعها لترتيب وتصنيف هؤلاء المدلسين متفقة هنا، وفي الطبقات، وأقرب شيءٍ يعلَّل به هو أن الحفاظ لما رتبهم هنا اعتمد على حفظه فوهم بوضع بعض الأشخاص في غير موضعهم - والله أعلم -».

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤).

(٦) نسبةٌ إلى تَنِيْس بكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوق، وكسر النون المشددة، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها، والسين غير المعجمة، بلدةٌ من بلاد ديار مصر في وسط البحر والماء بها محيطٌ، وهي من كور الخليج، وسميت بِتَنِيْس بن حام بن نوح، وهي من كور الريف. الأنساب للسمعاني (٣/ ٩٨).

وقال ياقوت: جزيرة في بحر مصر قريبة من البرِّ ما بين الفرما ودمياط. معجم البلدان (٢/ ٥١).

روى عن: الأوزاعي، وحرّيز، وأبي بكر ابن أبي مريم، وعنه: الحمّيدي، ودُحيم، وسعيد بن أسد^(١).

قال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس^(٢). وقال مسلكة بن قاسم روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها وهو لا بأس به إن شاء الله^(٣). وقال الدارقطني: ثقة^(٤).

ولخصّ حاله ابن حجر فقال: ثقة يُعرب، من التاسعة، مات سنة خمس ومائتين، وقيل: سنة مائتين، أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٥).

• الوليد بن مَزِيد العُذري أبو العباس البَيْرُوتي:

روى عن: الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وإسماعيل بن عَيَّاش، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وعنه: ابنه العباس، وأبو مُسْهَر، وهشام بن إسماعيل العَطَّار^(٦).

قال أبو مُسْهَر: قال الأوزاعي: عليكم بكتب الوليد بن مَزِيد فإنّها صحيحة^(٧). وقال دُحيم^(٨): الوليد بن مَزِيد صحيح الحديث^(٩). وذكر أبو بكر محمد بن يوسف بن عيسى بن الطَّبَّاع

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٢).

(٢) نفسه.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٤٤).

(٤) سؤالات السُّلَمي للدارقطني (ص: ١٣١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٢٢).

(٦) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ٢٦٨).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ١٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ٢٧١).

(٨) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي أبو سعيد لقبه دُحيم ابن اليتيم، ثقة حافظ متقن، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين وله خمس وسبعون. أي: خمس وأربعون ومائتين. أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٣٣٥). تقدمت ترجمته.

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ١٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ٢٧٢).

العسكري^(١): أن الوليد ابن مزيد أثبت أصحاب الأوزاعي^(٢). وقال النسائي: الوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطئ ولا يدلس^(٣). وقال الدارقطني: ثقة ثبت^(٤). قال ابن حجر: ثقة ثبت، قال النسائي: كان لا يخطئ ولا يدلس، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين. أي: ومائة. أخرج له أبو داود والنسائي^(٥).

وجه الاختصاص:

في هذا المثال تظهر أهمية معرفة بلدي الراوي، وتقديم قوله في بلديه عند الاختلاف، وهذا اختصاص أهل البلد الواحد بمزيد ضبط وإتقان لروايات أهل بلدهم، وأحوالهم؛ لكثرة المخالطة، والمعايشة، بخلاف من كان قادماً من بلد آخر، فإن مكثه لا يكون طويلاً، فلا يتحصل له من الضبط في تلك المدة ما تحصل لأهل البلد الواحد، وهذا قياساً على أهل البيت الواحد فهم أعرف ببعضهم من غيرهم، فكذا أهل البلد الواحد أعرف ببعضهم. وقد جرت العادة عند أهل الحديث أن يبتدئ الرواة بالتحمل عن شيوخ بلدهم، فيتقنون مروياتهم، ثم يرتحلون بعد ذلك إلى غيرهم، وهذا من آداب طلب الحديث الموصلي بها، ولذلك كان رواة البلد الواحد مرجعاً في إتقان مرويات بعضهم^(٦).

(١) محمد بن يوسف بن عيسى ابن الطباع أبو بكر وقيل أبو العباس، سمع يزيد بن هارون، ومحمد بن كثير المصيصي، وأبا نعيم الفضل بن دكين، وعنه: محمد بن محمد الباغندي، والقاضي المحاملي، ومحمد بن مخلد، وكان ثقة، وقال الدارقطني: صدوق. قال الذهبي: المحدث، الصادق، المسند، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين، وقيل: سنة ست وسبعين، تاريخ بغداد (٤/ ٦٢٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٦٠)، تاريخ الإسلام (٦/ ٦٢٨).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ٢٧٣).

(٣) نفسه.

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٣١٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٣).

(٦) وقد تقدم توضيح ذلك في القسم النظري في مبحث: الاختصاص بكون الراوي بلدي ذلك، بما يغني عن إعادته هنا، ينظر (ص: ١١٧).

وبالنظر إلى المثال الذي ذكره ابن أبي حاتم، نجد أنه رجح بالاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه، فهذا الإسناد كله شاميون باستثناء ابن المبارك، فبين أن الرواية بزيادة (أبي إدريس)^(١) بين بُسر^(٢) وواثلة^(٣) خطأ من عبد الله بن المبارك، لقرائن هي:

١. أنه ثبت أن بُسر سمع من واثلة، قال البخاري: «بُسر بن عبيد الله سمع من واثلة»^(٤).
٢. وقال أبو حاتم: «وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس؛ لأن بُسر بن عبيد الله روى عن واثلة ولقيه»^(٥).
٣. أنه جاء التصريح بسماع بُسر من واثلة في روايات أخرى، فزالت خشية انقطاع الإسناد، ومن تلك الروايات ما أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"^(٦) قال: حدثنا الحسين بن حريث، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر يقول: قال: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ اللَّيْثِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدَ الْغَنَوِي يَقُولُ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا».
٤. أن جماعة من الثقات من أصحاب عبد الرحمن بن يزيد بن جابر رَوَوْا الحديث بإسقاط (أبي إدريس)، ومن بينهم من كان ملازماً لعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو الوليد بن مسلم، فيكون من أتقن الرواة لحديثه، قال أبو زُرْعَةَ الدمشقي: حدثنا حماد كاتب الوليد بن مسلم قال: سمعت الوليد يقول: جالست ابن جابر سبع عشرة سنة^(٧).

(١) عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني، ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، ومات سنة ثمانين، قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٩).

(٢) بُسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي، ثقة حافظ، من الرابعة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٢٢).

(٣) وائلة بن الأسقع بن كعب الليثي، صحابي مشهور، نزل الشام، وعاش إلى سنة خمس وثمانين، وله مائة وخمس سنين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٧٩).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥١).

(٥) علل الحديث (٣/ ٥٦٨).

(٦) (٣٠ / ٢) رقم: (٧٩٣).

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣ / ٢٨٥)، وتهذيب الكمال (٣١ / ٩٢).

٥. أن من أسقط (أبا إدريس) من أصحاب عبد الرحمن بن يزيد بن جابر شاميون من بلده، ذكر منهم: عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، والوليد بن مَزِيد، وبِشْر بن بكر، وصدقة، والوليدان، شاميون، وعيسى بن يونس كوفي نزل الشام، وبِشْر بن بكر دمشقي الأصل، أمّا ابن المبارك الذي زاد (أبا إدريس) مَرَوَزي^(١)، فيقدم أهل بلد الشَّيْخ على غيرهم، ولذا رجَّح أبو حاتم روايتهم فقال: الصَّحيح ما يقوله أهل دمشق، وقال: وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء، وقال: أهل الشام أعرفٌ بحديثهم.

وبيَّن أن سبب وهم ابن المبارك هو أن بُسْر بن عبيد الله مكثُر من الرواية عن أبي إدريس، لذلك غلط فروى هذا الحديث عنه، قال أبو مُسْهَر يقول: أحفظ أصحاب أبي إدريس عنه: بُسْر بن عبيد الله^(٢).

وقد وافق أبا حاتم في هذا التَّرجيح الإمام البخاري، وكان ذلك جواباً عن التَّرمذي حين سأله عن الحديث فقال: «حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع. قال محمَّد: وبُسْر بن عبيد الله سمع من واثلة. وحديث ابن المبارك خطأ، إذ زاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني»^(٣).

(١) المَرَوَزي: بفتح الميم والواو بينهما الرّاء الساكنة وفي آخرها الزّائ، هذه النّسبة إلى (مرو الشّاهجان)، وإنّا قيل له: (الشّاه جان) يعني: الشّاه جاني موضع الملوك ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (١٢ / ٢٠٧). وقال ياقوت: مرو الشّاهجان هذه مرو العظمى أشهر مدن خراسان وقصبتها. معجم البلدان (٥ / ١١٢). وتقع مرو حالياً في جمهورية تركمانستان في آسيا الوسطى. موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية (ص: ٤٥٦).

(٢) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدّمَشقي (ص: ٣٤٥).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٥١).

فرجَّح الإمام البخاري رواية الوليد بن مسلم الشامي لقريتين:

١. رواية جماعة من أصحاب عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بدون ذكر (أبي إدريس)، وإثبات سماع بُسر من واثلة فليس فيه انقطاع، فتكون الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد»^(١).

٢. رأي الإمام أحمد فقد سأل أبو بكر بن هاني الأثرم قال: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل وذكر حديث أبي مرثد الغنوي عن النبي ﷺ: «لا تُصلُّوا إلى القُبُور» فقال: «إسناد جيد، قلت له: ابن المبارك يدخل فيه (أبا إدريس)؟ فقال: نعم، وقال غيره: عن بُسر بن عبيد الله، قال: سمعت واثلة، فقال الهيثم بن خارجة: ما صنع ابن المبارك شيئاً، هذا صدقة، والوليد، وذكر ثالثاً عن بُسر بن عبيد الله ليس فيه (أبا إدريس)»^(٢).
 وذهب ابن خزيمة أيضاً إلى غلط ابن المبارك، فقال: «أدخل ابن المبارك بين بُسر بن عبيد الله، وبين واثلة، (أبا إدريس الحولاني) في هذا الخبر»^(٣).
 وذكر الحاكم أن ابن المبارك تفرد بزيادة: (أبي إدريس) فقال: «تفرد به عبد الله بن المبارك بذكر (أبي إدريس الحولاني) فيه بين بُسر بن عبيد الله وواثلة، فقد رواه بشر بن بكر، والوليد بن يزيد، عن بشر، سمعت واثلة بن الأسقع»^(٤).

(١) قال ابن حجر في بيان معنى المزيد في متصل الأسانيد: إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزلها ألقن من زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد. وشرطه أن يقع التصريح بالسَّاع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً، مثلاً، ترجحت الزيادة. نزهة النَّظر (ص: ١١٧).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠ / ١٦١).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٢ / ٣٠).

(٤) وهذا تصحيف كما ذكرت في التخريج، والصواب: بُسر بن عبيد الله، والوليد بن يزيد تصحيف كذلك والصواب الوليد بن مَزِيد، كما جاء عند البيهقي في "سننه الكبير" (٤ / ٧٩)، فالوليد بن مَزِيد البيروتي روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. ينظر: تهذيب الكمال (٣١ / ٨٢).

إذن فابن المبارك أخطأ في هذا الحديث رغم حفظه وإمامته، ولا يسلم من الغلط بشر، قال النسائي معقباً على حديث آخر أخطأ فيه ابن المبارك: «ولا نعلم في عصر ابن المبارك رجلاً أجل من ابن المبارك، ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط»، قال عبد الرحمن بن مهدي^(١): «الذي يبرئ نفسه من الخطأ مجنون، ومن لا يغلط؟!»^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما تقدم في التخريج، وقدم رواية الوليد بن مسلم عن ابن جابر بدون ذكر (أبي إدريس)، ثم ثنى بإخراج رواية ابن المبارك عن ابن جابر بزيادة: (أبي إدريس)، وكأنه يشير بتقديمه لرواية الوليد بن مسلم يشير إلى أنها الصواب، وأن رواية ابن المبارك مُعلّة.

وقال الترمذي بعد أن خرج رواية الوليد بن مسلم بدون زيادة (أبي إدريس): «وهذا الصحيح»^(٣)، ثم نقل كلام البخاري في تخطئة ابن المبارك.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٢٠ / ١٣٧).

(٢) السنن الكبرى (٣ / ١٣٣).

(٣) جامع الترمذي (٢ / ٣٥٥).

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عن حديث رَوَاهُ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقِمْ عَلَيَّ الْحَدَّ! فَقَالَ: «أَتَوَضَّأَتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: وَصَلَيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ عَفَا عَنْكَ».

قلتُ لأبي: رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ وَائِلَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَيُّهُمَا أَصَحُّ؟ قَالَ: الْأَوْزَاعِيُّ أَعْلَمُ بِهِ؛ لِأَنَّ شَدَّادًا دِمَشْقِيٌّ وَقَعَ إِلَى الْيَمَامَةِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ أَفْهَمُ بِهِ، وَأَهْلُ الْيَمَامَةِ يَرَوْنَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ^(١)؛ يَقُولُونَ: عَنْ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَحَدُهَا هَذَا.

قلتُ: وَالْآخَرَيْنِ هُمَا اللَّذَانِ رَوَاهُمَا الْأَوْزَاعِيُّ؟

قالا^(٢): هَذَا سَوِيٌّ ذَاكَ؛ غَيْرَ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَحْكِي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ شَدَّادٍ، عَنْ وَائِلَةَ.

(١) الأحاديث كلها يرويها عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ شَدَّادٍ:

الحديث الأول: هذا الحديث كما نصَّ أبو حاتم هنا.

الثاني: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفُضْلَ خَيْرٌ لَكَ...». أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٤ / ٣) برقم:

(١٠٣٦)، والترمذي في "جامعه" (١٦٦ / ٤) برقم: (٢٣٤٣)، وأحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٢٣٢) برقم: (٢٢٦٩٦)،

والطبراني في "الكبير" (١٣٩ / ٨) برقم: (٧٦٢٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٨٢ / ٤) برقم: (٧٨٧٥).

والثالث: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ مَا لَهُ؟...

أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٦١٩) برقم: (٣١٤٠ / ١) والنسائي في "الكبرى" (٤ / ٢٨٦) برقم: (٤٣٣٣)،

والطبراني في "الكبير" (٨ / ١٤٠) برقم: (٧٦٢٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢ / ٢٥) برقم: (١١١٢)

الرابع: زاده محققوا "العلل" على ما ذكره أبو حاتم، وهو: عن عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ:

شَهِدْتُ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ ﷺ وَهُوَ وَقَفْتُ عَلَى رَأْسِ الْحُرُورِيَّةِ عِنْدَ بَابِ دِمَشْقَ وَهُوَ يَقُولُ: كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ - قَالَهَا ثَلَاثًا...

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢ / ١٤٩).

أفدت في تعيين هذين الحديثين من تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ٤٣٦).

(٢) هذه اللفظة مشكلة من حيث المعنى وقد وجه معناها محققوا علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ٤٣٧) فأذكرها هنا

للفائدة، وإزالة الإشكال: قالوا: كذا في جميع النسخ، والجادة: «قال»؛ لأن السؤال موجه إلى أبي حاتم فقط؛ وما في

النسخ يتخرج على أنه أشبعت فتحة اللام فتولدت ألف بعدها؛ فهي ألف الإشباع لا ألف المثني، وإنما أشبع هنا لتذكر

القاتل أو المقول؛ ولذلك تسمى هذه الألف: ألف التذكر. أو يقال: إنه توهم أن الجواب من أبي حاتم وأي زُرْعَة فكتب:

قالا، والله أعلم.

وروى عُمَرُ بن عبد الواحد، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ شَدَّادٍ، عَنِ أَبِي أُمَامَةَ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ رَوَايَةُ عُمَرَ بن عبد الواحد عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَعَ رَوَايَةِ عِكْرِمَةَ بن عَمَّارٍ، وَالْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ كَثِيرُ الْوَهْمِ، وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ أَبِي أُمَامَةَ أَشْبَهُ، وَأَنَّ الْوَلِيدَ وَهَمَ فِي ذَلِكَ^(١).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على شَدَّادٍ أَبُو عَمَّارٍ، واختلف عليه وجهين:

الوجه الأول: شَدَّادٌ، عَنِ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثاني: شَدَّادٌ، عَنِ وَائِلَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

المدار: شَدَّادٌ بن عبد الله القرشي أَبُو عَمَّارٍ الدمشقي:

روى عن: أَبِي أُمَامَةَ، وَوَائِلَةَ بن الْأَسْقَعِ، وَعنه: الْأَوْزَاعِيُّ، وَعِكْرِمَةَ بن عَمَّارٍ^(٢).

تابعي متفق على توثيقه، وثقه يحيى بن معين^(٣)، والعجلي^(٤)، وأبو حاتم^(٥)، والدارقطني^(٦)،

وغيرهم.

قال ابن حجر: ثقة يرسل، من الرابعة، أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم،

وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

أما الوجه الأول: فيرويه عن شَدَّادٍ: عِكْرِمَةَ بن عَمَّارٍ^(٧).

• عِكْرِمَةَ بن عَمَّارٍ العجلي أَبُو عَمَّارٍ اليمامي^(٨):

(١) علل الحديث (٢/ ٤٣٥ - ٤٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٢٩).

(٣) قال: ليس به بأس، وهي عند ابن معين كثقة. تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٣٣)، سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٦٩).

(٤) معرفة الثقات (١/ ٤٥٠).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٣٢٩).

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٦).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨/ ١٠٣) برقم: (٢٧٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦/ ٤٧٦) برقم: (٧٢٧٥)، وأحمد

في "مسنده" (١٠/ ٥٢١٠) برقم: (٢٢٥٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٣٨) برقم: (٧٦٢٤).

(٨) تقدمت ترجمته (ص: ٣٤١، ٣٤٢).

قال ابن حجر: صدوقٌ يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب^(١).

واختلف على الأوزاعي، فروي عنه الحديث على الوجهين، فيرويه عنه على الوجه الأول: عمر بن عبد الواحد^(٢)، والوليد بن مزيد^(٣)، وأبو المغيرة الخولاني^(٤)، ويحيى البابلتي^(٥)، والوليد بن مسلم^(٦).

• عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو:

روى عن: عطاء، ومكحول، ومحمد بن إبراهيم التيمي، ورأى محمد بن سيرين، وعنه: قتادة، ويحيى ابن أبي كثير شيخاه، وأبو عاصم والفريابي^(٧).
إمامٌ متفقٌ على جلالته، قال سفيان بن عيينة: كان الأوزاعي إمام، يعني: إمام زمانه^(٨).
وقال عبد الرحمن بن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحمام بن زيد^(٩).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٣٤ / ٤) برقم: (٤٣٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٤٧٥ / ٦) برقم: (٧٢٧٢).

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٧٦ / ٦) برقم: (٧٢٧٣).

(٤) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٧٦ / ٦) برقم: (٧٢٧٤)، وأحمد في "مسنده" (١٠ / ٥٢٣٨) برقم: (٢٢٧١٧)،

والطبراني في "الكبير" (٨ / ١٣٨) برقم: (٧٦٢٣).

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨ / ١٣٨) برقم: (٧٦٢٣).

(٦) اختلف على الوليد بن مسلم فأخرجه عنه من هذا الوجه: ابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ٤١٣) برقم: (٣١١)، من

طريق محمد بن عبد الله بن ميمون، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن شداد، عن أبي أمامة، والطبراني في "الكبير" (٢٢ /

٦٧) برقم: (١٦٣) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن الوليد بن مسلم به.

ومحمد بن عبد الله بن ميمون هو الإسكندراني: قال عنه ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

وسليمان بن عبد الرحمن التميمي الدمشقي: قال عنه ابن حجر: صدوق يخطئ. تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣)

(٧) الكاشف (١ / ٦٣٨).

(٨) الجرح والتعديل (٥ / ٢٦٦).

(٩) نفسه (٥ / ٢٦٧).

قال ابن حجر: الفقيه، ثقةٌ جليلٌ، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(١).

- عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمي الدمشقي: قال عنه ابن حجر: ثقة^(٢).
- الوليد بن مزيد العذري أبو العباس البيروني^(٣): قال عنه ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ، قال النسائي: كان لا يخطئ ولا يدلس^(٤).
- عبد القدوس بن الحجاج الحولاني أبو المغيرة الحمصي: قال عنه ابن حجر: ثقة^(٥).
- يحيى بن عبد الله بن الصّحّاك البابلّي^(٦) أبو سعيد الحرّاني ابن امرأة الأوزاعي: قال عنه ابن حجر: ضعيف^(٧). واختلفوا في سماعه من الأوزاعي، قال الخليلي: شيخٌ مشهورٌ أكثر عن الأوزاعي، وطعنوا في سماعه منه، منهم: من يحسن القول فيه، ومنهم: من يضعفه، قيل: إنه أنفذ إلى يحيى ابن معين حين دخل حرّان بدنانير فقال: لا تكتب عني، ولا تتكلم في^(٨).

وأخرج ابن عساكر بسنده عن يحيى بن عبد الله البابلّي أنه كان يقول: لقيت الأوزاعي سنة ست وستين ومائة، قال ابن عساكر: لا أخال هذا التاريخ محفوظاً؛ فإن الأوزاعي مات سنة سبع وخمسين ومائة، فإن كان محفوظاً من قول البابلّي، فيدل على أنه لم يلق الأوزاعي، ولم

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧).

(٢) نفسه (ص: ٤١٥).

(٣) تقدم قريباً (ص: ٣٧٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٠).

(٦) قال السمعاني في الأنساب (٢/ ٨): بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الباء الثانية وضم اللام وكسر التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها في الآخر مع التشديد، هذه النسبة إلى بابلت، وظنّي أنّه موضعٌ بالجزيرة والله أعلم. وقال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٣٠٩): قريةٌ بالجزيرة بين حرّان والرّقة.

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٣).

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٤٦٧).

- يسمع منه، ويشهد لقول يحيى بن معين^(١) بالصَّحَّة أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً^(٢).
- الوليد بن مسلم القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي^(٣): قال عنه ابن حجر: ثقةٌ لكنه كثير التَّدليس والتسوية^(٤).
 - وأما الوجه الثاني: فيرويه عن الأوزاعي أيضاً: الوليد بن مسلم^(٥)، ومحمَّد بن كثير^(٦).
 - محمَّد بن كثير بن أبي عطاء الثَّقفي الصَّنْعاني أبو يوسف نزيل المَصِيصة^(٧): قال عنه ابن حجر: صدوق كثير الغلط^(٨)، قال بشار عواد، وشُعَيْب الأرناؤوط في "تحرير

(١) أخرج ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٩ / ١١٩) القصة التي ذكر فيها ابن معين أن البابلي لم يسمع من الأوزاعي، فقال: سمعت أحمد بن علي المطيري يقول أظنه حكى عن عبد الله بن أحمد الدورقي قال: قدم يحيى بن معين حرَّان، فطمع أن يحييه، فوجه إليه بَصْرَة فيها مئة دينار، وطعام طيب فردَّ الصُّرة، وقبل الطعام، فقبل ليحيى يوم دخل: ما تقول في البابلي قال: والله إن صلته حسنة، وطعامه طيب، إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً.

قال د. بشار عواد تعليقاً على هذه القصة، في تحقيقه لتهذيب الكمال (٣١ / ٤١١): وهي حكاية منقطعة السند، ولا تصح، ولو صحَّت فإنَّ فيها مفسدةً بينة.

(٢) تاريخ دمشق (٦٤ / ٢٩٨).

(٣) تقدم قريباً (ص: ٣٧٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤).

(٥) هذا الوجه الثاني الذي روي عن الوليد حيث اختلف عليه على وجهين كما قدمت، أخرجه النسائي في "الكبرى" (٦ / ٤٧٥) برقم: (٧٢٧١) من طريق محمود بن خالد، عن الوليد به، وابن حبان في "صحيحه" (٥ / ١٥) برقم: (١٧٢٧) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد عن الأوزاعي، عن شداد، عن وإثلة. وهو الوجه الذي حكاه ابن أبي حاتم عنه ولم يذكر الوجه الآخر. وكأنَّ هذا الوجه هو الثابت عنه.

وعبد الرحمن بن إبراهيم هو الدمشقي المعروف "بدحيم": قال عنه ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ. تقريب التهذيب (ص: ٣٣٥)، ومحمود بن خالد هو السلمي الدمشقي: قال عنه ابن حجر: ثقة. تقريب التهذيب (ص: ٥٢٢).

(٦) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢ / ٦٧) برقم: (١٦٢). وهي متابعة للوليد بن مسلم، وقد نفى النسائي في "الكبرى" (٦ / ٤٧٥) أن يكون للوليد متابع، قال عندما أخرج طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن شداد عن وإثلة: لا نعلم أن أحداً تابع الوليد على قوله عن وإثلة، والصواب: أبو عمار، عن أبي أمامة، والله أعلم.

(٧) بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصَّادين المهملتين الأولى مشددة، مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشَّام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس. الأنساب للسمعاني (١٢ / ٢٩٧)، معجم البلدان (٥ / ١٤٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

التقريب^(١): بل: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه أحمد جدا^(٢)، وقال البخاري: لين جدا^(٣)، وقال أبو داود: لم يكن يفهم الحديث^(٤)، وقال في موضع آخر: هو دون بقية^(٥)، وقال النسائي^(٦) وأبو أحمد الحاكم^(٧): ليس بالقوي. وضعفه علي ابن المديني^(٨)، والعُقيلي^(٩). ووثقه الحسن بن الربيع^(١٠)، وابن سعد^(١١)، وقال صالح جَزَرَة: صدوقٌ كثير الخطأ^(١٢)، وقال ابن معين: ثقة^(١٣)، وقال مرة: كان صدوقاً^(١٤)، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً... وفي حديثه بعض الإنكار^(١٥). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١٦)، وقال: يخطئ ويغرب، وقال ابن عدي: له روايات عن مَعْمَر والأوزاعي خاصة عداد لا يتابعه عليها أحد^(١٧).

(١) (٣/ ٣١١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٥١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٩)، وفي العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٢٤): قال محمد: وكان أحمد بن حنبل يحمل على محمد بن كثير ويقول: كتب إلى اليمن حتى حمل إليه كتاب مَعْمَر فرواه. قال محمد: وهو قريب مما قال يروي مناكير.

(٤) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٢٦٥).

(٥) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٢٤٢).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٢) وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢١).

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٢)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢١).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ٦٩).

(٩) الضعفاء الكبير (٤/ ١٢٨).

(١٠) الجرح والتعديل (٨/ ٦٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٢).

(١١) الطبقات الكبير (٩/ ٤٩٥).

(١٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٣)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٣).

(١٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٣)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٢).

(١٤) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٥٧).

(١٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٥)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣٢).

(١٦) (٩/ ٧٠).

(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٠١).

وجه الاختصاص:

يتبين بهذا المثال أيضاً أن أهل البلد هم المرجع في معرفة الرواية الصحيحة لبلديهم عند الاختلاف، ومن خلال ما تقدم في كلام أبي حاتم، نرى أنه بين صحة رواية عكرمة بن عمار عن شداد بالمقارنة مع ما رواه الأوزاعي، فكان السؤال من ابن أبي حاتم: أيهما أصح عكرمة بن عمار عن شداد عن أبي أمامة؟

أم الأوزاعي عن شداد عن واثلة؟

فذكر مقدمة ثم نتيجة خلص إليها بعد ذلك، أمّا المقدمة فهي:

١. أن شداداً دمشقي من بلد الأوزاعي وعليه فالمرجع في معرفة صحة رواية عكرمة اليامي هو الأوزاعي فهو أعلم بشداد من عكرمة، وذكر أن هذا أحد الأحاديث الثلاثة التي يرويها عكرمة عن شداد عن أبي أمامة.

٢. أن الأوزاعي اختلف في الرواية عنه: فالوليد بن مسلم روى الحديث عن الأوزاعي عن شداد عن واثلة، مخالفاً لرواية عكرمة عن شداد، لكن عمر بن عبد الواحد رواه عن الأوزاعي عن شداد عن أبي أمامة موافقاً لرواية عكرمة بن عمار عن شداد.

٣. أن الوليد بن مسلم كثير الوهم، فهذه الرواية من أوهامه، وعليه فرواية عمر بن عبد الواحد أصح منه، وقد تابعه عليها عكرمة بن عمار فيرجح جانبهم.

وأما النتيجة فهي: أن الصواب أن الحديث حديث أبي أمامة، وهو الذي رواه عكرمة بن عمار، وعمر بن عبد الواحد وغيرهما عن شداد، عن أبي أمامة.

وقد وقفت عند تخريج الحديث على ثلاثة رواة تابعوا عمر بن عبد الواحد، في الرواية عن الأوزاعي عن شداد عن أبي أمامة، فترجحت بمتابعتهم صحة الوجه الأول عن الأوزاعي وذلك أن اثنان منها شاميان ثقتان، هما: أبو المغيرة الحولاني، والوليد بن مزيد، أما الثالث فهو: يحيى البابلتي وهو ضعيف كما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، صحيحٌ بمجموع طرقه، فإسناد الأوزاعي صحيحٌ، وإسناد عكرمة حسن.

المثال الثالث: قال ابن حبان: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ، عَنْ جَابَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مَنَّانٌ^(١)، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ».

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: اخْتَلَفَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْخَبَرِ، فَقَالَ الثَّوْرِيُّ: عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابَانَ، وَهُمَا ثَقَتَانِ حَافِظَانِ، إِلَّا أَنَّ الثَّوْرِيَّ كَانَ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ شُعْبَةَ، وَأَحْفَظُ لَهَا مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَمَنْصُورٍ، فَالْخَبَرُ مُتَّصِلٌ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابَانَ، فَمَرَّةٌ رُوِيَ كَمَا قَالَ شُعْبَةُ، وَأُخْرَى كَمَا قَالَ سَفِيَانٌ^(٢).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

مدار الاختلاف على منصور واختلف عليه على وجهين (بزيادة نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطِ بْنِ سَالِمٍ وَجَابَانَ، وَتَرْكُ الزِّيَادَةِ):

الوجه الأول: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ، عن جابان، عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ. (بزيادة نُبَيْطِ).

الوجه الثاني: منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ. (بدون ذكر نُبَيْطِ).

المدار: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عَتَّابِ الكوفي^(٣):

روى عن: أبي وائل، وزيد بن وهب، وعنه: شعبة، والسُّفْيَانَانِ^(٤).

مَتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ وَجَلَالَتِهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِي: لَمْ يَكُنْ بِالْكُوفَةِ أَحْفَظَ مِنْ

(١) مَنَّانٌ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُنِّ وَهُوَ: تَعْدَادُ الْمَعْطَى عَلَى الْمَعْطَى مَا أَعْطَاهُ، وَكَانَ مَذْمُومًا لِأَنَّ الْمَنَّةَ تَفْسِدُ الصَّنِيعَةَ. الْغُرَبِيِّينَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ (٦/ ١٧٨٠)، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٤/ ٣٦٦).

(٢) صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانٍ (٨/ ١٧٨، ١٧٩).

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ (ص: ٢٨٦).

(٤) الْكَاشِفُ (٢/ ٢٩٧).

منصور^(١). وقال الذهبي: الحافظ، الثبت، القدوة... أحد الأعلام^(٢).

كان أثبت الناس في مجاهد، وإبراهيم النخعي، قال يحيى: ما أحد أثبت عن مجاهد، وإبراهيم من منصور^(٣).

قال ابن حجر: ثقة، ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، أخرج له الجماعة^(٤).

أما الوجه الأول: فيرويه عن منصور: سفيان الثوري^(٥)، وتابعه جرير بن عبد الحميد^(٦)، وهمام بن يحيى العوذلي^(٧)، وابن أبي ليلى^(٨).

• سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري.

• جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي الكوفي:

روى عن: عن منصور، وحُصَيْن، وعبد الملك بن عمير، وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن معين^(٩).

قال الدارمي ليحيى بن معين: جرير أحب إليك في منصور، أو شريك؟ فقال: جرير أعلم به^(١٠).

(١) الجرح والتعديل (٨ / ١٧٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٠٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨ / ١٧٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).

(٥) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ١٧) برقم: (٤٨٩٥) والدارمي في "مسنده" (٢ / ١٣٣٠) برقم: (٢١٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٤٥٣) برقم: (٧٠١١)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٧ / ٤٥٤) برقم: (١٣٨٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٨ / ١٧٥) برقم: (٣٣٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٣ / ٥٣٤) برقم: (١٤٤٢٣)، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٠ / ٥٨).

(٦) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥ / ١٧) برقم: (٤٨٩٦).

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ١٣٧٤) برقم: (٦٦٤٨).

(٨) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣ / ٥٣٦) برقم: (١٤٤٢٤).

(٩) الكاشف (١ / ٢٩١).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٠).

قال الدُّوري: سمعت يحيى بن معين يقول: قال جرير بن عبد الحميد، وذكر أحاديث عاصم الأحول^(١) اختلطت علي فلم أفصل بينها وبين أحاديث أشعث، حتَّى قدم علينا بهز البصري فخلصها فحدثت بها، قلت ليحيى: فكيف تكتب هذه عن جرير وهي هكذا؟ فقال: ألا تراه قد بين أمرها وقصَّتها^(٢). قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعته يقول: لم يكن جرير الرّازي بالذكي في الحديث قلت له: جرير روى عن أشعث بن سوار شيئاً؟ قال: نعم كان اختلط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول، حتَّى قدم عليه بهز بن أسد، قال: فقال له: هذا حديث عاصم، وهذا حديث أشعث، قال: فعرفها فحدث بها الناس^(٣).

وقال ابن عمّار الموصلي: حجة، كانت كتبه صحاحاً^(٤). وقال أحمد بن صالح: ثقة^(٥). وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم^(٦). وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن جرير فقال: قلت: يحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم، جرير ثقة^(٧). وقال ابن خراش: صدوق^(٨). وقال النسائي: ثقة^(٩).

قال ابن حجر: ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين، وله إحدى وسبعون سنة. أي: ثمان وثمانون ومائة. أخرج له الجماعة^(١٠).

(١) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، من الرابعة، لم يتكلَّم فيه إلا القطان فكانه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة أربعين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٢٦٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٤٣).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ١٩١)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٤٤).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١٨٨).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٧).

(٧) تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٠).

(٨) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٤)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٥٠).

(٩) تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).

قال ابن حجر في "فتح الباري"^(١): وقال البيهقي^(٢) نُسِبَ في آخر عمره إلى سوء الحفظ، ولم أرَ ذلك لغيره؛ بل احتجَّ به الجماعة.

• هَمَّامُ بن يحيى بن دينار العَوَّذِي المَحَلَمِي مولا هم أبو عبد الله أو أبو بكر البصري:

روى عن: الحسن، وقتادة، وعطاء، وعنه: ابن مهدي، وهُدْبَة، وشَيْبَان^(٣).

قال ابن المبارك: هَمَّامُ ثَبْتُ في قتادة^(٤). وقال يزيد بن هارون: كان هَمَّامُ قوياً في الحديث^(٥).

وقال يزيد بن زُرَّيع: هَمَّامُ حفظه رديء وكتابه صالح^(٦). وقال الحسين بن الحسن الرَّاظِي: قلت ليحيى بن معين: هَمَّامُ؟ قال: ثقةٌ صالحٌ^(٧). وقال ابن المديني: ثقةٌ ثَبْتُ^(٨). وقال أبو بكر الأثرم قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: هَمَّامُ أي شيء تقول فيه؟ قال: كان عبد الرحمن بن مهدي يرضاه^(٩).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: هَمَّامُ ثَبْتُ في كلِّ المشايخ^(١٠).

وقال أبو زُرَّعة: بصري لا بأس به^(١١). وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عن هَمَّامُ، وأبان العَطَّار^(١٢): من تقدَّم منهما؟ قال: هَمَّامُ أَحَبُّ إِلَيَّ ما حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من حفظه فهما

(١) (١/ ٣٩٥).

(٢) السنن الكبرى (٦/ ٨٧).

(٣) الكاشف (٢/ ٣٣٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٤٣).

(٥) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٤).

(٦) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٨).

(٧) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٦٣).

(٩) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٥).

(١٠) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٥).

(١١) الجرح والتَّعْدِيل (٩/ ١٠٩).

(١٢) أبان بن يزيد العطَّار البصري أبو يزيد، ثقة له أفراد، من السابعة، مات في حدود الستين. أي: في حدود الستين ومائة.

أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

متقاربان في الحفظ والغلط^(١). وقال أيضاً: ثقةٌ صدوق في حفظه شيء^(٢). وقال ابن عدي: وهو مقدّم أيضاً في يحيى بن أبي كثير^(٣).

قال ابن حجر: ثقةٌ ربما وهم، من السابعة، مات سنة أربع أو خمس وستين. أي: أربع أو خمس وستون ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

إذن فخلاصة حاله: أنه ثقةٌ إذا حدث من كتابه، ويهم إذا حدث من حفظه -والله أعلم-.

• محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي أبو عبد الرحمن:

روى عن الشعبي، وخلق، وعنه: شعبة، ووكيع، وأبو نعيم^(٥).

قال شعبة: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث^(٧). وقال يحيى بن معين: ليس بذلك^(٨). وقال أبو

زُرعة: هو صالحٌ ليس بأقوى ما يكون^(٩). وقال أبو حاتم: فقال محله الصدق، كان سيئ

الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يُتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ،

يكتب حديثه، ولا يحتج به^(١٠). وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث^(١١).

قال ابن حجر: صدوقٌ سيء الحفظ جداً، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين، أخرج

له الأربعة^(١٢).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩).

(٢) نفسه.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٤٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٥) الكاشف (٢/ ١٩٣).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٩٨).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤١١).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٣).

(٩) نفسه.

(١٠) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٣).

(١١) الضعفاء والمتروكون (ص: ٩٢).

(١٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

فخلاصة حاله: أَنَّهُ ضَعِيفٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن منصور: شعبة^(١).

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي.

وجه الاختصاص:

هنا مثالٌ ثالثٌ على الاختصاص بكون الراوي بلدي الشيخ عند الاختلاف.

وقد صَوَّب الإمام أبو حاتم ابن حبان البُستي الوجهين جميعاً للحديث، رواية شعبة بزيادة رجل في الإسناد وهو (نُيِّط)^(٢)، ورواية الثوري بإسقاطه.

ولما كانت رواية الثوري عن سالم بن أبي الجعد^(٣) عن جابان، أوهم ذلك أن الإسناد مُنْقَطَعٌ؛ لأن في رواية شعبة إدخال رجل بين سالم وجابان وهو (نُيِّط)، فأفاد أن في الإسناد انقطاعاً، فبيّن ابن حبان أن رواية الثوري ليس فيها انقطاعٌ، وبوّب لرواية شعبة بقوله: «ذكر

(١) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١٠٨١ / ١) برقم: (١ / ٥٦٨٨)، وفي "الكبرى" (١٠٤ / ٥) برقم: (٥١٦٢)، وأحد في "مسنده" (١٤٤٨ / ٣) برقم: (٧٠٠١) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٨١ / ١٣) برقم: (٢٥٩٢٣)، من طريق محمد بن جعفر (عُندَر)، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٦ / ٥) برقم: (٤٨٩٤)، من طريق أبي داود الطيالسي. وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٣٣٠ / ٢) برقم: (٢١٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٨ / ٨) برقم: (٣٣٨٤)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٤٤٨ / ٣) برقم: (٧٠٠١) من طريق حجاج بن محمد الأعور. أربعتهم (عُندَر)، وأبو داود الطيالسي، وابن مهدي، وحجاج بن محمد عن شعبة به. واختلف على شعبة أيضاً فأخرجه النسائي في الكبرى (١٨ / ٥) برقم: (٤٨٩٨) من طريق بَقِيَّة، عن شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال النسائي: خالفه زائدة، فقال: عن سالم بن أبي الجعد، ومجاهد، عن أبي سعيد، ولم يذكر فيه: "ولد زينة".

وأخرجه الدارمي في مسنده (٢٨٨ / ٨) برقم: (١٧٤٣٧) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ.

(٢) نُيِّط غير منسوب عن جابان مقبول، من السادسة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٣) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيراً، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل: مائة أو بعد ذلك ولم يثبت أنه جاوز المائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٢٦).

خبر أوهم من لم يُحكَمْ صناعة الحديث أن هذا الإسناد مُنْقَطَعٌ^(١)، وصَوَّب رواية الثوري بقرينة كونه بلدي منصور بن المعتمر، فهو أعرف به وبحديثه من شعبة، وذلك أن الثوري كوفي، ومنصور كوفي، وسالم بن أبي الجعد كوفي، كذلك فالإسناد مسلسل بالكوفيين، وهم أعرف ببعضهم من غيرهم.

أما شعبة فهو بصري، وهو ثقةٌ حافظٌ إمامٌ ناقدٌ جليلٌ، لكنه ليس بلدي منصور بن المعتمر فلا يقدّم قوله على الثوري مع استوائه معه في الفضل والجلالة والحفظ، وتميز الثوري عليه بمزيد إتقان لحديث منصور، والأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وكلهم شيوخه، وهم مع ذلك كوفيون من بلده؛ ولذا ذهب ابن حبان إلى تصويب الوجهين جميعاً، فقال: «وهما ثقتان حافظان، إلا أن الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة، وأحفظ لها منه، ولا سيما حديث الأعمش، وأبي إسحاق، ومنصور، فالخبر متصلٌ عن سالم عن جابان، فمرة روي كما قال شعبة، وأخرى كما قال سفيان»^(٢).

فعلى هذا تكون الرواية ثابتة عن منصور على الوجهين، فمرة روى الحديث عن سالم عن نبيط عن جابان عن عبد الله بن عمرو، ومرة عن سالم عن جابان عن عبد الله بن عمرو، فيكون سالم رواه مرة عن جابان، وأخرى بواسطة نبيط.

ثم هناك قرينة أخرى على صحة الوجه الذي رواه الثوري، وهو أن يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم وغيرهم، قدّموا الثوري في الحفظ والإتقان على كل أحد بما فيهم شعبة، لا سيما عند اختلافهما، قال يحيى بن سعيد: «ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان»^(٣).

وقال الدوري: «رأيت يحيى بن معين لا يقدّم على سفيان الثوري في زمانه أحداً، في

(١) صحيح ابن حبان (٨ / ١٧٨).

(٢) صحيح ابن حبان (٨ / ١٧٨، ١٧٩).

(٣) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٨)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثالث (٣ / ٢٢)، الجرح والتعديل (٤ /

الفقه، والحديث، والزُّهد، وكل شيء»^(١).

وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول: «ليس أحدٌ يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان، قلت: وشعبة أيضاً إن خالفه؟! قال: نعم»^(٢).

وقال أبو داود: «ليس يختلف سفيان، وشعبة في شيء إلا يظفر به سفيان، وخالفه شعبة في أكثر من خمسين حديثاً، القول قول سفيان»^(٣).

وكشف أبو زُرْعَة عن تميز سفيان على شعبة بحفظ الأسانيد والمتون فقال: «كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث وفي متنه»^(٤).

وقال أبو حاتم: «وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة، فالثوري»^(٥). وصحَّح الإمام الدَّارَقُطْنِي الوجه الذي رواه سفيان الثوري، ولم يذكر الوجه الآخر الذي رواه شعبة، فذكر حديث أبي قَتَادَة، وأَنَّهُ رُوي من طريق منصور وهو وهَم، فقال: «وقال عبيد الله بن موسى: عن أبي إسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، عن مولى لأبي قَتَادَة، عن أبي قَتَادَة، وهو وهَم، وأبو إسرائيل^(٦) ضعيفٌ، وإنما روى هذا الحديث، منصور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو»^(٧).

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣ / ٩٦).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣ / ٣٦٤).

(٣) سؤالات أبي عبيد الأَجْرِي للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٣٤).

(٤) نفسه

(٥) الجرح والتَّعديل (٤ / ٢٢٥).

(٦) إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل الملائي الكوفي معروف بكنته وقيل: اسمه عبد العزيز، صدوقٌ سيِّء الحفظ نسب إلى الغلو في التَّشيع، مات سنة تسع وستين وله أكثر من ثمانين سنة. أي: تسع وستين ومائة. أخرج له الترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).

قال بشار عوَّاد، وشُعَيْب الأَرْنَؤُوط في تحرير تقريب التهذيب (١ / ١٣٢) بل: صدوقٌ له أغاليط، إذ يتبين من دراسة ترجمته وأحاديثه أن حديثه يُقْبَل في المتابعات والشواهد، كما قال أبو حاتم: حسن الحديث، وله أغاليط، لا يُجْتَح بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيِّء الحفظ.

(٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ١٥٩).

ويقوي صحّة^(١) رواية سفيان عن منصور بإسقاط (نُبيط) متابعة جرير بن عبد الحميد، وهَمَامُ العَوَذي فهما ثقتان، وجرير من أعلم الرواة بمنصور، قال الدارقطني: «أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي»^(٢).

الحكم على الحديث:

ذهب الإمام ابن حبان إلى أن الروايتان متصلتان، لكن الإمام البخاري صاحب الصنعة، والخبير بالعلل والرجال، نفى سماع سالم بن أبي الجعد من جابان، ومن نُبيط، ونفى كذلك سماع جابان من عبد الله بن عمرو، فقال: «ولا يُعرف لجابان سماعٌ من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جابان، ولا من نُبيط»^(٣).

وعلى هذا فرواية سفيان، وشعبة، منقطعتان لعدم سماع سالم من جابان ولا ومن نُبيط، وكذلك عدم سماع جابان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فهي منقطعة في موضعين.

وجابان: قال عنه أحمد: لا أعرفه، نقله عنه ابن عبد الهادي في "بحر الدّم"^(٤)، وقال أبو حاتم: شيخ^(٥)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٦)، وقال ابن الجوزي: مجهول^(٧).

وتعقبه مغلطاي فقال: «وذكر أبو الفرج بن الجوزي: أنه مجهول، ويشبه أن يكون اختلط عليه بجابان الراوي عن أنس؛ فإن جماعة قالت فيه: مجهول، وأمّا هذا فلم أر من قاله فيه، فيُنظر»^(٨).

(١) صحّة الوجه وثبوته عن راوٍ معيّن لا تستلزم صحّة الحديث، فقد يصحّ الوجه مع ضعف الحديث.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٢١).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٧).

(٤) (ص: ١٩٥).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٦).

(٦) الثقات (٤/ ١٢١).

(٧) الضعفاء والمتروكون (١/ ١٦٣).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١١٨).

ومَنَّ جهل جابان الراوي عن أنس ابن ماکولا، قال في "الإكمال" ^(١) وجابان مجهول عن أنس بن مالك، يروي عنه محمد بن الحجاج، ولا يعرف محمد بن الحجاج.

لكن لا يبدو لي أنه اختلط على ابن الجوزي كما ذكر مغلطاي؛ لأنه ترجم ترجمتين، وفرّق بينهما فقال: «جابان عن عبد الله بن عمرو روى عنه سالم بن أبي الجعد مجهول. جابان ويقال: موسى بن جابان يروي عن أنس، قال الأزدي: متروك الحديث» ^(٢)، وقد وافقه على تجهيله الإمام أحمد كما سبق، والذهبي كما سيأتي فلم ينفرد بذلك حتى يُظنَّ أنَّهما اختلطا عليه.

قال الذهبي في "الميزان" ^(٣): لا يُدرى من هو؟ وقال في "ديوان الضعفاء" ^(٤): لا يُعرف، وذكر أن أبا حاتم قال عنه: ليس بحجة ^(٥)، ولم أقف عليه.

وقال مغلطاي معقباً على القول المنقول عن أبي حاتم: «كذا نقله عنه بعض المتأخرين، ولم أره، فيُنظر» ^(٦). وتعقب تجهيل الذهبي أيضاً فقال: وزعم بعض المصنِّفين من المتأخرين: أنه لا يُدرى من هو، اعتماداً على أن شيخه ^(٧) لم يذكر فيه تعديلاً ولا غيره، وكأنَّه غير جيّد لما ذكرناه» ^(٨).

وقال عنه ابن حجر: «جابان غير منسوب، مقبول، من الرابعة» ^(٩). فيتبيّن من هذه الأقوال أنه لم يذكر (جابان) بجرح ولا تعديل سوى الإمام أبو حاتم، فغيره نافٍ، وهو مثبت، والمثبت مقدّم على النَّافي لما عنده من مزيد علم ومعرفة على من نفى،

(١) (١٠ / ٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون (١ / ١٦٣).

(٣) (١ / ٣٧٧).

(٤) (ص: ٥٩).

(٥) ميزان الاعتدال (١ / ٣٧٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ١١٨).

(٧) يقصد الإمام المزي صاحب تهذيب الكمال.

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٣ / ١١٨).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ١٣٦).

وقد وصفه أبو حاتم بأنه: (شيخ) وهي في المرتبة الثالثة من التعديل، وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه مراتب الجرح والتعديل، وجعل كلاً منها على أربع مراتب، وقال فيها: «وإذا قيل: (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية»^(١).
ثم إن من عدّله إمامٌ حاذقٌ ضليعٌ بأحوال الرجال، أضف إلى ذلك أنه من المتعنتين في الجرح والتعديل فلو كان مجهولاً لكان أولى النُّقَاد بتجهيله؛ لكنّه علم ما جهله غيره والله - أعلم -.

وعلى كلّ فالحديث ضعيفٌ لانقطاع إسناده كما كشف عنه البخاري.

(١) الجرح والتعديل (٢ / ٣٧).

المطلب السادس: أمثلة على الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديث رواه أشعثُ بن عبد الملك، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ». وَرَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ».

قلت: أيهما أصح؟

قال: أبي: قَتَادَةُ أَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ، وَأَحْسَبُ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ؛ لِأَنَّ لِسَعْدِ بْنِ هِشَامٍ قِصَّةً فِي سُؤَالِهِ عَائِشَةَ عَنْ تَرْكِ النِّكَاحِ؛ يَعْنِي: التَّبَتُّلَ^(١).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديثين رُويَا في النهي عن (التَّبَتُّلِ)، وطلب منه أن يبين لهما أيهما أصح؟

والحديثان عن صحابين مختلفين، فالأول: عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، والثاني: عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب مرفوعاً.

أما الأول: فيرويه: أشعث بن عبد الملك، عن الحسن البصري، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ^(٢).

وأما الثاني: فيرويه: معاذ بن هشام، عن أبيه (هشام الدَّسْتَوَائِي)، عن قَتَادَةَ، عن الحسن

(١) علل الحديث (٣/ ٧١٣، ٧١٤).

وقد بيّن الإمام أبو حاتم معنى (التَّبَتُّلِ) هنا، ينظر: (بَتَل) في الفائق في غريب الحديث (١/ ٧٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٩٤)، ولسان العرب (١١/ ٤٣)، وتاج العروس (٢٨/ ٥٣).

(٢) أخرجه النَّسَائِي في "المجتبى" (١/ ٦٣٥) برقم: (٣٢١٣/ ٢)، والنَّسَائِي في "الكبرى" (٥/ ١٥١) برقم: (٥٣٠٣)، والدَّارِمِي في "مسنده" (٣/ ١٣٨٥) برقم: (٢٢١٤)، وأحمد في "مسنده" (١١/ ٦٠١٨) برقم: (٢٥٥٨٣).

البصري، عن سَمُرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ^(١).

رجال إسناده الحديث الأول:

• أشعث بن عبد الملك الحُمُراني أبو هانئ:

روى عن: الحسن، وابن سيرين، وعنه: شعبة، والقَطَّان، وخلق^(٢).

قال يحيى بن سعيد: هو عندي ثقةٌ مأمونٌ^(٣). وقال أيضاً: لم ألق أحداً يحدث عن الحسن أثبت من الأشعث الحُمُراني^(٤). وقال ابن معين: ثقة^(٥). وقال أحمد بن حنبل: هو صالح^(٦). وقال مرة: ليس به بأس^(٧). وقال أحمد بن حنبل: وما كان أرضى يحيى بن سعيد عنه، كان عالماً بمسائل الحسن الدقاق^(٨). وقال البخاري: كان يحيى، وبِشْر بن الْمُفَضَّل، ومعاذ بن معاذ، يثبتون الأشعث الحُمُراني^(٩). وقال أبو زُرعة: صالح^(١٠). وقال أبو حاتم: لا بأس به^(١١).

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٧٩/٢، ٣٨٠) برقم: (١٠٨٢)، والنسائي في "المجتبى" (١/ ٦٣٥) برقم: (٣/٣٢١٤)، والنسائي في "الكبرى" (٥/ ١٥١) برقم: (٥٣٠٢) وابن ماجه في "سننه" (٣/ ٥٦) برقم: (١٨٤٩)، وذكر الترمذي، وابن ماجه أن زيد بن أخزم زاد في حديثه: وقرأ فتادة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨].

وأخرجه أيضاً أحمد في "مسنده" (٩/ ٤٦٦١) برقم: (٢٠٥١٠)، والبزار في "مسنده" (١٠/ ٤١٥) برقم: (٤٥٦٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (١/ ٢٤٩) برقم: (٧٣٠)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢١٤) برقم: (٦٨٩٣) والطبراني في "الأوسط" (٨/ ٢٣٤) برقم: (٨٤٩٦).

(٢) الكاشف (١/ ٢٥٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٣٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٨٠، ٨١).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤١٥).

(٧) نفسه (١/ ٤٩٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥).

(٩) التاريخ الكبير (١/ ٤٣٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥).

(١١) نفسه.

وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(١) وقال: وكان فقيهاً متقناً. وقال الدارقطني: ثقة ^(٢). قال ابن حجر: «ثقة فقيه، من السادسة، مات سنة ثنتين وأربعين وقيل سنة ست وأربعين». أي: ثنتين وأربعين أو ست وأربعين ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، والأربعة ^(٣). فالراجح من حاله -والله أعلم-: أنه ثقة، ولو لم يوثقه إلا يحيى بن سعيد، ويحيى بن معين لكفى، وهو مع ذلك من أصحاب الحسن البصري الأثبات فيه، كما نص عليه يحيى بن سعيد، ويفهم من كلام الإمام أحمد.

• الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم:

روى عن: عمران بن حصين، وأبي موسى، وابن عباس، وجندب، وعنه: ابن عون، ويونس وأمم ^(٤).

متفق على توثيقه، وجلالته، وإمامته، قال الذهبي: كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل ^(٥).

قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني: قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين» أخرج له الجماعة ^(٦).

وتكلموا في سماع الحسن من سمرّة واختلفوا فيه:

قال شعبة: لم يسمع الحسن من سمرّة ^(٧). وقال يحيى بن معين: لم يسمع الحسن من سمرّة

(١) الثقات (٦/ ٦٢).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١١٣).

(٤) الكاشف (١/ ٣٢٤).

(٥) نفسه.

(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٦٠).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٢٠).

شيئاً، هو كتاب، قال يحيى: في حديث الحسن عن سُمرة: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَا»^(١) قال: في سماع البغداديين، ولم يسمع الحسن من سُمرة^(٢). وقال ابن المديني: الحسن قد سمع من سُمرة؛ لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سُمرة في عهد زياد^(٣). وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله ما تقول في سماع الحسن من سُمرة؟ فقال: قد أدخل بينه وبينه الصباح بن عمران، وما أراه سمع منه، وكأنه ضعف حديث قريش^(٤).

(١) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/ ٩٢٢) برقم: (٤٧٥١ / ٢)، وأبو داود في "سننه" (٤/ ٢٩٧) برقم: (٤٥١٥) والترمذي في "جامعه" (٣/ ٨٢) برقم: (١٤١٤) وابن ماجه في "سننه" (٣/ ٦٧٤) برقم: (٢٦٦٣) والدارمي في "مسنده" (٣/ ١٥٢٢) برقم: (٢٤٠٣) وأحمد في "مسنده" (٩/ ٤٦٤٢) برقم: (٢٠٤٢١) كلهم من طريق قتادة عن الحسن عن سُمرة عن النبي ﷺ.

والحديث إسناده صحيح عند من يرى سماع الحسن من سُمرة، نقل القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٣٩): تعقيباً على هذا الحديث: «قال البخاري عن علي بن المديني: سماع الحسن من سُمرة صحيح، وأخذ بهذا الحديث. وقال البخاري: وأنا أذهب إليه. وقال غيره: لم يسمع الحسن من سُمرة إلا حديث العقيقة». وينظر: العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٢٣).

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٤٩): «فلو لم يصح الحديث لما ذهب إليه هذان الإمامان، وحسبك بهما!». (٢) نفسه.

(٣) العلل (ص: ٥٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٢).

قريش هو: ابن أنس الأنصاري ويقال الأموي أبو أنس البصري، صدوقٌ تغرَّ بأخرة قدر ست سنين، من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٤٥٥). وحديثه: أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٨٤) برقم: (٥٤٧١) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ مِنْ سَمْعِ حَدِيثِ الْعَقِيقَةِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ. قال مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (ص: ١٠١١): وأما احتجاج الترمذي على سماع الحسن من سُمرة بحديث قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد قال: «قال لي محمد بن سيرين: سل الحسن من سمع حديث العقيقة؟ فقال: من سُمرة». وهو وإن كان في صحيح البخاري فقد خالفه في ذلك البرديجي، فذكر في كتاب "المراسيل" من تأليفه: الحسن عن سُمرة ليس بصحاح، إلا من كتاب، ولا نحفظ عن الحسن عن سُمرة حديثاً يقول فيه: سمعت سُمرة إلا حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة، ولم يثبت، رواه قريش بن أنس، ولم يروه غيره، وهو وهم. انتهى كلامه، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ أبا حُرَّةً رواه عن الحسن كذلك، ذكره أبو القاسم في "الكبير" عن أسلم بن سهل، ثنا طلق بن محمد، بن السكن، ثنا حفص بن عمر البخاري عنه. ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢٢٥) برقم: (٦٩٣٦).

وقال مُهَنَّأٌ^(١): ليس بشيء^(٢). ونصَّ الإمام أحمد في "مسنده"^(٣) على عدم سماع الحسن حديث: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَا» فقال: عن الحسن، عن سَمُرَةَ، ولم يسمعه منه.

وقال البخاري: عن حبيب بن الشهيد^(٤) قال لي محمد بن سيرين: سَلِ الحسن ممن سمع حديث العقيقة! فسألته فقال: سمعته من سَمُرَةَ، قال علي: وسماع الحسن من سَمُرَةَ صحيح، وأخذ بحديثه: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَا»^(٥).

وقال النسائي: «الحسن، عن سَمُرَةَ، قيل: إنَّه من الصَّحيفة غير مسموعة إلا حديث العقيقة، فإنه قيل للحسن: مَنْ سمعت حديث العقيقة؟ قال: من سَمُرَةَ، وليس كلُّ أهل العلم يصحِّح هذه الرواية، قوله: قلت للحسن: مَنْ سمعت حديث العقيقة؟»^(٦). وقال أيضاً: «الحسن، عن سَمُرَةَ كتاباً، ولم يسمع الحسن من سَمُرَةَ إلا حديث العقيقة، والله تعالى أعلم»^(٧).

وقد حرَّر العلائي في "جامع التحصيل"^(٨) مسألة سماع الحسن من سَمُرَةَ فقال: «وأمَّا

(١) مُهَنَّأٌ بن يحيى الشَّامي السُّلَمي أبو عبد الله، روى عن يزيد بن هارون، وعبد الرَّزَّاق، وبقية بن الوليد، وعنه حمدان الورَّاق، وإبراهيم النيسابوري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد، وروى عنه المسائل، قال الخلال: وكان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصُّحبة، قال عبد الله بن أحمد: كنت أرى مُهَنَّأً يسأل أبي حتَّى يضجره ويكرِّر عليه جدًّا حتَّى ربا قام وضجر، قال ابن حبان: مستقيم الحديث، وقال الدَّارِقُطَنِي: ثقةٌ نبيلٌ. ينظر: الثُّقات لابن حبان (٩/ ٢٠٤)، سؤالات السُّلَمي للدارقطني (ص: ٣١٠)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٥ - ٣٤٧)، مناقب الإمام أحمد (ص: ٦٨٠)، تاريخ الإسلام (٦/ ٢١٧).

(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٢).

(٣) مسند أحمد (٩/ ٤٦٤٢).

(٤) ستأتي ترجمته (ص: ٤٣٤).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠).

والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٤/ ٢٩٧) برقم: (٤٥١٥)، والترمذي في "جامعه" (٣/ ٨٢) برقم: (١٤١٤)، والنسائي في "المجتبى" (١/ ٩٢٢) برقم: (٤٧٥٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦/ ٣٣١) برقم: (٦٩١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣/ ٦٧٤) برقم: (٢٦٦٣) والدَّارِمِي في "مسنده" (٣/ ١٥٢٢) برقم: (٢٤٠٣) وأحمد في "مسنده" (٩/ ٤٦٤٢) برقم: (٢٠٤٢١).

(٦) السنن الكبرى (٦/ ٣٣٢).

(٧) سنن النسائي (المجتبى) (١/ ٢٩٤).

(٨) جامع التحصيل (ص: ١٦٥).

روايته عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب ففي صحيح البخاري^(١) سَمِعَهُ مِنْهُ لِحَدِيثِ الْعَقِيقَةِ، وَقَدْ رُوي عَنْهُ نَسْخَةٌ كَبِيرَةٌ غَالِبُهَا فِي "السنن الأربعة"، وعند علي بن المديني أَنَّ كُلَّهَا سَمَاعٌ، وَكَذَلِكَ حَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْبُخَارِيِّ نَحْوَ هَذَا^(٢)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ^(٣) وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ هِيَ: كِتَابٌ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْإِنْقِطَاعَ، وَفِي "مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ"^(٤): ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدًا لَهُ أَبَقٌ، وَإِنَّهُ نَذَرَ أَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ قَالَ: قَلَّمَا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَ فِيهَا بِالصَّدَقَةِ، وَنَهَى فِيهَا عَنِ الْمَثَلَةِ»^(٥). وَهَذَا يَقْتَضِي سَمَاعَهُ مِنْ سَمُرَةَ لَعَلَّ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - سَمَاعُهُ مِنْ سَمُرَةَ، اعْتِمَادًا عَلَى تَنْصِيفِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ^(٦) عَلَى ذَلِكَ، وَهُمَا مِنْ أَكْثَرِ النَّقَّادِ عَنَایَةً وَتَثْبُتًا مِنْ سَمَاعِ الرُّوَاةِ مِنْ بَعْضِهِمْ.

• سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني:

روى عن: أبيه، وعائشة، وعنه: زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، وَالْحَسَنُ، وَحُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ^(٧).
قال ابن سعد: قالوا: وكان سعد بن هشام ثقة إن شاء الله^(٨). وقال النسائي: ثقة^(٩).

(١) (٧ / ٨٤) برقم: (٥٤٧١).

(٢) ينظر: العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٢٣).

(٣) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٩ / ١٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٤ / ٥٦٧).

(٤) (٩ / ٤٦٤٧) برقم: (٢٠٤٥٣).

(٥) وأحمد في "مسنده" (٩ / ٤٦٤٧) برقم: (٢٠٤٥٣).

(٦) وقد بَيَّنَّ ابْنُ رُشِيدٍ فِي السَّنَنِ الْاَبِينِ (ص: ٥٢) أَنَّ مَذْهَبَ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ الْمَدِينِيِّ ثُبُوتُ السَّمَاعِ بِاللَّقَاءِ وَلَوْ لِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَشْتَرِطُ ثُبُوتُ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَذْهَبٌ مُتَوَسِّطٌ يَعْنِي بَيْنَ مَنْ يَشُدُّ فَيَشْتَرِطُ السَّمَاعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ، أَوْ بَشُوتِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَبَيْنَ مَنْ يَتَسَاهَلُ فَيَكْتَفِي بِإِمَّاكَانِ الْمَعَاصِرَةِ دُونَ ثُبُوتِ السَّمَاعِ فَقَالَ: «اشْتَرَاَطُ ثُبُوتِ السَّمَاعِ أَوْ اللَّقَاءُ فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي حَدِيثٍ حَدِيثٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ، وَهُوَ الَّذِي يَعْضُدُهُ النَّظَرُ فَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَ مُتَعَاَصِرِينَ يُعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ تَقَيَّامُ مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، وَمَا لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ فَلَا تَقُومُ الْحِجَّةُ مِنْهُ إِلَّا بِمَا شَهِدَ لَهُ لَفْظُ السَّمَاعِ، أَوْ التَّحْدِيثِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ، إِذَا أَخْبَرَ بِهَا الْعَدْلُ عَنِ الْعَدْلِ».

(٧) الكاشف (١ / ٤٣٠).

(٨) الطبقات الكبير لابن سعد (٩ / ٢٠٨).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال (١٠ / ٣٠٧)، تهذيب التهذيب (٣ / ٤١١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(١).

قال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة، استشهد بأرض الهند، أخرج له الجماعة» ^(٢).

رجال إسناده الحديث الثاني:

• معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري:

روى عن: أبيه، وابن عون، وعنه: أحمد، والكوسج ^(٣).

قال ابن معين: وهشام ثقة، وأمّا ابنه يعنى: معاذ بن هشام فلم يكن بالثقة، إنّما رغب فيه

أصحاب الحديث للإسناد ليس عند الثقات الذين حدثوا عن هشام هذه الأحاديث ^(٤).

وقال أيضاً: معاذ بن هشام صدوق ليس بحجة ^(٥). وقال الآجري: قلت لأبي داود: معاذ

بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول شيئاً، كان يحبى لا يرضاه ^(٦). وقال ابن عدي: ربّما

يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنّه صدوق ^(٧). وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(٨) وقال: وكان

من المتقين. وقال الذهبي: صدوق، صاحب حديث ومعرفة ^(٩).

قال ابن حجر: صدوق ربّما وهم، من التاسعة، مات سنة مائتين، أخرج له الجماعة ^(١٠).

• هشام بن أبي عبد الله سنبر أبو بكر البصري الدستوائي ^(١١):

(١) (٤ / ٢٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٢).

(٣) الكاشف (٢ / ٢٧٤). والكوسج هو: إسحاق بن منصور. نزهة الألباب في الألقاب (٢ / ١٢٩).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١ / ١١٨).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٦٣).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ص: ١٢٣).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٨٥).

(٨) (٩ / ١٧٧).

(٩) ميزان الاعتدال (٤ / ١٣٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٦).

(١١) قال السمعاني في الأنساب (٥ / ٣٤٧، ٣٤٨): هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأهواز يقال لها دستوا، وإلى ثياب جلبت

منها، وذكر أنّ هشام كان يبيع الثياب التي تجلب منها فنسب إليها.

روى عن: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وعنه: أبو نعيم، ومسلم^(١).
متفقٌ على توثيقه، قال شعبة: كان هشام أعلم بقتادة مني، وأكثر مجالسة مني^(٢). سأل الدارمي يحيى بن معين: الدستوائي أحب إليك في قتادة أو سعيد^(٣)؟ فقال: كلاهما^(٤). وقال يحيى: ليس أحدٌ في يحيى بن أبي كثير مثل: هشام الدستوائي، والأوزاعي^(٥). وقال أحمد بن حنبل: ثبت^(٦). وقال أيضاً: قال ليس أحدٌ أثبت في يحيى بن أبي كثير من هشام الدستوائي^(٧). وقال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل - وذكر سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي-: أنَّ الاختلاف عن هشام في حديث قتادة أقلُّ منه في حديث سعيد، قال أبو زرعة: ورأيت أحمد بن حنبل لهشام أكثر تقدماً في قتادة لضبطه، وقلة الاختلاف عنه^(٨). وقال أبو داود: كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث^(٩).

قال ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ وقد رمي بالقدَر، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، وله ثمان وسبعون سنة». أي: أربع وخمسين ومائة. أخرج له الجماعة^(١٠).
● فتادة بن دعامه بن فتادة السدوسي أبو الخطَّاب البصري:

روى عن: عبد الله بن سرجس، وأنس، وعنه: أيوب، وشعبة، وأبو عوانة^(١١).
إمامٌ متفقٌ على جلالته.

(١) الكاشف (٢/ ٣٣٧).

(٢) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ١٢٩).

(٣) يعني: ابن أبي عروبة، ستأتي ترجمته (ص: ٤٣٥).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٤٩).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٤٩).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٣٦).

(٧) نفسه (ص: ٣٣٤).

(٨) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٥١، ٤٥٢).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).

(١١) الكاشف (٢/ ١٣٤).

قال قتادة: جالست الحسن ثلاث عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين، ومثلي يلزم مثله^(١).

وقال يحيى بن سعيد: قتادة حافظٌ كان إذا سمع الشئ علقه^(٢). وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل -وذكر قتادة- فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه، ومعرفته بالاختلاف، والتفسير وغير ذلك، وجعل يقول عالم بتفسير القرآن، وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال قلما تجد من يتقدمه أما المثل فلعل^(٣). وقال أبو زرعة: قتادة من أعلى أصحاب الحسن، قيل له يونس بن عبيد؟ قال ثم يونس^(٤). وقال أبو حاتم: أكثر أصحاب الحسن قتادة، وأثبت أصحاب أنس الزهري، ثم قتادة^(٥).

قال ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ، يقال ولد أكمه^(٦)، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة». أي: بضع عشرة ومائة. أخرج له الجماعة^(٧).

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ على الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث، فقد بين أبو حاتم أنَّ قتادة راوي الحديث الثاني عن الحسن البصري أحفظ في الجملة، من أشعث بن عبد الملك؛ لكنَّه لم يرجح رواية قتادة، على رواية أشعث؛ لقريظة أخرى احتفت برواية أشعث وهي أنَّها عن الحسن عن سعد بن هشام، أمَّا رواية قتادة فهي عن الحسن عن سُمرة، وسعد بن هشام له قصةٌ مع عائشة رضي الله عنها في روايةٍ أخرى في نفس موضوع الحديث وهو التبتل، فقال أبو حاتم: «قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين؛ لأنَّ لسعد بن هشام قصة في سؤاله

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٨٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٤).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٤، ١٣٥).

(٤) نفسه (٧/ ١٣٥).

(٥) نفسه.

(٦) الأكمه: الذي يُولد أعمى. ينظر: تهذيب اللُّغة (٦/ ٢١)، لسان العرب (١٣/ ٥٣٦)، تاج العروس (٣٦/ ٤٨٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

عائشة عن ترك النكاح؛ يعني: التَّبَتُّلُ»^(١).

فجاء في تلك القصة أنه دخل عليها ﷺ وسألها عن التَّبَتُّلِ، فهو صاحب قصة الحديث، لذلك هو أعلم به من غيره، ونص الحديث: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنِ التَّبَتُّلِ، فَمَا تَرَيْنَ فِيهِ؟ قَالَتْ: فَلَا تَفْعَلْ، أَمَّا سَمِعْتَ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾»^(٢) فَلَا تَتَّبَتَّلُ»^(٣).

وروايته المذكورة هنا من طريق أشعث كأنها اختصارٌ لتلك الرواية التي فيها القصة، فهي من رواية الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة، من غير طريق أشعث، فهذا مشعرٌ بثبوت روايته؛ لأن من وجوه الترجيح المعتبرة كون الراوي صاحب القصة، قال الحازمي عند ذكره لوجوه الترجيح: «أن يكون أحد الراويين صاحب القصة فيرجح حديثه؛ لأن صاحب القصة أعرف بحاله من غيره، وأكثر اهتماماً»^(٤).

وقد صوب أبو حاتم الحديثين جميعاً؛ لأن صاحب الحديث الثاني حافظٌ إمامٌ وهو قتادة، وأحد رواة الحديث الأول وهو سعد بن هشام له في الحديث قصة، فتساوت الروايتان، فكلاهما صحيحةٌ.

(١) علل الحديث (٣/ ٧١٣، ٧١٤).

(٢) [سورة الرعد: ٣٨].

(٣) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/ ٦٣٥) برقم: (٥/ ٣٢١٦)، والنسائي في "الكبرى" (٥/ ١٥٢) برقم: (٥٣٠٦)، وأحمد في "مسنده" (١١/ ٥٩٤٧) برقم: (٢٥٢٤٠)، من طريق حصين بن نافع المازني عن الحسن عن سعد بن هشام، و(١١/ ٥٩٩٢) برقم: (٢٥٤٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨/ ٢٧٥) برقم: (٤٨٦٢) مطولاً، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١/ ٢٦٥) برقم: (٤٤٣٥) كلهم من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن سعد بن هشام، واللفظ المذكور للنسائي في "المجتبى".

وأخرجه مسلم في "صحيحه" مطولاً (٢/ ١٦٨) برقم: (٧٤٦)، ومختصراً (٢/ ١٧٠) برقم: (٧٤٦)، من طريق زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام، عن عائشة ﷺ، وفيه سؤال هشام لعائشة ﷺ عن قيام رسول الله ﷺ، وليس فيه سؤاله عن التبتل.

(٤) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١١).

وأشار إلى ذلك الترمذي في "جامعه"^(١) فقال: «حديث سَمُرَة حديثٌ حسنٌ غريبٌ، وروى الأشعث ابن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ نحوه. ويقال: كلا الحديثين صحيحٌ».

وأما النسائي فرجح حديث أشعث، ولم يذكر السَّبب، ولعلَّه لأنَّ أحد رواة الحديث وهو سعد بن هشام صاحب قصَّة في الحديث كما ذكر أبو حاتم، قال النسائي: «قتادة أثبت عندنا وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث هذا أشبه بالصَّواب - والله أعلم -»^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديثان المذكوران في المثال صحيحان كما قال أبو حاتم، ورواية أشعث أقوى لأنَّ سعد بن هشام له قصَّة كما تقدم، وأما رواية قتادة فإسنادها حسنٌ فيه معاذ بن هشام «صدوقٌ ربما وهم»^(٣) كما قال ابن حجر.

ولا يطعن فيها رواية الحسن عن سَمُرَة، فقد بيَّنت فيما مضى أنَّ الرَّاجح سماعه من سَمُرَة - والله أعلم - كما ذهب إليه ابن المديني، والبخاري، قال الترمذي في "عِلله الكبير"^(٤) بعد إirاده هذا الحديث: «سألت محمَّداً عن هذا الحديث فقال: حديث الحسن عن سَمُرَة محفوظٌ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام، عن عائشة هو حسنٌ. قال محمَّد: وقد روي عن سعد بن هشام، عن عائشة موقوفاً»^(٥).

فهذا يدلُّ على أنَّ البخاري يرى سماع الحسن من سَمُرَة وإلا لأعلَّه بعدم السَّماع، فكثيراً ما يعلُّ به الأحاديث.

وقد بيَّنت عند دراسة أحد الأحاديث أنَّ مقصود البخاري بالحسن هو الصَّحيح^(٦).

(١) (٢/ ٣٨٠).

(٢) السنن الكبرى (٥/ ١٥١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٦).

(٤) (ص: ١٥٣).

(٥) يريد بالحديث الموقوف حديث قصة هشام بن سعد مع عائشة رضي الله عنها.

(٦) ينظر: (ص: ٢٦٧).

المثال الثاني: قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى، وهذا حديثه، حدثنا هشام، عن حميد بن هلال قال: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ^(١) مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأُذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّهَ أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمَّكَ الَّتِي وَلَدْتِكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمَّكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِمَا الْأَرْبَعِ^(٢)، وَمَسَّ الْحِثَانِ^(٣) الْحِثَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٤).

- (١) الرَّهْط: عددٌ يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: الرَّهْط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة، وقيل غير ذلك، ورَهْط الرجل: قومه وقبيلته. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٨٣)، لسان العرب (باب الطاء، فص الراء) (٧/ ٣٠٥)
- (٢) الشُّعْب هي: البدان والرَّجْلان. وقيل: الرَّجْلان والشُّفْران، فكُنِيَ بذلك عن الإيلاج. الغريين في القرآن والحديث (٣/ ١٠٠٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٧٧) لسان العرب (١/ ٥٠٢).
- (٣) موضع القطع من ذكر الغلام، وفرج الجارية. الغريين في القرآن والحديث (٢/ ٥٣٣)، لسان العرب (باب النون، فصل الحاء) (١٣/ ١٣٨).

- (٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في "صحيحه" (١/ ١٨٦) برقم: (٣٤٨)، (١/ ١٨٦، ١٨٧) برقم: (٣٤٩). وأخرجه من نفس الطريق عبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٢٤٨) برقم: (٩٥٤) وابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٣٣٢) برقم: (٢٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣/ ٤٥٦) برقم: (١١٨٣) وعند ابن حبان (بنحوه مختصراً). وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ٦٣) برقم: (١٤٥)، والترمذي في "جامعه" (١/ ١٥١) برقم: (١٠٩) ومالك في "الموطأ" (١/ ٦٣) برقم: (١٤٥)، وأحمد في "مسنده" (١١/ ٥٨٥١) برقم: (٢٤٨٤٣)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١/ ٢٤٥) برقم: (٩٣٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٥١٥) برقم: (٩٣٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي موسى عن عائشة (بنحوه مختصراً). وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١/ ١٥١) برقم: (١٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (١/ ١٥١) برقم: (١٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (١/ ٣٨٣) برقم: (٦٠٨)، وأحمد في "مسنده" (١١/ ٦٠٩٩) برقم: (٢٥٩١٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٥١٩) برقم: (٩٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣/ ٤٥١) برقم: (١١٧٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٩) برقم: (٣٩٢)، من طريق عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، (بنحوه مختصراً)، وعند ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم ونافع عن عائشة.

وجه الاختصاص:

مثّل الحازمي بهذا الحديث على ترجيح رواية صاحب القصة عند تعداده لوجه الترجيح، فقال: «أن يكون أحد الراويين صاحب القصة فيرجح حديثه؛ لأنّ صاحب القصة أعرف بحاله من غيره، وأكثر اهتماماً، ولذلك رجع نفر من الصحابة ممن كان يرى «الماء من الماء» إلى حديث عائشة رضي الله عنها في (التقاء الختّانين)»^(١).

ففي هذا المثال، أنّ الصحابة رضوان الله عليهم اختلفوا في هل يجب الغسل عند عدم الإنزال؟

وسبب الإشكال: مجيء أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله تبين أنّ وجوب الغسل متعلّق بالإنزال، فإن لم يحصل، فلا غسل، ومن تلك الأحاديث: ما رواه أبو سعيد الخدري قال: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالِمٍ، وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى بَابِ عَتَبَانَ، فَصَرَخَ بِهِ فَخَرَجَ يَجْرُ إِزَارُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «أَعْجَلْنَا الرَّجُلَ، فَقَالَ عَتَبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُعْجَلُ عَنْ امْرَأَتِهِ، وَلَمْ يُمِنْ مَادَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(٢)، وفي رواية: «إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ»^(٣).

ولهذا استفتى أبو موسى الأشعري عائشة رضي الله عنها عن هذه المسألة؛ لأنها أعلم الناس بهذا الحكم؛ لمنزلها من النبي صلى الله عليه وآله، قال عبد الرزاق في "مصنفه"^(٤): عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَلَقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالُوا:

قال الدارقطني (٢٠٠ / ١) برقم: (٣٩٣): «رفعه الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، ورواه بشر بن بكر، وأبو المغيرة، وعمرو بن أبي سلمة، ومحمد بن كثير المصيصي، ومحمد بن مصعب، وغيرهم موقوفاً. وجاء الحديث من وجوه أخرى عن عائشة رضي الله عنها».

(١) الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار (ص: ١١).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٨٥) برقم: (٣٤٣).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٨٥) برقم: (٣٤٥).

(٤) (١ / ٢٤٥) برقم: (٩٣٨).

«إِذَا جَاوَزَ الْخَتَانُ الْخَتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ». قَالَ مَسْرُوقٌ: «فَكَانَتْ عَائِشَةُ أَعْلَمَهُنَّ بِذَلِكَ». وقد بين الحازمي في "الاعتبار" أنَّ حديث عائشة رضي الله عنها ناسخٌ لحديث: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» فقال: «وقد صحَّت الأخبار في طرفي الإيجاب والرُّخصة، فتعذر الجمع، فنظرنا هل نجد مناصاً عن غوائل التعارض من جهة التاريخ؛ حيث تعذر معرفته من صريح اللفظ؟ فوجدنا آثاراً تدل على ذلك، وبعضها يصرح بالنسخ، فحينئذ تعين المصير إلى الإيجاب لتحقيق النسخ في ذلك»^(١). وساق آثاراً عن أبي بن كعب رضي الله عنه وغيره، في أن ترك الغُسل كان رخصةً في أول الإسلام ثم نُسخ.

وقال الشافعي: «أخبرني إبراهيم بن محمد، عن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، عن أبي بن كعب أنه كان يقول: «ليس على من لم يُنزل غُسل». ثم نزع عن ذلك، أي: قبل أن يموت. قال الشافعي: وإنما بدأت بحديث أبي في قوله: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، ونزوعه، أن فيه دلالةً على أنه سمع «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» عن النبي ولم يسمع خلافه فقال به، ثم لا أحسبه تركه إلا لأنه ثبت له أن رسول الله ﷺ قال بعده ما نسخه»^(٢).

فيتبين من هذا المثال إذن أن من وجوه التَّرجيح المعتبرة بين الروايات كون أحد الراويين صاحب القصة وعائشة رضي الله عنها أعلم الناس بحكم كهذا لأنه من الأمور التي كانت تحصل لها مع رسول الله ﷺ فهي أولى من يعرف حكمها، فهي بمنزلة صاحب القصة في العلم.

وقد بينت عائشة رضي الله عنها في رواية القاسم بن محمد عنها، أنَّها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من ذلك وهذا بمثابة الدليل. قال ابن رجب في "فتح الباري"^(٣): «وخرج الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان في "صحيحه"^(٤) من حديث الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «إِذَا جَاوَزَ الْخَتَانُ الْخَتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ،

(١) الاعتبار في النَّسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣١).

(٢) اختلاف الحديث (٨ / ٦٠٧).

(٣) (١ / ٣٧٠، ٣٧١).

(٤) تقدم تخريج روايتهم جميعاً (ص: ٤١٤).

فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَسَلْنَا». وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ^(١). وصحَّحه غير واحد من الحفاظ. وقال البخاري: هو خطأ، وإنما يرويه الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم - مرسلًا. ورَدَّ قوله بكثرة من رواه عن الأوزاعي من أصحابه موصولًا. وأعلَّه الإمام أحمد بأنه رُوي عن الأوزاعي موقوفًا، قال أحمد: والمرفوع في آخر الحديث إنَّما كان الأوزاعي يرويه عن يحيى بن أبي كثير، أنَّه بلغه عن عائشة، وكذا رواه أيوب، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة - موقوفًا، لم يرفعه.

وذكر أبو زُرْعَةَ الدمشقي هذا عن أحمد، ثم قال أبو زُرْعَةَ: رأيت أبا مُسْهَرٍ على هذا الحديث على يحيى بن معين، فقبله يحيى، ولم يُنكره^(٢)... قال ابن رجب: ولعلَّ عائشة كانت تارةً تفتي بذلك، وتارةً تذكر دليله، وهو ما عندها عن النَّبِيِّ ﷺ فيه، كما أنَّ المفتي أحيانًا يذكر الحكم من غير دليل، وأحيانًا يذكره مع دليله، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في المثال، أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" كما تقدَّم في التخريج.

(١) جامع الترمذي (١/ ١٥٢).

(٢) ذكرها أبو زُرْعَةَ الدمشقي "الفوائد المعللة" (ص: ٢٥١ - ٢٥٣)، قال: وسألت أبا عبد الله عن حديث حدثنا به أبو مُسْهَرٍ عن ابن سَمَاعَةَ عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: «فعلته أنا ورسول الله ﷺ فأغتسلنا»، فقال أحمد بن حنبل: ثنا به الوليد بن مسلم يعني: عن الأوزاعي فلم يعجبه، فقلت له: ليحسن عنده. حدثنا أبو مُسْهَرٍ عن ابن سَمَاعَةَ عن الأوزاعي فقال لي: كان الأوزاعي يحدث بهذا الحديث فإذا بلغ هذا الموضع زاد: عن يحيى بن أبي كثير بلغني عن عائشة أنها قالت: «فعلته أنا ورسول الله ﷺ فأغتسلنا»، هذا عنده الصواب. قال أبو زُرْعَةَ: فإن كان أبو عبد الله قال هذا فإني رأيت أبا مُسْهَرٍ يمليه عن يحيى بن معين عن ابن سَمَاعَةَ عن الأوزاعي فقبله يحيى ولم ينكره.

المثال الثالث: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا، كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَصَمَمَنِي صَمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»^(١) فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةُ مِثْلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَلْبُهُ عِنْدِي فَأَرْضِهِ عَنِّي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه: لَا هَا اللَّهُ، إِذَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، يُعْطِيكَ سَلْبَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ فَأَعْطَاهُ. فَبَعْتُ الدَّرْعَ، فَابْتَعْتُ بِهِ مَحْرَفًا^(٢) فِي بَنِي سَلِمْةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ^(٣) فِي الْإِسْلَامِ^(٤).

(١) السَّلْبُ: هو ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه، ممَّا يكون عليه ومعه من سلاح، وثياب، ودابة وغيرها، وهو فعل بمعنى مفعول: أي: مسلوب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٨٧) لسان العرب (باب الباء، فصل السين) (١/ ٤٧١).

(٢) أي: بستاناً من نخل. والمَحْرَفُ بالفتح: يقع على النخل، وعلى الرُّطْب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤)، وينظر: الغريبين في القرآن والحديث (٢/ ٥٤٦).

(٣) أَثَلَةُ الشَّيْءِ أصله، والتَّأَثَّلُ: اتخاذ أصل مالٍ، وتأَثَّلَ مالا: اكتسبه واتخذه وثمره. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٣)، لسان العرب (١١/ ٩).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٢/ ٤) برقم: (٣١٤٢) واللفظ له. وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٧/ ٥) برقم: (١٧٥١)، وأبو داود في "سننه" (٢٢/ ٣) برقم: (٢٧١٧) والترمذي في "جامعه" (٢٢١/ ٣) برقم: (١٥٦٢)، وذكره الترمذي مختصراً وقال: وفي الحديث قصة ولم يذكرها، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤/ ٤) برقم: (٢٨٣٧) بنحوه مختصراً ولم يذكر القصة، ومالك في "الموطأ" (١/ ٦٤٥) برقم: (١٦٥٤/ ٤٤١)، والدارمي في "مسنده" (١٦١٤/ ٣) برقم: (٢٥٢٨) بنحوه مختصراً ولم يذكر القصة، وأحمد في "مسنده" (١٠/ ٥٣١١) برقم: (٢٢٩٥٤) مختصراً ولم يذكر القصة، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٣٦/ ٥) برقم: (٩٤٧٦) والحميدي في "مسنده" (١/ ٣٩٥) برقم: (٤٢٧)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٠٣/ ٧) برقم: (٢٦٩٥)، بنحوه مختصراً و(٧/ ٣٠٣) برقم: (٢٦٩٦) بنحوه، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧/ ٥٥٨) برقم: (٣٣٧٦٢) بنحوه مختصراً مع ذكر القصة، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٩٧/ ١) برقم: (١١٥٤).

قال ابن حجر في "فتح الباري"^(١): «وقع في حديث أنس^(٢) أن النبي ﷺ - بذلك عمر... لكنَّ الرَّاجح أنَّ الذي قال ذلك أبو بكر كما رواه أبو قتادة، وهو صاحب القصة، فهو أتقن لما وقع فيها من غيره، ويحتمل الجمع بأن يكون عمر أيضاً قال ذلك تقوية لقول أبي بكر، والله أعلم».

وجه الاختصاص:

في المثال السابق ذكر البخاري حديث أبي قتادة رضي الله عنه، وفيه قصة قتله أحد الكفار، وأن النبي ﷺ أعطاه سلب قتيله، وفيه: أن أبا بكر قال: «لَا هَا اللهُ، إِذَا يَعْمُدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، يُعْطِيكَ سَلْبَهُ»، وفي حديث أنس رضي الله عنه أن الذي قال ذلك هو عمر، فجاء في حديثه الذي أخرجه أحمد في "مسنده"^(٣): فَقَالَ عُمَرُ: «لَا وَاللَّهِ، لَا يُفِيئُهَا اللهُ عَلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِهِ وَيُعْطِيكَهَا»، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: «صَدَقَ عُمَرُ».

ووجه الاختصاص: أن ابن حجر رجح حديث أبي قتادة وفيه: أن أبا بكر رضي الله عنه هو القائل للكلام المتقدم، على حديث أنس وفيه: أن عمر رضي الله عنه هو القائل؛ لكون أبي قتادة صاحب القصة في الحديث، فهو أعرف وأعلم وأتقن لتفاصيل الأحداث الواردة فيها من غيره، وقد خرج الشيخان حديث أبي قتادة وأعرضا عن تخريج حديث أنس رضي الله عنه، مما يقوي رجحان حديث أبي قتادة.

الحكم على الحديث:

حديث أبي قتادة أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحهما" كما تقدم في التخريج.

(١) (٤٠ / ٨).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٧٤٣ / ٥) برقم: (١٣١٧٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٣١ / ٢٠) برقم: (٣٨١٥٤)، والبخاري في "مسنده" (٨٥ / ١٣) برقم: (٦٤٣٩) وابن حبان في "صحيحه" (١٦٦ / ١١) برقم: (٤٨٣٦)، والحاكم في "مستدركه" (١٣٠ / ٢)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٠٦ / ٦).

(٣) (٢٧٤٣ / ٥) برقم: (١٣١٧٧).

المطلب السابع: أمثلة على: الاختصاص بقبول رواية المدّلس، وعنّنة من لم يُعرف بالتدليس

المثال الأول: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(١). تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ^(٢). وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ: مِثْلَهُ.

قال ابن رجب: «وخرّج النسائي من حديث خالد، عن شعبة، عن قَتَادَةَ، قال: سمعت الحسن يحدث فذكره. هذه الرواية فيها تصريح قَتَادَةَ بسماع الحديث من الحسن، كالرواية التي ذكرها البخاري - تعليقاً - عن موسى - وهو: ابن إسماعيل - عن أبان، ومراده بذلك: أنه أُمِنَ بذلك تدليس قَتَادَةَ، وثبت سماعه لهذا الحديث من الحسن»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٦٦) برقم: (٢٩١) واللفظ له.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٨٦) برقم: (٣٤٨)، من طريق هشام الدّستوائي، عن قَتَادَةَ ومطر كلاهما عن الحسن.

ومسلم في "صحيحه" (١ / ١٨٦) برقم: (٣٤٨)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٦٢) برقم: (١٩١ / ١) من طريق شعبة عن قَتَادَةَ، وعند النسائي تصريح قَتَادَةَ بالتّحديث عن الحسن.

وأبو داود في "سننه" (١ / ٨٦) برقم: (٢١٦)، وأحمد في "مسنده" (٢ / ٢٢١٢) برقم: (١٠٨٩٤)، من طريق هشام، وشعبة كلاهما عن قَتَادَةَ.

والنسائي في "الكبرى" (١ / ١٥١) برقم: (١٩٥)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٣٨٥) برقم: (٦١٠)، والدارمي في "مسنده" (١ / ٥٨٩) برقم: (٧٨٨)، وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٥٢٠) برقم: (٧٣١٨)، من طريق هشام عن قَتَادَةَ. وأحمد في "مسنده" (٢ / ١٧٩٩) برقم: (٨٦٩٤) من طريق هَمَّام وأبان كلاهما. عن قَتَادَةَ.

(٢) وصله ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢ / ١٦٥) فقال: أما حديث عمرو فقرأته على فاطمة وعائشة ابنتي محمّد بن عبد الهادي بصالحية دمشق أن عبد الله بن الحسين بن أبي التائب أخبرهم أنا عثمان بن علي ابن عبد الواحد عن الحافظ أبي طاهر السلفي أنا أبو القاسم علي بن الحسين الربيعي الشافعي أنا أبو الحسن محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد [البزاز] ثنا أبو عمرو ابن مرزوق ثنا شعبة عن قَتَادَةَ عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَأَجْهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

(٣) فتح الباري لابن رجب (١ / ٣٦٦، ٣٦٧).

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ على أن الراوي المُدلس إذا كان إماماً من الأئمة كقتادة هنا؛ فإنَّ تدليسه يُحتمل، ولا تردُّ روايته لكونه مدلساً، فقتادة ذكره ابن حجر في "تعريف أهل التقديس"^(١) في الطبقة الثانية من المدلسين، ولذا أورد الإمام البخاري ما يدل على سماع قَتَادَةَ لهذا الحديث من الحسن البصري، فبعد أن ساق رواية قَتَادَةَ من طريق هشام الدَّسْتَوَائِي، بيَّن سماع قَتَادَةَ من الحسن، فقال: «وقال موسى^(٢): حَدَّثَنَا أَبَانُ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ: مثله».

وهذا دليلٌ على أن البخاري ينتقي ما ثبت عنده من أحاديث المدلسين، وإن كان إماماً جليلاً كقتادة.

أمَّا إيرادُه لمتابعة عمرو بن مرزوق^(٤) عن شعبة فهذه -والله أعلم- لطيفةٌ من لطائف الإمام البخاري في "صحيحه"، تحتاج تأملاً لفهم غرضه من ذكرها، فهو عادةً يذكر بعض الفوائد المتعلقة بالأسانيد تلميحاً لا تصريحاً، وكأنَّه يشير هنا إلى ما عُرِفَ عن شعبة من فحصه وتثبتهِ الشَّدِيد في روايات المدلسين، وعدم روايته إلا ما ثبت عنده سماعهم له، لا سيما قَتَادَةَ فقد قال فيه: «كنت أنظر إلى فم قَتَادَةَ، فإذا قال: سمعتُ، وحَدَّثنا، حفظته، وإذا قال: عن فلان تركته»^(٥).

قال السخاوي: «ولذا استثنى من هذا الخلاف الأعمش، وأبو إسحاق، وقَتَادَةُ بالنسبة لحديث شعبة خاصةً عنهم، فإنه قال: كفيتمكم تدليسهم^(٦)، فإذا جاء حديثهم من طريقة بالَعَنَّة، حُمِلَ على السَّماع جزماً»^(٧).

(١) (ص: ٤٣).

(٢) هو: موسى بن إسماعيل المِنْقَرِي أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِي، تقدمت ترجمته (ص: ١٩٩).

(٣) هو: أَبَانُ ابن يزيد العطار. ستأتي ترجمته (ص: ٣٩٥).

(٤) عمرو بن مرزوق الباهلي أبو عثمان البصري، ثقةٌ فاضلٌ له أوهامٌ، من صغار التاسعة، مات سنة أربع وعشرين. أي: ومائتين. أخرج له البخاري، وأبو داود. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٠)، وينظر: الجرح والتعديل (١/ ١٦١).

(٦) ينظر: معرفة السنن والآثار (١/ ١٥٢).

(٧) فتح المغيث (١/ ٢٣٣).

قال ابن حجر: «وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء، إذا كان عن شعبة، ولو عَنَعَنوها»^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه".

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ / ٦٣١).

المثال الثاني: قال الإمام أحمد - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الْمَازِنِيُّ، مَازِنُ بْنُ النَّجَّارِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ وَضُوءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ عَمَّنْ هُوَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْحَطَّابِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ ابْنَ الْعَسِيلِ حَدَّثَهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ». قَالَ: فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ^(١).

قال ابن كثير في "تفسيره"^(٢) بعد أن ساق رواية أحمد: «وكذا رواه أبو داود، عن محمد بن عوف الحمصي، عن أحمد بن خالد الذهبي^(٣)، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر^(٤)، ثم قال أبو داود: ورواه إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق فقال: عبيد الله بن عبد الله بن عمر، يعني: كما تقدم في رواية الإمام أحمد. وأيا ما كان فهو إسنادٌ صحيحٌ، وقد صرح ابن إسحاق فيه بالتَّحْدِيثِ والسَّامِعِ من محمد بن يحيى بن حبان، فزال محذور التَّدْلِيسِ».

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٥١٤٩ / ١٠) برقم: (٢٢٣٧٩) واللفظ له، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣١ / ١) برقم: (١٥)، والحاكم في "مستدركه" (١٥٥ / ١)، ومن طريق أحمد الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٩ / ٢٦٦) برقم: (٢٢٨).

وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٠٥ / ٨) برقم: (٣٣٧٨)، من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق، لكن ليس فيه ذكر التَّحْدِيثِ.

(٢) تفسير ابن كثير (٣ / ٤٤، ٤٥).

(٣) الذهبي تصحيفٌ، والصَّوَابُ: الوهبي كما عند أبي داود، والدَّارِمِي وابن خزيمة، وغيرهم.

(٤) وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٧ / ١) برقم: (٤٨)، والدَّارِمِي في "مسنده" (٥٢١ / ١) برقم: (٦٨٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧ / ١) برقم: (١٣٨)، والطَّحَاوِيُّ في "شرح معاني الآثار" (١ / ٤٢) برقم: (٢٢٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٧ / ١) والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٩ / ٢٦٢) برقم: (٢٢٧)، من طريق أحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق به، وعندهم: عبد الله بن عبد الله بدلاً من عبيد الله. كما في الرواية التي ذكرها ابن كثير.

دراسة رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهري: قال عنه ابن حجر: ثقةٌ فاضلٌ^(١).
 - إبراهيم بن سعد الزُّهري: قال عنه ابن حجر: ثقةٌ حجةٌ تُكَلِّم فيه بلا قادح^(٢).
 - محمد بن إسحاق بن يسار.
 - محمد بن يحيى بن حَبَّان بن مُنْقِذ الأنصاري المدني:
- روى عن: أنس بن مالك، وابن مُحَيْرِيز، وعمِّه واسع بن حَبَّان، والأعرج، وعنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق^(٣).
- وثقه يحيى بن معين^(٤)، والعجلي^(٥)، وأبو حاتم^(٦)، والنسائي^(٧)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٨).

قال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ، من الرابعة، مات سنة إحدى وعشرين، وهو ابن أربع وسبعين سنة. أي: إحدى وعشرين ومائة. أخرج له الجماعة^(٩).

- عبيد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب العدوي المدني أبو بكر شقيق سالم:
- روى عن: أبيه، وصُمَيْتَةَ اللَّيْثِيَّة، وعنه: الزُّهري، وعبيد الله بن عمر، وخلق^(١٠).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٧). تقدمت ترجمته (ص: ٣٤٧).

(٢) نفسه (ص: ٨٩). تقدمت ترجمته (ص: ٣٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨ / ١٢٢، ١٢٣).

(٤) نفسه (٨ / ١٢٣).

(٥) معرفة الثقات (٢ / ٢٥٦).

(٦) الجرح والتعديل (٨ / ١٢٣).

(٧) سنن النسائي (المجتبى) (١ / ٤٩٧) السنن الكبرى (٣ / ٢٥).

(٨) (٥ / ٣٧٦).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٥١٢).

(١٠) الكاشف (١ / ٦٨٢).

وثقه ابن سعد^(١)، العجلي^(٢)، وأبو زرعة^(٣)، والنسائي^(٤)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٥).
قال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، مات سنة ست ومائة، أخرج له الجماعة^(٦).

وجه الاختصاص:

يتضح من هذا المثال التطبيق العملي لتعامل الأئمة مع روايات المدلسين، وأنهم يقبلون رواية المدلس إذا صرح بالتحديث، وقد ذكرت فيما تقدم أن هذا الرأي هو الذي صححه الخطيب^(٧)، وابن الصلاح^(٨)، وذكر العراقي أنه قول الأكثرين^(٩) وحكاه العلاني^(١٠) عن جمهور أئمة الحديث، والفقه، والأصول.

فابن إسحاق مشهور بالتدليس، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين^(١١)، إلا أنه صرح هنا بالسَّماع من محمد بن يحيى بن حبان، فقبلت روايته، ولذا قال ابن كثير: «وقد صرح ابن إسحاق فيه بالتحديث والسَّماع من محمد بن يحيى بن حبان، فزال محذور التدليس».

ثم إن لهذه الرواية خصوصيةً أخرى، فهي من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق، وإبراهيم هذا مَيَّز بين ما سمعه ابن إسحاق وما لم يسمعه، كما ذكر ذلك عنه الإمام أحمد بن حنبل، قال: «كان ابن إسحاق يدلس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعاً قال:

(١) الطبقات الكبير (٧/ ٢٠١).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ١١١).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٠).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٧٩).

(٥) (٥/ ٦٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٢).

(٧) ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٦١).

(٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٥).

(٩) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٣٤).

(١٠) جامع التحصيل (ص: ٩٧).

(١١) تعريف أهل التقديس (ص: ٥١).

حدّثني، وإذا لم يكن قال: قال»^(١).

إذن فهذه الصورة اختصاص من جهة أن المدلس لا تردّ روايته مطلقاً، وإنّما يستثنى من ذلك ما صرح فيه بالسّماع ممّن روى عنه، فيقبل حينئذ، لأنّ التّصريح بالتّحديث والسّماع يجعل النّاطر في الحديث يطمئن إلى سلامة الرواية، وأنّ العنّة التي جاءت في الروايات الأخرى ليست دليلاً على تدليسها.

الحكم على الحديث:

الحديث صحّحه الحاكم، وابن كثير، قال الحاكم في "مستدركه"^(٢): هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، إنّما اتفقا على حديث علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه: «أنّ النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلمّا كان عام الفتح صلّى الصلوات كلّها بوضوء واحد»^(٣).

وقال ابن كثير: «إسناد صحيح»^(٤).

وذكر مغلاطي في "شرح سنن ابن ماجه"^(٥) أنّه منقطع فيما بين محمد بن إسحاق ومحمد بن يحيى بن حبان. ونقل الرواية التي تدل على ذلك ونقلها ابن عساكر^(٦)، ونقلها أيضاً الضياء المقدسي في "المختارة"^(٧)، وأجاب عنه فقال: «قال أبو القاسم الدمشقي: رواه علي بن مجاهد»^(٨).

(١) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٣٤).

(٢) (١/ ١٥٥).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ١٦٠) برقم: (٢٧٧)، ولم أقف على رواية البخاري لحديث ابن بريدة، ويبدو أنها وهم من الحاكم فقد ذكر البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ٧٣) أنّ مسلماً أخرجه فقط، وكذلك ذكر ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٤٦).

وإنما روى بمعناه في "صحيحه" (١/ ٥٣) برقم: (٢١٤) من حديث عمرو بن عامر، عن أنس قال: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كلّ صلاة، قلت: كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزي أحدنا الوضوء ما لم يجِدْ».

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٥).

(٥) (ص: ٥٢٢).

(٦) لم أقف على قول ابن عساكر في مصنفاته التي بحث فيها، ونقله ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٤٥) عن ابن عساكر.

(٧) (٩/ ٢٦٦).

(٨) علي بن مجاهد بن مسلم القاضي الكائلي، متروك، من التاسعة، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه، مات بعد الثمانين [ومائة]. أخرج له الترمذي. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٥).

وسَلَمَةُ بن الفضل^(١)، عن ابن إسحاق، وأدخلا بينه وبين مُحَمَّد: مُحَمَّد بن طلحة^(٢)»^(٣).
ثم قال الضياء المقدسي معقباً: «أمّا كونه روى عن عبد الله^(٤)، وعن أخيه عبيد الله، فيحتمل أن يكون رواه عنهما. وأمّا رواية علي بن مجاهد، وسَلَمَةُ بن الفضل، وزيادتهما مُحَمَّد بن طلحة فلا تؤثر، فإن في رواية الإمام أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، حدثني مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان. وقد رواه زياد بن عبد الله البَكَّائي^(٥)، عن مُحَمَّد بن إسحاق، حدثني مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان^(٦)».

فالرَّاجح - والله أعلم - أنَّ الحديث حسن؛ لأنَّ في إسناده مُحَمَّد بن إسحاق، وتقوى بالشَّاهد الذي عند الإمام مسلم، فارتقى للصحيح لغيره، أمّا الانقطاع والتدليس فهو سالمٌ منه إن شاء الله لما جاء من التصريح بالسَّماع في رواية أحمد، وابن خزيمة، والحاكم.

-
- (١) سلمة بن الفضل الأبرش مولد الأنصار قاضي الرِّي، صدوقٌ كثير الخطأ، من التاسعة، مات بعد التسعين [ومائة] وقد جاز المائة. أخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه في التفسير. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٨).
- (٢) مُحَمَّد بن طلحة بن يزيد بن رُكَّانة المطليبي المكي، ثقةٌ، من السادسة، مات في أول خلافة هشام بالمدينة، أخرج له أبو داود، والنسائي في "الخصائص" وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٤٨٥).
- (٣) أخرجه ابن جرير الطبري في "جامع البيان" (١٠ / ١٦) من طريق سلمة بن الفضل دون علي بن مجاهد.
- (٤) عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني كان وصي أبيه، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣١٠).
- (٥) زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البَكَّائي أبو مُحَمَّد الكوفي، صدوقٌ ثبتٌ في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه وله في البخاري موضعٌ واحدٌ متابعٌ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين. أي: ومائة. أخرج له البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٢٢٠).
- (٦) لم أقف على من أخرج رواية زياد البَكَّائي عن ابن إسحاق التي ذكرها الضياء المقدسي هنا، لكن وقفت على رواية لزياد في معنى هذا الحديث عن الفضل بن مُبَشَّر، قال: رَأَيْتُ جَابِرَ بن عبد الله يُصَلِّي الصَّلَاةَ بِوُضوءٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ هَذَا فَأَنَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. أخرجه ابن ماجه في (١ / ٣٢٠) برقم: (٥١١).
- وضَعَفَ البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١ / ٧٣) فقال: هذا إسناد ضعيفٌ، الفضل بن مُبَشَّر ضعُفَ الجمهور وهو في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أنس بن مالك وفي مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث بريدة بن الحصيب مرسلًا قال الترمذي وهذا أصحُّ.
- قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٤٤٧): الفضل بن مُبَشَّر الأنصاري أبو بكر المدني مشهورٌ بكنيته، فيه لين، من الخامسة. أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" وابن ماجه.

المثال الثالث: قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن عبد الله بن المختار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن مع الغلام عقيقة^(١)»، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه أذى^(٢)».

قال الحاكم: «هذا حديث رواه كوفيون، وبصريون، ممن لا يُدلسون، وليس ذلك من مذهبهم، ورواياتهم سليمة، وإن لم يذكروا السماع^(٣)».

(١) ذكر الزخشي الفائق في غريب الحديث (عَقَقَ) (٣ / ١١) أَنَّ الْعَقِيْقَةَ اسْمٌ لِنَفْسِ الشَّعْرِ فَقَالَ: الْعَقِيْقَةُ وَالْعَقِيْقُ وَالْعَقَّةُ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ ثُمَّ سَمِيَتْ الشَّاةُ الَّتِي تُذْبَحُ عِنْدَ حَلْقِهِ عَقِيْقَةً.

أمَّا ابن الأثير النهاية في غريب الحديث والأثر (عَقَقَ) (٣ / ٢٧٦) فذكر أنها اسم للذبيحة، فقال: الْعَقِيْقَةُ: الذبيحة الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ. وَأَصْلُ الْعَقِّ: الشَّقُّ وَالْقَطْعُ. وَقِيلَ لِلذَّبِيْحَةِ عَقِيْقَةً، لِأَنَّهَا يُشَقُّ حَلْقُهَا (٢) ذكر ابن العربي أن المراد بالأذى تلطيخ وجهه بالدم، وذلك أنهم كانوا في الجاهلية يحلقون رأسه ويلطخونه بالدم. ينظر: المسالك في شرح موطأ مالك (٥ / ٣٢٨).

وفيه حديث عن عائشة، قالت: كانوا في الجاهلية إذا عَقُّوا عَنِ الصَّبِيِّ خَضَبُوا قُطْنَةً بِدَمِ الْعَقِيْقَةِ، فَإِذَا حَلَقُوا رَأْسَ الصَّبِيِّ وَضَعُوهَا عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خَلْقًا. أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤ / ٣٣٠) برقم: (٧٩٦٣)، والبخاري في "مسنده" (١٨ / ٢٦٦) برقم: (٣١٩ / ٢٩٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨ / ١٧) برقم: (٤٥٢١)، ابن حبان في "صحيحه" (١٢ / ١٢٣) برقم: (٥٣٠٨) واللفظ لابن حبان.

وقد فسّر الأذى بحلق شعر الرأس الحسن البصري، وابن سيرين، أخرجه أبو داود في "سننه" (٣ / ٦٦) برقم: (٢٨٤٠) عن الحسن أنه كان يقول: إمَاطَةُ الْأَذَى حَلْقُ الرَّأْسِ. وعند أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٣٧) برقم: (١٦٤٩٨): وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تَكُنْ إمَاطَةُ الْأَذَى حَلْقَ الرَّأْسِ فَلَا أَدْرِي مَا هُوَ؟

وقد بيّن العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١ / ٨٧) أَنَّ الْأَذَى فُسِّرَ بَعْدَهُ تَفْسِيرَاتٍ، فَقَالَ: (وَالْأَذَى)، قِيلَ: هُوَ إمَا الشَّعْرَ أَوْ الدَّمَ أَوْ الْخِتَانَ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: لَمَّا سَمِعْنَا هَذَا الْحَدِيثَ طَلَبْنَا مَنْ يَعْرِفُ مَعْنَى إمَاطَةِ الْأَذَى فَلَمْ نَجِدْ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْأَذَى هُوَ شَعْرُهُ الَّذِي عُلِقَ بِهِ دَمُ الرَّحِمِ فَيَمَاطُ عَنْهُ بِالْحَلْقِ، وَقِيلَ: لِيَهُمْ كَانُوا يَلْطَمُونَ بِرَأْسِ الصَّبِيِّ بَدَمَ الْعَقِيْقَةِ، وَهُوَ أَذَى فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ جَزَمَ الْأَصْمَعِيُّ بِأَنَّهُ حَلَقَ الرَّأْسَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ الْحَسَنِ كَذَلِكَ، وَالْأَوْجَهُ أَنْ يَحْمَلَ الْأَذَى عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمَى.

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ٣٤، ٣٥).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

مدار الاختلاف على محمد بن سيرين، اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً.

الوجه الثالث: محمد بن سيرين، عن سلمان بن عامر الضبي موقوفاً.

المدار: محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري:

روى عن: أبي هريرة، وعمران بن حصين، وعنه: ابن عون، وهشام بن حسان، وقرّة،

وجرير^(١).

إمام جليل متفق على فضله وتوثيقه. قال الذهبي: ثقة حجة، كبير العلم، ورع، بعيد

الصيت، له سبعة أرواد بالليل^(٢).

وقد سمع من أبي هريرة وهو من أثبت الرواة فيه، قال أحمد بن حنبل: سمع محمد بن

سيرين من أبي هريرة بالمدينة^(٣)، وقال أيضاً: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا يقدم عليه أحد^(٤).

قال ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات

سنة عشر ومائة، أخرج له الجماعة^(٥).

أما الوجه الأول: فيرويه عن ابن سيرين:

عبد الله بن المختار البصري^(٦):

(١) الكاشف (٢/ ١٧٨).

(٢) نفسه.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٤٠).

(٤) نفسه (١/ ٣٥١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٣).

(٦) أخرجه البزار في "مسنده" (١٧/ ٢٨٠) برقم: (٩٩٨٨)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٣٤، ٣٥)، من طريق

إسرائيل عن عبد الله بن المختار به.

وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤/ ٢٣٨) من طريق محمد بن جرير بن حازم، عن عبد الله بن المختار به.

روى عن: ابن سيرين، ومعاوية بن قرة، وموسى بن أنس، وعنه: شعبة، وإسرائيل، وإبراهيم بن طهمان، وحامد بن زيد، وعِدَّة^(١).

ثقة، وثقه ابن معين^(٢)، والنسائي^(٣)، وقال أبو حاتم: لا بأس به^(٤)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٥)، وابن خلفون في "الثقات"^(٦)، والذهبي^(٧)،

قال ابن حجر: لا بأس به، من السابعة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي في "الشئائل" والنسائي، وابن ماجه^(٨).

والراجح: أنه ثقة^(٩)، وأما قول أبي حاتم: لا بأس به فهي عبارة توثيق، وإن لم تكن في أعلى درجات التوثيق، وهو محمولٌ على تشدده في الجرح والتعديل - والله أعلم.

أما الوجه الثاني^(١٠): فيرويه عن ابن سيرين: قتادة، وأيوب السخّتياني، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان، وحبيب بن الشهيد، وابن عون، وسعيد بن أبي عروبة.

(١) تاريخ الإسلام (٣ / ٤٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥ / ١٧١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (١٦ / ١١٢).

(٤) الجرح والتعديل (٥ / ١٧١).

(٥) (٧ / ٥٤).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٨ / ١٩١).

(٧) تاريخ الإسلام (٣ / ٤٤٦).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٢).

(٩) ينظر: تحرير تقريب التهذيب (٢ / ٢٦٦، ٢٦٧).

(١٠) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧ / ٨٤) برقم: (٥٤٧١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣ / ٧٢) برقم:

(١٠٤٨)، من طريق أيوب، وفتادة، وهشام بن حسان، وحبيب بن الشهيد، عن ابن سيرين به.

وأخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٨٣١) برقم: (٤٢٢٥ / ١)، والنسائي في "الكبرى" (٤ / ٣٧٠) برقم: (٤٥٢٥)

وأحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٣٧) برقم: (١٦٤٩٣)، من طريق أيوب، وحبيب، ويونس، وفتادة، عن محمد بن سيرين به.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٣٧) برقم: (١٦٤٩٨) من طريق ابن عون، وسعيد بن أبي عروبة، عن محمد بن

سيرين به.

- قتادة بن دَعامة بن قَتادة السَّدوسي: قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ^(١).
- أيوب بن أبي تَمِيمَة كَيْسَان السَّخْتِيَانِي أبو بكر البصري: ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ من كبار الفقهاء العباد^(٢).
- قال حَمَّاد بن زيد: كان ابن عَوْن يحدث فإذا حدثته عن أيوب بخلافه تركه، فأقول قد سمعته! فيقول: إن أيوب أعلمنا بحديث مُحَمَّد بن سيرين^(٣).
- وقال علي بن المديني: ليس أحدٌ أثبت في ابن سيرين من أيوب، وابن عَوْن، قيل: وإذا اختلفا قال: أيوب أثبت^(٤).
- يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري: روى عَنْ: الحسن، وابن سيرين، وعطاء وطائفة، وعنه: شعبة، وهشيم، ويزيد بن زُرَّيع وخلق^(٥).
- متفقٌ على توثيقه، وثقه يحيى بن معين^(٦)، وأحمد بن حنبل^(٧)، وأبو حاتم^(٨)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٩) وقال: وكان يونس رحمته الله من سادات أهل زمانه علماً، وفضلاً، وحفظاً، وإتقاناً، وسنةً، وبغضاً لأهل البدع.
- وقال ابن المديني: يونس أثبت في الحسن من ابن عَوْن^(١٠). وقال أبو زُرعة: يونس بن عبيد أحب إلي في الحسن من قَتادة؛ لأنَّ يونس من أصحاب الحسن، وقَتادة ليس من أقران

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣). تقدم (ص: ٤٠٩).

(٢) نفسه (ص: ١١٧). تقدم (ص: ٢٢٦).

(٣) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٨).

(٤) العلل (ص: ٦٤).

(٥) الخلاصة (ص: ٤٤١).

(٦) الجرح والتعديل (٩ / ٢٤٢).

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

(٩) (٧ / ٦٤٧).

(١٠) العلل (ص: ٦٤).

يونس، ويونس أحب إلي من هشام بن حسان^(١).

قال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين، أخرج له الجماعة^(٢). أي: تسع وثلاثين ومائة.

• هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسي^(٣) أبو عبد الله البصري:

روى عن: الحسن، وابن سيرين، وعنه: القَطَّان، وأبو عاصم الأنصاري^(٤). وقال البخاري: سمع الحسن^(٥).

كان هشام يقول: جاورت الحسن أو قال: جالست الحسن عشر سنين^(٦). قال سعيد بن أبي عَرُوبَةَ: ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام بن حسان^(٧). وقال حَجَّاجُ الأَنْطَاطِي^(٨): كان حمَّاد بن سَلَمَةَ لا يخار على هشام في حديث ابن سيرين أحدًا^(٩).

وقال عَرُورَةُ^(١٠): سألت عَبَّاد بن منصور^(١١)، قلت: يا أبا سَلَمَةَ تعرف الأشعث مولى آل

(١) الجرح والتعديل (٩ / ٢٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٣) القُرْدُوسي نسبة إلى درب القرايس بالبصرة، وكان هشام بن حسان ينزل درب القرايس فنسب إليه. ينظر: الأنساب للسمعاني (١٠ / ٣٦٨، ٣٦٩).

(٤) الكاشف (٢ / ٣٣٦).

(٥) التاريخ الكبير (٨ / ١٩٧).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ٢١٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨ / ١٩٧).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ٢١٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٩ / ٥٤).

(٨) حَجَّاجُ بن المنهال الأنطاطي أبو محمد السُّلَمي مولا هم البصري، ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة. أي: ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٥٣).

(٩) الجرح والتعديل (٩ / ٥٥).

(١٠) عَرُورَةُ بن الرِّند السَّامي النَّاجي أبو عمرو البصري، لقبه كُزَّمان وقيل: هو اسم جد له، صدوقٌ بهم، من الثامنة، أخرج له النَّسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٩).

(١١) عَبَّاد بن منصور النَّاجي أبو سلمة البصري القاضي بها، صدوقٌ رمي بالقدر وكان يدلُّس وتغيَّر بأخرة، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين. أي: ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٩١).

حُمُرَان^(١)؟ قال: نعم، قلت: كان يقاعد الحسن؟ قال: نعم كثيراً، قلت: هشام بن حسان القُرْدُوسِي؟ قال: ما رأيت عنده قط، قال عَرَّعَرَة: فأخبرت بذلك جرير بن حازم بعد موت عَبَّاد، فقال لي جرير: قاعدت الحسن سبع سنين، ما رأيت هشاماً عنده قط، فقلت: يا أبا النضر: قد حدثنا عن الحسن بأشياء ورويناها، عمن تراه أخذها؟ قال: أراه أخذها عن حَوْشَب^(٢).

وقال علي ابن المديني: كان يحيى بن سعيد، وكان أصحابنا يثبتون هشام بن حسان، وكان يحيى يضعف حديثه عن عطاء، وكان الناس يرونه أنه أرسل حديث الحسن عن حَوْشَب^(٣). وقال: أحاديث هشام عن الحسن عامتها تدور على حَوْشَب وأما أحاديثه عن محمد فصحاخ^(٤).

وقال ابن معين: ثقة^(٥). وقال أحمد بن حنبل: صالح^(٦). وقال الآجُرِّي سألت أبا داود عن هشام بن حسان فقال: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حَوْشَب^(٧).

ذكره ابن حجر في مقدمة "الفتح"^(٨) في الرواة المتكلم فيهم، وقال: «احتج به الأئمة؛

(١) عند العقيلي (حمدان) وهي تصحيف، والصواب حُمُرَان، وهي في تهذيب الكمال صحيحة. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠ / ١٨٨). وأشعث مولى آل حُمُرَان هو أشعث بن عبد الملك الحُمُراني، تقدّمت ترجمته (ص: ٤٠٣).

(٢) الضعفاء الكبير للعُقيلي (٤ / ٣٣٤).

قال الآجُرِّي: سمعت أبا داود يقول: حَوْشَب بن مسلم الثقفي قال: كان من كبار أصحاب الحسن. سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي (ص: ١٢٦).

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ١٨٤): حَوْشَب بن مسلم الثقفي أبو بشر، وهو حَوْشَب غير منسوب، صدوق من السابعة.

(٣) الضعفاء الكبير للعُقيلي (٤ / ٣٣٤).

(٤) العلل (ص: ٦٣).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢٣٢، ٢٣٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤١١).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي (ص: ١٢٨).

(٨) (١ / ٤٤٨).

لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً؛ وأمّا حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً توبع في بعضه، وأمّا حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكاد يُنكر عليه أحدٌ شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به، إمّا أيوب^(١) وإمّا عوف^(٢).

وقال ابن حجر في "التقريب"^(٣): «ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالاً، لأنه قيل: كان يرسل عنهما، من السادسة، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة.

والخلاصة: أنّه يفهم من كلام الأئمة في روايته عن الحسن أنّه كان يدلّس عنه؛ وأنّ الوساطة هي حَوْشَب، والمتقدّمون يستعملون الإرسال بمعنى التّدليس، وقد نصّ البخاري على سماعه من الحسن كما قدمت، وقد روي عن هشام: أنّه جاور الحسن أو جالسه عشر سنين، وهذا إن ثبت فإنّه يدل على سماعه منه، إلا أنه ربما كان يدلّس عنه أحياناً فيروي بواسطة حوشب عنه.

أمّا روايته عن عطاء فقد ضُعت، وهو ثقةٌ في غيره، ومن أثبت الرواة في ابن سيرين.

• حبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمد البصري:

روى عن: عن أبي مجلز، وابن سيرين، وعنه: شعبة، والأنصاري^(٤).

متفقٌ على توثيقه، وثقه يحيى بن معين^(٥)، وأحمد بن حنبل^(٦)، وأبو حاتم^(٧)، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٨).

وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين وهو ابن ست وستين.

(١) هو السّخّنياني.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٠ / ١٩٠)، وسير أعلام النبلاء (٦ / ٣٦٠).

وعوف هو: ابن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري، ثقةٌ رُمي بالقدر وبالتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين وله ست وثمانون. أي ست أو سبع وثمانين ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٣٣).

(٣) (ص: ٥٧٢).

(٤) الكاشف (١ / ٣٠٨).

(٥) الجرح والتّعديل (٣ / ١٠٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤٢٠)، (٢ / ٣٤٨).

(٧) الجرح والتّعديل (٣ / ١٠٣).

(٨) (٦ / ١٨٢).

أي: مات سنة خمس وأربعين ومائة. أخرج له الجماعة^(١).

• عبد الله بن عون بن أَرْطَبَانَ أبو عَوْن البصري:

روى عن: القاسم بن مُحَمَّد، وأبي وائل، ومجاهد، وابن سيرين، وعنه: الثوري، وشعبة^(٢).

متفق على توثيقه وجلالته.

قال معاذ بن معاذ: سمعت ابن عَوْن يقول: ما بقي أحدٌ أبطن بالحسن منا^(٣). يعني: أنه كان من أعلم أهل وقته بالحسن البصري.

وقال الأوزاعي: إذا مات ابن عَوْن، وسفيان الثوري استوى الناس^(٤).

وقال ابن منصور سألت ابن عُليّة عن حفاظ أهل البصرة، فذكر منهم: عبد الله بن عَوْن^(٥).

وقال علي بن المديني: جُمع لابن عَوْن من الإسناد ما لم يُجمع لأحد من أصحابه^(٦).

قال ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ من أقران أيوب في العلم والعمل والسّن، من السادسة، مات سنة خمسين على الصّحيح». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٧).

• سعيد بن أبي عَرُوبَةَ مِهْرَانَ اليَشْكُري مولا هم أبو النّضر البصري:

روى عن: الحسن، ومُحمّد، وأبي رجاء العُطَارِدِي، وقتادة، وعنه: شعبة، والقَطَّان، وغُندَر^(٨).

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٥١).

(٢) الجرح والتّعديل (٥ / ١٣٠).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣١ / ٣٤١)، وتهذيب الكمال (١٥ / ٣٩٩).

(٤) الجرح والتّعديل (١ / ٢٠٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣١ / ٣٤٣).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣١ / ٣٤٠).

(٦) نفسه (٣١ / ٣٣٢).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).

(٨) الكاشف (١ / ٤٤١).

متفقاً على توثيقه، قبل اختلاطه، وقد تميز ما رواه قبل اختلاطه وبعده.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد يوقت فيمن سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومائة، قال أبي: وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر^(١). وقال أحمد أيضاً: هؤلاء أصحاب قتادة الذين لا يختلف فيهم: شعبة، وهشام^(٢)، وسعيد بن أبي عروبة^(٣). وكان أبو داود يقول: كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة^(٤). وقال أبو حاتم: كان أعلم الناس بحديث قتادة^(٥). وقال أبو عوانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة^(٦).

قال ابن حجر: «ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست وقيل: سبع وخمسين». أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٧). ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين^(٨).

وأما الوجه الثالث: فيرويه عن ابن سيرين: أيوب السخيتاني من طريق حماد بن زيد عنه^(٩).

حماد بن زيد بن درهم البصري.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٣٥٥).

(٢) يعني: الدستوائي، وقد تقدمت ترجمته (ص: ٤٠٩، ٤١٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٣٥٢).

(٤) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

(٨) تعريف أهل التقديس (ص: ٣١).

(٩) أخرجه أحمد في "مسنده" (٧ / ٣٥٣٧) برقم: (١٦٤٩٥) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن سلمان بن عامر، لم يذكر أيوب النبي ﷺ.

ولعلَّ عدم رفعه تقصيرٌ من أيوب، فقد روي عنه في الطرق الأخرى رفعه إلى النبي ﷺ. وأيوب معروفٌ بالتقصير، ومن ذلك ما حكاه المروزي عن أحمد بن حنبل قال: سألتُه عن هشام بن حسان فقال: أيوب، وابن عَوْن أحبُّ إليَّ، وحسَن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصِّروا بالحديث ويوقفوه»^(١).

أما رجال إسناد الوجه الأوَّل:

فسأترجم لهم أيضاً؛ لأبيِّن صحة كلام الحاكم، وأنَّه لم يُعرف عن أحدهم تدليس.

- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي، المروزي^(٢):

سمع من: سعيد بن مسعود - صاحب النَّضر بن شُمَيْل - ومن الفضل بن عبد الجبار الباهلي، وأبي الموجه، وعدة، وحدث عنه: أبو عبد الله بن مَنْدَةَ، وأبو عبد الله الحاكم، وعبد الجبار بن الجراح، وإسماعيل بن يَنَال المحبوبي مولاه، وجماعة. قال الذهبي: الإمام، المحدث، مفيد مرو، راوي (جامع أبي عيسى) عنه، وكان شيخ البلد ثروَةً وإفضالاً.

قال الحاكم: سماعه صحيح، توفي سنة ست وأربعين وثلاث مائة.

- سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن أبو عثمان المروزي^(٣):

روى عن: النَّضر بن شُمَيْل، ويزيد بن هارون، ومسلم بن إبراهيم، وشبابة، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأزهر بن سعد، ورَّوح بن عُبَّادة، وطبقتهم، وعنه: محمد بن أحمد بن محبوب، وعمر بن أحمد بن علك، ومحمد بن نَصْر المروزي، وأهل مرو. قال ابن أبي حاتم: كتب إلى أبي، وأبي زُرَّعة وإلى بعض حديثه وهو صدوق^(٤)، وذكره

(١) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ٥٥). وهذا التقصير كانوا يصنعونه من باب الورع والتثبت، وأحياناً من باب نشاط المحدث وعدمه فإذا نشط رفعه وإذا كسل أوقفه.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ٥٣٧)، وتاريخ الإسلام (٧ / ٨٣٨).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠٤)، وتاريخ الإسلام (٦ / ٥٤٩).

(٤) الجرح والتعديل (٤ / ٩٥)، هو عند ابن أبي حاتم (سعد بن مسعود المروزي) لكن ذكر ابن قطلوبغا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (٥ / ٢٠) أنَّه هو سعيد بن مسعود.

ابن حبان في "الثقات" ^(١)، وقال الخليلي: ثقة ^(٢)، وقال الذهبي: المحدث، المسند، أحد الثقات ^(٣). قال الخليلي: توفي سنة ستين ومائتين ^(٤)، قال الذهبي: إحدى وسبعين ومائتين ^(٥).

• عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد: سمع: هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن جريج، وعنه: البخاري، والدارمي، وعبد، والحارث بن محمد ^(٦).

قال يحيى بن معين: ثقة ^(٧). وقال الآجري: وسمعت أبا داود يقول: كان عبيد الله بن موسى محترقا شيعيا، جاز حديثه ^(٨). وقال أبو حاتم: صدوق كوفي حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة ^(٩). وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(١٠).

قال ابن حجر: «ثقة كان يتشيع، من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفیان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح». أي: ومائتين. أخرج له الجماعة ^(١١).

• إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

(١) (٨ / ٢٧١)

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣ / ٨٩٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠٥).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣ / ٨٩٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠٥).

(٦) الكاشف (١ / ٦٨٧).

(٧) الجرح والتعديل (٥ / ٣٣٤).

(٨) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ٣٦).

(٩) الجرح والتعديل (٥ / ٣٣٥).

(١٠) (٧ / ١٥٢).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٥).

وجه الاختصاص:

بين الحاكم في هذا المثال أن الرواة المذكورين في الإسناد، ليسوا مدلسين، وقد ظهر ذلك من خلال تراجعهم، فلم يذكر عن أحد منهم التدليس؛ ولذا فإنَّ العنَّنة المذكورة في الإسناد بين إسرائيل وعبد الله بن المختار، وكذلك بين عبد الله ومحمد بن سيرين، وبين ابن سيرين وأبي هريرة، غير مؤثرة، وهي محمولة على السماع، لسلامتهم جميعاً من وصمة التدليس، وهذا بناءً على ما ذكرته فيما تقدم في القسم النظري من قبول الأئمة لعنَّنة من لم يُعرف بالتدليس.

الحكم على الحديث:

الإسناد الذي ذكره الحاكم في المثال، سلّم رجاله من التدليس، إلا أن فيه علة ذكرها الدارقطني، وهي أن الراوي عبد الله بن المختار أبدل أبا هريرة بدلاً من سلمان بن عامر الضبي، فصوّب الوجه الثاني وخطأ عبد الله بن المختار؛ لمخالفته للحفاظ للأثبات المتقنين عن محمد بن سيرين، فقال حين سئل عن هذا الحديث في "العلل"^(١): «هو حديث يرويه عبد الله بن المختار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. إنه وهم فيه، والصحيح من ذلك ما رواه أصحاب ابن سيرين الحفاظ عنه، منهم: أيوب السخّتياني، وهشام، وقتادة، ويحيى بن عتيق^(٢)، وغيرهم، عن محمد بن سيرين، عن سلمان بن عامر الضبي، عن النبي ﷺ».

وقال الحاكم في "مستدركه"^(٣) بعد هذه الرواية: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه».

والرواية في "مستدركه" من طريق محمد بن جرير بن حازم، عن عبد الله بن المختار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، لكن هذين الطريقين الذي ذكرهما في "المستدرك" وفي

(١) (٨ / ١٢٧)، وانظر: (١٠ / ٦٠).

(٢) يحيى بن عتيق الطفاوي البصري، ثقة، من السادسة، مات قبل أيوب وكان أصغر من أيوب. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٩٤)

(٣) (٤ / ٢٣٨).

"معرفة علوم الحديث"^(١) معلّان كما بيّنت، والذي في "المستدرک" في إسناده محمّد بن جرير بن حازم، ولم أقف له على ترجمة.

وقال الألباني في "إرواء الغلیل"^(٢): ومحمّد بن جرير بن حازم لم أجد له ترجمة، ولم يذكره في "التهذيب" في الرواة عن جرير بن حازم، وقد ذكر فيهم ابنه وهيباً^(٣).

(١) (ص: ٣٤، ٣٥).

(٢) (٣٩٩ / ٤).

(٣) وهيب خطأ، هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. أخرج له الجماعة. ع تقريب التهذيب (ص: ٥٨٥).

المطلب الثامن: أمثلة على: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة

المثال الأول: قال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: «أكان عبد الله مع النبي ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا»^(١).

قال الطحاوي عقب هذه الرواية: «فلما انتفى عند أبي عبيدة أن أباه كان مع رسول الله ﷺ ليلتئذ، وهذا أمر لا يخفى مثله على مثله، بطل بذلك ما رواه غيره مما يخبر أن رسول الله ﷺ فعل ليلتئذ، إذ كان معه.

فإن قال قائل: الآثار الأول أولى من هذا لأنها متصلة^(٢)، وهذا منقطع لأن أبا عبيدة، لم يسمع من أبيه شيئاً. قيل له: ليس من هذه الجهة احتجنا بكلام أبي عبيدة، إنما احتجنا به لأن مثله على تقدّمه في العلم، وموضعه من عبد الله، وخلطته لخاصته من بعده، لا يخفى عليه مثل هذا من أموره، فجعلنا قوله ذلك حجة فيما ذكرناه، لا من الطريق الذي وضعت. وقد روي عن عبد الله بن مسعود من كلامه بالإسناد المتصل^(٣)،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٨ / ٣٩٤) برقم: (٣٥٠١٩)، واللفظ له، والدارقطني في "سننه" (١ / ١٣٠) برقم: (٢٤٦)، والبيهقي في "سننه" (١ / ١١).

(٢) يريد بالآثار الأول: ما روي عن ابن مسعود أنه شهد مع الرسول ﷺ ليلة الجن، وتوضاً بالنبيذ، وهي روايات ضعيفة مدارها على رواية ضعفاء، منهم علي بن زيد، وابن لهيعة، وأبو زيد، وغيرهم.

قال الدارقطني عقب رواية علي (١ / ١٣٠): علي بن زيد ضعيف، وقال عن ابن لهيعة (١ / ١٢٨): لا يحتج بحديثه، وقال أيضاً (١ / ١٢٩): تفرد به ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث.

وأبو زيد مجهول، قال عنه الترمذي في "جامعه" (١ / ١٣١): إنما روي هذا الحديث عن أبي زيد، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث، لا تعرف له رواية غير هذا الحديث.

والحديث أخرجه: أبو داود في "سننه" (١ / ٣٢) برقم: (٨٤)، والترمذي في "جامعه" (١ / ١٣١) برقم: (٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (١ / ٢٤٩) برقم: (٣٨٤)، من طريق أبي زيد عن ابن مسعود، وروي من وجوه أخرى في أسانيد رواة ضعفاء، وقد نقدها الدارقطني جميعاً، ينظر: (١ / ١٢٨) برقم: (٢٤٣)، (١ / ١٢٩) برقم: (٢٤٤)، (١ / ١٣٠) برقم: (٢٤٨)، (١ / ١٣١) برقم: (٢٥٠)، (١ / ١٣٢) برقم: (٢٥١)، (١ / ١٣٢) برقم: (٢٥٢).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ٣٦) برقم: (٤٥٠) بسنده عن عامر قال: سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود، فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة

ما قد وافق ما قال: أبو عبيدة»^(١).

دراسة رجال الإسناد:

• محمد بن جعفر الهذلي البصري الملقب (بغندر)^(٢):

عن حسين المعلم، وشعبة وهو زوج أمه، وابن جريج، وعنه أحمد، والفلاس، وبندار^(٣).
متفق على توثيقه، قال عبد الله يعني ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة
فكتاب غندر حكماً فيما بينهم^(٤). وقال ابن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني^(٥). وقال ابن
الجنيدي: قلت ليحيى بن معين: غندر، سمع من سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط، أو قبل
الاختلاط؟ فقال لي يحيى: زعموا أنه لم يسمع منه إلا في الصّحة، وأن أول من عرف اختلاط
سعيد بن أبي عروبة: غندر^(٦). وقال أحمد بن حنبل: قال غندر: لزمْتُ شعبة عشرين سنة^(٧).
قال ابن حجر: ثقةٌ صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، من التاسعة، مات سنة ثلاث أو
أربع وتسعين [ومائة]، أخرج له الجماعة^(٨).

=

الجن؟ قال: لا، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل!!
قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم. فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء قال: فقلنا: يا رسول الله، فقدناك فطلبناك فلم
نجدك، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم. فقال: أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن. قال: فانطلق بنا فأرانا
آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه، يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً. وكل بكرة
علقت لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: فلا تستنجوا بها فإنها طعام إخوانكم.

(١) شرح معاني الآثار (١/ ٩٥).

(٢) لقب له وهي كلمة يقولونها للمُبرم، وذلك أنه حضر مجلس إملاء لابن جريج فأكثر استفهامه، حتى أضجره، فلقب
بذلك. ينظر: تقييد المهمل (٣/ ١١٣٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١)، الكاشف (٢/ ١٦٢).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١).

(٦) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٢٩٠).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي.
- عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى:
روى عن: ابن أبي أوفى، وسعيد بن المسيب، وابن أبي ليلى، وعنه: مسعر، وشعبة،
والثوري^(١).
- متفق على توثيقه، قال مسعر: وكان عمرو بن مرة من معادن الصدق^(٢).
- وقال عبد الرحمن بن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم
فهو يخطئ، منهم: عمرو بن مرة^(٣). وقال أيضاً: حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة،
ومنصور، وسلمة بن كهيل، وأبو حصين^(٤).
- قال ابن حجر: «ثقة عابد كان لا يدلس، ورُمي بالإرجاء^(٥)، من الخامسة، مات سنة
ثمان عشرة ومائة وقيل: قبلها». أخرج له الجماعة^(٦).
- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي:
روى عن: أبيه، وأبي موسى، وعائشة، وعنه: عمرو بن مرة، وأبو إسحاق، وخصيف^(٧).
قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن اسم أبي عبيدة هذا، فقال: اسمه وكنيته واحد^(٨).
متفق على توثيقه، واختلف في سماعه من أبيه، والصحيح عدم سماعه.
قال عمرو بن مرة قال: قلت: أبا عبيدة هل يذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: ما أذكر منه
شيئاً^(٩).

(١) الكاشف (٢ / ٨٨).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٦٦٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦ / ٢٥٧) وتهذيب الكمال (٢٢ / ٢٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٢٥٧) وتهذيب الكمال (٢٢ / ٢٣٦).

(٥) هو قولهم: لا تضرم مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. الملل والنحل (١ / ١٣٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

(٧) الكاشف (١ / ٥٢٣).

(٨) الجرح والتعديل (٩ / ٤٠٣).

(٩) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٥٦).

قال ابن الجنيّد: قال رجل ليحيى بن معين، وأنا أسمع: أبو عبيدة بن عبد الله، سمع من أبيه شيئاً؟ قال يحيى: قالوا: لا، ولا عبد الرحمن بن عبد الله^(١). وقال أبو حاتم: لم يسمع من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه^(٢).

وقال ابن حبان في "الثقات"^(٣): يروي عن أبيه ولم يسمع منه شيئاً. وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وقال: واختلف في سماعه من أبيه، والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاءه، وسماع كلامه، فروايته عنه داخله في التدليس^(٤). وقال في "التقريب"^(٥): «ثقة، من كبار الثالثة، والراجح أنه لا يصحّ سماعه من أبيه، مات قبل المائة بعد سنة ثمانين». أخرج له الجماعة.

وجه الاختصاص:

يظهر بهذا المثال كيف قبل عددٌ من الأئمة روايات أبي عبيدة عن أبيه مع كونها منقطعة، لعدم سماعه منه، فقد كشف الطحاوي عن سبب قبول رواية أبي عبيدة مع عدم اتّصالها، وأنّ ذلك ليس من جهة النّظر في السند، بل من جهة أخرى وهي أنّه من آل بيته، مع مكانته في العلم، بحيث لا يخفى عليه شيءٌ من أموره، أضف إلى ذلك أنّه تابعه غيره ممّن هو من أعلم النّاس بعبد الله وهو علّمة النّخعي^(٦)، قال ابن المديني: «فأمّا علّمة فكان ينكر أن يكون ابن مسعود معه ليلة الجنّ، وكان أعلمهم بعبد الله»^(٧).

(١) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٤٧٣).

(٢) المراسيل (ص: ٢٥٧).

(٣) (٥٦١ / ٥).

(٤) تعريف أهل التقديس (ص: ٤٨).

(٥) (ص: ٦٥٦).

(٦) علّمة بن قيس بن عبد الله النّخعي الكوفي، ثقة ثبتٌ فقيهٌ عابدٌ، من الثانية، مات بعد الستين وقيل بعد السبعين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٩٧).

(٧) العلل (ص: ١٠٠).

فتأكدت صحّة روايته، وهذه قرائن احتفت بروايات أبي عبيدة عن أبيه حملت عدداً من النّقاد على قبول مروياته.

وقد بين ابن حجر أنّ القرابة لها أثرٌ في تحسين التّرمذي وغيره لبعض روايات أبي عبيدة مع كونها منقطعة فقال: «وذلك مصيرٌ منهم إلى أنّ الصّورة الاجتماعية لها تأثير في التّقوية»^(١).

قال الطريفي في "التقرير في أسانيد التفسير"^(٢): «وعدم السّماع ليس علة مطلقاً، بل هناك مما لم يُسمع ما هو أصح مما سُمع، لقريضة قوية دفعت تلك العلة، كاحتراز الناقل وشدة تحريه؛ كسعيد عن عمر^(٣)، أو لكونه من كتاب صحيح، كرواية التفسير عن مجاهد^(٤)، أو لمعرفة الواسطة ولم تذكر، كالنّخعي عن ابن مسعود^(٥)، وابن سيرين عن ابن عباس^(٦)».

وأنوّه هنا على أنّ هذه الصّورة من الاختصاص خلافيّة، كما ذكرت في القسم النظري، لكن آثرت ذكرها من صور الاختصاص لأبيّن أن هناك بعض الروايات قد تقبل لقرائن خارجيّة احتفت بها، لا من جهة إسناد الرواية.

وإليك عدداً من الأدلة العمليّة من خلال أحكام الأئمة على مرويات أبي عبيدة عن أبيه،

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٩٩).

(٢) (ص: ٤٧).

(٣) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثالث) (٢/ ١١١، ١١٢)، التّعديل والتّجريح (٣/ ١٠٨٣)، جامع التّحصيل

(ص: ٤٧)، تهذيب الكمال (١١/ ٧٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠٨، ٤٠٩).

(٥) خصّ البيهقي مراسيله عن ابن مسعود بالقبول، لأنه كان يأخذها من تلاميذه، ينظر: جامع التّحصيل (ص: ١٤١).

وقد بيّن ذلك الدّارقطني فقال في رواية إبراهيم النّخعي لحديث "دية الخطأ" عن ابن مسعود: «فهذه الرواية - وإن كان فيها إرسال - لإبراهيم النّخعي هو من أعلم النّاس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله علقمة، والأسود، وعبد الرحمن بن يزيد وغيرهم، من كبراء أصحاب عبد الله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود، فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجلٍ واحدٍ، سميته لكم».

(٦) أخذها بواسطة عكرمة مولى ابن عباس، وذكر ابن أبي حاتم ذلك في المراسيل (ص: ١٨٧) فذكر بسنده عن علي ابن المدني أنه قال: «قال شعبة أحاديث محمّد بن سيرين عن ابن عباس إنما سمعها محمّد من عكرمة لقيه أيام المختار ولم يسمع ابن سيرين من ابن عباس شيئاً».

ما يدلُّ على قبول حديثه عنه، تعضد ما ذهب إليه الطَّحاوي في هذه الرواية:

١. فقد قبل حديثه الإمام الناقد الجهني أبو الحسن الدَّارَقُطْنِي، فقال عقب الحديث الذي أخرجه عن أبي عبيدة عن أبيه في "دية الخطأ"^(١): «وهذا إسنادٌ حسنٌ، ورواته ثقاتٌ، وقد روي عن علقمة عن عبد الله: نحو هذا»^(٢). ثم ساق إسناد رواية علقمة، تأكيداً على صحة رواية أبي عبيدة؛ لموافقة لعلقمة العالم بعبد الله؛ بل ذكر عقب روايته هو وعلقمة، رواية خُشَفِ بن مالك عن ابن مسعود، ثم قال: «هذا حديثٌ ضعيفٌ غير

(١) والحديث أخرجه النَّسَائِي في "المجتبى" (١/ ٩٣٤) برقم: (١/ ٤٨١٦) وأبو داود في "سننه" (٤/ ٣٠٨) برقم: (٤٥٤٥) والترمذي في "جامعه" (٣/ ٦٢) برقم: (١٣٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣/ ٦٥٠) برقم: (٢٦٣١) والدَّارِمِي في "مسنده" (٣/ ١٥٣٢) برقم: (٢٤١٢) وأحمد في "مسنده" (٢/ ٨٤٨) برقم: (٣٧٠٩)، كلهم من طريق خُشَفِ بن مالك عن ابن مسعود.

وأخرجه الدَّارَقُطْنِي في "سننه" (٤/ ٢٢٢) برقم: (٣٣٦١)، من طريق لاحق بن حُمَيْد، وأبي مجلَز، كلاهما عن أبي عبيدة، أن ابن مسعود، قال: «دية الخطأ خمسة أخماس، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكور». واللفظ لدعلَج.

قال الدَّارَقُطْنِي في "سننه" (٤/ ٢٢٦، ٢٢٧): «الخبر المرفوع الذي فيه ذكر بني المخاض، لا نعلمه رواه إلا خُشَفِ بن مالك، عن ابن مسعود، وهو رجلٌ مجهول، ولم يروه عنه إلا زيد بن جُبَيْر بن حرملة الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً - مشهوراً - أو رجلاً قد ارتفع عنه اسم الجهالة، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلاً فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يروه عنه إلا رجل واحد، وانفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك؛ حتَّى يوافقه عليه غيره، والله أعلم.

ووجه آخر: وهو أن خبر خُشَفِ بن مالك لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جُبَيْر عنه غير الحَجَّاج بن أُرطاة، والحَجَّاج رجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عمن لم يلقه، ولم يسمع منه، قال أبو معاوية الضرير: قال لنا حَجَّاج: لا يسألني أحد عن الخبر - يعني: إذا حدثتكم بشيء، فلا تسألوني: من أخبرك به».

وخُشَفِ قال عنه أبو الفتح الأزدِي: ليس بذلك. وقال أبو عمر في «التمهيد»: خُشَفِ رجل مجهول، لم يروه عنه إلا زيد، وزيد أحد ثقات الكوفيين. وذكره ابن خلفون في «جملة الثقات». وقال البيهقي: مجهول. وقال الخطابي: مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث، يعني حديث الديات، وعدل الشافعي عن القول به، لما ذكرناه من العلة في رواية. إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٨٩، ١٩٠).

(٢) سنن الدَّارَقُطْنِي (٤/ ٢٢٣).

ثابت عند أهل المعرفة بالحديث، من وجوه عدة، أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة ابن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، بالسند الصحيح عنه، الذي لا مطعن فيه، ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمذهبه، وفتياه، من خشف بن مالك ونظرائه»^(١).

فجعل الدارقطني رواية أبي عبيدة ميزاناً لقبول رواية غيره، وذكر من أسباب رده لرواية خشف، مخالفتها لرواية أبي عبيدة الخبير بأبيه، ولم يجعل رواية أبي عبيدة بالانقطاع، بل يبين أن سندها صحيح لا مطعن فيه.

٢. نقل ابن رجب عن ابن المديني قبوله لإحدى روايات أبي عبيدة فقال: «قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه هو منقطع، وهو حديث ثبت»^(٢).

٣. نقل ابن حجر في "النكت" ^(٣) تحسين الترمذي، والنسائي، لرواية أبي عبيدة عن أبيه، فقال: «وقد حسن ^(٤) عدة أحاديث من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وهو لم يسمع منه عند الجمهور. ورأيت لأبي عبد الرحمن النسائي ^(٥) نحو ذلك، فإنه روى حديثاً من رواية أبي عبيدة عن أبيه، ثم قال: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، إلا أن هذا الحديث جيد».

وقد بين ابن حجر رأي الترمذي في تحسين بعض الأحاديث المنقطة إذا وجد ما

(١) سنن الدارقطني (٤ / ٢٢٥).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (١ / ٥٤٤)، لم يذكر ابن رجب الرواية، ولم أقف على النص عند ابن المديني في "العلل"، فلعله في غير "العلل".

(٣) (١ / ٣٩٨).

(٤) ينظر: جامع الترمذي (١ / ٣٩٣)، (٣ / ٣٣٠)، (٥ / ١٦٥). وقد حسنها الترمذي، مع تعقيبه عليها بأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

(٥) السنن الكبرى للنسائي (١ / ٤٦٤).

يَعُضِّدُهَا وهذا اصطلاحٌ خاص بالترمذي^(١) فقال: «وإذا تَقَرَّرَ ذلك كان من رأيه - أي الترمذي - أن جميع ذلك إذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر، أو أكثر نزل منزلة الحسن احتمال ألا يوافقه غيره على هذا الرأي، أو يبادر للإنكار عليه، إذا وصف حديث الراوي الضعيف، أو ما إسناده منقطعٌ بكونه حسناً، فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك وأفصح عن مقصده فيه، ولهذا أطلق الحسن لما عَرَفَ به فلم يقيده بغرابة ولا غيرها، ونسبه إلى نفسه ومن يرى رأيه، فقال: "عندنا كل حديث"^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقاتٌ، إلا أن إسناده منقطعٌ بين أبي عبيدة وأبيه؛ فهو ضعيفٌ للانقطاع، ولكن له شاهدٌ عند مسلم من حديث علقمة عن ابن مسعود، كما ذكرته في التَّخْرِيجِ، وقد قَبِلَ الطَّحَاوي روايته لمعرفة بأحوال أبيه، ولموافقه لما رواه علقمة عن ابن مسعود وهو من أعلم النَّاسِ به، فينجبر الحديث إلى الحسن لغيره.

(١) الحسن عند الترمذي كما ذكره في العلل الصغير - الذي في نهاية جامع - (ص: ٧٥٨) هو كما قال: كلُّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يَتَّهَمُ بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك - فهو عندنا حديث حسنٌ. وقد بيَّن ابن حجر أن اصطلاح الترمذي للحسن خاصٌّ به، وأن مفهومه مغايرٌ لما يطلق عليه غيره اسم الحسن، فقال: «وأمَّا الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يُعَرِّف بالصَّحِيح، ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتَّق على كونه حسناً، بل المُعَرِّف به عنده وهو حديث المستور - على ما فهمه المصنف - لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التَّحْقِيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضَّعِيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عَنَّن، وما في إسناده انقطاعٌ خفيفٌ، فكلُّ ذلك عنده من قبيل الحسن بالشُّروط الثلاثة وهي:

١. ألا يكون فيهم من يَتَّهَمُ بالكذب.

٢. ولا يكون الإسناد شاذاً.

٣. وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً. وليس كُلُّها في المرتبة على حدِّ السَّواء بل بعضها أقوى من بعض».

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٩٩).

المثال الثاني: قال الإمام مالك: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «تَمَيَّ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوَانِ بِاللَّحْمِ»^(١).

قال الشافعي: عقب هذا الحديث: «وإرسال ابن المسيب عندنا حسن»^(٢).

دراسة رجال الإسناد:

- زيد بن أسلم العدوي: قال ابن حجر: ثقة ثبت^(٣).
 - سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي:
- قال ابن حجر: «أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه»^(٤).
- وجه الاختصاص:

هذا مثال آخر على خصوصية مراسيل سعيد بن المسيب، وقد بينت هذه الخصوصية في القسم النظري، وهذا مثال عملي لذلك.

فإن المرسَل في الأصل ضعيفٌ عند جمهور المحدثين؛ لوجود السَّقَط في الإسناد بين التابعي وبين النبي ﷺ، قال الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه"^(٥): «والمُرْسَل من الروايات في

(١) أخرجه مالك في "الموطأ" (٩٤٧/١) برقم: (٥٦٧/٢٤١٤).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٧/٨) برقم: (١٤١٦٢)، وأبو داود في "المراسيل" (١٦٦/١) برقم: (١٧٨)، والحاكم في "مستدركه" (٣٥/٢) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢٩٦/٥) كلهم من طريق زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب مراسلاً، وقال البيهقي: هذا هو الصحيح، ورواه يزيد بن مروان الخلال، عن مالك، عن الزُّهري عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ - وغلط فيه.

وأخرج الدارقطني في "سننه" طريق يزيد بن مروان هذا (٣٨/٤) برقم: (٣٠٥٦) وقال: تفرد به يزيد بن مروان، عن مالك بهذا الإسناد، ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مراسلاً.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣٨/٤) برقم: (٣٠٥٧) من طريق أبي الزناد، عن ابن المسيب موقوفاً.

(٢) ينظر: مختصر المزني (١٧٦/٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٣). تقدمت ترجمته (ص: ٣٣٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٤١). تقدمت ترجمته (ص: ٢٤٨).

(٥) (٢٣/١).

أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة». قال العلائي في "جامع التحصيل"^(١): «وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم».

لكن قبل مراسيل ابن المسيب عدد من العلماء، منهم الإمام الشافعي، وهذا مثال لقبوله له، فقد أخذ الشافعي بما جاء في حديث ابن المسيب، من تحريم بيع اللحم بالحيوان، ثم قال: «وإرسال ابن المسيب عندنا حسن، وكأنه جواب عما يعترض بأن حديث ابن المسيب مرسل، واحتج بخبر آخر مروى عن أبي بكر رضي الله عنه موقوفاً، فقال: أخبرنا ابن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر الصديق: «أنه كره بيع الحيوان باللحم»^(٢)، وخبر ثالث من طريق ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة عن رجل من أهل المدينة لم يسم^(٣). قال الخطيب: «اختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي في قوله هذا، منهم من قال: أراد الشافعي به أن مرسل سعيد بن المسيب حجة؛ لأنه روى حديثه المرسل في (النهي عن بيع اللحم بالحيوان)، وأتبعه بهذا الكلام، وجعل الحديث أصلاً إذ لم يذكر غيره، فيجعل ترجيحاً له، وإنما فعل ذلك لأن مراسيل سعيد تتبعت فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره»^(٤).

وقال العلائي: «وذكر أبو نصر بن الصباغ عن جماعة من أصحابنا: أن الشافعي رحمته الله إنما احتج بمراسيل ابن المسيب؛ لأنه عرف من حاله أنه لا يرسل إلا عن الصحابة رضي الله عنهم، فصار كأنه قال أخبرني بعض الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا»^(٥).

(١) (ص: ٣٥).

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (٣/ ٨٢)، ومن طريقه البيهقي في "سننه الكبير" (٥/ ٢٩٧).

(٣) أخرجه الشافعي في الأم (٣/ ٨٢)، ومن طريقه البيهقي في "سننه الكبير" (٥/ ٢٩٦).

قال الشافعي: أخبرنا أنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال: قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جُزرت، فجزئت أربعة أجزاء، كل جزء منها بعناق، فأردت أن أبتاع منها جزءاً، فقال لي رجل من أهل المدينة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يُباع حي بمت، قال: فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً.

(٤) الكفاية في علم الرواية (٤٠٤، ٤٠٥).

(٥) جامع التحصيل (ص: ٣٨).

وقد فصلتُ القول في حكم مراسيل سعيد بن المسيَّب في القسم النظري^(١)، فلا حاجة لإعادته هنا، وذكرتُ أنَّ خلاصته: أن مراسيل سعيد لها خصوصية من جهة أنَّ عدداً من العلماء قبلها من غير حاجةٍ لأن تعترض بغيرها.

الحكم على الحديث:

الحديث مرسل؛ لكنَّ العمل عليه، وهو قول الفقهاء السبعة، ومذهب الجمهور، مالك، والشافعي، وأحمد.

قال أبو الزناد: «وكان من أدركت من النَّاس ينهون عن بيع الحيوان باللحم. وقال: وكان ذلك يُكتب في عهود العَمَّال في زمان أبان بن عثمان^(٢)، وهشام بن إسماعيل^(٣)، ينهون عنه»^(٤).

قال ابن قدامة في "المغني"^(٥): «لا يختلف المذهب أنَّه لا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه.

وهو مذهب مالك، والشافعي، وقول فقهاء المدينة السبعة. وحكي عن مالك، أنَّه لا يجوز بيع اللحم بحيوانٍ معدٍّ للحم، ويجوز بغيره. وقال أبو حنيفة: يجوز مطلقاً؛ لأنَّه باع مال

(١) ينظر (ص: ١٥٠) وما بعدها.

(٢) أبان بن عثمان بن عفَّان الأموي المدني، سمع أباه، وزيد بن ثابت، وعنه: عامر بن سعد، والزُّهري، وعمرو بن دينار، وأبو الزناد، وجماعة، كان من فقهاء التَّابعين وعلمائهم، وكان أحد سبعة من فصحاء الإسلام، وقال الواقدي: كان ولاية أبان على المدينة سبع سنين، في خلافة عبد الملك بن مروان، قال محمَّد بن سعد: كان به صمٌّ ووضخٌ، وأصابه الفالج قبل أن يموت بسنة. وتوفي سنة خمس ومائة. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٧/ ١٥٠)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧/ ١٠٠)، البداية والنهاية (١٣/ ١٨)، تاريخ الإسلام (٢/ ٩٢٣).

(٣) هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة المخزومي، كان والياً بالمدينة، استعمله عليها عبد الملك بن مروان، وهو الذي ضرب سعيد بن المسيَّب لما امتنع من البيعة للوليد بن عبد الملك، قبل أن يموت أبوه، وهو أوَّل من أحدث دراسة القرآن بجامع دمشق، توفي بدمشق سنة ثمان وثمانين. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٩٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧٣/ ٣٧٧)، الكامل في التاريخ (٣/ ٥٠٠)، البداية والنهاية (١٢/ ٤١٧) (١٢/ ٦٠٢).

(٤) السنن الكبير للبيهقي (٥/ ٢٩٧).

(٥) (٦/ ٩٠).

الربا بما لا ربا فيه، أشبه بيع اللحم بالدراهم، أو بلحمٍ من غير جنسه».

قال ابن الملقن في "البدر المنير"^(١): «والصحيح في هذا الحديث الإرسال كما صرح به الدارقطني والبيهقي وغيرهما، قال عبد الحق: الصحيح أن هذا الحديث مرسل كما رواه أبو داود في "مراسيله"^(٢)».

وقال ابن الجوزي عن رواية سعيد بن المسيب: «فإن قالوا هو مرسل، قلنا: المراسيل عندنا حجة، وقد رفع لكن من طريق لا ترتضى»^(٣).

وقال ابن عبد الهادي: «أصح شيء روي في هذا الباب مرسل سعيد بن المسيب، وقد رواه مالك عن زيد بن أسلم عنه»^(٤).

وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير"^(٥): «وله شاهد من حديث ابن عمر رواه البزار^(٦)، وفيه ثابت بن زهير وهو ضعيف^(٧). وأخرجه من رواية أبي أمية بن يعلى، عن نافع أيضاً^(٨)، وأبو أمية ضعيف^(٩)، وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن، عن سمرّة. وقد اختلف في صحّة

(١) (٦ / ٤٨٦).

(٢) (١ / ١٦٦) برقم: (١٧٨).

(٣) التحقيق في أحاديث الخلاف (٢ / ١٧٦).

(٤) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (٤ / ٣٧).

(٥) (٣ / ٢٢ - ٢٣).

(٦) أخرجه في "مسنده" (١٢ / ٢٠٥) برقم: (٥٨٨٨).

(٧) ثابت بن زهير يكنى أبا زهير، يروي عن نافع، والحسن، وعنه: موسى بن إسماعيل وبشير بن معاذ قال أبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عدي: كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدھا ومتونها. وقال النسائي: ليس بثقة. الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٤٥٢)، المجروحين لابن حبان (١ / ٢٠٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٢٩٨)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١ / ٢٦١).

(٨) لم أقف عليها.

(٩) إسماعيل بن يعلى، أبو أمية الثقفي البصري، روى عن: نافع، وهشام بن عروة، وعنه زيد بن الحباب وشيبان، قال يحيى: ضعيف، ليس حديثه بشيء، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكورة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، قال الذهبي: وقد مشاه شعبة، وقال: اكتبوا عنه، فإنه شريف. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١ / ٣٧٧)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ٢٠٣)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١ / ٢٥٦)، ميزان الاعتدال (١ / ٢٥٤). والراجح أنه متروك.

سماعه منه^(١)، أخرجه الحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣)، وابن خزيمة^(٤).
 قال الحاكم عقب إخراج راية الحسن عن سَمُرَةَ: «هذا حديث صحيح الإسناد،
 رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات، ولم يخرجاه، وقد احتج البخاري بالحسن عن سَمُرَةَ»^(٥).
 وصححه البيهقي فقال عقب حديث سَمُرَةَ: «هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع
 الحسن البصري من سَمُرَةَ بن جُنْدُب عده موصولاً، ومن لم يثبت أنه مرسل جيد، يُضم إلى
 مرسل سعيد بن المسيّب، والقاسم بن أبي بزة، وقول أبي بكر الصديق ﷺ»^(٦).

(١) ذكرت فيما مضى أن ابن المديني والبخاري يصححان سماع الحسن من سَمُرَةَ، ينظر: (ص: ٤٠٧).

(٢) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ٣٥).

(٣) السنن الكبير (٥/ ٢٩٦).

(٤) لم أقف عليها.

(٥) المستدرک علی الصحیحین (٢/ ٣٥).

(٦) السنن الكبير (٥/ ٢٩٦).

المثال الثالث: قال الإمام الطبري: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ أَوَّلُ مَا نُسَخَ مِنَ الْقُرْآنِ الْقِبْلَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ. وَكَانَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا الْيَهُودَ، أَمَرَهُ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَفَرَحَتِ الْيَهُودُ، فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَعَةِ عَشَرَ شَهْرًا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ قِبْلَةَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ يَدْعُو وَيَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١)، فَارْتَابَ مِنْ ذَلِكَ الْيَهُودُ، وَقَالُوا: ﴿مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾^(٢) وَقَالَ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٣)»^(٤).

قال النحاس عقب هذه الرواية: «وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد، وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق»^(٥).

دراسة رجال الإسناد:

• المثنى بن إبراهيم الأملي^(٦) الأبلج^(٧) الطبري:

روى عن: القعنبى، وابن عيينة، وعبد الله بن صالح، وعبد الرحمن بن مهدي، وجماعة، وعنه: ابن جرير الطبري، وتفرد بالرواية عنه.

(١) [سورة البقرة: ١٤٤].

(٢) [سورة البقرة: ١٤٢].

(٣) [سورة البقرة: ١١٥].

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري جامع البيان (٢/ ٥٢٧)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢/ ١٢).

(٥) النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ (ص: ٧٥).

(٦) نسبة إلى أمّل طبرستان وهي القصبة للنّاحية، وأكثر من ينسب إليها يعرف بالطبري وطبرستان اسم للنّاحية. الأنساب للسمعاني (١/ ٨٣)، وينظر: معجم البلدان (١/ ٥٧).

(٧) نسبة إلى الأبلّة، وهي بلدة قديمة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة، وهي على أربعة فراسخ من البصرة، وهي أقدم من البصرة، ينظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٩٨)، معجم البلدان (١/ ٧٧).

قال الشيخ إبراهيم الفالوجي في "معجم شيوخ الطبري"^(١): «لم أعرفه ولم أجد من يعرفه، ووثقه الحافظ ابن كثير في "تفسيره" ضمناً»^(٢).

وذكر الشيخ: أنه لا يُعرف رغم كثرة شيوخه الذين روى عنهم، وذكر عدداً من الملاحظات على رواياته، ثم ختم قوله: بأن الشيخ يوسف الحوشان، أفاده بأن الحافظ ابن كثير ذكره في مواضع من "تفسيره"، وتكلم على روايات نقلها عن ابن جرير الطبري من طريقه، وصحح أسانيداً أو جودها، قال: ولهذا فلا يسعني إلا أن أقول في الأسانيد التي رواها ابن جرير من طريقه أنها صحيحة أو جيدة - تبعاً للحافظ ابن كثير - ما لم يكن فيها عللٌ سواه، والله تعالى أعلم^(٣).

• عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهنّي أبو صالح المصري كاتب الليث^(٤):
روى عن: معاوية بن صالح، وموسى بن علي، وعنه: البخاري، وابن معين، وبكر بن سهل^(٥).

انتقد أبو صالح في روايته عن الليث عن ابن أبي ذئب، لأنه لا يُعرف لليث بن سعد رواية عن الليث إلا عنده، وكان قد رواها من كتاب، وهذه الروايات كانت سبب جرح أحمد له، فأجاب يحيى ابن معين عن ذلك فقال: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج^(٦).
قال أحمد بن حنبل: كان أول أمره متمسكاً، ثم أفسد بأخرة، وليس هو بشيء^(٧).
وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث^(٨): أبو صالح كاتب الليث ثقة مأمون، قد سمع

(١) ينظر: (ص: ٤٢٠، وما بعدها).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٤)، (١/ ٢٨٩)، (١/ ٣٥٤)، (١/ ٣٦٣)، وغيرها.

(٣) معجم شيوخ الطبري (ص: ٤٣٥).

(٤) يعني: كاتب الليث بن سعد الفهمي.

(٥) الكاشف (١/ ٥٦٢).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩/ ١٩٢).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢١٢).

(٨) عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد الفهمي مولا هم المصري أبو عبد الله، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وأربعين. أي: ومائتين. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

من جدِّي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث^(١).

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٢): سمعت أبي وسأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث فقال تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجلٌ معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره ويخرج معه إلى الرِّيف، وإلى السَّفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحدٌ غيره، وكان صاحب الرِّجل، لا يُنكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث^(٣). هذه الأوصاف تدلُّ على أنه كان ملازماً لليث بن سعد.

وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممَّن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث^(٤).

وقال أحمد بن صالح: لا أعلم أحداً روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث^(٥).

وذكر أبي أن أبا صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه، ولم يدر حديث من هو فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب^(٦).

وقال أبو حاتم مجيباً عن الانتقاد الموجَّه لأبي صالح في روايته عن الليث عن ابن ذئب، وهو: أن الليث لم يسمع من أبي ذئب كما نصَّ الإمام أحمد^(٧): الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرى أن هذه ممَّا افتعل خالد بن نجيح^(٨)، وكان أبو

(١) الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٤١٢).

(٢) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري الفقيه، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وستين وله ست وثمانون. أي ثمان وستين ومائتين. أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص: ٤٨٨).

وأبوه هو: عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري أبو محمد الفقيه المالكي، صدوق، أنكر عليها بن معين شيئاً، من كبار العاشرة، مات سنة أربع عشرة. أي: ومائتين. أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣١٠).

(٣) الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٦)، ميزان الاعتدال (٢ / ٤٤٠).

(٤) الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٧).

(٥) الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٧)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩ / ١٩٥).

(٦) الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٧).

(٧) ينظر: الجرح والتَّعديل (٥ / ٨٦).

(٨) خالد بن نجيح المصري: قال أبو حاتم: هو كذاب، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم، وأبي صالح، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح يتوهم أنه من فعله. الجرح والتَّعديل (٣ / ٣٥٥) ديوان الضعفاء (ص: ١١٥).

صالح يصحبه، وكان سليم النّاحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً^(١). وقال أبو حاتم عنه أيضاً: مصري صدوق أمين ما علمته^(٢).

وقد لخصّ حاله ابن عدي فقال: ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنّه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين^(٣).

قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة. أي: اثنتين وعشرين ومائتين. أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(٤).

• معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس:

روى عن: مكحول، وعبد الرحمن بن جبير، وراشد بن سعد، وعنه: ابن وهب، وابن مهدي، وأبو صالح^(٥).

قال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن معاوية بن صالح فقال: ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفاً^(٦). وقال ابن المديني: كان عبد الرحمن بن مهدي يوثق معاوية

(١) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(٢) نفسه.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٤٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٨).

(٥) الكاشف (٢ / ٢٧٦).

(٦) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٥٠).

بن صالح^(١). وقال أحمد بن حنبل^(٢)، والعجلي: ثقة^(٣). وقال يعقوب بن شيبه: وقد حمل الناس عن معاوية بن صالح، ومنهم: من يرى أنه وسط ليس بالثابت ولا بالضعيف، ومنهم: من يضعفه^(٤). وقال أبو زرعة: ثقةٌ محدثٌ^(٥). وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٦).

وخلاصة حاله كما قال ابن عدي: ولمعاوية بن صالح غير ما ذكرت حديث صالح، عند ابن وهب عنه كتاب، وعند أبي صالح عنه كتاب، وعند ابن مهدي، ومعن^(٧) عنه أحاديث عداً، وحدث عنه الليث، وبشر بن السري^(٨)، وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات^(٩).

قال ابن حجر: صدوق له أوهام، من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل: بعد السبعين. أي: ثمان وخمسين ومائة، أو بعد السبعين ومائة. أخرج له البخاري في "جزء القراءة"، ومسلم، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

• علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس:

روى عن: مجاهد، والقاسم، وعنه: ثور بن يزيد، ومعمر^(١٠).

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٤٩).

(٣) معرفة الثقات (٢ / ٢٨٤).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩ / ٥٠)، تهذيب الكمال (٢٨ / ١٩٢).

(٥) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٣).

(٦) نفسه.

(٧) معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم أبو يحيى المدني القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. أخرج له الجماعة. (ص: ٥٤٢).

(٨) بشر ابن السري أبو عمرو الأفوه بصري سكن مكة وكان واعظاً ثقة متقناً طعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب، من التاسعة، مات سنة خمس أو ست وتسعين [ومائة] وله ثلاث وستون. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٢٣).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٤٦).

(١٠) الكاشف (٢ / ٤١).

قال دُحَيْم: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس التفسير^(١).
 وقال أحمد بن حنبل: له أشياء منكرات، وهو رجل من أهل حمص^(٢).
 وقال أيضاً: قال حجاج وقد رأيت علي بن أبي طلحة، وعلي بن أبي طلحة هما رجلان
 هذا الشامي، روى عنه: معاوية بن صالح، وأبو فضالة، وروى عنه: داود بن أبي هند، والذي
 روى عنه الكوفيون، روى عنه: الثوري، وحسن بن صالح، والذي رأى حجاج إنما رأى هذا
 الذي حدث عنه سفيان، وحسن، ولا أراه أدرك الشامي^(٣).
 وقال أبو داود: هو في الحديث إن شاء الله تعالى مستقيم، كان له رأي سوء، وكان يرى
 السيف^(٤).

وقال يعقوب بن سفيان: وهو ضعيف الحديث، منكر ليس بمحمود المذهب^(٥).
 وقال في موضع آخر: ليس هو بمتروك، ولا هو حجة^(٦).
 ورجح الخطيب أنهما رجلان كما ذكر أحمد فقال: ويغلب على ظني أن علي بن أبي طلحة
 شيخ الثوري، غير شيخ معاوية بن صالح والله أعلم^(٧).

(١) الجرح والتعديل (٦ / ١٨٨).

(٢) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ١٦٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٧٩).

قال الخطيب البغدادي في "موضح أو هام الجمع والتفريق" (١ / ٣٥٤، ٣٥٥): قال حجاج الأعور: قد رأيته، فكان أحمد
 ابن حنبل يذهب إلى أن حجاجاً لم يدرك الشامي؛ لتقدم وفاته، وكانت وفاته في سنة ثلاث وأربعين ومائة. ثم قال:
 وليس يمتنع عندي أن يكون حجاج بن محمد الأعور رآه، لما أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا محمد بن أحمد بن
 الحسن، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي قال: قال: حجاج رأيته ابن شبرمة، ورأيت يحيى بن سعيد
 الأنصاري. ويحيى بن سعيد مات في سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائة، فإذا رآه حجاج جاز أن يرى علي بن أبي طلحة
 الشامي؛ لأن موتهما كان في سنة واحدة، أو تقدمت وفاة علي بن شبرمة، وقد كان علي قدم العراق على أبي
 العباس السفاح، ولعل حجاجاً رآه في ذلك الوقت، إن كان رآه.

(٤) سؤالات أبي عبيد الأجرى (ص: ٢٦٩). والسيف: يعني رأي الخوارج، وهو الخروج على الحاكم.

(٥) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٧).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣ / ٦٥).

(٧) موضح أو هام الجمع والتفريق (١ / ٣٥٥).

قال ابن حجر: أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة، صدوقٌ قد يخطئ، مات سنة ثلاث وأربعين. أي: ومائة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(١).
وخلاصة حاله ما ذكره ابن حجر عنه.

وجه الاختصاص:

يتبين من هذا المثال مراعاة المحدثين لخصوصيات الرواة، ومعرفتهم البالغة بأحوالهم، ففي المثال السابق أخرج ابن جرير الطبري الحديث من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي نسخة تفسيرية مشهورة اعتمد عليها المفسرون والأئمة.
وقد ذكرت سابقاً أنَّ للنسخ التفسيرية قواعد خاصة في قبولها، فقد تسامح النقاد في قبول روايات التفسير، فعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس كما ذكر دُحيم، وغيره، إلا أنَّ الواسطة بينه وبين ابن عباس معروفة، وهي مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبيرة^(٢)، وهم أئمة من ثقات التابعين وعلمائهم وأعيانهم، فانتفت بمعرفة ذلك مظنة وجود راوٍ ضعيف بين علي وابن عباس، وهي العلة التي لأجلها ضعف المحدثون المراسيل، ولذا قال النحاس عن إسناد الرواية: «وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وإنما أخذ التفسير عن مجاهد، وعكرمة وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق».

ولم ينفرد النحاس بهذا القول فقد وافقه عليه غيره من الأئمة منهم:

- الطحاوي: قال في "شرح معاني الآثار"^(٣) عند كلامه عن قسمة الغنائم والأقوال الواردة فيها أنهم احتجوا بخبر عن ابن عباس ثم قال: «وإن كان خبراً منقطعاً، لا يثبت مثله، غير أن قوماً من أهل العلم بالآثار يقولون: إنه صحيح، وإن علي بن أبي

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٢).

(٢) سعيد بن جبيرة الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلّة، قتل

بين يدي الحجاج [دون المائة] سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤)

(٣) (٣/ ٢٨٠).

طلحة، وإن كان لم يكن رأى عبد الله بن عباس رضي الله عنه؛ فإنما أخذ ذلك، عن مجاهد وعكرمة، مولى ابن عباس رضي الله عنه».

وقال في "شرح مشكل الآثار"^(١) عقب رواية لابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: «وَحَمَلْنَا عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ عَنْهُ عَنِ مَجَاهِدٍ، وَعِكرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. - ثُمَّ رَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بِمِصْرَ كِتَابَ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ فِي التَّأْوِيلِ لَوْ دَخَلَ رَجُلٌ إِلَى مِصْرَ فَكَتَبَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ بِهِ، مَا رَأَيْتُ رَجُلِيهِ ذَهَبَ بِاطْلًا».

• ابن حجر: قال في "الأمالي المطلقة"^(٢): بعد أن ساق بسنده رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «النَّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ وَأَصْحَابِي أَمَانٌ لِأُمَّتِي»^(٣): «رَجَالَهُ مُوثِقُونَ؛ لَكِنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَسْمَعْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَ التَّفْسِيرَ عَنْ مَجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْهُ. قُلْتُ: بَعْدَ أَنْ عَرَفْتُ الْوَاسِطَةَ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِالثَّقَّةِ، حَصَلَ الْوَثُوقُ بِهِ، وَقَدْ اعْتَدَ الْبَخَارِيُّ فِي أَكْثَرِ مَا يَجُزِمُ بِهِ مَعْلُقًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى نَسْخَةِ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ هَذَا، كَمَا أَوْضَحْتَهُ فِي "تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ"^(٤)».

(١) (٣٨٩/١٢).

(٢) [سورة التوبة: ١، ٢].

(٣) (ص: ٦١، ٦٢).

(٤) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١ / ٥٣) برقم: (١١٠٢٣)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (١١ / ٦١) برقم: (٥٣) من طريق طاووس عن ابن عباس، والطبراني في "الأوسط" (٤ / ٢٣٧) برقم: (٤٠٧٤)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

(٥) ينظر على سبيل المثال: تغليق التعليق (٣ / ٤٣٠)، (٣ / ٥٠١)، (٤ / ١٧٦)، (٤ / ٣٢٠).

وقال في "العجاب في بيان الأسباب"^(١): «وعليُّ صدوقٌ لم يلق ابن عباس؛ لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه؛ فلذلك كان البخاري، وابن أبي حاتم وغيرهما، يعتمدون على هذه النسخة».

الحكم على الحديث:

الحديث حسنٌ، لأنَّ رواية علي بن أبي طلحة وإن كانت منقطعةً لكنَّ الساقط بينه وبين ابن عباس ثقةٌ معروفٌ، وهو أحد ثلاثة إمَّا مجاهد، أو عكرمة، أو سعيد بن جبيرة.

وللحديث شاهدٌ في "الصحيحين"^(٢) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ أَخْوَالَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، أَنْكَرُوا ذَلِكَ».

(١) (١ / ٢٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٧) برقم: (٤٠)، ومسلم في "صحيحه" (٢ / ٦٥) برقم: (٥٢٥).

المطلب التاسع: أمثلة على الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط

المثال الأول: قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَرَّارُ بْنُ مُجَشَّرٍ بْنُ قَيْصَةَ الْبَصْرِيِّ - ثِقَّةٌ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرِزْقِهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَرَّارُ بْنُ مُجَشَّرٍ هَذَا ثِقَّةٌ بَصْرِيٌّ، هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ يُقَدِّمَانِ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ؛ لِأَنَّ سَعِيدًا كَانَ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ^(١).

النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

الحديث مداره على قتادة، واختلف عليه على وجهين، بالرفع والوقف:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

المدار: قتادة بن دَعَامَةَ السَّدُوسِي.

أما الوجه الأول: فيرويه عن قتادة: سعيد بن أبي عَرُوبَةَ^(٢)، وعمر بن إبراهيم^(٣)، وهَمَّامُ

بن يحيى^(٤)، وعمران القطان^(٥).

• سعيد بن أبي عَرُوبَةَ الْيَشْكُرِي: قال ابن حجر: «ثِقَّةٌ حَافِظٌ لَهُ تَصَانِيفٌ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ

التَّلَدُّيسِ، وَاخْتَلَطَ، وَكَانَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ»^(٦).

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨ / ٢٣٩) برقم: (٩٠٨٦).

(٢) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨ / ٢٣٩) برقم: (٩٠٨٦).

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨ / ٢٤٠) برقم: (٩٠٨٧)، والطبراني في "الكبير" (٤ / ١٧٤) برقم: (٧٤٢٨)، والحاكم

في "مستدركه" (٢ / ١٩٠) والبيهقي في "سننه الكبير" (٧ / ٢٩٤).

(٤) أخرجه البزار في "مسنده" (٦ / ٣٤٠) برقم: (٢٣٤٩).

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣ / ٣٦٨) برقم: (١٤١٨٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩). تقدمت ترجمته (ص: ٤٣٥).

- عمر بن إبراهيم العبدي البصري صاحب الهروي:
روى عن: قتادة، ومطر، وعنه: ابنه الخليل، وشاذ بن فياض، وعدة^(١).
سئل يحيى بن معين عن عمر بن إبراهيم في قتادة فقال: ثقة^(٢). وقال مرة: صالح^(٣).
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت عن عمر بن إبراهيم العبدي، فقال: روى عن قتادة،
وهو بصري، فقلت له: هو ضعيف؟ فقال: هاه له أحاديث مناكير، كان عبد الصمد^(٤) يحدث
عنه. وقال مرة: ثقة لا أعلم إلا خيراً^(٥).
وقال أبو داود: قلت لأحمد: عمر بن إبراهيم؟ قال: كان أبو عامر^(٦) يقول فيه وذكر
كلاماً كأنه أثني خيراً ولم ينكره، قال: فقال أبو عامر: كانت أحاديثه في الألواح^(٧).
وقال البخاري: عمر بن إبراهيم صدوق^(٨). وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمر بن
إبراهيم صاحب قتادة، فقال: يكتب حديثه، ولا يحتج به^(٩).
وقال العُقيلي: له غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء^(١٠).
وقال ابن عدي: وحديثه، عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(١١).

(١) الكاشف (٢/ ٥٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٠).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

(٤) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العبدي مولا هم التنوري أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة،
مات سنة سبع ومائتين، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٣٥٦).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

(٦) قال د. زياد محمد منصور في تحقيقه لسؤالات أبي داود (ص: ٣٤٠): أحسبه عبد الملك بن عمرو العقدي.

هو: القيسي أبو عامر العقدي ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس ومائتين، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب
(ص: ٣٦٤).

(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٤٠).

(٨) العلل الكبير (ص: ١٨٧).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

(١٠) الضعفاء الكبير (٣/ ١٤٦).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٨٨).

قال الدارقطني: لئن يترك^(١). وقال الذهبي: صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير^(٢).
قال ابن حجر: «صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة». أخرج له أبو داود في
"القدر" والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٣).

إذن فقد اختلفت أقوال النقاد فيه، فمنهم: من وثقه، ومنهم: من ضعفه، واختلف فيه
قول ابن معين، فمرة قال: ثقة، ومرة قال: صالح، وكذلك أحمد فمرة قال: له أحاديث مناكير،
ومرة قال: ثقة لا أعلم إلا خيراً، ولعل سبب هذا الاختلاف في قوليهما، وكذلك اختلاف
النقاد فيه، أنه ضعيف في قتادة، فقد ضعفه العقيلي، وابن عدي بسبب ضعفه في قتادة،
والراجح - والله أعلم - أنه صدوق؛ لكنه ضعيف في قتادة كما ذكر ابن حجر.

• همام بن يحيى العوذلي: قال ابن حجر: ثقة ربما وهم^(٤).

• عمران بن داود أبو العوام القطان البصري:

روى عن: الحسن، ومحمد، وبكر المزني، وعنه: ابن مهدي، وعمر بن مرزوق،

وجمع^(٥).

كان يحيى بن سعيد يحسن عليه الشئ^(٦). وقال الذهبي: حدث عنه عفان ووثقه^(٧).

وضعه يحيى بن معين فقال مرة: ضعيف^(٨). وقال أخرى: ليس بشيء^(٩). وقال في موضع آخر:

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥١).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤١٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤). تقدمت ترجمته (ص: ٣٩٤).

(٥) الكاشف (٢/ ٩٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٧).

(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٣٧).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٦٩).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدؤوري (٤/ ١٥٧).

ليس عمران القَطَّان بالقوي^(١). وقال: كان يرى رأي الخوارج ولم يكن داعية^(٢).
 وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: سألت يحيى عن عمران القَطَّان فقال: ضعيف
 الحديث، ثم قال: هو عمران بن دَاوَر أبو العَوام، قال أبي: أرجو أن يكون صالح الحديث^(٣).
 وقال الآجُرِّي: سمعت أبا داود ذكر عمران القَطَّان فقال: ضعيف، أفتى في أيام إبراهيم
 بن عبد الله ابن حسن بفتوى شديدة فيها سفك دماء^(٤). وقال النسائي: ضعيف^(٥).
 قال ابن حجر: صدوقٌ يهيم ورمي برأي الخوارج، من السابعة، مات بين الستين
 والسبعين، أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٦). أي: بين
 الستين والسبعين بعد المائة.
 فيظهر ممَّا تقدم أنَّ من ضعفه كان من أجل مذهبه العقدي، فقد أثنى عليه القَطَّان خيراً،
 وكفى بثناؤه، فهو من المتشددين، وكان يترك الراوي لأدنى جرح، وقال أحمد: صالح الحديث.
 فلعلَّ الأقرب لحاله ما قاله ابن حجر، ولذا قال الذهبي: ضعفه النسائي، ومشاه أحمد،
 وغيره^(٧).

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن قتادة: شعبة بن الحجاج العتكي.

واختلف على شعبة فيرويه عنه بالوجهين الرفع، والوقف؛ فيرويه عنه بالرفع: ابن

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ١٨٥).

(٢) نفسه (٤ / ١٤١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٥).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي (ص: ١٤٢).

وقصة فتواه ذكرها أبو يعلى في "مسنده" (٥ / ٣٣٣، ٣٣٢) فقال: «قال يزيد: وكان عمران حرورياً، وكان يرى السيف
 على أهل القبلة، وكان إبراهيم لما خرج إلى البصرة فطلب الخلافة ولأه خراج الفرات، قال: وكان إبراهيم استفتاه في شيء
 فأفتاه عمران فيه بفتياً، فأفتى إبراهيم رجلاً، يقول عمران: قتلوا كلهم».

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ٨٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٩).

(٧) الكاشف (٢ / ٩٣).

المبارك^(١)، ومعاذ بن هشام^(٢)، ويرويه عنه بالوقف: محمد بن جعفر^(٣)، ويحيى القطان^(٤).

- عبد الله بن المبارك المروزي.
 - معاذ بن هشام الدستوائي: قال ابن حجر: صدوقٌ ربا وهم^(٥).
 - محمد بن جعفر الهذلي (غندر): ثقةٌ صحيح الكتاب إلا أنَّ فيه غفلة^(٦).
- قال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكماً فيما بينهم^(٧). وقال العجلي: وكان من أثبت الناس في حديث شعبة^(٨).
- يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري:
- روى عن: هشام بن عروة، ومحمد، والأعمش، وعنه: أحمد، وعلي، ويحيى^(٩).
- قال يحيى بن سعيد: اختلفت إلى شعبة عشرين سنة^(١٠).
- وقال علي بن المديني: ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد^(١١).
- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني: في الحديث - هو صاحب هذا الشأن، فقلت له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، ما رأينا مثل يحيى، وجعل يرفع أمره جداً^(١٢). وقال أيضاً: يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة^(١٣).

(١) أخرجه البزار في "مسنده" (٦ / ٣٤٠) برقم: (٢٣٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١٣ / ٣٦٩) برقم: (١٤١٨٥).

(٢) أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٤ / ١٧٤).

(٣) نفسه.

(٤) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨ / ٢٤٠) برقم: (٩٠٨٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٦). تقدمت ترجمته (ص: ٤٠٩).

(٦) نفسه (ص: ٤٧٢). تقدمت ترجمته (ص: ٤٤٢).

(٧) الجرح والتعديل (٧ / ٢٢١).

(٨) معرفة الثقات (٢ / ٢٣٤).

(٩) الكاشف (٢ / ٣٦٦). أحمد هو ابن حنبل، وعلي هو ابن المديني، ويحيى هو ابن معين.

(١٠) الجرح والتعديل (١ / ٢٤٩).

(١١) تاريخ بغداد (١٦ / ٢٠٨)، وتهذيب الكمال (٣١ / ٣٣٦).

(١٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٣٨٣).

(١٣) الجرح والتعديل (٩ / ١٥٠).

قال ابن حجر: ثقةٌ متقنٌ حافظٌ إمامٌ قدوةٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين [ومائة]، وله ثمان وسبعون، أخرج له الجماعة^(١).

قال العُقيلي عن هذا الحديث: «وقال سَرَّار بن مُجَشَّر العَنَزِي: عن سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن الحسن، وسعيد بن المُسيَّب، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ نحوه. وقال ابن المبارك، عن شعبة، عن قَتَادَةَ، عن سعيد بن المُسيَّب، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ نحوه. قال هارون: قال هشام الدَّسْتَوَائِي: عن قَتَادَةَ، عن سعيد بن المُسيَّب، عن عبد الله بن عمرو موقوفٌ نحوه، وهذا أولى»^(٢).

فقول العُقيلي هذا يدلُّ على ترجيح الوقف؛ لأنَّ هشام الدَّسْتَوَائِي -وهو من أثبت الرواة في قَتَادَةَ- وافق رواية شعبة من طريق غُنْدَر، ويحيى القَطَّان بالوقف، وهما من أثبت الرواة في شعبة أيضاً كما تقدم في ترجمتهما.

ويؤيِّد صحة وجه الوقف عن شعبة، وخطأ الرفع عنه، ما ذكره البزار قال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الله بن عمرو، ولا نعلم أحداً أسنده عن شعبة إلا عبد الله بن المبارك»^(٣).

ولكن يمكن أن يُفهم أيضاً من كلام البزار أنَّ الوقف هو المحفوظ عن شعبة لا عن غيره، لأنَّه حصَّ ابن المبارك بالتَّفَرُّد بإسناد الحديث عن شعبة، ولم يطلق القول بصحة الوقف عن قَتَادَةَ، فقد روى الحديث من طريق هَمَّام عن قَتَادَةَ مرفوعاً أيضاً، ولم يذكر أن الوقف هو المحفوظ في الحديث عن قَتَادَةَ.

وقد رجَّح البيهقي الوقف في الحديث دون تخصيصه برواية شعبة عن قَتَادَةَ، فقال عقب رواية عمر بن إبراهيم عن قَتَادَةَ عن سعيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «هكذا أتى به

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٢) الضُّعَفَاءُ الْكَبِير (٢/ ١٩).

(٣) المسند (٦/ ٣٤٠).

مرفوعاً، والصحيح أنه من قول عبد الله غير مرفوع»^(١).

لكن الإمام النسائي الخبير بالعلل، رغم عنايته بذكر الاختلاف بين الرواة في "سننه"، إلا أن تعقيبه على رواية سعيد بن أبي عروبة من طريق سَرَّار، بأن سَرَّاراً مقدّم في سعيد لسماحه منه قبل الاختلاط، دليل على تصويب روايته -وهي بالرفع كما تقدم- وجواب عن اعتراض محتمل باختلاط سعيد.

وسَرَّار هو: ابن مُجَشَّر أبو عبيدة البصري، قال عنه ابن حجر: «ثقة، من الثامنة، مات سنة خمس وستين». أي: ومائة. أخرج له النسائي^(٢).

ثم أعقبه النسائي بقوله في الرواية التي تليه: «وافقه عمر بن إبراهيم على رفعه، وجعل موضع سعيد الحسن البصري»^(٣). يعني: وافق سعيد بن أبي عروبة على رفع الحديث، وعمر بن إبراهيم ضعيف في قتادة كما سبق بيانه فلا يُعتد بموافقته، لا سيما وأنه خالف بقية أصحاب قتادة في إبدال ابن المسيب بالحسن، وهذا يؤكد ضعفه في قتادة.

لكن وافق سعيد على الرفع هَمَّام بن يحيى، وعمران القطان، وهَمَّام من الأثبات في قتادة، قال عبد الله بن المبارك: هَمَّام ثبت في قتادة^(٤). وقال علي بن المديني، وذكر أصحاب قتادة: «سعيد أحفظهم عن قتادة، وشعبة أعلم بما يسمع وما لم يسمع، وهشام أروى القوم، وهَمَّام أسندهم إذا حدث من كتابه، هم هؤلاء الأربعة أصحاب قتادة»^(٥).

فيدل كلام ابن المديني على معرفة هَمَّام بحديث قتادة المُسند، ولذا فيظهر لي -والله أعلم- أن كلا الوجهين صحيح عن قتادة، وربما كان يرويه مرة مرفوعاً، ويقصر فيه أخرى فيرويه موقوفاً.

(١) السنن الكبير (٧/ ٢٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٩).

(٣) السنن الكبرى (٨/ ٢٤٠) برقم: (٩٠٨٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٤٤٣)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٨).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/ ١٩٤). وفي تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٦) أن علي بن المديني قال: «كان هشام الدستوائي أرواهم عنه، وكان سعيد أعلمهم به، وكان شعبة أعلمهم بما سمع قتادة وما لم يسمع. قال: ولم يكن هَمَّام عندي بدون القوم في قتادة، ولم يكن ليحيى فيه رأي، وكان عبد الرحمن ابن مهدي حسن الرأي فيه».

وجه الاختصاص:

ذكرت في القسم النظري أنَّ من صور الاختصاص أن يكون الراوي أحد المختلطين الذين تميَّز ما رواه قبل الاختلاط وبعده، فإن كان ثقةً فإن روايته لا تردُّ مطلقاً، بل تقبل روايات من سمع منه قبل الاختلاط، وتردُّ روايات من سمع منه بعد ذلك، إلا إذا كان موافقاً لما رواه الثقات.

وقد قبل الإمام البخاري روايات بعض المختلطين من طريق من روى عنهم بعد الاختلاط إذا توبع على ذلك، قال ابن حجر في "هدي الساري"^(١) حينما تكلم عن هيئة إخراج البخاري "لسعيد بن أبي عروبة": «وأمّا ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمّن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمّد بن عبد الله الأنصاري^(٢)، وروّح بن عبادة، وابن أبي عدي؛ فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه».

والحديث الذي في هذا المثال من رواية سعيد بن أبي عروبة، وهو يروي هنا قتادة وهو من أثبت الناس فيه، قال ابن الجنيّد عن يحيى بن معين: «سعيد بن أبي عروبة، أثبت الناس في قتادة»^(٣)، وسعيد اختلط؛ لكن روايته جاءت من طريق سَرَّار بن مُجَشَّر، وهو أحد من سمع منه قبل الاختلاط كما جزم به النسائي كما في المثال، قال: «هو ويزيد بن زريع، يقدّمان في سعيد بن أبي عروبة؛ لأنّ سعيداً كان تغير في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح»^(٤).

فنصّ النسائي على سماع سَرَّار من سعيد قبل الاختلاط، وعلى صحة روايته عن سعيد، هو ويزيد بن زريع.

(١) (١/ ٤٠٦).

(٢) محمّد بن عبد الله بن المثنّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي، ثقة، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة. أي: ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٣٤٩).

(٤) السنن الكبرى (٨/ ٢٣٩).

فهذا مثالٌ عملي على قبول الأئمة لروايات المختلطين من الثقات إذا تميّزت مروياتهم. وقد ذكر ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" ^(١) أجوبةً على من عاب على مسلم إخراج بعض الرواة الذين ليسوا من شرط الصحيح، ومنها: «أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداذه واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب ^(٢)، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر ^(٣)، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق ^(٤)، وغيرهما، ممن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك».

الحكم على الحديث:

الحديث صحيحٌ بالإسناد الذي أخرجه النسائي في المثال المذكور، فجميع رواته ثقات، وهم:

١. عمرو بن منصور النسائي أبو سعيد: قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ، من الحادية عشرة». أخرج له النسائي ^(٥).
٢. محمد بن محبوب البُنانِي البصري: قال عنه ابن حجر: «ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين». أي: ومائتين. أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي ^(٦).
٣. وسرّار، وسعيد بن أبي عروبة، وقتادة بن دَعامة ثقاتٌ، وسعيد بن المسيّب تقدم ذكرهم.

(١) (ص: ٩٧، ٩٨).

(٢) تقدمت ترجمته (ص: ٨٣)، وينظر: تقريب التهذيب (ص: ٨٢).

(٣) لم أعرف المصدر الذي نقل منه مسلم كلام الحاكم.

(٤) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٥).

المثال الثاني: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرَهَقَتْنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا^(١).

قال ابن حجر في "هدي الساري"^(٢): «قال أبو حاتم أيضاً، والبخاري: اختلط عارم في آخر عمره^(٣)، زاد أبو حاتم: من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيداً، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين^(٤)، وقال الدارقطني: تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة^(٥). قلت: إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، وقد اعتمده في عدة أحاديث».

وجه الاختصاص:

محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري لقبه عارم^(٦):

روى عن: الحمادين، وجريير بن حازم، وعنه: البخاري، وعبد، ومتمام^(٧).

قال العقيلي: من سمع من عارم قبل الاختلاط فهو أحد ثقات المسلمين، وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط^(٨). وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان،

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٢٢) برقم: (٦٠).

(٢) (١ / ٤٤١).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١ / ٢٠٨).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٥٩).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٣١٢).

(٦) عارم لقب له، قال محمد بن يحيى: كان بعيداً من العرامة، والعرامة - بالفتح - لغة: الحبث والشر، وأيضاً: الشراسة، وهي سوء الخلق، وأيضاً: الشدة والقوة. ينظر: تقييد المهمل (٣ / ١١٢٧)، وتوضيح المشتبه (٦ / ٦٦).

(٧) الكاشف (٢ / ٢١٠).

متمام: هو محمد بن غالب بن حرب الحافظ. نزهة الألباب في الألقاب (١ / ١٤٧).

(٨) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢٢).

وكان سليمان بن حرب يقدم عارماً على نفسه، إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد^(١). وقال الدارقطني: ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر^(٢). وقال الذهبي: حافظ، صدوق، مكثراً^(٣).

قال ابن حجر: ثقة ثبت تغير في آخر عمره، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين. أي: ومائتين. أخرج له الجماعة^(٤).

يظهر بهذا المثال احتجاج الأئمة بالرواة الثقات المختلطين إذا تميز ما يروونه قبل الاختلاط وبعده، فلا يطرحون جميع مروياته؛ بل يقبلون منها ما سُمع منه قبل اختلاطه، وهنا محل الاختصاص،

قال الخطيب البغدادي: «فإذا تميز للطالب ما سمعه ممن اختلط في حال صحته جاز له روايته وصح العمل به»^(٥).

فالإمام البخاري احتج بمحمد بن الفضل (عارم)، وأكثر عنه، وهو أحد شيوخه الثقات الأثبات؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط كما نص عليه ابن حجر.

وأنوه هنا على مسألة مهمة ذكرها الحافظ ابن حجر في معرض انتقاده لأحكام الحاكم في المستدرک، وهي أن ما أخرجه الشيخان في "صحيحهما" عن المختلطين بعد الاختلاط هو من الانتقاء، فلا يصح وصف إسنادهما، قد أخرجاه على سبيل الانتقاء بأنه على شرطهما، إلا أن يكون على نفس الهيئة التي أخرجاه بها، قال ابن حجر: «لم يخرجنا من حديث المختلطين عمّن سمع منهم بعد الاختلاط، إلا ما تحقق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنّعه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٥٨).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٣١٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٤ / ٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

(٥) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٧).

اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصحَّ أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما، أو على شرط أحدهما^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه".

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٣١٥، ٣١٦).

المثال الثالث: قال البزار: وَنَا ابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، نَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارِ مَوْكَبِ جَبْرِيلَ ﷺ سَاطِعًا فِي بَنِي غَنَمٍ وَهُوَ يُرِيدُ بَنِي قُرَيْظَةَ»^(١).

قال أبو بكر: جرير بن حازم ثقة، وكان قد اختلط، فحبسه ولده في اختلاطه، فلم يتركه يحدث، فخرج حديثه مستقيماً.

دراسة رجال الإسناد:

• يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي:

روى عن: عن عباد بن عباد، وهشيم، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والفرّياي، والصوفي^(٢).

قال أبو حاتم: سمعت محمد بن مسلم بن وارة^(٣) وسئل عن علي ابن المديني، ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه^(٤).

محمد بن هارون الفلاس المخرمي^(٥) يقول: إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٢ / ٤) برقم: (٣٢١٤)، وأحمد في "مسنده" (٥ / ٢٧٩٧) برقم: (١٣٤٣٢)، والبزار في "مسنده" (١٣ / ٢٦٢) برقم: (٦٧٩٥)، واللفظ له.

(٢) الكاشف (٢ / ٣٧٦).

(٣) محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن واره، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين وقيل قبلها. أي: سبعون ومائتين أو قبلها. أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٧)

(٤) الجرح والتعديل (التقدمة) (١ / ٣١٤).

(٥) محمد بن هارون أبو جعفر المخرمي البغدادي الفلاس شيطا الحافظ، سمع: أبا نعيم، وسليمان بن حرب، وعمرو بن حماد، وطبقته.

وعنه: المحامي، ومحمد بن مخلد، وابن أبي حاتم وقال: هو من الحفاظ الثقات، قال الدارقطني: ثقة حافظ، قال الذهبي: حافظ ثقة، توفي سنة خمس وستين ومائتين. تاريخ بغداد (٤ / ٥٦١)، سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٢٧) تاريخ الإسلام (٦ / ٤٢٥).

فاعلم أنَّه كذاب يضع الحديث، وإنَّما ييغضه لما يبين أمر الكذابين^(١).

قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ مشهورٌ إمام الجرح والتَّعديل، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة النبوية، وله بضع وسبعون سنة. أي: بضع وثلاثين ومائتين. أخرج له الجماعة^(٢).

• مُحَمَّد بن بَشَّار بن عثمان العبَّدي البصري أبو بكر بُنْدَار^(٣):

روى عن: مُعْتَمَر، وَغُنْدَر، وعنه: الجماعة، وابن خزيمة^(٤).

قال عبد الله ابن الدَّورقي^(٥)، قال: كنا عند يحيى بن معين وجري ذكر بُنْدَار، فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه^(٦). قال ابن الدَّورقي: رأيت القَوَاريري^(٧) لا يرضاه، وقال: كان صاحب حمام^(٨).

قال الأزدي جواباً عن ذلك: بُنْدَار قد كتب النَّاس عنه وقبلوه، وليس قول يحيى،

(١) الجرح والتَّعديل (التقدمة) (١ / ٣١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

(٣) بُنْدَار لقبٌ له، وسبب تسميته به: قال ابن حَبَّان: لأنَّه جمع حديث أهل بلده، في وقال المزي: لأنَّه كَانَ بُنْدَاراً في الحديث، والبُنْدَار: الحافظ. الثَّقَات " (٩ / ١١١)، تهذيب الكمال (٢٤ / ٥١١)، وينظر: نزهة الألباب في الألقاب (١ / ١٣٣).

(٤) الكاشف (٢ / ١٥٩).

(٥) أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير العبدي، المعروف بابن الدَّورقي، قال أبو حاتم: كان صدوقاً، وثَّقه الدَّارَقُطْنِي. توفي سنة ست وسبعين ومائتين. الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم (٥ / ٦)، تاريخ بغداد (١١ / ٨)، الأنساب للسمعاني (٥ / ٣٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٣ / ١٥٤).

والدَّورقي: إمَّا نسبة إلى بلدة يقال لها دَوَّرَق بفارس وقيل: بخوزستان، وإمَّا للبس القلانيس التي يقال لها: الدَّورقية، وقيل: كان أبوهما ناسكاً ومن كان كذلك سُمِّي دورقيّاً. ينظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ٣٩٣، ٣٩٠).

(٦) تاريخ بغداد (٢ / ٤٦٢).

(٧) عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري نزيل بغداد، ثقةٌ ثبتٌ، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين على الأصحَّ وله خمس وثمانون سنة. أي: سنة خمس وثلاثون ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو دتود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

وهذه النسبة إلى القوارير، وهو عمل القارورة أو بيعها. الأنساب للسمعاني (١٠ / ٥٠٦).

(٨) تاريخ بغداد (٢ / ٤٦٢).

والقَوَاريري مِمَّا يجرحه، وما رأيت أحداً يذكره إلا بخيرٍ وصدق^(١). وقال أبو حاتم: صدوق^(٢).
قال أبو داود: هو أثبت من بُنْدَار، ثم قال: لولا سلامة في بُنْدَار لترك حديثه^(٣).
قال عبد الله بن محمد بن سيار الفرَّهْياني^(٤): أبو موسى^(٥)، وبُنْدَار ثقتان، وأبو موسى أحجُّ، لأنَّه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبُنْدَار يقرأ من كل كتاب^(٦).
قال الخطيب جواباً عنه: بُنْدَار وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنَّه كان يحفظ حديثه، وروى بسنده عن أبي بكر محمد بن إسحاق أنَّه قال: سمعت بُنْدَاراً، يقول: ما جلست مجلسي هذا حتَّى حفظت جميع ما خرجت^(٧).
والخلاصة ما ذكره ابن حجر عنه: ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله بضعٌ وثمانون سنة. أي: اثنتين وخمسين ومائتين. أخرج له الجماعة^(٨).

- عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري:
روى عن: عمر بن ذرٍّ، وأيمن بن نابل، وعنه: أحمد، ورُسْتَه^(٩)، والذهلي^(١٠).

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٤٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٤).

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجرِّي (ص: ١٥٥).

(٤) الفرَّهْياني أبو محمد عبد الله بن محمد بن سيار، ويقال: الفرهاذاني، قال الإسماعيلي: الحافظ الثقة الثبت، وقال ابن عدي: كان رفيق النسائي وكان ذا بصر بالرجال، وكان من الأثبات، قال الذهبي: وكان ذا رحلة واسعة، وعلوم نافعة، توفي سنة نيف وثلاثمائة.

ينظر: معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٢/ ٦٦٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٤٧) وهو منسوبٌ إلى فرهاذان: قال ياقوت: أظنُّها من قرى نسا بخراسان. معجم البلدان (٤/ ٢٥٨).

(٥) هو: محمد بن المثنى بن عبيد العنزي. تقدّمت ترجمته (ص: ١٠٧).

(٦) تاريخ بغداد (٢/ ٤٦٢).

(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٤٦٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٩).

(٩) عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزُّهري أبو الحسن الأصبهاني لقبه رُسْتَه، ثقةٌ له غرائب وتصانيف، من صغار العاشرة، مات سنة خمسين وله اثنتان وسبعون سنة. أي: مات سنة خمسين ومائتين. أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧).

(١٠) الكاشف (١/ ٦٤٥).

قال جرير الرّازي^(١): ما رأيت مثل عبد الرحمن بن مهدي، ووصف عنه بصراً بالحديث وحفظاً^(٢).

وقال علي بن المديني: كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس، قالها مراراً^(٣).

قال الذّهبي: الإمام، الناقد، المجود، سيد الحفاظ^(٤).

قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، أخرج له الجماعة^(٥).

• جرير بن حازم بن زيد الأزدي^(٦):

قال ابن مهدي: جرير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحدٌ في اختلاطه شيئاً^(٧).

قال ابن حجر: ثقةٌ لكن في حديثه عن قتادة ضعفٌ وله أوهامٌ إذا حدث من حفظه... اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه^(٨).

• حميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري:

روى عن: عبد الله بن مغفل، ومطرف بن الشخير، وعنه: شعبة، وجرير بن حازم^(٩).

وقال البخاري: سمع أنساً^(١٠). قال قتادة: ما كان بالبصرة أحدٌ أعلم من حميد بن هلال،

(١) هو جرير بن عبد الحميد الضبي.

(٢) الجرح والتعديل (التقدمة) (١/ ٢٥١).

(٣) نفسه.

(٤) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٩٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

(٦) تقدمت ترجمته (ص: ٢٢٤).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٣٨).

(٩) الكاشف (١/ ٣٥٥، ٣٥٤).

(١٠) التاريخ الكبير (٢/ ٣٤٦).

ما استثنى الحسن، ولا ابن سيرين^(١). وقال يحيى بن سعيد يقول: كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال^(٢). وكشف أبو حاتم عن سبب عدم رضى ابن سيرين عنه، فقال: دخل في شيء من عمل السلطان فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة^(٣). وقال ابن معين: ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء^(٤). وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حميد بن هلال صحيح الحديث^(٥).

قال ابن حجر: ثقة عالمٌ توقَّف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان من الثالثة. أخرج له الجماعة^(٦).

وجه الاختصاص:

هذا مثلاً على أنَّ من المُختلطين من لم يحدث في حال اختلاطه، فكان اختصاصاً له عن غيره من المُختلطين الذين حدثوا في حال الاختلاط، وذلك أن اختلاطه لم يؤثر على حديثه، ولم يضره. وممن لم يحدث بعد الاختلاط، جرير بن حازم أحد الرواة في المثال المذكور، فقد حجه بنوه عن الناس - وكانوا معتنين بالحديث - حتى لا يحدث في اختلاطه، فسلمت مروياته، ولذا احتج به البخاري ومسلم في "صحيحهما" وبقية الستة، قال ابن حجر في "هدي الساري"^(٧): احتج به الجماعة.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه في البخاري في "صحيحه"، وهذا الإسناد صحيح أيضاً.

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٠).

(٣) نفسه.

(٤) سؤالات ابن الجني (ص: ٣٣٨).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٣٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٨٢).

(٧) (١/ ٣٩٥).

المطلب العاشر: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين

المثال الأول: قال ابن حجر في بيان هيئة إخراج البخاري، ومسلم لروايات هُشيم بن بشير الواسطي المضعف في الزُّهري «وروايته عن الزُّهري خاصة لينة عندهم، فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزُّهري فليس في "الصحيحين" منها شيء، واحتج به الأئمة كلهم»^(١).

أقوال النقاد في هُشيم:

هُشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السُّلَمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي:

روى عن: عمرو بن دينار، وأبي الزُّبير، وعنه: أحمد، وابن معين، وهناد^(٢).

قال ابن المبارك: من غير الدَّهر حفظه فلم يغير حفظ هُشيم^(٣).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أحفظ من هُشيم، كان هُشيم يقوى من الحفاظ على شيء لا يقوى عليه غيره^(٤). وقال أيضاً: هُشيم أعلم الناس بحديث سيار^(٥)، ومنصور^(٦)، ويونس^(٧)، وحُصَيْن^(٨). وقال أحمد في رواية الأثرم: «هُشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث

(١) هدي السَّاري (١/ ٤٤٩).

(٢) الكاشف (٢/ ٣٣٨).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٤٢).

(٤) الجرح والتَّعديل (٩/ ١١٥).

(٥) سيار أبو الحكم العنزي بنون وزاي [الواسطي] وأبوه يكنى أبا سيار واسمه وَرْدان، وقيل: وَرْد، وقيل: غير ذلك، وهو أخو مُسَاوِر الْوَرَّاق لأمه، ثقةٌ وليس هو الذي يروي عن طارق ابن شهاب، من السادسة، مات سنة اثنتين وعشرين.

أي: ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٢).

(٦) منصور هو ابن المُعْتَمِر. تقدَّمت ترجمته (ص: ٣٩٢).

(٧) يونس هو ابن عبيد بن دينار. تقدَّمت ترجمته (ص: ٤٣١).

(٨) الجرح والتَّعديل (٩/ ١١٥).

حُصَيْن، ولا يكاد يدلُّس عن حُصَيْن»^(١). وقال أبو حاتم: ثقة^(٢).

قال ابن حجر: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ثلاث وثمانين، وقد قارب الثمانين، أخرجه الجماعة^(٣). أي: ثلاث وثمانين ومائة. وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(٤).

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ مختلفٌ قليلاً فلم أورد فيه حديثاً معيناً، وذلك لأنَّ الغرض من هذا المثال إلقاء الضوء على نموذج من نماذج انتقاء الشيخين في "صحيحهما" لما صحَّح من أحاديث الرواة المضعفين في شيخٍ معيَّن، وإبراز الانتقاء عندهما، الذي يُعتبر إعمالاً لقرينة الاختصاص. وفي هذا المثال أحد الرواة المضعفين في شيخٍ، وهو: هُشَيْم فهو من الثقات الأثبات المتَّفَق على توثيقهم وإتقانهم، إلا أنَّه رغم إتقانه وحفظه كان مشهوراً بالتدليس، لكن التَّمثِيل بهُشَيْم هنا ليس لأجل انتقاء البخاري لما لم يدلِّسه من حديثه، بل لتوضيح أمرٍ آخر، وهو أنَّ هُشَيْم تكلَّم في مروياته عن الزُّهري، وُضِعَّت رواياته عنه، وسبب ذلك: أنه لم يسمع منه سوى أربعة أحاديث، كما ذكر الإمام أحمد، والباقي شك في سماعه من الزُّهري، أو أخذه بواسطة سفيان بن حُسين^(٥)، قال أحمد بن حنبل: «ما صحَّح من سماع هُشَيْم عن الزُّهري أربعة أحاديث، يقول: حدثنا الزُّهري، والحديث الطَّويل حديث الرَّجَم^(٦)،

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٩).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٤) تعريف أهل التقديس (ص: ٤٧).

(٥) تقدِّمت ترجمته (ص: ٧٣).

(٦) أخرجه من طريق هُشَيْم عن الزُّهري: أبو داود في "سننه" (٤/ ٢٥٠) برقم: (٤٤١٨)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٧٢) برقم: (٢٠٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢/ ١٤٥) برقم: (٤١٣).

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨/ ١٦٨) برقم: (٦٨٣٠) من طريق صالح بن كيسان عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه، ومسلم في "صحيحه" (٥/ ١١٦) برقم: (١٦٩١) من طريق يونس عن الزُّهري به.

وحديث صفية^(١)، وحديث المجادلة^(٢)، وحديث ابن عمر: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»^(٣)، وما كان غير ذلك يقول: لا أدري من سفيان بن حسين سمعته، أو الزُّهري. قلت: يقولون إن شعبة رضي بكتابه؟ قال: لا، ليس هذا بشيء إنما سمع بالموسم فَنسي^(٤).

وسفيان بن حسين ضعيفٌ في الزُّهري خاصة لأنه سمع منه بالموسم، قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: «سفيان بن حسين الواسطي ثقة، وكان يؤدب المهدي، وهو صالح، حديثه عن الزُّهري قط ليس بذاك، إنما سمع من الزُّهري بالموسم»^(٥). وقال الدَّارِمِي: وسألته عن سفيان بن حسين فقال: «ثقةٌ وهو ضعيفٌ الحديث عن الزُّهري»^(٦). قال

(١) لعلَّه يريد الحديث المشهور الذي قال فيه النَّبِيُّ ﷺ لرجلين من الأنصار لما مرَّ به وهو يوصل صفية بنت حيي ﷺ لبيتها ليلاً فأسرعا فقال: «عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّمَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ» الحديث. أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤ / ٤) برقم: (٣٢٨١) ومسلم في "صحيحه" (٨ / ٧) برقم: (٢١٧٥)، من طريق مَعْمَرٍ عن الزُّهري عن علي بن حسين عن صفية بنت حيي ﷺ. وأخرجاه من أيضاً من طريق غيره عن الزُّهري.

أو الحديث الآخر حين حاضت في حجة الوداع فقال ﷺ: «أَحَابِسْتُنَا هِي»، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٦ / ٥) برقم: (٤٤٠١) من طريق شعيب عن الزُّهري عن عروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة ﷺ. ومسلم في "صحيحه" (٩٣ / ٤) برقم: (١٢١١) من طريق اللَّيْث بن سعد، ويونس عن الزُّهري به.

فكلا الحديتين السَّابِقَيْنِ من رواية الزُّهري، لكنني لم أجِد رواية هُشَيْم عنه، وهناك أحاديث أخر فيه ذكر صفية بنت حيي لكنها ليست من رواية الزُّهري.

(٢) لم أقف عليه من رواية هُشَيْم عن الزُّهري، ولكن أخرجه من طريق الأعمش عن تميم بن سلمة، عن عروة بن الزبير عن عائشة ﷺ، النَّسَائِي في "المجتبى" (٦٨٣ / ١) برقم: (٣٤٦٠ / ٤)، والنَّسَائِي في "الكبرى" (٢٧٦ / ٥) برقم: (٥٦٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (١٢٩ / ١) برقم: (١٨٨)، وأحمد في "مسنده" (٥٨٤٨ / ١١) برقم: (٢٤٨٣٢)، وعبد بن حُمَيْد في "المنتخب من مسنده" (٤٣٨ / ١) برقم: (١٥١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٤ / ٨) برقم: (٤٧٨٠)، والحاكم في "مستدركه" (٤٨١ / ٢) برقم: (٣٨١٢) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣٨٢ / ٧) برقم: (١٥٣٤١).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٧٦٩ / ٣) برقم: (٣١٧) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٧ / ٨) برقم: (١٢٩٢٧).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢٠١ / ٢).

(٥) الجرح والتعديل (٢٢٨ / ٤).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِي (ص: ٤٤).

ابن عدي: «يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتن ومن الأسانيد»^(١). وذكر الحلي في "الإرشاد"^(٢) سبباً آخر لضعف هشيم في الزهري فقال: «أقل الرواية عن الزهري، ضاعت صحيفته، وقيل: إنه ذاكر شعبة، وكان يسرد عن الزهري، ولم يكن شعبة أدرك الزهري، فتناول صحيفته، فألقاها في الدجلة، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه، وكان يدلّس».

فوجه الاختصاص هنا بينه ابن حجر فإنّ الشّخين أعرضا في إخراجهما لحديث هشيم عن جميع مروياته عن الزّهري من أجل تضعيف النّقّاد له فيها، وهذا من باب اعتبارهم لاختصاصات الرّواة فلمّا كان مختصّاً بالضعف عن الزّهري لا غير -وهو من باب التّضعيف النّسبي- تركوا مروياته عنه وأخرجوا له ما ثبت من صحيح حديثه، وهذا يدلّ على دارية، وخبرة، وإنصاف، وفي هذا قال ابن حجر: «من تكلّم فيه بأمر لا يقدر في جميع حديثه، كمن ضَعّف في بعض شيوخته دون بعض... فإنّ جميع هؤلاء لا يُجمل إطلاق الضعف عليهم، بل الصّواب في أمرهم التفصيل»^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" كما تقدم في التخريج.

(١) الكامل في ضعفاء الرّجال (٤ / ٤٧٧).

(٢) (١ / ١٩٦).

(٣) هدي السّاري (١ / ٤٦٠).

المثال الثاني: قال ابن أبي شيبة: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَسَلَّمَ مَسَحَ مَرَّةً»^(١).
وسئل الدارقطني عن حديث حمران: في صفة وضوء النبي ﷺ، فقال: «هو حديث يرويه الزُّهري واختلف عنه:

فرواه يونس، ومَعْمَر، وشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وابن جُرَيْج، وإبراهيم بن سعد، ومعاوية بن يحيى، عن الزُّهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن حمران، عن عثمان. ورواه جعفر بن بُرْقَانَ، عن الزُّهري، عن حمران، أسقط من الإسناد عطاء بن يزيد. وكان جعفر بن بُرْقَانَ أُمِّيًّا، في حفظه بعض الوهم، وخاصَّةً في أحاديثه عن الزُّهري، والقول قول يونس، ومن تابعه عن الزُّهري، عن عطاء بن يزيد»^(٢).

النظر في الاختلاف، وتخرج الحديث:

مدار الاختلاف على الزُّهري، اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: الزُّهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن حمران، عن عثمان.
الوجه الثاني: الزُّهري، عن حمران، عن عثمان (بإسقاط عطاء بن يزيد).

المدار: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرَةَ بن كلاب القرشي الزُّهري وكنيته أبو بكر:

روى عن: ابن عمر، وأنس، وسهل، وابن المسيب، وعنه: يونس، وعُقَيْل، ومَعْمَر والزُّبَيْدِي، وشُعَيْب، ومالك، وابن عُيَيْنَةَ^(٣).

قال عمر بن عبد العزيز: ما رأيت أحداً أحسن سوقاً للحديث إذا حدث من الزُّهري^(٤).
وقال: عليكم بابن شهاب هذا فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١ / ٢٨٨) برقم: (١٣٤).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣ / ٢٠، ٢١).

(٣) الكاشف (٢ / ٢١٩).

(٤) الجرح والتعديل (٨ / ٧٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥ / ٣٣٥).

(٥) الجرح والتعديل (٨ / ٧٢) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥ / ٣٤٤)، سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٣٦).

وقال يحيى بن سعيد القطان: الزُّهري حافظٌ كان إذا سمع الشيء علقه^(١).
قال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفقٌ على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، أخرج له الجماعة^(٢). أي: خمس وعشرين ومائة.

أما الوجه الأول: فيرويه عن الزُّهري: يونس^(٣)، ومَعْمَر^(٤)، وشُعَيْب بن أَبِي حمزة^(٥)، وابن جُرَيْج^(٦)، وإبراهيم بن سعد^(٧)، ومعاوية بن يحيى^(٨).

• يونس بن يزيد بن أبي النّجاد الأيلي أبو يزيد مولى آل أبي سفيان:
روى عن: الزُّهري، والقاسم، وعِكرمة، وعنه: ابن المبارك، وابن وهب^(٩).
قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى للزهري من مَعْمَر، إلا أن يونس آخذٌ للسند لأنه كان يكتب^(١٠). وقال وكيع: لقيت يونس بن يزيد الأيلي وذاكرته بأحاديث الزُّهري المعروفة،

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٧٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ١٤١) برقم: (٢٢٦)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٤٨) برقم: (١١٦ / ١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١ / ١٢٠) برقم: (٣)، (١ / ٢٧٣) برقم: (١٥٨) بنحوه مطولاً.

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣ / ٣١) برقم: (١٩٣٤)، وأبو داود في "سننه" (١ / ٣٩) برقم: (١٠٦)، والنسائي في "المجتبى" (١ / ٤١) برقم: (٨٤ / ١)، والنسائي في "الكبرى" (١ / ١١٢) برقم: (١٠٣)، والدارمي في "مسنده" (١ / ٥٤٤) برقم: (٧٢٠)، وأحمد في "مسنده" (١ / ١٤٢) برقم: (٤٢٨)، عبد الرزاق في "مصنفه" (١ / ٤٤) برقم: (١٣٩) بنحوه مطولاً.

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٤٤) برقم: (١٦٤) والنسائي في "المجتبى" (١ / ٤٢) برقم: (٨٥ / ١)، والنسائي في "الكبرى" (١ / ١٠٧) برقم: (٩١) بنحوه مطولاً.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١ / ٤٥) برقم: (١٤٠) بنحوه مطولاً.
(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٤٣) برقم: (١٥٩)، ومسلم في "صحيحه" (١ / ١٤١) برقم: (٢٢٦)، وأحمد في "مسنده" (١ / ١٤١) برقم: (٤٢٥)، بنحوه مطولاً.

(٨) ذكره الدارقطني في العلل (٣ / ٢٠)، وبحث عمن أخرجه فلم أقف عليه.

(٩) الكاشف (٢ / ٤٠٤).

(١٠) الجرح والتعديل (٩ / ٢٤٨) وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤ / ٣٠٤).

وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه^(١). وهذا من وكيع محمولٌ على رواية يونس من حفظه، أما من كتابه فكان ضابطاً متقناً.

وقال يحيى بن معين: معمر ويونس عالمان بحديث الزُّهري^(٢). وقال ابن المديني: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد الأيلي، قال كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال ابن مهدي وأقول أنا كتابه صحيح^(٣).

وقال أحمد بن حنبل قال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيئ الحفظ. قال أحمد: سمع منه وكيع ثلاثة أحاديث^(٤). وقال الأثرم: أنكر أبو عبد الله على يونس، وكان يحيى عن سعيد - يعني ابن المسيب - بأشياء ليست من حديث سعيد، وضعف أمر يونس وقال: لم يكن يعرف الحديث، وكان يكتب أرى، أول الكتاب فينقطع الكلام، فيكون أوله عن سعيد وبعضه عن الزُّهري، فيشتبه عليه^(٥). وقال أحمد بن صالح المصري: نحن لا نقدم في الزُّهري على يونس أحداً. قال أحمد: سمعت أحاديث يونس عن الزُّهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزُّهري مراراً، قال أحمد: وكان الزُّهري إذا قدم أيلة نزل على يونس وإذا سار إلى المدينة زامله يونس^(٦). وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٧).

قال ابن حجر: ثقةٌ إلا أنَّ في روايته عن الزُّهري وهماً قليلاً، وفي غير الزُّهري خطأً، من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح، وقيل: سنة ستين. أي: تسع وخمسين ومائة. أخرج له الجماعة^(٨).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤/ ٣٠٦).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤/ ٣٠٦).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٤).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٤/ ٣٠٥)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٥).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارمي (ص: ٤٦)، وينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

وخلاصة حاله: أَنَّهُ ثَقَّةٌ فِي الزُّهْرِي إِذَا رَوَى عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ، وَقَدْ يَخْطِئُ عَنْ غَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "هَدْيِ السَّارِي"^(١): وَثَّقَهُ الْجُمْهُورُ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا ضَعَّفُوا بَعْضَ رَوَايَاتِهِ حَيْثُ يَخَالِفُ أَقْرَانَهُ، أَوْ يَحْدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، فَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ حِجَّةٌ.

• مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ: قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثَقَّةٌ ثَبَّتَ فَاضِلٌ إِلَّا أَنَّ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ ثَابِتٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ شَيْئًا، وَكَذَا فِيهَا حَدَّثَ بِهِ بِالْبَصْرَةِ^(٢).

• شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ وَاسْمُ أَبِيهِ دِينَارٌ أَبُو بَشِيرٍ الْحَمَصِيُّ: رَوَى عَنْ: نَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَابْنِ الْمُنَكِّدِرِ، وَعَنْهُ: ابْنُهُ بَشِيرٌ، وَأَبُو الْيَمَانِ، وَعَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ^(٣).

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ كَتَبَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِمْلَاءً لِلسُّلْطَانِ، وَكَانَ كَاتِبًا^(٤).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ كَيْفَ سَمَاعِهِ مِنَ الزُّهْرِيِّ؟ قُلْتُ: أَلَيْسَ عَرَضٌ؟ قَالَ: لَا حَدِيثُهُ يَشْبَهُ حَدِيثَ الْإِمْلَاءِ، قُلْتُ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: صَالِحٌ، ثُمَّ قَالَ الشَّأْنُ فِيمَنْ سَمِعَ مِنْ شُعَيْبٍ، كَانَ شُعَيْبٌ رَجُلًا ضَيِّقًا فِي الْحَدِيثِ^(٥).
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ: وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: رَأَيْتَ كِتَابَ شُعَيْبٍ، فَرَأَيْتَ كِتَابًا مَضْبُوطَةً مَقِيدَةً، وَرَفَعَ مِنْ ذِكْرِهِ، فَقُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ مِنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ؟ قَالَ: فَوْقَهُ. قُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ مِنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ؟ قَالَ: فَوْقَهُ. قُلْتُ: فَأَيْنَ هُوَ مِنَ الزُّبَيْدِيِّ؟ قَالَ: مِثْلُهُ^(٦).

(١) (١/ ٤٥٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١). تقدمت ترجمته (ص: ٢٥١).

(٣) الكاشف (١/ ٤٨٦).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِيِّ (ص: ٤٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٩٦).

(٦) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ (ص: ٤٣٣).

وقال أبو زُرْعَةَ الدمشقي: أخبرني الحكم بن نافع^(١) قال: كان شُعَيْب بن أبي حمزة عَسْرًا في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، قال: هذه كتبتي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فقد سمعها مني^(٢).

قال ابن حجر: ثقةٌ عابدٌ قال ابن معين: من أثبت الناس في الزُّهري، من السابعة، مات سنة اثنتين وستين أو بعدها. أي: اثنتين وستين ومائة. أخرج له الجماعة.

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.
 - إبراهيم بن سعد الزُّهري.
 - معاوية بن يحيى الصَّدَفِي أَبُو رَوْح الدمشقي سكن الرِّي^(٣):
- روى عن: مكحول، والزُّهري، وعنه: الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان^(٤).
متفقٌ على تضعيفه، قال يحيى بن معين: معاوية بن يحيى الصَّدَفِي مصريٌّ هالكٌ ليس بشيء.

وقال البخاري: روى عنه هُقل بن زياد^(٥) أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، روى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان^(٦) أحاديث منكر كأنها من حفظه^(٧). وقال أبو زرعة:

(١) الحكم بن نافع البهراني أبو البيان الحمصي مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ ثبتٌ يقال: إنَّ أكثر حديثه عن شعيب مَنَولَةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين. أي: ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٧٦).

(٢) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي (ص: ٤٣٤).

(٣) هي مدينةٌ تنسب إلى الجبل وليست منه، بل هي أقرب إلى خراسان، وهي بقرب دُنْبَاوُنْد وطَبْرِسْتان وقُومِس وجُرجان. الروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ٢٧٨).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٧٧).

(٥) هُقل بن زياد السَّكْسَكِي الدَّمَشْقِي نزِيل بِيروَت قيل: هُقل لَقَبٌ واسمه مُحَمَّد، أو عبد الله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة أو بعدها. أخرج له مسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

(٦) إسحاق ابن سليمان الرَّازِي أَبُو يَحْيَى كُوفِي الْأَصْل، ثقةٌ فاضلٌ، من التاسعة، مات سنة مائتين وقيل: قبلها. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ١٠١).

(٧) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٣٦).

ليس بقوي أحاديثه كلها مقلوبة، ما حدّث بالرّي، والذي حدث بالشام أحسن حالاً^(١).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٢).

قال ابن حجر: ضعيفٌ وما حدّث بالشام أحسن ممّا حدث بالرّي، من السابعة، أخرج له الترمذي، وابن ماجه.

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن الزُّهري: جعفر بن بُرقان^(٣).

جعفر بن بُرقان الكلابي أبو عبد الله الرقي:

روى عن: ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، وعنه: معمر، وزهير بن معاوية، وأبو نعيم، وطائفة^(٤).

قال يحيى بن معين: جعفر بن بُرقان كان أمياً، وذكره بخير، وليس هو في الزُّهري بشيء^(٥). وقال أيضاً: جعفر بن بُرقان ثقةٌ فيما روى عن غير الزُّهري، وأما ما روى عن الزُّهري فهو ضعيفٌ، وكان أمياً لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزُّهري، وهو في غير الزُّهري أصحُّ حديثاً^(٦).

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن جعفر بن بُرقان فقال: إذا حدث عن غير الزُّهري فلا بأس، ثم قال: في حديثه عن الزُّهري يخطئ^(٧). وقال: ثقةٌ ضابطٌ لحديث ميمون^(٨)، وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزُّهري يضطرب ويختلف فيه^(٩). وقال البخاري:

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٤).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص: ٩٦).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١ / ٢٨٨) برقم: (١٣٤).

(٤) الخلاصة (ص: ٦٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٤ / ٤٤٦).

(٦) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٣٨٥).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١٠٣).

(٨) هو ابن مهران. تقدّم ترجمته (ص: ٧٣).

(٩) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث (ص: ١٦٠).

ثقةٌ وربما يخطئ في الشيء^(١).

وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه^(٢).

وفصل حاله ابن عدي فقال: وإنما قيل ضعيفٌ في الزُّهري لأنَّ غيره عن الزُّهري، أثبت منه بأصحاب الزُّهري المعروفين مالك، وابن عُيَيْنَةَ، ويونس، وشُعَيْب، وعُقَيْل، ومَعْمَر، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخصُّ بالزُّهري، وهم أثبت من جعفر؛ لأن جعفر ضعيفٌ في الزُّهري لا غير^(٣).

قال ابن حجر: صدوقٌ يَهَمُّ في حديث الزُّهري، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل: بعدها. أي: سنة خمسين ومائة. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٤).

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ آخر على اختصاص الراوي بكونه ضعيفاً في أحد شيوخه، ثقةٌ في غيره، فهنا خالف جعفر بن بُرْقَان، باقي أصحاب الزُّهري الذين رَوَوْا هذا الحديث، وذلك بإسقاط (عطاء بن يزيد)، وجعفر هذا ضعفه النُّقَاد في الزُّهري، كما نقلت عنهم فيما تقدم، وأصحاب الزُّهري الذين خالفهم جعفر ثلاثةٌ منهم من أصحابه الأثبات فيه، وهم يونس، ومَعْمَر، وشُعَيْب، نصَّ على ذلك غير واحد من النُّقَاد، وقد نقلت بعض أقوالهم عند الترجمة لهم.

وأذكر ههنا نصّاً جامعاً ذكر فيه الإمام أحمد أثبت أصحاب الزُّهري، نقله عنه ابنه عبد الله فقال: قلت له أيُّما أثبت أصحاب الزُّهري فقال: لكل واحد منهم علةٌ، إلا أن يونس وعُقَيْلاً يؤديان الألفاظ، وشُعَيْب بن أبي حمزة، وليس هم مثل مَعْمَر، مَعْمَر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٤٠).

ثلاثمائة حديث، أو نحو ذا، وابن عُيَيْنَةَ نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رَوَوْا عن الزُّهري الكثير، يونس، وعُقَيْل، ومَعْمَر، قلت له: شُعَيْب؟ قال: شُعَيْب قليل، هؤلاء أكثر حديثاً عن الزُّهري، قلت: فصالح بن كَيْسَانَ^(١) روايته عن الزُّهري؟ قال: صالح أكبر من الزُّهري، قد رأى صالح ابن عمر، قلت: فهؤلاء أصحاب الزُّهري، قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم، مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا علم الزُّهري، يونس، وعُقَيْل، ومَعْمَر، قلت له: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عُيَيْنَةَ^(٢).

ويُبرز في هذا المثال إعمال الإمام الدَّارَقُطْنِي لهذه الصُّورة من صور الاختصاص، حيث رَجَّح رواية الأثبات من أصحاب الزُّهري الذين يرجح قولهم عند الاختلاف، على رواية جعفر بن بُرْقَانَ؛ وكشف عن سبب التَّرجيح بأن جعفر ضعيفٌ في الزُّهري خاصةً، فقال: وكان جعفر بن بُرْقَانَ أمياً، في حفظه بعض الوَهَم، وخاصةً في أحاديثه عن الزُّهري، والقول قول يونس، ومن تابعه عن الزُّهري، عن عطاء بن يزيد^(٣).

فوجه الاختصاص: أَنَّ الرَّاوي إذا ضَعَّف أو تُكَلِّم فيه بسبب ضعفه في راوٍ معيَّن، فإنَّ روايته تُضَعَّف في ذلك الشَّيخ على الخصوص، وتقبل روايته عن غيره، وإن لم يكن في أعلى درجات التَّوثيق.

وقد اعتبر البخاري ومسلم ذلك في الرواة -كما تبين في المثال السابق- فأخرجوا في "صحيحهما" من أحاديث هذا الضَّرْب من الرواة، وتركوا حديث شيوخهم الذين ضَعَفُوا فيهم.

وقد أخرج الإمام مسلم لجعفر بن بُرْقَانَ تسعة أحاديث، كلها من روايته عن يزيد بن الأصم على سبيل الانتقاء، فجعفر متقنٌ ضابطٌ لحديث يزيد.

(١) صالح بن كَيْسَانَ المدني أبو مُحَمَّد أو أبو الحارث مؤدَّب ولد عمر ابن عبد العزيز، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، من الرابعة، مات بعد سنة ثلاثين أو بعد الأربعين. أي: ومائة. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٧٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٤٨).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٢٠، ٢١).

الحكم على الحديث:

رواية جعفر بن بُرقان أعلَّها الدَّارْقُطْنِي بمخالفة الأثبات من أصحاب الزُّهري، أمَّا الوجه الأول الذي رجَّحه الدَّارْقُطْنِي عن يونس الأيلي ومن تابعه، فقد أخرج البخاري ومسلم في "صحيحهما".

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث اختلف على ثابت البناني: فرَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: «وَقَعَ فَرْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَركَبَ جُلَيْبٌ، فَوَجَدَهُ قَدْ قُتِلَ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ قَتَلَهُمْ».

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْمَتْنِ، وَبِزِيَادَةٍ: «أَنَّهُمْ وَجَدُوهُ إِلَى جَنْبِ سَبْعَةٍ قَدْ قَتَلَهُمْ ثُمَّ قَتَلُوهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَ، فَجَاءَ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، قَتَلَ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، ثُمَّ حَمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سَاعِدِهِ، مَالَهُ سَرِيرٌ غَيْرُ سَاعِدِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى حَفَرَ لَهُ وَدُفِنَ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ غُسْلًا». فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: عَنْ أَبِي بَرزَةَ أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ^(١).

النَّظَرُ فِي الْاِخْتِلَافِ، وَتَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: ثابت، عن أنس.

الوجه الثاني: ثابت، عن كِنَانَةَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

المدار: ثابت بن أسلم البناني.

أما الوجه الأول: فيرويه عن ثابت: مَعْمَرٌ^(٢)، وَدَيْلَمُ بْنُ غَزْوَانَ^(٣).

- مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ: قال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النُّجُود، وهشام بن عُرْوَةَ شيئاً، وكذا فيما حَدَّثَ به بالبصرة^(٤).

(١) علل الحديث (٣/ ٤٦٤، ٤٦٥).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٦٠٩) برقم: (١٢٥٨٨)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٦/ ١٥٥) برقم: (١٠٣٣٣)، وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١/ ٣٧٣) برقم: (١٢٤٥)، والبيزار في "مسنده" (١٣/ ٣٢٠) برقم: (٦٩٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٩/ ٣٦٥) برقم: (٤٠٥٩)، ومن طريق الإمام أحمد الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٥/ ١٧٧) برقم: (١٨٠٠)، ومن طريق عبد بن حميد (٥/ ١٧٧) برقم: (١٨٠١).

(٣) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٦/ ٨٩) برقم: (٣٣٤٣)، (٦/ ٨٩) برقم: (٣٣٤٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١). تقدمت ترجمته (ص: ٢٥٢).

قال البزار في "مسنده"^(١): وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا معمر.

• ديلم بن غزوان العبدي أبو غالب البراء البصري:

روى عن: ثابت، والحكم بن جحل، وعنه: عَفَّان، ومُسَدَّد^(٢).

قال يحيى بن معين: ثقة^(٣). وقال ابن أبي خيثمة سئل يحيى بن معين عن ديلم بن غزوان

فقال: صالح^(٤). وقال أبو داود: ليس به بأس^(٥). وقال أبو حاتم: ليس به بأس، هو شيخ^(٦).

وقال البزار: صالح^(٧). وقال الذهبي: صدوق^(٨).

قال ابن حجر: صدوق وكان يرسل، من الثامنة، أخرج له ابن ماجه^(٩). وهو كما قال

الذهبي، وابن حجر.

قال ابن عدي: بعد إخراج رواية ديلم من طريق إبراهيم بن عررة^(١٠): «قال إبراهيم:

ولا أحسبه حفظه»^(١١).

وهذا يدل على تخطئة إبراهيم بن عررة لرواية ديلم عن ثابت عن أنس، وكأنه سلك به

الجادة.

(١) (١٣ / ٣٢٠).

(٢) الكاشف (١ / ٣٨٥).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٠٧).

(٤) الجرح والتعديل (٣ / ٤٣٥).

(٥) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ١١٩).

(٦) الجرح والتعديل (٣ / ٤٣٥).

(٧) المسند (١٣ / ٣٦١).

(٨) الكاشف (١ / ٣٨٥).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٠١).

(١٠) إبراهيم بن محمد بن عررة السامي بالمهملة البصري نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه، من العاشرة،

مات سنة إحدى وثلاثين. أي: إحدى وثلاثين ومائتين. أخرج له مسلم، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٩٣).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٥٨١).

أما الوجه الثاني: فيرويه عن ثابت: حماد بن سلمة^(١).

حماد بن سلمة بن دينار البصري: ثقةٌ عابدٌ أثبت الناس في ثابت وتغيّر حفظه بأخرة^(٢). وقد بين ابن المديني تفرد معمر برواية حديث جلييب^(٣) عن ثابت عن أنس، وأن هذا بسبب ضعفه في ثابت، وذكر هذا الحديث من منكراته عن ثابت، فقال: «وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة، جعل ثابت عن أنس أن النبي ﷺ: كان كذا شيء ذكره، وإننا هذا حديث أبان بن أبي عيَّاش^(٤) عن أنس، وعن ثابت في قصة حبيب^(٥) قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر لم يروه عن ثابت غيره»^(٦).

وقد صوّب الإمام الدارقطني هذا الوجه موافقاً بذلك أبا زرعة الرازي، فقال: والصحيح: عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن كنانة بن نعيم^(٧)، عن أبي برزة^(٨). وأما الضياء المقدسي^(٩) فقد صوّب الوجهين ورأى صحتهما عن ثابت فقال: «روى

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٥٢ / ٧) برقم: (٢٤٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٤٧ / ٧) برقم: (٨١٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٤٥٥٦ / ٨) برقم: (٢٠٠٩٢)، والطيالسي في "مسنده" (٢٣٨ / ٢) برقم: (٩٦٦) والبرز في "مسنده" (٩ / ٢٩٤) برقم: (٣٨٤٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٢ / ٩) برقم: (٤٠٣٥) والبيهقي في "سننه الكبير" (٤ / ٢١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨). تقدمت ترجمته (ص: ١٩٨).

(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١ / ٢٧١) أسد الغابة (١ / ٥٥٠) الإصابة في تمييز الصحابة (١ / ٦٠٠).

(٤) أبان بن أبي عيَّاش فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. أي: ومائة.

أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٥) كذا في كتاب "العلل" والصواب: جلييب، ولا أدري أهو خطأ مطبعي أم تصحيف.

(٦) العلل (ص: ٧٢).

(٧) كنانة بن نعيم العدوي أبو بكر البصري، ثقة، من الرابعة. أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي.

(٨) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢ / ٣٨).

وأبو برزة الأسلمي: اختلف في اسمه واسم أبيه، وأصح ما قيل فيه: نضلة بن عبيد، قاله أحمد بن حنبل، وابن معين، أسلم قديماً، وشهد فتح خيبر، وفتح مكة، وحينئذ، ثم غزا خراسان، ومات قبل موت معاوية سنة ستين. وقيل: بل مات سنة أربع وستين. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤ / ١٤٩٥) أسد الغابة (٥ / ٣٠٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٦ / ٣٤١).

(٩) المختارة (٥ / ١٧٧):

مسلم في صحيحه قصّة جُلَيْيب على غير هذا السياق، عن إسحاق بن عمر بن سَلِيط، عن حمّاد بن سَلَمَة، عن ثابت، عن كِنانة بن نُعَيْم، عن أبي بَرْدَة^(١) الأسلمي. فيكون ثابت البُناني حفظه عن أنس بلفظٍ، وحفظه عن كِنانة عن أبي بَرْدَة بلفظٍ، والله أعلم.

ولعلّ الصّياء المقدسي لم يَتَّبِعْ لعلّة الحديث، والصّواب ما ذكره حاذقا الفنّ أبو زُرعة، والدّارقُطني، من تصويب رواية حمّاد وتخطئة معمر والله أعلم.

وأورد ابن حجر هذا الحديث في "المطالب العالية"^(٢) ورجّح رواية حمّاد بن سَلَمَة، فقال: «رواه معمر عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، وتابعه دَيْلَم بن غَزوان، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، ورواية حمّاد بن سَلَمَة أصحُّ».

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ ثالثٌ على ما يسمى بالتّضعيف التّسبي للرواة الثّقات، فمن صور الاختصاص كون الرّاي الثّقة ضعيفٌ في شيخ معين، فتكون رواياته عنه ضعيفةً على الخصوص، ولا يؤثر ضعفه في ذلك الشّيخ على رُتبته من حيث التّوثيق بل يكون ضعفه قاصراً عليه.

وهذا أمرٌ في غاية الدّقة والأهمية، ولذا فعلى من يتصدّى لدراسة الأسانيد والحكم عليها، أن يولي هذه القضية العناية الكافية، فيتنبّه إلى الحالات الخاصّة لكل راوٍ، ومن ذلك هل وصف هذا الرّاي الثّقة بضعفٍ في شيخٍ معيّن؛ لأنّ ذلك سيؤثر في الحكم على روايته عن ذلك الشّيخ، فتكون بحاجة إلى زيادة نظرٍ وتأملٍ، هل خالف غيره من الثّقات عن ذلك الشّيخ أم وافقهم؟

وتتجلّى بهذا المثال أهمية هذه المعرفة بتفاصيل أحوال الرّواة، فمعمر ثقةٌ ثبتٌ، إلا أنّ في روايته عن ثابت ضعيفةٌ، كما بيّن ذلك النّقاد، ويفسّره هنا مخالفته لرواية حمّاد بن سَلَمَة الذي هو من أثبت الناس في ثابت.

(١) كذا في "المختارة" والصّواب: (بَرْدَة) وهو تصحيفٌ أو خطأ مطبعيٌّ.

(٢) (٨/ ١٥٤).

- وإليك بعض أقوال الأئمة في تضعيف رواية معمر عن ثابت.
- قال العقيلي: «أصح الناس حديثاً عن ثابت، حماد بن سلمة، وأنكرهم حديثاً عن ثابت معمر»^(١).
 - قال يحيى بن معين: «معمر، عن ثابت: ضعيف»^(٢).
 - وقال أيضاً: «حديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وعن هذا الضرب مضطرب كثير الأوهام»^(٣).
 - وذكر الإمام ابن رجب في "شرح علل الترمذي"^(٤) معمر بن راشد، في النوع الثالث: «قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم... فجاء فيه: وضعف حديثه عن ثابت خاصة... ثم قال: ومما أنكر عليه أنه حدث عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ بحديث قصة جليبيب، وأخطأ في إسناده، إنما رواه ثابت، عن كنانة بن نعيم عن أبي برة، عن النبي ﷺ، وكذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت».
- وفي المقابل فحماد أثبت الناس في ثابت فيقدم قوله في ثابت كما ذكره الأئمة ومن أقوالهم:
- قال ابن معين في رواية الدوري عنه: «من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد، قيل له: فسليمان بن مغيرة عن ثابت؟ قال: سليمان ثبت، وحماد أعلم الناس بثابت»^(٥).

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩١)

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩/ ٤١١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٥٤).

(٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩/ ٤١٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ١١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٥).

(٤) (٢/ ٨٠٤).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٦٥).

- وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُناني»^(١).
 - وقال أحمد في رواية ابن هانئ: «ما أحدٌ روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة»^(٢).
وحكى مسلم في "التميز"^(٣) إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، وحكى ذلك عن يحيى القطان، وابن معين، وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة.
الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:
- الحديث من الوجه الذي رجَّحه أبو زُرعة، والدارقطني وغيرهما، من طريق حماد عن كنانة، عن أبي بَرزة، أخرجه مسلم في "صحيحه" كما تقدم في التخريج.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٣١).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٠)، وبحر الدم (ص: ٤٥).

(٣) (ص: ١٧١، ١٧٢)، وينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩٠).

المطلب الحادي عشر: أمثلة على الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ

المثال الأول: قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ زِيَادِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ الضَّبِّيِّ، - وَكَانَ مِنَ الْقُرَاءِ الْأَوَّلِينَ - عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَا أُمِرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ، وَيُنْصِتُ حَتَّى يَقْضِيَ صَلَاتَهُ، إِلَّا كَانَ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ»^(١).

قال ابن أبي حاتم في "العلل"^(٢): سألتُ أَبِي عن حديث رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بن الطَّبَّاعِ، عن جَرِيرٍ، عن مَنْصُورٍ، عن أَبِي مَعْشَرٍ، عن إِبْرَاهِيمَ عن عَلْقَمَةَ، عن الْقُرْثَعِ، عن سلمان، عن النَّبِيِّ ﷺ: «تَدْرِي مَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ؟... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ...؟»

فقال أبي: «رواه جَرِيرٌ بِالرَّيِّ، عن مُغِيرَةَ، ويشبه أن يكون حَدَّثَ بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروفٌ من حديث مُغِيرَةَ. قلت: فأَيُّهَا أَشْبَهُ؟ قال: المغيرة». النظر في الاختلاف، وتخريج الحديث:

الحديث مداره على أَبِي مَعْشَرٍ، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ زِيَادِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ الضَّبِّيِّ، عن سلمان الفارسي مرفوعاً.

الوجه الثاني: مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ زِيَادِ بْنِ كَلَيْبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ الْقُرْثَعِ الضَّبِّيِّ، عن سلمان الفارسي مرفوعاً.

المدار: زِيَادُ بْنُ كَلَيْبٍ الْحَنْظَلِيُّ أَبُو مَعْشَرٍ الْكُوفِيُّ:

(١) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١ / ٢٩٩) برقم: (١٤٠٢ / ١).

(٢) علل الحديث (٢ / ٥٧٣، ٥٧٤).

روى عن إبراهيم، والشَّعبي، وعنه: منصور، وأبو بَشْر، وابن أبي عَرُوبَةَ^(١).
قال أبو حاتم: هو من قدماء أصحاب إبراهيم^(٢)، وهو أحبُّ إلى من حمَّاد بن أبي
سليمان^(٣)، وليس بالمتين في حفظه^(٤).
وقال ابن أبي حاتم: قيل لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح^(٥).
وقال النسائي: ثقة، وهو صاحب إبراهيم^(٦). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٧) وقال:
وكان من الحفاظ المتقين. وقال الذهبي: حافظ متقن^(٨).
قال ابن حجر: ثقة، من السادسة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين. أي: تسع عشرة أو
عشرين ومائة. أخرج له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي^(٩). وهو ثقة كما قال ابن
حجر، ويكفي فيه توثيق النسائي له مع تشدُّده في الرجال.
أما الوجه الأول: فيرويه عن منصور: جرير^(١٠)، وعمر بن أبي قيس^(١١).
• منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عَتَّاب الكوفي.

(١) الكاشف (١/ ٤١٢).

(٢) إبراهيم هو النَّخعي. تقدَّمت ترجمته (ص: ٧٤).

(٣) حمَّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق له أوهاج، من الخامسة، ورمي بالإرجاء،
مات سنة عشرين أو قبلها. أي: ومائة. أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، ومسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص:
١٧٨).

(٤) الجرح والتَّعديل (٣/ ٥٤٢).

(٥) الجرح والتَّعديل (٣/ ٥٤٢).

(٦) سنن النسائي (١/ ٤٥٦)، والسنن الكبرى (٣/ ١٤٠).

(٧) (٦/ ٣٢٧).

(٨) الكاشف (١/ ٤١٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٠).

(١٠) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/ ٢٩٩) برقم: (١٤٠٢ / ١)، والنسائي في "الكبرى" (٢/ ٢٦١) برقم: (١٦٧٦)،
والبزار في "مسنده" (٦/ ٤٩١) برقم: (٢٥٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٢١٦) برقم: (١٧٣٢)، والطبراني
في "الكبير" (٦/ ٢٣٧) برقم: (٦٠٩١)، والحاكم في "مستدركه" (١/ ٢٧٧).

(١١) تابع عمرو بن أبي قيس جريراً عن منصور به، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٥٠) برقم: (٨٢١).

- جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي الكوفي: قال عنه ابن حجر: ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهَم من حفظه^(١).
- عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق كوفي نزل الرّي: روى عن المنهال بن عمرو، وابن المنكدر، وعنه: يحيى بن الضريس، ومحمد بن سعيد بن سابق، وعدة^(٢).
- قال ابن معين: ثقة^(٣). وقال البزار في "مسنده"^(٤): مستقيم الحديث، وروى عنه جماعة من أهل العلم. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: في حديثه خطأ^(٥).
- وذكره ابن شاهين في "تاريخ أسماء الثقات"^(٦) ونقل عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: لا بأس به، كان يَهَم في الحديث قليلاً.
- قال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ، من الثامنة، أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٧).
- قال الطبراني في "الأوسط"^(٨): لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا عمرو بن أبي قيس، وجرير بن عبد الحميد.

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩). تقدمت ترجمته (ص: ٣٩٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٨٦).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٥٩).

(٤) (٤/ ١٢٤)، وينظر: إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٤٩).

(٥) لم أقف عليه في سؤالات الآجري، ينظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٠٥).

(٦) (ص: ٢٠٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

(٨) (١/ ٢٥١).

وأما الوجه الثاني: فيرويه عن مُغيرة: أبو عَوانة^(١)، وهُشيم^(٢)، وأبو كُدَيْنة^(٣)، وذكر أبو حاتم في هذا المثال أنَّ جَريراً رواه عن المُغيرة بالرِّي.

• المُغيرة بن مِقْسَمِ الضَّبِّي مولا هم أبو هشام الكوفي الأعمى:

روى عن: أبي وائل، وإبراهيم، والشَّعبي، وعنه: شعبة، وزائدة، وابن فضيل^(٤).

قال جَرير-يعني بن عبد الحميد- قال مُغيرة: ما وقع في مسامعي شيءٌ فُنِسيته^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: كان صاحب السُّنة ذكياً حافظاً وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنَّها سمعه من حمَّاد^(٦)، ومن يزيد بن الوليد^(٧)، والحارث العُكلي^(٨)، وعن عُبَيْدة^(٩)، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المُغيرة عن إبراهيم وحده^(١٠).

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢/ ٢٦٢) برقم: (١٦٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١٠/ ٥٦٥٧) برقم: (٢٤٢٢٦)،

والبزار في "مسنده" (٦/ ٤٩١) برقم: (٢٥٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦٨) برقم: (٢١٦٢)،

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٤٣٢) برقم: (٣٨٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٧) برقم: (٦٠٨٩).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠/ ٥٦٥٣) برقم: (٢٤٢١٥)، من طريق هُشيم عن مُغيرة عن أبي مَعشَر، عن إبراهيم، عن

فَرَّع الضَّبِّي، عن سلمان الفارسي مرفوعاً (بإسقاط عِلْقَمَة)، ولعله وهمٌ من هُشيم -والله أعلم- لمخالفته جميع من روى الحديث، فكلُّهم يثبتون عِلْقَمَة بين إبراهيم والفَرَّع.

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٧) برقم: (٦٠٩٠).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٨٨).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٩).

(٦) هو ابن أبي سليمان، تقدّمت ترجمته قريباً (ص: ٥٠٠).

(٧) يزيد بن الوليد الكوفي، روى عن أبي وائل، وإبراهيم النَّخعي وحمّاد ابن أبي سليمان، وعنه: حُصَيْن بن عبد الرحمن،

ومغيرة بن مِقْسَم، وإدريس الأودي الكوفي، ذكره ابن حَبَّان في الثُّقات. التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٦٧) الجرح

والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٩٣)، الثُّقات لابن حبان (٧/ ٦٢٧).

(٨) الحارث بن يزيد العُكلي الكوفي، ثقةٌ فقيهُ، من السادسة إلا أنه قديم الموت. أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن

ماجه. تقريب التهذيب (ص: ١٤٨).

(٩) عُبَيْدة بن مُعْتَب الضَّبِّي أبو عبد الرحيم الكوفي الصَّير، ضعيفٌ واختلط بأخرة، من الثامنة، وما له في البخاري سوى

موضعٍ واحدٍ في الأضاحي. أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص:

٣٧٩).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٠٧).

وقال العجلي: ثقة، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان عثمانياً، وقال: فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل^(١) الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه، وكان يحمل على علي بعض الحُمْل^(٢).

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(٣).

قال ابن حجر: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس، ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح. أي: ومائة. أخرج له الجماعة^(٤).

- وضاح بن عبد الله اليشكري أبو عوانة.
- هُشَيْم بن بشير السُّلَمي أبو معاوية بن أبي خازم: قال ابن حجر: ثقة ثبت كثير التَّدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ثلاث وثمانين، وقد قارب الثمانين. أي: ثلاث وثمانين ومائة. أخرج له الجماعة^(٥).
- يحيى بن المهلب البجلي أبو كُدَيْنة الكوفي:

روى عن: حُصَيْن، ومغيرة، وعنه: عَفَّان، ومحمد بن الصَّلْت^(٦).

وثقه يحيى بن معين^(٧)، وأحمد بن حنبل^(٨)، ويعقوب بن سفيان^(٩)، وأبو داود^(١٠)، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربَّما أخطأ^(١١)، وقال الدَّارَقُطَنِي: يعتبر به^(١٢).

(١) يعني: يدلس، والمتقدمون قد يستعملون الإرسال والتَّدليس بمعنى واحد.

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٢٩٣).

(٣) تعريف أهل التقديس (ص: ٤٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٣).

(٥) نفسه (ص: ٥٧٤).

(٦) الكاشف (٢/ ٣٧٧).

(٧) الجرح والتَّعديل (٩/ ١٨٨).

(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣١٣).

(٩) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٢).

(١٠) سؤالات أبي عبيد الأجرِّي للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٩١).

(١١) (٧/ ٦٠٣).

(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٧٠).

قال ابن حجر: صدوق، من السابعة، أخرج له البخاري، والترمذي، والنسائي^(١).

وجه الاختصاص:

هذا مثال على الاختصاص بكون الراوي يخطئ إذا حدث من حفظه، وهذا نوع من التضعيف النسبي أو المقيّد، فإن الراوي نفسه إذا حدث من كتابه أصاب، وإذا حدث من حفظه أخطأ.

وهنا مثال على ذلك، فجير بن عبد الحميد أحد رواة هذا الحديث، أخطأ في إسناد هذا الحديث، فرواه عن منصور، عن أبي معشر، وبين أبو حاتم أن الأشبه بالصواب أنه عن مغيرة، عن أبي معشر، وكشف عن سبب خطئه، وهو أنه ربّما يكون: لأجل تحديده من حفظه بالعراق؛ وذلك لأنّه رواه بالرّي على الوجه الصحيح عن مغيرة؛ والحديث معروف من رواية مغيرة عن أبي معشر، وليس معروفاً عن منصور، فهذه قرينة ثانية على أن الرواية الأخرى خطأ، فلعلها تكون ممّا حدث به بالعراق من حفظه، فحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: «رواه جرير بالرّي، عن مغيرة، ويشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروف من حديث مغيرة. قلت: فأيّهما أشبه؟ قال: المغيرة»^(٢).

وجرير بن عبد الحميد قال عنه ابن عمّار: «حجة، كانت كتبه صحاحاً وإن لم يكن كتب»^(٣). وقال ابن حجر: «ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه»^(٤). ويؤيد صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من أن الحديث حديث المغيرة، أن أبا عوانة، وهشيم، وأبا كدينة، ثلاثهم رَوَوْه عن المغيرة، وأبو عوانة من أثبت الناس وأحسنهم رواية عن مغيرة، قال هشام بن عبيد الله سألت ابن المبارك: «من أروى الناس، أو أحسن الناس رواية عن المغيرة، أجري؟ قال: أبو عوانة»^(٥).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

(٢) علل الحديث (٢/ ٥٧٣، ٥٧٤).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ١٩١)، وتهذيب الكمال (٤/ ٥٤٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠).

وقال يعقوب بن شيبه: «كان يحيى بن معين يقول: أثبتهم في مغيرة أبو عوانة»^(١). فلما خالف أبو عوانة جريراً دلّ ذلك على أنّ روايته هي الصّحيحة لكونه أعلم بالمغيرة من جرير.

الحكم على الحديث من الوجه الرّاجح:

الوجه الذي رجّحه أبو حاتم، من طريق مغيرة عن أبي معشر، صحيح، والوجه الآخر معلول، وقد صحّحه الحاكم في "مستدركه"^(٢) ولم يتنبه لعلته، فقال عقب رواية جرير عن منصور: «هذا حديث صحيح الإسناد، واحتجّ الشيخان بجميع رواته غير قرّع^(٣)، سمعت أبا علي القاري، يقول: أردت أن أجمع مسانيد قرّع الضبيّ فإنّه من زهاد التابعين، فلم يُسند تمام العشرة».

(١) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٤٣).

(٢) (١ / ٢٧٧، ٢٧٨).

(٣) قرّع الضبيّ الكوفي، صدوق، من الثانية، مخضرم، قتل في زمن عثمان قاله الخطيب. أخرج له أبو داود، والترمذي في "الشّئائل" والنّسائي، وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٤٥٤)

المثال الثاني: قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْحَالِقِ بْنِ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ الْحَالِقِ الْمُؤَدِّنُ، أَنبَأَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بْنُ حَمُوَيْهِ بِبُخَارَى^(١)، أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِي، ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَنبَأَ أَبُو حَيْثَمَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَرِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمَةَ، قَالَ: أَخَذَ عَلْقَمَةُ بِيَدِي، وَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ اللَّهِ، فَعَلَّمَهُ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ: «قُلِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ». قَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ: وَزَادَنِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْحُسَيْنِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ: بَلَغَ حِفْظِي عَنِ الْحُسَيْنِ فِي بَقِيَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ: إِذَا فَعَلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ^(٢).

النظر في الاختلاف وتخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الحسن بن الحر، واختلف في متنه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقة، عن ابن مسعود مرفوعاً، بإدراج قوله: (إِذَا فَعَلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا...) في آخر الحديث وجعلها من المرفوع.

الوجه الثاني: الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقة، عن ابن مسعود مرفوعاً، بفصل المدرج وهو قوله: (إِذَا فَعَلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا...) وجعله من قول ابن مسعود.

الوجه الثالث: الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقة، عن ابن مسعود مرفوعاً، بترك ذكر آخره.

(١) من بلاد خراسان، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها، يعبر إليها من أمل الشط، وبينها وبين جيحون يومان. معجم البلدان (١/ ٣٥٣) الروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ٨٢)، وهي حالياً مدينة في وسط آسيا، بجمهورية أوزبكستان، تقع على نهر زرافاشان. موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية (ص: ١٠٣).

(٢) السنن الكبير (٢/ ١٧٤) برقم: (٣٠١٤).

المدار: الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي أو النخعي الكوفي أبو محمد نزيل دمشق:
 روى عن: خاله عبدة بن أبي لبابة، وأبي الطفيل، وعنه: ابن أخته حسين الجعفي، ومحمد بن عبد الرحمن الرؤاسي^(١).
 قال الأوزاعي: ما قدم علينا أحد من الشام من أهل العراق، أفضل من عبدة بن أبي لبابة^(٢)، والحسن بن الحر، وكانا شريكين^(٣).
 وثقه يحيى بن معين^(٤)، وأحمد بن صالح^(٥)، ويعقوب بن شيبه^(٦)، وابن خراش^(٧)، والنسائي^(٨)، والحاكم أبو عبد الله^(٩).
 قال ابن حجر: ثقة فاضل، من الخامسة، مات سنة ثلاث وثلاثين، أخرج له أبو داود، والنسائي^(١٠). أي: ثلاث وثلاثين ومائة.
 أما الوجه الأول: فيرويه عن الحسن: زهير بن معاوية^(١١).

(١) الكاشف (١/ ٣٢٢).

(٢) عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم ويقال مولى قريش أبو القاسم البراز الكوفي نزيل دمشق، ثقة، من الرابعة، أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود في "المسائل"، والترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٩).

(٣) تاريخ دمشق (١٣/ ٥٨)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٨)، تاريخ دمشق (١٣/ ٥٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٧٥).

(٦) تاريخ دمشق (١٣/ ٥٦).

(٧) تاريخ دمشق (١٣/ ٥٩)، تهذيب الكمال (٦/ ٨١).

(٨) تاريخ دمشق (١٣/ ٥٧) وتهذيب الكمال (٦/ ٨١).

(٩) تاريخ دمشق (١٣/ ٥٩) تهذيب الكمال (٦/ ٨٣).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ١٥٩).

(١١) أخرجه أبو داود في "سننه" (١/ ٣٦٦) (بدون ترقيم)، من طريق عبد الله بن محمد النفيلي، والدّارمي في "مسنده"

(٢/ ٨٤٦) برقم: (١٣٨٠)، من طريق أبي نعيم، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٩٣٢) برقم: (٤٠٨٧) من طريق يحيى بن

آدم، والطّالبي في "مسنده" (١/ ٢١٩) برقم: (٢٧٣)، من طريق أبي داود، والطّحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/

٢٧٥) برقم: (١٦٤١)، وأخرجه الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٤١١) برقم: (٣٨٠٠) من طريق أبي غسان،

وأبي نعيم، و (٩/ ٤١٢) برقم: (٣٨٠١)، من طريق أحمد بن يونس، وابن حبان في "صحيحه" (٥/ ٢٩١) برقم:

(١٩٦١) من طريق عبد الرحمن بن عمرو البجلي، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢/ ١٧٤) من طريق يحيى بن يحيى،

ثمانيهم عن زهير عن الحسن به.

زهير بن معاوية أبو خَيْثَمَةَ الجُعْفِي^(١): قال العجلي: وكان يحدث من كتابه^(٢).
 وأما الوجه الثاني: فيرويه عنه: شَبَابَةُ بن سوار عن زهير^(٣)، وابن ثوبان عن الحسن^(٤).
 • شَبَابَةُ بن سَوَّار المدائني^(٥) أصله من خُرَّاسان، يقال: كان اسمه مروان مولى بني فزارة:
 روى عن: عن يونس بن أبي إسحاق، وحرّيز بن عثمان، وعنه: أحمد، وعباس
 الدُّوري^(٦).

قال علي بن المديني: ثقة^(٧). وقال يحيى بن معين: ثقة^(٨).
 وذكر شَبَابَةُ عند أحمد بن حنبل فقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء، ف قيل له: يا أبا عبد الله
 وأبا معاوية قال شَبَابَةُ: كان داعية^(٩). وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٠).
 وقال ابن خَرَّاش: كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في الحديث^(١١).
 وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١٢) وقال: مستقيم الحديث. وكشف ابن عدي عن سبب
 تضعيف من ضعفه، وأنه كان لأجل الإرجاء، فقال: وشَبَابَةُ عندي إنَّما ذمه النَّاسُ للإرجاء

(١) تقدمت ترجمته (ص: ٢٠٨).

(٢) معرفة الثقات (١/ ٣٧٢).

(٣) أخرجه الدَّارَقُطْنِي في "سننه" (٢/ ١٦٥) برقم: (١٣٣٥)، والبيهقي في "سننه الكبير" (٢/ ١٧٤)

(٤) أخرجه ابن حَبَّان في "صحيحه" (٥/ ٢٩٣) برقم: (١٩٦٢)، وأخرجه الطَّبْرَانِي في "الكبير" (١٠/ ٥١) برقم:

(٩٩٢٤) وأخرجه الطَّبْرَانِي في "الأوسط" (٤/ ٣٤٤) برقم: (٤٣٨٩) الدَّارَقُطْنِي في "سننه" (٢/ ١٦٧) برقم:

(١٣٣٧) والبيهقي في "سننه الكبير" (٢/ ١٧٥) من طريق غسان بن الربيع عن ابن ثوبان عن الحسن به.

(٥) نسبة إلى المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على الدَّجْلَة. الأنساب للسمعاني (١٢/ ١٤٣). وينظر: معجم البلدان (٥/ ٧٤).

(٦) الكاشف (١/ ٤٧٧).

(٧) الجرح والتَّعْدِيل (٤/ ٣٩٢).

(٨) نفسه.

(٩) الكامل في ضعفاء الرِّجال (٥/ ٧١).

(١٠) الجرح والتَّعْدِيل (٤/ ٣٩٢).

(١١) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٥).

(١٢) (٨/ ٣١٢).

الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به، كما قال علي بن المديني^(١).
قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس أو ست
ومائتين، أخرج له الجماعة^(٢).

• عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسيّ الدمشقي:

روى عن: خالد بن معدان، وشهر، وعنه: بَقِيَّةٌ، والفَرَّيَّابِي، وعلي بن الجَعْد^(٣).
قال علي بن المديني: ليس به بأس^(٤). وقال الدَّارِمِي قال يحيى بن معين: عبد الرحمن
ضعيفٌ وأبوه ثقة^(٥). وقال الدُّورِي قال يحيى: ليس به بأس^(٦).
وقال معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله^(٧): عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، قال يحيى
بن معين: هو ضعيفٌ، فقلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم، على ضعفه، وكان رجلاً صالحاً،
وأبوه روى عن مكحول ثقةً لا بأس به^(٨). وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بالقوي في الحديث^(٩).
وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: ابن ثوبان أحاديثه مناكير^(١٠). وقال أبو حفص عمرو
بن علي: وحديث الشاميين كلهم ضعيفٌ إلا نفرًا، منهم: الأوزاعي، وعبد الرحمن بن ثابت
بن ثوبان، وذكر قومًا^(١١). وقال العجلي: لا بأس به^(١٢). وقال يعقوب بن شيبه: رجل شامي

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٣).

(٣) الكاشف (١ / ٦٢٣).

(٤) تاريخ دمشق (٣٤ / ٢٥٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِي (ص: ١٤٦).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدُّورِي (٤ / ٤٦٣).

(٧) معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري أبو عبيد الله الدمشقي، صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وستين.

أي: ومائتين. أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٣٨).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٦٠)، وتاريخ بغداد (١١ / ٤٨٩).

(٩) الضُّعَفَاءُ الْكَبِيرُ لِلْعُقَيْلِي (٢ / ٣٢٦).

(١٠) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٩)، وتاريخ دمشق (٣٤ / ٢٥٤).

(١١) تاريخ بغداد (١١ / ٤٨٩).

(١٢) معرفة الثقات (٢ / ٧٣).

اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين فكان يضعفه، وأما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه، وكان ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به^(١). وقال أبو زرعة: شامي لا بأس به^(٢). وقال أبو داود: كان فيه سلامة، وكان مجاب الدعوة، وليس به بأس^(٣). وقال أبو حاتم: ثقة^(٤). وقال صالح بن محمد: شامي دمشقي صدوق، إلا أن مذهبه مذهب القدر، وأنكروا عليه أحاديث يروونها عن أبيه عن مكحول^(٥). وقال النسائي: ليس بالقوي^(٦).

قال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين وهو ابن تسعين سنة. أي: خمس وستين ومائة. أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٧).

والخلاصة: أنه صدوق، لا بأس به كما ذكر يعقوب بن شيبة، فقد اختلفت أقوال ابن معين فيه، وأقوال النقاد كذلك، لكن وثقه ابن المديني، وأبو حاتم، وأبي زرعة، وأبو داود، وعمر الفلاس، وصالح جزرة.

وأما الوجه الثالث: فيرويه عنه: حسين بن علي^(٨)، وابن عجلان^(٩)، ومحمد بن أبان^(١٠).

(١) تاريخ بغداد (١١ / ٤٨٩).

(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٩).

(٣) سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص: ٢٥١).

(٤) الجرح والتعديل (٥ / ٢١٩).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٤ / ٢٥٦).

(٦) نفسه (٣٤ / ٢٥٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٧).

(٨) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢ / ٩٨٩) برقم: (٤٣٩١)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣ / ٢٥) برقم: (٢٩٩٩)،

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩ / ٤١١) برقم: (٣٧٩٩) وابن حبان في "صحيحه" (٥ / ٢٩٤) برقم:

(١٩٦٣) والدارقطني في "سننه" (٢ / ١٦٤) برقم: (١٣٣٣).

(٩) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠ / ٥١) برقم: (٩٩٢٣)، والدارقطني في "سننه" (٢ / ١٦٥) برقم: (١٣٣٤)

(١٠) ذكر الدارقطني في "سننه" (٢ / ١٦٥) برقم: (١٣٣٤) أن محمد بن أبان ومحمد بن عجلان تابعوا حسين بن علي.

وذكر ابن حبان في "صحيحه" (٥ / ٢٩٤) برقم: (١٩٦٣) أن الحسن بن الحر قال: وزادني فيه محمد بن أبان بهذا

الإسناد، -يعني إسناد حسين بن علي- قال: فإذا قلت هذا فإن شئت فقم. قال ابن حبان: محمد بن أبان ضعيف، قد

تبرأنا من عهده في كتاب "المجروحين". يظهر للباحث أن كلام ابن حبان هذا مخالف لما ذكره الدارقطني فقد ذكر أن

محمد بن أبان تابع حسين بن علي الجعفي بترك المدرج في آخر الحديث.

- الحسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي:
روى عن: خاله الحسن بن الحرّ، وجعفر بن بُرقان، والأعمش، وعنه: أحمد، وعبد، وابن الفرات^(١).
متفق على توثيقه، قال العجلي: كوفي ثقة وكان يقرئ القرآن، رأساً فيه وكان رجلاً صالحاً، لم أر رجلاً قط كان أفضل منه^(٢).
وقال الذهبي: الإمام، القدوة، الحافظ، المقرئ، المجوّد، الزاهد، بقية الأعلام^(٣).
قال ابن حجر: ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين وله أربع أو خمس وثمانون سنة، أخرج له الجماعة.
• محمد بن عجلان المدني:

- روى عن: عن أبيه، وأنس، وخلق، وعنه: شعبة، ومالك^(٤).
وثقه ابن عيّنة^(٥)، وابن معين^(٦)، وأحمد بن حنبل^(٧)، ونقل أبو داود عنه أنه قال: ليس به بأس^(٨)، ووثقه أبو زرعة^(٩)، وأبو حاتم^(١٠).
وكشف الترمذي عن سبب تضعيف القطان لابن عجلان فقال: قال يحيى بن سعيد:
قال محمد بن عجلان أحاديث سعيد المقرئ بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد عن

(١) الكاشف (١/ ٣٣٤).

(٢) معرفة الثقات (١/ ٣٠٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٠٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٩٨)، والعلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٤).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ١٩٥).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٩).

(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٠٥).

(٩) الجرح والتعديل (٨/ ٥٠).

(١٠) نفسه.

رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة^(١).

قال ابن حجر: صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه^(٢).

• محمد بن أبان بن صالح بن عُمَيْر الجُعفي:

روى عن: حماد بن أبي سليمان، وعنه: محمد بن الحسن صاحب الرأي^(٣).

متفق على تضعيفه، قال ابن معين: ضعيف^(٤). وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن أبان فقال: كان يقول بالإرجاء، وكان رئيساً من رؤسائهم، ترك الناس حديثه لأجل ذلك، وكان محمد بن الحسن^(٥) صاحب الرأي يكثر عنه^(٦).

(١) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٤).

وبيّن ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٨٧). أنّ هذا لا يوجب تضعيفه، وفصل القول في بيانه فقال: «وقد سمع سعيد المقرئ من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته، ولم يميز بينهما، اختلط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا ممّا يبي الإنسان به؛ لأنّ الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة فذاك ممّا حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يبي أمره ويضعف لو قال في الكل سعيد عن أبي هريرة؛ فإنّه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض، لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه»

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).

قال الحاكم: خرج له مسلم ثلاثة عشر حديثاً كلّها في الشّواهد. ينظر: الكاشف (٢/ ٢٠١).

(٣) الجرح والتّعديل (٧/ ٢٠٠).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوري (٣/ ٣٣١).

(٥) محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشّيباني مولا هم، صحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه ثم عن أبي يوسف، وانتهت إليه رئاسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف، وصنف الكتب ونشر علم أبي حنيفة، قال عنه الشّافعي: «ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد، كآته عليه نزل»، من مصنّفات «الجامع الكبير» في الفقه، توفي سنة سبع وثمانين ومائة. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص: ٧٩-٨٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٥)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٤٢-٤٤).

(٦) الجرح والتّعديل (٧/ ٢٠٠).

وقال البخاري: يتكلمون في حفظه^(١)، وقال أيضاً: وليس بالقوي^(٢).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار، وله الوهم الكثير في الآثار^(٣).

وقال ابن عدي: في بعض ما يرويه نُكْرَةً، لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه^(٤).

وجه الاختصاص:

هذا مثال آخر على الاختصاص بكون الراوي الثقة قد يخطئ إذا حدث من حفظه، ووجه الاختصاص أن ذلك الخطأ لا يكون سبباً لتضعيفه، إنما يقيّد الضعف بتلك الأحاديث التي ثبت أنه حدث بها من حفظه فأخطأ فيها على الخصوص.

ففي هذا المثال أخطأ زهير بن معاوية في إدراج آخر الحديث وجعله من قول النبي ﷺ، وهو في الأصل من كلام ابن مسعود، قال البيهقي في بيان ذلك: «هذا حديث قد رواه جماعة عن أبي خيثمة زهير بن معاوية، وأدرجوا آخر الحديث في أوله، وقد أشار يحيى بن يحيى^(٥) إلى ذهاب بعض الحديث عن زهير في حفظه عن الحسن بن الحر، ورواه أحمد بن يونس^(٦) عن زهير، وزعم أن بعض الحديث انمحق من كتابه، أو خرق، ورواه شعبة بن سوار عن زهير، وفصل آخر الحديث من أوله، وجعله من قول عبد الله بن مسعود، وكأنه أخذه عنه قبل ذهابه من حفظه، أو من كتابه»^(٧).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٤).

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ١١٩).

(٣) المجروحين (٢/ ٢٦٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٩٨).

(٥) يحيى بن يحيى بن بكر ابن عبد الرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري [ريحانة نيسابور]، ثقة ثبت إمام، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين على الصحيح. أي ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨).

(٦) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة سبع وعشرين وهو ابن أربع وتسعين سنة. أي: مات سنة سبع وعشرين ومائتين. أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص: ٨١).

(٧) السنن الكبير (٢/ ١٧٣، ١٧٤).

فذكر البيهقي أن جميع من روى الحديث عن زهير لم يفصلوا بين كلام النبي ﷺ وكلام ابن مسعود، عدا شَبَابَةً فإنه ميز بين حديث النبي ﷺ، وكلام ابن مسعود المدرج فيه، ففصله عنه، وكشف البيهقي عن سبب تفرّد شَبَابَةٍ بهذا التّمييز بين المرفوع والمدرج، فقال: «وكأنّه أخذَه عنه قبل ذهابه من حفظه، أو من كتابه».

فظهر بهذا أن سبب الوهم من زهير ربما يكون راجعاً إلى روايته من حفظه، واستشهد بما ذكره يحيى بن يحيى أحد الرواة عن زهير، عقب روايته للحديث، وهو أن زهيراً نسي بعض الحديث لأنه حدثه من حفظه، ثم تذكره فذكره، فقال يحيى بن يحيى: «قال أبو خيثمة: بلغ حفظي عن الحسن في بقية هذا الحديث: إذا فعلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، وكأنّه لما رواه من حفظه نسي أنه من كلام ابن مسعود»^(١).

وأشار أحمد بن يونس أيضاً، إلى ذهاب بعض الحديث من حفظ زهير، وبيّن أن سبب خطأ زهير هو أن هذا الحديث انمحق من كتابه أو خرق، فلما رواه من حفظه نسي بعضه، أو سكت عنه مخافة أن يغلط فيه، ونقل الخطيب البغدادي ذلك عن أحمد بن يونس فقال: «قال أحمد بن يونس: قلت لزهير أليس فيه أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؟ قال: نعم. وكان زهير لا يشك أنه في الحديث، ولكنه رأى بعضه امتحى أو تحرق فهاب، وكان لا يشكُّ أنّه فيه»^(٢).

فهذا يبيّن أن زهير لم يذكر لفظ التّشهد أيضاً حينما حدث أحمد بن يونس من حفظه، وسببه أنه انمحق من كتابه، فخشي أن يذكره وهو غير مثبت منه، مع أن التّشهد ليس مدرجاً، بل من الحديث المرفوع، والمدرج فقط قوله: «إِذَا فَعَلْتَ هَذَا، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ».

(١) السنن الكبير (٢/ ١٧٤) برقم: (٣٠١٤).

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٠٧).

فكلام أحمد بن يونس هنا يحدد الموضع الذي انمحق من كتابه وهو من لفظ التشهد حتى آخر الحديث.

ودلّل البيهقي على صحة رواية شَبَابَة، وأنّ آخر الحديث مدرّج من كلام ابن مسعود بأدلة منها^(١):

١. أنّ رواية شَبَابَة أصحُّ، وهي مقبولة لأنّه ثقة، ونقل ذلك عن الدّارقُطني، فقال: «قال علي بن أبي حمزة: شَبَابَة ثقة، وقد فصل آخر الحديث، وجعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أدرج آخره في كلام النّبي - ﷺ - والله أعلم»^(٢).
أنّ شَبَابَة لم ينفرد بهذا الفصل، بل تابعه غَسَّان بن الرّبيع^(٣)، فرواه عن ابن ثوبان عن الحسن ابن الحرّ بجعل آخر الحديث من كلام ابن مسعود.

٢. نقل عن أبي علي الحسين الحافظ ترجيح كون آخر الحديث مدرّجاً، ونسبة الوهم لزهير، فقال: «وهم زهير في روايته عن الحسن بن الحرّ، وأدرج في كلام النّبي - ﷺ - ما ليس من كلامه، وهو قوله: إذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك. وهذا إنما هو عن عبد الله بن مسعود»^(٤).

وقد وافق الدّارقُطني البيهقي على الحكم بإدراج آخر الحديث، وذكر أن شَبَابَة فصله، وقوله أصحُّ ممّن أدرجه، واستدلّ على صحة روايته، بأدلة هي:

١. أنّ ابن ثوبان وافقه على الفصل. وهذا ذكره البيهقي أيضاً.
٢. أنّ حسين بن علي الجعفي، ومحمّد بن عجلان، ومحمّد بن أبان، اتّفقوا على ترك ذكر آخر الحديث الذي هو من قول ابن مسعود.

(١) ينظر: السنن الكبير (٢/ ١٧٤، ١٧٥).

(٢) سنن الدّارقُطني (٢/ ١٦٥).

(٣) غَسَّان بن الرّبيع الأزدي الموصلي، قال الدّارقُطني: ضعيفٌ. وقال الخطيب البغدادي: كان نبيلاً فاضلاً ورعاً، وقال الذهبي: وكان صالحاً ورعاً ليس بحجّة في الحديث، توفي سنة ست وعشرين ومائتين. تاريخ بغداد (١٤ / ٢٨٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٤).

(٤) السنن الكبير (٢/ ١٧٥).

٣. اتفاق كل من روى حديث التشهد عن علقمة، وعن غير علقمة عن ابن مسعود^(١) على عدم ذكر آخر الحديث فدل على أنه ليس مرفوعاً.

قال الدارقطني: «وفصله شَبَابَة، عن زهير، وجعله من كلام ابن مسعود، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي - ﷺ - لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك، وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفي، وابن عجلان، ومحمد بن أبان، في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث، مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة، وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك والله أعلم»^(٢).

ووافقهما ابن حبان، فبَوَّبَ في "صحيحه" باباً يبيِّن فيه ذلك فقال: ذكر البيان بأن قوله: (فإذا قلت هذا فقد قضيت ما عليك) إنما هو قول ابن مسعود، ليس من كلام النبي - ﷺ - أدرجه زهير في الخبر^(٣)، ثم ذكر فيه الروايات التي تدلُّ على كون آخر الحديث مُدرجاً. وإلى هذا ذهب الخطيب البغدادي^(٤)، والحاكم^(٥).

الحكم على الحديث من الوجه الرَّاجح:

الحديث صحيحٌ من رواية شَبَابَة عن زهير، وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث أبي وائل شقيق ابن عبد الله بن مسعود، أخرجه البخاري^(٦) ومسلم^(٧). ومن تلك الروايات: ما أخرجه البخاري قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا الأعمش،

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٦٦) برقم: (٨٣١)، من طريق شقيق بن سلمة عن ابن مسعود بدون اللفظ المدرج.

(٢) سنن الدارقطني (٢ / ١٦٥)، وذكر الدارقطني أيضاً نحو هذا الكلام في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٥ / ١٢٨).

(٣) صحيح ابن حبان (٥ / ٢٩٣).

(٤) يراجع: الفصل للوصل المدرج في النقل (١ / ١٠٣، ١٠٤).

(٥) يراجع: معرفة علوم الحديث (ص: ٣٩).

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٦٧) برقم: (٨٣٥).

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢ / ١٣) برقم: (٤٠٢).

عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا، أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١).

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زُرعة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٢).

فَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: هَكَذَا أَمْلَأُهُ عَلَيْنَا مِنْ حِفْظِهِ، وَقِيلَ لِي: فِي كِتَابِهِ: عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وحدثنا أبي؛ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حدثنا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

دراسة رجال الإسناد، وتخريج الحديث:

- عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زُرعة الرازي: روى عن: أبي نُعَيْمٍ، والقَعْنَبِيِّ، وقَيْصَةَ وطَبَقْتُهُم فِي الْآفَاقِ، وعنه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبو عَوَانَةَ، ومُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ وَأُمُّ^(٤).

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١/ ١٦٦) برقم: (٨٣١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/ ٢٢٢) برقم: (٥)، (١٥ / ٤٢٥) برقم: (٣٠٥٢٢)، من طريق هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في "الدعاء" (ص: ١٣٢) برقم: (٣٥٨).

وأخرجه الطبراني في "الدعاء: (ص: ١٣٢) برقم: (٣٥٧) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، وأورده الدارقطني في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٢ / ١١٨) من طريق أبي الربيع الزهراني، كلاهما عن أبي مَعْشَرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

(٣) علل الحديث (١/ ٦٤٣، ٦٤٤).

(٤) الكاشف (١/ ٦٨٣).

إمام ناقدٌ جبل من جبال الحفظ والعلم، قال عنه إسحاق بن راهويه^(١): كُلُّ حديثٍ لا يعرفه أبو زُرْعَةَ الرَّازِي ليس له أصلٌ^(٢). وقال عبد الواحد بن غِيَاث البصري^(٣): ما رأى أبو زُرْعَةَ بعينه مثل نفسه^(٤).

وقال ابن الجُنَيْد: ما رأيت أحداً أعلم بحديث مالك بن أنس مسندها ومنقطعها من أبي زُرْعَةَ، وكذلك سائر العلوم ولكن بخاصّة حديث مالك^(٥).

وقال أبو يعلى الموصلي: ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ، إلا كان اسمه أكبر من رؤيته، إلا أبا زُرْعَةَ الرازي، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشُّيوخ والتفسير^(٦).
قال ابن حجر: إمامٌ حافظٌ ثقةٌ مشهورٌ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين وله أربع وستون. أي: أربع وستين ومائتين. أخرج له مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٧).
• محمّد بن بَكَّار بن الرِّيَّان الهاشمي مولا هم أبو عبد الله البغدادي الرُّصَافِي^(٨):

روى عن: فُلَيْح وطبقته، وعنه: مسلم، وأبو داود، والبَغَوِي، والسَّرَّاج وخلق^(٩).
قال يحيى بن معين: شيخٌ لا بأس به^(١٠). وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي لا

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحَنْظَلِي أبو محمّد ابن راهويه المَرْوَزِي، ثقةٌ حافظٌ مجتهدٌ قرين أحمد ابن حنبل ذكر أبو داود أنه تغيّر قبل موته ببسیر، مات سنة ثمان وثلاثين وله اثنتان وسبعون. أي: ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٩٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٢ / ٤١، ٤٢).

(٣) عبد الواحد بن غِيَاث البصري أبو بحر الصِّيرْفِي، صدوقٌ، من صغار التاسعة، مات سنة أربعين وقيل قبل ذلك. أي: ومائتين. أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥ / ٣٢٥).

(٥) نفسه (٥ / ٣٢٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٧٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

(٨) نسبةٌ إلى الرُّصَافَةِ: محلةٌ كبيرةٌ ببغداد، وهي غير رصافة الشام المشهورة. ينظر: الأنساب للسمعاني (٦ / ١٣٦، ١٣٧)، ومعجم البلدان (٣ / ٤٦).

(٩) الكاشف (٢ / ١٥٩).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدَّارِمِي (ص: ٢١٨).

يرى بالكتاب، عن هؤلاء الشيوخ بأساً، وكان يرضاهم، وقد حدثنا عن بعضهم - وذكر منهم -: محمد بن بكار^(١). وقال صالح جزرة: بغدادي، صدوق، يروي عن الضعفي^(٢). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣)

وقال الدارقطني: ثقة^(٤).

قال ابن حجر: ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين وله ثلاث وتسعون، أخرج له مسلم، وأبو داود^(٥).

• نجیح بن عبد الرحمن السّندي المدني أبو معشر مولى بني هاشم:

روى عن: المقبري، والقرظي، ونافع، وعنه: ابن مهدي، وسعيد بن منصور^(٦).

قال هشيم: ما رأيت مدنياً أكيس من أبي معشر وما رأيت مدنياً يشبهه^(٧). وقال ابن مهدي: كان أبو معشر يعرف وينكر^(٨).

وقال يحيى بن معين: ضعيفٌ يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلاً أمياً يتقى إذ يروى من حديثه المسند^(٩). وقال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: سألت أبي عن أبي معشر نجیح فقال: كان صدوقاً؛ لكنه لا يقيم الإسناد، ليس بذاك^(١٠). وقال البخاري: منكر الحديث^(١١).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر مغازي أبي معشر فقال: كان أحمد بن حنبل

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٠٣).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٧)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٢٨).

(٣) (٩/ ٨٨).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٠).

(٦) الكاشف (٢/ ٣١٧).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٨) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ١٣٥)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٠٨).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣١١).

(١٠) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(١١) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ١٣٥).

يرضاه، ويقول: كان بصيراً بالمغازي^(١). وقال أبو زُرعة: هو صدوق في الحديث وليس بالقوي^(٢).

وقال أبو حاتم: صالح لين الحديث محله الصدق^(٣). وقال النسائي: ضعيفٌ مدني^(٤). قال ابن حجر: مشهورٌ بكنيته ضعيفٌ، من السادسة، أسنَّ واختلط، مات سنة سبعين ومائة، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه^(٥).

• حفص ابن أخي أنس: قال ابن حبان: حفص بن عبد الله بن أبي طلحة فعلى هذا هو ابن أخي أنس لأمه، وقال غيره: ابن عمر بن عبد الله ابن أبي طلحة، فعلى هذا هو ابن ابن أخي أنس^(٦).

روى عن: أنس، وعنه: أبو معشر نجيح، وخلف بن خليفة^(٧). قال أبو حاتم: هو صالح الحديث^(٨). وقال الدارقطني: ثقة^(٩). وقال الذهبي: ثقة^(١٠). قال ابن حجر: صدوقٌ، من الرابعة، أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود، والنسائي^(١١).

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٤٩٤).

(٢) نفسه (٨ / ٤٩٥).

(٣) نفسه.

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص: ١٠١).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٦) نفسه (ص: ١٧٤).

(٧) الكاشف (١ / ٣٤٣).

(٨) الجرح والتعديل (٣ / ١٧٧).

(٩) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٧).

(١٠) الكاشف (١ / ٣٤٣).

(١١) تقريب التهذيب (ص: ١٧٤).

وجه الاختصاص:

هذا مثالٌ ثالثٌ على الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ فيضعف حديثه ذاك، دون باقي حديثه الذي لم يخطئ فيه.

فقد ذكر أبو زرعة في هذا المثال أن محمد بن بكار أملاه هذا الحديث من حفظه عن أبي معشر عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة، ثم ظهر له خطؤه فيه، وذكر له بعضهم أنه في كتابه: عن أبي معشر عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة.

فتبين أن الوهم حصل من محمد بن بكار بسبب تحديثه من حفظه، ولذا رجح أبو زرعة الرواية التي في كتابه؛ لأن الكتاب إذا كان صحيحاً فهو أضبط من الحفظ بلا شك، ويرجع إليه عند الشك في وهم الراوي وخطئه، قال أبو زرعة موضحاً الوهم الحاصل في الرواية، ومرجحاً رواية محمد بن بكار التي في كتابه، ومعللاً بها روايته من حفظه: «هكذا أملاه علينا من حفظه، وقيل لي: في كتابه: عن أبي معشر، عن حفص ابن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح»^(١).

وأيد ابن أبي حاتم ترجيح أبي زرعة لرواية محمد بن بكار من كتابه، بأن محمد بن بكار حدث أبا حاتم بهذا الحديث على الوجه الصحيح عن أبي معشر عن حفص بن عمر^(٢). ويقوي ذلك إخراج الطبراني لرواية محمد بن بكار في "الدعاء"^(٣) على الوجه الصحيح، ولم يتعرض لذكر الرواية الأخرى التي ذكرها أبو زرعة عنه.

ووافق الدارقطني أبا زرعة في "العلل"^(٤) على ترجيح رواية أبي معشر عن حفص بن عمر، عن أنس، ولم يذكر محمد بن بكار فيمن روى الحديث عن أبي معشر، بل ذكر أن هُشيم،

(١) علل الحديث (١/ ٦٤٣، ٦٤٤).

(٢) نفسه.

(٣) (ص: ١٣٢) برقم: (٣٥٧).

(٤) (١٢/ ١١٨).

وأبو الربيع الزهراني^(١)، وكانت رواية هُشيم توافق رواية محمد بن بكَّار من حفظه، فغلَّطها، وصوَّب رواية أبي الربيع الزهراني الموافقة لرواية ابن بكَّار من كتابه، فقال: «يرويه أبو معشر نجيح، واختلف عنه؛ فقال هُشيم: عن أبي معشر، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس. وقال أبو الربيع الزهراني: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر، عن أنس. والقول قول أبي الربيع، وهو حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة ابن أخي إسحاق، وهو الذي يروي عنه خَلَف بن خليفة».

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الذي رجَّحه أبو زُرعة، وأبو حاتم، والدارقطني ضعيف، لضعف أبي معشر، لكن له متابعة "الصَّحيحين" من طريق عبد العزيز بن صُهَيْب عن أنس، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٢)، فيصير حسناً لغيره.

(١) سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري نزيل بغداد، ثقة لم يتكلَّم فيه أحد بحجَّة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين. أي: ومائتين. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص: ٢٥١).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ٤٠) برقم: (١٤٢)، (٨ / ٧١) برقم: (٦٣٢٢) واللفظ له، وأخرجه أيضاً مسلم في "صحيحه" (١ / ١٩٥) برقم: (٣٧٥)، (١ / ١٩٥) برقم: (٣٧٥).

المبحث الثاني

الدِّراسة التحليلية النَّقدية لمدى وجود الاختصاص في الرواية

من خلال ما تم استقراؤه عند جمع مادة البحث من المصنَّفات في العلل، والتراجم، وعلوم الحديث^(١)، اجتمع لدي قدرٌ كبيرٌ من نصوصٍ أئمة النَّقد والمحدثين، سواءً كان ذلك في وصفهم لرواة معينين بالاختصاص عند ترجمتهم لهم، أو عند ترجيحهم أو إعلاهم لبعض الروايات بصورةٍ من صور الاختصاص التي ذكرتها في هذا البحث.

وكي لا يكون كلامي عارياً عن الدَّلِيل والبرهان، فقد قمت بعمل إحصائيات متنوعة، من خلال انتقائي لعدد من المصنَّفات واستقرائها استقراءً تاماً، وحصر النُّصوص التي تخدم موضوع الاختصاص فيها، فجعلتها على ثلاثة أقسام:

قسمٌ أول: حصرت فيه الرواة الذين وصفوا بصورة من صور الاختصاص من خلال نصوص النَّقاد في كتب التراجم، والرِّجال، والعلل، المنتخبة للدراسة، وهي: "العلل ومعرفة الرِّجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله"، و"الجرح والتَّعديل" لابن أبي حاتم الرازي، و"الكامل في ضعفاء الرِّجال" لابن عدي، و"شرح علل التَّرمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر.

وقسمٌ آخر: حصرت فيه الرواة الذين وصفهم ابن حجر بإحدى صور الاختصاص، وكانت رواية البخاري لهم من باب الانتقاء، الذي يدلُّ على عنايته باختصاصاتهم، من خلال ما أورده ابن حجر في "الفصل التاسع" من مقدمة فتح الباري "هدي السَّاري".

وقسمٌ ثالث: حصرت فيه النُّصوص التَّطبيقية أو العملية التي رجَّح بها الأئمة بين الروايات، أو أعلَّوها بإحدى صور الاختصاص، من خلال كتابي: "علل الحديث" لابن أبي حاتم، و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطني.

وراعيت في القسمين الأوَّلين تتبُّع أقوال أئمة النَّقد في كلِّ راوٍ من الرواة المذكورين في

(١) ذكرت هذه المصنَّفات في المقدمة (ص: ٢٣).

المصنّفات محلّ الدراسة، واستنباط ما يدلّ منها على وصف الراوي بإحدى صور الاختصاص، ثمّ عمل جداول لكلّ صورةٍ من صور الاختصاص، ثم إلحاق كل راوٍ بالصورة التي يندرج تحتها^(١).

وكان الاستقراء في القسم الثالث للمواضع التي يفهم منها صراحةً، أو سياقاً، استعمال ابن أبي حاتم، والدّارقطني، لصور الاختصاص في الإعلال والتّرجيح بين المرويّات، وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثالث.

وكان غرضي من عمل هذه الإحصاءات المتنوّعة، قياس مدى وجود ظاهرة الاختصاص في الرواية، والدراية عملياً، والإجابة عن سؤال طالما تبادر إلى ذهني عند مطلع اشتغالي بهذا البحث، وهو:

هل طبّق النّقّاد والمحدّثون القواعد النّظرية التي ذكروها في كلامهم عن اختصاصات الرّواة؟ فكان لها أثرٌ على مروياتهم قبولاً، أو ردّاً، أو ترجيحاً؟ أم كان حيّزها التّنظير دون التّطبيق؟!!

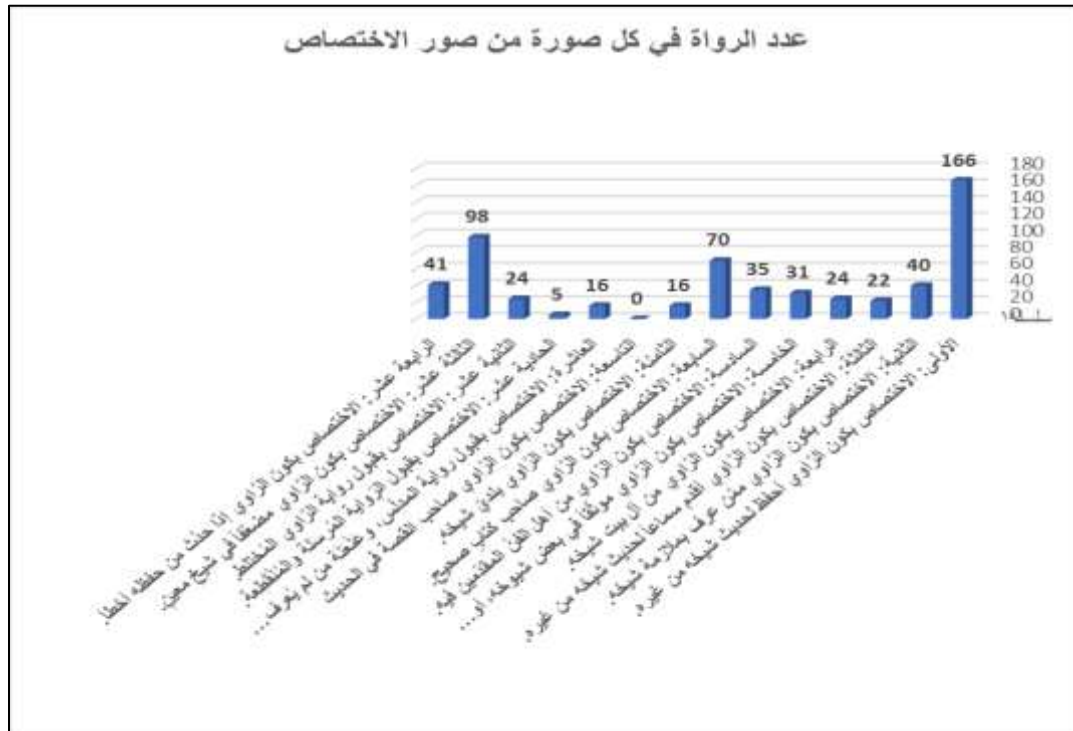
وبعد فراغي من هذه الإحصائيات خرجتُ بالنتائج التالية:

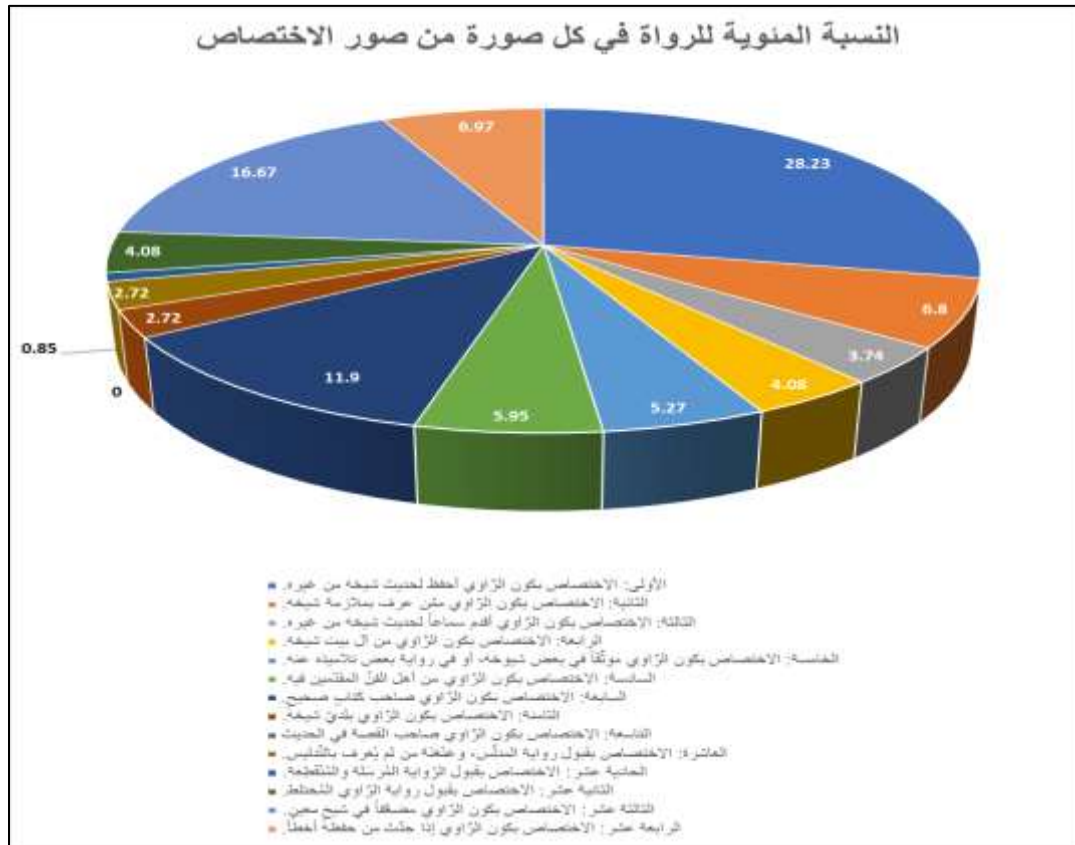
١. بلغ عدد الرّواة الموصوفين بصور الاختصاص الأربعة عشر في القسم الأول: (٥٨٨) راوياً، مع التنبيه على أن عدداً من هؤلاء الرّواة قد اتصف بأكثر من صورة من صور الاختصاص، فهذا العدد بالمكرر، وبدون المكرّر (٤٣٥) راوياً.
٢. بلغ عدد الرّواة الموصوفين بصور الاختصاص في القسم الثاني: بدون المكرر (٩٢) راوياً، و(١٢٨) راوياً بالمكرّر.
٣. بلغ عدد الرّواة الذين وصفوا بالاختصاص في جميع الصور، من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي السّاري" (٩٢) راوياً بدون المكرر، (١٢٨) راوياً بالمكرّر.

(١) وضعت جميع الرّواة الذين وصفوا بصورة من صور الاختصاص في جداول مصنّفين على صور الاختصاص، وأدرجتهم في ملاحق الرّسالة.

وفيما يلي جدول توضيحي، ورسم بياني يبين عدد الرواة، ونسبتهم في كل صورة من الصور في القسم الأول:

النسبة (%)	العدد الكلي للرواة حسب ماورد في الكتب المستعملة في الجمع.	الصورة
28.23	166	الأولى: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.
6.8	40	الثانية: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه.
3.74	22	الثالثة: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.
4.08	24	الرابعة: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.
5.27	31	الخامسة: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه.
5.95	35	السادسة: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه.
11.9	70	السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح.
2.72	16	الثامنة: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه.
0	0	التاسعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.
2.72	16	العاشر: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعقبة من لم يعرف بالتدليس.
0.85	5	الحادية عشر: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة.
4.08	24	الثانية عشر: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط.
16.67	98	الثالثة عشر: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين.
6.97	41	الرابعة عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.
	588	المجموع

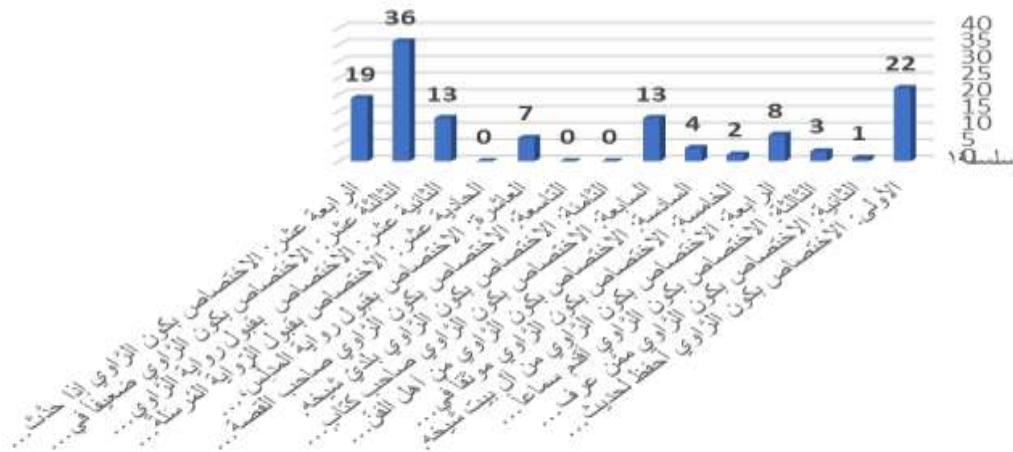




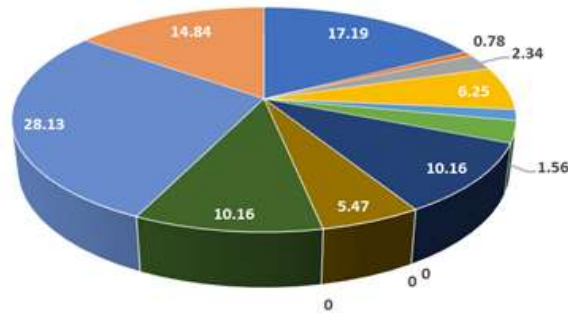
وهذا جدولٌ توضيحي ورسم بياني يبين عدد الرواة، ونسبتهم في كل صورة من صور الاختصاص في القسم الثاني، في مقدمة "هدي الساري":

النسبة	العدد	الصورة
17.19	22	الأولى: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.
0.78	1	الثانية: الاختصاص بكون الراوي ممّن عرف بملازمة شيخه.
2.34	3	الثالثة: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.
6.25	8	الرابعة: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه.
1.56	2	الخامسة: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه.
3.13	4	السادسة: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفنّ المقدّمين فيه.
10.16	13	السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتابٍ صحيح.
0	0	الثامنة: الاختصاص بكون الراوي بلديّ شيخه.
0	0	التاسعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.
5.47	7	العاشرة: الاختصاص بقبول رواية المدّلس، وعُتّة من لم يُعرف بالتدليس.
0	0	الحادية عشر: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمُقطّعة.
10.16	13	الثانية عشر: الاختصاص بقبول رواية الراوي المُختلط.
28.13	36	الثالثة عشر: الاختصاص بكون الراوي ضعيفاً في شيخ معين.
14.84	19	الرابعة عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدّث من حفظه أخطأ.
	128	العدد الكلي للرواة

الرواة الذين وصفوا بالاختصاص وروى لهم البخاري في صحيحه من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري".



النسبة المئوية للرواة الذين وصفوا بالاختصاص وروى لهم البخاري في صحيحه من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري".



- الأولى: الاختصاص يكون الزاوي إذا حدث
- الثانية: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الثالثة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الرابعة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الخامسة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- السادسة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- السابعة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الثامنة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- التاسعة: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- العاشر: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الحادي عشر: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الثاني عشر: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الثالث عشر: الاختصاص يكون الزاوي من غير
- الرابع عشر: الاختصاص يكون الزاوي من غير

ومن خلال ما سبق ظهر لي أن أكثر الصور وجوداً في أقوال النُّقاد في تراجم الرواة المذكورة في الكتب المنتخبة لجمع عينة الدراسة، الصُّورة الأولى من صور الاختصاص وهي: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، حيث بلغ عددهم (١٦٦) راوياً، بنسبة: ٢٣، ٢٨٪، وتأتي في المرتبة الثانية: الصُّورة الثالثة عشر: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين، حيث بلغ عدد الرواة الموصوفين بها: (٩٨) راوياً، بنسبة: ٦٧، ١٦٪، وتليها في الترتيب الصُّورة السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح، حيث بلغ عدد الرواة الموصوفين بها (٧٠) راوياً، بنسبة: ٩، ١١٪، ثم بقية الصور كما موضح في الجدول.

وتُظهر هذه الدراسة مدى عناية مصنفي الكتب المنتخبة بذكر اختصاصات الرواة، من خلال انتقائهم لأقوال النُّقاد التي تذكر هذه الاختصاصات، بحيث يمكن أن تصنّف في طليعة المصادر التي يرجع إليها من يريد معرفة اختصاصات الرواة.

كما تكشف الدراسة عن كون النُّقاد لا يفصحون دائماً عن سبب تقدم الرواة في الحفظ عن شيوخهم، ولذا تفوّقت الصُّورة الأولى على بقية الصور الفرعية لها - كما ذكرت في القسم النظري من البحث - وهي: الثانية، والثالثة، والرابعة، فقد يكون سبب حفظ الراوي عن شيخٍ معيّن دون غيره، الملازمة، وقد يكون تقدّم السماع، وقد يكون لصلّة قرابته به، وقد يكون لأنّه كان يكتب مروياته عنه، ولكن لم أعتبر هذه الأخيرة من الصور الفرعية؛ لأنّها لا تقتصر على حفظ الراوي عن شيخه، فقد يكون للراوي كتابٌ صحيحٌ فيه مروياته عن جميع شيوخه وهو الأكثر، فتكون روايته من كتابه لها خصوصية في القبول.

كما يُلاحظ أيضاً بالنظر إلى الجدول السابق انعدام ذكر صورة الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة، ولعلّ سبب هذا - كما سبق ذكره في القسم النظري - أنّ هذه الصُّورة ليست متعلّقةً بشخص الراوي، وإنما هي مزيّةٌ مخصوصةٌ ببعض مروياته، التي كان هو صاحب القصّة فيها، ولذا لا تُذكر في كتب التراجم والرجال، بل محلُّ ذكرها، مصنّفات متون السنة، فمتى كان الراوي صاحب قصة في الحديث، وكان هناك حاجةٌ لترجيح بعض الروايات على

بعض كان من ضمن تلك المرجحات كون الراوي صاحب القصة، وقد يشير بعض الأئمة في مصنفاتهم إلى ذلك بعد إيراد الحديث، ولذا فإن هذه الصورة بحاجة إلى استقراء من متون السنة، لمعرفة مدى استعمالها، وأثرها في الترجيح.

وتفيد الدراسة أن هناك صوراً أخرى أيضاً لا يشار إليها في كتب الرجال والتراجم؛ لكنّها تذكر في بطون مصنفات متون السنة، عند إيراد أصحابها للأحاديث والكلام عليها، كصورة الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه، والاختصاص بكون الراوي من أهل الفنّ المقدمين فيه، والاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة.

أمّا الدراسة الأخرى المتعلقة بما أورده ابن حجر في الفصل التاسع من مقدمة فتح الباري الموسومة "بهدي الساري" فكشفت عما يلي:

تصدّرت الصورة الثالثة عشر وهي: الاختصاص بكون الراوي مضعّفاً في شيخٍ معيّن قائمة صور الاختصاص التي وصف بها ابن حجر الرواة، فبلغ عدد الرواة الموصوفين بها (٣٦) رويًا، بنسبة: (٢٨, ١٣٪) من العدد الكلي للرواة، ثم الصورة الأولى وهي: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، فبلغ عدد الرواة الموصوفين بها (٢٢) رويًا، بنسبة: (١٧, ١٩٪)، ثم الصورة الرابعة عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ، فبلغ عدد الرواة الموصوفين بها (١٩) رويًا، بنسبة: (١٤, ٨٤٪)، ثم بقية الصور كما هو موضح في الجدول.

وهذا يُبرز عناية الإمام البخاري باختصاصات الرواة، فقد سرد الإمام ابن حجر في مقدمته، الرواة المتكلم فيهم في "صحيح البخاري"، وأجاب عن أسباب رواية البخاري عنهم في كتابه، وكان جُلُّ تلك الأسباب يدور على قاعدة الانتقاء التي أشار ابن حجر إلى أنّها كانت منهجاً سار عليه البخاري، ويمكن أن يُعدّ الانتقاء وجهاً من وجوه العناية باختصاصات الرواة، فرواية البخاري عن هؤلاء الرواة مع أن أئمة النّقد قد تكلموا فيهم - وإن لم يكن نقدهم مسلماً في جميع الرواة - دليلٌ قوي على أن اختصاصات الرواة أثراً كبيراً في قبول مروياتهم.

وبناءً على هاتين الدراستين: فإنَّ الصُّورة الأولى قد تصدرت قارئاً صور الاختصاص في كتب الرجال والعلل المنتخبة، واحتلت الرتبة الثانية في "هدي الساري"، وهذا يدل على أنَّ الاعتناء بالمحفوظ وإتقانه كان ديدن كثير من الرواة، فمنهم من كان متقناً بالحفظ، ومنهم من كان متقناً بالكتابة، ومنهم: من كان متقناً بالملازمة، وهكذا، وما تركيز الأئمة على وصف كثير من الرواة بذلك إلا دليل على كونها من الصفات الغالبة عليهم في عصر الرواية.

وهذا يُعطي انطباعاً عاماً عن الرواة، وهو أنَّ اهتمامهم بمروياتهم، وحرصهم عليها يوازي اهتمام أئمة النقد بجرح الرواة وتعديلهم، وفحص المرويات، والتثبت من صحتها وسلامتها، فكلُّ منهم قام بالواجب الذي يقع على عاتقه تجاه حفظ السنة وصيانتها. ولما كان حفظ السنة شغل الفريقين: الرواة، والنقاد، ظهر ذلك جلياً في النصوص والنقول التي أوردها مصنفوا كتب الرجال، والتراجم، والعلل، فكانت بمثابة تصويرٍ دقيقٍ لدللى عناية كل من الفريقين بالسُّنة.

ويشير ما سبق إلى أنَّ الاختصاص كان حاضراً في أذهان النقاد وكلامهم على الرواة والمرويات، وهذا يظهر من النُّقولات التي حفلت بها المصنِّفات (عيِّنة الدراسة) في كل راوٍ، وأنَّه كان ظاهرةً في الرواية، فالرواية كانت حركةً منظَّمةً لها قواعد منضبطةٌ يسرون عليها، فكما وضع النُّقاد قواعد للجرح والتَّعديل، يضبطون بها قبولهم للمرويات وردِّها، فإنَّ الاختصاص أيضاً كان جزءاً من تلك القواعد التي ساروا عليها، وهذا يدلُّ على دقَّة الأئمة وإلمامهم بجميع ما يتَّصل بالرواة والرواية، إذ الاختصاص: مجموعةٌ من الأوصاف التي تميِّز بها الرواة أو مروياتهم، لا يمكن معرفتها وإدراكها إلا بدرايةٍ تامَّةٍ منهم.

وأنَّ الرواة أيضاً كانت لهم عنايةٌ بمروياتهم، يظهر ذلك من اختصاصهم ببعض الصفات التي تميِّزوا بها في تحملهم للروايات وأدائها.

وفي هذا ردُّ على من يثرون الشُّبهات حول السُّنة، ظناً منهم أنَّ حركة الرواية كانت عشوائية، وأنَّ النُّقاد كانت لديهم غفلةٌ عن جوانب قد اكتشفوها، ولم يدركوا أنَّ الأئمة النُّقاد، سخَّروا عقولهم، وأعمالهم لخدمة السُّنة، فأحاطوا بجميع أحوال الرواة ومروياتهم، فكان حكمهم على مروياتهم نتاج سبرٍ دقيقٍ، وفحصٍ عميقٍ.

والحقيقة أنَّ معرفة أئمة النِّقد باختصاصات الرواة، يدلُّ على سعة علمهم واطلاعهم، وسلامة قواعدهم ودقَّتْها، ويؤكِّد نزاهتهم في حكمهم على الروايات، واستنادهم إلى قواعد علمية محكمة، بعيداً عن أهواء النفس وحفظها.

وسأبيِّن في المبحث الثالث من الفصل الثاني الأثر التَّطبيقي لصور الاختصاص في كتب العلل، من خلال استقراء كتابي "العلل" لابن أبي حاتم، والدَّارْقُطْنِي.

الفصل الثاني

أثر الاختصاص في الدِّرَاية



وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثره في التوثيق.

المبحث الثاني: أثره في التّضعيف.

المبحث الثالث: أثره في التّعليل.

المبحث الأول أثره في التوثيق

بينت في المبحث السابق كيف أنَّ الاختصاص كان حاضراً في أذهان مصنّفي كتب الرجال والتراجم، وأنهم كانوا حريصين على إظهار اختصاصات الرواة عند ترجمة كل راوٍ إن وجد له اختصاص معيّن أو أكثر، وقد تميّز الأئمة الثلاثة ابن أبي حاتم، وابن رجب، وابن حجر باهتمامهم بكشف اختصاصات الرواة في الغالب، فلا تكاد تجد راوياً له اختصاص معيّن إلا أشار إليه أحدهم، ويظهر هذا بتقليب النظر في الجداول التفصيلية التي وُضعت في ملاحق الرسالة، ففيها مواضع الإحالات في كل كتاب إن وجد.

وهذا يدل على العناية الفائقة التي أولاها هؤلاء الأئمة لموضوع الاختصاص؛ ولذا توصّلت الدراسة إلى أنَّ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، من المصنّفات الذهبية التي يمكن أن تُعدّ قاعدة بيانات أساسية يُرجع إليها لمعرفة اختصاصات الرواة؛ لكونها جمعت معظم أقوال أئمة النقد في الجرح والتعديل.

وبعد إحصاء الرواة ومعرفة اختصاصاتهم وفق كل صورة من صور الاختصاص، قمت باستخلاص أسماء الرواة الموصوفين بالاختصاص من تلك الدراسة -بعد حذف المكرّر- وقسمتهم تقسيماً ثنائياً باعتبار التوثيق، والتّضعيف، فهؤلاء الرواة إمّا أن يكون اختصاصهم بإحدى صور التوثيق، أو إحدى صورتي التّضعيف.

أمّا التوثيق: فتحصّل بعد الفراغ من الدراسة، أنَّ عدة الرواة الموصوفين بإحدى صور التوثيق في الكتب الخمسة المنتخبة (٣١٠) راوياً، بعد حذف الرواة المكرّرين في أكثر من صورة، وسأرجئ سرد أسماءهم إلى ملاحق البحث^(١).

وبلغ عدد الرواة المختصين بالتوثيق من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري" (٧٣) راوياً بالمكرّر؛ لأنَّ بعض الرواة اتصف بأكثر من صورة من صور التوثيق^(٢).

(١) ينظر: (ص: ٤١١).

(٢) يراجع الجدول التفصيلي لأسماء الرواة وصور اختصاصهم في الملاحق (ص: ٧٣٠) وما بعدها.

وأعني بصور التوثيق: صور الاختصاص المذكورة في البحث من الأولى إلى الثانية عشر، فكل تلك الصور تعدُّ ميزات تميّز بها الراوي دون غيره، وكان لتلك المزية أثرٌ على روايته، فقدّمها الأئمة على غيرها، أو قبلوها لهذه القرينة التي احتفت بها.

فمثلاً كون الراوي اتصف بأنه أحفظ لحديث شيخه من غيره من الرواة عن ذلك الشيخ، سواء لم يذكر سبب هذا الحفظ، أو كان لأجل ملازمته له، أو تقدّم سماعه عنه، أو كان له صلة قرابة به، جعلته أعرف بحديث من غيره.

أو أن الراوي كان ثقةً أو فيه ضعفٌ يسيرٌ لكنّه وثق في شيخٍ بعينه وإن لم يكن أثبت الناس فيه، أو كان من المبرزين في فنٍّ معيّنٍ، فتقبل روايته إذا كانت في مجال فنّه، وإن نزل عن رتبة التوثيق قليلاً، شرط أن لا يكون شديد الضعف، أو كان صاحب كتابٍ صحيحٍ شديد العناية به، أو كان من أهل بلد شيخه فأهل البلد أعرف ببعضهم من غيرهم، أو كان صاحب قصة في الحديث تجعله أكثر اهتماماً بالحديث واتقاناً له من غيره، أو كونه موصوفاً بالتدليس إلا أن له خصوصية معينة جعلت حديثه مقبولاً - وقد فصلته في موضعه - أو كونه لا يعرف بالتدليس فهذا لا تضر عنعنته، أو كونه ممن قبل الأئمة بعض مروياته المنقطعة أو المرسلة لقرينة احتفت بها، أو كونه من المختلطين الذين تميّز ما يروونه قبل الاختلاط فقبل وبعد الاختلاط فردّ، أو أنّه اختلط فلم يرو شيئاً في اختلاطه.

هذه الصور كلّها على اختلاف وجودها في كلام النقاد، والمحدثين، واستعمالهم لها قلةً، وكثرةً، إلا أنّها تعتبر جميعاً صفات تميّز بها رواة معيّنون جعلتهم موثقين بهذا الاختصاص.

وتظهر لمحة من أثر الاختصاص بالتوثيق في النماذج التطبيقية المدروسة في القسم التطبيقي من البحث، وكذلك في الدراسة التي قمت بها لمعرفة أثر ذلك في تصرفات ابن أبي حاتم، والدارقطني في كتابيهما "العلل"، وسأتي توضيح ذلك في المبحث الثالث.

وقد توصلت بعد الفراغ من البحث إلى عدد من آثار الاختصاص بالتوثيق:

١. التّرجيح بالاختصاص، فترجّح رواية الراوي على غيره عند الاختلاف، لاتصافه بإحدى صور الاختصاص، وإن لم يبلغ الدرجة العليا من الإتيان، وترجّح زيادته فلا

تعد روايته إدراجاً^(١)؛ لأنَّ الملازم لشيخه يتاح له سماع ما لا يتاح لغيره، مع طول صحبته له بخلاف من قصرت صحبته للشيخ، قال ابن عبد البر في تقرير هذه القاعدة: «إنما تُقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ؛ لأنَّه كأنه حديثٌ آخرٌ مستأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يُلتفت إليها»^(٢).

٢. قبول تفرد الراوي المختص بشيخه، فلا يُعد التفرد منه علة كما هو الحال مع غيره، ممن لم يلازم شيخه، ويبارس حديثه^(٣)؛ وذلك لأنَّ تلك الملازمة للشيخ قد تجعله ينفرد بسماع أحاديث لم يسمعها غيره، أو قد يخصه شيخه بأحاديث لم يحدث بها غيره لمنزلة من، أو لكونه من آل بيته أو قرابته، وكشف الزركشي عن أثر الاختصاص في قبول تفرد الثقات عن شيوخهم فقال: «وإن انفرد بالحديث الواحد من هذا الفن، أو بزيادة في الحديث؛ فإن مثل هذا يقبل منه لثقتة؛ فإن ظهر فيها وهم لم يقدر في عدالته احتمال بصحة حديثه، واستقامة روايته لغيره، وتحمل زيادته هذه التي لم يُرَ ما يبطلها ويعارضها، على أنَّه حفظ ما لم يحفظ غيره، وعلى هذا ألف أئمة الحديث الغريب والأفراد من الحديث، وعدَّوه في الصحيح»^(٤).

٣. قبول رواية المختلط عن شيوخه الذين اختص بهم وضبط حديثهم: لما لذلك الاختصاص من أثر في ترسيخ الحفظ وتقويته، فلا يؤثر ذلك التغير على محفوظات الراوي عمَّن لازمه، بينما تؤثر على مروياته نفسه عمن لم يلازمه^(٥)، وفي تقرير ذلك قال الحازمي: «وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، وقد يخرج

(١) ينظر: الملازمة وأثرها في الراوي والمروي (ص: ١٣٩).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٣٠٦).

(٣) انظر: الملازمة وأثرها في الراوي والمروي (ص: ١٤٠)، والاختصاص بالرواية عن الشيوخ (ص: ٣٨٠).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ١٩٠).

(٥) انظر: الملازمة وأثرها في الراوي والمروي (ص: ١٣٥، ١٣٩).

حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البناني، فإنه لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، صارت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط، كما كانت قبله»^(١)

٤. قبول عَنَّة المدلس الذي عرف اختصاصه بشيخه، وإكثاره عنه، أو تميّز بسلامته من التدليس.

٥. تمييز المُهمَل: فمعرفة اختصاص الراوي بشيخ معين، تعين على تمييز الراوي إذا وقع في الإسناد مُهملاً غير منسوب، فيُنظر في شيخ هذا الراوي في الإسناد، ثم يُبحث عنه في تراجم الرواة، الذين هم بهذا الاسم، ويُرى من منهم الذي اختص بالأخذ عن هذا الشيخ فيكون هو المقصود، وفي بيان هذا قال ابن حجر: «ومن أراد لذلك ضابطاً كلياً يمتاز أحدهما عن الآخر فباختصاصه، -أي: الشيخ المروي عنه- بأحدهما يتبين المُهمَل، ومتى لم يتبين ذلك، أو كان مختصاً بهما معاً، فإشكاله شديداً؛ فيرجع فيه إلى القرائن، والنظر الغالب»^(٢). قال المناوي موضحاً مراد ابن حجر من الاختصاص: «ويكون المراد بالاختصاص كثرة الملازمة، فإذا أطلق اسماً وله شيخان يشتركان في ذلك الاسم، يحمل على من عرفت ملازمته له»^(٣).

٦. تقوية حال الراوي المتكلم في شيخه، المختص به^(٤).

٧. أن لاختصاصات الرواة المتعددة أثرٌ في قبول روايته المحتفة بتلك الخصوصية دون غيرها من الروايات، أو جعل روايته صالحة للاعتبار، وينجبر ضعفها بمجيء غيرها من الروايات التي في منزلتها من الضعف اليسير أو أقوى منها.

٨. أن بعض الرواة تميّزوا باتصافهم بأكثر من صورة من صور الاختصاص بالتوثيق.

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٦٠).

(٢) نزهة النظر (ص: ١٥٣).

(٣) شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٦٩).

(٤) الاختصاص بالرواية عن الشيوخ (ص: ٣٨٢).

٩. أن بعض الرواة قد يشتركون في تقدّمهم في الحفظ عن شيخ معين مثلاً، وتبعاً لهذا قد تختلف آراء أئمة النقد في الترجيح بينهم في ذلك الشيخ، كل بما أدّى إليه اجتهاده، ويترتب عليه اختلافهم في تقديم رواية أحدهم على الآخر عند الاختلاف في ذلك الشيخ، أو اللجوء إلى تصحيح الوجهين عنه لتكافئ الرواة، وعدم وجود مرجح، ويُحكم بهذا حال كون الشيخ واسع الرواية، كالزّهري، وأبي إسحاق السّبيعي وغيرهما.

١٠. أن أئمة النقد الذين صنّفوا في العلل، أمثال ابن أبي حاتم، والدارقطني، استعملوا عدداً من صور التوثيق بالاختصاص ظهر ذلك من تصرفاتهم عند الترجيح بين الروايات، ويتضح هذا من خلال نتيجة الإحصاء التي سأوردها في المبحث الثالث.

المبحث الثاني

أثره في التضعيف

كان الحديث في المبحث السابق عن أثر الاختصاص في التوثيق، وجاء هنا دور الحديث عن الشق الآخر، وهو أثره في التضعيف، وقد قسّمت صورته في هذا البحث إلى صورتين، هما: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين، وكونه يخطئ إذا حدث من حفظه. وقد بلغت عدّة الرواة الموصوفين بإحدى صورتَي الاختصاص بالتضعيف في الكتب الخمسة المنتخبة^(١) (١٢٥) راوياً بعد حذف المكرّر^(٢).

كما بلغ عدد الرواة المختصّين بالتضعيف من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري" (٥٥) راوياً بالمكرّر^(٣).

وقد كشفت النماذج المختارة لدراسة صورتَي الاختصاص بالتضعيف في القسم التطبيقي، وكذلك الدراسة المتعلقة بكتابي "العلل" لابن أبي حاتم، والدارقطني، عن أثر هذا القسم من الاختصاص.

وقد توصلت بعد الفراغ من البحث إلى عدد من آثار الاختصاص بالتضعيف، تلخّص

فيما يلي:

١. أن الراوي الثقة قد يكون ضعيفاً في شيخ معين، أو حال معين، وهذا الأمر لا بدّ أن يكون حاضراً في الذهن عند دراسة أحاديث ذلك الراوي، فلا يبادر الباحث بتصحيح روايته بناءً على كونه من الثقات، دون التنبّه لهذه الأحوال الخاصّة التي تُضعف بها رواية الراوي.

(١) استقرأت جميع الكتب الخمسة التي انتخبته للدراسة كما ذكرت ذلك سابقاً، وهي: "العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي، و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، واستخرجت منه الرواة الموصوفين بالاختصاص، بالتوثيق، والتضعيف، مقسّمين على صور الاختصاص الأربعة عشر، وصنعت الأمر نفسه في مقدمة "هدي الساري" لابن حجر.

(٢) يرجع لملاحق الرسالة (ص: ٧٢٤) وما بعدها، فقد وضعت فيها جدولاً بأسمائهم.

(٣) ينظر القائمة الخاصة بهم في الملاحق (ص: ٧٣٠).

٢. أن الضعف النسبي أو المقيّد الذي قد يوصف به أحد الثّقات لا يكون سبباً في تضعيف جميع مروياته، بل يقتصر على تلك الروايات التي وجدت فيها صورة التّضعيف.
٣. أن المعرفة بوجود الاختصاص بالتّضعيف يساعد الباحث في فهم وتوجيه كلام النّقاد في بعض الرواة المختلف فيهم، فقد يكون تضعيف بعضهم لأحد الرواة من باب التّضعيف أو التجريح النسبي لا غير، وعليه فلا يُعدُّ الراوي ضعيفاً لأجل قوله.
٤. أن بعض نصوص النّقاد في تضعيف بعض الرواة، راجعٌ إلى مقارنتهم ببعضهم، فهو ضعيفٌ في هذا الشّيخ مقارنةً بغيره ممّن بلغ أعلى درجات التّوثيق والتّثبت فيه، كمن يضعّف بعض الرواة في شيخ لتحمله عنه بطريقة العرض، أو المكاتبة، دون السّماع، وهي طرقٌ صحيحةٌ للتّحمل، وإن كان بعضها أعلى من بعض، فهو من قبيل التّضعيف النسبي كذلك.
٥. أن أئمة النّقد الذين صنّفوا كتباً في "العلل" أمثال ابن أبي حاتم، والدارقطني، استعملوا صورتَي التّضعيف بالاختصاص في تصرفاتهم عند إعلالهم لبعض الروايات، ويظهر هذا من خلال نتيجة الإحصاء التي سأوردها في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

أثره في التعليل

قمت بعمل دراسة استقرائية على كتابي "علل الحديث" لابن أبي حاتم، و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطني، لإحصاء المواضع التي استخدم فيها الإمامان صور الاختصاص في تعليل المرويات والترجيح بينها، وقد استقرأت الكتابين استقراءً تاماً، وراعت عند الاستقراء والجمع، أن تكون العبارات صريحة في الدلالة على استعمال الصورة، أو يفهم من سياقها ما يدل على تلك الصورة، وفق ما أدّى إليه اجتهادي في فهم نصوص الإمامين.

وقد كان الغرض من الدراسة معرفة أثر صور الاختصاص عملياً، وذلك من خلال تأمل كتابي "ابن أبي حاتم"، و"الدَّارْقُطْنِي"، وإنعام النظر في تصرفاتهما وعبارتهما في الإعلال والترجيح، واخترت كتابيهما؛ لكونهما من أوسع كتب العلل وأهمّها.

وبعد الفراغ من الاستقراء والجمع والإحصاء، أسفرت الدراسة عما يلي:

١. بلغ العدد الكلي للمواضع التي استعمل فيها الإمامان إحدى صور الاختصاص (١٩٥) موضعاً، كان نصيب الإمام ابن أبي حاتم منها (١١١) موضعاً، بنسبة: (٩٢، ٥٦٪)، ونصيب الدَّارْقُطْنِي (٨٤) موضعاً، بنسبة: (٤٣، ٠٨٪).

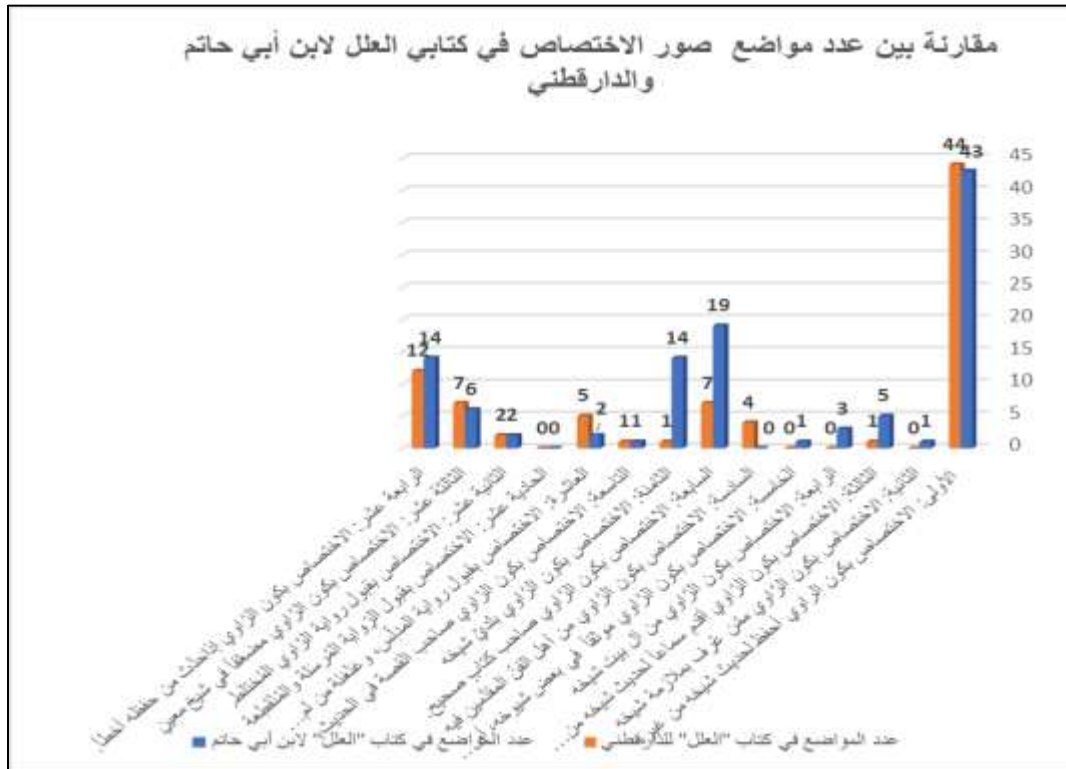
٢. احتلت الصورة الأولى من صور الاختصاص، وهي: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، ذروة سنام الصور، فكانت أكثرها استعمالاً، وأعلاها نسبةً، فقد استعملها أبو حاتم في (٤٣) موضعاً من كتابه، بنسبة: ٢٢، ٠٥٪، بينما استعملها الدَّارْقُطْنِي في (٤٤) موضعاً من كتابه، بنسبة: ٢٢، ٥٦٪، وهاتان النسبتان نسبةً إلى العدد الكلي للمواضع في الكتابين.

٣. تفوّق الإمام أبو حاتم في استعمال صور الاختصاص على الإمام الدَّارْقُطْنِي من حيث الجملة، كما تبين في الفقرة (١)، ففاقه في عدد المواضع المستعملة في سبع صور، وتعادلاً في ثلاث صور، وتقدّم الدَّارْقُطْنِي عليه في أربعة من الصور وهي: الصورة الأولى، والسادسة، والعاشر، والثالثة عشر.

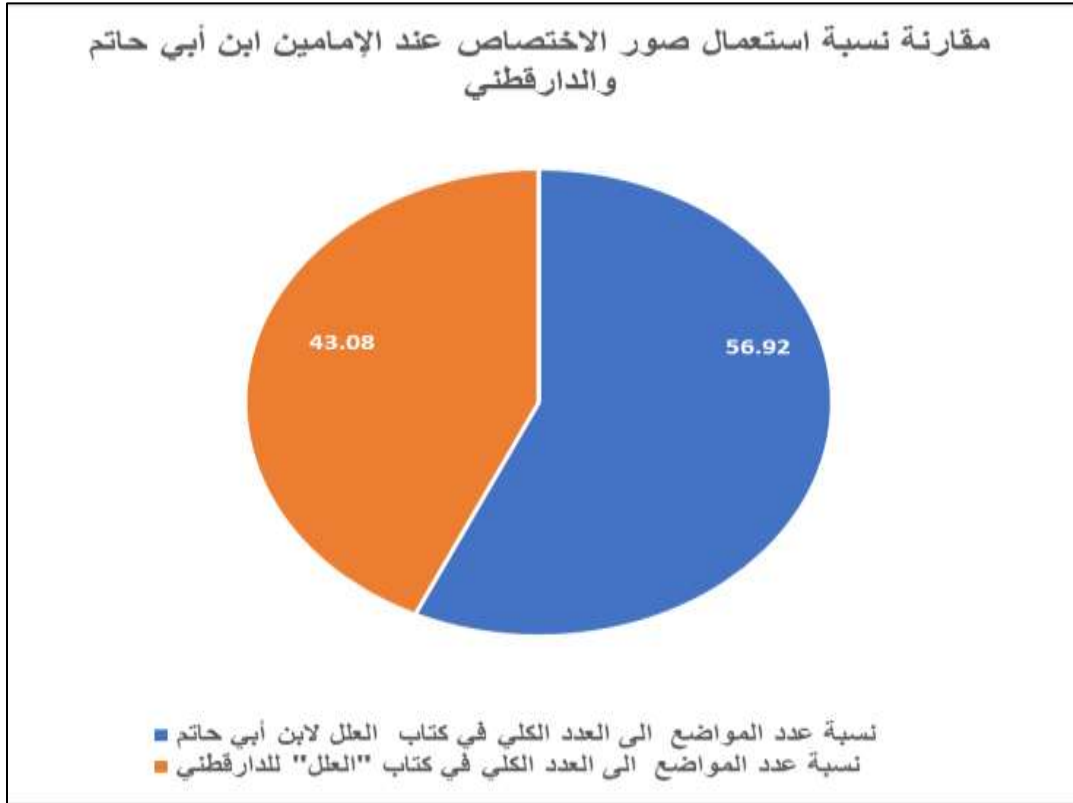
وفيما يلي جدول توضيحي لعدد المواضع في الكتابين، والنسب المئوية لكلٍّ منها:

الصورة	عدد المواضع في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم	نسبة عدد المواضع في الكتاب نفسه	نسبة عدد المواضع إلى العدد الكلي في كتاب "العلل" للدارقطني	عدد المواضع في كتاب "العلل" للدارقطني	نسبة عدد المواضع في الكتاب نفسه	نسبة عدد المواضع إلى العدد الكلي في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم
الأولى: الاختصاص يكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره	43	38.74	22.05	44	52.38	22.56
الثانية: الاختصاص يكون الراوي متى عُرف جلالته شيخه	1	0.9	0.51	0	0	0
الثالثة: الاختصاص يكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره	5	4.5	2.56	1	1.19	0.51
الرابعة: الاختصاص يكون الراوي من آل بيت شيخه	3	2.7	1.54	0	0	0
الخامسة: الاختصاص يكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه.	1	0.9	0.51	0	0	0
السادسة: الاختصاص يكون الراوي من أهل الفن الملقَّين فيه	0	0	0	4	4.76	2.05
السابعة: الاختصاص يكون الراوي صاحب كتاب صحيح.	19	17.12	9.74	7	8.33	3.59
الثامنة: الاختصاص يكون الراوي بلدني شيخه	14	12.61	7.18	1	1.19	0.51
التاسعة: الاختصاص يكون الراوي صاحب القصة في الحديث.	1	0.9	0.51	1	1.19	0.51
العاشر: الاختصاص بقول رواية المدلس، وعقبة من لم يُعرف بالتدليس.	2	1.8	1.03	5	5.95	2.56
الحادية عشر: الاختصاص بقول الرواية المرسلة والمنقطة	0	0	0	0	0	0
الثانية عشر: الاختصاص بقول رواية الراوي المختلط.	2	1.8	1.03	2	2.38	1.03
الثالثة عشر: الاختصاص يكون الراوي مضطرباً في شيخ معين	6	5.41	3.08	7	8.33	3.59
الرابعة عشر: الاختصاص يكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ.	14	12.61	7.18	12	14.29	6.15
العدد الكلي للمواضع في كل كتاب مع النسب الكلية	111		56.92	84		43.08
العدد الكلي للمواضع في الكتابين	195					

وهذا رسمٌ بياني يوضح عدد المواضع في الكتابين، عن طريق إجراء مقارنة بينهما:



وهذا رسمٌ بياني لمقارنة نسبة استعمال الإمامين أبو حاتم، والدارقطني لصور الاختصاص في كتابيهما:

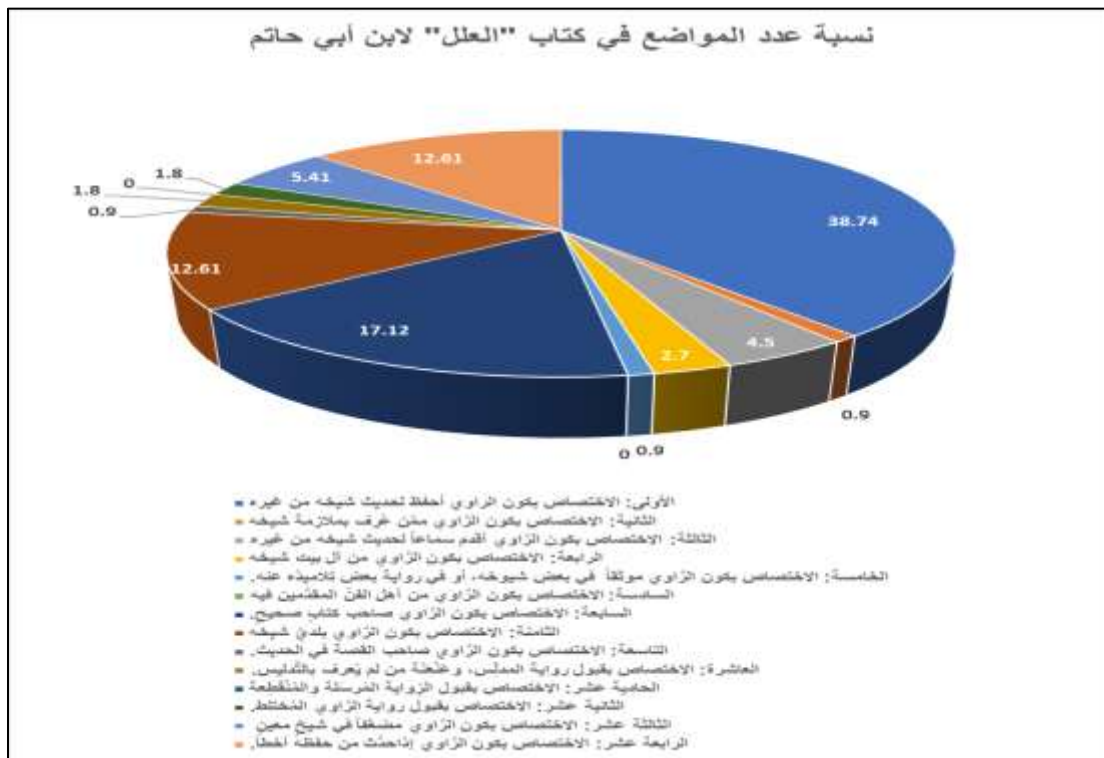
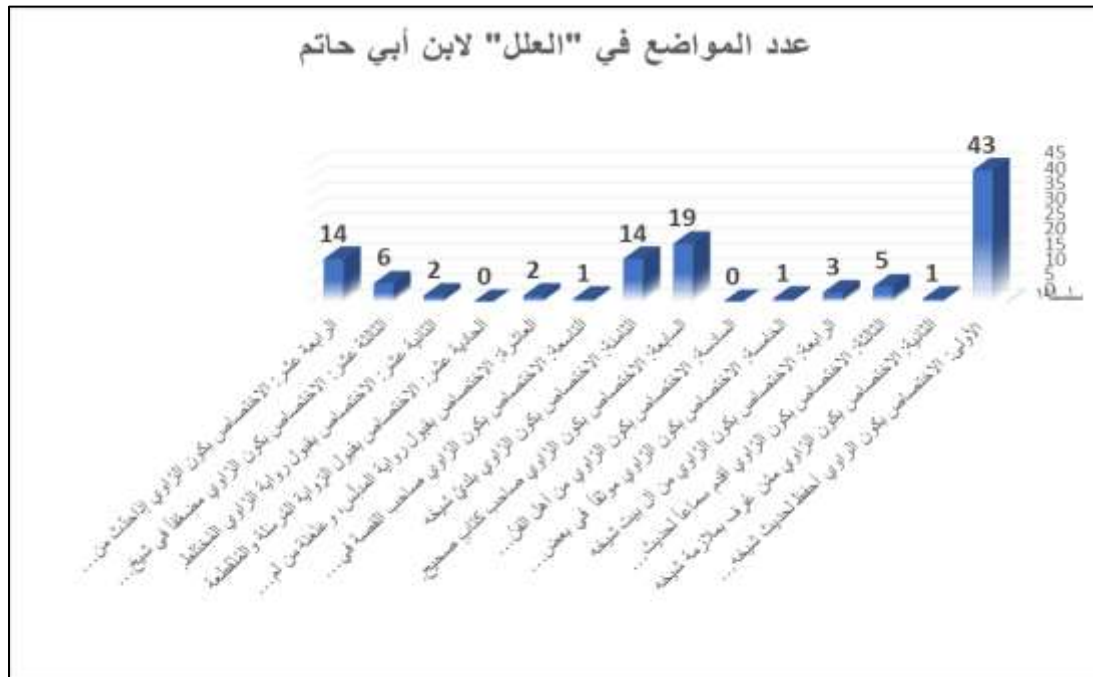


أما أهم نتائج الإحصاءات المتعلقة بكلّ كتاب من الكتابين على حدة فهي كما يلي:

أولاً: كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم:

كانت الصورة الأولى أكثر الصور استعمالاً عند الإمام أبي حاتم، حيث بلغ عدد مواضعها (٤٣) موضعاً، بنسبة: (٣٨,٧٤٪) من عدد مواضع الصور جميعاً في الكتاب نفسه، ثم تلتها الصورة السابعة وهي: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح، فكانت ثاني الصور استعمالاً فبلغ عدد مواضعها (١٩) موضعاً بنسبة: (١٢,١٧٪)، واحتلت المرتبة الثالثة الصورتان الثامنة، والرابعة عشر، فبلغ عدد مواضعها (١٤) موضعاً، بنسبة: (١٢,٦١٪)، أما الثامنة فهي: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه، وأما الرابعة عشر فهي: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأً.

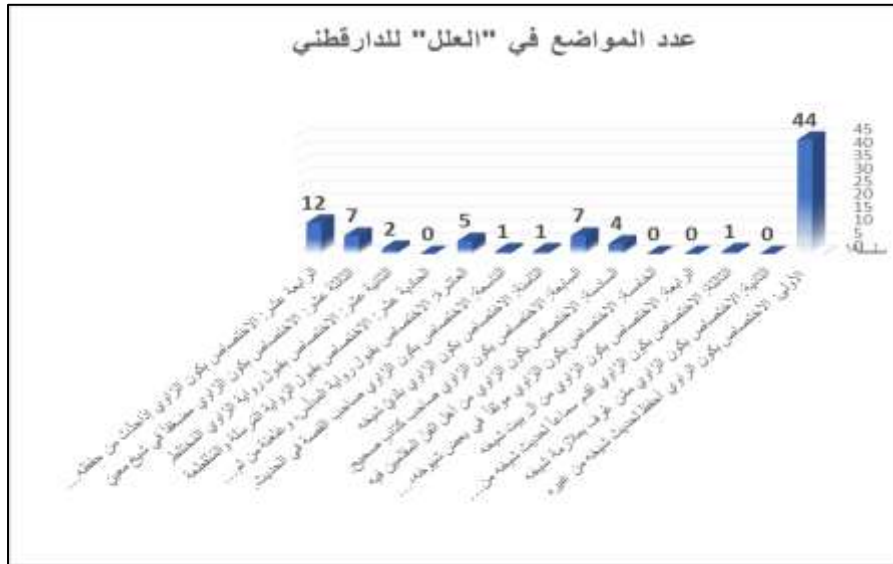
وفيما يلي رسمٌ بياني يوضح المواضيع في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم بالعدد والنّسب:

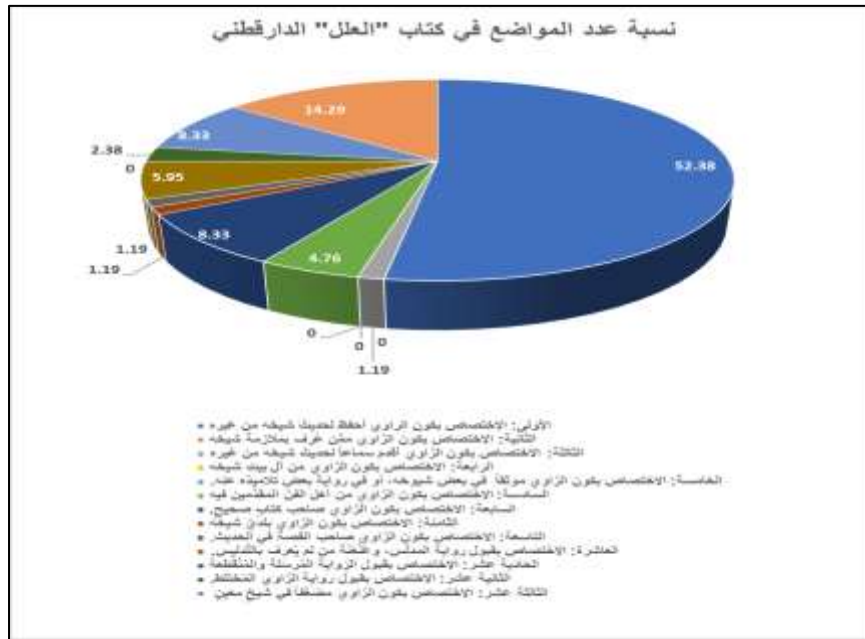


ثانياً: كتاب "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدّارقطني:

تصدّرت الصُّورة الأولى قائمة صور الاختصاص المستعملة في كتاب الدّارقطني، فكان عدد مواضع استعمالها عنده (٤٤) موضعاً، بنسبة: (٣٨, ٥٢٪) من عدد مواضع الصور جميعاً في الكتاب نفسه، وكانت المرتبة الثانية من نصيب الصُّورة الرابعة عشر وهي: الاختصاص بكون الرّاوي إذا حدث من حفظه أخطأ، فبلغ عدد مواضعها (١٢) موضعاً، بنسبة: (٢٩, ١٤٪)، وتلتها الصُّورة السابعة: الاختصاص بكون الرّاوي صاحب كتاب صحيح، فكانت في المرتبة الثالثة، وعدد مواضعها (٧) مواضع، بنسبة: (٣٣, ٨٪).

وفيما يلي رسمٌ بياني يوضح المواضع في كتاب "العلل" للدّارقطني بالعدد والنّسب:





ومن خلال الجداول التوضيحية، والرُّسوم البيانية التي تم عرضها، تتجلى عناية الإمامين بالصُّورة الأولى من صور الاختصاص، حيث بلغت ثلث عدد المواضع عند ابن أبي حاتم تقريباً، بينما استحوذت هذه الصُّورة على شطر عدد المواضع عند الدارقطني.

كما حظيت الصورتان السابعة والرابعة عشر بنصيب من اهتمام الإمامين كذلك، وانفرد الإمام أبو حاتم بإعطاء الصُّورة الثامنة نصيباً من عنايته عند التَّرجيح.

ومما تقدم يُلاحظ الفرق الكبير من جهة العدد بين مواضع استعمال الإمامين للصورة الأولى وبقية الصور، وهذا يكشف عن الصور الأكثر أثراً من الناحية العملية والتطبيقية، أضف إلى ذلك أن الصور الثانية، والثالثة، والرابعة تعد فروعاً للصورة الأولى، فهي أسباب لحفظ الراوي لحديث شيخه، قد يصرِّح بها الأئمة، وقد يقتصرون بذكر تقدُّم منزلة الراوي في الحفظ والإتقان عن شيخٍ معيَّن، دون ذكر سبب ذلك ذلك التقدُّم^(١).

وأبرزت المقارنة بين الكتابين رُجحان كفة الإمام أبي حاتم على الإمام الدارقطني، من جهة كونه أكثر استعمالاً للإعلال والتَّرجيح بصور الاختصاص، وقد يرجع السَّبب في ذلك إلى أنَّ الإمام الدارقطني لا يُصرِّح بسبب التَّرجيح دائماً، بينما يعتني ابن أبي حاتم بإيراد سبب

(١) بينت هذا عند تعريف هذه الصور في القسم النظري (ص: ٧٥).

الترّجيح مقارنةً بالدّارقُطني، وإن كانا يشتركان في الإعراض عن ذكر سبب التّرجيح في كثير من الروايات.

وبالترّجوع إلى الوراء قليلاً إلى ما تقدّم ذكره في مبحث الدّراسة التحليلية، تظهر الدّراسة أنّ هناك تناسباً وانسجاماً بين النتائج التي توصلت لها دراسة كتب الرّجال والعلل المتخبة، وبينما أسفرت عنه نتائج دراسة كتابي: ابن أبي حاتم، والدّارقُطني من جانبين:

١. توصلت الدراستان إلى أنّ الصّورة الأولى هي الأكثر استعمالاً.
٢. كشفت دراسة الكتب المتخبة التي أحصت الرّواة الموصوفين بالاختصاص، عن كون الصورتين السابعة، والرابعة عشر من الصور التي يكثر ذكرها في كتب التراجم، وتبعاً لذلك كثر استعمالها في كتابي "العلل" لأبي حاتم والدّارقُطني، أعني في جانب التّطبيق العملي.

وهذا يفسّر سبب حضور هذه الصور في استعمالات أبي حاتم، والدّارقُطني، وذلك لأنّها كانت محطّ اهتمام النّقّاد عند وصفهم لأحوال الرّواة في كتب التراجم، فكان لتلك الأقوال أثرٌ عملي عند الكلام على مروياتهم في كتب العلل.

وقد يرجع سبب كون تلك الصور أكثر ذكراً واستعمالاً كونها هي الصور الأكثر وجوداً في الواقع، ويعني هذا أنّ إتقان الرّواة لحديث شيوخ معينين كان هو الصّفة الغالبة التي تميّز بها عددٌ كبيرٌ من الرّواة، وهذا إذا ضمّمته إلى باقي صور الاختصاص، فإنّه يمكن القول بأنّ الاختصاص كان ظاهرةً في عصر الرّواية، تدلّ على عناية فائقة من الرّواة بمروياتهم.

الخاتمة

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي استوى على سوقه، وأوشك على تمامه وختامه، أحمد الله حمد الشاكرين على ما امتنَّ به عليَّ من إنجاز هذا البحث، الذي قضيت في كتابته زهاء أربع سنواتٍ، مررت فيها بعوائق وعقباتٍ، اعترت مسيري في أوقاتٍ كثيرةٍ، وكان من أبلغها صعوبةً ضيق الوقت - بسبب التأخر في تسجيل الموضوع - مع تشعب الموضوع، ولولا أنَّ الله تداركني بلطفه، ما استطعت إتمام هذا البحث، فله الحمد والشكر، والثناء، والمنَّة من قبل ومن بعد، إذ كنت أستمدُّ منه جلَّ وعلا العون، وألتمس منه التوفيق، وألجأ إليه لتيسير الصَّعب، وتذليل العسير.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصَّلتُ إليها من خلال هذا البحث، وتتلخَّص فيما يلي:

١. أنَّ المحدثين كان لهم ميزانٌ علميٌّ دقيقٌ في نقد الرجال، فقد كانوا يعتنون بكل ما يختص بالراوي، وبأحواله الدقيقة فلا يُغفلون منها شيئاً، لا سيما تلك التي يكون لمعرفة أثر كبيرٍ في الحكم على الراوي ومروياته، ويتجلى هذا من خلال ذكرهم لصفات الراوي المميزة له، ومعرفة هذا يفيد في الرد على من يطعنون في السُّنة الشريفة، ليروا جهد العلماء الدقيق المحكم في نقد الرواة، والإحاطة بأحوالهم، فهل بعد ذلك يُتَّهمون بعدم التدقيق في أحوال الرواة، وتمحيص المرويات؟!
٢. بلغ عدد صور الاختصاص التي ذكرتها في هذا البحث أربعة عشر صورة، تندرج تحت قسمين رئيسين، هما: الاختصاص بالتوثيق، والاختصاص بالتضعيف.
٣. أنَّ صورة الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره اشتملت على ثلاثة صورٍ تفرَّع عنها؛ لأنَّها أسبابٌ للحفظ عن الشيخ، وهي الاختصاص بكون الراوي ممن عُرِف بملازمة شيخه، وبكونه من آل بيته، وبتقدُّم سماعه من شيخه.
٤. ينبغي أن تراعى خصوصيات الرواة عند الحكم على الحديث، لكون هذا الاختصاص كاستثناءات من الحالة الأصلية للراوي في بعض الحالات، كما في الراوي الموثق في بعض شيوخه مثلاً، أو الراوي المضعف في بعض الشيوخ، أو الراوي المدلس الذي لا يُعرف بالتدليس عن شيوخٍ اختصَّ بهم، وغير ذلك من الخصوصيات المؤثرة.

٥. أن ثناء الأئمة على راوٍ بأنه صاحب كتاب صحيح، لا يلزم منه تضعيف حفظ الراوي دائماً _ وإن كان هو الغالب _ فإنَّ هناك من الرواة الثقات من وصفوا بصحة الكتب، مع سلامة حفظهم.
٦. أن اختصاص الراوي ببعض صور التوثيق قد يكون مدعاةً إلى قبول تفردّه عن شيخه المختصّ به، وقبول زيادته، وقبول رواية المختلط منهم، وقبول عنعنته وغير ذلك من الفوائد التي تستفاد من معرفة الرواة المختصين بالشيخ.
٧. ظهر لي من خلال جمع الرواة وحصرهم، أن بعضهم قد جمع أكثر من خصوصية، فيكون مثلاً: هو من أوثق الناس في شيخ معين، لكنّه مع ذلك مضعفٌ في شيخ آخر، مع كونه موصوفاً بالضعف عند التحديث من الحفظ، وهكذا، مراجعة ملاحق الرسالة تكشف عن هذا الأمر.
٨. قد يكون أحد الرواة من الثقات الأعلام لكنّه مضعفٌ في شيخ بعينه، ولم يذكر ذلك ابن حجر في "التقريب" أحياناً، ولا يذكر ذلك إلا في أحد كتب التراجم والرجال، ولهذا فإنَّ من يبحث في السُّنة ينبغي عليه سبر أحوال الرواة من خلال كتب التراجم، والعلل، ومعرفة ذلك من الأهمية بمكان، إذ قد يكون عدم التدقيق في هذا الأمر، والغفلة عنه، سبباً في الخطأ عند الحكم على حديثه، اعتماداً على جلالة الراوي وإمامته.
٩. ليس من شرط الاختصاص أن ينفرد راوٍ واحدٌ عن شيخه بمزّيّة معينة، بل قد يشترك معه أكثر من راوٍ في تلك المزيّة.
١٠. أن الراوي إذا كان بلديّ شيخه، أو بارعاً في فنٍّ معيّن، أو صاحب القصة في الحديث؛ فإنّه يتميّز في هذه الصُّور الثلاث بمزيدٍ عناية، وخبرة بما اختصّ به، فيكون حديثه مقبولاً أو مرجّحاً في مجال اختصاصه، فبلديّ الشَّيخ أخبرٌ به من الغريب، وصاحب الفنّ أعلم به من غيره، وصاحب القصة أعرف وأدرى بتفاصيلها ممّن سمعها.

١١. معرفة الاختصاص تفيد في الترجيح بين الرواة عند الاختلاف، لكن قد يختلف النقاد في المرجح منهم إذا اختلف بالرواية أكثر من قرينة، فربما يرجح أحدهم بالاختصاص، والآخر بقرينة أخرى يرى أنها أقوى وأمتن، ويرجع هذا لاختلاف أنظارهم واجتهادهم، فهو كاختلافهم أحياناً في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً بحسب ما يترجح عند كل واحد منهم.

١٢. اعتنى الإمامان البخاري ومسلم باختصاصات الرواة، وذلك عن طريق قاعدة الانتقاء التي يتبعونها في إخراج روايات بعض الرواة المتكلم فيه، ولهذا حرص الإمام ابن حجر عند كلامه على الرواة المتكلم فيهم في مقدمة الفتح "هدي الساري" على التأكيد والتنويه بأن ذلك من باب الانتقاء، وأن ذلك تبين له من استقراءه لصنيع البخاري، وإلى ذلك أشار ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم"، ولذا حرصت على وضع بعض الأمثلة التطبيقية للإشارة إلى منهجهما في الانتقاء، والذي يتبين منه بعض صور اختصاص الرواة.

١٣. أن صحة الوجه عن راوٍ معين وترجيح الأئمة لذلك الوجه لا تستلزم صحة الحديث وقد تبين هذا عند دراسة حديث: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌ، وَلَا مَنَانٌ...» وحديث: «كَيْفَ صَنَعَ عَلِيٌّ ﷺ فِي سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى؟...» فقد يصح الوجه مع ضعف الحديث.

١٤. بلغ عدد الرواة الموصوفين بصور الاختصاص الأربعة عشر الذين حصرتهم من الكتب الخمسة المنتخبة، وهي: "العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله"، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي، و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، (٥٨٨) راوياً بالمكرر، وبدون المكرر (٤٣٥) راوياً.

١٥. بلغت عدد الرواة الموصوفين بإحدى صور التوثيق (٣١٠) راوياً، بعد حذف الرواة المكررين في أكثر من صورة.

١٦. بلغت عدّة الرواة الموصوفين بإحدى صورتَي الاختصاص بالتّضعيف (١٢٥) راوياً بعد حذف المكرر.

١٧. بلغ عدد الرواة الموصوفين بصور الاختصاص من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي السّاري": بدون المكرر (٩٢) راوياً، وبالمكرر (١٢٨) راوياً، كان نصيب الرواة المختصين منهم بالتّوثيق (٧٣) راوياً بالمكرر، كما بلغ عدد الرواة المختصين بالتّضعيف (٥٥) راوياً بالمكرر.

١٨. ظهر لي من نتائج الإحصاءات أنّ أكثر صور الاختصاص وجوداً في أقوال النّقاد، في تراجم الرواة المذكورة في الكتب المتخبة، الصّورة الأولى من صور الاختصاص وهي: الاختصاص بكون الرّاوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، وعددهم (١٦٦) راوياً، بنسبة: ٢٣، ٢٨٪.

١٩. تبين لي عناية مصنّفي الكتب المتخبة بذكر اختصاصات الرواة، من خلال انتقائهم لأقوال النّقاد التي تذكر هذه الاختصاصات، بحيث يمكن أن أصنفها في طليعة المصادر التي يرجع إليها من يريد معرفة اختصاصات الرواة.

٢٠. من خلال الاستقراء التّام "لتهذيب التهذيب" وجدت أنّ ابن حجر ممّن له عناية بالغة ببيان اختصاصات الرواة، ويشهد لذلك كتاب "تهذيب التهذيب" فهو يُعنى فيه بنقل أقوال النّقاد الذين وُصفوا الرواة بالاختصاص، ولا يكاد يفوته شيءٌ في هذا الباب، و"تقريب التهذيب" على اختصاره يعتني بذلك أيضاً، ثمّ يأتي بعده في العناية بذلك ابن رجب في "شرح علل التّرمذي" وابن أبي حاتم في "الجرح والتّعديل".

٢١. كشفت الدّراسة عن عدم إفصاح النّقاد دائماً عن سبب اختصاص الرواة بالحفظ عن شيوخهم، ولهذا تفوّقت الصّورة الأولى على بقية الصور الفرعية المندرجة تحتها.

٢٢. أوضحت الدّراسات الإحصائية انعدام ذكر صورة الاختصاص بكون الرّاوي صاحب القصة.

٢٣. كشفت الدراسة المتعلقة بما أورده ابن حجر في مقدمة فتح الباري الموسومة "بهدي الساري" عن تصدر الصورة الثالثة عشر وهي: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين قائمة صور الاختصاص التي وصف بها ابن حجر الرواة، فبلغ عدد الرواة الموصوفين بها (٣٦) راوياً، بنسبة: (١٣، ٢٨٪) من العدد الكلي للرواة.

٢٤. تعطي الدراسات الإحصائية القارئ انطباعاً عاماً عن الرواة، عن اشتراك الرواة مع أئمة النقد في الحرص على المرويات والعناية بها، فكلٌ منهم قام بالواجب الذي يقع على عاتقه تجاه حفظ السنة وصيانتها، وظهر ذلك من خلال النصوص المتوافرة التي تحكي خصوصيات الرواة، والعدد الكبير الذي تميز منهم بتلك الخصوصيات.

٢٥. ألمحت الدراسات الإحصائية إلى أن إتقان الرواة لحديث شيوخ معينين، كان هو السمة الغالبة التي تميز بها عددٌ كبيرٌ من الرواة، وهذا إذا ضُمَّ إلى باقي صور الاختصاص، فإنه يمكن القول بأن الاختصاص كان ظاهرةً في عصر الرواية تدلُّ على عناية فائقة من الرواة بمروياتهم.

٢٦. بلغ العدد الكلي للمواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم والدارقطني إحدى صور الاختصاص (١٩٥) موضعاً، كان نصيب الإمام أبي حاتم منها (١١١) موضعاً، بنسبة: (٩٢، ٥٦٪)، ونصيب الإمام الدارقطني (٨٤) موضعاً، بنسبة: (٤٣، ٠٨٪).

٢٧. تصدرت الصورة الأولى من صور الاختصاص، وهي: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، ذروة سنام الصور، فكانت أكثرها استعمالاً، وأعلاها نسبةً، فقد استعملها أبو حاتم في (٤٣) موضعاً من كتابه، بنسبة: ٢٢، ٠٥٪، بينما استعملها الدارقطني في (٤٤) موضعاً من كتابه، بنسبة: ٢٢، ٥٦٪، وهاتان النسبتان نسبةً إلى العدد الكلي للمواضع في الكتابين.

٢٨. تفوق الإمام أبو حاتم في استعمال صور الاختصاص على الإمام الدارقطني من حيث الجملة.

٢٩. أبرزت المقارنة بين كتابي "العلل" لابن أبي حاتم، والدَّارِقُطْنِي، رُجْحَان كُفَّة الإمام أبي حاتم على الإمام الدَّارِقُطْنِي، من جهة كونه أكثر استعمالاً للإعلال والترجيح بصور الاختصاص.

٣٠. أن هذا البحث قد حوى مادةً علميةً كبيرةً يمكن الرجوع إليها، واستصحابها أثناء الحكم على حديثٍ عددٍ كبيرٍ من الرواة، فقد جمعتُ فيه ما وقفت عليه من خصوصياتهم في الكتب المتخبة للدراسة، وأودعتهم في ملاحق البحث، وقد اجتهدت في ذلك، فما فاتني منه فهو راجعٌ إلى الضَّعف البشري، والحجم الكبير للكتب المتخبة، فآلتبس العذر من القارئ الكريم.

أهم التوصيات:

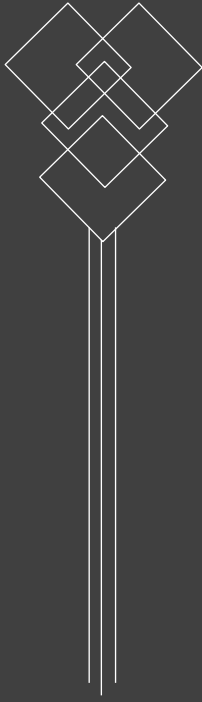
١. أوصي نفسي أولاً، والباحثين والباحثات ثانياً بالعناية بقراءة المطولات علمة، وما كانت متصلةً بموضوع البحث الذي هم بصددَه خاصّةً، فهي توسّع أفق الباحث، وتساعد في توليد الموضوعات البحثية، وتسهم في بناء الباحث علمياً، وتقوِّي لغته العلمية، وتجعله متمكناً من موضوع بحثه، وتكسبه ملكةً في فهم نصوص الأئمة، ويتنفع منها ما لا يتنفع به لو اكتفى بالرجوع إلى مواضع معيّنة من المصادر التي لها صلةٌ بالموضوع.
٢. أن تعني مقرّرات الجرح والتعديل في الجامعات العربية والإسلامية، بتوضيح وجود ظاهرة الاختصاص في الرواية وبيان صورها، والرواة الموصوفين بها بحيث يتم استصحابها عند الحكم على الحديث.
٣. تبين لي من خلال هذا البحث أن هناك بعض الصور لازالت بحاجة إلى دراسةٍ تطبيقيةٍ خاصةٍ بها استكمالاً لما تمّ في هذا البحث، للتوصّل إلى الأثر العملي لهذه الصورة، من ذلك:
 - صورة الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره، لا زالت بحاجةٍ إلى جمع أحاديث كلّ راوٍ من الرواة الأثبت في شيخ معين في الكتب الستة، وبيان أثر هذا الاختصاص في ترجيح رواياته على غيره، وكم مرة رجّحت روايته على غيره، وهل رجّحت روايته على غيره دائماً؟

- صورة الاختصاص بتقديم رواية صاحب القصة، لا زالت بحاجة إلى دراسة وبحثٍ باستقراءها من مصنفات متون السنة، وشروحها، ودراسة نماذجها وأمثلتها، لمعرفة مدى استعمال الأئمة لها، وأثرها في الترجيح، ولم أجد في حدود اطلاعي من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل.
 - صورة الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه، لا زالت بحاجة إلى دراسة، بجمع روايات الرواة التي رجّحت بهذه الصورة، إمّا تصريحاً، أو استنباطاً، وتدرس مروياتهم، ويبيّن أثر هذا الاختصاص على مروياتهم.
 - صورة الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه، لا زالت بحاجة إلى دراسة، بجمع المرويات التي رواها الأثبات عن شيوخهم من آل بيتهم، ويبيّن أثر ذلك على مروياتهم من جهة الإتيان والضبط.
 - صورة الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المقدمين فيه، لا زالت بحاجة إلى دراسة، بجمع مرويات الرواة الموصوفين بهذه الصفة، كمرويات الرواة الذين كانوا أئمة في التفسير، أو في المغازي، أو في القراءة، وبيان أثر ذلك على قبول المحدثين لها، فقد بحثت بعض الأبحاث تساهل المحدثين في قبول روايات المفسرين مثلاً، لكنها لم تبحثه - في حدود اطلاعي - باعتباره اختصاصاً لهؤلاء الرواة، قد يؤدي إلى قبول مروياتهم مع ضعفهم في الحديث.
٤. ضرورة فهم أقوال النقاد في كلامهم عن الرواة، وفي قواعد علوم الحديث على ضوء تطبيقاتهم العملية على الأحاديث، وعدم الاقتصار في فهمها على قواعد علوم الحديث التي وضعها المتأخرون، لأنّ بعض تلك القواعد ومصطلحاتها مغايرٌ لاستعمالاتهم وتطبيقاتهم، ولا يصحّ محاكمة نصوصهم وأقوالهم لتلك القواعد والتعسف في تطبيقها، وادعاء مخالفتهم لها؛ لأنّها وضعت بعد عصرهم، والفهم الصحيح لمصطلحاتهم يكون بالرجوع إلى استعمالهم هم، لا ما وضعه غيرهم، وقد أفدت في هذه القضية من كتاب "شرح نزاهة النظر" للدكتور إبراهيم اللاحم فقد عني بتوضيح

ذلك آيًّا عناية، ويظهر في هذا البحث مثالٌ على هذه القضية عند الكلام عن مصطلح الحسن عند الإمام البخاري، وأَنَّه كان عنده بمعنى الصَّحيح، وقد أفدت ذلك من دراسة الدكتور خالد الدريس لمراده في كتابه "الحديث الحسن لذاته ولغيره" وقد ذكرت ذلك في موضعه^(١).

هذا، وأرجو أن أكون قد وفَّقت إلى بحث هذا الموضوع بما يجلي أصوله وقواعده، ويُشرف على أمثله وشواهده، حتَّى يكون داني القطاف، مُذلل السَّبيل. و صلى الله وسلم على عبده ورسوله، المصطفى لوجيه، والمنتخب لرسالته، المختصَّ بفتح رحمته، وختم نبوته، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم على سنته، والحمد لله رب العالمين.

(١) (ص: ٢٦٧).



الفهارس العامة

تتضمن على:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤ - فهرس البلدان والأماكن.
- ٥ - فهرس الألفاظ الغريبة.
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٧ - فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة		
﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْنَ فَتَرَوْهُ وَجْهَ اللَّهِ﴾	١١٥	٤٥٤
﴿مَا وَلَيْهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ إِلَهٌ كَأَنَّهُمْ إِلَهٌ﴾ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾	١٤٢	٤٥٤
﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾﴾	١٤٤	٤٥٤
الأنفال		
﴿إِنَّ سَرَ أَلْدَوَابِ عِنْدَ اللَّهِ الْصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾	٢٢	٣٥٢
التوبة		
﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	٢-١	٤٦١
الرعد		
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾	٣٨	٤١٢، ٤٠٤
مريم		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا﴾	٨٣	١٤٦
النمل		
﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَجَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوٍّ ذَاخِرِينَ﴾	٨٧	٣٥٧
فصلت		
﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ﴾	٢٢	٢٧٩

٢- فهرس الأحاديث والآثار

#	طرف الحديث	رقم الصفحة
١.	أَتَانِي دَاعِي الْجَنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ	٤٤٢
٢.	أَتَوَضَّأْتُ حِينَ أَقْبَلْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ!	٣٨٥
٣.	أَحَابِسْتُنَا هِيَ	٤٨٢
٤.	إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ	٤١٥
٥.	إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ	٣٦٥
٦.	إِذَا جَاوَزَ الْحِثَانُ الْحِثَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ	٤١٦، ٤١٦
٧.	إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّذَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ	٤٢٠
٨.	إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْحِثَانُ الْحِثَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ	٤١٤
٩.	إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ	٥١٧
١٠.	إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ	٢٥٩
١١.	أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ	٢٦٧
١٢.	أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: لَا	٤٤١
١٣.	أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمِمَّ تَضْحَكُ؟	٣٦٧، ٣٦٩
١٤.	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لَوْتٍ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ	٥١
١٥.	إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ	٥١٧
١٦.	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا	١٩٥
١٧.	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ	٢٦٦
١٨.	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ	٤٦٢

#	طرف الحديث	رقم الصفحة
١٩.	أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة	٤٢٦
٢٠.	أن النبي ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ	٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦
٢١.	أن النبي ﷺ مَسَحَ مَرَّةً	٤٨٤
٢٢.	أن النبي ﷺ نهى عن التَّبَتُّلِ	٤٠٣
٢٣.	أن النبي ﷺ وَمَيْمُونَةٍ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ	٢٧٨، ٢٦٩
٢٤.	أن رسول الله ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ	٤٢٣
٢٥.	إن رسول الله ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيِّتٍ	٤٥٠
٢٦.	أنَّ عُمَرَ قُتِلَ وَهُوَ ابْنُ (٦٣) سَنَةً	٢٩٨
٢٧.	إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سَعَى الْعَبْدُ	٢٣١
٢٨.	إِنَّ مَعَ الْعُلَامِ عَقِيقَةً	٤٢٨
٢٩.	أَنَا ابْنُ سَعٍ، أَوْ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ	٣٠٣، ٣٠٠
٣٠.	أَنَا ابْنُ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ، أَوْ ثَمَانٍ،	٣٠٣، ٢٩٨
٣١.	انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ	٥٠
٣٢.	إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ	٤١٥
٣٣.	أنه ﷺ سأل في تلك القصة هل تزوجت؟	٣٤٦
٣٤.	أنه دَخَلَ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ	٤١٢
٣٥.	إنَّه قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ	٣٦٥
٣٦.	أنه كانت له خَرَزَةٌ يداوي بها المرضى	١٧٩
٣٧.	أنه كره بيع الحيوان باللحم	٤٥٠
٣٨.	أنها كانت تكون حَائِضًا لَا تُصَلِّي	٣٦٣
٣٩.	إِنِّي مُسْتَتِرٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ	٢٧٩

#	طرف الحديث	رقم الصفحة
٤٠.	البئر جُبَار	٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨
٤١.	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ نَخْلٍ	٣٤٥
٤٢.	خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ	٣٤٥
٤٣.	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ	٤١٨
٤٤.	دية الخطأ خمسة أخماس	٤٤٦
٤٥.	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ هَذَا	٤٢٧
٤٦.	سَلَكَ بِهِ طَرِيقَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما	٣٠٦
٤٧.	صَدَقَ عُمَرُ	٤١٩
٤٨.	عَجِبْتُ لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَ الْمُؤْمِنِ كُلُّهُ لَهُ خَيْرٌ	٣٦٧، ٣٦٩
٤٩.	عَلَى رِسْلِكُمَا إِنَّمَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيٍّ	٤٨٢
٥٠.	قال علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني	٢٧٧
٥١.	قال لي محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟	٤٠٧
٥٢.	قُلِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ	٥٠٦
٥٣.	قَلَّمَا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَ فِيهَا	٤٠٨
٥٤.	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ	٥١٧، ٥٢٢
٥٥.	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ	٤٢٦
٥٦.	كَانَ أَوَّلُ مَا نُسَخَ مِنَ الْقُرْآنِ الْقِبْلَةُ	٤٥٤
٥٧.	كَانَ يُسْتَعَذَّبُ لَهُ الْمَاءُ	١١١
٥٨.	كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى غُبَارِ مَوْكِبِ جَبْرِيلَ عليه السلام	٤٧٥

#	طرف الحديث	رقم الصفحة
٥٩.	لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا	٣٨٣، ٣٧٣
٦٠.	لا نكاح إلا بولي	٣٢٨، ٣١٣، ٣١٣ ٧٦١، ٣٢٨، ٣٢٨
٦١.	لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ	٣٣٨
٦٢.	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌ	٥٥١، ٣٩٢
٦٣.	لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرِزْقِهَا	٤٦٣
٦٤.	لَقَدْ ظَلَمَ مَنْ مَنَعَ بَنِي الْأُمِّ	٢٣٨
٦٥.	لكل داء دواء	١٣١
٦٦.	لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ	٣٣١
٦٧.	اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ دَعَا لِأَهْلِ مَكَّةَ	٢١٢
٦٨.	اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى	٩٠
٦٩.	مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ	٤٨٢
٧٠.	مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْبَعُ مِنَ الدَّقْلِ	٢٠٤
٧١.	مَا لَكَ يَا جَابِرُ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْطَأَ بِي جَمَلِي	٣٤٥
٧٢.	مَا مِنْ رَجُلٍ يَنْتَهَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	٤٩٩
٧٣.	مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ	٢٩٨
٧٤.	مَنْ أَعْتَقَ شَرَّكَ لَهُ فِي عَبْدٍ	٢٢٠
٧٥.	مَنْ أَعْتَقَ شَرَّكَ مَمْلُوكًا وَعِنْدَ الَّذِي أَعْتَقَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ضَمِنَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ	٢٣٠
٧٦.	مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شَقِصًا فِي عَبْدٍ	٢٣٤
٧٧.	مَنْ آلَ مُحَمَّدٍ؟	٩٠

#	طرف الحديث	رقم الصفحة
٧٨.	من قتل عبده قتلناه	٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٧
٧٩.	النَّارُ جُبَّارٌ	١٧٥، ٢٤٧، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٥، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٧، ٢٥٧
٨٠.	النُّجُومُ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ	٤٦١
٨١.	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ	٤٤٩
٨٢.	نَهَى عَنْ تَلْقِي السِّلْعِ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا الْأَسْوَاقُ	٣٣٨
٨٣.	هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، قَتَلَ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ	٤٩٣
٨٤.	هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ	٣٥٢
٨٥.	هُوَ لَكُمْ حَقٌّ، وَلَكِنِّي مُحَارِبٌ مُعَاوِيَةَ	٣٠٦
٨٦.	وَالجُبُّ جُبَّارٌ	٢٥٨
٨٧.	وَقَعَ فَرَعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَكَبَّ جُلَيْبٌ	٤٩٣
٨٨.	وَيُلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	٤٧٢
٨٩.	يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ	٣٨٥
٩٠.	يَا سَلَمَةَ، هَبْ لِي الْمُرَاةَ.	٣٤١

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم

#	العلم	رقم الصفحة
١.	أبان بن أبي عيَّاش فيروز البصري	٤٩٥
٢.	أبان بن صَمْعَةَ الأنصاري البصري	١٦٦
٣.	أبان بن عثمان بن عفان الأموي المدني	٤٥١
٤.	أبان بن يزيد العطار البصري	٣٩٥
٥.	إبراهيم بن الحَجَّاج بن زيد السَّامي	١٩٨
٦.	إبراهيم بن الحسين بن علي الكسائي	٨٠
٧.	إبراهيم بن العبَّاس السامري	١٦٧
٨.	إبراهيم بن بَشَّار الرَّمَّادي	٢٧٣، ٥٧
٩.	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	٣٤٧
١٠.	إبراهيم بن سعيد الجوهري	٢٥٩
١١.	إبراهيم بن طَهَّان بن شُعَيْب الهروي	١٠٦
١٢.	إبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيْد الرَّقَائِقي	٢٨٢
١٣.	إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب	٤٦٦، ٤٣٦، ١٦٦
١٤.	إبراهيم بن محمد بن عَرَّعَةَ السَّامي	٤٩٤
١٥.	إبراهيم بن موسى بن يزيد التَّمِيمِي أبو إسحاق الفراء الصَّغِير الرَّازِي	١٠٦
١٦.	إبراهيم بن ميمون الصَّائِغ المَرْوَزِي	٢٣٢
١٧.	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخَعِي	٧٤

#	العلم	رقم الصفحة
١٨.	ابن عمر بن أبي سَلَمَة القرشي المخزومي	٢٠٣
١٩.	أبو الأحوص سَلَام بن سُلَيْم الحنفي مولاهم	٣٠٠، ٢٠٧
٢٠.	أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الدَّورقي	٤٧٦
٢١.	أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل	٤٣٧
٢٢.	أبو بَرَزَة الأسلمي	٤٩٥
٢٣.	أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي	٣٥٨
٢٤.	أبو جعفر، عبد الله بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن العباس	١٦٦
٢٥.	أبو خالد الدَّالاني الأسدي	٢٣٢
٢٦.	أبو سَلَمَة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري	٢٤٩
٢٧.	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي	١٥٣، ١٥٣، ١٥٣، ١٥٣، ٤٦، ٤٤١، ٤٤١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٣، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٧، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٧
٢٨.	أبو يحيى القَتَّات الكوفي	٤٩٩
٢٩.	أبي العُشراء الدَّارمي	٥٢
٣٠.	أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر العبدي	١٩١
٣١.	أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني	١٥٢
٣٢.	أحمد بن خالد بن موسى الوهبي	٣٠٩

#	العلم	رقم الصفحة
٣٣.	أحمد بن سعد بن أبي مريم	٢٦٥، ٢٦٣
٣٤.	أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي	١٨٣
٣٥.	أحمد بن صالح المصري	٥٦، ٢٢٤، ٣٩٤، ٤٥٦، ٤٨٦، ٥٠٧
٣٦.	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب الفهمي	٨٣
٣٧.	أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي	٥١٣، ٥١٤، ٥١٤، ٥١٥
٣٨.	أحمد بن عمر بن حفص الوكيعي	٢٨٨
٣٩.	أحمد بن محمد بن ثابت أبو الحسن ابن شَبْوَيْه	١٧٥، ٢٥٥
٤٠.	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني	٢٧٢
٤١.	أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة	٣٠٤
٤٢.	أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال	٢٥٤
٤٣.	أحمد بن محمد بن هانئ الطائي ويقال الكلبي الأثرم	١٣٦
٤٤.	أحمد بن منصور بن سيّار البغدادي الرّمادي	٢٥٦
٤٥.	آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني	٢٠٠
٤٦.	أسامة بن زيد اللّيثي	٢٣٠
٤٧.	إسحاق ابن سليمان الرّازي	٤٨٨
٤٨.	إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحَنْظَلِي أبو محمد ابن راهويه	٥١٨
٤٩.	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري	٢٥٤

#	العلم	رقم الصفحة
٥٠.	إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن حكيم	١٠٧
٥١.	إسحاق بن وهب بن عبد الله الطُّهْرُمُسي	١٢١
٥٢.	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّيِّعي	٢٠٩، ٣١٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٥، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٩٩، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٣٨، ٤٣٩
٥٣.	إسماعيل أبي أُويس عبد الله بن عبد الله بن أُويس	٣٣٨
٥٤.	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ابن عُلَيَّة	٧٢
٥٥.	إسماعيل بن أبي خالد البَجَلِي	٤٣٨، ٧٥
٥٦.	إسماعيل بن أُمَيَّة بن عمرو بن سعيد بن العاص	٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٦
٥٧.	إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل الملائي	٣٩٩
٥٨.	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي	٣٥٥
٥٩.	إسماعيل بن عِيَّاش بن سليم العنسي	٩٥
٦٠.	إسماعيل بن يعلى، أبو أمية الثقفي البصري	٤٥٢
٦١.	أشعث بن سَوَّار الكِنْدِي النَّجَّار الأفرق الأثرم	٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٥، ٣٩٤
٦٢.	أشعث بن عبد الملك الحُمُراني	٤٠٤، ٤٠٤
٦٣.	إياس بن سَلَمَة بن عمر بن الأكوع	٩٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٢، ٣٤٤
٦٤.	أيوب بن أبي تَمِيمَة كَيْسَان السَّخْتِيَّاني	٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٣٦٦، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٩
٦٥.	أيوب بن سُويد السَّيَّباني	٩٩

#	العلم	رقم الصفحة
٦٦.	بُسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي	٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨١
٦٧.	بُشر ابن السري أبو عمرو الأفوه	٤٥٨
٦٨.	بُشر بن بكر التنيسي	٣٧٨
٦٩.	بُشر بن عمر بن الحكم الزهراني	٢٦٣
٧٠.	بُشر بن منصور السليمي	٣٢٨، ٣١٩، ٣١٧
٧١.	بُهز ابن أسد العمي	٣٩٤، ٣٧١
٧٢.	بُهز بن حكيم بن معاوية القشيري	٥٢
٧٣.	ثابت بن أسلم البثاني	٤٩٣، ٣٦٨، ١٩٥
٧٤.	ثابت بن زهير	٤٥٢
٧٥.	جابان غير منسوب	٤٠١
٧٦.	جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي	٢٧٧، ٢٧٦
٧٧.	جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي	١٦١، ١٨٧، ٢٢٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٣٦، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٨، ٤٧٩
٧٨.	جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي	٤٠٠، ٣٩٣
٧٩.	جعفر بن بُرقان الكلابي	٤٨٩
٨٠.	جعفر بن سليمان الضبعي	١٩٦
٨١.	جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي	٣٢٨، ٣١٧
٨٢.	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	٣١٠

#	العلم	رقم الصفحة
٨٣.	جُلَيْب	٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧
٨٤.	جُوَيْر بن سعيد الأزدي	١٠٣
٨٥.	جويرية بن أسماء بن عبيد الضُبَعي	٢٢٨، ٢٣٥
٨٦.	الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب	٣٣٦، ٣٣٧
٨٧.	الحارث بن يزيد العُكَلي	٥٠٢
٨٨.	حبيب بن أبي ثابت أبو يحيى الكوفي	١٣٧، ٢٣٢، ٢٨١، ٣٢٢، ٣٥٨
٨٩.	حبيب بن الشهيد الأزدي	٤٣٤
٩٠.	حَجَّاج بن المنهال الأنماطي	٤٣٢
٩١.	حَجَّاج بن حمزة بن سُويد أبو يوسف الخُشَّابي	٣٥٧
٩٢.	حَجَّاج بن مُحَمَّد المَصِّيبي	١٢٨، ٢١٩
٩٣.	حَرَمَلَة بن يحيى بن عبد الله بن حَرَمَلَة بن عمران التُّجَيْبي	٧٨، ٧٩
٩٤.	الحسن بن أبي الحسن البصري	٤٠٥، ٤٠٨، ٤١١، ٤٢١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٣، ٤٦٩
٩٥.	الحسن بن الحرّ بن الحكم الجُعُفي أو النّخعي	٥٠٧
٩٦.	الحسن بن عُمارة البَجَلي	٢٩٢
٩٧.	الحسين بن الحسن بن حرب السُّلَمي أبو عبد الله المَرْوَزِي	٣١٨
٩٨.	الحسين بن علي بن الوليد الجُعُفي الكوفي	٥١١
٩٩.	الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن مُحَرَّر	١٧٧، ٢٨٨

#	العلم	رقم الصفحة
١٠٠.	حُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمي	١٣٦
١٠١.	حُصَيْن بن نُمَيْر الواسطي	١٦٤
١٠٢.	حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي	١٠٥
١٠٣.	حفص بن عمر أبو عمر الضَّرير الأكبر البصري	١٩٩
١٠٤.	حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدُّوري	١٠٤
١٠٥.	حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة	٥٢٠
١٠٦.	حفص بن غياث النخعي	١٨٨، ١٣٥، ٤٥
١٠٧.	الحكم بن عُتَيْبَة الكِندي	٧٤
١٠٨.	الحكم بن نافع البَهراني أبو اليمان الحمصي	٤٨٨
١٠٩.	حمَّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري	٥١٢، ٥٠٠
١١٠.	حمَّاد بن أسامة الهاشمي مولا هم أبو أسامة الكوفي	٧٩
١١١.	حمَّاد بن زيد بن درهم الإمام أبو إسماعيل الأزدي	٣٠٦، ٢٢٧، ٢٠٢، ١٢٩، ٨٥، ٧٢، ٣٦٨، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٠٩، ٣٠٧، ٤٧٣، ٤٣٦، ٤٣١، ٤٣٠، ٣٨٧
١١٢.	حمَّاد بن سَلَمَة بن دينار البصري	٤٩٥، ١٩٨
١١٣.	حمزة بن محمد بن علي بن العَبَّاس أبو القاسم الكِناني	١٥٩
١١٤.	حميد بن أبي حميد الطَّويل	٤٠٨، ١٩٨، ١٣٣، ٨٧
١١٥.	حُمَيْد بن هلال العَدوي	٤٧٨
١١٦.	حَنْبَل بن إسحاق بن حَنْبَل بن هلال	١٠٨

#	العلم	رقم الصفحة
١١٧.	حَوْثَب بن مسلم الثقفي	٤٣٣، ٤٣٣، ٤٣٤
١١٨.	خارجة بن مصعب بن خارجة الضُّبَعي	١٣١
١١٩.	خالد بن الحارث أبو عثمان الهجيمي	٥٥
١٢٠.	خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد المُرَني	١٦٤
١٢١.	خالد بن نَجِيج المصري	٤٥٦
١٢٢.	خِشَف بن مالك	٤٤٦، ٤٤٧
١٢٣.	خُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَري	١٠٤، ٤٤٣
١٢٤.	داود بن أبي هند القُشَيري	٧٢، ٤٥٩
١٢٥.	داود بن عبد الرحمن العطار	٢٤٢
١٢٦.	دَيْلم بن غَزْوان العبدي	٤٩٤، ٤٩٦
١٢٧.	ذَكْوَان أبو صالح السَّمان الزَّيات المدني	٢٤٩، ٣٣٤
١٢٨.	ربيع بن أنس الخراساني البكري	٥٣، ٣٧٤
١٢٩.	رَوْح بن عُبادة بن العلاء بن حَسَّان القَيْسي	١٩٩، ٢٧٤
١٣٠.	زاذان أبو عمر الكِندي	١٧٣
١٣١.	زائدة بن قدامة الثَّقَفي	١٦٤
١٣٢.	زَرَّ بن حُبَيْش بن حُبَاشة الأسدي	٣٦٠، ٣٦٠
١٣٣.	زهير بن حرب بن شَدَّاد أبو خَيْثَمَة النَّسائي	٢٧٣
١٣٤.	زهير بن محمد التَّميمي	١٨٩
١٣٥.	زهير بن معاوية بن حُدَيْج أبو خَيْثَمَة الجُعَفي	٢٠٨، ٥٠٨، ٥١٣
١٣٦.	زياد بن حَسَّان بن قُرَّة الباهلي المعروف بالأعلم	١٨٢، ١٨٣
١٣٧.	زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخُراساني	٢٦٤

#	العلم	رقم الصفحة
١٣٨.	زياد بن عبد الله بن الطُّفيل العامري البكائي	٤٢٧
١٣٩.	زياد بن كُليب الحَنْظلي أبو مَعْشَر الكوفي	٤٩٩
١٤٠.	زيد بن أبي أنيسة الجَزَري	٢٩١
١٤١.	زيد بن أسلم العَدَوِي	٤٤٩، ٣٣٣
١٤٢.	زيد بن الحُبَّاب أبو الحسين العُكْلي	٣١٥
١٤٣.	سالم بن أبي الجعد رافع الغَطَفاني	٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧
١٤٤.	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٩٨، ٢٩٨، ٢٤٨، ٢٣٢، ٦٩ ٣٠٥، ٣٠٥، ٣٠٣
١٤٥.	سَرَّار بن مُجَشَّر أبو عبيدة البصري	٤٦٩
١٤٦.	سَعْد بن عبد الحميد بن جَعْفَر الأنصاري	٢٥٩، ٢٦٠
١٤٧.	سعد بن هشام بن عامر الأنصاري	٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٢، ٤١٣ ٤١٣، ٤١٣
١٤٨.	سعيد بن أبي سعيد كَيْسَان المَقْبِري	٢١٣
١٤٩.	سعيد بن أبي عَرُوبَة مِهْرَان اليَشْكُري	٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٦٣ ٤٦٩، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٠، ٤٧١ ٤٧١
١٥٠.	سعيد بن المسيَّب بن حَزْن	١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ٢٢٥، ٢٤٨ ٢٤٨، ٢٤٨، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٤٩ ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٣، ٤٦٣ ٤٦٨، ٤٧١، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٠ ٤٦٩، ٤٨٤، ٤٨٦

#	العلم	رقم الصفحة
١٥١.	سعيد بن إياس الجُريري	٧٢
١٥٢.	سعيد بن جُبَيْر الأَسدي	٤٦٠، ٤٦١
١٥٣.	سعيد بن شُرَحْبِيل الكِنْدِي	٢١٨
١٥٤.	سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخي	١٥٩
١٥٥.	سعيد بن فيروز الطَّائِي مولا هم أبو البَخْتري	١٧٣
١٥٦.	سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن أبو عثمان المَرْوَزِي	٤٣٧
١٥٧.	سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخُرَّاساني	٢٧٢
١٥٨.	سعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمي	٢١٧
١٥٩.	سفيان بن حُسين بن حسن السُّلَمي	٤٨١، ٤٨٢
١٦٠.	سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري	٢٨١، ٣١٠، ٣٩٣
١٦١.	سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران ميمون الهلالي	٢٣٩، ٢٦٩، ٣١٠
١٦٢.	سَلَمَة بن الفضل الأبرش	٤٢٧
١٦٣.	سَلَمَة بن كُهَيْل الحضرمي	١٣٧، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٢٠، ٤٤٣
١٦٤.	سليمان بن المغيرة القَيْسي	١٩٧، ٣٦٨
١٦٥.	سليمان بن داود الشَّاذْكُونِي	٣١٩، ٣١٩، ٣١٩
١٦٦.	سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزَّهراني	٥٢٢
١٦٧.	سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التَّميمي	١١٣

#	العلم	رقم الصفحة
١٦٨.	سليمان بن مهران الأسدي الأعمش	٢٣، ٤٥، ٤٧، ٥٩، ٧٩، ٨٩، ٩٣، ١٣٥، ١٣٥، ١٣٥، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٧٩، ٢٧٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٠، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٦، ٣٩٢، ٤٢١، ٥١٦
١٦٩.	سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي	٢٠٤
١٧٠.	سُمَيّ مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث	٩٢
١٧١.	سُهَيْل بن أبي صالح ذكوان السَّمان	٩٢، ١٦١، ١٨٨
١٧٢.	سَيَّار أبو الحكم العنزي	٤٨٠
١٧٣.	شَبَابَة بن سَوَّار المدائني	٥٠٨، ٥١٣، ٥١٦
١٧٤.	شَيْب بن سعيد التَّميمي الحَبْطي	١٨٣، ١٨٤، ١٨٤
١٧٥.	شَدَّاد بن عبد الله القرشي	٣٨٦
١٧٦.	شَرِيك بن عبد الله النَّخعي الكوفي القاضي	٣٢٠
١٧٧.	شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي	٢٠٦، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٩٧، ٤٤٣، ٤٦٦
١٧٨.	شُعَيْب بن أبي حمزة الأموي	٤٨٧، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠
١٧٩.	شُعَيْب بن الليث بن سعد الفهمي	٢١٨، ٤٥٥
١٨٠.	شَقِيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي	١٣٥، ٢٧٩، ٢٩٢، ٣٥٩، ٥١٧
١٨١.	شَيَّان ابن فروخ أبي شيبة الحَبْطي	٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٥
١٨٢.	صالح بن أحمد بن محمد التَّميمي	١١٧

#	العلم	رقم الصفحة
١٨٣.	صالح بن كيسان المدني	٤٩١
١٨٤.	صالح بن محمد بن عمرو الأسدي	١٧٩، ١٨٠، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٩٠، ٥١٠، ٥١٩
١٨٥.	صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة	٢٦٣
١٨٦.	صخر بن جويرية أبو نافع	٢٣١
١٨٧.	صدقة بن خالد الأموي	٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٦، ٣٨٢
١٨٨.	الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيبياني أبو عاصم النبيل	٢٧٤، ٣٠٠
١٨٩.	طلحة بن نافع القرشي مولا هم الإسكاف أبو سفيان المكي	١٣٤
١٩٠.	عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي	٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١
١٩١.	عاصم بن سليمان الأحول	٣٩٤، ٣٩٤
١٩٢.	عاصم بن لقيط بن صبرة	٢٦٧، ٢٦٨
١٩٣.	عامر بن شراحيل الشعبي	٧٥، ٢٤١، ٣٩٦، ٤١٥، ٥٠٠، ٥٠٢
١٩٤.	عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني	٣٨١
١٩٥.	عباد بن منصور الناجي	٤٣٢
١٩٦.	عباس بن محمد بن حاتم الدوري	٢٠١، ٢١٧، ٢٦٠، ٣٠١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٩٧، ٥٠٨، ٥٠٩
١٩٧.	عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى أبو مسهر	١٥٩، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٢
١٩٨.	عبد الحميد بن الحسن الهلالي	٣٢٣

#	العلم	رقم الصفحة
١٩٩.	عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري	٢١٥
٢٠٠.	عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني الملقب بدحيم	٤٦٠، ٤٥٩، ٣٧٩
٢٠١.	عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني	٢٦١
٢٠٢.	عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري	٣٦٩
٢٠٣.	عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي	٥٠٩
٢٠٤.	عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشَّعباني الإفريقي	١١٤
٢٠٥.	عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي	٢٩٣
٢٠٦.	عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزُّهري	٤٧٧
٢٠٧.	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي	٣٨٧
٢٠٨.	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري	٤٧٧
٢٠٩.	عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج	٢٥٠
٢١٠.	عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي	٣٨١، ٣٧٩، ٣٧٦، ٣٧٣ ٣٨٢، ٣٨٢
٢١١.	عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام بن نافع الحِميري	٢٧٣، ٢٥١
٢١٢.	عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري	٤٦٤
٢١٣.	عبد العزيز بن صهيب البُناني	٥٢٢، ١٧٤
٢١٤.	عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَّاوردي	٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ١١٢، ١١١ ٣٣٧
٢١٥.	عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري	٢٩٠

#	العلم	رقم الصفحة
٢١٦.	عبد القدّوس بن الحَجَّاج الحَوَّلاني	٣٨٨
٢١٧.	عبد الله بن أبي نَجِيح الثقفي	١٣٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٥٣، ٣٥٣، ٣٥٤
٢١٨.	عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب	٨٠
٢١٩.	عبد الله بن الزُّبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي	٢٧٢
٢٢٠.	عبد الله بن المبارك المروزي	٣٠٩، ٣٧٤، ٤٦٧
٢٢١.	عبد الله بن المختار البصري	٤٢٩
٢٢٢.	عبد الله بن بَشْر الرّقي	٢٨٠، ٢٨٤
٢٢٣.	عبد الله بن بكر بن حبيب السَّهمي	٨٨
٢٢٤.	عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السُّلمي	٣٦٠
٢٢٥.	عبد الله بن ذَكْوَان الأموي مولا هم أبو الزّناد المدني	٩٣
٢٢٦.	عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان	١٣٢
٢٢٧.	عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجُهني أبو صالح المصري	٤٥٥
٢٢٨.	عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب	٤٢٧
٢٢٩.	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة	١٣٧، ١٩٨، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٩٣
٢٣٠.	عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	١٩٢

#	العلم	رقم الصفحة
٢٣١.	عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي المنقري	١١٠
٢٣٢.	عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري	٤٣٥
٢٣٣.	عبد الله بن هبة بن عقبة الحضرمي	٤٥٧، ٢٥٠، ١٥٦، ١٠٠، ١٠٠
٢٣٤.	عبد الله بن محمد بن أبي الأسود حميد أبو بكر	١٧٧
٢٣٥.	عبد الله بن محمد بن أبي شيبه	٢٧١
٢٣٦.	عبد الله بن محمد بن الحنفية	٢٤٥
٢٣٧.	عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني	٤٧٧
٢٣٨.	عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل	٦١، ٦٠
٢٣٩.	عبد الله بن مسلمة بن قعنب	٥١٧، ٤٥٤، ٣٣٢، ١٩٧، ٨٣، ٨٢
٢٤٠.	عبد الله بن وهب بن مسلم الفهمي القرشي	٧٨
٢٤١.	عبد الله بن يزيد القصير المقرئ	١٠٠
٢٤٢.	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد	١٣١
٢٤٣.	عبد الملك بن أبي سليمان العزمي	٥١
٢٤٤.	عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد الفهمي	٤٥٥
٢٤٥.	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي	٢٤٠
٢٤٦.	عبد الملك بن عمرو العقدي	٤٦٤
٢٤٧.	عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي	٢٩٤
٢٤٨.	عبد الملك بن محمد الحميري البرسمي	٢٥٦
٢٤٩.	عبد الواحد بن غياث البصري	٥١٨

#	العلم	رقم الصفحة
٢٥٠.	عبد الواحد بن واصل السَّدُوسي مولا هم أبو عبيدة الحدّاد	٣١٥
٢٥١.	عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوَان التَّميمي	١١٣، ٧٢
٢٥٢.	عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف	٨٨
٢٥٣.	عبد بن حميد أبو محمد الكسبي	٣٣٢
٢٥٤.	عبد بن أبي لبابة الأسدي	٥٠٧
٢٥٥.	عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زُرعة الرّازي	٥١٧
٢٥٦.	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٥٥
٢٥٧.	عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٤٢٤
٢٥٨.	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمري	٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٩١، ٤٢٤، ٣٥١، ٣٣٣
٢٥٩.	عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري	٤٧٧، ٤٧٦
٢٦٠.	عبيد الله بن موسى بن أبي المختار	٤٢٨، ٣٩٩، ٤٣٨
٢٦١.	عبيدة بن مُعَتَّب الضُّبي	٥٠٢
٢٦٢.	عثمان بن جبلة بن أبي رَوّاد العتكي	٦١
٢٦٣.	عثمان بن سعيد بن خالد الدّارمي	٢٨٤، ٨٥، ٦٠
٢٦٤.	عثمان بن عاصم بن حُصَيْن الأسدي الكوفي أبو حُصَيْن	٣٥٩
٢٦٥.	عَرَعَرَة بن البرنْد السّامي النّاجي	٤٣٢

#	العلم	رقم الصفحة
٢٦٦.	عُروة بن الزبير بن العوام الأسدي	٢٦٢، ٢٢٤، ٩٤، ٩٣
٢٦٧.	عطاء بن أبي رباح القرشي الفهري	١٦٠، ٥١
٢٦٨.	عطاء بن السائب الثقفي	١٧٣، ١٥٩
٢٦٩.	عَفَّان بن مسلم بن عبد الله الباهلي	٣٦٨، ٢٠٠
٢٧٠.	عُقَيْل بن خالد بن عُقَيْل الأيلي	٤٨٤، ٣٤٨، ٢٥٣، ١٨٠، ٥٥ ٤٩١، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٧
٢٧١.	عِكْرَمَة أبو عبد الله البربري مولى ابن عباس	١٧٥
٢٧٢.	عِكْرَمَة بن عَمَّار الحنفي العجلي	٣٨٥، ٣٤٢، ٣٤٢، ٣٤٢، ٣٤١ ٣٩١، ٣٩١، ٣٩١، ٣٨٦، ٣٨٦
٢٧٣.	عَلْقَمَة بن قيس بن عبد الله النخعي	٤٤٤
٢٧٤.	علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس	٤٥٨
٢٧٥.	علي بن حمزة الكسائي أبو الحسن المقرئ	١٠٥
٢٧٦.	علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان	٢٠١، ١٩٥، ٥٠
٢٧٧.	علي بن مجاهد بن مسلم القاضي الكابلي	٤٢٧، ٤٢٦
٢٧٨.	علي بن مُسَهَّر القرشي	٢٨٩
٢٧٩.	عمر ابن سَفِينَة مولى أمّ سلمة	٢٠٣
٢٨٠.	عمر بن إبراهيم العبدي	٤٦٤
٢٨١.	عمر بن شَبَّة بن عبيدة بن زيد النُميري	٣٠٢
٢٨٢.	عمر بن عبد الواحد بن قيس السُلَمي	٣٨٨
٢٨٣.	عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر	٢٣٠

#	العلم	رقم الصفحة
٢٨٤.	عمران بن داور أبو العوام القطّان	٤٦٦، ٤٦٥
٢٨٥.	عمّرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن زُرارة	٩٤
٢٨٦.	عمرو بن أبي قيس الرّازي الأزرق	٥٠٠، ٥٠١، ٥٠١
٢٨٧.	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري	١٧٤
٢٨٨.	عمرو بن دينار المكي	٢٣٢، ١٧٨، ٨٤، ٧٣، ٧٢، ٧٠، ٢٤٠، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٦٩، ٢٦٩، ٢٤٦، ٢٤٦، ٢٧٧، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٦، ٢٧٣، ٤٨٠، ٣٥٢
٢٨٩.	عمرو بن شُعَيْب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٥٢، ٤٦
٢٩٠.	عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكِلَابي القَيْسي	٢٠٠
٢٩١.	عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السَّبيعي	٢٩٨، ٢٩٨، ٢٠٩، ٢٠٩، ١٦٠، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣١٤، ٣١٣، ٢٩٩، ٥٣٨، ٤٣٨، ٣٩٨
٢٩٢.	عمرو بن علي بن بحر بن كَنْيز أبو حفص الفَلَّاس	٣٠٢
٢٩٣.	عمرو بن مُرّة بن عبد الله بن طارق الجَملي	٤٦٥، ٤٤٣
٢٩٤.	عمرو بن مرزوق الباهلي	٤٢١
٢٩٥.	عمرو بن منصور النّسائي	٤٢١

#	العلم	رقم الصفحة
٢٩٦.	عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري	٤٣٤
٢٩٧.	عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٩٢
٢٩٨.	عيسى بن حماد بن مسلم التميمي	٢١٨
٢٩٩.	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	٣٧٣، ٣٢٦، ٣١٥، ٢٠٩، ٩١ ٤٨٨، ٣٨٢، ٣٧٥، ٣٧٥
٣٠٠.	غسان بن الربيع الأزدي الموصل	٥١٥
٣٠١.	الفضل بن دكين الكوفي أبو نعيم الملائي	٣٣٢، ٢٧٠
٣٠٢.	القاسم بن أبي بزة المخزومي	٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٣، ٢٤٢، ١٣٤ ٤٥٣، ٤٥٠
٣٠٣.	القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي	٩٢
٣٠٤.	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	٤٣٥، ٤١٦، ٩٣
٣٠٥.	قبيصة بن ذؤيب بن حلة الخزاعي	٩٣
٣٠٦.	قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان بن عقبة السوائي	١٧٠
٣٠٧.	قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي	٤١٠
٣٠٨.	قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي	٢٧١
٣٠٩.	قرة بن حبيب بن يزيد القنوي	١٦٢
٣١٠.	قرن الضبي	٥٠٥، ٤٩٩، ٤٩٩، ٤٩٩، ٤٩٩
٣١١.	قريش بن أنس الأنصاري	٤٠٦
٣١٢.	قطبة بن عبد العزيز بن سياه الأسدي	٢٩٦، ٢٩٦، ٢٨٩

#	العلم	رقم الصفحة
٣١٣.	قيس بن الرّبيع الأسدي	٣١٣، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢٢
٣١٤.	قيس بن سعد الحنفي	١٨٣، ١٨٣، ١٨٢
٣١٥.	كنانة بن نعيم العدوي	٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٣، ٤٩٣
٣١٦.	لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المتفق	٢٦٧
٣١٧.	الليث بن أبي سليم بن زُئيم	٣٥٥، ٣٥٣، ١٠٣
٣١٨.	الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي	٢١٨، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٥، ٢١٤ ٤٥٧، ٣٧٧، ٢٢٩، ٢١٨
٣١٩.	مالك بن إسماعيل بن زياد النهدي	١١٠
٣٢٠.	مالك بن أنس بن مالك الأصبّحي	٢٦١، ٢٥٣، ٢٤٨، ٢٣٤، ٢٢٢ ٥١٨، ٤٢٤، ٣٣٨، ٢٦٥، ٢٦٣
٣٢١.	المنثى بن إبراهيم الأملي الأبلّي الطبري	٤٥٤
٣٢٢.	مجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب	٣٥٥، ٣٥٣، ١٠٢، ١٠٢
٣٢٣.	محمد بن أبان بن صالح بن عمير الجعفي	٥١٦، ٥١٥، ٥١٢، ٥١٢، ٥١٠
٣٢٤.	محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	٣٥٠
٣٢٥.	محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم أبو أمية	١٩١
٣٢٦.	محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي	٣٠٨
٣٢٧.	محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي	٢٧٣
٣٢٨.	محمد بن إسماعيل بن مسلم ابن أبي فديك الدّيلي	٢٢٩
٣٢٩.	محمد بن الحسن بن علي بن بحر	٣٠٤، ٣٠٣
٣٣٠.	محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشّيباني	٥١٢

#	العلم	رقم الصفحة
٣٣١.	محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي	١٠٣
٣٣٢.	محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري لقبه عارم	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧٢
٣٣٣.	محمد بن المثني بن عبيد العنزي	٤١٤، ١٠٧
٣٣٤.	محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي	٥٠١، ٤٨٧، ٣٥٢، ٣٢٤
٣٣٥.	محمد بن المنهال الضرير	٣١٨
٣٣٦.	محمد بن النضر ابن مساور المروزي	٣٧١
٣٣٧.	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي	٤٨٧، ٤٨٤، ٢٥٣
٣٣٨.	محمد بن بشار بن عثمان العبدي بُندار	٤٧٧، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٦
٣٣٩.	محمد بن بكار بن الريان الهاشمي	٥٢١، ٥٢١، ٥٢١، ٥١٩، ٥١٨ ٥٢١، ٥٢١
٣٤٠.	محمد بن بكر بن عثمان البرساني	٢٧٤
٣٤١.	محمد بن جعفر الهذلي البصري الملقب بغندر	٤٦٧، ٤٤٢، ٤٤٢، ٤٤٢ ٤٧٦، ٤٦٨
٣٤٢.	محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي	٢٨٨
٣٤٣.	محمد بن زياد القرشي الجمحي	٢٥٠
٣٤٤.	محمد بن سيرين الأنصاري	٤٢٩، ٤٢٩، ٤٠٧، ٣٨٧، ٢٥٠ ٤٣٩، ٤٣٩، ٤٣٢، ٤٣١ ٤٣٩، ٤٣٩
٣٤٥.	محمد بن طلحة بن يزيد بن ركنة المطلبي	٤٢٧، ٤٢٧
٣٤٦.	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري	٣٩٦

#	العلم	رقم الصفحة
٣٤٧.	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب	١٨١، ١٨٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٦
٣٤٨.	محمد بن عبد الله الأنصاري	٤٧٠
٣٤٩.	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين	٤٥٦
٣٥٠.	محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي	١١٥
٣٥١.	محمد بن عجلان المدني	٢٣١، ٣٧٧، ٥١١، ٥١١، ٥١٥
٣٥٢.	محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي	٢٤٥
٣٥٣.	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب السَّجَّاد أبو جعفر الباقر	٣٠٧
٣٥٤.	محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي	٣٥٠
٣٥٥.	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي	١٦٤
٣٥٦.	محمد بن قدامة بن أعين الهاشمي	٣١٦
٣٥٧.	محمد بن كثير العبدي	١٩٩
٣٥٨.	محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني	٣٨٩
٣٥٩.	محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي	٣٥٥
٣٦٠.	محمد بن محبوب البنياني	٤٧١
٣٦١.	محمد بن محمد بن الأشعث	٨٤
٣٦٢.	محمد بن مسلم الطائفي واسم جدّه سُوس	٢٤٢، ٢٤٢
٣٦٣.	محمد بن مسلم بن تدريس أبو الزبير	١٤٠

#	العلم	رقم الصفحة
٣٦٤.	محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهري	٤٨٤
٣٦٥.	محمد بن مسلم بن عثمان المعروف بابن واره	٤٧٥
٣٦٦.	محمد بن ميمون السُّكَّري	١٠٦
٣٦٧.	محمد بن هارون الفلاس المخرمي	٤٧٥
٣٦٨.	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني	٢٧١
٣٦٩.	محمد بن يحيى بن حبان بن مُنْقِذ الأنصاري	٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧
٣٧٠.	محمد بن يوسف بن عيسى بن الطباع العسكري	٣٧٩
٣٧١.	مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري	١٠٨، ٣٧٦، ٣٧٧
٣٧٢.	مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي	٢٩٣، ٣٥٧، ٤٤٣
٣٧٣.	مطر بن طهمان الوراق	٤٤، ٩٧، ٣٤٠
٣٧٤.	معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان	٥٥، ٣٥٢، ٤٠٤، ٤٣٥
٣٧٥.	معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي	٤٠٩، ٤٦٧
٣٧٦.	معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الأشعري	٥٠٩
٣٧٧.	معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي	٤٥٧
٣٧٨.	معاوية بن هشام الأزدي	٩٩
٣٧٩.	معاوية بن يحيى الصديفي أبو روح الدمشقي	٤٨٨
٣٨٠.	معمر بن راشد الأزدي	٤٩٣، ٤٩٧
٣٨١.	معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي	٩٢
٣٨٢.	معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي	٤٥٨

#	العلم	رقم الصفحة
٣٨٣.	المُغيرة بن مِقْسَم الصَّبِّي مولا هم	٥٠٢
٣٨٤.	مِقْسَم بن بُجْرة أبو القاسم	٧٩
٣٨٥.	مكحول الشامي	٤٨٨، ٤٥٧، ٣٨٧، ٢٤٨ ٥١٠، ٥٠٩
٣٨٦.	منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي	٤٩٩، ٣٩٨، ٣٩٢، ٣٥٣، ٢٨٦ ٥٠٠
٣٨٧.	مُهَنَّأ بن يحيى الشَّامي	٤٠٧
٣٨٨.	موسى بن إسماعيل المنقري أبو سَلَمَة التَّبَوذكي	١٩٩
٣٨٩.	موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي	٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٥، ٢٦٢
٣٩٠.	مُؤَمَّل بن إسماعيل البصري	٣١٩، ٣١٧
٣٩١.	ميسرة بن يعقوب الطُّهوي	١٧٣
٣٩٢.	ميمون بن مِهْران أبو أيوب	٤٨٩، ٧٣
٣٩٣.	نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر	٢٢٠، ٢٢٠، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٤ ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢١ ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٨، ٢٢٦، ٢٢٣ ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٣٢ ٣٣٨، ٣٣٢، ٢٩٠، ٢٤٤، ٢٣٦ ٥١٩، ٤٨٧، ٤٥٢، ٣٧٨
٣٩٤.	نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم القارئ	١٠٥
٣٩٥.	نُيَيط غير منسوب	٤٠٠، ٤٠٠، ٣٩٨، ٣٩٧

#	العلم	رقم الصفحة
٣٩٦.	نَجِيج بن عبد الرحمن السُّنْدِي المدني أَبُو مَعْشَر	٥١٩
٣٩٧.	النُّعْمَان بن ثَابِت الكُوفِي أَبُو حَنِيفَةَ	٢٤٤
٣٩٨.	النُّعْمَان بن رَاشِد الجَزَرِي	٨٠
٣٩٩.	النُّعْمَان بن عبد السلام بن حبيب التَّيْمِي	٣١٩، ٣١٨، ٣١٧
٤٠٠.	نُعَيْم بن هَمَّار	١١٩
٤٠١.	هارون بن سعيد الأيُّلي	٨٤
٤٠٢.	هُدْبَةُ بن خالد بن الأسود القَيْسِي	٣٧١، ٣٧٠
٤٠٣.	هشام بن أَبِي عبد الله سَنَبَر أَبُو بكر البصري الدَّسْتَوَائِي	٤٠٩
٤٠٤.	هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة المخزومي	٤٥١
٤٠٥.	هشام بن حَسَّان الأزدي القُرْدُوسِي	٤٣٣، ٤٣٢
٤٠٦.	هشام بن سعد المدني	٢٣١
٤٠٧.	هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم أبو الوليد الطَّيَّالسي	٣٧١
٤٠٨.	هشام بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العوام الأسدي	١١١، ١٦٠، ٢٥٣، ٢٦٢، ٣٧٥، ٤٣٨، ٤٦٧، ٤٨٧، ٤٩٣، ٤٩٧
٤٠٩.	هشام بن عَمَّار بن نُصَيْر السُّلَمِي	٣٧٦، ١٦٧
٤١٠.	هُشَيْم بن بَشِير بن القاسم بن دينار السُّلَمِي	٤٨٠
٤١١.	هَقْل بن زياد السَّكَّسَكِي	٤٨٨
٤١٢.	هَمَّام بن مُنَبِّه بن كامل الصَّنَعَانِي	٢٥٧

#	العلم	رقم الصفحة
٤١٣.	هَمَّام بن يحيى بن دينار العَوَدي	٣٩٥، ٤٠٠، ٤٦٥
٤١٤.	واثلة بن الأسقع بن كعب اللّيثي	٣٨١، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٨٥
٤١٥.	وَرَقَاء بن عمر اليشكري	٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٣، ٣٥٥
٤١٦.	وَضَّاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزّاز أبو عَوانة	٢٠٧
٤١٧.	وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّوَاسي	٨٨، ١٠٩، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٩٦، ٤٨٥، ٤٨٦
٤١٨.	الوليد بن مَزِيد العُدري	٣٧٩، ٣٨٨
٤١٩.	الوليد بن مسلم القرشي	٣٧٧، ٣٨٩
٤٢٠.	وَهَب بن جرير بن حازم	٤٤٠
٤٢١.	وَهَب بن كَيْسَانَ القرشي	٣٤٨
٤٢٢.	وُهَيْب بن خالد بن عجلان الباهلي	٢٠٨
٤٢٣.	يحيى بن أَبِي بُكَيْر واسمه نَسْر الكِرْماني	٢٢٩
٤٢٤.	يحيى بن أَبِي كَثِير الطَّائِي	٩٨، ٢٥٣، ٢٨٤، ٣٤٢، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٣، ٣٤٣، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤١٠، ٤١٧
٤٢٥.	يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي	٣٥٧
٤٢٦.	يحيى بن الْمُهَلَّب البَجَلِي أَبُو كُدَيْنة	٥٠٣، ٥٠٤
٤٢٧.	يحيى بن حَمَّاد ابن أَبِي زِيَاد الشَّيْبَانِي	٣٦٤

#	العلم	رقم الصفحة
٤٢٨.	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني	٢٩٠
٤٢٩.	يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان	٥٥، ٨١، ١٠٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٧٨، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٤٦٧، ٤٨٥، ٤٦٧
٤٣٠.	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني	٢٢٥
٤٣١.	يحيى بن عبد الله بن الضحّاك البابلتي	٣٩١، ٣٨٨، ٣٨٨
٤٣٢.	يحيى بن عبد الله بن بكير	٤٤
٤٣٣.	يحيى بن عتيق الطفاوي	٤٣٩
٤٣٤.	يحيى بن معين بن عون العطفاني	٤٧٥
٤٣٥.	يحيى بن موسى البلخي	٢٧١
٤٣٦.	يحيى بن يحيى بن بكر ابن عبد الرحمن التميمي	٥١٤، ٥١٣
٤٣٧.	يزيد بن أبي حبيب مولى شريك بن الطفيل الأزدي	٤٨
٤٣٨.	يزيد بن الأصم العامري	٧٣، ٤٨٩، ٤٨٩، ٤٩١
٤٣٩.	يزيد بن الوليد الكوفي	٥٠٢
٤٤٠.	يزيد بن زريع التميمي العيشي	٧٢، ٣٠٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٩٥، ٤٣١، ٤٦٣، ٤٧٠
٤٤١.	يزيد بن هارون بن زاذان السلمي	١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٣٢١، ٣٩٥، ٤٣٧
٤٤٢.	يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري	٣٤٧

#	العلم	رقم الصفحة
٤٤٣.	يَعْلَى بن عُبيد بن أَبِي أُمَيَّة الكوفي	١٧٢
٤٤٤.	يوسف بن عطية بن ثابت الصَّفَّار	٣٧٢
٤٤٥.	يونس بن أَبِي إِسْحاق السَّيِّعِي	٣١٤
٤٤٦.	يونس بن عبيد بن دينار العبدي	٤٣١، ٢٣٠
٤٤٧.	يونس بن يزيد بن أَبِي النَّجَّاد الأيلي	٤٩٢، ٤٨٦، ٤٨٥

٤- فهرس البلدان والأماكن

#	البلد/ المكان	رقم الصفحة
١.	الأبلة	٤٥٤
٢.	أصبهان	١٣٠
٣.	إفريقية	١١٥
٤.	آمل طبرستان	٤٥٤
٥.	الأوزاع	٩٩
٦.	بابلت	٣٨٨
٧.	بخارى	٥٠٦
٨.	طهرمس	١٢١
٩.	واسط	٣٢١
١٠.	بيوت السقيا	١١١
١١.	تنيس	٣٧٨
١٢.	الحجاز	١٢٩
١٣.	حنين	٤٩٥
١٤.	خراسان	١٣٠
١٥.	خشب	٣٥٧
١٦.	خوزستان	١٣٠
١٧.	دارابجرد	١١١
١٨.	درب الآجر	٨٨
١٩.	درب القراديس	٤٣٢
٢٠.	دستوا	٤٠٩

#	البلد/ المكان	رقم الصفحة
٢١.	دُورَق	٤٧٦
٢٢.	رَامَهُرْمُز	١٠٧
٢٣.	الرُّصَافَة	٥١٨
٢٤.	الرَّقَّة	٢٨٤
٢٥.	الرِّي	٥٠٤، ٥٠١، ٤٩٩، ٤٨٩، ٤٨٨
٢٦.	طَبْرِسْتَان	٢٥٩
٢٧.	العَوَالِي	١٢٩
٢٨.	فارس	١٣٠
٢٩.	فَرَّهَادَان	٤٧٧
٣٠.	كِسّ	٣٣٢
٣١.	ما وراء النهر	١٣٠
٣٢.	المدائن	٥٠٨
٣٣.	مرو الشَّاهِجَان	٣٨٢
٣٤.	المِصْيَصَة	٣٨٩
٣٥.	نَخْلٍ	٣٤٦، ٣٤٥
٣٦.	اليمامة	٣٨٥، ٢٥٣

٥- فهرس الألفاظ الغريبة

#	المفردة	رقم الصفحة
١.	أَكَمَه	٤١١
٢.	برسام	١٨٨
٣.	تَأَثَّلَتْهُ	٤١٨
٤.	التَّبَنَّل	٧٥٨، ٤١٢، ٤١٢، ٤٠٣، ٤٠٣، ٤٠٣
٥.	الجُبُّ	٢٥٨
٦.	جُبَّار	٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٧، ٢٤٧
٧.	الْحِثَانُ	٤١٦، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤
٨.	خَتْنَاهُ	٢٧٩
٩.	خَمَرَتِهِ	٣٦٣
١٠.	الدَّقَلِ	٢٠٤
١١.	رَهْطٌ	٤١٤
١٢.	أَسْبَغَ	٢٦٧، ٢٥٩
١٣.	سَلَبَهُ	٤١٩، ٤١٨
١٤.	شُعْبَهَا	٤٢٠، ٤١٤
١٥.	شَقَّصَا	٢٣٤
١٦.	عَرَّسْنَا	٣٤١
١٧.	عَقِيقَةً	٤٢٨
١٨.	فَشَعُّ مِنْ أَدَمَ	٣٤١
١٩.	مَتَبَجَّحًا	٨٧
٢٠.	مُخْرِفًا	٤١٨

#	المفردة	رقم الصفحة
٢١.	مَسَحَّجًا	١١٤
٢٢.	مَنَّا	٥٥١، ٣٩٢
٢٣.	هَمَّهَمَ	٧٦١، ٧٦١، ٧٥٠، ٧٥٠، ٢٩٧، ٢٩٦
٢٤.	وَبَيَّصًا	٣٣١
٢٥.	وَجَدَ	١٨٨
٢٦.	يُسْتَعَذَّبُ	١١١

٦- فهرس المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

١. الأباطيل والمناكير والصّحاح والمشاهير: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٢
٢. الأحاديث المختارة: ضياء الدين المقدسي، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٠: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠: ٢٠٠٠م.
٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدَّارِمِي، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤. إحكام الفصول في أحكام الأصول: الإمام الفقيه الأصولي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة (٤٧٤)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الحرَّاط (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر - والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦. أخبار أصبهان: أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧. أخبار البصرة: لعمر بن شبة النُميري (ت ٢٦٢هـ / ٨٧٥م)، جمع ودراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور سلمى عبد الحميد حسين الهاشمي، مركز تراث البصرة في العتبة العباسية المقدسة، البصرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م.
٨. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: إسماعيل حسن حسين، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
٩. اختلاط الرواة الثقات دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة: الدكتور عبد الجبار سعيد، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٠. اختلاف الحديث (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي): الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت. سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
١١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعہ الصحيح):
المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني
(المتوفى: ٣٦٥هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية -
بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
١٤. الأسباب الموجبة لتضعيف حديث الثقة، وبيان الأسانيد الصحيحة المنقطعة: أبي يحيى
زكريا بن غلام قادر، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
١٥. الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري
القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر:
دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن
عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)،
المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية،
الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٨. أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي الإمام: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد
بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأندلسي - (٦٣٦هـ)، المحقق: أبو عبد الباري
رضا بو شامة الجزائري، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٩. الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
٢٠. أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالح الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢١. أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة (أماكن وأقوام): الدكتور شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق - سورية، الإعادة الرابعة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٢. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ.
٢٣. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري): أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي). الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. الاغتياب بمن رمي من الرواة بالاختلاط: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتياب بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.
٢٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مغلطي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٧. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
٢٨. الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٢٩. الأمالي المطلقة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٠. الأموال: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاکر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣١. الأموال: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
٣٢. إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٣٣. الإنباء في تاريخ الخلفاء: محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني (المتوفى: ٥٨٠هـ)، المحقق: قاسم السامرائي، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣٤. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
٣٥. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالح، جمال الدين، ابن ابن المبرد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٦. البحر الزخار المعروف بمسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٩: ١٤٣٠هـ - ١٩٨٨: ٢٠٠٩م.
٣٧. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر - والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٣٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر - والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٩. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٠. بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.
٤١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان/ صيدا، عدد الأجزاء: ٢.
٤٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٣. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٤٤. تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري): أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
٤٥. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدَّارمي): أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
٤٦. تاريخ ابن يونس المصري: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٤٧. تاريخ أبي زُرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زُرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.

٤٨. تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
٤٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
٥٠. التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥١. تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥٢. التاريخ الصغير: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٥٣. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٤. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٥٥. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٦. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر- والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٥٧. تجريد أسماء الصحابة: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
٥٨. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالح الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥٩. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: الدكتور بشّار عواد معروف، الشَّيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر- والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٠. تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦١. التحقيق في أحاديث الخلاف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
٦٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
٦٣. تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٤. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قیماز الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦٥. ترتيب المدارك وتقريب المسالك: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤ هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاوويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١ - ١٩٨٣ م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

٦٦. تصحيقات المحدثين: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (المتوفى: ٣٨٢ هـ)، المحقق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ.

٦٧. التَّعْدِيل والتَّجْرِيع لمن خرج له البخاري في الجامع الصَّحِيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي - (المتوفى: ٤٧٤ هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٨. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.

٦٩. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٧٠. تعليق التعليق على صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧١. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.

٧٢. تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: سامي بن محمد سلامة. الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٣. تفسير مجاهد: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٧٤. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

٧٥. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٦. التقرير في أسانيد التفسير: عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧٧. تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون): أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يكره أن يقال له الجياني (المتوفى: ٤٩٨هـ)، المحقق: الأستاذ محمد أبو الفضل الناشر: وزارة الأوقاف - المملكة المغربية. الطبعة: بلا، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧٨. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧٩. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: الحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (٧٢٥-٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق وشرح: د. أسامة بن عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٨٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٨١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.
٨٢. التمييز: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١)، يليه ملحق يشتمل على خمسة عشر حديثاً من الجزء المفقود، تحقيق: صالح بن أحمد بن ثابت ديان، مكتبة الإمام الألباني، صنعاء، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨٣. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي، (المتوفى سنة ٧٤٤هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، تحقيق: سامي بن محمد جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الحياتي، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٤. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٨٥. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٨٦. تهذيب السنن: الإمام ابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ت ٧٥١هـ)، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: الدكتور إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
٨٨. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٨٩. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي - الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٩٠. التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩١. الثقات الذين ضعّفوا في بعض شيوخهم: صالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٩٢. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر - لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخط الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ): أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشَّيخُونِي) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعيان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٩٣. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدَّارِمِي، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٩٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرئوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى. الجزء [١، ٢]: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، الجزء [٤، ٣]: ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م، الجزء [٥]: ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م، الجزء [٦، ٧]: ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، الجزء [٨ - ١١]: ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٩٥. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٩٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٩٧. الجامع الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، سنة النشر: ١٩٩٦: ١٩٩٨م.
٩٨. جامع المسانيد: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩٩. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٠٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
١٠١. الجرح والتعديل: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠٢. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٠٣. جزء في علوم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع: أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، قدم له وشرحه وخرّج أحاديثه وآثاره، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمّان - الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٠٤. الجمع بين الصحيحين: الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: د. طه بو سريح التونسي، تقديم: د. بشّار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٠٥. جمل من أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البكلاذري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٠٦. جمهرة أنساب العرب: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي - القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ / ١٩٨٣م.
١٠٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
١٠٨. الحديث المرسل بين القبول والرّد: حصّة بنت عبد العزيز الصغير، دار الأندلس الخضراء، المملكة العربية السعودية، جدة، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٩. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١١٠. الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية: دكتور خالد بن بن منصور الدريس، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها ١ - دار الكتاب العربي - بيروت ٢ - دار الفكر للطباعة والنشر - والتوزيع، بيروت ٣ - دار الكتب العلمية - بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق).

١١٢. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البار علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني): أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفى الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر - حلب/ بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

١١٣. الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: أبو بكر البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر - والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١١٤. الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

١١٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.

١١٦. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حمّاد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١١٧. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٨. ذيل ميزان الاعتدال: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١١٩. الرد على الجهمية: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان.
١٢٠. الرسالة: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.
١٢١. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٢٢. روايات المدلسين في صحيح البخاري جمعها - تخرجها - الكلام عليها: الدكتور عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية.
١٢٣. روايات المدلسين في صحيح مسلم جمعها - تخرجها - الكلام عليها: كُتِبَ: عواد حسين الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٤. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٥. الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري (المتوفى: ٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.
١٢٦. زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م.
١٢٧. سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
١٢٨. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، ترقيم الأحاديث، وفق طبعة: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
١٢٩. السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
١٣٠. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
١٣١. السنن الكبرى للبيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى ١٣٥٢: ١٣٥٥هـ.
١٣٢. السنن الكبرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
١٣٣. سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ١.

١٣٤. سنن سعيد بن منصور: سعيد بن منصور، الناشر: دار الصميعي للنشر- والتوزيع -

الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٤: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٣: ١٩٩٧ م ط. دار

السميعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م ط. الدار السلفية.

١٣٥. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن

زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق:

أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،

١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

١٣٦. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو عبد الله أحمد

بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: د. زياد

محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

١٣٧. سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني: أبو عبد الله

الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي، المتوفى: ٣٨٨ هـ، المحقق: أبو عمر

محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة:

الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٣٨. سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث

السجستاني المتوفى: ٢٧٥ هـ، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر:

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٣٩. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب،

أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥ هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد

القشقرى، الناشر: كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١٤٠. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي

بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ)، المحقق: د.

موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى،

١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.

١٤١. سؤالات السُّلَمي للدارقطني: مُحَمَّد بن الحسين بن مُحَمَّد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السُّلَمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٤٢. سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٣. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذَّهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشَّيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٤. سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي): مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ) تحقيق: سُهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

١٤٥. السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو مُحَمَّد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

١٤٦. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشَّافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي همل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤٨. شرح التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤٩. شرح السنة: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٥٠. شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بستته عليه السلام: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٥١. شرح صحيح البخاري لابن بطلال: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ). تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٥٢. شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر - والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٥٣. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٥٤. شرح مشكل الآثار: اسم أبو جعفر الطحاوي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٥٥. شرح معاني الآثار: أبو جعفر الطّحاوي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥٦. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: علي بن (سلطان) محمّد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشّيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان/ بيروت، الطبعة: بدون.

١٥٧. شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - جدة - الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١٥٨. شرف أصحاب الحديث: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمّد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.

١٥٩. شروط الأئمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسوي): للحافظ أبي بكر محمّد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٦٠. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦١. صحيح ابن خزيمة: اسم أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة، الناشر: دار الميمان - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٦٢. صحيح البخاري: محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الناشر: دار طوق النجاة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٣. صحيح الجامع الصغير وزياداته: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٦٤. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل - بيروت (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤هـ)، عدد الأجزاء: ٨، ترقيم الأحاديث، وفق طبعة: (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة).

١٦٥. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٦٦. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦٧. الضعفاء والمتروكون: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: جزء (١): العدد ٥٩، رجب - شعبان - رمضان ١٤٠٣هـ، جزء (٢): العدد ٦٠، شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٣هـ، جزء (٣): العدد ٦٣ - ٦٤، رجب - ذو الحجة ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: نُشر على ٣ أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية.

١٦٨. الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٦٩. الضُّعفاء: أبي زُرَّعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
١٧٠. الضُّعفاء: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
١٧١. طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٧٢. طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٧٣. طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشَّافعي (المتوفى: ٧٨٢هـ)، المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٧٤. الطبقات الكبير: محمد بن سعد بن منيع الزُّهري، المتوفى: ٢٣٠هـ، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
١٧٥. طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
١٧٦. طبقات علماء الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٧٧. الطبقات: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النَّسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) المحقق: مشهور حسن - عبد الكريم الوريكات، الناشر: مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ١.
١٧٨. العجائب في بيان الأسباب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي.
١٧٩. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٨٠. العلة وأجناسها عند المحدثين: أبو سفيان مصطفى باحو، مكتبة الضياء - طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٨١. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٨٢. العلل الصغير: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٨٤. العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد

الشبلي (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الحاني،

الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

١٨٥. العلل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي

ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد

بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٨٦. العلل: الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥)، عارضه

بأصوله الخطية وعلق عليه: محمد صالح بن محمد الدباسي، مؤسسة الريان، لبنان -

بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٨٧. العلل: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن

(المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي -

بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.

١٨٨. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف

بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: محمد باسل

عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٨٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد

بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء

التراث العربي - بيروت.

١٩٠. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن

يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام

١٣٥١ هـ ج. برجستراسر.

١٩١. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
١٩٢. غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٩٣. غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٩٤. الغريين في القرآن والحديث: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٩٥. الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري - جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان. الطبعة: الثانية.
١٩٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
١٩٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٩٨. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
١٩٩. الفروسية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية - حائل، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٠٠. الفصل للوصول المدرج في النقل: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٢٠١. الفصول في الأصول: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٠٢. فضائل القرآن: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٠٣. الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زُرْعَة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: رجب بن عبد المقصود، توزيع: مكتبة الإمام الذهبي - الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٠٤. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٠٥. قرائن التّرجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري": جمع ودراسة: نادر بن السنوسي العمراني، تقديم: أ. د. أحمد معبد عبد الكريم، أ. د. عاصم عبد الله القريوتي، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٠٦. قواعد العلل وقرائن التّرجيح: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢٠٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الدّهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٠٨. الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٢٠٩. الكامل في ضعفاء الرّجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢١٠. الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢١١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢١٢. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٢١٣. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢١٤. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات: بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.

٢١٥. لب الباب في تحرير الأنساب: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

٢١٦. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

٢١٧. لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني ثم المكي الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢١٨. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

٢١٩. لسان المحدثين: (مُعْجَم يُعْنَى بِشَرْحِ مُصْطَلَحَاتِ الْمُحَدِّثِينَ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ وَرَمُوزِهِمْ وَإِشَارَاتِهِمْ وَشَرْحِ جُمْلَةٍ مِنْ مَشْكَلِ عِبَارَاتِهِمْ وَغَرِيبِ تَرَكَيبِهِمْ وَنَادِرِ أَسَالِيهِمْ)، محمد خلف سلامة، (الموصل: ١٤ / ٢ / ٢٠٠٧)، مصدر الملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

٢٢٠. لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:

٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة:

الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٢١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن

معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق:

محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٢٢. مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى:

٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة

المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر:

١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٢٢٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد

الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر:

دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٢٤. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى [ت: ٤٥٨هـ]،

المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى،

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٢٥. مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي): إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو

إبراهيم المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر:

١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٢٦. المختلطين: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي

(المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد،

الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٢٧. المدخل إلى السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوُجَرْدِي
الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن
الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
٢٢٨. مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله: الدكتور موسى همام عبد الرحيم
ملحم، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى،
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢٢٩. المراسيل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي،
الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر:
مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
٢٣٠. المراسيل، أبو داود السجستاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة:
الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٣١. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري:
الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية
السعودية، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٧٩م.
٢٣٢. المسالك في شرح مؤطأ مالك: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري
الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السلياني
وعائشة بنت الحسين السلياني، قدّم له: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب
الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٣٣. المسالك والممالك: أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف
بالكرخي (المتوفى: ٣٤٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، عام النشر: ٢٠٠٤م، عدد
الأجزاء: ١.
٢٣٤. مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن
هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب
الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٣٥. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣٦. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٣٧. مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٣٨. المستدرک علی الصّحیحین: الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٣٩. مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٤٠. مسند أبي يعلى الموصلي: أبو يعلى أحمد بن علي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٤: ١٤١٠هـ - ١٩٨٤: ١٩٩٠م.

٢٤١. مسند أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٤٢. مسند الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٤٣. مسند الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٢٤٤. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن
اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار
التراث.

٢٤٥. المشتبه في أسماء الرجال: الشيخ الإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد
بن عثمان الذهبي، طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبع بريل، ١٣٩٣م.

٢٤٦. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن
إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناشي الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)،
المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية،
١٤٠٣هـ.

٢٤٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو
العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٢٤٨. مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام الصنعاني الناشر: المكتب الإسلامي -
بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٣٩٠: ١٤٠٣هـ - ١٩٧٠: ١٩٨٣م.

٢٤٩. المصنف: أبو بكر بن أبي شيبة، الناشر: دار القبلة - جدة - السعودية، مؤسسة علوم
القرآن - دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار العاصمة،
دار الغيث - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٩: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٨:
٢٠٠٠م.

٢٥١. معالم السنن: وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن
الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية -
حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٢٥٢. المعجم الأوسط: اسم سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة،
الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٣. معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٢٥٤. المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة من ابن أبي حاتم الرازي إلى محمد بن جعفر الكتاني: مجموعة من الباحثين، تخطيط وإشراف: أ.د. الشاهد البوشيخي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
٢٥٥. المعجم الصغير: سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمّار - عمان، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٥٦. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، أما الأجزاء: (١٣، ١٤، ٢١) فهي بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي.
٢٥٧. معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٥٨. معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسند المطبوعة: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: الشيخ باسم بن فيصل الجوابرة، الشيخ سليم بن عيد الهلالي، الشيخ علي بن حسن الحلبي، الشيخ محمد بن عبد الرزاق الرعود، الشيخ مشهور بن حسن سلمان، الناشر: الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٥٩. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٦٠. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦١. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن

محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة:

الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٢٦٢. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين

(المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر:

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٦٣. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم

وأخبارهم: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)،

المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة -

السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦٤. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة

ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو

زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء،

البغدادى (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع

اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٦٥. معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني،

أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر:

جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار

الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ -

١٩٩١م.

٢٦٦. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران

الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن

للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٦٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد

بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة:

الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٦٨. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن،

أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر،

الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦٩. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن

نُعَيْم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)،

المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية،

١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٧٠. المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى:

٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة:

الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٧١. المغازي: محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله،

الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونز، الناشر: دار الأعلمي - بيروت،

الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩ / ١٩٨٩.

٢٧٢. المغني في الضعفاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز

الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٧٣. المغني: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي

(المتوفى: ٦٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور

عبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، الرياض - السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة النشر:

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٧٤. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت). الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٧٥. مقاتل الطالبين: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (المتوفى: ٣٥٦ هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
٢٧٦. مقارنة الرويات: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، لبنان - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٢٧٧. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٧٨. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨ هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.
٢٧٩. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: صبحي البديري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢٨٠. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

٢٨١. مناقب الإمام أحمد: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٢٨٢. المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد الحميد بن حميد، الناشر: عالم الكتب - بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٨٣. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٨٤. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: ابن الجارود النيسابوري، الناشر: دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٨٥. المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ دراسة تأصيلية تطبيقية: د. علي بن عبد الله الصيّا، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٢٨٦. منهج المتقدمين في التدليس: ناصر بن حمد الفهد، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٨٧. المؤتلف والمختلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٨٨. موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية: عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٨٩. الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزء، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت. الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر. الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية.

٢٩٠. موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٢٩١. موطأ مالك: مالك بن أنس، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٩٢. موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسَّماع في السند المعنعن بين المتعاصرين: خالد منصور عبد الله الدريس، مكتبة الرش، الرياض، شركة الرياض، بدون طبعة، وتاريخ نشر.

٢٩٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٢٩٤. النَّاسخ والمنسوخ: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨ هـ)، المحقق: د. محمد عبد السلام محمد، الناشر: مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٩٥. نزهة الألباب في الألقاب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٩٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن

محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله

الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٩٧. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين

أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للمحمد

يوسف البُنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب

الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة

الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة -

السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٩٨. النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة

البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد

المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٩٩. النكت على مقدمة ابن الصلاح: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر

الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج،

الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٠٠. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد

بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر:

المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود

محمد الطناحي.

٣٠١. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى:

٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث -

بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٢. الوهم في روايات مختلفي الأمصار: الدكتور عبد الكريم الوريكات، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٣. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م

الرسائل الجامعية:

١. اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب، وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة: سليمان بن عبد الله بن محمد السُّعود، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبد العزيز بن صالح اللحيدان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ.

٢. الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة: محمد عودة أحمد الحوري، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المجيد محمود عبد المجيد، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣. مسائل حرب الكرمانى من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب: أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرمانى (المتوفى: ٢٨٠ هـ)، إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف: فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن خلف الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، عام النشر: ١٤٢٢ هـ.

٤. معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش (سليمان بن مهران): عبد السلام أحمد محمد أبو سمحة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المجلات العلمية المحكمة:

١. الاختصاص بالرواية عن الشيوخ عند المحدثين: الدكتور سعيد بواعنة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، العدد ١٠٥ - السنة ٣١، شعبان، عام ١٤٣٧هـ - يونيو ٢٠١٦م.
٢. قرينة الاختصاص دراسة تطبيقية في كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني: للدكتورين: أحمد مظهر عباس، وميسر علي عبد، مجلة الجامعة العراقية، العدد (٢/٣٥)، ٢٠١٦م.
٣. قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم: للدكتور أحمد المخيال، مجلة العلوم الشرعية - جامعة القصيم، المجلد ١٠ / العدد ١، أكتوبر/ محرم، ٢٠١٦م.
٤. الملازمة وأثرها على الراوي والمروي: د. محمود رشيد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد (٢/أ)، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

المواقع الإلكترونية:

١. المكتبة الشاملة: أرشيف ملتقى أهل الحديث، سعيد بن محمد المرّي، ورابط الصفحة على الانترنت: h.maktaba.org/book/31615/13121

٧- فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣	مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ
٤	Abstract
٥	شكْرٌ وتقديرٌ
٧	المُقَدِّمَةُ
١١	أهمية الموضوع
١٢	أسباب اختيار الموضوع
١٣	أهداف البحث
١٤	مشكلة البحث
١٥	حدود البحث
١٥	الدِّراسات السابقة
٢٣	منهج البحث
٢٧	خطة البحث
٣١	الباب الأول الدِّراسة النَّظَرِيَّة الاختصاص مدلوله، ومصطلحاته، وأنواعٌ تتداخل معه، وأسبابه، وصوره
٣٢	الفصل الأول: الاختصاص مدلوله ومصطلحاته وأنواعٌ تتداخل معه، وأسبابه
٣٣	المبحث الأول: مدلول الاختصاص عند المحدثين
٣٨	المبحث الثاني: المصطلحات في الاختصاص ومرادفاتها عند المحدثين
٤٣	المبحث الثالث: أنواعٌ حديثةٌ تتداخل مع الاختصاص
٥٣	المبحث الرابع: أسباب الاختصاص ^١

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: صور الاختصاص	٦٣
توطئة	٦٤
المبحث الأول: الاختصاص بالتوثيق	٦٦
المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه	٦٦
الفرع الأول: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه ^٥	٧٦
الفرع الثاني: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره	٨٦
الفرع الثالث: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه	٩٠
المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه	٩٥
المطلب الثالث: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المقدمين فيه	١٠١
المطلب الرابع: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح	١٠٦
المطلب الخامس: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه	١١٧
المطلب السادس: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث	١٢٣
المطلب السابع: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعن عنة من لم يعرف بالتدليس	١٢٥
المطلب الثامن: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة	١٤٦
المطلب التاسع: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط	١٥٥
المبحث الثاني: الاختصاص بالتضعيف	١٦٨
المطلب الأول: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين ^٥	١٦٨
المطلب الثاني: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ	١٨٥

رقم الصفحة	الموضوع
١٩٣	الباب الثاني الدراسة التطبيقية أثر الاختصاص في الرواية والدراية من خلال تطبيقات النقاد
١٩٤	الفصل الأول: أثر الاختصاص في الرواية
١٩٥	المبحث الأول: المرويات التي برزت فيها ظاهرة الاختصاص
١٩٥	المطلب الأول: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره
٢٢٠	الفرع الأول: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه ^١
٢٥٩	الفرع الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره
٢٩٨	الفرع الثالث: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه
٣٣١	المطلب الثاني: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه
٣٤٥	المطلب الثالث: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه
٣٦٣	المطلب الرابع: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح
٣٧٣	المطلب الخامس: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه
٤٠٣	المطلب السادس: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث
٤٢٠	المطلب السابع: أمثلة على: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعن عنه من لم يعرف بالتدليس
٤٤١	المطلب الثامن: أمثلة على: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة
٤٦٣	المطلب التاسع: أمثلة على: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط
٤٨٠	المطلب العاشر: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين
٤٩٩	المطلب الحادي عشر: أمثلة على: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ

رقم الصفحة	الموضوع
٥٢٣	المبحث الثاني: الدراسة التحليلية النقدية لمدى وجود الاختصاص في الرواية
٥٣٣	الفصل الثاني: أثر الاختصاص في الدراية
٥٣٤	المبحث الأول: أثره في التوثيق
٥٣٩	المبحث الثاني: أثره في التضعيف
٥٤١	المبحث الثالث: أثره في التعليل
٥٤٨	الخاتمة
٥٥٧	الفهارس العامة
٥٥٨	١ - فهرس الآيات القرآنية
٥٥٩	٢ - فهرس الأحاديث والآثار
٥٦٤	٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم
٥٩٢	٤ - فهرس البلدان والأماكن
٥٩٤	٥ - فهرس الألفاظ الغريبة
٥٩٦	٦ - فهرس المصادر والمراجع
٦٤٠	٧ - فهرس الموضوعات
٦٤٥	الملاحق
٦٤٦	الملحق الأول: الرواة الذين وصفوا بإحدى صور الاختصاص ومواضع ورودهم في الكتب المنتخبة
٦٤٦	الأولى: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره
٦٦٥	الثانية: الاختصاص بكون الراوي ممن عرف بملازمة شيخه
٦٦٨	الثالثة: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره

رقم الصفحة	الموضوع
٦٧٠	الرابعة: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه
٦٧٣	الخامسة: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه
٦٧٦	السادسة: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المقدمين فيه
٦٧٩	السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح
٦٨٤	الثامنة: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه
٦٨٦	التاسعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث
٦٨٧	العاشر: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنعنة من لم يُعرف بالتدليس
٦٨٩	الحادية عشر: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة.
٦٩٠	الثانية عشر: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط
٦٩٨	الثالثة عشر: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين.
٧٠٧	الرابعة عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ
٧١١	الرواة الموثقون بإحدى صور الاختصاص:
٧٢٤	المضعفون بإحدى صور الاختصاص:
٧٣٠	الملحق الثاني: الرواة الذين وصفوا بالاختصاص وروى لهم البخاري في صحيحه من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري"
٧٤٩	الملحق الثالث: المواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم، والدارقطني الترجيح والإعلال بصور الاختصاص في كتابيهما "العلل"

الملاحق

- الملحق الأول: الرُّواة الذين وصفوا بإحدى صور الاختصاص، ومواضع ورودهم في الكتب المتتخبة.
- الملحق الثاني: الرُّواة الذين وصفوا بالاختصاص، وروى لهم البخاري في صحيحه من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي السَّاري".
- الملحق الثالث: المواضع التي استعمل فيها الإمامان أبو حاتم، والدارقُطني، التَّرجيح والإعلال بصور الاختصاص في كتابيهما "العلل".

الملحق الأول: الرواة الذين وصفوا بإحدى صور الاختصاص ومواضع ورودهم في الكتب المنتخبة

الأولى: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
سفيان بن عيينة	(١١٠ / ١)					١. إبراهيم بن بشار الرمادي.
هشيم	(١٣٢، ١١٣٣ / ١)					٢. إبراهيم بن عبد الله الهروي
الأوزاعي		(٧٣١ / ٢)				٣. إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري.
مغيرة بن مقسم				(١٢٩ / ٢)		
طاوس	(١٧٢ / ١)			(٤٨ / ١)		٤. إبراهيم بن ميسرة
أنس بن مالك	(٣ / ٢) (٣٥٥ / ٨)			(٤٤٩ / ٢) (١٣٥ / ٧) (٧٤ / ٨)		٥. ابن شهاب الزهري
عروة بن الزبير	(٣٩ / ٧)					
سعيد بن المسيب		(٤٦٧ / ١)				
القاسم بن محمد				(٧٢ / ٨) (٧٣)		
شعبة بن الحجاج	(٢٩١ / ٧)					٦. أبو النضر (هاشم بن القاسم)
أبو هريرة	(٢٢٠ / ٣)					٧. أبو رافع نفيح بن رافع
أبو إسحاق السبيعي		(٧١٢ / ٢)				٨. أبو عوانة (الوصاح الشكري)
المغيرة بن مقسم	(١١٧ / ١١)			(٤٠ / ٩)		
الثوري	(٢٧٣ / ٨) (٢٧٤ / ٨) (٥٣٦ / ٩)	(٢) (٧٢٢)		(٦٢ / ٧) (١٥١ / ٩) (٢٩٠ / ٥)		٩. أبو نعيم الفضل بن دكين

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
الثوري				(٦٨/٢)		١٠. أحمد بن حنبل
شعبة بن الحجاج	(١٩٦ / ١)			(٢٦٨/٢)		١١. آدم بن أبي إياس
ابن عون	(١٩٤/١٠)، (١٩٥)			(٣١٥/٢)		١٢. أزهر السَّمان
شريك النخعي	(٢٥٧ / ١) (٢١٨/١٠)					١٣. إسحاق بن يوسف المعروف بالأزرق
أبو إسحاق السَّبيعي	(٢٦٢ / ١)	(٧١٠/٢) (٧١٢/٢)	(١٣٠/٢) (١٣١/٢)	(٣٣٠/٢) (٣٣١/٢) (٢٢٥/٤)		١٤. إسرائيل بن يونس السَّبيعي
أيوب السَّختياني		(٤٦٤/١) (٧٠٠/٢)				١٥. إسماعيل ابن عُلَية
سعید بن إياس الجُريري				(١٥٤/٢)		
الشعبي	(٢٩١ / ١) (١٧٢ / ١٠)	(٧٠٨/٢)		(١٧٥/٢)	(٥٤/٣)	١٦. إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي
الأوزاعي	(٣٠٩ / ١)	(٧٣٠/٢)				١٧. إسماعيل بن عبد الله بن ساعة العدوي
عبد الله بن مسعود	(٣٢٢ / ٣) (٢٧٧ / ٧)					١٨. الأسود النخعي
محمد بن سيرين	(٣٥٧ / ١)			(٢٧٥ / ٢)		١٩. أشعث بن عبد الملك الحُمُراني
الحسن البصري	(٣٥٧ / ١)		(٣٧/٢) (٣٨) (١٧٢ / ٩)	(٢٧٥ / ٢)		

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
يحيى بن أبي كثير	(٢٠٣/٢)			(٥٢/٣)		٢٠. الأوزاعي
	(٣٣٨ / ٢)			(١٦٧/٣)		
	(٣٧٤/٤)			(٦١/٩)		
روى ابن الجنيد عن ابن معين انه من الأثبات عن الزُّهري	(٥٠٢ / ٩)					
مكحول	(٦٠/٤)	(٧٢٨/٢)				
نافع	(٣٩٩/١)	(٦٦٧/٢)		(١٧/١)		٢١. أيوب السَّخْتِيَّاني
	(٧/١٠)			(٢٥٦/٢)		
محمد بن سيرين	(٣٩٨/١)	(٦٨٨/٢) (٦٨٩/٢)		(٢٥٦/٢)		
أبو إدريس الحولاني	(٤٣٨ / ١)					٢٢. بُسر بن عبيد الله
حماد بن سلمة	(٤٩٨/١)					٢٣. بهز بن أسد العمي
شعبة	(٤٩٧/١)					
أنس بن مالك	(٣/٢)			(٤٤٩/٢)		٢٤. ثابت البناني
مكحول	(٤ / ٢)	(٧٢٧/٢)				٢٥. ثابت بن ثوبان
منصور بن المعتمر		(٧٢١/٢)		(٥٠٦/٢)		٢٦. جرير بن عبد الحميد الضبي
سعيد بن جبير	(٨٤/٢)					٢٧. جعفر بن إياس
يزيد بن الأصم.	(٨٥/٢)	(٧٩٣/٢)				٢٨. جعفر بن برقان
	(٨٦/٢)					
ميمون بن مهران.	(٨٥/٢) (٨٦/٢)	(٧٩٢/٢) (٧٩٣/٢)	(٣٧٣/٢)			

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٢٩. الحارث بن سويد					(١٤٣/٢) (٢٧٧/٧)	عبد الله بن مسعود
٣٠. حبيب بن الشهيد		(٢١٩/٣)				الحسن البصري
٣١. حجاج بن أبي عثمان الصواف		(١٦٧/٣) (٦١/٩)			(٢٠٣/٢)	يحيى بن أبي كثير
٣٢. حجاج بن محمد		(١٦٦/٣)		(٦٨٢/٢)	(٢٠٥/٢)	ابن جريج
٣٣. حرملة بن يحيى			(٤٠٤/٣) (٤٠٩/٣)		(٢٣٠/٢)	ابن وهب
					(٢٣١/٢)	الشافعي
٣٤. الحسن بن الربيع البجلي		(١٤/٣)			(٢٧٨/٢)	عبد الله بن إدريس
٣٥. حسين المعلم		(٥٢/٣) (١٦٧/٣) (٦١/٩)			(٢٠٣/٢) (٣٣٨/٢)	يحيى بن أبي كثير
				(٦٨٦/٢)		الحسن البصري
٣٦. حفص المنقري					(٤١٦/٢)	الأعمش
					(٤١٧/٢)	جعفر بن محمد
٣٧. حفص بن غياث						
٣٨. الحكم بن عتيبة الكندي	(٥٥٣/٢) (٣٥٢/٣)	(١٢٥/٣) (١٧٨/٨)		(٧١٤/٢) (٧١٥/٢)	(٤٣٣/٢) (٣١٤/١٠)	إبراهيم النخعي
٣٩. حماد بن أبي سليمان		(١٤٧/٣)				
٤٠. حماد بن زيد		(١٣٩/٣)		(٤٦٤/١) (٦٩٩/٢) (٧٠٠/٢)	(١٠/٣) (١١/٣)	أيوب السختياني
				(٦٨٥/٢)		عمرو بن دينار
				(٦٩٠/٢)	(١٦/٣) (٢٢٠/٤)	ثابت البناني

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
ثابت البناني	(١٢/٣) (١٦/٣) (٢٢٠/٤)	(٦٩٠/٢) (٧٨١/٢) (٧٨٣/٢)	(٤١/٣) (٤٤/٣)		(١٣١/٢)	٤١. حماد بن سلمة
حميد الطويل	(١٢/٣)	(٧٨١/٢) (٧٨٢/٢)	(٤٣/٣)	(١٤١/٣)		
علي بن زيد		(٦٩٠/٢) (٧٨١/٢)		(١٤١/٣)		
عمار بن أبي عمار		(٧٨١/٢)		(١٤١/٣)		
أنس بن مالك	(٣/٢)					٤٢. حميد الطويل
الحسن البصري	(٣٩/٣)			(٢١٩/٣)		
يزيد بن أبي حبيب	(٦٩/٣)	(٧٣٢/٢)		(٣٠٧/٣)		٤٣. حيوة بن شريح
محمد بن سيرين	(٣٩٨/١)	(٦٨٨/٢)		(٢٥٦/٢)		٤٤. خالد الحذاء
شعبة بن الحجاج	(١٨٤/٤) (١٩٥/١٠)	(٧٠٥/٢)	(٢٧٨/٤)	(٣٢٥/٣) (٢٤٩/٨)		٤٥. خالد بن الحارث
سعيد بن أبي عروبة	(٦٦/٤)		(٤٥١/٤)			
أبو هريرة	(٢٢٠/٣)					٤٦. ذكوان أبو صالح السمان
الشافعي	(٢٤٥/٣)					٤٧. الربيع بن سليمان المرادي
عبد الله بن مسعود	(٣٢٢/٣)					٤٨. زر بن حبيش
الحسن البصري		(٦٨٦/٢)				٤٩. زياد الأعلم
الزُّهري	(٣٧٠/٣) (٤٥١/١١)			(٤٠/١)		٥٠. زياد بن سعد
مكحول	(٤٢٦/٣)	(٧٢٨/٢)				٥١. زيد بن واقد

الشَّيْخُ الَّذِي اِخْتَصَّ بِهِ	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الرَّاوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
عبد الله بن عمر	(٤١٤/١٠)	(٦٦٥/٢)		(٤٥٢/٨)		٥٢. سالم بن عبد الله بن عمر
سعيد بن أبي عروبة	(٤٥٥/٣)					٥٣. سرار بن جُبَّش
أبو هريرة	(٢٢٠/٣)					٥٤. سعيد المقبري
قَتَادَة	(٦٣/٤) (٦٤/٤) (٦٦/٤) (٤٤/١١)	(٦٩٤/٢) (٦٩٥/٢)	(٤٥١/٤)	(٦٥/٤) (٦٦/٤) (٦١/٩)		٥٥. سعيد بن أبي عروبة
أبي هريرة	(٨٦/٤) (٢٢٠/٣) (٢٩٠/٦)					٥٦. سعيد بن المسيَّب
عمر بن الخطاب	(٨٥/٤) (٨٦/٤)					
زيد بن ثابت		(٤٦٧/١)				
أبو إسحاق السَّيِّعِي	(٢٢٤/٤) (٤٢٥/٤)	(٧٠٩/٢) (٧١٠/٢)		(٦٦/١) (٢٢٥/٤) (٣٧٠/٤)		٥٧. سفيان الثوري
منصور بن المعتمر	(٤٢٥/٤)	(٧١٣/٢) (٧٢١/٢)		(٢٢٥/٤)		
الأعمش	(٤٢٥/٤)	(٧١٥/٢) (٧١٦/٢) (٧٢٠/٢)		(٢٢٥/٤)	(٣٤٨/٢)	
هشام بن عروة		(٦٨٠/٢)				
إسماعيل بن أبي خالد	(٤٢٥/٤)					

الشَّيْخُ الَّذِي اِخْتَصَّ بِهِ	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الرَّاوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتَّعديل	العلل ومعرفة الرجال	
شعبة	(٢٢٨/٤)		(٤٤٨/٤)	(٢٢٩/٤)		٥٨. سفيان بن حبيب
سعيد بن أبي عَرُوبَة	(٢٢٨/٤)		(٤٤٨/٤)	(٢٢٩/٤)		
عمرو بن دينار	(١٢٠/٤)	(٦٨٤/٢)		(٥٢/١)		٥٩. سفيان بن عُيَيْنَة
	(١٢٢/٤)	(٦٨٥/٢)		(٢٢٦/٤)		
الزُّهري	(٢٥٦/٧)			(١٦/١)	(٣٤٩/٢)	
	(٢٥٧/٨)	(٦٧١/٢)		(٥٢/١)		
	(٥٠٢/٩)	(٦٧٣/٢)		(٤٣/٧)		
	(٤٥١/١١)					
الأوزاعي	(١٥٢/٤)	(٧٣٠/٢)		(٢٨٨/١) التقدمة		٦٠. سلمة بن العيار
ابن المبارك	(١٤٦/٤)					٦١. سلمة بن سليمان المَرُوزي
محمَّد بن سيرين	(١٥٠/٤)	(٦٨٨/٢) (٦٨٩/٢)				٦٢. سلمة بن عَلَقَمَة
عبد الله بن عَوْن	(١٦٤/٤)			(٢١٥/٤)		٦٣. سليم بن أخضر
ثابت البُنَّاني	(١٦/٣) (٢٢٠/٤)	(٦٩٠/٢)		(١٤٥/٤)		٦٤. سليمان بن المغيرة
شعبة بن الحجَّاج	(١٨٤/٤)	(٧٠٤/٢) (٧٠٥/٢)	/٤) (٢٧٤ (٢٧٨/٤)	(١١٢ /٤)		٦٥. سليمان بن داود أبو داود الطيالسي
أبو عثمان النهدي	(٢٠٢/٤)			(١٢٥/٤)		٦٦. سليمان بن طرخان التميمي
إبراهيم النَّخعي	(٢٢٥/٤)	(٧١٣/٢)				٦٧. سليمان بن مهران الأعمش
عبد الله بن مسعود					(٢٣٦/٣) (٤٧١/٣)	
يحيى بن وثاب					(٣٦٠ /٢)	

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
مكحول	(٢٢٧/٤) (١٧٨/٨) (٣٧٠/١١)	(٧٢٧/٢)		(١٤١/٤) (٢٩٧/٩)		٦٨. سليمان بن موسى الأشّدق
أبو إسحاق السبيعي	(٣٣٤/٤)	(٧١٠/٢)		(٣٦٦/٤)		٦٩. شريك النخعي
منصور بن المعتمر	(٣٣٤/٤)	(٧٢١/٢)		(٣٦٧/٤)		
جعفر بن محمد	(٤١٧/٢)					٧٠. شعبة بن الحجاج
عمرو بن دينار		(٦٨٥/٢)				
ثابت البناني		(٦٩٠/٢)				
قتادة		(٦٩٥/٢)				
الحكم بن عتيبة	(٣٤٣/٤)			(٣٧٠/٤)		
الأعمش		(٧١٧/٢)			(٣٧٧/٢)	
أبو إسحاق السبيعي		(٧٠٩/٢) (٧١٠/٢)		(٦٦/١) (٢٢٥/٤) (٣٧٠/٤)		
منصور بن المعتمر		(٧٢١/٢)		(٣٧٠/٤)		
الزُّهري	(٣٥١/٤) (٣٥٢/٤) (٢٥٦/٧) (٢٥٧/٨) (٥٠٢/٩) (٤٥١/١١)	(٦٧٣/٢) (٦٧٤/٢)		(٣٤٥/٤) (٤٣/٧)	(٣٤٨/٢)	٧١. شُعيب بن أبي حمزة
عبد الله بن مسعود	(٣٦٢/٤)					٧٢. شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
يحيى بن أبي كثير (قدمه أبو القاسم البغوي على الأوزاعي)	(٣٧٤ / ٤)			(٣٥٦ / ٤)		٧٣. شيبان التميمي
الزُّهري	(٤٠٠ / ٤)					٧٤. صالح بن كيسان
محمد بن سيرين		(٦٨٨ / ٢)				٧٥. عاصم الأحول
أبو عثمان النهدي	(٤٣ / ٥)			(١٤٥ / ١) (٣٤٣ / ٦)		
الأوزاعي	(١١٣ / ٦)	(٧٣٠ / ٢)		(١١ / ٦)		٧٦. عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين
عبد الله بن مسعود	(٢١١ / ٦)			(٢٥٠ / ٥) (٢٥٢ / ٥)		٧٧. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي
حماد بن زيد	(٢٨١ / ٦)			(٢٩٠ / ٥) (٥٨ / ٨)		٧٨. عبد الرحمن بن مهدي
الثوري	(٢٧٣ / ٨) (٥٣٦ / ٩)	(٧٢٢ / ٢)		(٢٨٩ / ٥) (٦٢ / ٧) (١٥١ / ٩)		
حماد بن سلمة		(٧٠٧ / ٢)				
أبو هريرة	(٢٢٠ / ٣) (٢٩١ / ٦)					٧٩. عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج)
مَعْمَر بن راشد	(٣١٢ / ٦)	(٧٠٦ / ٢)		(٣٨ / ٦)		٨٠. عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنَعَانِي
شعبة بن الحجاج	(٣٢٨ / ٦)	(٧٠٥ / ٢)				٨١. عبد الصمد بن عبد الوارث
الثوري	(٢٧٣ / ٨) (٥٣٦ / ٩)	(٧٢٢ / ٢)		(٦٢ / ٧)		٨٢. عبد الله بن المبارك
حماد بن سلمة		(٧٠٧ / ٢)				
الأوزاعي		(٧٣١ / ٢)				
مَعْمَر	(٥٧ / ١١)	(٧٠٦ / ٢)				

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
عبد الله بن عمر	(٤١٤/١٠)			(٤٥٢/٨)		٨٣. عبد الله بن دينار
الأعرج	(٢٠٤/٥)					٨٤. عبد الله بن ذُكَّوان (أبو الزناد)
شعبة بن الحجاج	(٣١٨/٥)					٨٥. عبد الله بن عثمان البصري (صاحب شعبة)
عبد الوارث	(٣٣٦/٥)					٨٦. عبد الله بن عمرو المنقري
محمد بن سيرين		(٦٨٨/٢) (٦٨٩/٢)		(٢٧٥/٢)		٨٧. عبد الله بن عون
مالك بن أنس (الموطأ)	(٣٢/٦)			(١٨١/٥)		٨٨. عبد الله بن مسلمة القعقبي
هشام بن عروة		(٦٨٠/٢)				٨٩. عبد الله بن نُمير
نافع	(٤٠٤/٦)	(٦٦٧/٢) (٦٨٥/٢)		(٣٥٧/٥)		٩٠. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
عطاء بن أبي رباح	(٤٠٤/٦)			(٣٥٦/٥) (٣٥٧/٥)	(٢٥٤/٣)	
عمرو بن دينار		(٦٨٤/٢) (٦٨٥/٢)				
شعبة	(٤٢٠/٦)، (٤٢١/٦)					٩١. عبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي
الأعمش	(٤٣٥/٦)			(٢١/٦)		٩٢. عبد الواحد بن زياد العبدي
أيوب السختياني	(٤٤٢/٦)	(٧٠٠/٢)				٩٣. عبد الوارث بن سعيد
أبو التياح	(٤٤٢/٦)			(١٤٦/١)		
حسين المعلم	(٤٤٢/٦)			(٧٥/٦)		
حماد بن سلمة		(٧٠٧/٢)				٩٤. عبد الوهاب الثقفي
يحيى بن سعيد الأنصاري	(٤٥٠/٦)					

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
سعيد بن أبي عروبة	(٤٥١/٦)					٩٥. عبد الوهاب الحفّاف
سعيد بن أبي عروبة	(٦٥/٤)		(٤٤٧/٤)			٩٦. عبدة بن سليمان الكلابي
محمد بن إسحاق	(٤٥٩/٦)			(٨٩/٦)		
مالك بن أنس	(٣٣٠/١) (٣٢٦/٥)			(٣٢٦/٥)		٩٧. عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (أبو زُرعة)
أثبت الناس كتاباً عن الثوري	(٣٥/٧) (٥٣٦/٩)			(٣٢٤/٥)		٩٨. عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي
سعيد المقبري		(٦٧٠/٢)			(٦٧٠/٢) (٢٨٦/٣)	٩٩. عبيد الله بن عمر
نافع	(٣٩٩/١) (٣٩/٧) (٤٠/٧) (٧/١٠)	(٦٦٧/٢)		(١٧/١) (٢٥٦/٢) (٣٢٦/٥)		
عروة بن الزبير	(٣٩/٧)					
القاسم بن محمد	(٣٩/٧)					
عبد الكريم الجري	(٤٢/٧)					
عبد الله بن مسعود	(٢٧٧/٧)			(٤٠٤/٦)		١٠١. عبدة بن عمرو السلمي
عائشة	(١٨٢/٧) (٣٣٤/٨) (١١١/١٠) (٤٣٩/١٢)			(٤٥/١) (٣٩٦/٦) (١١٨/٧)		١٠٢. عروة بن الزبير

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
حماد بن سلمة	(٢٣١/٧)	(٧٠٧/٢)				١٠٣. عَفَّان بن مسلم
شعبة بن الحجاج	(٢٣١/٧)				(٣٦٢/٢)	
الزُّهري	(٢٥٦/٧)					١٠٤. عقيل الأيلي
	(٢٥٧/٨)	(٦٧٣/٢)		(٤٣/٧)	(٣٤٨/٢)	
	(٥٠٢/٩)	(٦٧٤/٢)				
	(٤٥١/١١)					
مكحول	(١٧٧/٨)	(٧٢٧/٢)		(٣٥٤/٦)		١٠٥. العلاء بن الحارث الحضرمي
	(١٧٨/٨)					
عبد الله بن مسعود	(٣٢٢/٣)			(٤٠٤/٦)		١٠٦. عَلَقَمَةُ النَّخَعِي
	(٢٧٧/٧)			(٤٠٥/٦)		
أثبت البغداديين في شعبة	(٢٩١/٧)					١٠٧. علي بن الجعد الجوهري
يحيى بن أبي كثير (ثقة عنه في كتاب السماع)	(٣٧٦/٧)			(٢٠٤/٦)		١٠٨. علي بن المبارك الهنائي
سفيان بن عيينة	(٣٥١/٧)					١٠٩. علي بن المديني
الأوزاعي	(٤٧٩/٧)			(١٢٢/٦)		١١٠. عمر بن عبد الواحد الدمشقي
نافع	(٤٩٩/٧)	(٦٦٧/٢)		(١٣٩/٦)		١١١. عمر بن نافع
عائشة 	(١٨٢/٧)			(٤٥/١)		١١٢. عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن
	(٣٣٤/٨)			(٣٩٦/٦)		
	(٤٣٩/١٢)			(١١٨/٧)		
عطاء بن أبي رباح	(٣٠/٨)			(٢٣١/٦)		١١٣. عمرو بن دينار المكي
هشيم	(١٣٢/١)					١١٤. عمرو بن عوف بن أوس

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
الأوزاعي	(٢٣٩/٨)			(٢٩٢/٦)		١١٥. عيسى بن يونس السبعي
عائشة رضي الله عنها	(١٨٢/٧) (٣٣٤/٨) (٤٣٩/١٢)			(٤٥/١) (٣٩٦/٦) (١١٨/٧)		١١٦. القاسم بن محمد بن أبي بكر
أنس بن مالك	(٣/٢) (٣٥٥/٨)			(٤٤٩/٢) (١٣٥/٧)		١١٧. قتادة بن دعامه
الحسن البصري	(٣٥٥/٨)	(٦٨٦/٢)		(١٣٥/٧)		
سعيد المقبري	(٣٨/٤) (٤٦١/٨)	(٦٧٠/٢)		(١٧٩/٧) (١٨٠/٧)	(٢٨٦/٣)	١١٨. الليث بن سعد الفهمي
بكير بن عبد الله		(٧٣٢/٢)				
هشام بن عروة		(٦٨٠/٢)				
نافع	(٣٩٩/١) (٧/١٠) (٨/١٠)	(٦٦٧/٢)		(١٦/١) (١٧/١) (٢٥٦/٢) (٢٠٥/٨)		١١٩. مالك بن أنس
الزُّهري	(٢٥٦/٧) (٢٥٧/٨) (٥٠٢/٩) (٧/١٠) (٨/١٠) (٢٤٤/١٠) (٤٥١/١١)	(٦٧١/٢) (٦٧٢/٢) (٦٧٣/٢) (٦٧٤/٢)		(١٥/١) (١٦/١) (١٧/١) (٣٤٤/٤) (٤٣/٧) (٢٠٥/٨)	(٣٤٨/٢) (٣٤٩/٢)	
هشام بن عروة		(٦٨٠/٢)				
الزُّهري	(٣٥٢/٤) (٥٠٢/٩) (٥٠٣/٩)	(٦٧٣/٢) (٦٧٤/٢)		(١١٢/٨)	(٣٠٧/٢)	١٢٠. محمد الزبيدي
سعيد المقبري	(٤٠/٤)	(٦٧٠/٢)		(١٧٩/٧)		١٢١. محمد بن أبي ذئب

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
شعبة بن الحجاج		(٧٠٤/٢)				١٢٢. محمد بن أبي عدي
حماد بن زيد	(٤٠٣/٩)			(٥٨/٨)		١٢٣. محمد بن الفضل (عَارَم)
يزيد بن زريع	(٤٧٦/٩)			(٩٢/٨)		١٢٤. محمد بن المنهال الضير
شعبة بن الحجاج	(١٨٤/٤) (٩٧، ٩٦/٩) (٩٨) (١٩٥/١٠)	(٧٠٢/٢) (٧٠٣/٢) (٧٠٤/٢) (٧٠٥/٢)	(٢٧٨/٤)	(٢٢١/٧)		١٢٥. محمد بن جعفر (عُنْدَر)
مَعْمَر		(٧٠٦/٢)				١٢٦. محمد بن حميد أبو سفيان العمري
الأعمش	(١٣٨/٩) (١٣٩/٩)	(٧١٦/٢) (٧٢٠/٢) (٨١٢/٢)		(٢٤٨/٧)	(٣٤٨/٢) (٣٧٧/٢)	١٢٧. محمد بن خازم أبو معاوية الضير
أبو هريرة	(٢١٥/٩) (٢٢٠/٣)	(٤٤٢/٦)		(٢٨٠/٧)		١٢٨. محمد بن سيرين
عبدة السلماني	(٨٤/٧)					
الأوزاعي	(٢٢٣/٩)			(٢٨٦/٧)		١٢٩. محمد بن شعيب بن شابور
علي بن أبي طالب	(٣٥٤/٩)					١٣٠. محمد بن علي (ابن الحنفية)
هشيم	(٣٩٣/٩) (٣٩٤/٩)					١٣١. محمد بن عيسى الطباع

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
أحفظ الناس عن جابر بن عبد الله إلا أنه يدلّس عنه ووراية اللّيث بن سعد عنه عن جابر صحيحة لأنه أعلم له في كتابه على سماعه من جابر	(٤٤٣/٩)					١٣٢. محمّد بن مسلم (أبو الزبير المكي)
من أعلم الناس بحديث الزُّهري على تأخره عنه، حتّى لقب بالزُّهري	(٥١٣/٩) (٥١٦/٩)					١٣٣. محمّد بن يحيى الذهلي
عبد الله بن مسعود	(١١٠/١٠) (١١١/١٠)					١٣٤. مسروق بن الأجدع
عائشة 	(١١١/١٠)			(٣٩٧/٨)		
الشعبي	(١٧٢/١٠)					١٣٥. مُطَرِّف بن طريف
شعبة بن الحجاج	(١٨٤/٤) (١٩٥/١٠)	(٧٠٥/٢)	(٢٧٨/٤)	(٣٢٥/٣) (٢٤٩/٨)		١٣٦. معاذ بن معاذ
ابن عون	(١٩٥/١٠)					
شعبة	(١٩٧/١٠)			(٢٥٠/٨)		١٣٧. معاذ بن هشام
مالك بن أنس	(٢٣٩/١٠)					١٣٨. معلى بن منصور

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
ذكره ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب ثابت البناني		(٦٩٠ / ٢)				١٣٩. معمر بن راشد
الزهرري	(٢٥٦ / ٧)	(٦٧١ / ٢)		(١٦ / ١)		
	(٥٠٢ / ٩)	(٦٧٢ / ٢)		(٣٤٤ / ٤)		
	(٨ / ١٠)	(٦٧٣ / ٢)		(٤٣ / ٧)	(٣٤٨ / ٢)	
	(٢٤٤ / ١٠)	(٦٧٤ / ٢)		(٢٠٥ / ٨)		
	(٤٥١ / ١١)			(٢٥٧ / ٨)		
مالك بن أنس	(٢٥٣ / ١٠)			(٢٧٨ / ٨)		١٤٠. معن بن عيسى
مجاهد	(٣١٣ / ١٠)	(٧١٣ / ٢) (٨٠١ / ٢)		(١٧٧ / ٨)		١٤١. منصور بن المعتمر
إبراهيم النخعي	(٤٣٣ / ٢)			(١٢٥ / ٣)		
	(٣١٣ / ١٠)	(٧١٣ / ٢)		(١٧٧ / ٨)	(٥٥٣ / ٢)	
	(٣١٤ / ١٠)			(١٧٨ / ٨)	(٣٥٢ / ٣)	
عبد الله بن عمر	(٤١٤ / ١٠)	(٦٦٥ / ٢)		(٤٥٢ / ٨)		١٤٢. نافع مولى بن عمر
محمد بن سيرين		(٦٨٨ / ٢)				١٤٣. هشام الدستوائي
يحيى بن أبي كثير	(٢٠٣ / ٢)					
	(٣٣٨ / ٢)	(٦٧٧ / ٢)		(٥٢ / ٣)		
	(٣٧٤ / ٤)	(٦٧٨ / ٢)		(١٦٧ / ٣)		
	(٣٧٦ / ٧)			(٦٠ / ٩)		
	(٤٤ / ١١)					
قتادة	(٦٣ / ٤)			(١٥٥ / ١)		
	(٦٤ / ٤)	(٦٩٥ / ٢)		(٥٩ / ٩)	(٣٤٨ / ٢)	
	(٤٤ / ١١)			(٦١ / ٩)		

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
محمد بن سيرين	(٣٤ / ١١) (٣٥ / ١١)	(٧٨٨ / ٢)		(٥٤ / ٩) (٥٥ / ٩)		١٤٤. هشام بن حسان
وثقه ابن عيينة في الحسن البصري وقال: أعلم الناس فيه وخالفه غيره	(٣٥ / ١١)			(٤٣ / ١)		
شعبة بن الحجاج	(٤٦ / ١١)	(٧٠٤ / ٢) (٧٠٥ / ٢)		(٦٥ / ٩)	(٣٦٩ / ٢)	١٤٥. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي
ابن جريج	(٥٧ / ١١)			(٧١ / ٩)		١٤٦. هشام بن يوسف الصنعاني
معمر بن راشد	(٥٧ / ١١)	(٧٠٦ / ٢)				
حصين بن عبد الرحمن السلمي	(٦١ / ١١)		(١٨٢ / ١) (٤٥٣ / ٨)	(١١٥ / ٩)		١٤٧. هشيم بن بشير
منصور بن زاذان				(١١٥ / ٩)		
سيار أبي الحكم				(١١٥ / ٩)		
يونس بن عبيد				(١١٥ / ٩)		
الأوزاعي	(٦٥ / ١١)	(٧٣٠ / ٢)		(١٢٣ / ٩)		١٤٨. الهقل بن زياد الدمشقي (كاتب الأوزاعي)
قتادة	(٦٩ / ١١)	(٦٩٥ / ٢)	(٤٤٣ / ٨)			١٤٩. هشام بن يحيى العوذلي
يحيى بن أبي كثير	(٧٠ / ١١)		(٤٤٧ / ٨)			
عوف بن أبي جميلة	(٧٤ / ١١)			(١١٩ / ٩)		١٥٠. هوزة بن خليفة
مكحول	(٩٣ / ١١)	(٧٢٩ / ٢)				١٥١. الهيثم بن حميد

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
الثوري	(٢٧٣ / ٨) (٥٣٦ / ٩)	(٧٢٢ / ٢)		(٢٨٩ / ٥) (٦٢ / ٧) (٣٨ / ٩) (١٥١ / ٩)		١٥٢. وكيع بن الجراح
الأعمش (قدمه ابن مهدي فيه، والدارقطني)		(٧١٩ / ٢) (٧٢٠ / ٢)				
الأوزاعي	(١٥١ / ١١)	(٧٣١ / ٢)		(١٨ / ٩)		١٥٣. الوليد بن مزيد
الأوزاعي	(١٥٣ / ١١)	(٧٣١ / ٢)		(١٧ / ٩)		١٥٤. الوليد بن مسلم
مكحول	(٩٣ / ١١)	(٧٢٩ / ٢)				١٥٥. يحيى بن حمزة الحضرمي الدمشقي
القاسم بن محمد				(٧٢ / ٨) (٧٣)		١٥٦. يحيى بن سعيد الأنصاري
الثوري	(٢٧٣ / ٨) (٥٣٦ / ٩) (٢١٨ / ١١)	(٤٦٦ / ١) (٧٢٢ / ٢)	(١٨٧ / ١)	(٢٨٩ / ٥) (٦٢ / ٧) (٣٨ / ٩) (١٥١ / ٩)		١٥٧. يحيى بن سعيد القطان
شعبة بن الحجاج	(١٨٤ / ٤)	(٧٠٢ / ٢) (٧٠٥ / ٢)	(٢٧٨ / ٤)			
سعيد بن أبي عروبة	(٦٦ / ٤)		(٤٥١ / ٤)			
هشام بن عروة		(٦٨٠ / ٢)				
الأعمش (قدمه الدارقطني فيه)		(٧٢٠ / ٢)				
الليث بن سعد	(٢٣٨ / ١١)					١٥٨. يحيى بن عبد الله بن بكير
الحسن البصري	(٣١٢ / ١١)		(١٧٢ / ٩)	(٢٥٣ / ٩)		١٥٩. يزيد بن إبراهيم التستري

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
الأوزاعي	(١٥٢/٤)	(٧٣٠/٢)		(٢٨٨/١) التقدمة		١٦٠. يزيد بن السمط
سعيد بن أبي عروبة	(٦٦/٤) (٣٢٦/١١) (٣٢٧/١١)		(٤٥١/٤)	(٢٦٣/٩)	(٣٥٧/٢)	١٦١. يزيد بن زريع
شعبة بن الحجاج		(٧٠٤/٢)				
مكحول	(٣٧٠/١١)	(٧٢٧/٢)		(٢٩٧/٩)		١٦٢. يزيد بن يزيد بن جابر
أبو إسحاق السبيعي	(٢٣٨/٨) (٤٠٩/١١)			(٢١٨/٩)		١٦٣. يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق
الزُّهري	(٢٥٦/٧) (٢٥٧/٨) (٥٠٢/٩) (٤٥١/١١)	(٦٧٢/٢) (٦٧٣/٢) (٦٧٤/٢)		(٤٣/٧) (٢٤٩/٩)	(٣٤٨/٢)	١٦٤. يونس الأيلي
ابن وهب			(٣٠١/١) (١٤/٤)			١٦٥. يونس بن عبد الأعلى المصري
محمد بن سيرين		(٦٨٨/٢) (٦٨٩/٢)				١٦٦. يونس بن عبيد
الحسن البصري	(٤٤٣/١١)	(٦٨٧/٢)		(١٣٥/٧) (٤٤٣/١١)		

* إذا وصفه بعضهم بأحد أوصاف الحفظ، ووصفه بعضه بالحفظ بدون تحديد الوصف في صورتين جميعاً.

الثانية: الاختصاص بكون الراوي من عرف بملازمة شيخه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن بشَّار الرمادي.					(١٠٩/١)	سفيان بن عُيينة
٢. أبو بكر بن عيَّاش		(٢٩١/٦) (٢٩١)				الأعمش
٣. أحمد بن حنبل	(٤٣٤/٣)	(٣٠/٧)				عَفَّان بن مسلم
	(٣٦٣/٢)					إسماعيل ابن عُلَية
					(٦٢/١١)	هُشَيْم بن بشير
٤. إسرائيل بن يونس السَّبيعي		(٢) (٣٣١، ٣٣٠)			(٢٦٢/١)	أبو إسحاق السَّبيعي
٥. حامد بن يحيى البلخي					(١٧٠/٢)	سفيان بن عُيينة
٦. حَرَمَلَة بن يحيى			(٤٠٤/٣) ((٤٠٨/٣) ((٤٠٩/٣) (		(٢٣١/٢)	ابن وهب
					(٢٢٩/٢)	الشافعي
٧. الحسن بن عيَّاش		(٢٩١/٦) (٢٩١)				الأعمش
٨. حفص بن غياث		(٢٩١/٦) (٢٩١)				الأعمش
٩. رَوْح بن عُبادة					(٢٩٥/٣)	ابن جريج
		(٤٩٨/٣)			(٢٩٦، ٢٩٥/٣)	شعبة
١٠. سعيد بن عبد العزيز الدمشقي				(٧٢٨/٢) (	(٦٠/٤)	مكحول
١١. سفيان بن سعيد الثوري		(٨٤/١)				الأعمش

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٢. سليمان بن صالح الليثي (سلمويه)					(١٩٩ / ٤)، (٢٠٠)	ابن المبارك
١٣. شُعَيْب بن أَبِي حمزة				(٦٧٤ / ٢)		الزُّهري
١٤. عبد الرحمن بن مهدي		(٣٨ / ٩)	(٢٠٠ / ١)	(٧٢٢ / ٢)	(٢٨١ / ٦)	الثوري
		(١٥١ / ٩)	()	()		حماد بن زيد
١٥. عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنَعَانِي		(٣٨ / ٦)			(٤٠٣ / ٩)	مَعْمَر بن راشد
١٦. عبد العزيز بن أَبِي رزمة					(٣٣٧ / ٦)	عبد الله ابن المبارك
١٧. عبد الله بن شبرمة	(٢٠٥ / ٣)					الشعبي
١٨. عبد الله بن صالح أبو صالح		(٨٦ / ٥)	(٥٤٣ / ٥)		(٢٥٨ / ٥)، (٢٥٩ / ٥)	الليث بن سعد
١٩. عبد الله بن عبد الله أبو أُوَيْس				(٦٧٤ / ٢)		لزم الزُّهري سنة أو ستين
٢٠. عبد الله بن نافع الصائغ					(٥١ / ٦)	مالك بن أنس
٢١. عبد الملك بن عبد الحميد الميموني					(٤٠٠ / ٦)	مالك بن أنس
٢٢. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج		(٣٥٦ / ٥)			(٤٠٤ / ٦)	عطاء بن أبي رباح
٢٣. عبد الوهاب الحفَّاف					(٤٥١ / ٦)	سعيد بن أبي عروبة
٢٤. عبيد الله بن أبي زياد					(١٣ / ٧)	الزُّهري
٢٥. عثمان بن جبلة					(١٠٨ / ٧)	شعبة بن الحجاج
٢٦. عقيل الأيلي		(٤٣ / ٧)		(٦٧٣ / ٢)		الزُّهري

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
يحيى القطان	(٣٥١/٧)					٢٧. علي بن المديني
من أخص الناس بقتادة	(١٣٢/٨)					٢٨. عمران القطان
الأعمش	(٢٣٩/٨)			(٢٩١/٦)، (٢٩١)		٢٩. عيسى بن يونس السبيعي
سعيد بن المسيب				(٦٠/٤)	(١٨٣/١)	٣٠. محمد بن شهاب الزهري
الزهري	(٥٠٣/٩)	٦٧٤/٢) (				٣١. محمد الزبيدي
عبد الله بن المبارك	(٦٦/٩)					٣٢. محمد بن أعين المروزي
يحيى القطان	(٧١/٩) (٢١٩/١١)					٣٣. محمد بن بشار (بندار)
شعبة بن الحجاج	(٩٧/٩)				(١٢/٢)	٣٤. محمد بن جعفر (غندر)
يحيى بن سعيد القطان	(١٥٢/٩)			(٢٤٦/٧)	(٢٦٥/٣)	٣٥. محمد بن خالد الباهلي
أحمد بن حنبل	(١٥٤/٩)					٣٦. محمد بن داود المصيصي
الثوري	(١٩٩/١٠)					٣٧. المعافى بن عمران
فتادة				(١٥٥/١) (٥٩/٩)		٣٨. هشام الدستوائي
شعبة	(٢١٧/١١)			(٢٤٩/١)		٣٩. يحيى بن سعيد القطان
الزهري				(٢٤٩/٩)		٤٠. يونس الأيلي

الثالثة: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن بشار الرمادي					(١١٠/١)	سفيان بن عيينة
٢. أبو نعيم الفضل بن دكين					(٢٥٥/٩)	سفيان الثوري
	(٣٢٥/١)			٧٤٨/٢ (	(٢١٠/٦)	المسعودي
٣. إسماعيل ابن علية	(٢٩٥/٣)					سعيد بن أبي عروبة
٤. حماد بن سلمة		(١٤١/٣)	(٤٣/٣)	٧٨٢/٢ (	(١٢/٣)	حميد الطويل
٥. خالد بن الحارث			٤٥١/٤ (		(٦٦/٤)	سعيد بن أبي عروبة
٦. داود بن أبي هند	(٥٤/٣)					سعيد بن المسيب، وجابر بن زيد
٧. روح بن عبادة		(٤٩٩/٣)			(٢٩٥/٣) (٦٥/٤)	سعيد بن أبي عروبة
٨. زياد بن سعد			(٨٨/٥)		(٤٠٦/٤)	صالح مولى التوأمة
٩. سرار بن جهم		(٣٢٥/٤)			(٦٥/٤)	سعيد بن أبي عروبة
١٠. سفيان الثوري					(٢٣٤/٤)	سمك بن حرب
		(٣٣٣/٦)				عطاء بن السائب
١١. شريك النخعي		(٣٦٦/٤) (٣٦٧/٤)		٧١٠/٢ (٧١١/٢ (	(٣٣٤/٤)	أبو إسحاق السبيعي

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٢. شعبة بن الحجاج	(٧٠ / ٢)				(٣٤٤ / ٤)	الحكم بن عتيبة (سمع من الحكم قبل سفيان بعشر سنين)
					(٢٣٤ / ٤)	سماك بن حرب
		(٣٣٣ / ٦)				عطاء بن السائب
١٣. شعيب بن إسحاق			(٤٥١ / ٤) ()		(٦٤ / ٤) (٣٤٨ / ٤)	سعيد بن أبي عروبة
١٤. عبد الأعلى السامي			(٤٥١ / ٤) ()		(٦٦ / ٤)	سعيد بن أبي عروبة
١٥. عبد الملك بن جريج			(٨٨ / ٥)		(٤٠٦ / ٤)	صالح مولى التوأمة
١٦. عبد الوهاب الحفاف	(٣٥٦ / ٢) (٣٠٢ / ٣)	(٢٦٨ / ٦)	(٤٥١ / ٤) ()		(٤٥١ / ٦)	سعيد بن أبي عروبة
١٧. عبدة بن سليمان الكلابي			(٤٤٧ / ٤) ()		(٦٥ / ٤)	سعيد بن أبي عروبة
١٨. محمد بن أبي ذئب			(٨٤ / ٥) (٨٥ / ٥) (٨٨ / ٥)		(٤٠٦ / ٤)	صالح مولى التوأمة
١٩. وكيع بن الجراح	(٣٢٥ / ١)			(٧٤٧ / ٢) ()	(٢١٠ / ٦)	المسعودي
٢٠. يحيى بن سعيد القطان			(٤٥١ / ٤) ()		(٦٦ / ٤)	سعيد بن أبي عروبة
٢١. يزيد بن زريع			(٤٤٦ / ٤) () (٤٤٨ / ٤) ()		(٦٥ / ٤) (٣٢٦ / ١١)	سعيد بن أبي عروبة
٢٢. يزيد بن هارون			(٤٤٧ / ٤) ()		(٦٥ / ٤)	سعيد بن أبي عروبة

الرابعة: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن يزيد النخعي		(٤٠٤/٦)			(٢٧٦/٧)	خالاه الأسود وعبد الرحمن ابنا يزيد وعَلَقَمَة
٢. أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود		(٤٠٣/٩)			(٧٦/٥)	أبوه عبد الله بن مسعود (كان عالماً به ولم يسمع منه)
٣. أحمد بن شبيب الحبطي		(٥٥/٢)	(٤٩/٥)		(٣٠٧/٤)	شبيب بن سعيد الحبطي
٤. أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب		(٦٠/٢)	(٣٠٣/١)		(٥٥/١)	عمه عبد الله بن وهب
٥. إسرائيل بن يونس السبيعي		(٢٣٠/٢)، (٢٣١)	(١٣٠/٢)		(٢٦٢/١)	أبو إسحاق السبيعي
٦. بشر بن شبيب بن أبي حمزة		(٣٥٩/٢)			(٤٥٢/١)	شبيب بن أبي حمزة
٧. بهز بن حكيم					(٤٩٨/١)	عن أبيه عن جده
٨. حماد بن سلمة		(١٤١/٣)	(٤٣/٣)		(١٢، ١١/٣)	خاله حميد الطويل
٩. سالم بن عبد الله بن عمر		(٤٥٢/٨)			(٤٤١/٧)، (٤١٤/١٠)	عبد الله بن عمر
١٠. سهيل بن أبي صالح السنان		(٢٤٧/٤)	(٥٢٣/٤)، (٥٢٦/٤)		(٢٦٤/٤)	أبو صالح السنان
١١. عامر بن عبد الله بن قيس (أبو بردة)		(٣٢٥/٦)			(١٨/١٢)	أبوه أبو موسى الأشعري
١٢. عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي		(٢٩١/٢)، (٢٠٩/٥)			(١٤٠/٦)	أبوه الأسود بن يزيد، وإبراهيم

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
						النخعي، وعلقمة بن قيس النخعي
١٣. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي		(٢٥٠/٥)			(٢١١/٦)	عبد الله بن مسعود
		(٢٥١/٥)		(٧٤٨/٢)	(٢١١/٦)	والقاسم، وعون، ومعن ^(١) .
١٤. عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي		(٢٩٩/٥)			(٢٩٩/٦) (٢٧٦/٧)	أخوه الأسود، وعمه علقمة
١٥. عبد العزيز بن أبي حازم		(٣٨٢/٥)			(٣٣٣/٦)	أبو حازم سلمة بن دينار
١٦. عروة بن الزبير		(٤٥/١) (٣٩٦/٦) (١١٨/٧)			(١٨٢/٧) (٣٣٤/٨) (٤٣٩/١٢)	عائشة 
١٧. عمر بن نافع		(١٣٩/٦)		(٦٦٧/٢)	(٤٩٩/٧)	نافع مولى بن عمر
١٨. عمرة بنت عبد الرحمن		(٤٥/١) (٣٩٦/٦) (١١٨/٧)			(١٨٢/٧) (٣٣٤/٨) (٤٣٩/١٢)	عائشة 
١٩. عمرو بن شعيب		(٢٣٨/٦)	(٢٠٥/٦)		(٤٩/٨)	عن أبيه عن جده
٢٠. عيسى بن يونس السبيعي		(٢٩٢/٦)	(٥٢٦/٨)		(٢٣٨/٨)	يونس بن أبي إسحاق
٢١. القاسم بن محمد بن أبي بكر		(٤٥/١) (٣٩٦/٦) (١١٨/٧)			(١٨٢/٧) (٣٣٤/٨) (٤٣٩/١٢)	عائشة 

(١) قال الدارقطني في سؤالات السلمي له (ص: ٢٥٥): وهؤلاء هم أهل بيته.

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٢٢. نافع مولى ابن عمر	(٤٥٢/٨)				(٤١٤/١٠)	عبد الله بن عمر
٢٣. يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي	(٢١٨/٩)	(٥٠٢/٨)			(٢٣٨/٨) (٤٠٩/١١)	أبو إسحاق السبيعي
٢٤. يونس بن أبي إسحاق السبيعي	(٢٤٤/٩)				(٤٣٤/١١)	أبو إسحاق السبيعي

❖ اقتصر على من اشتهروا بالرواية عن أهل بيتهم، أو ذكر في ترجمته أن له عناية بالرواية عن الشيخ الذي من أهل بيته فضبط حديثه وأتقنه وعرف به.

الخامسة: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ أو التلميذ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن مسلم المجري		(١٣٢) / (٢)	(٣٤٦) / (١)		(١٦٦) / (١)	رواية ابن عيينة عنه
٢. إسماعيل بن أبي أويس			(٥٢٧) / (١)		(٣١٢) / (١)	البخاري ومسلم
٣. أيوب بن سويد			(٢٨ / ٢)			يونس الأيلي عن الزهري، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ابن جريج، الأوزاعي، الثوري.
٤. بيان بن بشر الأحمسي				(٧٠٨ / ٢)		الشعبي
٥. الخليل بن مرة					(١٧٠) / (٣)	قتادة، ويحيى بن أبي كثير
٦. الربيع بن أنس	(٤٦٥ / ٣)	(٤٢ / ٣)				الحسن البصري (لازمه عشر سنين)
٧. زكريا بن أبي زائدة				(٧٠٨ / ٢)		الشعبي
٨. زياد البكائي		(٥٣٨ / ٣)			(٣٧٥ / ٣) / (٣٧٦ / ٣)	محمد بن إسحاق
٩. سلمة بن الفضل الأبرش		(١٦٩ / ٤) / (٨٩ / ٦)	(٣٦٩ / ٤)		(١٥٣ / ٤) / (١٥٤ / ٤)	ابن إسحاق وهو صاحب مغازيه
١٠. عبد الرحمن بن أبي الزناد					(١٧١ / ٦)	هشام بن عروة
١١. عبد الله بن دينار				(٦٧٠ / ٢)		أحاديثه صحاح من حديث شعبة، ومالك وسفيان الثوري.
١٢. عبد الله بن عبد الله أبو أويس				(٦٧٤ / ٢)		الزهري

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ أو التلميذ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٣. عبد الله بن نافع الصائغ					(٥٢/٦)	مالك بن أنس
١٤. عبد المجيد بن أبي رواد		(٦٤/٦)	(٤٩/٧)	(٦٨٣/٢) (٨٠٧/٢)	(٣٨٢/٦)	ابن جريج
١٥. عبيد الله بن أبي زياد الرصافي					(١٤/٧)	عده الدارقطني من ثقات أصحاب الزهري.
١٦. عبيدة بن معتب الضبي			(٥٩/٧)		(٨٧/٧)	رواية شعبة عنه خاصة لأنه سمع منه قبل أن يتغير. الرواة الضعفاء الموثقون (ص: ٢٧٧)
١٧. عكرمة بن عمار	(٤٩٤/٢)	(١٠/٧)			(٧) ٢٦٢، ٢٦ (١)	إياس بن سلمة
١٨. علي بن زيد بن جدعان		(٣) (١٤١) (٦) (١٨٦)	(٣٣٤/٦)		(٧) (٣٢٣)	رواية حماد بن سلمة أعلم الناس به، وحماد بن زيد، والثوري وشعبة عنه. كان ابن مهدي يحدث عنه من روايتهم
١٩. عمرو بن عثمان الرقي			(٢٤٢/٦)		(٧٧/٨)	زهير الجعفي
٢٠. فراس بن يحيى الهمداني				(٧٠٨/٢)		الشعبي
٢١. قرة بن عبد الرحمن			(٧) (١٨٤)			الزهري إذا روى عنه ابن وهب أو الأوزاعي أو سويد بن عبد العزيز. الرواة الضعفاء الموثقون (ص: ٨٥)
٢٢. المثنى بن الصباح		(٣٢٤/٨)	(١٧٢/٨)			عمرو بن شعيب، عن أبيه
٢٣. مجالد بن سعيد			(٨) (١٦٩)		(١٠) (٤٠)	الشعبي عن جابر (ويعتبر برواية المتقدمين عنه لأنه تغير حفظه) الرواة الضعفاء الموثقون (ص: ١٠٨)
٢٤. مسلمة بن علقمة المازني		(٢٦٧/٨)			(١٠)	وثقه أبو بكر بن أبي

الشيخ أو التلميذ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
نخبة وأبو زرعة في داود بن أبي هند		(٢٦٨ / ٨)			(١٤٥)	
ابن عباس		(٤٢٩ / ٨)			(١٥٧) / (١٠)	٢٥. مصدع الأعرج (المعرقب)
شريك النخعي					(٢١٨) / (١٠)	٢٦. معاوية بن هشام القصار
الثوري			(١٤٨ / ٨)			
زيد بن أسلم					(٤٠ / ١١)	٢٧. هشام بن سعد المدني
بعض أحاديثه عن الأوزاعي صالحة.			(١٢٠ / ٩)		(٢٤١) / (١١)	٢٨. يحيى بن الضحّاك البابلتي
عبد الله بن عثمان بن خثيم			(٦٢ / ٩)		(٢٢٦) / (١١)	٢٩. يحيى بن سليم الطائفي
أنس رضي الله عنه لكن من رواية الثقات عنه خاصة			(١٣١ / ٩)		(٣١٠) / (١١)	٣٠. يزيد بن أبان الرقاشي
يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح وأبي إسماعيل المؤدب			(٤٦٥ / ٨)		(٣٩٣) / (١١)	٣١. يعقوب بن عطاء

ذكرت هنا ثلاثة أقسام:

الأول: رواة ثقات وثقوا في شيخ معين على الخصوص، لكنهم لم يوصفوا بأنهم الأثبت فيه.

الثاني: أو متكلم فيهم إلا أن رواياتهم عن بعض الشيوخ، أو رواية بعض تلاميذهم عنهم مقبولة محتج بها.

الثالث: رواة ضعفاء ضعفوا من جهة الحفظ، لكن روايتهم عن بعض شيوخهم، أو تلاميذهم عنهم، صالحة للاعتبار لموافقتها لروايات الثقات.

السادسة: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المتقدمين فيه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الفن الذي تميز به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري	(٢٨١/١)				(١٥٢/١)	من أبصر الناس بالسير
٢. أبو بكر بن عيَّاش	(٣٤٩/٩) (٣٥٠/٩)		(٤٦/٥)		(٣٥/١٢)	من قراء الكوفة
٣. أبو عمرو بن العلاء البصري					(١٢/١٢) ١٧٩ (١٨٠)	كان عالماً بالقراءة ووجهها، وإمام الناس في العربية
٤. أبو معشر نجيب السندي	(٤٩٤/٨)			(٨٠٥/٢)	(١٠/١) (٤٢٠)	بصير بالمغازي
٥. أبو نعيم الفضل بن دكين					(٢٧٦/٨)	عالمٌ بأنساب العرب
٦. إسماعيل بن عبد الرحمن (السدي الكبير)					(٣١٤/١)	عالمٌ بالتفسير
٧. جوير بن سعيد					(١٢٤/٢)	عالمٌ بالتفسير وأيام الناس
٨. الحسين بن علي بن الوليد الجعفي					(٣٥٨/٢)	كان رأساً في القراءة
٩. حفص بن سليمان الأسدي	(١٧٣/٣)	(٢٦٨/٣)			(٤٠١/٢)	إمام في القراءة من أعلم الناس بقراءة عاصم.
١٠. الحكم بن عتيبة	(٤٤٤/٣)					من أعلم الناس بالقرآن والمناسك
١١. حماد بن أبي سليمان			(٦/٣)			حدثنا عبد الرزاق، عن معمر قال: ما رأيت مثل حماد بن أبي سليمان في الفن الذي هو فيه. (يعني الفقه)
١٢. حمزة بن حبيب الزيات					(٢٧/٣) (٢٨)	إمام في القراءات والفرائض

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الفن الذي تميز به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٣. زياد البكائي			(١٣٧/٤)	(٣٧٢/١)	(٣٧٥/٣) (٣٧٦/٣)	كتابه عن ابن إسحاق أصح كتاب في المغازي
١٤. سعيد بن المسيب		(٦٠/٤)			(٨٥/٤)	عالم بالحلال والحرام
١٥. سفيان الثوري		(٢٢٤/٤)				من أعلم الناس بالقرآن والمناسك
١٦. سفيان بن عيينة		(٢٢٧/٤)			(١٢٠/٤)	من أعلم الناس بالتفسير
١٧. سلمة الأبرش		(١٦٩/٤)	(٣٦٩/٤)		(١٥٣/٤) (١٥٤/٤)	صاحب مغازي ابن إسحاق
١٨. سليمان بن مهران الأعمش					(٤) (٢٢٣)	كان رأساً في القرآن عالماً بالفرائض.
١٩. الضحّاك بن مزاحم			(١٥٢/٥)		(٤٥٤/٤) (١٢٤/٢)	عالم بالتفسير
٢٠. عاصم بن أبي النجود		(٣٤١/٦)			(٣٩/٥)	إمام في القراءات
٢١. عبد الرحمن بن هرمز الأعرج					(٢٩١/٦)	كان عالماً بالأنساب والعربية
٢٢. عبد الله بن عامر اليحصبي					(٢٧٤/٥)	إمام أهل الشام في القراءة
٢٣. عبد الله بن كثير الداري					(٣٦٨/٥)	إمام في القراءات
٢٤. عبد الملك بن قريب الأصمعي		(٣٦٣/٥)			(٤١٧/٦)	من أعلم الناس في فنه وهو اللغة والشعر.
٢٥. عطاء بن أبي رباح	(٤٤٤/٣)	(٣٣٠/٦) (٣١٩/٨)			(٢٠١/٧) (٤٣/١٠)	من أعلم الناس بالمناسك (الحج)
٢٦. علي بن حمزة الكسائي					(٣١٣/٧) (٣١٤/٧)	أعلم الناس بالنحو والعربية والقراءات
٢٧. عيسى بن مينا (قالون)		(٢٩٠/٦)				إمام في القراءات
٢٨. ليث بن أبي سليم					(٤٦٥/٨)	أعلم أهل الكوفة بالمناسك

الفن الذي تميز به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
من أعلم الناس بالتفسير	(٤٣ / ١٠)			(٣١٩ / ٨)		٢٩. مجاهد بن جبر
إمام في المغازي	(٤٤ / ٩)		(٢٥٩ / ٧) (٢٧٠ / ٧)	(١٩٣ / ٧)		٣٠. محمد بن إسحاق
عالم بالتفسير وأنساب العرب، رضوه في التفسير وتركوه في الرواية.	(١٨٠ / ٩)		(٢٨٤ / ٧)			٣١. محمد بن السائب الكلبي
عالم بالتفسير	/ ١٠ (٢٨٤)		(١٩٠ / ٨)			٣٢. مقاتل بن سليمان
إمام في المغازي	/ ١٠ (٣٦١)			(١٥٤ / ٨)		٣٣. موسى بن عقبة
إمام في القراءات	/ ١٠ ٤٠٧ (٤٠٨)			(٤٥٦ / ٨)		٣٤. نافع بن عبد الرحمن المدني
كان إماماً في القراءات	/ ١١ (٤٤١)					٣٥. يونس بن عبد الأعلى المصري

* ذكرت المقدمين في فنيهم سواء كانوا ثقاتاً أو ضعفاء.

السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
		(٧٦٣/٢)				١. إبراهيم بن سعد الزهري
	(١٢٥/١)					٢. إبراهيم بن سليمان بن رزين
	(٤٨٧/٩)	(٧٦٦/٢)		(٢٧٠/١) (١٠٨/٢)		٣. إبراهيم بن طهّان
لا يحدث إلا من كتابه	(١٧١/١)			(١٣٧/٢)		٤. إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الرازي
	(٣٥/١٢) (٣٧/١٢)			(٣٥٠/٩)		٥. أبو بكر بن عيّاش
	/٨ ٢٧٤، ٢٧ (٣)					٦. أبو نعيم الفضل بن دكين
	(١٢/١) (١٣/١)					٧. أحمد بن الأزهر
كان لا يحدث إلا من كتابه		(٤٨١/١)		(٦٩/٢)		٨. أحمد بن محمد بن حنبل
	(٢١٠/١)					٩. أسامة بن زيد اللّيثي
	(٢٤٨/١)			(٢٣٣/٢)		١٠. إسحاق بن محمد الفروي
	(٢٦٢/١)			(٣٣١/٢)	(٣٦٦/٣)	١١. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق
	(٥١٥/١)					١٢. تميم بن المنتصر بن تميم
	(٧٠/٢)			(٥٠٥/٢)		١٣. جرير بن حازم
	(٧٥/٢)					١٤. جرير بن عبد الحميد الضبي
	/٢ (١٣٢)					١٥. حاتم بن يوسف الجلاب

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
	(٣٥٨/٢)					١٦. الحسين الجعفي
	(٤١٦/٢)	(٧٦٢/٢)		(١٨٦/٣)		١٧. حفص بن غياث
		(٧٦١/٢)				١٨. حماد بن أبي سليمان
	(٣/٣)			(١٣٣/٣)		١٩. حماد بن أسامة أبو أسامة
	(٤١/٤)					٢٠. سعيد بن سلمة العدوي
				(٣٥/٤)		٢١. سعيد بن صالح القزويني
		(٧٦٤/٢)				٢٢. سليمان بن داود أبو داود الطيالسي
	(٢٠٨/٤)					٢٣. سليمان بن عبد الرحمن التميمي
	(٢٧٣/٤)	(٧٦٦/٢)				٢٤. سويد بن سعيد الحداثي
	(٣٠٧/٤)	(٧٦٣/٢)	(٤٧/٥) (٤٩/٥)			٢٥. شبيب بن سعيد الحبطي
	(٣١٢/٤)			(٣٧٩/٤)		٢٦. شعاع بن مخلد الفلاس
		(٧٥٩/٢)				٢٧. شريك النخعي
	(٣٥١/٤)			(٣٤٥/٤)		٢٨. شُعَيْبُ أَبِي بِنِ حَمْزَةَ
	(٣٧٣/٤) (٣٧٤/٤)			(٣٥٦/٤)		٢٩. شَيْبَانُ التَّمِيمِي
	(٤٠٨/٤)			(٤٤٣/٤)		٣٠. الصباح بن محارب
	(٣١٢/٦)	(٧٥٦/٢)				٣١. عبد الرزاق الصنعاني
		(٧٦٥/٢)				٣٢. عبد الصمد بن حسان المروزي
	(٣٥٤/٦)	(٧٥٧/٢)		(٣٩٦/٥)		٣٣. عبد العزيز الدَّرَّازِي
كان يحدث من كتاب	(٣٨٤/٥)					٣٤. عبد الله بن المبارك
	/٥ (٢٠٥)					٣٥. عبد الله بن ذَكْوَانَ (أبو الرَّزَاد)

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٣٦. عبد الله بن عمرو المَنَقَرِي					(٣٣٦/٥)	
٣٧. عبد الله بن عَوْن بن أرطبان					(٣٤٩/٥)	
٣٨. عبد الله بن نافع الصائغ		(١٨٤/٥)			(٥١/٦)	
٣٩. عبد الملك بن جريج					(٤٠٤/٦)	
٤٠. عبد الملك بن مُحَمَّد (أبو قلاية الرقاشي)		(٣٥٠/٩)			(٣٥/١٢)	
٤١. عبد الواحد بن واصل السَّدُوسِي		(٢٤/٦)			(٤٤٠/٦)	
٤٢. عبد الوهاب الثقفي					(٤٥٠/٦)	أصح النَّاس كتاباً عن يحيى بن سعيد الأنصاري
٤٣. عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي					(٣٥/٧)	الثوري
٤٤. عبيدة بن حُميد التيمي					(٨٢/٧)	
٤٥. عقيل الأيلي		(٤٣/٧)			(٢٥٦/٧)	الزُّهري
٤٦. علي بن مسهر					(٣٨٤/٧)	
٤٧. عمر بن عبد الواحد الدمشقي		(١٢٢/٦)			(٤٧٩/٧)	الأوزاعي
٤٨. قُطَيْبَة بن عبد العزيز بن سياه					(٢١٣/٤)	
٤٩. مالك بن إسماعيل النهدي					(٤/١٠)	
٥٠. مُحَمَّد بن الفضل (عَارم)					(٤٠٥/٩)	
٥١. مُحَمَّد بن المُثَنَّى العَنَزِي					(٤٢٧/٩)	كان لا يقرأ إلا من كتابه وهو ثقة ثبت.
٥٢. مُحَمَّد بن جعفر (عُنْدَر)		(٢٧١/١) (٢٢١/٧)	(٢٠٠/١)	(٧٠٣/٢)	(٩٧/٩)	شعبة

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٥٣. محمد بن شعيب بن شابور					(٢٢٣/٩)	
٥٤. محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري					(٢٥٥/٩)	
٥٥. محمد بن مسلم الطائفي		(٧٧/٨)	(٢٩٥/٧)		(٤٤٤/٩)	
٥٦. محمد بن ميمون أبو حمزة السكري		(٢٧٠/١) (١٠٨/٢)		(٧٦٦/٢)	(٤٨٧/٩)	
٥٧. محمد بن يحيى الذهلي					(٥١٣/٩)	الزهرى
٥٨. محمد بن يوسف الفريابي		(١٢٠/٨)			(٥٣٦/٩)	
٥٩. مطرف بن طريف					(١٠) (١٧٣)	
٦٠. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي					(١١) (٤٧)	
٦١. هشام بن عمار السلمي		(٤٧٢/٤) (٦٧/٩)			(٥٢/١١)	
٦٢. هشام بن يوسف الصنعاني		(٧١/٩)			(٥٧/١١)	
٦٣. همام بن يحيى العوفي		(١٠٩/٩)		(٧٥٨/٢)	(٦٩/١١) (٧٠/١١)	
٦٤. الوضاح الشكري ٦٥. (أبو عوانة)		(٤٠/٩) (٤١/٩)			(٦١/١١) (١١) ١١٧ ١١٨ (١١٩)	
٦٦. الوليد بن مزيد		(١٨/٩)			(١١) (١٥١)	
٦٧. يحيى بن الضريس		(١٥٩/٩)			(١١) (٢٣٣)	

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٦٨. يحيى بن أيوب الغافقي				(٧٦٦/٢)	(١١) (١٨٧)	
٦٩. يحيى بن سليم الطائفي					(١١) (٢٢٧)	
٧٠. يزيد بن عبد العزيز بن سياه					(٢١٣/٤)	
٧١. يونس الأيلي	(١٧٢/١)	(٢٧٢/١) (٤٣/٧) (٢٤٨/٩)		(٧٦٥/٢)	(٢٥٦/٧) (١١) (٤٥٠)	الزُّهري

* لا أذكر الضعفاء لأن صحة كتبهم لا تكون سبباً في قبول حديثهم.

الثامنة: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به أو البلد
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. هُشَيْم بن بشير			(١٠٢/٤)			مقدم في منصور بن زاذان لأنه بلدي.
٢. أبو كريب محمد بن العلاء					(٣٨٦/٩)	أعرف بحديث أهل بلده العراق.
٣. إسماعيل بن عيَّاش			(٤٧٢/١) (٤٨٨/١)	(٧٧٣/٢)	(٣٢٣/١) (٣٢٤/١) (٣٢٥/١)	أعلم النَّاس بحديث أهل الشام
٤. بَقِيَّة بن الوليد			(٢٧٦/٢)	(٧٧٤/٢)	(٤٧٦/١)	ثبت فيما روى عن أهل الشام
٥. سعد بن سعيد (جرجاني)			(٣٩٨/٤)			ابن عدي: ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً كانوا غافلين عنه، وهو من أهل بلدنا ونحن أعرف به.
٦. سفيان بن عُيَيْنَةَ	(٤٨٢/٣)					أعلم النَّاس بحديث الحجاز
٧. شريك بن عبد الله النَّخعي الكوفي			(١٣/٥)		(٣٣٥/٤)	أعلم بحديث الكوفيين من الثوري
٨. صالح بن كيسان		(٤١١/٤)			(٤٠٠/٤)	قدمه أبو حاتم في الزُّهري على عُقَيْل لأنه حجازي يعني بلدي الزُّهري.
٩. عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الدمشقي					(١٣٣/٩)	أعلم بأهل بلده (دمشق والشام).
١٠. عبد السلام النهدي الكوفي					(٣١٧/٦)	عند الكوفيين ثقة ثبت والكوفيون أعلم به.
١١. عمرو بن دينار		(٤٩/١)				أعلم أهل مكة

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به أو البلد
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٢. محمد بن عوف الحمصي					(٣٨٤ / ٩)	عالم بحديث الشام صحيحاً وضعيفاً وخاصة حمص.
١٣. مروان الطاطري الدمشقي		(١٩٢ / ٢)				نفس التعليق السابق.
١٤. معدان بن طلحة الشامي					(١٠) / (٢٢٨)	قال ابن معين أهل الشام يقولون بن طلحة وقتادة وهؤلاء يقولون ابن أبي طلحة وأهل الشام أثبت فيه
١٥. نعيم بن همار					(١٠) / (٤٦٨)	قال ابن معين أهل الشام يقولون نعيم بن همار وهم أعلم به
١٦. الوليد بن مسلم		(١٩٢ / ٢)				اعتمد وكيع على كونه يروي عن إسماعيل بن عيَّاش في قبول روايته لأنه من أصحاب البلد كما قال.

التاسعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث
لا يوجد

العاشر: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنعنة من لم يعرف بالتدليس

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج					(٤٠٤/٦)	عطاء. قال ابن جريج: قال إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت.
٢. إبراهيم بن سعد الزهري					(٤٣/٩)	ميز ما دلّسه ابن إسحاق مما لم يدلّسه، قال أحمد بن حنبل كان ابن إسحاق يدلّس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال.
٣. جرير بن عبد الحميد الضبي					(٧٦/٢)	قال أبو حنيفة: لم يكن يدلّس، وفي رواية للشاذكوني تدل على أنه كان يدلّس
٤. حجاج بن محمد				(٦٠٠/٢)		حجاج بن محمد كان إذا قال: قال ابن جريج فقد سمعه منه.
٥. خالد بن أبي عمران					(١١١/٣)	لا يدلّس
٦. سفيان الثوري				(٨٥٧/٢)		ذكر البخاري أنه لا يعرف له تدليس عن شيوخ منهم: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، ومنصور.
٧. سليمان بن حرب		(١٠٨/٤)			(١٧٩/٤)	لا يدلّس

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٨. شعبة بن الحجاج		(٣٧٠ / ٤)		(٦٩٦ / ٢)		قتادة (كان يوقفه على الساع) وكان يقول: كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال سمعت أو حدثنا تحفظته، وإذا قال حدث فلان تركته.
٩. عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي		(٥٨ / ٥)			(٢٢٦ / ٥)	لا يعرف له تدليس
١٠. عبد الله بن عون					(١٠٣ / ٨)	لا يدلّس
١١. عمرو بن مرة					(١٠٣ / ٨)	لا يدلّس
١٢. قتيبة بن سعيد الثقفي					(٣٦١ / ٨)	لا يعرف له تدليس.
١٣. محمد بن مسلم أبو الزبير المكي			(٢٩٠ / ٧)		(٤٤٢ / ٩)	رواية الليث بن سعد عنه مقبولة خاصة لأنه أعلم له على ما سمعه من جابر.
١٤. منصور بن المعتمر		(١٧٩ / ٨)			(١٠ / ٣١٥)	لا يدلّس
١٥. هشيم بن بشير				(٧٣٩ / ٢)		لا يكاد يدلّس عن حصين
١٦. همام بن يحيى العوّذي				(٦٠٠ / ٢)		قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة.

الحادية عشر: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطة

الصفة التي اختص بها	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
مرسلاته أصح المرسلات	(٨٥ / ٤)	(٥٥٠ / ١) (٥٥٥ / ١)	(٢٠٨ / ١)			١. سعيد بن المسيب
صح بعض الأئمة مرسلاته وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود	(١٧٩ / ١)					٢. إبراهيم النخعي
عالم بحديث أبيه وإن لم يسمع منه (وصح جماعة حديثه عن أبيه)	(٧٦ / ٥)	(٥٤٤ / ١)				٣. عامر بن عبد الله الهذلي (أبو عبيدة)
كان سفيان يصح تفسير ابن أبي نجیح (مع أنه أخذه بواسطة القاسم بن أبي بزة عن مجاهد)	(٥٤ / ٦)			(٢٠٣ / ٥)		٤. عبد الله بن أبي نجیح
ذكر ابن معين وغيره أن أحاديثه عن أبيه عن جده لم يسمعها لكنها صحاح، وصح روايته جماعة من الأئمة. قال ابن حجر: فإذا شهد له بن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحه وهو أحد وجوه التحمل. تهذيب التهذيب (٥٤ / ٨)	(٥٠ / ٨) (٥٤ / ٨)					٥. عمرو بن شعيب

* الكلام عن هذا النوع في كتب علوم الحديث. (هناك رواية آخرون لكن لم يرد التنصيص عليهم في كتب التراجم بل في كتب علوم الحديث ومتون الأحاديث وشروحاتها).

الثانية عشر: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					من سمع منه قبل الاختلاط	سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب		
١. أبان بن صمعة		(٢٩٧ / ٢)	(٢) / (٧٣)	(٧٥٠ / ٢)	(٩٥ / ١)		اختلط لكن لم يوجد له حديث منكر كما قال ابن عدي
٢. إبراهيم بن العباس ويقال: أبي العباس					(١٣١ / ١)		اختلط فحجبه أهله في منزله حتى مات
٣. إسحاق بن محمد الفروي		(٢٣٣ / ٢)			(٢٤٨ / ١)		ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة
٤. ثابت البناني					(٤ / ٢)	شعبة والحمادان، وسليمان بن المغيرة	
٥. جرير بن حازم		(٥٠٥ / ٢)		(٧٤٩ / ٢) (٧٨٤ / ٢)	(٧٠ / ٢) (٧٧ / ٢)		تغير قبل موته بسنة فحجبه أولاده
٦. حجاج بن محمد		(٣١٧ / ٢)			(٢٠٦ / ٢)		آخر قدمه له لبغداد قبل موته
٧. حصين بن عبد الرحمن السلمي				(٧٣٩ / ٢)	(٣٨٣ / ٢)		اختلط في آخر عمره. وأنكر ابن المديني أن يكون اختلط.
٨. خلف بن خليفة					(١٥١ / ٣) (١٥٢ / ٣)		ذكر أحمد بن حنبل أنه اختلط سنة سبع وثمانين ومائة.
٩. سعيد المقبري					(٤٠ / ٤)	محمد بن أبي ذئب	اختلط قبل موته بأربع سنين. التهذيب (٣٩، ٣٨ / ٤).

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة						سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	من سمع منه قبل الاختلاط	
١٠. سعيد بن أبي عروبة	(٣٢١ / ٣)	(٤٩٨ / ٣)	(٤) / (٤٥١)	(٧٤٤ / ٢)	(٢٩٥ / ٣) (٦٥ / ٤)	قال دُحيم: اختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة تهذيب التهذيب (٦٤ / ٤) العلل لأحمد (٣٥٥ / ١)	
			(٤) / (٤٥١)		(٦٤ / ٤)	شُعَيْب بن إسحاق سنة ٤٤ قبل أن يختلط بسنة	
			(٤) / (٤٤٦) / (٤) / (٤٤٨)		(٦٥ / ٤) (٦٦ / ٤)	يزيد بن زُرَّيع	
		(٣٢٥ / ٤)			(٦٥ / ٤)	سرار بن جُبَّار	
					(٦٥ / ٤)	ابن المبارك (نقل ابن رجب عن العجلي انه سمع في الاختلاط) شرح العلل (٢) / (٧٤٥)	
			(٤) / (٤٤٧)	(٢) / (٧٤٥)	(٦٥ / ٤)	يزيد بن هارون (ذكر أحمد وغيره من الأئمة انه سمع منه في الصحّة وخالف العجلي فقال سمع في الاختلاط) شرح العلل (٢) / (٧٤٥)	

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة						سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	من سمع منه قبل الاختلاط	
سعيد بن أبي عروبة	(١٦٣/١) (٤٨٤/١)					محمد بن بشر	
	(١٦٣/١) (٤٨٤/١)		/٤) (٤٤٦ /٤) (٤٤٧		(٦٥/٤)	عبدة بن سليمان	
						عبد الوهاب الخفاف نقل ابن ثُمير عن أصحاب الحديث أنه سمع بأخرة لكن أبا داود أنكر هذا ونقل عن أحمد أنه سمع منه قديماً. شرح العلل (٧٤٦/٢) تهذيب التهذيب (٤٥١/٦)	
			/٤) (٤٥١	(٧٤٤/٢) (٧٤٦/٢)	(٤٥١/٦)		
			/٤) (٤٥١	(٧٤٥/٢)	(٦٦/٤) (٩٦/٦)	عبد الأعلى السامي	
	(١٤٨/٣)			(٧٤٤/٢)		محمد بن بكر البرساني	
	(١٤٨/٣)		/٤) (٤٥١		(٦٦/٤)	خالد بن الحارث	
	(٢٩٥/٣)			(٧٤٥/٢)		إسماعيل ابن عليّة	

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
سعيد بن أبي عروبة	(٢٩٦ / ٣)					عبد الله بن بكر السهمي
			(٤) / (٤٥١)			يحيى بن سعيد
	(٣٠٢ / ٣)			(٧٤٦ / ٢)		أسباط بن محمد
				(٧٤٤ / ٢)		عيسى بن يونس بن أبي إسحاق
				(٢) / (٧٤٥)		الثوري وشعبة وحمد بن سلمة.
١١. سعيد بن إياس الجري	(٣٥٤ / ٢) (٣٠٢ / ٣)	(٢ / ٤)	(٤) / (٤٤٥)	(٧٤٢ / ٢) (٧٤٣)	(٦ / ٤) (٧ / ٤)	اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وقيل قبل سبع سنين، وأنكر ابن عُليّة أن يكون اختلط قال: كبر الشيخ فرق.
			(٤) / (٤٤٥)			حماد بن سلمة وشعبة وعبد الأعلى
			(٤) / (٤٤٥)			بشر بن الفضل.
			(٤) / (٤٤٥)		(٧ / ٤)	إسماعيل ابن علية
١٢. سناك حرب			(٤) / (٤٤٥)		(٧ / ٤)	الثوري
					(٢٣٤ / ٤)	سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٣. سُؤيد بن سعيد الحدثاني			(٤/٤) (٤٩٦)		(٢٧٣/٤)	عمي في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه
١٤. صالح مولى التوأمة			(٥/٥) (٨٤) (٥/٥) (٨٥) (٥/٥) (٨٨)	(٧٥٠/٢)	(٤٠٦/٤)	محمد بن أبي ذئب
			(٥/٥) (٨٨)		(٤٠٦/٤)	ابن جريح
			(٥/٥) (٨٨)		(٤٠٦/٤)	زياد بن سعد
				(٧٥٠/٢)		موسى بن عقبة
١٥. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي	(٣٢٥/١) (٥٠/٣)			٧٤٧٠/٢ (٧٤٨)	(٢١٠/٦)	قال ابن أبي حاتم عن أبيه تغير قبل موته بسنة أو سنتين. تهذيب التهذيب (٢١١/٦) قال أحمد بن حنبل: اختلط المسعودي ببغداد ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسأعه جيد. العلل (٣٢٥/١) شرح علل الترمذي (٢/٧٧٢)
				(٧٤٨/٢)		مسلم بن قتيبة

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة						سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	من سمع منه قبل الاختلاط	
١٦. عبد الرزاق الصنعاني	(٦٠٥/٢)			(٧٥٢/٢)	(٣١٢/٦)	(أضر بصره، ألحقه ابن رجب بالمختلطين) كان يلقي فيتلقن. ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فسأعه ضعيف.	
١٧. عبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي				(٧٥١/٢)	(٤٢٠/٦)	اختلط بعدما خرج من البصرة لبغداد (٦/٤٢٠)	
١٨. عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي				(٧٤٩/٢)	(٤٥٠/٦)	اختلط قبل موته بثلاث أو أربع سنين (لكن حجب عنه الناس فلم يحدث كما قال أبو داود)	
١٩. عطاء بن السائب		(٣٣٣/٦) (٣٣٤/٦)	(٧) (٧٢) (٧) (٧٣) (٧) (٧٨)	(٧٣٤/٢)	(٢٠٤/٧) (٢٠٧/٧)	من سمع بالكوفة فسأعه صحيح ومن سمع بالبصرة فسأعه ضعيف. وقيل: من سمع في المرة الأولى لدخوله البصرة فسأعه صحيح ومن سمع في الثانية فسأعه ضعيف. شرح العلل (٧٣٧/٢)	
				(٧٣٥/٢) (٧٣٧/٢)	(٢٠٧/٧)	حماد بن زيد.	
			(٧) (٧٢)	(٧٣٥/٢) (٧٣٧/٢)	(٢٠٧/٧)	حماد بن سلمة (مختلف فيه).	
				(٧٣٦/٢)		سفيان بن عيينة وهشام الدستوائي	
					(٢٠٧/٧)	زهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة.	

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة						سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	من سمع منه قبل الاختلاط	
٢٠. علي بن مسهر				(٧٥٥/٢)		(أضر بصره، ألحقه ابن رجب بالمختلطين)	
٢١. قريش بن أنس		(١٤٢/٧)			(٣٧٥/٨)	قال أبو حاتم: يقال أنه تغير عقله وكان سنة ٢٠٣هـ صحيح العقل	
٢٢. محمد بن الفضل (عازم)						قال أبو حاتم: من سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد. الجرح والتعديل (٥٩/٨) التهذيب (٤٠٣/٩) وذكر أبو داود ان الاختلاط استحکم به سنة ست عشرة. تهذيب التهذيب (٤٠٤/٩) وقال الدارقطني تغير بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر (٤٠٤/٩)	
		(٥٩/٨)			(٤٠٣/٩)	أبو حاتم	
					(٤٠٤/٩)	محمد بن أحمد الزريعي	
					(٤٠٥/٩)	الكديمي	

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					من سمع منه قبل الاختلاط	سنة الاختلاط
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب		
٢٣. محمد بن ميمون أبو حمزة السكري				(٧٥٤ / ٢)	(٤٨٦ / ٩)	(أضر بصره، ألحقه ابن رجب بالمختلطين) وقال النسائي لا بأس بأبي حمزة إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.	
٢٤. يزيد بن هارون				(٧٧٠ / ٢)	(٣٦٨ / ١١)	(أضر بصره، ألحقه ابن رجب بالمختلطين) من سمع (منه) بواسط هو أصح من سمع (منه) ببغداد، لأنه كان بواسط يلقي فيرجع إلى ما في الكتب. شرح العلل (٧٧٠ / ٢)	

* لا أذكر الذين اختلفت الأقوال فيهم هل سمعوا بعد الاختلاط أم بعده، وكذلك من كان ضعيفاً، لأنه لا يؤثر سماعه قبل الاختلاط أو بعده.

الثالثة عشر: الاختصاص بكون الراوي مضعفاً في شيخ معين

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن سعد الزهري					(١٢٢/١)	تفرد صالح جزرة بتضعيفه في الزهري
٢. أبو النضر هاشم بن القاسم				(٧٤٨/٢)	(٢١٠/٦)	المسعودي (سمع منه بعد الاختلاط)
٣. أبو البيان الحكم بن نافع	(٤٩٦/٢)			(٤٤١/٢)	(٤٤٢/٢)	ضعف بعضهم حديثه عن شُعَيْب بن أَبِي حمزة.
٤. أبو داود الطيالسي				(٧٤٨/٢)		المسعودي (سمع منه بعد الاختلاط)
٥. أبو زُرْعَةَ الرازي		(٥٩/٨)			(٤٠٤/٩)	محمَّد بن الفضل (عَارَم) سمع منه بعد الاختلاط
٦. أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلَد				(٦٨٢/٢)	(٦٨٣)	ابن جريج
٧. أبو نُعَيْم الفضل بن دكين			(٤٤٦/٤)	(٧٤٤/٢)	(٦٤/٤)	سمع من سعيد بن أَبِي عَرُوبَةَ بعد الاختلاط (قال كتبت عنه حديثين)
٨. أحمد بن شويه					(٣١٢/٦)	سمع من عبد الرزاق الصَّنَعَانِي بعدما عمي
٩. أسامة بن زيد اللَّيْثِي	(٢٨٤/٢)	(٧٦/٢)			(٢٠٩/١)	نافع
١٠. إسحاق بن راشد				(٨٠٩/٢)	(٢٣٠/١)	الزهري
١١. إسرائيل بن يونس السَّبَّيْعِي	(٣٣١/٢)	(٥٩٤/٣)		(٧١١/٢)	(٣٣٠/٣)	ضعفه أحمد بن حنبل في أبي إسحاق السَّبَّيْعِي وقال سمع منه بأخرة، وجعله غيره من أثبت الناس فيه.
١٢. إسماعيل ابن عُلَيَّة		(٣٣٣/٦)	(٧٣/٧)	(٧٣٦/٢)	(٢٠٤/٧)	عطاء بن السَّائِب (سمع منه بعد الاختلاط)
١٣. الأعمش				(٨٠٠/٢)	(٧١١/٢)	أبو إسحاق السَّبَّيْعِي
				(٨٠٠/٢)		الحكم بن عُثَيَّة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت.

الشيخ الذي اختص به	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					اسم الراوي
	تهذيب التهذيب	شرح علل الترمذي	الكامل	الجرح والتعديل	العلل ومعرفة الرجال	
الزُّهري	(٢٤١ / ٦) (٣٧٦ / ٧)	(٦٧٤ / ٢) (٦٧٥ / ٢) (٧٩٩ / ٢)				١٤. الأوزاعي
يحيى بن أبي كثير	(٢٤١ / ٦)	(٧٩٩ / ٢)				
قريش بن أنس (سمع منه بعد الاختلاط)	(٣٧٥ / ٨)					١٥. بكار بن قتيبة القاضي
قتادة	(٧٠ / ٢)	(٦٩٩ / ٢) (٧٨٤ / ٢)	(٣٤٥ / ٢) (٣٥٥ / ٢)			١٦. جرير بن حازم
أيوب السختياني		(٧٠٢ / ٢) (٧٨٦ / ٢)				
يحيى بن سعيد الأنصاري		(٧٨٦ / ٢)				
الأعمش		(٧١٨ / ٢)		(٥٠٦ / ٢)		١٧. جرير بن عبد الحميد الضبي
عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط)	(٢٠٧ / ٧)	(٧٣٦ / ٢)	(٧٢ / ٧) (٧٣)	(٣٣٤ / ٦)		
عاصم الأحول، أشعث بن سوار قال جرير بن عبد الحميد اختلط على حديث عاصم الأحول وأحاديث أشعث بن سوار حتى قدم علينا بهز البصري فخلصها لي فحدثت بها.	(٤٩٧ / ١)			(٤٣١ / ٢)		
ضعفه شعبة في حبيب بن سالر، وفي مجاهد.	(٨٣ / ٢)		(٣٩٢ / ٢)	(٤٧٣ / ٢)		
الزُّهري	(٨٥ / ٢)	(٧٩٠ / ٢) (٧٩٢ / ٢)	(٣٧٢ / ٢) ٣٧٣ (٣٧٤)	(٣٢١ / ١) (٤٧٤ / ٢) (٤٧٥ / ٢)		١٩. جعفر بن برقان
عطاء	(١٧٩ / ٢)	(٨٠١ / ٢)				٢٠. حبيب بن أبي ثابت
يحيى بن سعيد الأنصاري		(٨٠١ / ٢)		(١٣٨ / ٣)		٢١. حماد بن زيد

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٢٢. حماد بن سلمة				(٦٩٨ / ٢) (٧٨٣ / ٢)		قتادة
				(٧٨٢ / ٢) (٧٨٣ / ٢)		أيوب
	(١٢٧ / ٣)	(١٤١ / ٣)	(٣٧ / ٣) (٤٠ / ٣)	(٧٨٣ / ٢)	(١٤ / ٣)	قيس بن سعد.
		(١٤١ / ٣)	(٤٠ / ٣)	(٧٨٣ / ٢)	(١٤ / ٣)	زياد الأعلم
				(٧٨٣ / ٢)		داود بن أبي هند، الجريري، يحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم
٢٣. خالد بن عبد الله المزي الواسطي		(٣٣٣ / ٦)	(٧٣ / ٧)	(٧٣٦ / ٢)	(٢٠٤ / ٧) (٢٠٥)	عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط)
٢٤. داود بن الحصين		(٤٠٩ / ٣)		(٧٩٨ / ٢)	(١٨١ / ٣)	عكرمة
٢٥. الربيع بن أنس					(٢٣٩ / ٣)	رواية أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى عنه فيه اضطراب كثير
٢٦. زكريا بن أبي زائدة		(٥٩٤ / ٣)			(٧١١ / ٢) (٣٣٠ / ٣)	أبو إسحاق السبيعي (سمع منه بعد الاختلاط)
٢٧. زهير بن معاوية		(٥٨٨ / ٣) (٥٨٩ / ٣)			(٧١١ / ٢) (٣٥٢ / ٣)	أبو إسحاق السبيعي (سمع منه بعد الاختلاط)
٢٨. زيد بن الحباب			(١٦٦ / ٤)	(٨١٣ / ٢)	(٤٠٤ / ٣)	سفيان الثوري
٢٩. سفيان الثوري			(٨٤ / ٥) (٨٨ / ٥)	(٧٥٠ / ٢)	(٤٠٥ / ٤) (٤٠٦ / ٤)	صالح مولى التوأمة.
٣٠. سفيان بن حسين السلمي	(٢٢٨ / ٤)	(٤٧٦ / ٤) (٤٧٧ / ٤)		(٦٧٤ / ٢) (٨٠٨ / ٢)	(١٠٨ / ٤)	الزهرى
٣١. سفيان بن عيينة					(١٢١ / ٤)	أيوب السختياني
				(٦٧٤ / ٢)		تفرد الجوزجاني بتضعيفه في الزهرى
		(٤١٧ / ٤)			(٤٠٥ / ٤)	صالح مولى التوأمة (سمع منه بعد الاختلاط)
٣٢. سلام بن أبي مطيع			(٣١٧ / ٤) (٣٢٢ / ٤)		(٢٨٨ / ٤)	قتادة
٣٣. سليمان بن طرخان التيمي				(٧٨٨ / ٢)		قتادة

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٣٤. سليمان بن كثير				(٦٧٤ / ٢)	(٢١٥ / ٤) (٢١٦ / ٤)	الزُّهري
٣٥. سَمَّاك بن حرب				(٧٩٧ / ٢)	(٢٣٤ / ٤)	عِكْرَمَة
٣٦. شريك بن عبد الله النَّخَعِي					(٣٣٦ / ٤)	يُحْطَى على الأعمش
٣٧. شعبة بن الحجاج			(٤٤٤ / ٤)		(٣٩ / ٤)	سعيد المقبري (كان يقول حدثنا سعيد بعدما كبر) وذكر له ابن عدي عنه حديثين قال ليس له غيرهما.
٣٨. شَيْبَان التَّمِيمِي					(٣٧٤ / ٤)	الأعمش
٣٩. عاصم بن أبي النُّجُود				(٧٨٨ / ٢)	(٣٩ / ٥)	أبي وائل، وزر بن حبيش
٤٠. عاصم بن علي بن عاصم الواسطي				(٧٤٨ / ٢)	(٢١٠ / ٦)	المسعودي (سمع منه بعد الاختلاط) لكن أحمد بن حنبل صحح حديثه عن المسعودي قال: كان حديثه صحيحاً، حديث شعبة والمسعودي، ما كان أصحابها تهذيب التهذيب (٥٠ / ٥)
٤١. عباد بن العوام		(٨٣ / ٦)		(٧٤٦ / ٢)	(٩٩ / ٥)	سعيد بن أبي عَرُوبَة (رواياته عنه مضطربة)
٤٢. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي		(٢٥١ / ٥)			(٢١١ / ٦)	الأعمش وعبد الملك بن عمير وأبي حصين
		(٢٥١ / ٥)		(٧٤٨ / ٢)	(٢١١ / ٦)	عاصم بن بَهْدَلَة
				(٧٤٨ / ٢)		سلمة بن كهيل
٤٣. عبد الرحمن بن مهدي		(٣٢٢ / ١) (٢٥١ / ٥)		(٧٤٨ / ٢)	(٢١١ / ٦)	المسعودي (سمع منه أحاديث مختلطة)
					(٦٥ / ٤)	سعيد بن أبي عَرُوبَة (سمع منه بعد الاختلاط)
٤٤. عبد الرحمن بن نمر		(٢٩٥ / ٥)	(٤٧٨ / ٥)	(٦٧٣ / ٢)	(٢٨٧ / ٦)	الزُّهري انفرد ابن معين بتضعيفه فيه وصحح دحيم وأبو زُرْعَة حديثه عن الزُّهري.

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٤٥. عبد الرزاق الصنعاني				(٧٢٦/٢) (٧٧٠/٢)		ضعف أحمد بن حنبل سماعه من سفيان بمكة دون ما سمع باليمن
			(٥٣٩/٦)	(٧٧٠/٢) (٨٠٩/٢)		عبيد الله بن عمر
٤٦. عبد العزيز الدراوردي		(٣٩٥/٥)		(٨١٠/٢)	(٣٥٤/٦)	عبيد الله بن عمر العمري
٤٧. عبد الكريم بن مالك الجزي	(٢٢٥/٣)		(٤٢/٧)	(٨٠٣/٢)	(٣٧٤/٦)	عطاء
٤٨. عبد الله بن المبارك					(٧/٤)	سعيد بن إياس الجزي (سمع منه بعد الاختلاط)
٤٩. عبد الله بن صالح أبو صالح			(٣٤٢/٥) (٥٤٣)		(٢٥٧/٥)	ضعفه بعضهم في الليث بن سعد.
٥٠. عبد الله بن وهب			(٤٧/٥)		(٣٠٧/٤)	شبيب الحبطي
			(٣٣٧/٥)	(٦٨٣/٢)	(٧٣/٦)	ابن جريج
		(٣٥٧/٥)		(٦٧٦/٢)	(٤٠٤/٦)	الزهرى
					(٤٠٦/٦)	ضعفه يحيى القطان في عطاء الخراساني
٥١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج				(٨٢٥/٢)		صفوان بن شليم كان يدلّس رواياته عنه وقد سمعها من إبراهيم بن أبي يحيى.
				(٨٢٥/٢)		المطلب بن عبد الله بن حنطب
					(٢٠٧/٧)	قال عبد الحق سماعه من عطاء بن السائب بعد الاختلاط
٥٢. عبد الملك بن محمد (أبو قلابة الرقاشي)					(٣٧٥/٨)	قريش بن انس (سمع منه بعد الاختلاط)
٥٣. عبد الواحد بن زياد العبدي					(٤٣٥/٦)	تكلم في بعض حديثه عن الأعمش مع أن ابن معين جعله من أثبت أصحابه.
٥٤. عبد الوارث بن سعيد				(٧٣٦/٢) (٧٣٧/٢)		عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط)
٥٥. عطاء بن دينار		(٣٣٢/٦)			(١٩٨/٧)	روايته عن سعيد بن جبير صحيفة (وجادة).

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٥٦. عكرمة بن عمار	(٤٩٤/٢)	(١٠/٧)	(٤٧٨/٦)	(٧٩٥/٢)	(٢٦٣/٧)	يحيى بن أبي كثير
٥٧. علي بن عبد العزيز البغوي				(٧٥١/٢)	(٤٠٤/٩)	محمد بن الفضل (عارم) سمع منه بعد الاختلاط. قال الدارقطني: وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة
٥٨. عمر بن إبراهيم العبدي			(٨٥/٦)	(٨٠٦/٢)	(٤٢٦/٧)	قتادة
٥٩. عمر بن سعد أبو داود الحفري				(٧٢٦/٢)		سفيان الثوري
٦٠. عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب			(٢٠٦/٦)	(٧٩٨/٢)		عكرمة
٦١. عمرو بن الحارث الأنصاري				(٦٩٩/٢)	(١٥/٨)	قتادة
٦٢. عمرو بن هاشم البيروتي		(٢٦٨/٦)			(١١٢/٨)	الأوزاعي
٦٣. قبيصة بن عقبة		(١٢٦/٧)		(٧٢٦/٢)	(٣٤٨/٨)	ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين في سفيان الثوري
٦٤. قتادة بن دعامة					(٣٥٦/٨)	سعيد بن المسيب
٦٥. الليث بن سعد					(٤٦٢/٨)	ضعفه يعقوب بن شيبة في الزهري
٦٦. مالك بن أنس	(٣١١/٢)	(٤١٧/٤)	(٨٥/٥) (٨٨/٥)	(٧٥٠/٢)	(٤٠٥/٤) (٤٠٦/٤)	صالح مولى التوأمة (ولم يحدث عنه)
٦٧. محمد بن أبي ذئب	(٢٢/٣)	(٣١٤/٧)		(٦٧٣/٢) (٦٧٥/٢) (٨٠٩/٢)	(٣٠٥/٩)	ضعفه يعقوب بن شيبة في الزهري، وكذلك يحيى القطان وغيره لأنه عرض على الزهري. وهذا ليس سببا للتضعيف لكن بعض المحدثين يرون أن العرض ليس مثل السماع.
٦٨. محمد بن أبي عدي			(٤٤٥/٤)	(٧٤٢/٢)	(٦/٤) (٧/٤)	سعيد بن إياس الجزي (سمع منه بعدما اختلط)
				(٧٤٥/٢)	(٦٥/٤)	سعيد بن أبي عروبة.
٦٩. محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام					(٣٧٥/٨)	قريش بن انس (سمع منه بعد الاختلاط)

اسم الرَّاي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرّواة بهذه الصّورة				
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتّعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب
٧٠. محمّد بن إسحاق			(٢٦١ / ٧)	(٦٧٤ / ٢)	الزّهري
					نافع (٤٦ / ٩)
٧١. محمّد بن جعفر (عُندَر)			(٢٠١ / ١) (٤٤٧ / ٤)	(٧٤٤ / ٢)	سعيد بن أبي عروبة (قال ابن مهدي: سمع منه بعد الاختلاط) ونقل عن عمرو بن علي أنه سمع عُندَر يقول: ما أتيت شعبة حتّى فرغت من سعيد بن أبي عروبة. (يعني أنه سمع قبل الاختلاط)
٧٢. محمّد بن خازم أبو معاوية					هشام بن عروة (١٣٩ / ٩)
الضرير		(٢٤٨ / ٧)		(٨١٢ / ٢)	عبيد الله بن عمر (١٣٨ / ٩)
٧٣. محمّد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري					سفيان الثوري (٢٥٥ / ٩)
٧٤. محمّد بن عجلان	(٢٨٦ / ٣)			(٦٧٠ / ٢) (٧٨٧ / ٢)	سعيد المقبري (٣٤٢ / ٩)
					نافع (٣٤٢ / ٩)
٧٥. محمّد بن فضيل بن غزوان		(٣٣٤ / ٦)		(٧٣٦ / ٢)	عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط) (٢٠٥ / ٧)
٧٦. محمّد يوسف الفريابي				(٧٢٥ / ٢)	سفيان الثوري (٥٣٦ / ٩)
٧٧. مخزّمة بن بكير		(٣٦٤ / ٨)	(١٧٦ / ٨)		أبوه بكير بن عبد الله المدينة (حديثه عنه من كتاب) (٧٠ / ١٠)
٧٨. المعافى بن عمران				(٧٤٧ / ٢)	سعيد بن أبي عروبة
٧٩. معقل بن عبيد الله الجزري				(٧٩٣ / ٢)	أبو الزبير المكي
٨٠. معمر بن راشد					ضعفه ابن معين وابن المديني في ثابت البتاني (٢٤٤ / ١٠) ((٦٩١ / ٢) (٨٠٤ / ٢) (٢٤٥ / ١٠) (
					عاصم بن أبي النّجود، وهشام بن عروة (٢٤٥ / ١٠) (
					قتادة
					الأعمش (٢٤٥ / ١٠) (
					منصور بن المعتمر (٧٢١ / ٢)

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٨١. المغيرة بن مسلم				(٧٩٤/٢)		أبو الزبير المكي
٨٢. منصور بن المعتمر				(٨٠١/٢)		أبو إسحاق، والحكم، وحبیب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل.
٨٣. موسى بن عقبة					(٣٦٢/١٠)	نافع
٨٤. هشام بن حسان		(٥٦/٩)	(٤١٦/٨)	(٦٨٥/٢)	(٣٥/١١)	ضعفه ابن علقمة وجريز بن حازم في الحسن البصري
			(٤١٦/٨)		(٣٥/١١)	عطاء
			(٤١٦/٨)			عكرمة
٨٥. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي		(٦٦/٩)			(٤٧/١١)	حماد بن سلمة سمع منه بأخرة.
٨٦. هشيم بن بشير					(٦٣/١١)	في حديثه عن الزهري ضعف لأن صحيفته ضاعت فكان يحدث عنه من حفظه ويدلس.
				(٧٣٦/٢)	(٢٠٥/٧)	عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط)
٨٧. ورقاء الشكري		(٣٧٩/٨)		(٨٠٧/٢)	(١١٥/١١)	منصور بن المعتمر
٨٨. الوضاح الشكري (أبو عوانة)		(٣٣٤/٦)			(٢٠٧/٧)	عطاء بن السائب (سمع منه في الصحة والاختلاط ولم يميز)
					(١١٩/١١)	قتادة
٨٩. وكيع بن الجراح		(٣٨/٩)		(٧٤٧/٢)	(٦٥/٤) (٣٨/٩)	سعيد بن أبي عروبة (سمع منه بعد الاختلاط) لكن قال قال أبو داود: كان وكيع يقول كنا ندخل على سعيد فنسمع فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحاً طرحناه.
					(٣٧٦/٧)	علي بن المبارك الهنائي كان عنده كتابان كتاب سماع وكتاب إرسال قلت لعباس العنبري كيف يعرف كتاب الإرسال قال الذي عند وكيع عنه عن عكرمة من كتاب الإرسال.

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٩٠. وهيب بن خالد		(٣٣٤/٦)	(٧٣/٧)	(٧٣٦/٢) (٧٣٧/٢)	(٢٠٧/٧)	عطاء بن السائب (سمع منه بعد الاختلاط)
٩١. يحيى بن سليم الطائفي					٢٢٦/١١ (٢٢٧/١١) (	عبيد الله بن عمر
٩٢. يحيى بن عبد الله بن بكير				(٨٣٠/٢)	٢٣٨/١١ (	مالك بن أنس
٩٣. يزيد بن إبراهيم التستري		(٢٥٣/٩)	(١٧٢/٩) (١٧٥/٩)	(٦٩٩/٢) (٨٠٧/٢)	٣١٢/١١ (	قتادة
٩٤. يزيد بن أبي حبيب	(١٥١/٣)			(٦٧٦/٢)		الزُّهري (روايته عنه من كتاب) ذكروا أنه لم يسمع من الزُّهري.
٩٥. يزيد بن سنان البصري					(٣٧٥/٨)	قريش بن أنس (سمع منه بعد الاختلاط)
٩٦. يزيد بن هارون	(٥٠/٣) (٣٠٢/٣)	(٣٢٢/١) (٢٥١/٥)		(٧٤٧/٢) (٧٤٨/٢)	(٢١١/٦)	المسعودي (سمع منه أحاديث مختلطة)
				(٧٤٢/٢)	(٦/٤) (٧/٤)	سعيد بن إلياس الجُريري (سمع منه وهو مختلط)
٩٧. يعلى بن عبيد الطنافسي		(٣٠٥/٩)		(٨١٢/٢)	٤٠٣/١١ (	سفيان الثوري
٩٨. يونس بن أبي إسحاق		(٢٤٤/٩)		(٨١٣/٢)	(٧١١/٢)	أبو إسحاق السبيعي

* أذكر من وصفه بذلك ولو كان قوله غير مسلم باعتبار أنه وصف به.

* لم أذكر إلا الرواة الثقات أو الصدوقين أما لو كان ضعيفاً فلا أضعه لأنها لا تعد خصوصية.

الرابعة عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه خطأ

ويلحق به من ضعف عن أهل بلد أو ضعفت رواية أهل بلد عنه، أو ضعفت روايته في مكان ونحوها.

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١. إبراهيم بن سعد الزهري				(٧٦٣/٢)		
٢. أبو بكر بن عيَّاش				(٣٦/١٢) (٣٧/١٢)		يهم إذا حدث من حفظه
٣. أبو داود الطيالسي				(٧٦٤/٢)		
٤. أحمد بن الأزهر				(١٢/١)		كان كبير فصار يتلقن وما حدث من كتابه أصح.
٥. إسحاق بن إسماعيل الرمي				(٢٢٥/١)		حدث بأحاديث من حفظه فإخطأ فيها.
٦. إسحاق بن محمد الفروي				(٢٤٨/١)		ذهب بصره فربما لقن.
٧. إسماعيل بن عيَّاش		(١٩٢/٢)	(٤٧٢/١)	(٣٢٣/١)		غلط في رواية الحجازيين والعراقيين (ضاع كتابه فخلط في حفظه عنهم)
٨. الأوزاعي				(٦٧٧/٢)، (٦٧٨)		ذكر أحمد بن حنبل أنه يحدث عن يحيى بن أبي كثير من حفظه فيهم فيه.
٩. جرير بن حازم				(٧١/٢) (٧٢/٢)		يخطئ من حفظه، وحدث بمصر على الوهم.
١٠. حفص بن غياث		(١٨٦/٣)		(٧٦٢/٢)	(٤١٦/٢)	ثقة إذا حدث من كتابه ويتقن بعض حفظه، ساء حفظه بعدما استقضى.
١١. حماد بن أبي سليمان				(٧٦١/٢)		
١٢. حماد بن سلمة	(١٢٧/٣)		(٣٧/٣)		(١٥/٣)	ضعف في قيس بن سعد لأنه ضاع كتاب قيس فصار يحدث عنه من حفظه.
١٣. داود بن أبي هند					(٢٠٤/٣)	كان يهم إذا حدث من حفظه

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
١٤. زهير بن محمد الخراساني		(٥٩٠/٣)	(١٨٧/٤)	(٧٧٧/٢)	(٣٤٩/٣)	رواية الشاميين عنه منكورة ورواية العراقيين مستقيمة وذكر أبو حاتم ان ذلك بسبب سوء حفظه وتحديثه من حفظه.
١٥. سعيد بن أبي عروبة				(٧٤٦/٢)		روى عنه الكوفيون أحاديث ضعيفة كان يحدث بها من حفظه
١٦. مؤيد بن سعيد الحدثاني			(٤٩٦/٤)	(٧٦٦/٢)	(٢٧٣/٤)	عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه وكتبه صحاح
١٧. شبيب بن سعيد الحبطي			(٤٩/٥)	(٧٦٣/٢)	(٣٠٧/٤)	قال ابن عدي: ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم.
١٨. شريك النخعي			(٣٥/٥)	(٧٥٩/٢)	(٣٣٥/٤)	تغير حفظه بعدما ولي القضاء بالكوفة ومن سمع منه قبل ذلك فحديثه صحيح.
١٩. عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري					(٢١٩/٦)	عمي فكان يحدث من حفظه فأصبحت أحاديثه مضطربة
٢٠. عبد الرزاق الصنعاني				(٧٥٦/٢)	(٣١٤/٦)	عمي فصار يلقتن فيتلقتن. ويخطئ إذا حدث من حفظه
٢١. عبد الصمد بن حسان المروزي				(٧٦٥/٢)		
٢٢. عبد العزيز الدراوردي		(٣٩٦/٥)		(٧٥٧/٢)	(٣٥٤/٦)	سيء الحفظ ربما حدث من حفظه فأخطأ
٢٣. عبد الله بن نافع الصائغ		(١٨٤/٥)			(٥١/٦)	
٢٤. عبد الملك بن محمد (أبو قلابة الرقاشي)					(٤٢٠/٦)	كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام في روايته.
٢٥. عبيد الله بن عمر العمري				(٧٧٢/٢)		في سماع أهل الكوفة منه شيئاً.

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٢٦. علي بن مسهر				(٧٥٥/٢)	(٣٨٤/٧)	عمي فكان يحدث من حفظه
٢٧. محمد ابن أبي ذئب				(٧٨٠/٢)		سماع الحجازيين منه صحيح وفي سماع العراقيين وهم كبير.
٢٨. محمد بن إبراهيم الخزازي					(١٥/٩)، (١٦).	حدث بمصر من حفظه فأخطأ
٢٩. محمد بن مسلم الطائفي	(٧٧/٨)	(٢٩٥/٧)			(٤٤٤/٩)	إذا حدث من حفظه يخطئ
٣٠. محمد بن ميمون السكري				(٧٥٢/٢)		
٣١. معتمر بن سليمان					(٢٢٨/١٠)	يخطئ من حفظه.
٣٢. معمر بن راشد	(٢٥٧/٨)			(٧٦٦/٢) (٧٧٤/٢)	(٣١٢/٦) (٢٤٥/١٠)	حديثه باليمن أصح من البصرة لأنه من كتابه، وبالبصرة من حفظه فكان يخطئ
٣٣. هشام بن عروة	(٢٢/١)			(٦٧٨/٢) (٦٨١/٢) (٧٦٩/٢)	(٥٠/١١)	ما حدث بالمدينة أصح مما حدث بالعراق لأنه كان من حفظه.
٣٤. هشام بن عمار السلمي	(٤٧٢/٤) (٦٧/٩)				(٥٢/١١)	لما كبر هشام تغير فكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه.
٣٥. همام بن يحيى العوذلي	(٣٥٧/١)	(١٠٩/٩)		(٧٥٨/٢)	(٦٩/١١) (٧٠/١١)	كان يخطئ من حفظه ثم رجع إلى كتابه بعد فقال: يا عَفَّان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى.
٣٦. الوضاح الشَّكْرِي (أبو عوانة)		(٤٠/٩)، (٤١)			(١١٨/١١)	إذا حدث من غير كتابه ربما وهم
٣٧. الوليد بن مسلم				(٧٧٢/٢)		تكلم أحمد بن حنبل فيما حدث به من حفظه بمكة (وخارج دمشق)

اسم الراوي	النصوص الواردة في كتب الرجال في وصف الرواة بهذه الصورة					الشيخ الذي اختص به
	العلل ومعرفة الرجال	الجرح والتعديل	الكامل	شرح علل الترمذي	تهذيب التهذيب	
٣٨. يحيى بن أبوب الغافقي				(٧٦٦/٢)	(١٨٧/١١)	يخطئ إذا حدث من حفظه
٣٩. يحيى بن سليم الطائفي		(١٥٦/٩)			(٢٢٧/١١)	يخطئ إذا حدث من حفظه
٤٠. يزيد بن هارون				(٧٥٢/٢) (٧٧٠/٢)		من سمع (منه) بواسط هو اصح ممن سمع (منه) ببغداد، لأنه كان بواسط يلقي ف يرجع إلى ما في الكتب
٤١. يونس بن يزيد الأيلي		(٢٤٨/٩)		(٧٦٥/٢)	(٤٥٠/١١)	

الرواة الموثقون بإحدى صور الاختصاص:

١. أبان بن صمعة.
٢. إبراهيم بن العباس ويقال: أبي العباس.
٣. إبراهيم بن بشار الرمادي.
٤. إبراهيم بن سعد الزُّهري.
٥. إبراهيم بن سليمان بن رزين.
٦. إبراهيم بن طَهَّان.
٧. إبراهيم بن عبد الله الهروي.
٨. إبراهيم بن مُحَمَّد أبو إسحاق الفزاري..
٩. إبراهيم بن مسلم الهجري.
١٠. إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الرازي.
١١. إبراهيم بن ميسرة.
١٢. إبراهيم بن يزيد النَّخعي.
١٣. أبو النضر (هاشم بن القاسم).
١٤. أبو بكر بن عِيَّاش.
١٥. أبو رافع نفيح بن رافع.
١٦. أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود.
١٧. أبو عمرو بن العلاء البصري.
١٨. أبو كريب مُحَمَّد بن العلاء.
١٩. أبو مَعَشَر نجيح السندي.
٢٠. أبو نُعَيْم الفضل بن دكين.
٢١. أحمد بن الأزهر.
٢٢. أحمد بن حنبل.

٢٣. أحمد بن شبيب الحبطي.
٢٤. أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.
٢٥. آدم بن أبي إياس.
٢٦. أزهر السَّمان.
٢٧. أسامة بن زيد اللِّثي.
٢٨. إسحاق بن محمَّد الفروي.
٢٩. إسحاق بن يوسف المعروف بالأزرق.
٣٠. إسرائيل بن يونس السَّبيعي.
٣١. إسماعيل ابن عُلية.
٣٢. إسماعيل بن أبي أُويس.
٣٣. إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي.
٣٤. إسماعيل بن عبد الرحمن (السدي الكبير).
٣٥. إسماعيل بن عبد الله بن سماعه العدوي.
٣٦. إسماعيل بن عيَّاش.
٣٧. الأسود النَّخعي.
٣٨. أشعث بن عبد الملك الحُمُراني.
٣٩. الأوزاعي.
٤٠. أيوب السَّخْتيَّاني.
٤١. أيوب بن سُويد.
٤٢. بُسر بن عبيد الله.
٤٣. بشر بن شَعِيب بن أبي حمزة.
٤٤. بقية بن الوليد.
٤٥. بهز بن أسد العمي.

٤٦. بهز بن حكيم.
٤٧. بيان بن بشر الأحمسي.
٤٨. تميم بن المنتصر بن تميم.
٤٩. ثابت البناني.
٥٠. ثابت بن ثوبان.
٥١. جرير بن حازم.
٥٢. جرير بن عبد الحميد الضبي.
٥٣. جعفر بن إياس.
٥٤. جعفر بن برقان.
٥٥. جوير بن سعيد.
٥٦. حاتم بن يوسف الجلاب.
٥٧. الحارث بن سويد.
٥٨. حامد بن يحيى البلخي.
٥٩. حبيب بن الشهيد.
٦٠. حجاج بن أبي عثمان الصواف.
٦١. حجاج بن محمد المصيبي.
٦٢. حرمة بن يحيى.
٦٣. الحسن بن الربيع البجلي.
٦٤. الحسن بن عيَّاش.
٦٥. حسين المعلم.
٦٦. الحسين بن علي بن الوليد الجعفي.
٦٧. حصين بن عبد الرحمن السلمي.
٦٨. حفص المنقري.

٦٩. حفص بن سليمان الأسدي.
٧٠. حفص بن غياث.
٧١. الحكم بن عتيبة الكندي.
٧٢. حماد بن أبي سليمان.
٧٣. حماد بن أسامة أبو أسامة.
٧٤. حماد بن زيد.
٧٥. حماد بن سلمة.
٧٦. حمزة بن حبيب الزيات.
٧٧. حميد الطويل.
٧٨. حيوة بن شريح.
٧٩. خالد الحذاء.
٨٠. خالد بن أبي عمران.
٨١. خالد بن الحارث.
٨٢. خلف بن خليفة.
٨٣. الخليل بن مرة.
٨٤. داود بن أبي هند.
٨٥. ذكوان أبو صالح السَّمان.
٨٦. الربيع بن أنس.
٨٧. الربيع بن سليمان المرادي.
٨٨. رَوْح بن عُبادة.
٨٩. زر بن حبیش.
٩٠. زكريا بن أبي زائدة.
٩١. زياد الأعلم.

٩٢. زياد البكائي.
٩٣. زياد بن سعد.
٩٤. زيد بن واقد.
٩٥. سالم بن عبد الله بن عمر.
٩٦. سرار بن مجشّر.
٩٧. سعد بن سعيد (جرجاني).
٩٨. سعيد المقبري.
٩٩. سعيد بن أبي عروبة.
١٠٠. سعيد بن المسيّب.
١٠١. سعيد بن إياس الجري.
١٠٢. سعيد بن سلمة العدوي.
١٠٣. سعيد بن صالح القزويني.
١٠٤. سعيد بن عبد العزيز الدمشقي.
١٠٥. سفيان الثوري.
١٠٦. سفيان بن حبيب.
١٠٧. سفيان بن عيينة.
١٠٨. سلمة بن العيار.
١٠٩. سلمة بن الفضل الأبرش.
١١٠. سلمة بن سليمان المروزي.
١١١. سلمة بن علقمة.
١١٢. سليم بن أخضر.
١١٣. سليمان بن المغيرة.
١١٤. سليمان بن حرب.

١١٥. سليمان بن داود أبو داود الطيالسي.
١١٦. سليمان بن صالح اللّيثي (سلمويه).
١١٧. سليمان بن طرخان التيمي.
١١٨. سليمان بن عبد الرحمن التميمي.
١١٩. سليمان بن مهران الأعمش.
١٢٠. سليمان بن موسى الأشدق.
١٢١. سَمَك بن حرب.
١٢٢. سُهَيْل بن أبي صالح السَّمان.
١٢٣. سُويِد بن سعيد الحدثاني.
١٢٤. شبيب بن سعيد الحبطي.
١٢٥. شجاع بن مخلد الفلاس.
١٢٦. شريك النَّخعي.
١٢٧. شعبة بن الحجاج.
١٢٨. شُعَيْب بن أبي حمزة.
١٢٩. شُعَيْب بن إسحاق.
١٣٠. شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل.
١٣١. شيبان التميمي.
١٣٢. صالح بن كيسان.
١٣٣. صالح مولى التوأمة.
١٣٤. الصباح بن محارب.
١٣٥. الضَّحَّاك بن مزاحم.
١٣٦. عاصم الأحول.
١٣٧. عاصم بن أبي النّجود.

١٣٨. عامر بن عبد الله بن قيس (أبو بُردة).

١٣٩. عبد الأعلى السَّامي.

١٤٠. عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الدمشقي.

١٤١. عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين..

١٤٢. عبد الرحمن بن أبي الزناد.

١٤٣. عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَّخعي.

١٤٤. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

١٤٥. عبد الرحمن بن مهدي.

١٤٦. عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج).

١٤٧. عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النَّخعي.

١٤٨. عبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنْعي.

١٤٩. عبد السلام النهدي الكوفي.

١٥٠. عبد الصمد بن حسان المروزي.

١٥١. عبد الصمد بن عبد الوارث.

١٥٢. عبد العزيز الدَّرَّاوردي.

١٥٣. عبد العزيز بن أبي حازم.

١٥٤. عبد العزيز بن أبي رزمة.

١٥٥. عبد الله بن أبي نجيح.

١٥٦. عبد الله بن المبارك.

١٥٧. عبد الله بن دينار.

١٥٨. عبد الله بن ذَكَّوان (أبو الزناد).

١٥٩. عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي.

١٦٠. عبد الله بن شبرمة.

١٦١. عبد الله بن صالح أبو صالح..
١٦٢. عبد الله بن عامر اليحصبي.
١٦٣. عبد الله بن عبد الله أبو أُويس.
١٦٤. عبد الله بن عثمان البصري (صاحب شعبة).
١٦٥. عبد الله بن عمرو المنقري.
١٦٦. عبد الله بن عون.
١٦٧. عبد الله بن كثير الداري.
١٦٨. عبد الله بن مسلمة القعنبي.
١٦٩. عبد الله بن نافع الصائغ.
١٧٠. عبد الله بن نُمير.
١٧١. عبد المجيد بن أبي رواد.
١٧٢. عبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي.
١٧٣. عبد الملك بن عبد الحميد الميموني.
١٧٤. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.
١٧٥. عبد الملك بن قريب الأصمعي.
١٧٦. عبد الواحد بن زياد العبدي.
١٧٧. عبد الواحد بن واصل السدوسي.
١٧٨. عبد الوارث بن سعيد.
١٧٩. عبد الوهاب الثقفي.
١٨٠. عبد الوهاب الخفاف.
١٨١. عبدة بن سليمان الكلابي.
١٨٢. عبيد الله بن أبي زياد.
١٨٣. عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (أبو زُرعة).

١٨٤. عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي.

١٨٥. عبيد الله بن عمر.

١٨٦. عبيد الله بن عمرو أبو وهب الأسدي الجزري.

١٨٧. عبيدة بن حميد التيمي.

١٨٨. عبيدة بن عمرو السلماني.

١٨٩. عبيدة بن معتب الضبي.

١٩٠. عثمان بن جبلة.

١٩١. عروة بن الزبير.

١٩٢. عطاء بن أبي رباح.

١٩٣. عطاء بن السائب.

١٩٤. عفان بن مسلم.

١٩٥. عقيل الأيلي.

١٩٦. عكرمة بن عمار.

١٩٧. العلاء بن الحارث الحضرمي.

١٩٨. علقمة النخعي.

١٩٩. علي بن الجعد الجوهري.

٢٠٠. علي بن المبارك الهنائي.

٢٠١. علي بن المديني.

٢٠٢. علي بن حمزة الكسائي.

٢٠٣. علي بن زيد بن جدعان.

٢٠٤. علي بن مسهر.

٢٠٥. عمر بن عبد الواحد الدمشقي.

٢٠٦. عمر بن نافع.

٢٠٧. عمران القَطَّان.
٢٠٨. عَمْرَة بنت عبد الرحمن.
٢٠٩. عمرو بن دينار المكي.
٢١٠. عمرو بن شُعَيْب.
٢١١. عمرو بن عثمان الرقي.
٢١٢. عمرو بن عوف بن أوس.
٢١٣. عمرو بن مُرَّة.
٢١٤. عيسى بن مَيْنَاء (قالون).
٢١٥. عيسى بن يونس السَّبيعي.
٢١٦. فراس بن يحيى الهمداني.
٢١٧. القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر.
٢١٨. قتادة بن دِعَامَة.
٢١٩. قُتَيْبَة بن سعيد الثقفي.
٢٢٠. قُرَة بن عبد الرحمن.
٢٢١. قريش بن أنس.
٢٢٢. قُطَبَة بن عبد العزيز بن سياه.
٢٢٣. ليث بن أبي سليم.
٢٢٤. اللَّيْث بن سعد الفهمي.
٢٢٥. مالك بن إسماعيل النهدي.
٢٢٦. مالك بن أنس.
٢٢٧. المُثَنَّى بن الصباح.
٢٢٨. مجالد بن سعيد.
٢٢٩. مجاهد بن جبر.

٢٣٠. محمد بن أبي ذئب.
٢٣١. محمد بن شهاب الزُّهري.
٢٣٢. محمد الزبيدي.
٢٣٣. محمد بن أبي عدي.
٢٣٤. محمد بن إسحاق.
٢٣٥. محمد بن أعين المروزي.
٢٣٦. محمد بن السائب الكلبي.
٢٣٧. محمد بن الفضل (عَازِم).
٢٣٨. محمد بن المُثَنَّى العنزي.
٢٣٩. محمد بن المنهال الضرير.
٢٤٠. محمد بن بشار (بُنْدَار).
٢٤١. محمد بن جعفر (غُنْدَر).
٢٤٢. محمد بن حميد أبو سفيان المعمرى.
٢٤٣. محمد بن خازم أبو معاوية الضرير.
٢٤٤. محمد بن خلاد الباهلي.
٢٤٥. محمد بن داود المصيبي.
٢٤٦. محمد بن سيرين.
٢٤٧. محمد بن شُعَيْب بن شَابُور.
٢٤٨. محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري.
٢٤٩. محمد بن علي (ابن الحنفية).
٢٥٠. محمد بن عوف الحمصي.
٢٥١. محمد بن عيسى الطباع.
٢٥٢. محمد بن مسلم (أبو الزبير المكي).

٢٥٣. محمد بن مسلم الطائفي.
٢٥٤. محمد بن ميمون أبو حمزة السكري.
٢٥٥. محمد بن يحيى الذهلي.
٢٥٦. محمد بن يوسف الفريابي.
٢٥٧. مروان الطاطري الدمشقي.
٢٥٨. مسروق بن الأجدع.
٢٥٩. مسلمة بن علقمة المازني.
٢٦٠. مصدع الأعرج (المعرقب).
٢٦١. مطرف بن طريف.
٢٦٢. معاذ بن معاذ.
٢٦٣. معاذ بن هشام.
٢٦٤. المعافى بن عمران.
٢٦٥. معاوية بن هشام القصار.
٢٦٦. معدان بن طلحة الشامي.
٢٦٧. معلى بن منصور.
٢٦٨. معمر بن راشد.
٢٦٩. معن بن عيسى.
٢٧٠. مقاتل بن سليمان.
٢٧١. منصور بن المعتمر.
٢٧٢. موسى بن عقبة.
٢٧٣. نافع بن عبد الرحمن المدني.
٢٧٤. نافع مولى ابن عمر.
٢٧٥. نعيم بن همار.

٢٧٦. هشام الدَّستَوائي.
٢٧٧. هشام بن حسان.
٢٧٨. هشام بن سعد المدني.
٢٧٩. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي.
٢٨٠. هشام بن عمار.
٢٨١. هشام بن يوسف الصنعاني.
٢٨٢. هُشَيْم بن بشير.
٢٨٣. الهقل بن زياد الدمشقي (كاتب الأوزاعي).
٢٨٤. هَمَّام بن يحيى العَوْذي.
٢٨٥. هُوْذَة بن خليفة.
٢٨٦. الهيثم بن حميد.
٢٨٧. الوضَّاح اليشْكُري أبو عوانة.
٢٨٨. وكيع بن الجراح.
٢٨٩. الوليد بن مَزِيد.
٢٩٠. الوليد بن مسلم.
٢٩١. يحيى بن الضَّحَّاك البابلُتي.
٢٩٢. يحيى بن الضريس.
٢٩٣. يحيى بن حمزة الحضرمي الدمشقي.
٢٩٤. يحيى بن سعيد الأنصاري.
٢٩٥. يحيى بن سعيد القَطَّان.
٢٩٦. يحيى بن سُلَيم الطائفي.
٢٩٧. يحيى بن عبد الله بن بكير.
٢٩٨. يزيد بن أبان الرقاشي.

٢٩٩. يزيد بن إبراهيم التستري.
 ٣٠٠. يزيد بن السمط.
 ٣٠١. يزيد بن زريع.
 ٣٠٢. يزيد بن عبد العزيز بن سياه.
 ٣٠٣. يزيد بن هارون.
 ٣٠٤. يزيد بن يزيد بن جابر.
 ٣٠٥. يعقوب بن عطاء.
 ٣٠٦. يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.
 ٣٠٧. يونس بن أبي إسحاق السبيعي.
 ٣٠٨. يونس بن عبد الأعلى المصري.
 ٣٠٩. يونس بن عبيد.
 ٣١٠. يونس بن يزيد الأيلي.

المضعفون بإحدى صور الاختصاص:

١. إبراهيم بن سعد الزُّهري.
٢. أبو النضر هاشم بن القاسم.
٣. أبو اليمان الحكم بن نافع.
٤. أبو بكر بن عيَّاش.
٥. أبو داود الطيالسي.
٦. أبو زُرَّعة الرازي.
٧. أبو عاصم الصَّحَّاح بن مَخْلَد.
٨. أبو نُعَيْم الفضل بن دكين.
٩. أحمد بن الأزهر.
١٠. أحمد بن شَبُويه.

١١. أسامة بن زيد اللّيثي.
١٢. إسحاق بن إسماعيل الرملي.
١٣. إسحاق بن راشد.
١٤. إسحاق بن محمد الفروي.
١٥. إسرائيل بن يونس السّبيعي.
١٦. إسماعيل ابن علية.
١٧. إسماعيل بن عيَّاش.
١٨. الأعمش.
١٩. الأوزاعي.
٢٠. بكار بن قُتيبة القاضي.
٢١. جرير بن حازم.
٢٢. جرير بن عبد الحميد الضبي.
٢٣. جعفر بن إياس.
٢٤. جعفر بن برقان.
٢٥. حبيب بن أبي ثابت.
٢٦. حفص بن غياث.
٢٧. حماد بن أبي سليمان.
٢٨. حماد بن زيد.
٢٩. حماد بن سلمة.
٣٠. خالد بن عبد الله المزني الواسطي.
٣١. داود بن أبي هند.
٣٢. داود بن الحصين.
٣٣. الربيع بن أنس.

٣٤. زكريا بن أبي زائدة.
٣٥. زهير بن محمد الخراساني.
٣٦. زهير بن معاوية.
٣٧. زيد بن الحُبَاب.
٣٨. سعيد بن أبي عَرُوبَة.
٣٩. سفيان الثوري.
٤٠. سفيان بن حسين السُّلَمي.
٤١. سفيان بن عُيَيْنَة.
٤٢. سلام بن أبي مطيع.
٤٣. سليمان بن طرخان التيمي.
٤٤. سليمان بن كثير.
٤٥. سَمَاك بن حرب.
٤٦. سُويِد بن سعيد الحدثاني.
٤٧. شبيب بن سعيد الحبطي.
٤٨. شريك بن عبد الله النَّخَعِي.
٤٩. شعبة بن الحَجَّاج.
٥٠. شيبان التميمي.
٥١. عاصم بن أبي النَّجُود.
٥٢. عاصم بن علي بن عاصم الواسطي.
٥٣. عباد بن العوام.
٥٤. عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري.
٥٥. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.
٥٦. عبد الرحمن بن مهدي.

٥٧. عبد الرحمن بن نمر.
٥٨. عبد الرزاق الصنعاني.
٥٩. عبد الصمد بن حسان المروزي.
٦٠. عبد العزيز الدراوردي.
٦١. عبد الكريم بن مالك الجزري.
٦٢. عبد الله بن المبارك.
٦٣. عبد الله بن صالح أبو صالح..
٦٤. عبد الله بن نافع الصائغ.
٦٥. عبد الله بن وهب.
٦٦. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.
٦٧. عبد الملك بن محمد (أبو قلابة الرقاشي).
٦٨. عبد الواحد بن زياد العبدي.
٦٩. عبد الوارث بن سعيد.
٧٠. عبيد الله بن عمر العمرى.
٧١. عطاء بن دينار.
٧٢. عكرمة بن عمار.
٧٣. علي بن عبد العزيز البغوي.
٧٤. علي بن مسهر.
٧٥. عمر بن إبراهيم العبدي.
٧٦. عمر بن سعد أبو داود الحفري.
٧٧. عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب.
٧٨. عمرو بن الحارث الأنصاري.
٧٩. عمرو بن هاشم البيروقي.

٨٠. قبيصة بن عقبة.
٨١. قتادة بن دَعامة.
٨٢. اللَّيْث بن سعد.
٨٣. مالك بن أنس.
٨٤. مُحَمَّد ابن أَبِي ذئب.
٨٥. مُحَمَّد بن إبراهيم الخزاعي.
٨٦. مُحَمَّد بن أَبِي عدي.
٨٧. مُحَمَّد بن أحمد بن يزيد بن أَبِي العوام.
٨٨. مُحَمَّد بن إسحاق.
٨٩. مُحَمَّد بن جعفر (عُنْدَر).
٩٠. مُحَمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير.
٩١. مُحَمَّد بن عبد الله أبو أحمد الزيري.
٩٢. مُحَمَّد بن عجلان.
٩٣. مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان.
٩٤. مُحَمَّد بن مسلم الطائفي.
٩٥. مُحَمَّد بن ميمون السكري.
٩٦. مُحَمَّد يوسف الفريابي.
٩٧. مخرمة بن بُكير.
٩٨. المعافى بن عمران.
٩٩. معتمر بن سليمان.
١٠٠. معقل بن عبيد الله الجَزَري.
١٠١. مَعْمَر بن راشد.
١٠٢. المغيرة بن مسلم.

١٠٣. منصور بن المعتمر.
١٠٤. موسى بن عقبة.
١٠٥. هشام بن حسان.
١٠٦. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي.
١٠٧. هشام بن عروة.
١٠٨. هشام بن عمار السلمي.
١٠٩. هشيم بن بشير.
١١٠. همام بن يحيى العوذلي.
١١١. ورقاء اليشكري.
١١٢. الوضاح اليشكري (أبو عوانة).
١١٣. وكيع بن الجراح.
١١٤. الوليد بن مسلم.
١١٥. وهيب بن خالد.
١١٦. يحيى بن أيوب الغافقي.
١١٧. يحيى بن سليم الطائفي.
١١٨. يحيى بن عبد الله بن بكير.
١١٩. يزيد بن إبراهيم التستري.
١٢٠. يزيد بن أبي حبيب.
١٢١. يزيد بن سنان البصري.
١٢٢. يزيد بن هارون.
١٢٣. يعلى بن عبيد الطنافسي.
١٢٤. يونس بن أبي إسحاق.
١٢٥. يونس بن يزيد الأيلي.

الملحق الثاني: الرواة الذين وصفوا بالاختصاص وروى لهم البخاري في صحيحه من خلال ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري"

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
١. أبو إسحاق السبعي	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه بعد الاختلاط.	أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه	ولرأى في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره واحتج به الجماعة.	(١/ ٤٣١)
٢. أبو بكر بن أبي موسى الأشعري	كون الراوي من آل بيت شيخه.	قال عبد الله بن أحمد سألت أبي أسمع أبو بكر من أبيه فقال لا وقال الأجرى عن أبي داود أراه قد سمع منه.	صرح بسأه منه في روايته.	(١/ ٤٥٦)
٣. أبو بكر بن عياش	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ.	سئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصبح كتاباً. وقال ابن حبان: كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهيم.	لم يرو له مسلم إلا شيئاً في مقدمة صحيحه وروى له البخاري أحاديث.	(١/ ٤٥٥)
٤. إسحاق بن راشد الجزري	كونه ضعيف في شيخ.	ليس هو في حديث الزهري بذلك.	غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيرة.	(١/ ٣٨٩)
٥. إسحاق بن محمد الفروي	كون الراوي إذا حدث من حفظه فأخطأ. كون الراوي صاحب كتاب صحيح.	قال أبو حاتم كان صدوقاً ولكن ذهب بصره فربما لقن وكتبه صحيحة.	روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثاً وفي فرض الخمس آخر كلاهما عن مالك وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأوسي وكانها ما أخذته عنه من كتابه قبل ذهاب بصره.	(١/ ٣٨٩)
٦. إسرائيل بن يونس السبعي	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي من آل بيت شيخه.	قال أبو حاتم ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق.		(١/ ٣٩٠)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٧. إسماعيل بن أبي أُويس.	موثق في رواية بعض تلاميذه	ضعفه النسائي.	روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه.	(٣٩١ / ١)
٨. أسيد بن زيد الجمال	كون الراوي الذي يروي هو عنه أحفظ لحديث شيخه.		وقال بن عدي وإنما أخرج له البخاري حديث هشيم لأن هشيمًا كان أثبت الناس في حصين.	(٣٩١ / ١)
٩. بشر بن شُعيب بن أبي حمزة	كون الراوي من آل بيت شيخه	شهد له أبو اليمان أنه سمع الكتب من أبيه.		(٣٩٣ / ١)
١٠. جرير بن حازم	كون الراوي ضعيفاً في شيخ. كون الراوي اختلط ولم يحدث في اختلاطه.	ضعفه ابن معين في قتادة خاصة. وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره.	ما ضره اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال سمعت بن مهدي يقول كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبه فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً واحتج به الجماعة وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها	(٣٩٥ / ١)
١١. جرير بن عبد الحميد الضبي	كون الراوي لا يدللس. كون الراوي يحدث من حفظه فيخطئ.	لم يكن يدللس. قال البيهقي: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ	ولم أر ذلك لغيره بل احتج به الجماعة.	(٣٩٥ / ١)
١٢. جعفر بن إياس	كون الراوي ضعيفاً في شيخ. كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	كان شعبة يقول: إنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم. وقال أحمد: كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم. وقال البردنجي هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير.	احتج به الجماعة لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم.	(٣٩٥ / ١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
١٣. حاتم بن إسماعيل المدني	كون الراوي صاحب كتاب صحيح.	وقال أحمد: زعموا أنه كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح. تكلم على بن المديني في أحاديثه عن جعفر بن محمد.	احتج به الجماعة ولكن لم يكثر له البخاري ولا أخرج له من روايته عن جعفر شيئاً بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر	(١/ ٣٩٥)
١٤. حجاج بن محمد الأعور	كون الراوي لم يحدث في اختلاطه.	ذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط	لكن ما ضره الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً.	(١/ ٣٩٦)
١٥. الحسن بن بشر بن سلم	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه وروى عن زهير أشياء مناكير.	لم يخرج عنه من أفرادة شيئاً ولا من أحاديثه عن زهير التي استنكرها أحمد.	(١/ ٣٩٧)
١٦. حصين بن عبد الرحمن السلمي	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه.	متفق على الاحتجاج به إلا أنه تغير في آخر عمره.	أما شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد فسموا منه قبل تغيره وأما حصين بن نمير فلم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد كما سنيته بعد وأما محمد بن فضيل ومن ذكر معه فأخرج من حديثهم ما توبعوا عليه.	(١/ ٣٩٨)
١٧. حفص بن غياث	كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ. كونه صاحب كتاب صحيح. كونه أحفظ لحديث شيخه.	أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه. قال ابن المديني كان يحيى بن سعيد القطان يقول حفص أوثق أصحاب الأعمش قال فكنت أنكر ذلك فلما قدمت الكوفة بآخرة أخرج إلي ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على القطان.	اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر	(١/ ٣٩٨)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
١٨. الحكم بن نافع أبو اليمان.	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	تكلم بعضهم في سماعه من شُعَيْب فقيلاً إنه مناوله وقيل إنه إذن مجرد وقد قال الفضل بن غسان سمعت يحيى بن معين يقول سألت أبا اليمان عن حديث شُعَيْب فقال ليس هو مناوله المناولة لم أخرجها لأحد وبالعُ أبو زُرْعَةَ الرازي فقال لم يسمع أبو اليمان من شُعَيْب إلا حديثاً واحداً	إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة إلا أنه كان يقول في جميع ذلك أخبرنا ولا مشاححة في ذلك أن كان اصطلاحاً له.	(١/ ٣٩٩)
١٩. حماد بن سلمة	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه (هو) من أثبت الناس في ثابت لذلك احتج به مسلم في روايته (عن ثابت)	أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر	قال الحاكم لم يحتج به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس.	(١/ ٣٩٩)
٢٠. حميد الطويل	كون الراوي المدلس من قبلت روايته.	من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم إلا أنه كان يدلس حديث أنس وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه	اعتنى البخاري في تخريجه لأحاديث حميد بالطرق التي فيها تصريحه بالسماع فذكرها متابعة وتعليقاً	(١/ ٣٩٩)
٢١. خلاد بن يحيى السلمي	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال أحمد بن حنبل كان القَطَّان يتوقى حديثه عن علي خاصة. وقال أبو داود عن أحمد لم يسمع من أبي هريرة.	روايته عنه عند البخاري أخرج له حديثين قرنه فيها معاً بمحمد بن سيرين وليس له عنده غيرهما.	(١/ ٤٠١)
٢٢. داود بن الحصين	كون الراوي ضعيفاً في شيخ	قال علي بن المديني ما روى عن عكرمة فمنكر.	روى له البخاري حديثاً واحداً من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد.	(١/ ٤٠١)
٢٣. الربيع بن ميسم	كون الراوي ضعيفاً في شيخ	قال الدارقطني يخطئ في حديثه عن الثوري وشعبة.	ما أخرج عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط.	(١/ ٤٠٢)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٢٤. زكريا بن أبي زائدة	كون الراوي ضعيفاً في شيخ	قال العجلي ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بآخرة		(١/ ٤٠٣)
٢٥. زهير بن محمد التميمي	كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ.	وقال أبو حاتم في حفظه سوء وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق	وقال بن عدي: لعل أهل الشام أخطؤا عليه فإن روايات أهل العراق عنه تشبه المستقيمة وأرجو أنه لا بأس به.	(١/ ٤٠٣)
٢٦. زياد البكائي	كون الراوي من أهل الفن.	ما أجد أثبت في ابن إسحاق منه لأنه أملى عليه إملاء مرتين وقال صالح جزرة زياد في نفسه ضعيف ولكنه أثبت الناس في كتاب المغازي	ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد عن أنس أن عمه غاب عن قتال بدر الحديث أورده في الجهاد عن عمرو بن زرارة عنه مقرونا بحديث عبد الأعلى عن حميد.	(١/ ٤٠٤)
٢٧. سعيد بن أبي سعيد المقبري.	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه. كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر. وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين وتبعه بن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم. وقال الساجي عن يحيى بن معين: أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب. وقال ابن خراش: أثبت الناس فيه الليث بن سعد.	أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين عنه وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقر لکن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً.	(١/ ٤٠٥)
٢٨. سعيد بن أبي عروبة	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه. كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي تقدم سماعه من شيخه.	قال أبو حاتم: كان أعلم الناس بحديث قتادة. وقال دحيم اختلط سعيد مخرج إبراهيم بن عبد الله بن الحسن وقال أبو نعيم سمعت منه بعد ما اختلط.	لم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد. وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عباد وابن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقل منه ما توافقوا عليه.	(١/ ٤٠٦)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٢٩. سعيد بن إياس الجريري.	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه. كون الراوي تقدم سماعه من شيخه.	قال أبو حاتم: تغير قبل موته فمن كتب عنه قديماً فسماعه صالح. وقال يحيى بن سعيد القطان عن كهمل: أنكرنا الجريري أيام الطاعون. وقال ابن حبان اختلط قبل موته بثلاث سنين ولم يفحش اختلاطه. وقال العجلي عبد الأعلى من أصحهم عنه حديثاً سمع منه قبل أن يختلط بثلاث سنين	ما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟ لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكر عن أبيه.	(٤٠٥ / ١)
٣٠. سعيد بن فيروز	كون الراوي المدلس من قبلت روايته.	قال بن سعد: كان كثير الحديث وبرسل كثيراً، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن وما كان عن غيره فهو ضعيف.	أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن بن عمر وعن بن عباس جميعاً صرح عنده بسماعه فيه.	(٤٠٦ / ١)
٣١. سلام بن أبي مطيع	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال ابن عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة.	له في البخاري حديثان أحدهما في فضائل القرآن وفي الاعتصام بمتابعة حماد بن زيد وغيره له عن أبي عمران الجوني عن جندب والآخر في الدعوات بمتابعة أبي معاوية وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.	(٤٠٨ / ١)
٣٢. سليمان بن حيان	كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ. كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال ابن عدي: إنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ. روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها.	علق له عن الأعمش حديثاً واحداً في الصيام.	(٤٠٧ / ١)
٣٣. سليمان بن كثير	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال النسائي: لا بأس به إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه.	روى له البخاري من حديثه عن حصين وعلق له عن الزهري متابعة.	(٤٠٨ / ١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٣٤. شبيب بن سعيد الحبطي	كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ.	قال ابن عدي: عنده نسخة عن يونس عن الزهري مستقيمة وروى عنه بن وهب أحاديث من أكبر فكانه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكانه شبيب آخر لأنه يهود عنه.	خرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية بن وهب عنه شيئاً.	(٤٠٩ / ١)
٣٥. شيبان بن عبد الرحمن النحوي	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	ثقة صاحب كتاب. وقال الساجي: صدوق عنده من أكبر وأحاديث عن الأعمش تفرد بها.	أما قول الساجي فهو معارض بقول أحمد بن حنبل أنه ثبت في كل المشايخ ومع ذلك فلم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئاً لا أصلاً ولا استشهاداً.	(٤١٠ / ١)
٣٦. لا يوجد اسم	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال شعبة لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث وكذا قال بن المديني في العلل.	ما أخرج له البخاري عن جابر غير أربعة أحاديث وهو مقرون فيها عنده بغيره.	(٤١١ / ١)
٣٧. عاصم بن أبي النّجود	كون الراوي من أهل الفن.	قال أحمد بن حنبل كان رجلاً صالحاً وأنا أختار قراءته والأعمش أحفظ منه.		(٤١١ / ١)
٣٨. عباد بن عمر أبو سهل الواسط	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	وقال الأثرم عن أحمد مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة. قلت	لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً واحتج به هو والباقون.	(٤١٢ / ١)
٣٩. عبد الأعلى السامي	كون الراوي تقدم سماعه من شيخه	كان ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه	احتج به الأئمة كلهم.	(٤١٦ / ١)
٤٠. عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه.	قال أحمد وغيره: من سمع منه بالكوفة قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح	علم المزي عليه علامة تعليق البخاري ولم أر له عنده شيئاً معلقاً نعم له ذكر في زيادة في حديث الاستسقاء... فهذه زيادة موصولة في الخبر وإنما أراد البخاري أصل الحديث على عادته في ذلك.	(٤١٨ / ١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٤١. عبد الرزاق بن همام الصنعاني	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ. كون الراوي اختلط وتميز ما رواه بعد الاختلاط.	قد قال أبو زرعة الدمشقي قيل لأحمد من أثبت في بن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني فقال عبد الرزاق وقال عباس الدوري عن بن معين كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر من هشام بن يوسف. وقال الأثرم عن أحمد: من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء وما كان في كتبه فهو صحيح وما ليس في كتبه فإنه كان يلقي فيتلقن	احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان قد تغير.	(١/ ٤١٩)، (٤٢٠).
٤٢. عبد السلام بن حرب الملائي.	كون الراوي بلدي شيخه.	كان البغداديون يستنكرون بعض حديثه والكوفيون أعلم به.		(١/ ٤٢٠)
٤٣. عبد العزيز الدراوردي.	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ.	قال أحمد كان معروفاً بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح. قال أبو زرعة كان سيء الحفظ وربما حدث من حفظه السيء فيخطئ.	روى له البخاري حديثين قرنه فيهما بعبد العزيز بن أبي حازم وغيره وأحاديث يسيرة أفردته لكنه أوردها بصيغة التعليق في المتابعات.	(١/ ٤٢٠)
٤٤. عبد الكريم الجزري	كون الراوي ضعيف في شيخه.	عن ابن معين أنه قال: حديث عبد الكريم الجزري عن عطاء رديء.	لم يخرج البخاري من روايته عن عطاء إلا موضعاً واحداً معلقاً.	(١/ ٤٢١)
٤٥. عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك.	كون الراوي موثق في بعض الشيوخ. كون الراوي من آل بيت شيخه.		لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثامة فعنده عنه أحاديث وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثاً توبع فيه عنده وهو في فضائل القرآن	(١/ ٤١٦)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٤٦. عبد الله بن بريدة	كون الراوي ضعيفاً في شيخ.	قال البغوي عن محمد بن علي الجوزجاني عن أحمد أنه ضعيف فيما يروى عنه أبيه.	ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد ووافقه مسلم على إخرجه.	(١٣ / ٤١٣)
٤٧. عبد الله بن صالح الجهنّي أبو صالح.	كون الراوي ملازم لشيخه.	قال ابن عبد الحكم سمعت أبي وقيل له إن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح فقال: قل له هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عنده غيره.	ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كبخري بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة حدثنا أو قال لي أو قال المجردة قليلة. وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جداً وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها فقال هذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعاً ولا يحتج به إذا كان متصلاً وجواب ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لما قرئناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعه فلا مشاحة فيه.	(١٣ / ٤١٤، ٤١٣)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٤٨. عبد الواحد بن زياد العبدي.	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	قال بن معين أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان ثم أبو معاوية ثم عبد الواحد بن زياد. قد أشار يحيى بن القطان إلى لينه فروى بن المديني عنه أنه قال ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً.	وهذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب.	(١/ ٤٢٢)
٤٩. عبد الواحد بن واصل أبو عبدة الحداد.	كون الراوي صاحب كتاب صحيح.	قال أحمد: لم يكن صاحب حفظ لكن كان كتابه صحيحاً.		
٥٠. عبد الوارث بن سعيد	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	قيل لابن معين من أثبت شيوخ البصريين فعده منهم وقدمه مرة على ابن علقمة في أيوب.		(١/ ٤٢٢)
٥١. عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي اختلط ولم يحدث في اختلاطه.	قال علي بن المديني ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب. وقال بن سعد ثقة وفيه ضعف قلت عني بذلك ما نقم عليه من الاختلاط قال عباس الدوري عن بن معين اختلط بآخرة.	ولم يكثر البخاري عنه والظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي وغيره بل نقل العقيلي أنه لما اختلط حجبه أهله فلم يرو في الاختلاط شيئاً.	(١/ ٤٢٢)
٥٢. عبيد الله بن موسى العبسي.	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي ضعيف في شيخ.	قال أبو حاتم: كان أثبتهم في إسرائيل. وقال ابن معين: كان عنده جامع سفیان الثوري وكان يستضعف فيه.	لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئاً واحتج به هو والباقون.	(١/ ٤٢٣)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٥٣. عثمان بن غياث الراسبي.	كون الراوي ضعيف في شيخ.	كان يحمي بن سعيد يضعف حديثه في التفسير عن عكرمة.	لم يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقا	(٤٢٤ / ١)
٥٤. عطاء بن السائب	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه بعد الاختلاط.	من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط فضعفه بسبب ذلك وتحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحامد بن زيد عنه قبل الاختلاط وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف لأنه بعد اختلاطه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه.	له في البخاري حديث عن سعيد بن جبير عن بن عباس في ذكر الحوض مقرون بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات.	(٤٢٥ / ١)
٥٥. عقيل بن خالد الأيلي	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	أحد الثقات الأثبات من أصحاب الزهري.	اعتمده الجماعة.	(٤٢٥ / ١)
٥٦. عكرمة مولى ابن عباس	كون الراوي من أهل الفن.	كان عكرمة من اعلم الناس بالتفسير	احتج به البخاري.	(٤٢٥ / ١)
٥٧. عمر بن محمد الأسدي	كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	قال ابن حبان في حديثه إذا حدث من حفظه بعض المناكير.		(٤٣١ / ١)
٥٨. عمر بن نافع	كون الراوي من آل بيت شيخه	قال أحمد هو من أوثق ولد نافع	ليس له في البخاري سوى حديثين أحدهما عن أبيه عن بن عمر في زكاة الفطر بمتابعة مالك.	(٤٣١ / ١)
٥٩. عمرو بن أبي سلمة التنيسي	كون الراوي ضعيف في شيخ.	أثنى عليه أحمد وقال إلا أنه روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل.	ليس له في صحيح البخاري سوى حديثين عن الأوزاعي...	(٤٣١ / ١)
٦٠. عمرو بن أبي مرة.	كون الراوي لا يدللس.	وقال شعبة كان لا يدللس.		(٤٣٢ / ١)
٦١. عمرو بن علي الفلاس	كون الراوي ضعيف في شيخ	طعن علي بن المدني في روايته عن يزيد بن زريع لأنه استصغره فيه.	لم يخرج البخاري عنه من روايته عن يزيد بن زريع شيئا	(٤٣٢، ٤٣١ / ١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٦٢. قبيصة بن عقبة	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	قال أحمد بن حنبل كان كثير الغلط وكان ثقة لا بأس به وهو أثبت من أبي حذيفة وأبو نعيم أثبت منه قلت هذه الأمور نسبية وإلا فقد قال أبو حاتم لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري وذكر القصة	أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري وافقه عليها غيره.	(١ / ٤٣٦)
٦٣. قريش بن أنس	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه بعد الاختلاط.	وقال أبو حاتم لا بأس به إلا أنه تغير. وقال البخاري اختلط ست سنين.	لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سمرة في العقيقة أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه	(١ / ٤٣٦)
٦٤. محمد بن أبي ذئب	كون الراوي ضعيف في شيخ	قال ابن المديني: كانوا يوهنونه في الزهري.	احتج به الجماعة وحديثه عن الزهري في البخاري في المتابعات	(١ / ٤٤٠)
٦٥. محمد بن الصلت	كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ	قال أبو حاتم وأبو زرعة صدوق كان يميل للتفسير علينا من حفظه وربما وهم		(١ / ٤٣٩)
٦٦. محمد بن الفضل السدوسي	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه بعد الاختلاط.	وقال أبو حاتم أيضا والبخاري اختلط عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسأعه جيد ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين وقال الدارقطني تغير بآخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكرو.	إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة وقد اعتمده في عدة أحاديث.	(١ / ٤٤١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٦٧. محمد بن جعفر بن غندر	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي صاحب كتاب صحيح.	أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة. وقال بن المبارك إذا اختلف الناس في شعبة فكتاب غندر حكم بينهم.	أخرج له البخاري عن شعبة كثيرا وأخرج له حديثا عن معمر وآخر عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند توبع فيها.	(٤٣٧ / ١)
٦٨. محمد بن خازم	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي ضعيف في شيخه.	قال يحيى بن معين كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان. قال بن خراش وزاد في حديثه عن غير الأعمش اضطراب. قال أحمد بن حنبل وغيره زاد أحمد أحاديثه عن هشام بن عروة فيها اضطراب.	لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها وله عنده عن بريد بن أبي بردة حديث واحد تابعه عليه أبو أسامة عند الترمذي.	(٤٣٨ / ١)
٦٩. محمد بن عبد الله الزبيري	كون الراوي ضعيف في شيخه	قال حنبل عن أحمد كان كثير الخطأ في حديث سفيان	ما أظن البخاري أخرج له شيئا من أفراده عن سفيان.	(٤٤٠ / ١)
٧٠. محمد بن فليح بن سليمان	كون الراوي من آل بيت شيخه.		أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك توبع على أكثرها عنده وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار وقد توبع فيها أيضاً	(٤٤٢ / ١)
٧١. محمد بن مسلم أبو الزبير.	كون الراوي المدلس من قبلت روايته	ثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره.	لم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر وعلق له عدة أحاديث	(٤٤٢ / ١)
٧٢. محمد بن ميمون السكري	كون الراوي اختلط وتميز ما رواه قبل اختلاطه.	كان قد ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.	ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عبدان عنه وهو من قدماء أصحابه	(٤٤٢ / ١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٧٣. معتمر بن سليمان	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ	وقال ابن خراش: كان يخطئ إذا حدث من حفظه وإذا حدث من كتابه فهو ثقة.	أكثر ما أخرجه له البخاري مما توبع عليه واحتج به الجماعة.	(١ / ٤٤٤)
٧٤. معمر بن راشد	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ. كون الراوي ضعيف في شيخه.	صاحب الزهري كان من أثبت الناس. إلا أنه حدث من حفظه بالبصرة بأحاديث غلط فيها. وقال العلائي عن يحيى بن معين حديث معمر عن ثابت البناني ضعيف وقال بن أبي خيثمة عن بن معين إذا حدثك معمر عن الزهري وابن طاوس فحديثه مستقيم وما عمل في حديث الأعمش شيئا وإذا حدث عن العراقيين خالفه أهل الكوفة وأهل البصرة.	أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاوس وهنّام بن منبه ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وأيوب وثمامة بن أنس وعبد الكريم الجزي وغيرهم ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلا تعليقا ولا من روايته عن الأعمش شيئا ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه واحتج به الأئمة كلهم.	(١ / ٤٤٤)
٧٥. مغيرة بن مقسم الضبي.	كون الراوي ضعيف في شيخه.	متفق على توثيقه لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة قال كان يدلّسها وإنها سمعها من حماد.	ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه واحتج به الأئمة	(١ / ٤٤٥)
٧٦. موسى بن عقبة	كون الراوي من أهل الفن. كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي ضعيف في شيخه	صنف المغازي وهو من أصح المصنفات في ذلك. كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب. قال مرة في روايته عن نافع شيء ليس هو فيه كما لك وعبيد الله بن عمر.	ظهر أن تلبين ابن معين له إنها هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيها تفرد به وقد اعتمده الأئمة كلهم.	(١ / ٤٤٦)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٧٧. هشام بن حسان	كون الراوي ضعيف في شيخ. كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	وقال ابن معين كان يتقى حديثه عن عكرمة وعن عطاء وعن الحسن البصري وقال جرير بن حازم قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط قال وأحاديثه عنده نرى أنه أخذها عن حوشب وقال أبو بكر بن أبي شيبة عن بن علقمة كنا لا نعد هشاماً عن الحسن شيئاً. وقال سعيد بن أبي عروبة ما كان أحد أحفظ عن بن سيرين من هشام.	احتج به الأئمة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً توبع في بعضه وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به إما أيوب وإما عوف قلت فهذا يؤيد ما قرناه في علوم الحديث أن الصحيح على قسمين.	(١/ ٤٤٨)
٧٨. هشام بن عروة	كون الراوي من آل بيت شيخه.	قال يعقوب بن شيبة هشام ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده والذي نراه أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمع منه فكان تساهله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه قلت هذا هو التلليس.	احتج بهشام جميع الأئمة.	(١/ ٤٤٨)
٧٩. هشام بن عمار	كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ	قال أبو حاتم: هشام صدوق ولما كبر تغير حفظه وكل ما دفع إليه قرأه وكل ما لقن تلقن وكان قديماً أصبح كان يقرأ من كتابه.	لم يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين... وعلق عنه في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف وهذا جميع ماله في كتابه مما تبين لي أنه احتج به.	(١/ ٤٤٩)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٨٠. هُشَيْم بن بشير	كون الراوي المدلس من قبلت روايته. كون الراوي ضعيف في شيخ.	متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس وروايته عن الزُّهري خاصة لينة عندهم.	أما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد أو صرح به من وجه آخر وأما روايته عن الزُّهري فليس في الصحيحين منها شيء واحتج به الأئمة كلهم.	(١/ ٤٤٩)
٨١. هَمَّام بن يحيى البصري	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	وقال عمرو بن علي الأتبات من أصحاب قتادة بن أبي عروبة وهشام وسعيد وهَمَّام. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق في حفظه شيء وسئل عن أبان وهَمَّام فقال هَمَّام أحب إلي ما حدث من كتابه وإذا حدث من حفظه فهذا متقاربان. وهو مقدم في يحيى بن أبي كثير.	قد اعتمده الأئمة الستة.	(١/ ٤٤٩)
٨٢. وَرْقَاء اليَشْكُورِي	كون الراوي ضعيف في شيخ	قال العقيلي: تكلموا في حديثه عن منصور وكأنه عني بذلك ما قال معاذ بن معاذ قلت ليحيى القَطَّان سمعت حديث منصور قال: من؟ قلت من وَرْقَاء قال: لا يساوي شيئاً.	لم يخرج له الشَّيْخَان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئاً وهو محتج به عند الجميع.	(١/ ٤٤٩)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٨٣. الوليد بن مسلم	كون الراوي المدلس من قبلت روايته. كون الراوي ضعيف في شيخ.	متفق على توثيقه في نفسه وإنما عابوا عليه كثرة التلخيص والتسوية قال الدارقطني كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات. الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل.	ماله عن مالك في الكتب الستة شيء وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي.	(١ / ٤٥٠)
٨٤. وهب بن جرير بن حازم	كون الراوي ضعيف في شيخ.	وقال أحمد عن بن مهدي ما كنا نراه عند شعبة. سمع أبوه من ابن كعب عن يزيد بن أبي حبيب نسخة فاشتبهت عليه فحدث بها عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب.	ما أخرج له البخاري من هذه النسخة شيئاً، واحتج به الأئمة وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما توبع عليه.	(١ / ٤٥٠)
٨٥. يحيى بن أيوب الغافقي	كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	كان إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتابه فلا بأس به.	استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل ماله عنده غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره.	(١ / ٤٥١)
٨٦. يحيى بن سليم الطائفي	كون الراوي ضعيف في شيخ. كون الراوي صاحب كتاب صحيح. كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	قال النسائي ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله ابن عمر. قال يعقوب بن سفيان كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً فتعرف وتنكر.	لم يخرج له الشَّيْخَان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئاً ليس له في البخاري سوى حديث واحد.	(١ / ٤٥١)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٨٧. يحيى بن عبد الله بن بكير	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي ضعيف في شيخ.	أكثر عن الليث قال ابن عدي: هو أثبت الناس فيه. وقال مسلم تكلم في سماعه عن مالك لأنه كان بعرض حبيب. وقال البخاري في تاريخه الصغير ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه.	هذا يدل على أنه ينتقى حديث شيوخه ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متبعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث.	(١ / ٤٥٢)
٨٨. يزيد بن إبراهيم التستري	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي ضعيف في شيخ.	وقال علي بن المديني: ثبت في الحسن وابن سيرين. وقال القطان: ليس في قتادة بذلك.	أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث فقط اثنان متبعة والآخر احتجاجاً الأول في الصلاة من روايته عن قتادة عن أنس وقد توبع عليه عنده من حديث شعبة عن قتادة الثاني سجود السهو عن بن سيرين عن أبي هريرة في قصة ذي اليمين بمتابعة ابن عون وغيره عن بن سيرين وأخرج له في تفسير آل عمران عن بن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة.	(١ / ٤٥٢)
٨٩. يزيد بن هارون	كون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	ذكر ابن أبي خيثمة عن أبيه أنه كان بعد أن كف بصره إذا سئل عن الحديث لا يعرفه أمر جاريته أن تحفظه له من كتابه وكان ذلك يعاب عليه.	كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل لأن هذا يلزم منه اعتياده على جاريته وليس عندها من الإتقان ما يميز بعض الأجزاء من بعض فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التلين وقد احتج به الجماعة كلهم	(١ / ٤٥٣)
٩٠. يعلى بن عبيد الطنافسي	كون الراوي ضعيف في شيخ.	ضعيف في سفيان الثوري.	ماله في الصحيحين عن سفيان الثوري شيء واحتج به الجماعة	(١ / ٤٥٤)
٩١. يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق	كون الراوي من آل بيت شيخه. كون الراوي أحفظ لحديث شيخه.	قال ابن عيينة لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه	احتج به الجماعة.	(١ / ٤٥٤)

اسم الراوي	الصورة التي وصف بها	النص الذي دل عليه.	جواب ابن حجر عن تخريج البخاري لحديثه	رقم الصفحة من هدي الساري
٩٢. يونس بن يزيد الأيلي	كون الراوي أحفظ لحديث شيخه. كون الراوي ملازم لشيخه. كون الراوي حدث من حفظه فأخطأ.	وقال عثمان الدارمي عن أحمد بن صالح نحن لا نقدم على يونس في الزهري أحداً. وسمعت أحمد بن حنبل يقول سمعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه مراراً وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل عليه.	وثقه الجمهور مطلقاً وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة.	(١ / ٤٥٥)

* رواية البخاري لهم من الانتقاء الذي يدل على مراعاته لاختصاصات الرواة.

* عدد الرواة ٩٢، لكن هناك رواة موصوفون بأكثر من صورة فأصبح العدد ١٢٨ بالمكرر.

**الملحق الثالث: المواضع التي استعمل فيها الإمامان
أبو حاتم، والدارقطني الترجيح والإعلال بصور الاختصاص في
كتابيهما "العلل"**

الموضع في العلل للدارقطني	الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الصورة
١. (٣٥ / ١) وهم أثبت من حسام (يعني في ابن سيرين) والقول قولهم.	١. (٤٠٦ / ١) الأعمش أحفظ من عاصم	الصورة الأولى: الاختصاص بكون الراوي أحفظ لحديث شيخه من غيره.
٢. (٩٠ / ١) وحديث هشام وأيوب أصح.	٢. (٤٥٠ / ١) الثوري أحفظ من شعبة	
٣. (١٣٠ / ١) وحديث أبي نعيم أثبت.	٣. (٤٦٧ / ١) والثوري أحفظ أقول: الحديث عن منصور والثوري أحفظ من شعبة عن منصور.	
٤. (١٣٧ / ١) وإنما هو عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور كذلك رواه الحفاظ عن الزهري.	٤. (٤٨٩ / ١) وهما أحفظ.	
٥. (١٤٣ / ١) والصواب ما رواه الحفاظ عن الأوزاعي.	٥. (٥٣٥ / ١) وإسرائيل أحفظهم،	
٦. (٢٠٤ / ١) وقول شعبة عن الحكم أصح من قول العلاء بن المسيب عنه.	٦. (٦٢٨ / ١) رواه أصحاب الأعمش... وهو الصحيح، (١٣٤ / ٢) الثقات من أصحاب فلان،	
٧. (٢١٣ / ١) ويشبه أن يكون قول زهير هو المحفوظ لأن زهيراً أثبت من زكريا في أبي إسحاق.	٧. (١٧٧ / ٢) سعيد أحفظهم (يعني أحفظهم عن قتادة)،	
٨. (٢١٧ / ١) وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه فرووه عن مالك... وهو الصواب.	٨. (١٨٤ / ٢) ابن أبي عروبة أحفظ،	
٩. (٢٤٨ / ١) ورواه الثقات الحفاظ عن عاصم... وقولهم أولى بالصواب من قول ليث.	٩. (٤٤١ / ٢) يزيد بن زريع أحفظ، (يريد في سعيد بن أبي عروبة)،	
١٠. (٢٧٥ / ١) وتقديم ابن نمير لغسل الوجه على المضمضة والاستنشاق فيه وهم منه على إسرائيل لمخالفة الأثبات عن إسرائيل قوله.	١٠. (٥٥٠، ٥٤٩ / ٢) قال أبي: قال يحيى بن معين: ابن أبي ذئب أثبت في المقبري من ابن عجلان.	
١١. (٣٥٤ / ١) وحديث إسرائيل أولى بالصواب (لكونه أحفظ عن أبي إسحاق)	١١. (٥٥٧ / ٢) رواه بعض حفاظ أصحاب قتادة،	
١٢. (٣٩٦ / ١) ورفع صحيح لاتفاق أصحاب الحكم الحفاظ الذين قدمنا ذكرهم عن الحكم على رفعه.	١٢. (٥٩١ / ٢) ابن عيينة أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار،	
١٣. (١٥٠ / ٢) وأما أصحاب هشام الحفاظ عنه فرووه عن هشام عن أبيه مرسلًا وهو المحفوظ.	١٣. (٦٢٧ / ٢) الثوري أحفظ (هو أحفظ على الإطلاق لكن كذلك أحفظ عن منصور من جرير)،	
١٤. (١٩١ / ٢) وخالفهما أصحاب عطاء الثقات الحفاظ فرووه عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وهو الصواب.	١٤. (٥٥، ٥٤ / ٣) فإن ابن أبي عروبة حافظ لحديث قتادة، فإن ابن المبارك ويحيى بن سعيد أعلم بحديث شعبة من وكيع،	
١٥. (٢٦٧ / ٢) وزهير أثبت (يعني في أبي إسحاق) وحديثه أولى.		

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصُّورة
١٥. (٥٦ / ٣) سعيد أحفظهم (يعني عن قتادة)،	١٦. (٤٧٢ / ٢) قال قُطَيْبَةُ: قلت للأعمش: أن سفيان الثوري يقول: هو وَهْب بن ربيعة؟ قال: فأطرق ثم همهم ساعة ثم رفع رأسه فقال صدق سفيان هو وَهْب بن ربيعة.	
١٦. (١٢٨ / ٣) سعيد بن أبي عَرُوبَةَ أحفظ،	١٧. (٢٥٦ / ٣) سفيان وإسرائيل أنقن،	
١٨. (٣٥٤ / ٣) هَقْل أحفظ (يعني لحديث الأوزاعي)،	١٨. (١٠٦ / ٣) وهو المحفوظ عن ابن عُيَيْنَةَ، قال ذلك عنه الحُمَيْدي، وسعيد بن منصور، ونصر بن علي، وأبو الأحوص، وعبد الله بن أيوب المخرمي، وغيرهم من أصحاب ابن عُيَيْنَةَ الحفاظ عنه.	
١٩. (٣٧٥ / ٣) لأن إسرائيل وزهير أحفظ (يعني لحديث أبي إسحاق)،	١٩. (٣٧١ / ٣) وإسرائيل من الحفاظ، عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله فإذا سئل عنه وصله.	
٢٠. (٤٢٦ / ٣) حمّاد أعلم بحديث ثابت من حسين،	٢٠. (٩٨ / ٤) وكلها وهم على ابن سيرين، لأن هذا ليس من حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، لأن أيوب السَّخْتِيَّاني، وهشام بن حسان، ويحيى بن عتيق، وغيرهم من الحفاظ الأثبات رَوَوْه، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني مرسلًا، عن النَّبِيِّ ﷺ.	
٢١. (٥١٤ / ٣) لأن هشام أحفظ من هَمَّام (يعني لحديث قتادة)،	٢١. (١٠٠، ٩٩ / ٤) والصَّحِيح من ذلك ما رواه أيوب السَّخْتِيَّاني، وهشام بن حسان، وحسبك بهما في الثبت، عن ابن سيرين.	
٢٢. (٥٢٧ / ٣) وإسرائيل احفظ (يعني لحديث أبي إسحاق)،	٢٢. (١٠٠ / ٤) والصَّحِيح من ذلك ما رواه أصحاب ابن سيرين الحفاظ عنه، منهم: أيوب السَّخْتِيَّاني، وهشام، وقتادة، ويحيى بن عتيق، وغيرهم.	
٢٣. (١١ / ٤) أضبط النَّاس لحديث ثابت وعلي بن زيد: حمّاد بن سلمة بين خطأ النَّاس،	٢٣. (٦٨٤ / ٤) ابن عُيَيْنَةَ أحفظ وأعلم بعمر ومنه،	
٢٤. (١٢ / ٤) وحماد بن سلمة أثبت النَّاس في ثابت وعلي بن زيد،		
٢٥. (٧١ / ٤) وابن أبي عَرُوبَةَ أحفظ (يعني لحديث قتادة)،		
٢٦. (٣١٢ / ٤) الصَّحِيح ما يقول الحفاظ من أصحاب الزُّهري عن السَّائِب،		
٢٧. (٣٩٥ / ٤) هَمَّام أعلم بحديث قتادة من شعبة،		
٢٨. (٦٠٨ / ٤) حفص أحفظ (يعني لحديث الأعمش)،		
٢٩. (٦١٤ / ٤) رواه المتقنون من أصحاب الثوري،		
٢٩. (٦٢٨ / ٤) سليمان أحفظ من حمّاد لحديث ثابت،		
٣٠. (٦٨٤ / ٤) ابن عُيَيْنَةَ أحفظ وأعلم بعمر ومنه،		

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
٣١. (٤٥/٥) وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث،	٢٣. (١٢٠/٤) والليث بن سعد فيما ذكر يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل أصح الناس رواية، عن المقبري، وعن ابن عجلان، عنه يقال: إنه أخذها عنه قديماً.	
٣٢. (٢٨٩/٥) والثوري أحفظهم (يعني لحديث أبي إسحاق)،	٢٤. (٢٦٣/٤) وفي رفعه نظر لأن ابن جريج روى عن عطاء بن أبي رباح: أنه كان يسدل في الصلاة. (وكانه يشير إلى أن سبب الترجيح كون ابن جريج من اعلم الناس بعطاء)	
٣٣. (٢٩٢/٥) ابن إدريس وخالد احفظ في حديث يزيد من ابن فضيل،	٢٥. (١٠٩/٥) قيل للشيخ: أيها أقوى؟ قال: عمرو بن الحارث أثبت، والحديث محفوظ عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، رواه الثقات عنه، أخرجه مسلم.	
٣٤. (٣٠٩/٥) وحماد أثبت الناس في ثابت وعلي بن زيد،	٢٦. (٢١٢/٥) وأما همام فتابع شعبة وهشاماً على متنه، وجعل الاستسعاء من قول قتادة، وفصل بين كلام النبي ﷺ. ويشبه أن يكون همام قد حفظه؛ قال ذلك أبو عبد الرحمن المقرئ وهو من الثقات، عن همام.	
٣٥. (٣٧٨/٥) وحديث إسرائيل أشبه إذ كان هو أحفظ،	٢٧. (٢٤٢/٥) ورواه الليث بن سعد، عن المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد مرسلاً، لم يذكر أبا هريرة، وقول الليث أشبه بالصواب. حدثنا النيسابوري، حدثنا محمد بن إسحاق الصاغانى، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: أثبت الناس في سعيد الليث بن سعد.	
٣٦. (٥١٤/٥) الحديث موقوف أوقفه أصحاب زهير (فأصحاب زهير هم الأعلام بحديثه)،	٢٨. (٢٥١/٥) وخالفهم الليث بن سعد وهو أحفظ لحدِيث قتادة)،	
٣٧. (٥٢٥/٥) وهشام الدستوائي	٢٩. (٣٨١/٥) وأما أصحاب أبي حازم الحافظ، منهم مالك بن أنس، وابن أبي حازم، والثوري، فرووه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وهو الصواب.	
٣٨. (٥/٥) أكثر أصحاب شعبة الحفاظ... وهذا صحيح،	٣٠. (١٣/٦) ورواه عبد المجيد بن أبي رواد، وهو أثبت الناس في ابن جريج، قال: حدثت عن إسحاق. والصحيح أن ابن جريج لم يسمعه من إسحاق.	
٣٩. (٦٧٩/٥) سعيد بن أبي عروبة لحديث قتادة احفظ،		
٤٠. (٤٧/٦) حديث عقيل ويونس أشبه هم أفهم بالزُّهري،		
٤١. (٢٧٨/٦) الحديث موقوف أوقفه أصحاب زهير،		
٤٢. (٣٨٩/٦) الزبيدي أحفظ من معمر... أتقن من معمر في الزُّهري وحده فإنه سمع من الزُّهري إملاء،		
٤٣. (٤٣٨/٦) سعيد بن أبي عروبة أحفظ من التيمي (يعني أحفظ لحديث قتادة)،		

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
	٣١. (٢٢ / ٦) يرويه جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، ووهم فيه، وليس هذا من حديث أنس، ولا من حديث ثابت، وإنما يروى هذا عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وقال حماد بن زيد حين بلغه عن جرير بن حازم: وإنما سمعته من حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه في مجلس ثابت البثاني، فتوهم أنه سمعه من ثابت، ويشبه أن يكون القول قول حماد بن زيد. (هذا يدل على معرفة حماد بحديث ثابت) ٣٢. (٢٨ / ٦) وخالفهما حماد بن سلمة؛ فرواه عن ثابت مرسلاً. وحماد بن سلمة أثبت الناس في حديث ثابت. ٣٣. (١٤٢ / ٦) وخالفه همام، وسعيد، وهما حافظان، فروياه عن قتادة؛ أن أنساً كان يمسح على جوربيه. وهو أصح. ٣٤. (٣٦ / ٧) وإنما تعرف صلاة النهار عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر. وخالفه نافع، وهو أحفظ منه. (يعني أحفظ منه عن ابن عمر). ٣٥. (٥٨ / ٧) قال موسى بن هارون: ورواه إبراهيم بن الحجاج، عن وهيب، عن أيوب، عن نافع مرسلاً، عن النبي ﷺ: فلا أدري سمعته من إبراهيم الحجاج، أو لا. ووهيب، وابن علقمة أثبت من الدستوائي، ومن الجفري، ومن سفيان بن موسى. (يعني أثبت منهم في أيوب) ٣٦. (٢٥٨ / ٧) ويشبه أن يكون قول إسرائيل محفوظاً أيضاً، لأنه من الحفاظ، عن أبي إسحاق. ويكون أبو إسحاق أخذه عن هبيرة، وعن عمرو بن حبشي. جميعاً، والله أعلم. ٣٧. (٨٠ / ٨) ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت فزاد في إسناده رجلاً ورفع الحديث إلى النبي ﷺ رواه عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن عبد العزيز بن النعمان،	

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
	عن عائشة، عن النبي ﷺ وحماد بن سلمة أعلم الناس بثابت التثاني، والله أعلم. ٣٨. (٨/ ١٤١) وخالفهم حفص بن غياث، وعثام بن علي، وأسباط بن محمد، فرووه عن الأعمش، عن حبيب، عن عروة، عن عائشة، موقوفاً وقال يحيى القطان: عن الثوري، إنه كان أعلم الناس بحبيب بن أبي ثابت، وإنه زعم أن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً، ولم يحدث بهذا الحديث عن حبيب، غير الأعمش، ولا يصح. ٣٩. (٨/ ١٨٦) والصحيح عن هشام، عن أبيه، عن سعد، كذلك رواه أصحاب هشام الحفاظ، عن هشام. ٤٠. (٨/ ١٩٦) والصواب عن هشام، عن أبيه، عن ابن عباس، كذلك قال الحفاظ عن هشام. ٤١. (٨/ ٢٣٦) ورواه الثوري، عن الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه أصحابه الحفاظ عنه، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد؛ وخالفهم قبيصة، رواه عن الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن ثابت بن عبيد. ولم يتابع قبيصة على هذا القول. ٤٢. (٨/ ٤١٣، ٤١٤) يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه؛ فرواه فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، وفيه ذكر الدعاء أعوذ برضاك من سخطك إلى آخره. وخالفه أصحاب يحيى الحفاظ عنه منهم: مالك بن أنس، والليث بن سعد... روه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عائشة ومنهم من قال: إن عائشة قالت، ومحمد بن إبراهيم لم يسمع من عائشة، وقول فرج بن فضالة وهم. ومحمد بن إبراهيم هو الصواب. ٤٣. (٩/ ٥٠) وخالفهم أصحاب هشام، الحفاظ عنه، روه عن هشام، عن أبيه، مرسلاً وهو الصحيح. ٤٤. (٩/ ٦٤) فقال: يحيى أما إن سفيان الثوري، كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيب بن أبي ثابت، لم يسمع من عروة شيئاً.	

الموضع في العلل للدارقطني	الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الصورة
	١. (٤١٠/٣) ومَعْمَرُ كان أَلْزَمَ للزهرى،	الثانية: الاختصاص بكون الراوي ممن عُرف بملازمة شيخه
١. (١٢٠/٤) والليث بن سعد فيما ذكر يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل أصح الناس رواية، عن المقبري، وعن ابن عجلان، عنه يقال: إنه أخذها عنه قديماً.	١. (١٥٣/٢، ١٥٤) إسرائيل أقدم سماعاً... ٢. (١٥٤/٤) شعبة أقدم سماعاً من هؤلاء، وعطاء تغير بأخرة، ٣. (٤٣/٥) كان الأعمش قديماً قال عن وهب بن ربيعة والثوري أحفظهم كلهم (والثوري سمع منه قديماً)، ٤. (٢٨٩/٥) ٥. وأيضاً (٣٧٥/٥) أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأخرة فسماع الثوري منه قديماً.	الثالثة: الاختصاص بكون الراوي أقدم سماعاً لحديث شيخه من غيره.
	١. (٥٧١/٤) حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه لأنه أفهم بحديث أبيه، ٢. (٣٤٨/٥) المسعودي أفهم بحديث عون (يعني لأنه من آل بيته)، ٣. (٤٣٤/٦) كان المسعودي أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه.	الرابعة: الاختصاص بكون الراوي من آل بيت شيخه
	١. (٧٠٤/٣) وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير هو ضعيف لكنه موثق في يحيى بن أبي كثير لأن كتابه عنه صحيح.	الخامسة: الاختصاص بكون الراوي موثقاً في بعض شيوخه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه.
١. (١٠٤/٨) والحديث صحيح من حديث الزُّهري، عن عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ جميعاً، عن عائشة أن أم حبيبة... قال الشيخ: وقول إبراهيم: الحديث صحيح، وكان من أعلم الناس بهذا الشأن. ٢. (٦٤/٩) فقال: يحيى أما إن سفيان الثوري، كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيب بن أبي ثابت، لم يسمع من عُرْوَةَ شيئاً.		السادسة: الاختصاص بكون الراوي من أهل الفن المقدمين فيه

الصُّورة	الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني
		٣. (٨٦/٩) ويشبه أن يكون القول قول محمد بن إسحاق؛ لعلمه بالنسب. ٤. (١٠٣/٩) حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، أنه سمع أبا هريرة، يقول: من أصبح جنباً... فانطلق أبو بكر وأبوه حتى دخلا على أم سلمة وعائشة، فكلتاها قالتا: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يصوم قال: فانطلق أبو بكر وأبوه عبد الرحمن حتى أتيا مروان، فحدثاه، فقال: عزمت عليكما لما انطلقتما إلى أبي هريرة فحدثتاه. فانطلقا إلى أبي هريرة فأخبراه فقال أبو هريرة: هما قالتا لكما؟ قالوا: نعم قال: هما أعلم، إنما أنبأني الفضل بن عباس. (أي عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما) اعلم بالحديث وبالحكم من أبي هريرة لمنزلها من النبي ﷺ.
السابعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب كتاب صحيح.	١. (٤٨٩/١) مالك صاحب كتاب وصاحب حفظ، ٢. (٦٤٤/١) هكذا أملاه علينا من حفظه... وقيل لي في كتابه... ٣. (٢٧٠/٢) وعمرو والليث كانا يكتبان، وشعبة صاحب حفظ، ٤. (٢٩٠، ٢٩١/٢) نظرت في كتاب إسحاق، إنما نظر في بعض وربما كان في موضع آخر، ٥. (٣٢٠/٢) وسمعنا من أبي نعيم كتاب إبراهيم بن إسماعيل الكتاب كله فلم يكن لهذا الحديث فيه ذكر، ٦. (٤٩٠/٢) في كتاب الليث في أصله سعيد بن أبي سعيد ولكن لقن بالعراق	١. (٤٥/١) وقال حماد بن زيد: عن أيوب: قرأت في كتاب أبي قلابة - ولم يجاوز به - وهو أشبهها بالصواب. ٢. (٢٩٢/٢) فأسنده أزهر بن سعد عن ابن عون متصلاً، وأرسله حماد بن زيد عن ابن عون، وقال يحيى القطان: أملاه أزهر على ابني محمد من كتابه ليس فيه: عبد الله، والمرسل عن ابن عون أصح. (قول القطان يدل على أن أزهر أخطأ من حفظه) ٣. (٥٣٢/٢) ولا يثبت هذا الحديث لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات (استدلال على خطأ الرواية بالرجوع لكتاب الراوي وعدم وجودها فيه). ٤. (١٦٢/٤) وحدث به عبد الله بن أحمد الدورقي، عن إسحاق الفروي، عن مالك، فقال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وفي آخره، قال عبد الله:

الصُّورة	الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني
	عن سعد (لكن الدَّارْقُطْنِي رجح أن الصواب عن اللَّيْث عن سعد ^(١))	كان هذا الشَّيْخ يحدث به عن سُمَيٍّ، فرجع عنه، وحدثنا به من أصل كتابه عن سُهَيْلٍ.
٧. (١٤٣/٣) هذا خطأ في كتاب عيسى بن يونس عن الأحوص....	٥. (٢٤٦/٦) وحديث سعيد عن خالد صحيح، وحديثه عن قتادة هو في مصنفات سعيد مرسلًا، والله أعلم. (الاستدلال على ثبوت الرواية لكونها في كتاب الرَّاوِي).	
٨. (٧٠٤/٣) وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير) هو ضعيف لكنه موثق في يحيى بن أبي كثير لأن كتابه عنه صحيح.	٦. (٢٨٢/٦) فروى جعفر بن محمد بن مخلد الحفَّاف بأنطاكية، وأحمد بن صالح، جميعاً، عن حَجَّاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه: رأيت النَّبِيَّ ﷺ، وأبا بكر، وعمر. ويقال: إن الحَجَّاج إنما حدث بهذا من حفظه كذلك، وحدث به من كتابه خلاف هذا.	
٩. (٢٧، ٢٦/٤) كتب ابن جريج مدونة فيها أحاديثه... فلو كان محفوظاً عنه لكان في كتبه ومراجعاته.	٧. (١٤٢/٨) كذلك رواه ابن أبي عدي من حفظه.	
١٠. (٧٢/٤) ليس عندهم بحمص في كتب بقية،	١١. (٤٣٦/٤) حتَّى رأيت في كتاب إبراهيم بن راشد الأدمي ببغداد: كذا سمعه،	
١٢. (٦٩٥/٤) رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام... ثم لقنوه،	١٣. (٦٨٥/٥) أخرج إلي عبد الملك بن شُعَيْب بن اللَّيْث كتاب جده فرأيت في كتاب اللَّيْث على ما رواه قُتَيْبَةُ،	
١٤. (٦٨٦/٥) فمن أين كتبه علي عنه أليس من كتابه!	١٤. (٦٨٦/٥) فمن أين كتبه علي عنه أليس من كتابه!	
١٥. (١٦٦، ١٦٥/٦) فالصَّحِيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج...	١٥. (١٦٦، ١٦٥/٦) فالصَّحِيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج...	
١٦. (٢١٨/٦) فنظروا في كتب يحيى (يعني ابن الضريس) فلم يصيبوه عن الثوري،	١٦. (٢١٨/٦) فنظروا في كتب يحيى (يعني ابن الضريس) فلم يصيبوه عن الثوري،	
١٧. (٣٤٨/٦) هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن اللَّيْث،	١٧. (٣٤٨/٦) هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن اللَّيْث،	

(١) قال الدَّارْقُطْنِي: واختلف عن اللَّيْث في ذكر سعد بن أبي وقاص، فأما الغرباء، عن اللَّيْث، فرووه عنه على الصواب. وأما أهل مصر فرووه، وقالوا: عن سعيد بن أبي سعيد كان سعد ومنهم من قال: عن سعيد، أو سعد. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٣٨٩).

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
١٨. (٦/ ٥٨٤) في كتاب ابن سميع: حدثني رجل من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب، ١٩. (٦/ ٦١٠) طلبت هذا الحديث في كتاب بُنْدَار مُحَمَّد بن بَشَّار... فلم أجد هذا الحديث عنده،		
١. (١/ ٥٢٤) لأن أهل الشام يروون عن بلال...، ٢. (٢/ ٥٨) لأن أهل الشام أعرف بحديثهم. ٣. (٢/ ١٤٠) رواه المدنيون على أنه بلال وهم أعلم. ٤. (٢/ ٤٣٦) والأوزاعي من أهل بلده والأوزاعي أفهم به، ٥. (٢/ ٥٢٨) ولا أعلم أحداً من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيء، ٦. (٣/ ٢٨٠) البصريون أعلم بزياد بن حصين، ٧. (٣/ ٣٥٩) الثوري حافظ وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة، ٨. (٣/ ٤٤٨) وليس هذا الحديث عند أهل الشام، ٩. (٣/ ٤٤٩) فقيلاً بالشام: إن ولد يزيد كانوا ربما أخذوا من حديث الناس فيحكون عن أبيهم (هذا يدل على أن قول أهل البلد يعتبر في بلديهم)، ١٠. (٣/ ٤٩٦) لأن أهل الشام أعرف بحديثهم، ١١. (٣/ ٥٦٨) الصحيح ما يقوله أهل	١. (٩/ ٨٠)... وكل هؤلاء قالوا في أحاديثهم: إن زوج بريرة كان عبداً، وروى هذا الحديث إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة، فخالف من قدمنا ذكرهم، فقال فيه: إن زوج بريرة كان حراً... (٩/ ٨١) والحجازيون أعلم بالحديث.	الثامنة: الاختصاص بكون الراوي بلدي شيخه

الصُّورة	الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني
	دمشق... وأهل الشام اضبط لحديثهم من الغرباء، ١٢. (٤/ ١٥٠) كان أهل الشام يُسألون عنه وذكروا أنه ليس عندهم، ١٣. (٤/ ٦٧٥) بقية أعلم لأنه من بلاد حمزة بن هانيء هذا...، ١٤. (٦/ ٢٢٤) وليس هذا الحديث بالشام، وعبد الملك وحصين أعلم بعبد الرحمن بن أبي ليلى من ثابت (لأنهما بلدياه فهو كوفي وهما كوفيان وثابت بصري)	
التاسعة: الاختصاص بكون الراوي صاحب القصة في الحديث.	١. (٣/ ٧١٤) لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني: التبتل.	١. (٩/ ١٠٢) حدثنا عبد الله بن أحمد المارستاني أبو العباس، قال: حدثنا يحيى بن حكيم، قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن عكرمة بن خالد، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال: إني لأعلم الناس بهذا الحديث: بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أن من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصوم من فبعث إلى عائشة يسألها... (يعني أن أبا بكر بن عبد الرحمن أعلم الناس بهذا لمباشرته وابنة للقصة وسؤالها لعائشة وأم سلمة ﷺ). حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، أنه سمع أبا هريرة، يقول: من أصبح جنباً... فانطلق أبو بكر وأبوه حتّى دخلا على أم سلمة وعائشة، فكلتاها قالتا: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يصوم قال: فانطلق أبو بكر وأبوه عبد الرحمن حتّى أتيا مروان، فحدثاه، فقال: عزمت عليكما لما انطلقتما إلى أبي هريرة فحدثناه. فانطلقا إلى أبي هريرة فأخبراه فقال أبو هريرة: هما قالتا لكما؟ قال: نعم قال: هما أعلم، إنما أنبأني الفضل بن عباس.

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
١. (١/ ٤٥١) ولو لم يعلم شعبة أنه سمع من عمار، ٢. (٢/ ٢٣٠) ولم يقل أحد من هؤلاء عن حميد سمعت أنس..	١. (٥/ ١٣٤) قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح، وقال هشيم: عن الأعمش حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة. (تصريح بساع الأعمش من أبي صالح). ٢. (٦/ ٤٦) يرويه يحيى بن سعيد، وابن عليّة، عن حميد؛ أنه سمعه من أنس. ورواه معتمر بن سليمان، عن حميد، قال: حدثني ثابت، عن أنس، أو سمعه من أنس وكلها صواب؛ لأن حميدا كان يشك فيه أحيانا وأحيانا لا يشك. ٣. (٦/ ٥٨) وخالفه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، فرواه عن حميد، عن ثابت، عن أنس. ٤. ورواه بشر بن المفضل، عن حميد بالشك، فقال: إما سمعت أنسا، وإما عن ثابت. فدل على أن الروایتين جميعاً، عن أنس، وأن حميدا كان يشك فيه أحيانا، فيرويه عن ثابت، وأحيانا يرسله عن أنس. ٥. (٩/ ١٤) وسليمان بن موسى، من الثقات الحفاظ أثنى عليه، عطاء بن أبي رباح، وأثنى عليه الزهري، وابن جريج، من يعتمد عليه إذا قال: أخبرني، وسمعت كذلك قال: أحمد بن حنبل، وقد قيل في هذا الحديث ما يدل على سماعه منه قال عبد الرزاق، وأبو عاصم، وغيرهما: عن ابن جريج، أخبرني سليمان بن موسى.	العاشر: الاختصاص بقبول رواية المدلس، وعنعنة من لم يعرف بالتدليس..
		الحادي عشر: الاختصاص بقبول الرواية المرسلة والمنقطعة.
١. (٤/ ١٠) لأن ابن أبي عروبة حدث به قديماً فقال: عن سمرة، وبأخرة شك فيه، ٢. (٥/ ٣٧٤) وحديث الأول أشبه لأن عمار بن رزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة،	١. (١/ ٣٧٩) وعطاء تغير حفظه والمحمفوظ عن عفان عن حماد بن سلمة... (وحمد سمع منه قبل الاختلاط). ٢. (٥/ ٣٥٦) وعطاء (يعني ابن السائب) اختلط، ولم يخرجوا عن عطاء ولا يحتاج من حديثه إلا بما رواه الأكابر: شعبة، والثوري، ووهيب، ونظراؤهم. وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر.	الثاني عشر: الاختصاص بقبول رواية الراوي المختلط.

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
الثالث عشر: الاختصاص الراوي مضعف في شيخ معين	١. (٢٦٦/١) وكان جعفر بن برقان أمياً في حفظه بعض الوهم وخاصة في أحاديثه عن الزُّهري، والقول قول يونس ومن تابعه.	١. (٤٩١ / ١) ابن جريج في الزُّهري
	٢. (٣٩٣ / ٢) فرواه قيس بن الربيع، عن عطاء، عن أبي البخترى، عن عبيدة، عن عبد الله، مرفوعاً. وخالفه وهيب، فرواه عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي، عن عبد الله، مرفوعاً أيضاً. ورواه علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود موقوفاً.	٢. (٥٠١ / ١) سماع أبي بكر بن عَيَّاش ليس بالقوي (ربما لأنه سمع منه بعد الاختلاط)
	٣. (١٢٠ / ٤) ويشبه أن يكون ذلك من ابن عجلان، لأنه يقال: إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري.	٣. (٥٣٣ / ١) وحديث عِكْرَمَة وهم (يعني عِكْرَمَة بن عَمَّار عن يحيى بن أبي كثير)،
	٤. (٩٨ / ٦) ورواه جرير بن عبد الحميد، عن أشعث بن سوار، عن النضر بن أنس، عن أنس، ووهم فيه جرير لأن هذا ليس من حديث أشعث إنما هو من حديث عاصم الأحول، ويقال: إن جريراً اختلف عليه صحيفة عاصم من صحيفة أشعث بن سوار وميزها له بهز بن أسد.	٤. (٨٩، ٨٨ / ٢) ابن عُيَيْنَة إذا حدث عن الصغار كثيراً ما يخطئ،
	٥. (٢٤٨ / ٦) ووقفه أبو الأحوص، وهُشَيْم، روياه عن عطاء، عن محارب، عن ابن عمر، من قوله. وهذا من عطاء؛ لأنه كان تغَيَّرَ. (هُشَيْم ممن سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط فروايته عنه ضعيفة).	٥. (٢٥٦ / ٣) وزهير متقن غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق،
	٦. (١٥٩ / ٧) وقال سلمة بن كهيل: عن عطاء، عن زاذان، وطاووس، قولها. وقال الحسن بن صالح: عن عطاء، عن رجل، عن النبي ﷺ، لم يذكر: زاذان، ولا غيره، وهو أشبه. وقال سليمان التيمي: عن عطاء، عن زاذان مرسلاً. وقال علي بن عاصم: عن زاذان، عن رجل، لم يسمه أيضاً. وهذا من عطاء بن السائب، لأنه كان تغَيَّرَ في آخر عمره. (وهذا الاضطراب لأنهم ممن سمع منه بعد الاختلاط).	٦. (٦٢٢ / ٣) ويزيد لم يسمع من الزُّهري إنما كتب إليه (كأنه يضعف حديث يزيد ابن حبيب عن الزُّهري بهذا)

الصُّورة	الموضع في العِلل لابن أبي حاتم	الموضع في العِلل للدارقطني
		٧. (١٤ / ٩) وقد تكلم يحيى بن معين في سماع ابن عُليّة من ابن جريج، وذكر أنه عرض سماعه منه على عبد المجيد (١٨ / ٩) حدثنا العباس بن محمّد، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول في حديث: لا نكاح إلا بولي الذي يرويه ابن جريج، فقلت له: إن إسماعيل ابن عليّة، يقول: قال ابن جريج لسليمان بن موسى: فقال: نسيت، فقال: ليس يقول هذا إلا ابن عليّة، وابن عُليّة عرض كتبه، عن ابن جريج، على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فأصلحها له، فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا.
الرابع عشر: الاختصاص بكون الراوي إذا حدث من حفظه أخطأ.	١. (٥١٠ / ١) أسنده عبد الرزاق بأخرة ٢. (٦٤٤ / ١) هكذا أملاه علينا من حفظه... وقيل لي في كتابه... ٣. (٦٤٦ / ١) ويحتمل أن يكون شُعيب حدث به من حفظه فوهم فيه، ٤. (٢٥٨ / ٢) وهم يونس بن يزيد روى بالحجاز... (كأنه يشعر بأنه رواه من حفظه بالحجاز لأن يونس بهم من حفظه، وهو ضابط لكتابه)، ٥. (٥٧٤ / ٢) ويشبهه أن يكون حدث بالعراق من حفظه، ٦. (٤٩٠ / ٢) في كتاب الليث في أصله سعيد بن أبي سعيد ولكن لقن بالعراق عن سعد (لكن الدارقطني رجح أن الصواب عن الليث عن سعد، ٧. (٢٩٠، ٢٨ / ٣) فحدث شريك هذا الحديث من حفظه بأخرة، ٨. (١٢٨ / ٣) قدم جعفر بن بُرقان الكوفة وليس معه كتب فكان يحدث من حفظه فيغلط،	١. (٣٤٩ / ٢) وأما زهير فزاد في آخره كلاماً... ورواه شُبابَة بن زهير ففصل بين لفظ النَّبِيِّ ﷺ... (وقد بينت في امثلة الدراسة ان هذا راجع إلى خطأ زهير من حفظه) ٢. (٢٩٢ / ٢) فأسنده أزهر بن سعد عن ابن عَوْن متصلاً، وأرسله حمّاد بن زيد عن ابن عَوْن، وقال يحيى القطّان: أملاه أزهر على ابني محمّد من كتابه ليس فيه: عبد الله، والمرسل عن ابن عَوْن أصح. (قول القطّان يدل على أن أزهر أخطأ من حفظه) ٣. (٤٧٢ / ٢) قال قُطَيْبَة: قلت للأعمش: أن سفيان الثوري يقول: هو وهب بن ربيعة؟ قال: فأطرق ثم همهم ساعة ثم رفع رأسه فقال صدق سفيان هو وهب بن ربيعة. قال رجل للأعمش حين حدث بحديث عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله كنت مستترا إن سفيان يحدث به عنك عن وهب بن ربيعة قال: فهمهم الأعمش ساعة ثم قال هو كما قال سفيان. ٤. (١٦٢ / ٤) وحدث به عبد الله بن أحمد الدورقي، عن إسحاق الفروي، عن مالك، فقال: عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وفي آخره، قال عبد الله: كان هذا الشَّيْخ يحدث به عن سُمَي، فرجع عنه. وحدثنا به من أصل كتابه عن سُهيل.

الصُّورة	الموضع في العمل لابن أبي حاتم	الموضع في العمل للدارقطني
٩. (٣/ ٣٨٣) وسعدان أرى أنه سمع من يونس بمكة أو بالمدينة، ويونس لم يكن معه كتبه،	٥. (٤/ ٢٥١) قال الثوري: لقن غياث بن إبراهيم لداود هذا الحديث فتلقنه فصار حديثاً	٦. (٥/ ٦٧) وأظنه حدث به تمام من حفظه فوهم فيه.
١٠. (٣/ ٧٠٤) وكان أيوب قدم بغداد ولم يكن معه كتبه وكان يحدث من حفظه على التوهم... (هو ضعيف لكنه موثق في يحيى بن أبي كثير لأن كتابه عنه صحيح)،	٧. (٦/ ٢٦١) وحدث مَعْمَرُ بالبصرة عن الزُّهري، عن أنس بن مالك. حدث به عنه البصريون كذلك، منهم: يزيد بن زُرَّيع، وعبد الأعلى، ووهم فيه. والصواب حديث أبي أمامة بن سهل.	٨. (٦/ ٢٨٢) فروى جعفر بن محمد بن مخلد الحفَّاف بأنطاكية، وأحمد بن صالح، جميعاً، عن حَجَّاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه: رأيت النَّبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر. ويقال: إن الحَجَّاج إنما حدث بهذا من حفظه كذلك، وحدث به من كتابه خلاف هذا
١١. (٤/ ١٢٣) جعفر لما قدم الكوفة ولم يكن معه كتبه وكان مرسلاً	٩. (٧/ ٨) ورواه الزعفراني، عن شَبَابَةَ، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ. ولعله حدث به من حفظه، فإنه قد رواه عن شَبَابَةَ في موضع آخر على الصواب: عن ليث، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة، وهو الصواب عن نافع.	١٠. (٨/ ١٠٦) وأحسب أن عصام بن يوسف حدث بهذا الحديث من حفظه فاشتبه عليه حديث ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزُّهري، عن عُرْوَةَ، عن عائشة، عن النَّبي ﷺ: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فأتى بإسناد هذا الحديث وذكر عليه. (عصام بن يوسف ذكره ابن حبان في الثُّقات وضعفه غيره)
١٢. (٤/ ٦٩٣) وحدثنا الشَّيْخُ من حفظه (قاله أبو حاتم في معرض بيان خطأ أشعث بن هلال)،	١١. (٨/ ١٤٢) كذلك رواه ابن أبي عدي من حفظه.	وحدث به من كتابه: عن محمد بن عمرو، عن الزُّهري، عن عُرْوَةَ، عن فاطمة بنت أبي حبيش، ولم يذكر: عائشة، وساق الكلام كما ذكره من حفظه.
١٣. (٤/ ٦٩٥) رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام... ثم لقنوه،	١٤. (٥/ ٢٠) سمع أبو زُرَّعة من عمرو بن هاشم بمكة على الصَّحَّة ثم لعله لقن بعد ذلك.	

الموضع في العلل لابن أبي حاتم	الموضع في العلل للدارقطني	الصورة
	(٨/١٤٣، ١٤٤) قال الدارقطني: حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، قال: حدثنا أبو موسى، قال: حدثنا به ابن أبي عدي هكذا إملاء من كتابه، ثم حدثناه به بعد حفظاً، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة؛ أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، قالت: فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، وإذا كان الأحمر فتوضئي، وصلي. ١٢. (٩/١١٣) وحدثنا يحيى بن محمد ابن صاعد، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا الحسين بن علي الجعفي، عن محمد بن السكك، عن عائذ، عن عطاء، عن عائشة، قال رسول الله ﷺ: من بلغ الثمانين من أمتي لم يعرض، ولم يحاسب، وقيل: ادخل الجنة هكذا رواه علي بن حرب بهذا الإسناد، وهذا المتن وقيل: إنه حدث به من حفظه والصواب عن عائشة: من مات في طريق مكة لم يعرض ولم يحاسب.	

* ملاحظة: الطبعة التي رجعت إليها في رصد مواضع استعمال الاختصاص عند الدارقطني هي طبعة مؤسسة الريان، بتحقيق محمد الدباسي، أما الطبعة التي رجعت إليها في بقية البحث وعزوت إليها فهي طبعة دار طيبة، بتحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، التي استكملت بطبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الدباسي، ومعلومات الطبعين كاملة موجودة في فهرس المصادر والمراجع.